

الإنصاف

في مسكار الخلف

بين النحويين: البصريين ، والكوفيين

تأليف

الشيخ الإمام كمال الدين أبو بكر عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد ، الأنباري ، النحوي
المولود في سنة ٥١٣ هـ — والمتوفى في سنة ٥٧٧ هـ من الهجرة

الجزء الأول

ومعه كتاب
الإنصاف ، من الإنصاف

تأليف
محمد بن أبي عبد الله محمد بن أبي عبد الله

دار الكتب

جميع حق الطبع محفوظ لمحققه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، الرحمن الرحيم ، مالك يوم الدين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ، الذى بعثه الله بالحنيفية الواضحة والدين القويم ، فهدى الناس من الضلالة وبصرهم من العمى وأخرجهم من الظلمات إلى النور ، وعلى آله مصاييح الظلام وهداة الأنام ، وصحبه القسادة المغاوير أولى الآراء الراجحة والخجج الواضحة والمنهاج المستقيم ، وعلى من سلك طريقه واقتفى أثره وتبع سننه إلى يوم الدين .

بمخرج

وأما كتاب « الإنصاف » ، فى مسائل الخلاف ، بين النحويين البصريين والكوفيين ، الذى صنفه الإمام الحجة والعالم الثبت كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد ابن أبى سعيد ، الأنبارى ، النحوى ، المولود فى سنة ٥١٣ ، والمتوفى فى سنة ٥٧٧ من الهجرة ، بعد أن قرأت بعض مسائله لأبنائى من طلبة الدراسات العليا فى كلية اللغة العربية إحدى كليات الجامع الأزهر ، وعَلَّقت عليه تعليقات ذات شأن ، ثم رأيت أن أذيع الكتاب مع شرحى عليه الذى أسميته « الانتصاف » ، من الإنصاف ، ليكون بين يديّ قراء العربية « كتاب لطيف » ، يشتمل على مشاهير المسائل الخلافية بين نحويّ البصرة والكوفة ، على ترتيب المسائل الخلافية بين الشافعى وأبى جنيّة ^(١) ، وكان أن قدّمتُ الكتاب للنشر ، ولكن أزمة الورق فى أعقاب الحرب العالمية الثانية وقفت حائلا منيعا بين نشر الكتاب مع شرحى عليه ، وكنت بين اثنتين : إما أن أنشر الكتاب وحده وأترك شرحى الذى

(١) من كلام مؤلف « الإنصاف » فى وصف كتابه .

مقدمة

كَابَدْتُ فِيهِ مَا لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ مِنَ الْجُحْدِ وَالْعَنَاءِ ، وَإِنَّمَا أَنْ أتركهما جميعاً حتى يَأْذَنَ اللَّهُ بِنَشْرِهَا مَعاً ، وَتَرَدَّدْتُ كَثِيراً فِيمَا عَسَى أَنْ أُخْتَارَ مِنْ هَاتَيْنِ الْخَلَّتَيْنِ ، وَصَحَّ الْعَزْمُ آخِرَ الْأَمْرِ عَلَى أَنْ أَرْضَى بِنَشْرِ كِتَابِ «الْإِنْصَافِ» غُفْلًا مِمَّا كَتَبْتُهُ عَلَيْهِ ؛ رَغْبَةً فِي أَنْ يَعْرِفَهُ قَرَاءُ الْعَرَبِيَّةِ وَيَرَوُا أَنَّهُ مِنْ أَفْضَلِ مَا صَنَفَ عُلَمَاؤُنَا فِي فَنُونِ الْعَرَبِيَّةِ ، فَيَقْبَلُوا عَلَيْهِ وَيَرْتَاخُوا لَهُ . وَظَهَرَ الْكِتَابُ كَمَا أَرَادَ النَّاشِرُونَ ، فَإِذَا هُمْ أَهْلُ الْعِلْمِ يَرْضَوْنَ عَنْهُ وَيَجِدُونَ فِيهِ طَلِبَةَ طَالِمَاتٍ تَأْتَتْ إِلَيْهَا أَنْفُسُهُمْ ، وَإِذَا هُمْ يَقْبَلُونَ عَلَى قِرَائَتِهِ وَيَسْتَنْجِزُونَ الْوَعْدَ بِإِخْرَاجِ «الْإِنْصَافِ» مَعَهُ .

وَهَذَا أَعُودُ إِلَى أَوْرَاقِ التِّي كُنْتُ كَتَبْتُهَا يَوْمَئِذٍ فَأَخْتَارَ مِنْهَا مَا لَا أَجِدُ مَنَاصَراً شَبَّاهَ مَا ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ وَأَمْثَالَهُ ، أَوْ مِمَّا يَقْوَى حُجَّتُهُ وَيُؤَيِّدُهَا ، أَوْ مِمَّا يَقَعُ حُجَّةٌ لِلْخَصْمِ الْآخِرِ عَلَيْهِ ، أَوْ مِمَّا يُوَجِّهُ الشَّاهِدَ عَلَى غَيْرِ مَا رَأَاهُ ، وَنَحْوَ ذَلِكَ مِمَّا سَتَقِفُ عَلَيْهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ، وَقَدْ تَرَكْتُ كَثِيراً مِمَّا كُنْتُ أَعَدَدْتُهُ وَقَدْ قَرَأْتُهُ الْأَوَّلَى مَخَافَةَ اللَّئَالِ وَالسَّامِ ، وَلَعَلِّي عَائِدٌ إِلَى هَذَا الَّذِي تَرَكْتُهُ الْيَوْمَ فَبَاسِطٌ فِيهِ الْقَوْلَ وَنَاشِرُهُ ، وَاللَّهُ الْمُسَوِّلُ أَنْ يَوْفِقَ إِلَى ذَلِكَ وَيَهَيِّئَ لَهُ أَسْبَابَهُ ، وَيُدْفِعَ عَنْهُ مَوَانِعَهُ ، إِنَّهُ وَلِيُّ الْإِجَابَةِ ، بِيَدِهِ الْخَيْرُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ .

وَقَدْ وَضَعْتُ لِكُلِّ مَسْأَلَةٍ عَنَوَانًا وَجَعَلْتُهُ بَيْنَ قَوْسَيْنِ مَعْقُوفِينَ هَكَذَا [] .

اللَّهُمَّ إِنَّكَ تَعْلَمُ مَا نَخْفَى وَمَا نَعْلَنُ ، وَمَا يَخْفَى عَلَيْكَ شَيْءٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ ، رَبِّ اجْعَلْنِي مِمَّنْ يَسْتَمْعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ ، رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ يَقُومُ الْحِسَابُ ، رَبِّ تَقَبَّلْ مِنِّي وَاقْبَلْنِي ، وَتَجَاوَزْ عَنِّي ، إِنَّكَ أَنْتَ الْبَرُّ الرَّؤُوفُ الرَّحِيمُ ۝

كتبه الغفر بالله

محمد بن عبد الله بن عبد الله

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الشيخ الإمام ، العالم ، الزاهد ، كمال الدين عبد الرحمن بن أبي سعيد
الأنباري وفقه الله :

الحمد لله الملك الحق المبين ، والصلاة [والسلام] على صفوة النبي العربي
المبعوث بالدين المتين ، وعلى آله وأصحابه وعترته البررة المتقين .

وبعد ؛ فإن جماعة من الفقهاء المتأدين ، والأدباء المتفقيين ، المشتغلين على
علم العربية ، بالمدرسة النظامية - عمر الله مبانيها ! ورحم الله بانيها ! - سألوني
أن أخلص لهم كتاباً لطيفاً ، على ترتيب المسائل الخلافية بين الشافعي وأبي حنيفة ؛
ليكون أول كتاب^(١) صُنف في علم العربية على هذا الترتيب ، وأُلف على
هذا الأسلوب ؛ لأنه ترتيب لم يصنف عليه أحد من السلف ، ولا أُلِف عليه أحد
من الخلف . فتوخيت^(٢) إجابتهم على وفق مسألتهم ، وتحرّيتُ إسعافهم لتحقيق
طلبتهم ؛ وفتحت في ذلك الطريق ، وذكرت من مذهب كل فريق ما اعتمد عليه
أهل التحقيق ، واعتمدت في النصرة على ما أذهب إليه من مذهب أهل الكوفة
أو البصرة على سبيل الإنصاف ، لا التعصب والإسراف ، مستجيراً بالله ، مستخيراً
له فيما قصّدتُ إليه ؛ فالله تعالى ينفع به ؛ إنه قريب مجيب .

(١) يذكر لنا التاريخ أن أبا جعفر النحاس المصري ، تلميذ الأحفش الصغير وأبي
العباس البرد والرجاج ، وتوفي في سنة ٣٣٨ (أي قبل مولد المؤلف بنحو ١٦٥ عاماً) قد
ألف كتاباً في اختلاف البصريين والكوفيين ، وسماه « المبهج » ولعل المؤلف لم يطلع
عليه ، ولم يسمع به .

(٢) توخيت : قصدت .

١ - مسألة

[الاختلاف في أصل اشتقاق الاسم] ^(١)

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم مشتق من الوَسم - وهو العلامة - وذهب البصريون إلى أنه مشتق من الشُّمو - وهو العُلُو - .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن [٢] قالوا : إنما قلنا إنه مشتق من الوَسم لأن الوَسم في اللغة هو العلامة ، والأَسمُ وَسمٌ على المسمى ، وعلامة له يعرف به ، ^{أما} ^{الوَسْمُ} ^{فإنك} ^{إذا قلت} ^{زيد أو عمرو} ^{دل على المسمى} ؛ فصار كالوَسْم عليه ؟ ^{فلماذا قلنا} : إنه مشتق من الوَسم ، ^{وذهب} ^{إلى} ^{البصريون} . ^{وذهب} ^{إلى} ^{الكوفيون} : الاسم سَمَةٌ توضع على شيء يعرف بها . والأصل في اسم وَسم ، إلا أنه حذفت منه الفاء التي هي الواو في وَسم ، وزيدت الهَمْزة في أوله عِوَضاً عن المحذوف ، ووزنه إعلٌ ؛ لحذف الفاء منه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه مشتق من الشُّمو لأن الشُّمو في اللغة هو العُلُو ، يقال : سَمًا يَسْمُو سُموًا ، إذا عَلَا ، ومنه سميت السماء سَمَاءً لعلوها ، والاسم يعلو على المسمى ، ويدل على ما تحته من المعنى ، ولذلك قال ^{أبو} ^{عباس} محمد بن يزيد المبرِّد : الاسم ما دلَّ على مسمى تحته ، وهذا القول كافٍ في الاشتقاق ، لا في التحديد ، فلما سَمَّا الاسمُ على مُسمَّاهُ وعَلَا على ما تحته من معناه دلَّ على أنه مشتق من الشُّمو ، لا من الوَسم .

(١) انظر في هذه المسألة : لسان العرب (س م و) وشرح موفق الدين ابن يعيش على مفصل الزمخشري (ص ٢٦ طأوربة) وكتاب « أسرار العربية » لصاحب الإنصاف (ص ٣ ليدن) وأوضح السالك لابن هشام (شرح الشاهد رقم ٥ بتحقيقنا)

ومنهم من تمسك بأن قال : إنما قلنا إنه مشتق من السُّمُو وذلك لأن هذه الثلاثة الأقسام^(١) - التي هي الاسم والفعل والحرف - لها ثلاث مراتب ؛ فمنها ما يُخبر به ويُخبر عنه وهو الاسم ، نحو « الله رَبُّنَا ، ومحمدٌ نَبِيُّنَا » وما أشبه ذلك ، فأخبرت بالاسم عنه ، ومنها ما يُخبر به ولا يُخبر عنه ، وهو الفعل ، نحو « ذهبَ زيد ، وانطلق عمرو » وما أشبه ذلك ، فأخبرت بالفعل ، ولو أخبرت عنه فقلت « ذهبَ ضَرَبَ ، وانطلقَ كَتَبَ » لم يكن كلاماً ؛ ومنها ما لا يخبر به ولا يُخبر عنه ، وهو الحرف ، نحو « مِنْ ، وَلَنْ ، وَلَمْ ، وَبَلْ » وما أشبه ذلك ؛ فلما كان الاسم يُخبر به ويُخبر عنه ، والفعل يُخبر به ولا يُخبر عنه ، والحرف لا يُخبر به ولا يُخبر عنه ، فقد سما [الاسم] على الفعل والحرف بكسر

(١) اقرأ كلمة « الثلاثة » بالنصب على أنها بدل من اسم الإشارة، وقرأ كلمة « الأقسام » بالنصب أيضاً على أنها بدل من الثلاثة ، ولا تضاف الثلاثة إلى الأقسام كما كنت تضيف لو قلت « ثلاثة الأقسام » فإن إضافة اسم العدد المقترن بأل إلى العدود المقترن بها أيضاً مذهب كوفي يرى المحققون من النحاة أنه بمنزلة عن السماع والقياس

(٢) اعلم أولاً أن العرب قد قلوا « اسم » بكسر همزة الوصل وضمها أيضاً ، وقالوا « سم » بكسر السين وضمها أيضاً وجعل حركات الإعراب على الميم ، وقالوا « سما » مقصوراً على مثال هدى وتقى وضحى ، وستأني هذه اللغات مع الشواهد التي ساقها المؤلف ، ثم اعلم أن النحاة قد اختلفوا في وزن « سمو » على مذهب البصريين ؛ فمنهم من قال : أصله سمو - بكسر السين وسكون الميم - ونظيره من الصحيح حمل وجذع ، ومن المعتل قنو ، فمن حذف الواو ولم يعوض من المحذوف شيئاً أبقى السين على كسرتها التي كانت لها ، ومن حذف الواو وعوض من المحذوف همزة الوصل ألقى كسرة السين على الهمزة فصارت السين ساكنة ، ومنهم من قال : أصله سمو - بضم السين وسكون الميم - ونظيره من الصحيح قفل وقرط ، ومن المعتل عضو ، فمن حذف الواو ولم يعوض أبقى ضمة السين على حالها ، ومن حذف الواو وعوض منها همزة الوصل ألقى ضمة السين على

الفاء وسكون العين - لحذفت اللام التي هي الواو وجعلت همزة عوضاً عنها ، ووزنه إفعْ ؛ لحذف اللام منه .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : قولهم « إنما قلنا إنه مشتق من الوسم لأن الوسم في اللغة العلامة ، والاسم وسمٌ على المسمى وعلامة عليه يعرف به » قلنا : هذا وإن كان صحيحاً من جهة المعنى إلا أنه فاسد من جهة اللفظ [٣] ، وهذه الصناعة لفظية ؛ فلا بُدَّ فيها من مراعاة اللفظ . ووجه فساد من جهة اللفظ من خمسة أوجه :

الوجه الأول : أنا أجمعنا على أن همزة في أوله همزة التعويض ، وهمزة التعويض هي

الهمزة ، ثم اعلم أن جمع الاسم على « أسماء » لا يقوى أحدهذين الرأيين ولا يرشحه ، وذلك لأن أفعالا من أوزان الجوع يكون لفعل المكسور أوله الساكن ثانياً كما يكون لفعل المضوم أوله الساكن ثانياً الصحيح والمعتل في ذلك سواء ، فأنت تقول : أحمال ، وأجداع ، وأقناء ، وأققال ، وأقراط ، وأعضاء

(١) اعلم أولاً أن العرب قد حذفوا فاء الكلمة أحياناً ، وحذفوا لام الكلمة أحياناً أخرى ، وأن هذا الحذف قد يكون لعلّة تصريفية ، وقد يكون اعتباراً لاللة تصريفية اقتضته ولا لسبب أوجه إلا مجرد التخفيف ، وأنهم قد يحذفون ويعوضون من المحذوف قد يحذفون ولا يعوضون من المحذوف شيئاً أصلاً ، فأما المحذوف لعلّة تصريفية فلا تريد أن تعرض له لأنه مبين في كتب التصريف بطله وأسبابه التي اقتضته ، وأما الحذف لغير علة تصريفية استوجبه فهو موضوع حديثنا الآن ؛ إذ كانت كلمة « اسم » من هذا النوع ، فنقول : أما حذف الفاء لغير علة مع عدم التعويض عنها فنحو « سم » على مذهب الكوفيين الذين يقولون إن أصله « وسم » لحذفت الواو التي هي فاء الكلمة بدون علة اقتضت هذا الحذف ولم يحض من هذا المحذوف شيء أصلاً ، وأما حذف الفاء من غير علة تصريفية مع التعويض عنها فنحو « اسم » على مذهب الكوفيين أيضاً ، فقد حذفت الواو التي هي فاء الكلمة وعوض عنها همزة الوصل في مكاتها ، ونحو « لمة » =

أنهم لما حذفوا اللام التي هي الواو من بَنَوْ عَوَّضُوا عنها الهمزة في أوله فقالوا :
أَبْنُ ، ولما حذفوا الفاء التي هي الواو من وَعَدِ لم يُعَوَّضُوا عنها الهمزة في أوله
فلم يقولوا إَعْدْتُ ، وإنما عَوَّضُوا عنها الهاء في آخره فقالوا : عِدَّةٌ ؛ لأن القياس
فيما حُذِفَ منه لَامُهُ أن يُعَوَّضَ بالهمزة في أوله ، وفيما حُذِفَ منه قَاوُهُ أن
يُعَوَّضَ بالهاء في آخره ، والذي يدل على صحة ذلك أنه لا يوجد في كلامهم
ما حُذِفَ قَاوُهُ وعَوَّضَ بالهمزة في أوله ، كما لا يوجد في كلامهم ما حُذِفَ لَامُهُ

== للترب المساوي في السن فإن أصله ولد بدليل أنه من الولادة ، و«حشة» اسم للأرض
الموحشة التي لا أنيس فيها فإن أصله من الموحش والراء بمعنى ، ونحوه «جبة» اسم للمكان
الذي توجه إليه ، فإن الاشتقاق يدل على أن أصله من واوى الفاء نحو الوجهة والتوجه
وتوجهت تلقاء كذا ، وما أشبه ذلك . وأما ما حُذِفَ لَامُهُ اعتباطا ولم يعرض منها شيء
فنحو غد ، وبد ، ودم ، وأب ، وأخ ، وحم ، ومنه «سم» عند البصريين الذين
يقولون : إن أصله «سمو» حُذِفَ الواو ولم يعرض منها شيء ، وأما ما حُذِفَ لَامُهُ
اعتباطا وعرض منها شيء فنحو «اسم» عند البصريين أيضا ؛ فقد حُذِفَ لَامُهُ وهي الواو
وعرض منها همزة الوصل ، ونظيره «ابن» فإن أصله «بنو» حُذِفَ لَامُهُ اعتباطا
وعرض منها همزة الوصل ، ومن ذلك «سنة» و«شفة» و«عزة» و«تبة»
و«كرة» و«عضة» و«تبة» و«إرة» وأخواتها ، فقد حُذِفَ لامات هذه الكلمات وعرض
من هذه اللام تاء التانيث في مكان المحذوف . وانما بسطنا لأن هذا الموضوع لتعلم أنه ليس هناك
ضابط لا ينخرم للمحذوف والتعويض ، ثم نقول : حاصل الوجه الأول بخارده المؤلف على ما ذهب
إليه الكوفيون أنه إذا عوض حرف من حرف لزم أن يكون حرف العوض في غير مكان
الحرف للعوض منه ، والكوفيون أن يمتنعوا ذلك . وإن يقولوا : لا ، بل يجوز الأمران
جميعا : أن يكون العوض في مكان العوض منه ، وأن يكون حرف العوض في غير مكان
الحرف العوض منه ، وقد عرفت أمثلة ذلك في محذوف الفاء وفي محذوف اللام ، كما
عرفت فساد قول المؤلف «كما لا يوجد في كلامهم ما حُذِفَ لَامُهُ وعرض بالهاء في آخره» .

وعوّض بالهاء في آخره^(١) ، فلما وجدنا في أول « اسم » همزة التعويض علمنا أنه محذوف اللام ، لا محذوف القاء ؛ لأنّ حمله على ماله نظير أولي من حمله على ما ليس له نظير ؛ فدلّ على أنه مشتق من الشمو لا من الوشم .

والوجه الثاني : أنك تقول « أَسْمَيْتَهُ » ولو كان مشتقا من الوشم لوجب أن تقول « وَسَمَيْتُهُ » فلما لم تقل إلا « أَسْمَيْتُ » دلّ على أنه من الشمو ، وكان الأصل فيه « أَسْمَوْتُ »^(٢) ، إلا أن الواو التي هي اللام لما وقعت رابعة قلبت ياء ، كما قالوا : أَعْلَيْتُ ، وأدعيت ، والأصل : أعلوت ، وأدعوت ، إلا أنه لما وقعت

... كما قالوا : أَعْلَيْتُ ، وأدعيت ، والأصل : أعلوت ، وأدعوت ، إلا أنه لما وقعت

وإنما وجب أن تُقلب الواو ياء رابعة من هذا النحو تحلا للماضي على المصارع والمضارع يجب قلب الواو فيه ياء نحو « يُعْلِي ، وَيُدْعِي ، وَيُسْمِي » والأصل فيه « يُعْلُو ، وَيُدْعُو ، وَيُسْمُو » وإنما وجب قلبها ياء في المضارع لوقوعها ساكنة

(١) قد علمت أنه وجد في كلامهم ما حذف لاه و عوض بالهاء في آخره ، وذلك مثل : عزة ، وعضة ، وإرة - بكسر أوائلهن وفتح ثانيهن عحفا - ومثل : كرة ، وقلة ، وثبة - بضم أوائلهن وفتح ثانيهن عحفا - ومثل : سنة ، وشقة - بفتح أولهما وثانيهما - كما وجد في كلامهم ما حذف فاؤه وعوض منها اتاء في آخره نحو لدة ورقة وحشة وجهة من أسماء الأعيان ، ونحو عدة وزنة وهبة وصفة وجدة من المصادر .

(٢) للكوفيين أن يدعوا أن هذه الكلمة قد حصل فيها قلب مكاني ، وأنهم قالوا أول الأمر « أوسمت » على وزن أفعلت ، ثم نقلوا الواو التي هي فاء الكلمة إلى موضع اللام فقالوا « أسموت » على وزن أعلفت ، ثم قلبوا هذه الواو - بعد أن صارت في آخر الكلمة - ياء ، فصارت « أسييت » وبهذه الطريقة نفسها يحبون عن الوجوه الآتية الثالث والرابع والخامس ، وقد تنبه موفق الدين ابن عيش إلى ذلك فقال « فإن ادعى القلب فليس ذلك بالسهل ؛ فلا يصار إليه وعنه مندوحة » اهـ .

مكسوراً^(١) ما قبلها ؛ لأن الواو متى وقعت ساكنة مكسوراً ما قبلها وجب قلبها ياء ، ألا ترى أنهم قالوا : مِيقَات ، ومِيعَاد ، ومِيزَان ، والأصل : مِوَقَات ، ومِوَعَاد، ومِوَزَان ؛ لأنه من الوقت ، والوَعْد ، والوَزْن ؛ إلا أنه لما وقعت الواو ساكنة مكسوراً ما قبلها وجب قلبها ياء ؛ فكذلك ها هنا . وإنما حملوا الماضي على المضارع مُرَاعَاة لما بَنَوْا عليه كلامهم من اعتبار حكم المشاكلة ، والحفاظة على أن تجرى الأبوابُ على سَنَنِ واحد ، ألا ترى أنهم حملوا المضارع [ع] على الماضي إذا اتصل به ضميرُ جماعةِ النسوة نحو « تَضَرَّبْنَ » وحذفوا الهزلة من أخوات « أَكْرِمُ » نحو « نَكْرِم ، وتُكْرِم ، ويُكْرِم » والأصل فيه « نُؤْ كَرِم ، وتُؤْ كَرِم ، ويُؤْ كَرِم » كما قال :

(١) في كلام المؤلف ما يدل على أنه يشترط قلب الواو ياء أن تكون هذه الواو ساكنة ، وليس ذلك بمستقيم على إطلاقه ؛ فإن الواو المتطرفة - أي الواقعة في آخر الكلمة - تنقلب ياء إذا انكسر ما قبلها ، مطلقاً ، أي سواء أكانت ساكنة أم متحركة بل هي لا تكون ساكنة في آخر الكلمة - إلا لعارض لا دخل له في قلبها - وذلك ، من قبل أن آخر الكلم المتمكنة هو محل الإعراب ، وانظر إلى قولهم « رضى » وهو فعل ماضٍ من الرضوان ، فإن أصل يائه واو مفتوحة ، وانظر إلى قولهم « غزى » و « دعى » بالبناء للمفعول ؛ فإن أصل يائهما الواو ، بدليل قولهم : دعاه يدعوهُ ، وغزاه يغرزه ، وقد انقلبت واوها ياء لمجرد كونها طرفاً مكسوراً ما قبلها ، ثم انظر بعد ذلك إلى قولهم « الداعى ، والغازى ، والراضى » فإنك ستجد أن أصل هذه الياءات واو ، بدليل الاشتقاق الذى أشرنا إليه ، وقد انقلبت الواو في الكلمات الثلاث ياء لوقوعها في آخر الكلمة وكسر ما قبلها وأما سكون هذه الكلمات في حالة الرفع وحالة الجر فلعلة أخرى ، وهي استتقال الضمة والكسرة على الواو والياء ، والذى يؤكد لك ذلك أن هذه الواوات تنقلب ياء في حالة النصب أيضاً مع ظهور الفتحة على الواو وعلى الياء .

وإنما يشترط سكون الواو مع انكسار ما قبلها قلبها ياء إذا كانت في وسط الكلمة نحو مِيعَاد ومِيقَات ومِيزَان ، وقد بين المؤلف أصل هذه الكلمات .

١ - هذا البيت من الرجز المشطور ، وهو لآبى حيان القيسى ، ومع كثرة تردده

حلا على أَكْرَمُ . وإنما حذف إحدى المهمزتين من « أَكْرَم » لأن الأصل فيه « أَأَكْرَمُ » فلما اجتمع فيه همزتان كرهوا اجتماعهما ؛ فحذفوا إحداهما تخفيفاً ، ثم حملوا سائر أخواتها عليها في الحذف ، وكذلك حذفوا الواو من أخوات يَعِدُّ ، نحو « أَعِدُّ ، وَتَعِدُّ ، وَتَعِدُّ » والأصل فيها : أَوْعِدُّ ، وَتَوْعِدُّ ، وَتَوْعِدُّ ، حلا على يَعِدُّ ، وإنما حذف الواو من « يעד » لوقوعها بين ^(١) ياء وكسرة ، ثم حملوا سائر

النحاة وأهل اللغة لهذا الشاهد فإن لم أقف له على سوابق أو لواحق ، وقد استشهد به ابن هشام في أوضحه (رقم ٥٨٠) والأشموني (رقم ١٢٥٢) وانظره في اللسان أيضا (ك ر م) وقوله « أهل » معناه مستحق وذو أهلية ، و « يؤكرم » بالبناء للمجهول ، لكنها مخالفة للاستعمال الثابت ، لأنهم يُحذفون الهمزة من مضارع الفعل على الأصل الأصيل ، وذلك لأنهم استقلوا وجود همزتين متواليتين في أول الكلمة في قولهم « أَأَكْرَم » وحملوا « توكرم » و « تؤكرم » و « يؤكرم » على البدوء بهمزة المضارعة قصد إلى التجانس ومعاملة للأشياء معاملة واحدة ، وإن لم يكن في البدوء بالنون والياء وإتاء من الثقل مثل ما في البدوء بالهمزة ، وقد عاود هذا الراجز الأصل المهجور حين اضطر لإقامة الوزن ، ونظيره قول خطام المجاشعي ، وانظره في اللسان (ث ف ي) :

لَمْ يَبْقَ مِنْ آيٍ بِهَا يُحَلَّنِ غَيْرُ خِطَامٍ وَرَمَادٍ كِنْفَيْنِ
* وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤْتَفْنِ *

(١) جملة ما يشترط لحذف الواو التي هي فاء الفعل من المضارع ثلاثة شروط :
الأول : أن تكون ياء المضارعة مفتوحة ، فلو كانت الياء مضمومة كما في نحو يوافق ويؤاتم وكما في نحو يوعد ويولد ويوزن - بالبناء للمجهول - لم تحذف الواو ؛ لأن ضمة الياء تجانس الواو فتشد أزرها وتمنعها من تسلط الياء عليها .
والشرط الثاني : أن تكون عين الفعل مكسورة ، فلو كانت العين مضمومة نحو يوجه ويوضؤ ، أو كانت مفتوحة نحو يوهل ، ونحو يوصل ويوعد ويوفي - بالبناء للمجهول - لم تحذف الواو ؛ لأن الفتحة التي بعدها لا تجانس الياء التي قبلها فلا تقوى بها الياء .
والشرط الثالث : أن يكون وقوع الواو بين ياء مفتوحة وكسرة في فعل ، فلو كان وقوع ذلك في اسم نحو يوعيد - على مثال يقطين من الوعد - لم تحذف الواو .

أخواتها عليها في الحذف ، كُـلُّ ذلك لتحصيل التشاكل والفرار من نَفْرة الاختلاف ، فكذلك ما هنا حملوا الماضي على المضارع ، وبل أولى ، وذلك لأن مراعاة المشاكلة بالقلب أَقْبَسُ من مراعاة المشاكلة بالحذف ؛ لأن القلب تغيير يعرض في نفس الحرف ، والحذف إسقاط لأصل الحرف ، والإسقاط في باب التغيير أَثَمُّ من القلب ، فإذا جاز أن يُرَاعُوا المشاكلة بالحذف فبالقلب أولى .

وأما قلب الواو ياء في الماضي في نحو «تَغَارَيْتُ» و«تَرَجَّيْتُ» وإن لم تقلب ياء في المضارع لأن الأصل في تغاريت : غازيت ، وفي ترجيت : رجيت ، فزيدت التاء فيهما لتدل على المطاوعة ، وغازيت ورجيت يجب قلب الواو فيهما ياء في المضارع ، ألا ترى أنك تقول في المضارع : أَغَارِي ، وَأَرْجِي ، فكذلك بعد الزيادة في تغاريت جِز الزيادة في «غَارَيْتُ أَعَارِي ، وَرَجَيْتُ أَرْجِي» فكذلك بعد الزيادة في تغاريت و«تَرَجَّيْتُ» حملا لتغاريت على غازيت ، و«تَرَجَّيْتُ» على رجيت ، مراعاة للتشاكل ، وفرارا من نَفْرة الاختلاف .

والوجه الثالث : أنك تقول في تصغيره «سُمِّيَ» ولو كان مشتقا من الوسم لكان يجب أن تقول في تصغيره «وُسِمَ» كما يجب أن تقول في تصغير زينة : وُزِينَة ، وفي تصغير عدة : وُعَيْدَة ؛ لأن التصغير يردُّ الأشياء إلى أصولها ، فلما لم يحز أن يقال إلا سُمِّيَ دلَّ على أنه مشتق من السُّمُو ، لا من الوسم .

والأصل في سَمِيَ : سُمِّيُو ، إلا أنه لما اجتمعت [هـ] الياء والواو والسابق منهما ساكن قلبوا الواو ياء ، وجعلوها ياء مشددة ، كما قالوا : سَيِّدٌ وَجِيْدٌ وَهَيِّنٌ وَمَيِّتٌ . والأصل فيه : سَيُّودٌ وَجَيُّودٌ وَهَيِّنُونَ وَمَيِّتُونَ ؛ لأنه من السوود والجودة والهوان والموت ، إلا أنه لما اجتمعت الياء والواو والسابق منهما ساكن قلبوا الواو ياء ، وجعلوها ياء مشددة ، وكذلك أيضا قالوا : طَوَيْتُ طَيًّا ، وَلَوَيْتُ لَيًّا ، وَشَوَيْتُ شَيًّا ، والأصل فيه : طَوِيًّا وَلَوِيًّا وَشَوِيًّا ، إلا أنه لما اجتمعت الواو والياء والسابق منهما ساكن قلبوا الواو ياء ، وجعلوها ياء مشددة ، وإنما وجب قلب الواو إلى الياء دون قلب الياء إلى

الواو لأن الياء أخف من الواو ؛ فلما وجب قلب أحدهما إلى الآخر كان قلب الأثقل إلى الأخف أولى من قلب الأخف إلى الأثقل .

والوجه الرابع : أنك تقول في تسكيره « أَسْمَاءُ »^(١) ولو كان مشتقاً من الوسم لوجب أن تقول : أوسام ، وأواسيم ؛ فلما لم يجز أن يقال إلا أسماء دل على أنه مشتق من السمو ، لا من الوسم

والأصل في أَسْمَاءُ أَسْمَاو ، إلا أنه لما وقعت الواو طرفاً وقبلها ألف زائدة قلبت همزة كما قالوا : سَمَاء ، وَكِسَاء ، وَرَجَاء ، وَنَجَاء . والأصل فيه : سماء ، وكساو ، ورجاو ، ونجاو ؛ لقولهم : سَمَوْتُ وَكَسَوْتُ وَرَجَوْتُ وَنَجَوْتُ ، إلا أنه لما وقعت

ومنهم من قال^(٢) : إنما قلبت ألفاً لأن الألف التي قبلها لما كانت سا كنه حميه زائدة - والحرف الساكن حاجز غير حصين - لم يعتدوا بها ، فقدروا أن الفتحة التي قبل الألف قد وليت الواو^(٣) وهي متحركة ، والواو متى تحركت وانفتح ما قبلها وجب أن تقلب ألفاً ، ألا ترى أنهم قالوا : سَمَاء ، وَعَلَاء ، وَدَعَاء ، وَغَزَاء ، والأصل فيها سَمَوَ وَعَلَوَ وَدَعَوَ وَغَزَوَ ؛ لقولهم : سَمَوْتُ وَعَلَوْتُ وَدَعَوْتُ وَغَزَوْتُ ،

(١) وقد جمعوا « أسماء » على « أسامي » بتشديد الياء - وأصله على مذهب البصريين « أساميو » مثل قراطيس وعصافير ، أما الياء فهي منقلبة عن حرف اللين الذي هو الألف في أسماء وقرطاس والواو في عصفور ، وأما الواو فهي لام الكلمة على مذهبهم ، فلما اجتمعت الواو والياء في كلمة واحدة وكان السابق منهما سا كنا قلبوا الواو ياء ثم أدغموا الياء في الياء ، وربما حذفوا الياء المنقلبة عن حرف اللين وأبقوا الواو فانقلبت ياء لتطرفها إثر كسرة فقالوا « الأسامي » وتحذف هذه الياء الخفيفة في نحالي الرفع والجرح ، ومن ذلك قول الشاعر :

ولنا أسام ماتليق بغيرنا ومشاهد تهتل حين ترانا

(٢) ينسب العلامة رضى الدين في شرح الشافية هذا رأى إلى حذاق الصرفين

(٣) الصواب أن يقال « قد وليتها الواو »

إلا أنه لَمَّا تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً ، فكذلك ها هنا قلبوا الواو في
أَسْمَاءِ أَلْفًا ، فاجتمع فيه أَلْفَان : ألف زائدة ، وألف منقلبة عن لام الكلمة ، والألفان
ساكنان ، وهما لا يجتمعان ، فقلبت الألف الثانية المنقلبة عن لام الكلمة همزةً
لا لتقاء الساكنين ، وإنما قلبت إلى همزة دون غيرها من الحروف لأنها أقربُ
الحروف إليها ؛ لأن الهمزة هَوَائيّة كما أن الألف هَوَائيّة ، فلما كانت أقرب الحروف
إليها ؛ كان قلبها إليها أولى من قلبها إلى غيرها .

[٦] والوجه الخامس : أنه قد جاء عن العرب أنهم قالوا في اسم : سُمِّي ، على
مثال عُلِّي ، والأصل فيه سَمَوٌ ، إلا أنهم قلبوا الواو منه أَلْفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها ،
فصار سُمِّي ، قال الشاعر :
وَسَمِي سَمِي مَبَارَكَا اِزْك اللهُ بِهِ إِشَارَكَا

٢ - هذا بيت من الرجز المشطور يقوله ابن خالد القناني - نسبة إلى القناني بفتح
القاف وهو جبل لبني أسد فيه ماء يسمى العسيلة - وقد أنشده في اللسان (س م و)
وأنشده ابن يعيش ، وابن هشام في أوضح المسالك (رقم ٥ بتحقيقنا) و « أسماك » أراد
ألم آلك أن يسموك ، و « سما » أي اسما « مباركا » أي ذا بركة « آثرك » مَبْرَك
واختصك ، و « إيثارك » هو مصدر مضاف إلى ضمير المخاطب ، ويجوز أن يكون هذا
الضمير فاعل المصدر ، كما يجوز أن يكون مفعوله ؛ فعلى الأول يكون المعنى : آثرك الله
بهذا الاسم المبارك إيثاراً مثل إيثارك أنت الناس بالمعروف والعطاء ، وعلى الوجه الثاني
يكون المعنى : آثرك الله بالاسم المبارك إيثاراً مثل إيثاره إياك بالفضل ومكارم الأخلاق .
والاستشهاد به في قوله « سما » فقد زعم المؤلف أن هذه الكلمة متصورة مثل
هدى وتقي وضحي ، وعلى هذا يكون نصبها بفتحة مقدرة على الألف المهدوكة لالتقاء
الساكنين ، كما تقول : استيقظت ضحي ، واتقيت تقي ، واتبعت هدى ، ولكن هذا القى
ذكره المؤلف ليس بمتعين ، فإنه يجوز أن تكون كلمة « سما » في هذا البيت قد جاءت
على لغة من يقول « سم » بكسر السين أو ضمها وآخره صحيح مثل غد وید ودم وأب
وأخ ، ويكون منصوباً . نونا كما تقول : أزورك غداً ، واتخذت عندك يداً ، وقد أُرقت =

وفيه خمس لغات : اسم بكسر الهجزة ، وأسم بضمها ، وسيم بكسر السين ،
وسم بضمها . قال الشاعر :

٣ — وَعَامِنًا أَعْجَبْنَا مُقَدِّمَةً يَدْعِي أَبَا السَّمْحِ وَقرضابُ سُمَّةُ^(٢)
* مُبْتَرِكًا لِكُلِّ عَظْمٍ يَلْحُمُهُ *

وقال :

٤ — بِاسْمِ الَّذِي فِي كُلِّ سُورَةٍ سِمَةٌ قَدْ وَرَدَتْ عَلَى طَرِيقِ تَمَلُّدَةٍ^(٣)
ويروى سُمَّة بضم السين ، وسُمِّي على وزن عُلِّي ، على ما بينا . والله أعلم .

== دما ، وما أشبه ذلك ، ومتى جاز في هذا الشاهد هذان الوجهان لم يصلح أن يكون دليلاً
على إحدى اللتين بعينها ؛ لأن الدليل متى تطرق إليه الاحتمال سقط .
يقولون ، ونظير هذا البيت في احتمال اللتين ما أنشده أبو العباس :

فدع عنك ذكر اللهو ، واعمد بمدحة خير معد كلها حيثما اتقى
لأعظمها قدراً ، وأكرمها أبا ، وأحسنها وجها ، وأعلنها سما
والذي يتعين أن يكون مقصوراً ما حكاه صاحب الإصباح من قول بعضهم « ماسماك »
فإنه قد أثبت الألف مع الإضافة ، وذلك يفيد كونه مقصوراً ؛ إذ لو كان عنده صحيح
الآخر كيد وغد لقال « ماسمك » بضم الميم ، فتأمل ذلك .

٣ — هذه ثلاثة أبيات من الرجز للشطور أنشدها كلها صاحب اللسان (ق ر ض
ب — برك — س م و) من غير عزو ، وأنشد موفق الدين ابن عيش أولها وثانيها من
غير عزو أيضاً ، وأنشدهما ابن جني في شرح تصريف اللازني (٦٠ / ١) وتقول « قرضب
الرجل فهو قرضاب » إذا أكل شيئاً يابساً ، وتقول « رجل مبترك » إذا كان معتمداً
على الشيء ملجأ فيه ، يريد أنهم ظنوا في مقدم العام أنه سيكون عام رخاء ، فإذا هو يكون
عام شدة وجذب ، يلج على أموالهم بالإفناء حتى يأتي عليها ، والاستشهاد فيه بقوله « سمه »
وهو يروى بكسر السين وضمها ، فيكون دليلاً على أن من العرب من يقول في الاسم
« سم » بحذف لامه من غير تعويض ومعاملة معاملة الصحيح الآخر كغند ويد ودم وأخ
وأب ، وذلك ظاهر .

٤ — هذان بيتان من الرجز للشطور أنشدهما ابن منظور في اللسان (س م و) ،

[الاختلاف في إعراب الأسماء الستة] ^(١)

== وأنشدهما موفق الدين ابن يعيش من غير عزو ، وأنشدهما ابن جنى في شرح تصريف
المازنى (٦٠/١) وحكى في اللسان روايتهما عن ابن برى عن أبى زيد ، وقال : إتيهما
لرجل من كلب ، لكن الرواية هناك هكذا :

* بِاسْمِ الَّذِي فِي كُلِّ سُورَةٍ نَمِيَّةٌ *

(١) انظر في هذه المسألة : شرح الأشموني (٣٦/١ - ٤٣ بتحقيقنا) وأوضح السالك (الشواهد ٦ - ٩ بتحقيقنا) وشرح التوضيح للشيخ خالد (٧٢/١ - ٧٧ بولاق) وشرح موفق الدين ابن يعيش على مفصل الزمخشري (ص ٦٠ - ٦٣ أوربة) وشرح رضى الدين على كافي ابن الحاجب (٢٣/١ وما بعدها) .

(٢) الباء : أراد الباء التي في قولك « جاء أبوك » ومعنى كونها حرف الإعراب أن الإعراب واقع عليها ، يعني أنها مرفوعة بالضممة الظاهرة التي على الباء الواو للاشباع .

(٢ - الإنصاف)

وقد يحكى عن بعض العرب أنهم يقولون : هذا أبك ، ورأيت أبك ، ومررت بأبك - من غير واو ولا ألف ولا ياء - كما يقولون في حالة الأفراد من غير إضافة^(١) .

وقد يحكى أيضاً عن بعض العرب أنهم يقولون : هذا أباك ، ورأيت [٧] أباك ، وصرت بأباك - بالألف في حالة الرفع والنصب والجر - فيجعلونه اسماً مقصوراً ، قال الشاعر :

٥ - ابن أباه وأبأ أباهاً قد بلغا في المجد غايتاهما

ويحكى عن الإمام أبي حنيفة أنه سئل عن إنسان رعى إنساناً فبجّر فقتله : هل يجب أن يجر ، فلما تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبوها ألفاً بعد إسكانها أصعدها .

(١) وقد جاء على هذه اللغة قول الشاعر :

بأبه اقتدى عدى في الكرم ومن يشابه أبه فما ظلم
وقول الآخر :

سوى أبك الأعلى وأن محمداً علا كل عال يابن عم محمد

٥ - هذان بيتان من الرجز المشطور ينسبهما قوم إلى أبي النجم الفضل بن قدامة العجلي ، وينسبهما قوم آخرون إلى رؤبة بن العجاج ، وهما من شواهد الأشموني (رقم ١٦) وابن هشام في أوضح المسالك (رقم ٩) وابن عقيل (رقم ٦) وابن يعيش (ص ٦٢) والشاهد فيه قوله « أباهاً » وأنت ترى أنه قد ذكر الأب بالألف ثلاث مرات في البيت الأول فأما في المرتين الأولى والثانية فلا تتعين في واحدة منهما لغة من يجيء بالأسماء الستة بالألف في الأحوال كلها ، بل يجوز أن يكون الراجز قد جاء بالكلمتين على هذه اللغة ، ويجوز أن يكون قد جاء بهما على اللغة المشهورة عند جمهرة العرب ، وذلك لأن الكلمتين في موضع النصب لكون الأولى اسم إن والثانية معطوفة على اسم إن ، وفي حالة النصب تستوى لغة التمام ولغة القصر ، أما الكلمة الثالثة فتتعين فيها لغة القصر بسبب كونها في موضع الجر وقد أتى بها بالألف ، والأولى أن تحمل الأولى والثانية على لغة القصر بقرينة الكلمة الثالثة ؛ ليكون الكلام جارياً على مذهب واحد .

قالوا : عَصَاً ، وَقَفًّا ، وأصله عَصَوْ وَقَفَوْ ، فلما تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبوها ألفاً ، فكذلك ها هنا .

والذي يعتمد عليه في النُصْرَةِ أهلُ الكوفة والبصرة القولان الأولان ؛ فهذا منتهى القول في تفصيل المذاهب واللغات ؛ فلنبداً بذكر الحَجَج والاستدلالات :

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : أجمعنا على أن هذه الحركات - التي هي الضمة والفتحة والكسرة - تكون إعراباً لهذه الأسماء في حال الإفراد ، نحو قولك : هذا أَبٌ لَكَ ، ورأيت أَبَاكَ ، ومرت بِأَبٍ لَكَ ، وما أشبه ذلك ، والأصل فيه أَبَوٌ ، فاستقلوا الإعراب على الواو ، فأوقعوه على الباء وأسقطوا الواو ؛ فكانت الضمة علامة « اب » ، والفتحة « أب » ، والكسرة « أبوك » ، وفي النصب : رأيت أَبَاكَ ، وفي الجر : مرت بِأبيكَ ، والإضافة طارئة على الإفراد - كانت الضمة والفتحة والكسرة باقية على ما كانت عليه في حال الإفراد ؛ لأن الحركة التي تكون إعراباً للمفرد في حال الإفراد هي بعينها تكون إعراباً له في حال الإضافة ، ألا ترى أنك تقول : هذا غلامٌ ، ورأيت غلاماً ، ومرت بغلامٍ ، فإذا أضفته قلت : هذا غلامُكَ ، ورأيتُ غلامَكَ ، ومرت بغلامِكَ ؛ فتكون الضمة والفتحة والكسرة التي كانت إعراباً له في حال الإفراد هي بعينها إعراباً له في حال الإضافة ، فكذلك ها هنا ، والذي يدلُّ على صحة هذا تغيُّر الحركات على الباء في حال الرفع والنصب والجر ، وكذلك الواو والألف والياء بعد هذه الحركات تجري مجرى الحركات في كونها إعراباً ؛ بدليل أنها تتغير في حال الرفع والنصب والجر ؛ فدل على أن الضمة والواو علامة للرفع ، والفتحة والألف علامة للنصب ، والكسرة [٨] والياء علامة للجر ، فدل على أنه معرب من مكانين ^(١) .

(١) ونظير هذا ما قالوه في امرئ وابنم ؛ فإنه يقال « جاء امرؤ » بضم كل من الراء والهمزة ، ومنه قوله تعالى : (إن امرؤ هلك) ويقال « رأيت امرأ » بفتح كل من =

ومنهم من تمسك بأن قال : إنما أعربت هذه الأسماء الستة من مكانين لقلة حروفها ، تكثيراً لها ، ولتزيدوا بالإعراب في الإيضاح والبيان ؛ فوجب أن تكون معربة من مكانين على ما ذهبنا إليه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا « إنه معرب من مكان واحد » لأن الإعراب إنما دخل الكلام في الأصل لمعنى - وهو الفصل ، وإزالة اللبس ، والفرق بين المعاني المختلفة بعضها من بعض ، من الفاعلية والمفعولية إلى غير ذلك - وهذا المعنى يحصل بإعراب واحد ؛ فلا حاجة إلى أن يجمعوا بين إعرابين ؛ لأن أحد الإعرابين يقوم مقام الآخر ، فلا حاجة إلى أن يجمع بينهما في كلمة واحدة ؛ ^{اللا ترى أنهم لا يجمعون بين حرسى - يسى -} وإن كان الأصل فيه مسلمات وصالحات ؛ لأن كل واحدة من التائين تدل على ما تدل عليه الأخرى من التأنيث ، وتقوم مقامها ، فلم يجمعوا بينهما ؛ فكذلك ما هنا .

والذى يدل على صحة ما ذهبنا إليه وفساد ما ذهبوا إليه أن ما ذهبنا إليه له نظير في كلام العرب ؛ فإن كل معرب في كلامهم ليس له إلا إعراب واحد ، وما ذهبوا إليه لا نظير له في كلامهم ؛ فإنه ليس في كلامهم معرب له إعرابان ^(١) ، فبان أن ما ذهبنا

إليه الرأى والمهزة ، ومنه قول الله تعالى (ما كان أبوك امرأ سوء) وقول الشاعر :
إن امرأ غره منك واحدة بعدى وبعدك في الدنيا لغرور
ويقال « مررت بامرئ » بكسر كل من الرأى والمهزة ، ومنه قول الله جل ذكره
(لكل امرئ منهم يومئذ شأن يغنيه) وكذلك يصنعون مع « ابتم »

(١) قد حدثناك حديث ضئيع العرب في « امرئ » و « ابتم » وأنهم - في ظاهر الأمر - يعربونهما من مكانين : الحرف الآخر ، والحرف الذى قبل الآخر ، فلكوفيين أن يقولوا : لأنسلم أن هذا لا نظير له في كلام العرب ، بل له نظير من الصحيح الآخر وهو امرؤ وابتم ، فإذا رأينا العرب تعربهما من مكانين

إليه له نظير في كلامهم ، وما ذهبوا إليه لا نظير له في كلامهم ، والمصير إلى ماله نظير أولى من المصير إلى ما ليس له نظير .

ومنهم من تمسك بأن قال : لو جاز أن يجتمع في اسم واحد إعرابان متفقان لجاز أن يجتمع فيه إعرابان مختلفان ؛ فكما يمتنع أن يجتمع فيه إعرابان مختلفان فكذلك يمتنع أن يجتمع فيه إعرابان متفقان ؛ لامتناع اجتماع إعرابين في كلمة واحدة .

والاعتماد على الاستدلال الأول ، وهذا الاستدلال عندى فاسد ؛ لأثر الإعراب في الأصل إنما دخل للفصل بين المعاني بعضها من بعض من الفاعلية والمفعولية على ما بيننا ؛ فلو جوزنا أن يجتمع في اسم واحد إعرابان متفقان ، ألا ترى أنا لو قدرنا الرفع والنصب في اسم واحد لدل الرفع على الفاعلية [٩] والنصب على المفعولية ، وكل واحد منهما نقيض الآخر ، بخلاف ما لو قدرنا إعرابين متفقين فإنه لا يدل أحد الإعرابين على نقيض ما يدل عليه الآخر ؛ فبان الفرق بينهما ، وأن الاعتماد على الاستدلال الأول .

وأما من ذهب إلى أنها ليست بحروف إعراب ^(١) ، ولكنها دلائل الإعراب ، فقال : لأنها لو كانت حروف إعراب كالـ « زيد » والـ « عمرو » لما كان فيها دلالة على الإعراب ، ألا ترى أنك إذا قلت : « ذهب زيد » وانطلق عمرو » لم يكن في نفس الدال والراء دلالة على الإعراب ، فلما كان

(١) قد حكى المؤلف هذا القول أحد قولين لأبي الحسن الأخفش ، والعلامة أبو الحسن الأشموني يحكى القولين وينسبهما إلى هشام ، وهو هشام بن معاوية أحد أصحاب الكسائي كما سماه المؤلف ابن الأنباري في المسألة الحادية عشرة من هذا الكتاب .

ها هنا هذه الأحرف تدلُّ على الإعراب دل على أنها دلائل الإعراب ، وليست بحروف إعراب .

وهذا القول فاسد ؛ لأننا نقول : لا يخلو أن تكون هذه الأحرف دلائل الإعراب في الكلمة أو في غيرها ؛ فإن كانت تدل على الإعراب في الكلمة فوجب أن يكون الإعراب فيها ؛ لأنها آخر الكلمة ، فيثبوت هذا القول إلى قول الأكثرين ، وإن كانت تدل على إعراب في غير الكلمة فيؤدي إلى أن تكون الكلمة مبنية ، وليس من مذهب هذا القائل أنها مبنية ، فسنين فساد مذهبه أن الواو والألف والياء في التثنية والجمع ليست بحروف إعراب ، ولكنها دلائل الإعراب ، مستقصى في موضعه ، إن سمع .

فأما مَنْ ذهب إلى أنها إذا كانت مرفوعة ففيها نقل بلا قلب ، وإذا كانت منصوبة ففيها قلب بلا نقل ، وإذا كانت مجرورة ففيها نقل وقلب ؛ فقال : لأن الأصل في قولك هذا أبوه « هذا أبوه » فاستثقلت الضمة على الواو ، فنقلت إلى ما قبلها^(١) ، وبقيت الواو على حالها ، فكان فيه نقل بلا قلب ، والأصل في قولك رأيت أباه « رأيت أبوه » فتحركت الواو وانتفتح ما قبلها فانقلب ألفا ؛ فكان فيه قلب بلا نقل ، والأصل في قولك مررت بأبيك « مررت بأبوك » فاستثقلت الكسرة على الواو ، فنقلت إلى ما قبلها^(٢) ، فقلبت الواو ياء لسكونها^(٣) وانكسار ما قبلها ، فكان فيه نقل وقلب .

(١) حكى العلامة ابن مالك في شرح التسهيل أنك إذا قلت « هذا أبو زيد » فأصله « أبو زيد » بفتح الباء وضم الواو للإعراب ، ثم أتبع الباء للواو قضت ، فصار الباء والواو جميعا مضمومين ، ثم استثقلت الضمة على الواو فخذفت ، وهذا أدق مما ذكره المؤلف ؛ قلوا : لأن نقل الحركة إلى حرف متحرك غير معهود ، ويقال مثل ذلك في حالة الجر . (٢) انظر الهامشة ١ في ص ١١ .

٦ - اللَّهُ يَعْلَمُ أَنَّا فِي تَلَقُّتِنَا نَسَمُ الْفَرْسَةَ « ١٠٠٠ » (١١)
٦ - أنشد ابن منظور هذين البيتين في اللسان (شري) وأنشد أولهما في (صور)
من غير عزو ، وأنشدها ابن جني في سر الصناعة (٢٩/١) من غير عزو أيضا ، وأنشدها
الرضي ، وقد شرحهما البغدادي في الحزاة (١ / ٥٨ بولاق) ولم يعزها ، وكلهم
يروى البيتين ببعض اختلاف في بعض ألفاظهما ، وسننبه عليه ، وصور : جمع أصور ، وهو
وصف فعله صور يصور صورا — على مثال فرح يفرح فرحا — ومعناه المائل العين ،
وروى ابن منظور « وأنتي حوثما يشري الهبى بصرى » وحثما : لغة في حثما ،
و « يشري » مضارع أشراه إلى تاحية كذا بمعنى أماله ، وهو بمعنى « يشي » في رواية
المؤلف ، يريد أنه كان دائم التلفت إلى أحبابه يوم انقراق ، وأنه كان يتجه في التفاته إلى
الجهة التي يسلكها أحبته ، وعمل الاستشهاد قوله « فأنظور » فإنه أراد « فأنظر »
لكنه لما كان محتاجا إلى الواو في اتفاقية أشبع الضمة التي على الظاء فنشأت الواو .
وأقول : قل أبو الطيب التنبی :

ويطعمه التوراب قبل فطامه ويأكله قبل البلوغ إلى الأكل

وضبط الشراح قوله « التوراب » بفتح اثناء وسكون الواو، ثم راحوا ينددون به ويقولون : إنه يخترع لكلام العرب أوزانا لم يقولوها ، ولو أنهم ضبطوا الكلمة بضم اثناء لوجدوا لها ماساغا ونظائر في كلام من يخشعون بكلامه ويخرجونه ، فإن العرب يقولون « اتراب » بضم اثناء بزنة اتراب ، ثم إذا أشبعت اثناء نشأت واو مثل واو « أنظور » .

وَأَنْتِي حَيْثُمَا يَنْتِي الْهَوَى بَعْرِي مِنْ حَيْثُمَا سَلَكَوا أَذْنُو فَاَنْظُرُ

أراد « فَاَنْظُرُ » فاشبع الغم ، فنشأت الواو ، وقال الآخر :

٧ — هَجَوْتُ زَبَانَ ثُمَّ حِثْتُ مُنْتَذِرًا مِنْ هَجَوِ زَبَانٍ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعِ

أراد « لَمْ تَهْجُ » ، وقال الآخر :

٨ — كَأَنَّ فِي أُنْيَابِهَا الْقَرْتُولُ *

٧ — نسب جماعة هذا البيت إلى أبي عمرو بن العلاء ، يقوله للفرزدق الشاعر ، وكان الفرزدق قد هجاه ثم اعتذره ، والبيت من شواهد الأتجوني (رقم ٤٤) عن تسعوا بهذا الاسم منهم أبو عمرو بن العلاء المازني النحوي اللغوي القري . قيد هذا اسمه ، وقيل : بل لعمري واسمه العريان أو يحيى ، والاستشهاد به في قوله « لَمْ تَهْجُو » فإن حق العرية عليه أن يَنْ ، « لَمْ تَهْجُ » بحذف الواو التي هي لام الفعل ، لأن الفعل المضارع المثل اللام يحذف لامه ، وللعلماء في تخرج مثل ذلك رأيان : أولهما أن حذف الواو هي لام الفعل التي يحذفها جمهرة العرب من المضارع في حالة الجزم ، ولم يحذفها هذا الشاعر اكتفاء بحذف الحركة كما يصنع في الفعل الصحيح الآخر ، والرأي الثاني هو الذي ذكره المؤلف هنا ، وتخصيه أن الواو التي هي لام الكلمة قد حذفت ، وأما هذه الواو فإنها واو أخرى نشأت عن إشباع ضمة الجيم ، نظير الواو في « أنظور » في الشاهد السابق ، وانظر الشاهدين ١١ و ١٧ .

٨ — هذا بيت من الرجز للشطور ، وقد أنشد ابن منظور في اللسان (قرن ف ل) رجزين كل واحد منهما يشمل على هذا البيت مع مغايرة طفيفة ، أما أول الرجزين قول الراجز :

وا ، بأبي ثرك ذاك للعول كأن في أنيابه القرتول

وأما الثاني قول الآخر :

خود أناة كاللهاة عطبول كأن في أنيابه القرتول

و « القرتول » هو القرتل الذي ورد في قول امرئ القيس :

إذا قلنا توضع المسك منها نسيم الصبا جاءت بريا القرتل =

أراد «القرنفل» وقال الشاعر في إشباع الفتحة :

٩ — وَأَنْتَ مِنَ النَّوَائِلِ حِينَ تُرْمَى وَمِنْ ذَمِّ الرَّجَالِ بِمُنْتَرَحٍ

أراد «بمنتزح» فأشبع الفتحة فنشأت الألف ، وقال الآخر :

١٠ — أَقُولُ إِذْ خَرْتُ عَلَى الْكَلْكَالِ يَا نَاقَتَا مَا جُئْتَ مِنْ حَجَّالٍ

== يريد الراجز أن يصف ثمر هذه الجارية الناعمة التي يتنزل فيها بأنه طيب الريح جميل النكهة ، وعمل الاستشهاد فيه قوله «القرنفل» فإن أصل الكلمة «القرنفل» فلما اضطر إلى الواو لإقامة الوزن الذي بنى عليه رجزه أشبع ضمة الفاء فنشأت الواو عن هذا الإشباع .

٩ — هذا البيت من كلام ابن هرمة يرثى فيها ابنه ، وقد أنشده ابن منظور (نرح) ونسبه إليه ، وأنشده ابن جني في سر الصناعة (٢٩/١) وقال قبل إنشاده « وأنشدنا أبو علي لابن هرمة يرثى ابنه » اهـ ، و « منتزح » مصدر ميمي فعله « انتزح ينتزح » أى بعد ، وتقول « أنت بمنتزح من كذا » تريد أنت بعيد منه ، أو أنت في مكان بعيد منه ، والاستشهاد بالبيت في قوله « بمنتزح » فإن أصله « بمنتزح » لكنه لما اضطر لإقامة وزن البيت أشبع فتحة الزاي فنشأت عن هذا الإشباع ألف .

١٠ — هذان بيتان من الرجز المشطور ، وقد أنشدهما ابن منظور (ك ل ل) من غير عزو . و « الكلكال » والكلكل : الصدر من كل شيء ، وقيل : هو باطن الزور ، وقيل : هو ما بين اترقوتين ، وقوله « ياناقا » هو ناقة مضاف لباء التكلم ، وقد قلب الكسرة التي قبل الياء فتحة ثم قلب الياء ألفا ، وقد جاء في لسان العرب « ياناقى » على الأصل ، والاستشهاد بالبيت في قوله « الكلكال » فإن أصله « الكلكل » كما هو الوارد في قول امرئ القيس :

قلت له لما نعطى جلبي وأردف أجهزاونا بكلكل

لكن الراجز لما اضطر أشبع فتحة الكاف الثانية فنشأت عن هذا الإشباع ألف ، كما أن راجزا آخر — وهو منظور بن مرقد الأسدي — اضطر إلى تضييف اللام الأخيرة فقال :

كأن مهواها على الكلكل موضع كنى راجب جلى

أراد « الكَلْكَل » ، وقال الآخر :

١١ — إِذَا الْمَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلَّقَ وَلَا تَرْضَاهَا وَلَا تَمَاقٍ .

أراد « وَلَا تَرْضَاهَا » ، وقال عنتره :

١٢ — يَنْبَاعُ مِنْ ذِفْرَى غَضُوبٍ جَسْرَةٍ
زَيَافَةٍ مِثْلِ الْفَيْسِقِ الْمَكْدَمِ .

١١ — هذان بيتان من الرجز المشطور ، وقد أنشدهما ابن منظور (رضى)

من غير عزو ، وقوله « لَا تَرْضَاهَا » معناه لَا تَتَطَلَّبُ رِضَاهَا ، وقوله « وَلَا تَمَاقٍ » في قوله « وَلَا تَرْضَاهَا » فقد كَانَ مِنْ حَقِّ الْعَرَبِيَّةِ عَلَيْهِ أَنْ يَقُولَ « وَلَا تَرْضَاهَا » .
الفعل المضارع مجزوما بلا الناهية ، وعلامة جزمه حذف الألف ، وللعلماء في هذه الألف قولان : أحدهما أن هذه الألف هي لام الكلمة التي كان يجب عليه حذفها للجازم ، لكنه اكتفى بحذف الحركة كما يكتب بحذف الحركة في الفعل الصحيح الآخر ، والقول الثاني : أن لام الفعل قد حذفت كما هو مقتضى الجزم ، وهذه الألف ناشئة عن إشباع فتحة الضاد ، فالفعل مجزوم بحذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، وقد ذكرنا هذين الرأيين في شرح الشاهد (رقم ٧) وانظر أيضا الشاهد ١٧ .

ونظير هذين البيتين قول عبد يغوث بن وقاص الحارثي :

وتضحك مني شيخة عبثية كأن لم ترى قبلي أسيرا يمانيا

فإن قوله « كأن لم ترى » يجري فيه الرأيان اللذين ذكرتهما ، ويزيد هذا البيت وجها ثالثا ، وحاصله أن قوله « ترى » بفتح التاء والراء وسكون الياء ، وهذه الياء هي ياء المؤنثة المخاطبة ، وليست لام الكلمة ولا ألف إشباع ، وكأنه بعد أن ذكر ضحكها منه التفت إليها فقال مخاطبا لها : كأنك لم ترى قبل هذه المرة أسيرا يمانيا .

١٢ — هذا البيت — كما قال المؤلف — لعنترة بن شداد العبسي ، من قصيدته

المعلقة المشهورة ، وهو من شواهد الرضى ، وقد شرحه البغدادي في الحزاة (٥٩/١)
وقوله « يَنْبَاعُ » معناه يَنْبِعُ ، تقول « نبع الماء ، والعرق ، ونحوها ، ينبع » من باب فتح يفتح ، ويأتي أيضا من بابي نصر وضرب — إذا خرج ، والذفرى — بكسر الدال وسكون الفاء — العظم الذي خلف الأذن ، و « غضوب » هي الناقة —

أراد « يَنْبَع » . وقال الشاعر في إشباع الكسرة :

١٣ — تَنْفِي يَدَاها الْخَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ
تَنْفِي الدَّرَاهِمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِفِ

و « جسة » الطويلة العظيمة الجسم ، و « زيافة » هي السريعة السير ، و « الفزيق » الفحل المكرم الذي لا يؤذى لكرامته على أهله ، و « المكدم » الفحل الفوى ، وقالوا « بغير مكدم » يريدون أنه غليظ شديد ، وقالوا أيضا « قدح مكدم » يريدون أن زجاجة غليظ ، والاستشهاد به في قوله « ينباع » فإن أصله — على ما قال المؤلف — ينبع ، مثل يقطع ويفتح ، فلما اضطر لإقامة الوزن أشبع فتحة الباء فنشأت عن هذا الإشباع ألف ، وعلى هذا يكون وزن ينباع مفعال ، وهذا أول ، لكن النون التي بعدها ليست أصلا ، ولكنها زائدة ، والحروف الأصلية هي الباء وما بعدها ، وأصل هذه الألف ياء ، فقلبت ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فوزن ينباع على هذا يفعل ، مثل ينقاد وينداح ، وهذا بعيد لا يقره الاشتقاق ولا المعنى المراد .

ونظير هذه الشواهد التي أثرها المؤلف لإشباع الفتحة حتى تنشأ ألف قول الراجز :

أعوذ بالله من العقرب الشائلات عقد الأذنان

أراد « العقرب » فأشبع فتحة الراء فنشأت ألف ، ومثله قول الراجز الآخر

وأنشده ابن منظور (درهم) .

لو أن عندي مائتي درهم لجاز في آفاقها خاتمي

أراد « مائتي درهم » فأشبع فتحة الهاء فنشأت ألف ، ومثل ذلك في قوله « خاتمي »

فانه أراد « خاتمي » فأشبع فتحة التاء فتولدت ألف ، ونظيره قول الراجز الآخر ،

وأنشده ابن منظور أيضا (خ ت م) لبعض بني عقيل :

لئن كان ما حدثه اليوم صاديا أصم في نهار القيظ للشمس باديا

وأركب حمارا بين سرج وفروية وأعرم من حمام صغرى شماليا

أراد أن يقول « وأعرم من الحمام » فأشبع فتحة التاء فتولدت من ذلك الإشباع ألف

١٣ — هذا البيت من كلام الفزدقي هام بن غالب ، وقد أنشده ابن منظور (صرف)

درهم) منسوبا له ، وأنشده ابن جني في سر الصناعة (٢٨/١) وهو من شواهد =

أراد « الدرام » و « الصيارف » فأشبع الكسرة قنشات الياه ، ويحتمل أن يكون الدراهم جمع درهام ، ولا يحتمل الصيارف هذا الاحتمال ، وقال الآخر :
١٤ — كَأَنِّي بَفَتْخَاءِ الْجَنَاحَيْنِ لِقَوِّ عَلَى عَجَلٍ مِّنِّي أَطَأُطِيهِ شِيَالِي^(١)

= سيويه (١٠/١) وهو من شواهد ابن هشام في أوضح المسالك (رقم ٥٦٧ بتحقيقنا) والأشعوني (رقم ٦٨٩ بتحقيقنا) وابن عقيل (رقم ٢٥٣ بتحقيقنا) وقوله « تني » معناه تطرد وتبعد ، و « يداها » أى يدا الناقة التى يصفها ، و « هاجرة » هى الوقت حين يتصف التمار ويشد الحر ، و « تنقاد » أحد مصادر تعد الدراهم يتقدها نقدا ؛ إذا ميز رديتها من جيدها ، و « الصيارف » جمع صيرف - بوزن جعفر - وهو الخير بالنقد الذى يبادل على بضعه بعض . والاستشهاد به فى قوله « الدراهم » و « الصيارف » قولت عن كل إشباع منهما ياء ، وهذا تام الدلالة فى الصيارف ، أما فى الدراهم - يقال : إنه جمع درهام لادرهم - كما نبه إليه المؤلف - فالإشباع والتوليد فى المفرد ، والخطب فى ذلك سهل ، ونظير ذلك قول ابن مقبل .

قد كنت أحجوا بأعمرو وأخاتقة حتى ألت بنا يوما ملات
قللت والراء تخطيه عطيته أوفى عطيته إياى ميثات
أراد أن يقول « ميثات » فأشبع كسرة الميم قولت ياء ، وقد استباح الشعراء المحدثون لأنفسهم أن يرتكبوا مثل هذه الضرورات ، فقال أحد الخالدين شاعرى سيف الدولة الحمدانى :

خولتنا شمسا وبدرا أشرقت بهما لدينا الظلمة الخنديس
فإنه أراد أن يقول « الخندس » فأشبع كسرة الدال قولت ياء ، والخندس : الشديد الظلام

١٤ — هذا البيت لامرئ القيس بن حجر الكندى ، وقد أنشده ابن منظور (ش م ل) . وقوله « فتخاء الجناحين » هى العقاب اللينة الجناح ، وذلك أسهل لطيرانها ، و « لقوة » بفتح اللام أو كسرهما ، مع سكون القاف فهما - هى الخفيفة السريعة . يصف ناقته التى ارتحلها بالسرعة ، فشبها بالعقاب . والاستشهاد بالبيت فى قوله « شىالى » فإن أصلها شمالى ، فلما اضطرت لإقامة الوزن أشبع كسرة الشين قولت ياء ، وهذه إحدى روايتين فى هذه الكلمة فى هذا البيت ، والرواية الأخرى =

أراد « شمالي » ، وقال الآخر :

١٥ — لَمَّا تَزَلْنَا نَصَبْنَا ظِلَّ أَخِيَّةٍ وَفَارَ لِلْقَوْمِ بِاللَّحْمِ الْمَرَا جِلُّ

أراد « المراجيل » ، وقال الآخر :

١٦ — لَا عَهْدَ لِي بِنِيضَالٍ أَصْبَحْتُ كَالشَّنِّ الْبَالِ

أراد « بنيضال » ، وقال الآخر :

= « أطأطأ شمالي » والشمال لغة في الشمال ، ومن العلماء من يجعل الشمال بالياء لغة أخرى في الشمال ، ومن العلماء من ينكر أنها لغة ويذهب إلى أنها لغة ~~الشمال~~ التي أثبتتها لغة اعتمد على قول هذا الشاعر أو مثله ممن يستشهد بقوله .

١٥ — هذا البيت لعبد بن الطبيب ، من قصيدة له ثابتة في المفضليات (الفضلية ٢٦) وقد أنشد هذا البيت ابن عبد ربه في العقد الفريد (١/١٩٢) وله عنده قصة ، والأخية : جمع خباء — بوزن كساء وأكسية ، ورداء وأردية — والمراجيل : جمع مرجل ، وهو القدر التي يطبخ فيها الطعام ، يقول : إنهم حين حطوا رحالهم أسرعوا فتحروا الذبائح وأوقدوا عليها ففارت قدورهم باللحم ، يصف أنفسهم بالكرم ، والاستشهاد بالبيت في قوله « المراجيل » فإن أصله المراجل ؛ لأنه جمع مرجل على وزن منبر ، ولكنه لما اضطر أشبع كسرة الجيم فتولدت عنها ياء .

١٦ — هذان بيتان من الرجز ، وقد أنشدهما ابن منظور (نضول) غير معزو ، والنضال : مصدر « ناضله يناضله » إذا باراه في الرمي ، و « الشن » القرية الصغيرة ، والبال : أي البالي .

وعمل الاستشهاد بهذا الشاهد قوله « بنيضال » فإنه مصدر ناضله كما بينالك ، والأصل أن يقول « بنضال » كما تقول : قاتل قتالا ومقاتلة ، ولكنه لما اضطر أشبع كسرة التون فتولدت ياء ، وهذا الذي حكاه المؤلف في هذه الكلمة هو رأى أبي العباس ثعلب ، وأما سيوبه فإنه ذهب إلى أن مصدر الفعل الذي على فاعل كقاتل وشارك يأتي على فعال بكسر الفاء غالبا ، وربما جاء على فيعال بزيادة ياء بعد انقضاء تقابل الألف الزائدة في الفعل لتلا يكونوا قد تركوا من حروف الفعل شيئا .

١٧ — أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لَأَقْتُ كَبْسُونُ بَنِي زِيَادٍ
أراد « أَلَمْ يَأْتِكَ » فأشبع الكسرة فنشأت الياء .
وإشباع الحركات حتى تنشأ عنها هذه الحروف كثير في كلامهم^(١) ،
فكذلك ها هنا .

١٧ — هذا البيت من كلام قيس بن زهير بن جذيمة العبسي ، وقد أنشده ابن منظور
(أتى) منسوبا إليه ، وهو من شواهد الأشموني (رقم ٤٣) وابن هشام في أوضح
المسالك (رقم ٢٠) وفي معنى اللبيب (رقم ١٥٦ بتحقيقنا) والأنباء : جمع نبأ ، وهو
كالخبروزنا ومعنى ، وقيل : النبأ خاص بنى الشأن من الأخبار ، وتنمى : تزيد وتكثر ،
الرجال الريح وعمار وقيس وأنس ، الإماء ذوات اللين ، وبنو زياد : هم الكلمة من
فاطمة بنت الخرشب الأعمارية ، وكان قيس بن زهير قد طرد إبلا للريح بن زياد في قصة
مشهورة . والاستشهاد بالبيت في قوله « أَلَمْ يَأْتِكَ » فإن « يَأْتِي » فعل مضارع مثل
الآخر ، وقد دخل عليه الجازم ، وجمهرة العرب يحذف حرف العلة - وهو هنا
الياء - فيقولون « أَلَمْ يَأْتِكَ » وللعلماء في هذه الياء رأيان : أحدهما أنها لام الفعل ، وأن
الشاعر اكتفى بحذف الحركة كما يفعل مع الفعل الصحيح الآخر ؛ فيكون « يَأْتِي » مجزوما
وعلامة جزمه السكون ، والرأى الثانى أن الشاعر جزم « يَأْتِي » بحذف حرف العلة كما
يصنع جمهرة العرب ، إلا أنه اضطر لإقامة الوزن فأشبع كسرة التاء فتولدت عنها ياء ،
فهذه الياء ياء الإشباع وليست لام الكلمة ، وهذا الرأى الأخير هو الذى ذهب إليه
المؤلف ، قال ابن منظور « وأما قول قيس بن زهير العبسي أَلَمْ يَأْتِكَ ... فإنما أثبت الياء
ولم يحذفها للجزم ضرورة ، وردة إلى أصله ، قل المازنى : ويجوز فى الشعر أن تقول :
زيد يرمىك برفع الياء ، ويغزوك برفع الواو ، وهذا قاضى بالتنوين ، فتجرى الحرف
المعتل مجرى الحرف الصحيح من جميع الوجوه فى الأسماء والأفعال جميعاً لأنه الأصل »
أ هـ . وكلام المازنى هو الرأى الأول الذى ذكرناه لك ، وقد ذكرنا مثلها فى شرح
الشاهدين ١١٩٧ فتأمل والله يرشدك .

(١) وربما عكسوا ذلك ، ققطعوا المدة وحذفوا حرف العلة اكتفاء بالحركة المناسبة
له ، ومن ذلك ما أنشده سيويه (٩ / ١) :

كنواخ ريش حمامة نجدية . ومسحت باللثتين عصف الإمد

وهذا القول ظاهر الفساد ؛ لأن إشباع الحركات إنما يكون في ضرورة الشعر كما أنشده من الأبيات، وأما في حال اختيار الكلام فلا يجوز ذلك بالإجماع ، وها هنا بالإجماع تقول في حال الاختيار : هَذَا أَبُوكَ ، ورَأَيْتُ أَبَاكَ ، وحررت بِأبيكَ ؛ وكذلك سائرُها ، قد دلَّ على أنها ليست للإشباع عن الحركات ، وأن الحركات ليست للإعراب ، على ما سنبين في الجواب عن كلمات الكوفيين .

أما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن هذه الحركات تكون حركات إعراب في حال الإفراد وكذلك في حال الإضافة » قلنا : هذا فاسد ؛ لأن حرف الإعراب في حال الإفراد هو الباء ؛ لأن اللام التي هي الواو من « أَبَوْ » لما حذفت من « آت » سا فكانت الحركات عليها حركات إعراب ، فأما في حال الإضافة فحرف الإعراب هو حرف العلة ؛ لأنهم لما أرادوا أن يجعلوا اختلاف الحروف بمنزلة اختلاف الحركات ردُّوا اللام في الإضافة ؛ ليدلوا على أن من شأنهم الإعراب بالحروف توطئة لما يأتي من باب التثنية والجمع ، وإذا كان حرف الإعراب هو حرف العلة لم تكن هذه الحركات على الباء في حال الإضافة حركات إعراب ؛ لأن حركات الإعراب لا تكون في حشو الكلمة ، وصار هذا بمنزلة تاء التأنيث إذا اتصل ببناء الاسم نحو قائم وقائمة فإنها تبصير حرف الإعراب ؛ لأنها صارت

= فإنه أراد أن يقول « كنواحي ريش حمامة » فحذف الباء اعتماداً على البكسة التي قبلها أن تدل عليها ، ومثل قول الشاعر ، وهو من شواهد الأشموني (رقم ١٨) :

في كلت رجلها سلاحي واحده كلتاها قد قرنت بزائده

فإنه أراد أن يقول « في كلتا رجلها » فحذف الألف ، واكتفى بالفتحة التي قبلها أن تكون مرشداً إليها ، وقد أنشد المؤلف هذا البيت لما قلنا في المسألة (رقم ٦٢) وذكر معه نظائر ، وأعاده مع أمثاله في المسألة (رقم ٧٢) فارتقب ما يجيء هناك .

آخر الكلمة ونخرج [١٢] ما قبلها عن تلك الصفة ؛ لأنه قد صار بمنزلة حشو الكلمة ؛ فكذلك ها هنا ، وبِئْسَ أولى ؛ فإن تاء التأنيث زائدة على بناء الاسم وليست أصلية ، وحرف العلة ها هنا أصلي في بناء الاسم وليس زائداً ، وإذا ترك ما قبل الزائد حشواً فلأن يترك ما قبل الأصلي حشواً كان ذلك من طريق الأولى .

وأما قولهم « إن الحركة التي تكون إعراباً للفرد في حال الإفراد هي بعينها تكون إعراباً له في حال الإضافة نحو : هذا غلام ، وهذا غلامك » قلنا : إنما تكون الحركة فيها واحدة إذا كان حرف الإعراب فيها واحداً ، نحو « هذا غلام ، وهذا غلامك » وقد يتبدل حرف الإعراب فيها ، وإن ادّعوا أن حرف الإعراب فيها واحد - على خلاف التحقيق من مذاهبهم - وزعموا أن الحرف للإعراب وليس بلام الكلمة ، وأنه والحركة مزيديان للإعراب ، فقد بينا أن ذلك لا نظير له في كلامهم ، وأن أحدهما زيادة بغير فائدة ، وأوضحنا فساد ما يغنى عن الإعادة .

وأما قولهم « تغير الحركات على الباء في حال الرفع والنصب والجر يدل على أنها حركات إعراب » قلنا : هذا لا يدل على أنها حركات إعراب ؛ لأنها إنما تغيرت توطئة للحروف التي بعدها ؛ لأنها من جنسها ، كما قلنا في الجمع السالم نحو « مسلمون ومسلمين » فإن ضمة الميم في الرفع تتغير إلى الكسرة في حال الجر والنصب ، وليس ذلك بإعراب ، وإنما جعلت الضمة توطئة للواو ، والكسرة توطئة للياء ، فكذلك ها هنا ، وإذا بطل أن تكون هذه الحركات حركات إعراب ، وأجمعنا على أن هذه الحروف - التي هي الواو والألف والياء - تدل على الرفع والنصب والجر الذي هو جملة الإعراب ؛ فلا حاجة إلى أن يكون معرباً من مكان آخر .

وأما قولهم « إنما أعربت هذه الأسماء الستة من مكانين لقلة حروفها » قلنا : هذا ينتقض بغير ويد ودم ؛ فإنها قليلة الحروف [و] لاتعرب في حال الإضافة إلا من مكان واحد .

وأما قولهم « ليزيدوا بالإعراب في الإيضاح والبيان » قلنا : الإيضاح والبيان قد حصل بإعراب واحد ، فصار الإعراب الزائد لغير فائدة ، والحكيم لا يزيد شيئاً لغير فائدة ؛ فوجب أن تكون معربة من مكان واحد كسائر ما أعرب من الكلام ، والله أعلم .

[١٣] ٣ — مسألة « القول في إعراب المثني والجمع على حده » (١)

ذهب الكوفيون إلى أن الألف والواو والياء في التثنية والجمع بمنزلة الفتحة والضمة والكسرة في أنها إعراب ، وإليه ذهب أبو علي قطرب بن المستنير ، وزعم قوم أنه مذهب سيبويه ، وليس بصحيح . وذهب البصريون إلى أنها حروف إعراب . وذهب أبو الحسن الأخفش وأبو العباس المبرد وأبو عثمان المازني إلى أنها ليست بإعراب ولا حروف إعراب ، ولكنها تدل على الإعراب . وذهب أبو عمر الجرمي إلى أن انقلابها هو الإعراب . وحكى عن أبي إسحاق الزجاج أن التثنية والجمع مبنيان ، وهو خلاف الإجماع .

ثم الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنها إعراب كالحركات أنها تتغير كتغير الحركات ، ألا ترى أنك تقول : قام الزيدان ، ورأيت الزيدتين ، ومررت

(١) انظر في هذه المسألة : شرح الرضى على كافية ابن الحاجب (١٦٠/٢) وشرح موفق الدين ابن يعيش على المفصل (ص ٦٣ و ٥٨٨ أوربة) وشرح الأشموني (٤٤/١) — بتحقيقنا (وحاشية الصبان (٨٠/١ بولاق) وتصريح الشيخ خالد (٧٧/١ بولاق) (٣ — الإنصاف ١)

بالزَيْدَيْنِ . وَذَهَبَ الزَيْدُونَ ، وَرَأَيْتَ الزَيْدَيْنِ ، وَحُرِرَتِ بِالزَيْدَيْنِ ، فَتَغْيِيرُ كَتَغْيِيرِ
 الْحَرَكَاتِ ، نَحْوُ « قَامَ زَيْدٌ » وَرَأَيْتَ زَيْدًا ، وَحُرِرَتِ بِزَيْدٍ » وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ، فَلَمَّا
 تَغْيِيرُ كَتَغْيِيرِ الْحَرَكَاتِ دَلَّ عَلَى أَنَّهَا إِعْرَابٌ بِمَنْزِلَةِ الْحَرَكَاتِ ، وَلَوْ كَانَتْ حُرُوفَ
 إِعْرَابٍ لَمَا جَازَ أَنْ تَتَغْيَرَ ذَوَاتُهَا عَنْ حَالِهَا ؛ لِأَنَّ حُرُوفَ الْإِعْرَابِ لَا تَتَغْيَرُ ذَوَاتُهَا عَنْ
 حَالِهَا ، فَلَمَّا تَغْيِيرُ تَغْيِيرِ الْحَرَكَاتِ دَلَّ عَلَى أَنَّهَا بِمَنْزِلَتِهَا ؛ وَلِهَذَا سَمَّاها سَبْيُوهِ حُرُوفِ
 الْإِعْرَابِ ؛ لِأَنَّهَا الْحُرُوفُ الَّتِي أَعْرَبَ الْأَسْمَ بِهَا ، كَمَا يُقَالُ : حَرَكَاتُ الْإِعْرَابِ - أَيْ
 الْحَرَكَاتُ الَّتِي أَعْرَبَ الْأَسْمَ بِهَا - وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ جَمَلُ الْأَلْفِ
 فِي التَّثْنِيَةِ رَفْعًا فَقَالَ : يَكُونُ فِي الرَّفْعِ أَلْفًا ، وَجَمَلُ الْيَاءِ فِيهَا جَرًّا فَقَالَ : يَكُونُ فِي الْجَرِّ
 كَذَلِكَ ، وَهَكَذَا جَعَلَ الْوَاوَ وَالْيَاءَ فِي الْجَمْعِ رَفْعًا وَجَرًّا وَنَصَبًا ، وَارْمَعْ وَبِئْرَتِ
 لَا يَكُونُ إِلَّا إِعْرَابًا ؛ فَدَلَّ عَلَى أَنَّهَا إِعْرَابٌ .

قَالُوا : وَلَا يَحْجُوزُ أَنْ يُقَالَ « إِنْ هَذَا يُؤَدِّي إِلَى أَنْ يَكُونَ مَعْرَبًا لِأَحْرَفِ إِعْرَابٍ لَهُ
 وَهَذَا لَا نَظِيرَ لَهُ ، وَذَلِكَ لَا يَحْجُوزُ » لِأَنَّا نَقُولُ هُنَا : إِنَّمَا لَا يَحْجُوزُ فِيمَا يَكُونُ إِعْرَابُهُ بِالْحَرَكَةِ
 لَا بِالْحَرْفِ ؛ لِأَنَّ الْحَرَكَةَ تَدْخُلُ فِي الْحَرْفِ ، بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ مَعْرَبًا بِالْحَرْفِ ،
 لِأَنَّ [١٤] الْحَرْفَ لَا يَدْخُلُ فِي الْحَرْفِ ، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ الْخَمْسَةُ الْأَمْثَلَةُ - وَهِيَ :
 يَفْعَلَانِ ، وَتَفْعَلَانِ ، وَيَفْعَلُونَ ، وَتَفْعَلُونَ ، وَتَفْعَلِينَ يَا امْرَأَتَ - فَإِنَّهَا لَمَّا كَانَتْ
 مَعْرَبَةً بِالْحَرْفِ لَمْ يَكُنْ لَهَا حَرْفُ إِعْرَابٍ ، أَلَا تَرَى أَنَّ النَّونَ عَلَامَةُ الرَّفْعِ كَالنَّصْبِ
 فِي تَضْرِبٍ ؟ وَإِذَا جَازَ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْخَمْسَةُ الْأَمْثَلَةُ مَعْرَبَةً وَلَا حَرْفَ إِعْرَابٍ لَهَا
 لِأَنَّ إِعْرَابَهَا بِالْحَرْفِ فَكَذَلِكَ هَاهُنَا يَحْجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْأَسْمُ فِي التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ مَعْرَبًا وَلَا
 حَرْفَ إِعْرَابٍ لَهُ ؛ لِأَنَّ إِعْرَابَهُ بِالْحَرْفِ .

وَأَمَّا الْبَصَرِيُّونَ فَأَحْتَجُّوا بِأَنْ قَالُوا : إِنَّمَا قُلْنَا إِنَّهَا حُرُوفُ إِعْرَابٍ وَلَيْسَتْ بِإِعْرَابٍ
 لِأَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ إِنَّمَا زِيدَتْ لِلدَّلَالَةِ عَلَى التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ ؟ أَلَا تَرَى أَنَّ الْوَاحِدَ يَدُلُّ
 عَلَى مُفْرَدٍ ؛ فَإِذَا زِيدَتْ هَذِهِ الْحُرُوفُ دَلَّتْ عَلَى التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ ؟ فَلَمَّا زِيدَتْ بِمَعْنَى التَّثْنِيَةِ
 وَالْجَمْعِ صَارَتْ مِنْ تَمَامِ صِغَةِ الْكَلِمَةِ الَّتِي وَضِعَتْ لِذَلِكَ الْمَعْنَى ؛ فَصَارَتْ بِمَنْزِلَةِ التَّاءِ

في قائمة والألف في حُبلى ، وكما أن التاء والألف حرفاً إعرابياً فكذلك هذه الحروف هاهنا .

وأما من ذهب إلى أنها ليست بإعراب ولا حروف إعراب ولكنها تدل على الإعراب فقال : لأنها لو كانت إعراباً لما اختلف معنى الكلمة بإسقاطها كإسقاط الضمة من دال زيد في قولك « قام زيد » وما أشبه ذلك ، ولو أنها حروف إعراب كالدال من « زيد » لما كان فيها دلالة على الإعراب ، كما لو قلت « قام زيد » من غير حركة ، وهي تدل على الإعراب ؛ لأنك إذا قلت « رجلان » علم أنه رفع ؛ فدل على أنها ليست بإعراب ولا حروف إعراب ، ولكنها تدل على الإعراب .
... سد ، وذلك لأن قولهم « إن هذه الحروف تدل على الإعراب لا يخلو : إما أن تدل على إعراب في الكلمة ، أو في غيرها ؛ فإن كانت تدل على إعراب في الكلمة فوجب أن تقدر في هذه الحروف ، لأنها أواخر الكلمة ، فيؤول هذا القول إلى أنها حروف الإعراب كقول أكثر البصريين ، وإن كانت تدل على إعراب في غير الكلمة فوجب أن تكون الكلمة مبنية ، وليس من مذهب أبي الحسن الأخفش وأبي العباس المبرد وأبي عثمان المازني أن التثنية والجمع مبنيان .

وأما من ذهب إلى أن انقلابها هو الإعراب فقد أفسده بعض النحويين من وجهين ؛ أحدهما : أن هذا يؤدي إلى أن يكون الإعراب بغير [١٥] حركة ولا حرف ، وهذا لا نظير له في كلامهم . والوجه الثاني : أن هذا يؤدي إلى أن يكون التثنية والجمع في حال الرفع مبنين ؛ لأن أول أحوال الرفع ولا انقلاب له ، وأن يكونا في حال النصب والجر معربين ؛ لانقلابهما . وليس من مذهب أبي عمر الجرمي أن التثنية والجمع مبنيان في حال من الأحوال .

وأما من ذهب إلى أنهما مبنيان فقال : إنما قلت ذلك لأن هذه الحروف زيدت

على بناء المفرد في التثنية والجمع ، فنزلاً منزلة ما ركب من الاسمين نحو «خمسَ عشرَ» وما أشبهه .

وهذا القول أيضاً يفسد من وجهين ؛ أحدهما : أن التثنية والجمع وضعا على هذه الصيغة لأن يدُلَّ على معنيهما من التثنية والجمع ، وإنما يفرد المفرد في الحكم لوجود لفظه ، وإذا كان كذلك لم يجوز أن يُشَبَّهاً بما ركب من شيئين منفصلين كخمسَ عشرَ وما أشبهه ، والوجه الثاني : أنهما لو كانا مبنيين لكان يجب أن لا يختلف آخرهما باختلاف العوامل فيهما ؛ لأن المبنى مالا يختلف آخره باختلاف العوامل معربان لامبنيان .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنها هي الإعراب كالحركات بدليل أنها تتغير بتغير الحركات » فالجواب عنه من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن القياس كان يقتضى أن لا تتغير كقراءة من قرأ : (إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ) على لغة بني الحارث بن كعب ، إلا أنهم عدلوا عن هذا القياس لإزالة اللبس ، ألا ترى أنك لو قلت « ضرب الزيدان العمران » لوقع الالتباس ، وليس هذا بمنزلة المقصور في نحو « ضَرَبَ موسى عيسى » ؛ لأن المقصور يزول عنه اللبس بالوصف والتوكيد ؛ لأنه ليس من شرط وصف المقصور أن يكون مقصوراً ، وكذلك التوكيد ؛ بخلاف المثني والمجموع ؛ لأنه من شرط وصف المثني أن يكون مثني ، ومن شرط وصف المجموع أن يكون مجموعاً^(١) ، وكذلك التوكيد ، فَبَانَ الفرقُ بينهما ؛

(١) لكن لا يلزم أن يكون وصف جمع الذكر جمعا مذكرا ؛ بل يجوز أن يكون جمع تكسير نحو « هؤلاء الزيدون الأفاضل » فيزول عنه اللبس بالوصف ، وزواله بالتوكيد ظاهر ؛ فلم يتم الفرق .

والذي يدل على أن هذه الأحرف ليست إعراباً كالحركات أنها لو كانت هي الإعراب كالحركات لكان يجب أن لا يَحُلَّ سقوطها بمعنى الكلمة كما لو سقطت الحركات ؛ لأن سقوط الإعراب لا يَحُلُّ بمعنى الكلمة ، ألا ترى أنك لو أسقطت الضمة والفتحة والكسرة من [١٦] الاسم نحو « قام زيد » ، ورأيت زيداً ، ومرت بزيداً » لم يَحُلَّ بمعنى الاسم ، ولو أسقطت الألف والواو والياء من التثنية والجمع لأَحُلَّ بمعنى التثنية والجمع ؟ فلما أَحُلَّ سقوط هذه الحروف من التثنية والجمع بخلاف الحركات دلَّ على أنها ليست بإعراب كالحركات .

والوجه الثاني : أن هذه الحروف إنما تغيرت في التثنية والجمع ؛ لأن لها خاصية لا تكون في غيرها . - - - - - لا تكون في غيرها . - - - - -
الحركات - نحو « رَّحَى ، وَعَصَا ، وَحُبْلَى ، وَبُشْرَى » - له نظير من الصحيح يدل على مثل إعرابه ، فنظير رَّحَى وَعَصَا : جَمَلٌ وَجَبَلٌ ، ونظير حُبْلَى وَبُشْرَى : حمراء وصحراء ، وأما التثنية وهذا الجمع الذي على حدها ، فلا نظير لواحد منهما إلا بتثنية أو جمع ، فعوضا من فقد النظير الدال على مثل إعرابها تغير هذه الحروف فيها .

والوجه الثالث : أن هذا ينتقض بالضمائر المتصلة والمنفصلة ؛ فإنها تتغير في حال الرفع والنصب والجر ، وليس تغيرها إعرابا ، ألا ترى أنك تقول في المنفصلة « أنا ، وأنت » في حال الرفع ، و « إياي ، وإياك » في حال النصب ، وتقول في المتصلة « مررت بك » فتكون الكاف في موضع جر وهي اسم مخاطب ، و « رأيتك » فتكون في موضع نصب ، وتقول « قت ، وقعدت » فتكون التاء في موضع رفع ، فتتغير هذه الضمائر في هذه الأحوال وإن لم يكن تغيرها إعرابا .

وأما قولهم « إن سيبويه سماها حروف الأعراب » قلنا : هذا حجة عليكم ؛ لأن حروف الإعراب هي أواخر الكلم ، وهذه الحروف هي أواخر الكلم ؛

فكانت حروف الإعراب ، قولهم « إنما سماها حروف الإعراب ، لأنها التي أعربَ الاسمُ بها ، كما تقول : حركات الإعراب » قلنا : هذا خلاف الظاهر ؛ فإن الظاهر في اصطلاح النحويين أنه إذا أطلق حرف الإعراب إنما يطلق على آخر حرف من الكلمة ، نحو الدال من « زيد » والراء من « عمرو » لا على الحرف الذي يكون إعراباً للكلمة ، ألا ترى أن الخمسة الأمثلة أعربت بالحرف ، ولا حرف إعراب لها ؟

وأما قولهم « إنه جعل الألف والواو والياء في التثنية والجمع رفعاً وجراً ونصباً » قلنا : معنى قوله « يكون في الرفع ألفاً ، ويكون في الجر ياء ، وفي النصب كذلك » أي أنه يقع موقع المرفوع ، وفي المجرور ما ، [١٧] ويقع موقع المجرور وإن لم يكن مجروراً ، ويقع موقع المنصوب وإن لم يكن منصوباً ، كما يقال : ضمير المرفوع ، وضمير المنصوب ، وضمير المجرور ، وإن لم يكن شيئاً منها مرفوعاً ولا منصوباً ولا مجروراً ، وإنما المرفوع والمنصوب والمجرور ما يقع موقعها من الأسماء للمعربة ؛ فكذلك هذه الحروف تقع موقع ما يحل في الإعراب وإن لم يكن فيها إعراب لوقوعها موقع ما يحل فيه الإعراب إذا وجد ، وصار هذا كقول علماء العربية « حروف الزوائد عشرة يجمعها لا أنسيتموه » وإن كانت هذه الحروف قد تقع زائدة وأصلية ، ألا ترى أن اللام أصلية في « جبَلٍ ، وجَلٍ » كما هي زائدة في « زَيْدٌ ، وَعَبْدٌ » وكذلك ساثرها ، ثم سُمِّيَتْ بذلك لأن الحروف الزوائد لا تخرج عنها ، فكذلك ها هنا ؛ فدل على أنها حروف الإعراب ، والذي يدل على أنها ليست هي الإعراب أننا لو قلنا إنها هي الإعراب لأدَّى إلى أن يكون معرب لا حرف إعراب له ، وهذا لا نظير له .

قولهم : « هذا إنما لا يجوز فيما يكون إعرابه بالحركة لا بالحرف » قلنا : لا نسلم ، بل الأصل في كل معرب أن يكون له حرف إعراب ، سواء كان معرباً بالحركة أو

معرباً بالحرف ، فأما الجملة^(١) أمثلة فمنهم من ذهب إلى أن لها حرف إعراب وهي الألف في « يفعلان » والواو في « يفعلون » والياء في « يفعلين » فعل هذا لا نسلم ، ولئن سلمنا على المذهب المشهور فإنما أعربت ولا حرف إعراب لها على خلاف الأصل ، وذلك لأننا لو قدرنا لها حرف إعراب لم يَحُلْ : إما أن يكون اللام ، أو الضمير ، أو النون ؛ بطل أن يكون حرف الإعراب اللام ؛ لأن من الإعراب الجزم ؛ فلو جعلناه اللام لوجب أن يسكن في حالة الجزم ؛ فكان يؤدي إلى أن يحذف ضمير الفاعل^(٢) ، وذلك لا يجوز ، وبطل أيضاً أن يكون الضمير حرف الإعراب ؛ لأن الضمير في الحقيقة ليس جزءاً من الفعل ، وإنما هو اسم قائم بنفسه في موضع رفع ؛ لأنه فاعل ؛ فلا محذور أن يكون حرف الإعراب ؛ فإنها حروف لا تقوم بنفسها ولا موضع لها من الإعراب ؛ فجاز أن تكون حروف الإعراب ، وبطل أن تكون النون حرف الإعراب ؛ لأنها ليست بحرف من الفعل ، وإنما هي بمنزلة [١٨] الحركة التي هي الضمة ، ولهذا تحذف في الجزم والنصب ، ولا يُحَلْ حذفها بمعنى الفعل ، ولو كانت حرف الإعراب لما حذفت مع تحركها ، ولأخل حذفها بمعنى الفعل ، ولكن الإعراب جارياً عليها ؛ فلذلك لم يحز أن تكون حرف الإعراب ، وعلى هذا تخرج الألف والواو والياء في التثنية والجمع ؛ فإنها بمنزلة حروفها ، ويَحُلْ معناها بحذفها ؛ فلذلك جاز أن تكون حروف الإعراب على ما بيننا ، والله أعلم .

(١) هذا التعبير غير جائز عند البصريين والكوفيين جميعاً ؛ وانصواب أن يقال « فأما خمسة الأمثلة » .

(٢) للتخلص من التقاء الساكنين : اللام حالة الجزم ، والألف أو الواو أو الياء اللاتي هن ضمائر التفاعلين .

٤ — مسألة

[هل يجوز جمع العلم المؤنث بالتاء جمع المذكر السالم ؟]^(١)

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم الذي آخره تاء التانيث إذا سميت به رجلاً يجوز أن يجمع بالواو والنون ، وذلك نحو طَلْحَة وطلّحون ، وإليه ذهب أبو الحسن ابن كيسان ، إلا أنه يفتح اللام فيقول الطلّحون - بالفتح - كما قالوا « أرَضُون » جملاً على أرَضَاتٍ ، وذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز .

« كذا ... فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا : إنه يجوز جمعه بالواو والنون وذلك لأنه في التقدير جمع طلّح ؛ لأن الجمع قد تستعمله العرب على تقدير جمع من الكلمة ، قال الشاعر :

— ١٨ — * وَعَقَبَةُ الْأَعْقَابِ فِي الشَّهْرِ الْأَصَمِّ *

فكسره على ما لا هاء فيه ، وإذا كانت الهاء في تقدير الإسقاط جاز جمعه بالواو والنون كسائر الأسماء المجموعة بالواو والنون ؛ والذي يدل على صحة مذهبنا أننا أجمعنا على أنك لو سميت رجلاً بحمراء أو حُبْلَى لجمعت بالواو والنون فقلت « حمراوون ، وحُبْلَوْن » ولا خلاف أن ما في آخره ألف التانيث أشدّ تمسكاً في التانيث مما في آخره تاء التانيث ؛ لأن ألف التانيث صيغت الكلمة عليها ، ولم تُخرج الكلمة من تكبير إلى تانيث ، وبناء التانيث ما صيغت الكلمة عليها وأخرجت الكلمة من التذكير إلى التانيث ، ولهذا المعنى قام التانيث بالألف في منع الصرف مقام

(١) هذه المسألة تأتي في أثناء مباحث جمع المذكر السالم في المراجع التي ألفت إليها

١٨ — لم أقف لهذا البيت — مع طویل البحث — على نسبة ، ولا تكلّة ، ولا وجدت أحداً أثر غيره المؤلف ، والاستشهاد به في قوله « الأعقاب » فإنه جمع عقبة بعد تقدير سقوط التاء فيصير مثل قفل ، وهو يجمع على أقفال .

شيتين ، بخلاف التانيث بالتاء ، وإذا [١٩] جاز أن يجمع بالواو والنون ما في آخره ألف التانيث - وهي أَوْ كَدُ من التاء - فَلَاَنْ يجوز ذلك فيما آخره التاء كانت ذلك من طريق الأولى .

وأما ابن كيسان فاحتج على ذلك بأن قال : إنما جَوَزَنا جمعه بالواو والنون وذلك لأن التاء تسقط في الطَّلَحَاتِ ، فإذا سقطت التاء وبقي الاسم بغير تاء جاز جمعه بالواو والنون ، كقولهم « أَرْضٍ وَأَرْضُونَ » وكما حركت العين من أَرْضُونَ بالفتح حملا على أَرْضَاتٍ فكذلك حركت العين من « الطَّلَحُونَ » حملا على الطَّلَحَاتِ ؛ لأنهم يجمعون ما كان على « فَعْلَةٍ » من الأسماء دون الصفات على « فَعَلَاتٍ » .
وأما الله حتى يسمع جواز هذا الجمع بالواو والنون وذلك لأن في الواحد علامة التانيث ، والواو والنون علامة التذكير ، فلو قلنا إنه يجوز أن يجمع بالواو والنون لأدَّى ذلك إلى أن يجمع في اسم واحد علامتان متضادتان ، وذلك لا يجوز ، ولهذا إذا وَصَفُوا المذكر بال مؤنث فقالوا « رجل رَبَّيَّة » جمعوه بلا خلاف فقالوا « رَبَّعَات » ولم يقولوا : رَبَّعُونَ ، والذي يدل على صحة هذا القياس أنه لم يسمع من العرب في جمع هذا الاسم أو نحوه إلا بزيادة الألف والتاء ، كقولهم في جمع طلحة « طَلَحَات » وفي جمع هُبَيْرَة « هُبَيْرَات » قال الشاعر :

١٩ — رَحِمَ اللهُ أَكْظَمًا دَفَنُوهَا بَسِجِسْتَانِ طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ^(١)

١٩ — هذا البيت من كلام عبيد الله بن قيس الرقيات، من كلمة له يقولها في طلحة بن عدي الله ابن خلف الحزاعي ، وقد أنشده ابن منظور (مال) وقد اختلف في سبب تسميته « طلحة الطلحات » فقيل : كان كريما وإنه زوج مائة عري بمائة عرية وأمهرهن من ماله ، فولد لكل واحد ولد فسماه طلحة ، فأضيف إليهم ؛ لأن يده كانت السبب فيهم ، وقيل : بل لان أمه صفية بنت الحارث بن طلحة ، واسم عمها طلحة ، واسم أخيها طلحة ، فلما اكتنفه هؤلاء الطلحات أضافوه إليهم .

ولم يسمع عن أحد العرب أنهم قالوا الطلحون ولا الهَيرون ، ولا في شيء من هذا النحو بالواو والنون ، فإذا كان هذا الجمع مدفوعاً من جهة القياس معدوماً من جهة النقل فوجب أن لا يجوز .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنه في التقدير جمع طَلَح » قلنا : هذا فاسد ؛ لأن الجمع إنما وقع على جميع حروف الاسم ، لأننا إِيَّاهُ نَجْمَعُ ، وإليه نقصد ، وتاء التانيث من جملة حروف هذا الاسم ؛ فلم ننزعها عنه قبل الجمع وإن كان اسماً لمذكر ؛ لئلا يكون بمنزلة ما سُمِّيَ به ولا علامة فيه ، فالتاء في جمعه كالتاء في واحد .
وأما ما استشهدوا به من قوله :

* وعقبة الأعقاب في الشهر الأصم * [١٨]

فهو مع شذوذه وقلته فلا تعلق له بما وقع الخلاف فيه ؛ لأن جمع التصحيح ليس على قياس جمع التكسير ليحمل عليه .

وأما قولهم « إنا أجمعنا على أنك لو سميت [٢٠] رجلاً بحمراء وحُبلى لقلت في جمعه : حَمْرَاوون وحُبْلَوْن - إلى آخر ما قد روا » قلنا : إنما جمع ما في آخره ألف التانيث بالواو والنون لأنها يجب قلبها إلى بَدَلٍ ، لأنها صيغت عليها الكلمة ، فنزلت بمنزلة بعضها ، فلم تفتقر إلى أن تُعَوِّضَ بعلامة تانيث الجمع ، بخلاف التاء ، فإنها يجب حذفها إلى غير بدل ، لأنها ما صيغت عليها الكلمة ، وإنما هي بمنزلة اسم ضمٍّ إلى اسم ، فجعلت علامة تانيث الجمع عوضاً منها .

وأما قول ابن كيسان « إن التاء تسقط في الطَّلَحَاتِ ، فإذا سقطت التاء جاز أن تجمع بالواو والنون » قلنا : هذا فاسد ؛ لأن التاء وإن كانت محذوفة لفظاً إلا أنها ثابتة تقديراً ؛ لأن الأصل فيها أن تكون ثابتة ، ألا ترى أن الأصل أن تقول في جمع مسلة « مسلتات » وصالحه « صالحات » إلا أنهم لما أدخلوا تاء التانيث في الجمع

حذفوا هذه التاء التي كانت في الواحد ؛ لأنهم كرهوا أن يجمعوا بينهما ، لأن كل واحدة منهما علامة تانيث ، ولا يجمع في اسم واحد علامتا تانيث ، فحذفوا الأولى فقالوا « مسلمات ، وصالحات » وكان حذف الأولى أولى لأن في الثانية زيادة معنى ، ألا ترى أن الأولى تدل على التانيث فقط ، والثانية تدل على التانيث والجمع ، وهي حرف الإعراب ، فلما كان في الثانية زيادة معنى كان تبقيتها وحذف الأولى أولى ، فهي وإن كانت محذوفة لفظاً إلا أنها ثابتة تقديراً ؛ فصار هذا بمنزلة ما حذف لالتقاء الساكنين ؛ فإنه وإن كان محذوفاً لفظاً إلا أنه ثابت تقديراً ، فكذلك هاهنا . وإذا كانت التاء المحذوفة هاهنا في حكم الثابت فينبغي أن لا يجوز أن تجمع بالواو والنون كما لو كانت ثابتة .

والذي يدل على فساد ما ذهب إليه فتح العين من قوله « الطَّالِحُونَ » لأن الأصل في الجمع بالواو والنون أن يَسْلَمَ فيه لفظ الواحد في حروفه وحركاته ، والفتح قد أدخل في جمع التصحيح تكسيراً .

فأما قوله « إن العين حركت من أَرْضُونَ بالفتح حملاً على أَرْضَات » قلنا : لا نسلم ، وإنما غُيِّرَ فيه لفظ الواحد ؛ لأنه جمع على خلاف الأصل ؛ لأن الأصل في الجمع بالواو والنون أن يكون لمن يعقل ، ولكنهم لا يجمعونه بالواو والنون غَيْرُوا فيه لفظ الواحد تعويضاً عن حذف تاء التانيث [٢١] منه تخصيصاً له بشيء لا يكون في سائر أخواته ، مع أن هذا التعويض تعويض جواز ، لا تعويض وجوب ، ألا ترى أنهم لا يقولون في جمع شمس شمسون ولا في جمع قدير قديرون ، فلما كان هذا الجمع في أرض على خلاف الأصل أدخل فيه ضرب من التغيير فثبتت العين منه إشعاراً بأنه مُجْمَع بالواو والنون على خلاف الأصل ، فأما إذا جمع مَنْ يعقل بالواو والنون فلا يجوز أن يجعل بهذه المثابة ؛ لأن جمعه بالواو والنون بحكم الأصل لا بحكم التعويض ؛ فلا يجوز أن يدخله ضرب من التغيير كما كان ذلك في

أرضون ، ويُخَرَّجُ على هذا حذفُ التاء وفتح العين من طَلَّحات : أما حذف التاء فلأنَّ التاء الثانية صارت عوضاً عنها لأنَّها اللتانيت كما أنَّها اللتانيت ، وأما أنَّهم لحذفهم من غير عوض ، فَبَيَّانَ الفرقُ ؛ وأما فتح العين فلا جل الفصل بين الاسم والصفة ، فإن ما كان على فَعْلَةٍ من الأسماء فإنه يفتح منه العين نحو قَصَعَات وجَفَنَات ، وما كان صفة فإنه لا تحرك منه العين نحو خَذَلَات وصَعَبَات . وأما جمع التصحيح بالواو والنون فلا يدخله شيء من هذا التفسير ، ألا ترى أنه لا يُفَرَّقُ فيه بين الاسم والصفة ؛ فلا يقال في الأسماء بالفتح نحو عَمْرُون وبَكْرُون ، وإنما يقال بالسكون نحو عَمْرُون وبَكْرُون ، كما يقال في الصفة نحو خَذَلُون وصَعَبُون ؛ فَبَيَّانَ الفرقُ

٥ - مسألة

[القولُ في رافع المبتدأ ورافع الخبر]^(١)

ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر ، والخبر يرفع المبتدأ ؛ فهما يترافعان ، وذلك نحو « زيد أخوك ، وعمرو غلامك » . وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفعُ بالابتداء ، وأما الخبر فاختلَفوا فيه : فذهب قوم إلى أنه يرتفع بالابتداء وَحْدَهُ ، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معا ، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالمبتدأ والمبتدأ يرتفع بالابتداء .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن المبتدأ يرتفع بالخبر والخبر يرتفع بالمبتدأ لأننا وجدنا [٢٢] المبتدأ لا بد له من خبر ، والخبر لا بد له من مبتدأ ، ولا

(١) انظر في هذه المسألة : تصريح الشيخ خالد (١٨٩/١ بولاق) وشرح الأشموني (٢٥٤/١ بتحقيقنا) وحاشية الصبان عليه (١٨٦/١ بولاق) وأسرار العربية للمؤلف (ص ٣١ ليدن) وابن عقيل (١٧٤/١ بتحقيقنا) وقد قال بعد ذكر المذاهب : « وهذا الخلاف مما لا طائل فيه » .

ينفك أحدهما من صاحبه ، ولا يتم الكلام إلا بهما ، ألا ترى أنك إذا قلت « زيد أخوك » لا يكون أحدهما كلاماً إلا بانضمام الآخر إليه ؟ فلما كان كل واحد منهما لا ينفك عن الآخر ويقتضى صاحبه اقتضاءً واحداً عمل كل واحد منهما في صاحبه مثل ما عمل صاحبه فيه ؛ فلماذا قلنا : إنهما يترافعان ، كل واحد منهما يرفع صاحبه . ولا يمتنع أن يكون كل واحد منهما عاملاً ومعمولاً ، وقد جاء لذلك نظائر كثيرة ، قال الله تعالى : (أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى) فنصب أيا ما تدعوا ، وجزم تدعوا بأيا ما ، فكان كل واحد منهما عاملاً ومعمولاً ، وقال تعالى : (أينما تكونوا يدرككم الموت) فأينما منصوب بتكونوا وتكونوا مجزوم بأينما ، قال - ١١ - (أيحيى موزعاً) إلى غير ذلك من المواضع ، فكذاك ها هنا .

قالوا : ولا يجوز أن يقال إن المبتدا يرتفع بالابتداء ، لأننا نقول : الابتداء لا يخلو : إما أن يكون شيئاً من كلام العرب عند إظهاره ، أو غير شيء ؛ فإن كان شيئاً فلا يخلو من أن يكون اسماً أو فعلاً أو أداة من حروف المعاني ؛ فإن كان اسماً فينبغي أن يكون قبله أسم يرفعه ، وكذلك ما قبله إلى ما لا غاية له ، وذلك محال ، وإن كان فعلاً فينبغي أن يقال زيد قائماً كما يقال « حضر زيد قائماً » وإن كان أداة فالأدوات لا ترفع الأسماء على هذا الحد . وإن كان غير شيء فالأسم لا يرفعه إلا رافع موجود غير معدوم ، ومتى كان غير هذه الأقسام الثلاثة التي قدمناها فهو غير معروف .

قالوا : ولا يجوز أن يقال إنا نغني بالابتداء التعرّي من العوامل اللفظية ،

(١) هي عند التأمل موضع واحد ، ولكن أمثله متعددة ، ويجمع الكل أن بعض أسماء الشرط تعمل في الشرط والجواب جميعاً ، والجواب أو الشرط يعمل فيها .

لأنا نقول : إذا كان معنى الابتداء هو التعرّي من العوامل اللفظية فهو إذا عبارة عن عدم العوامل ، وعدم العوامل لا يكون عاملاً . والذي يدل على أن الابتداء لا يوجب الرفع أنا نجدهم يبتدئون بالتنصوبات والمسكنات والحروف ، ولو كان ذلك موجباً للرفع لوجب أن تكون مرفوعة ، فلما لم يجب ذلك دلّ على أن الابتداء لا يكون موجباً للرفع .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن العامل هو الابتداء وإن كان الابتداء هو التعرّي من العوامل اللفظية [٢٣] لأن العوامل في هذه الصناعة ~~يسبب~~ - ~~الاعتراف~~ - ~~للماء~~ - ~~والقطع~~ - ~~للسيف~~ ، وإنما هي أمارات ودلالات ، وإذا كانت العوامل في محل الإجماع إنما هي أمارات ودهم - فالأمارات والدلالات تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء ، ألا ترى أنه لو كان معك ثوبان وأردت أن تميز أحدهما من الآخر فصبغت أحدهما وتركت صبغ الآخر لكان ترك صبغ أحدهما في التمييز بمنزلة صبغ الآخر ؟ فكذلك ها هنا . وإذا ثبت أنه عامل في المبتدأ وجب أن يعمل في خبره ، قياساً على غيره من العوامل ، نحو « كان » وأخواتها و « إن » وأخواتها و « ظننت » وأخواتها ، فإنها لما عملت في المبتدأ عملت في خبره ، فكذلك ها هنا .

وأما من ذهب إلى أن الابتداء والمبتدأ جميعاً يعملان في الخبر فقالوا : لأنا وجدنا الخبر لا يقع إلا بعد الابتداء والمبتدأ ؛ فوجب أن يكونا هما العاملين فيه ، غير أن هذا القول وإن كان عليه كثير من البصريين إلا أنه لا يخلو من ضعف ، وذلك لأن المبتدأ اسم ، والأصل في الأسماء أن لا تعمل ، وإذا لم يكن له تأثير في العمل ، والابتداء له تأثير ، فإضافة ماله تأثير له إلى ماله تأثير لا تأثير له .

والتحقيق فيه عندي أن يقال : إن الابتداء هو العامل في الخبر بواسطة المبتدأ ؛ لأنه لا ينفك عنه ، ورتبته أن لا يقع إلا بعده ، فالابتداء يعمل في الخبر عند

وجود المبتدأ ، لا به ، كما أن النار تُسخَّن الماء بواسطة القِدْرِ والحطب ، فالتسخين إنما حصل عند وجودهما ، لا بهما ؛ لأن التسخين إنما حصل بالنار وحدها ، فكذلك ها هنا ، الابتداء وحده هو العامل في الخبر عند وجود المبتدأ ، إلا أنه عامل معه ؛ لأنه اسم ، والأصل في الأسماء أن لا تعمل .

وأما مَنْ ذهب إلى أن الابتداء يعمل في المبتدأ ، والمبتدأ يعمل في الخبر ، فقالوا : إنما قلنا إن الابتداء يعمل في المبتدأ ، وللمبتدأ يعمل في الخبر دون الابتداء ؛ لأن الابتداء عامل معنوي ، والعامل المعنوي ضعيف ؛ فلا يعمل في شيئين كالعامل اللفظي .

ر . : ليس صحيح : لأنه متى وجب لونه عاملاً في المبتدأ وجب أن يعمل في خبره ؛ لأن خبر المبتدأ يتنزل منزلة الوصف ، ألا ترى أن الخبر هو المبتدأ في المعنى ، كقوله [٢٤] « زيد قائم ، وعمرو ذاهب » أو « مُنْزَلٌ مَنَزَلَتُهُ » ، كقوله « زيد الشمسُ حُسْنًا ، وعمرو الأسدُ شدةً » أي يتنزل منزلته ، وكقولهم « أبو يوسف أبو حنيفة » أي يتنزل مَنَزَلَتُهُ في الفقه ، قال الله تعالى : (وَأَرْوَاهُ) (أَمْهَاتُهُمْ) أي تَتَنَزَّلُ منزلتهن في الحرمة والتحريم ؛ فلما كان الخبر هو المبتدأ في المعنى ، أو منزلاً منزلته تنزل منزلة الوصف ؛ لأن الوصف في المعنى هو الموصوف ؟ ألا ترى أنك إذا قلت « قام زيدٌ العاقلُ » ، وذهب عمرو والظريفُ » أن العاقل في المعنى هو زيد ، والظريف في المعنى هو عمرو ، ولهذا لما تنزل الخبر منزلة الوصف كان تابعاً للمبتدأ في الرفع ؛ كما تتبع الصفة الموصوف ، وكما أن العامل في الوصف هو العامل في الموصوف ، سواء كان العامل قوياً أو ضعيفاً ، فكذلك ها هنا .

وأما قولهم « إن المبتدأ يعمل في الخبر » فسنذكر فسادَه في الجواب عن كلمات الكوفيين

أما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنهما يترافعان ؛ لأن كل واحد منهما لا بُدَّ له من الآخر ولا ينفكُّ عنه » قلنا : الجواب عن هذا من وجهين : أحدهما : أن ما ذكرتموه يؤدي إلى مُحال ، وذلك لأن العامل سبيله أن يُقدَّر قبل المفعول ، وإذا قلنا إنهما يترافعان وجب أن يكون كل واحد منهما قَبْلَ الآخر ، وذلك مُحال ، وما يؤدي إلى المحال محال .

والوجه الثاني : أن العامل في الشيء ما دام موجوداً لا يدخل عليه عامل غيره ؛ لأن عاملاً لا يدخل على عامل ، فلما جاز أن يقال : « كان زيد أخاك ، وإن زيدا أخك ، وظننت زيدا أخاك » بطل أن يكون أحدهما عاملاً في الآخر .

وأما ما استشهدوا به من الآيات فلا حجة لهم [فيه] من ثلاثة أوجه : أحدها : أنا لا نسلم أن الفعل بعد أيّاماً وأيّاماً مجزوم بأيّاماً وأيّاماً ، وإنما هو مجزوم بـ « إن » ، وأيّاماً وأيّاماً نابتاً عن « إن » لفظاً ، وإن لم يعمل شيئاً .

والوجه الثاني : أنا نسلم أنها نابت عن « إن » لفظاً وعملاً ، ولكن جاز أن يعمل كل واحد منهما في صاحبه لاختلاف عملهما ، ولم يعمل من وجه واحد ؛ فجاز أن يجتمعا ويعمل كل واحد منهما في صاحبه ، بخلاف ما هنا .

والوجه الثالث : إنما عمل كل واحد منهما في صاحبه لأنه عامل ؛ فاستحق أن يعمل ، وأما ما هنا فلا خلاف أن المبتدأ والمجر نحو [٢٥] : « زيد أخوك » اسمان باقيان على أصلهما في الاسمية ، والأصل في الأسماء أن لا تعمل ؛ فبان الفرق بينهما .

وأما قولهم « إن الابتداء لا يخلو من أن يكون اسماً أو فعلاً أو أداة - إلى آخر ما قرروا » قلنا : قد بينا أن الابتداء عبارة [عن التعرّي] عن العوامل اللفظية .

قولهم « فإذا كان معنى الابتداء هو التعرّي عن العوامل اللفظية فهو إذاً

عبارة عن عدم العوامل ، وعدم العوامل لا يكون عاملاً « قلنا : قد بينا وجه كونه عاملاً في دلياننا بما يُقْنِي عن الإعادة ها هنا ، على أن هذا يلزمكم في الفعل المضارع ؛ فإنكم تقولون « يرتفع يتعرَّيه من العوامل الناصبة والجازمة » ، وإذا جاز لكم أن تجعلوا التعرَّى عاملاً في الفعل المضارع جاز لنا أيضاً أن نجعل التعرَّى عاملاً في الاسم المبتدأ .

• وحكى أنه اجتمع أبو عمر الجرمي وأبو زكريا يحيى بن زياد الفراء ، فقال الفراء للجرمي : أخبرني عن قولهم « زيد منطلق » لم رفعوا زيدا^(١) ؟ فقال له الجرمي : بالابتداء ، قال له الفراء : ما معنى الابتداء ؟ قال : تعرَّيته من العوامل ، قال له الفراء : فأظهره ، قال له الجرمي : هذا معنى لا يُظهر ، قال له الفراء : فمثله إذاً ، فقال الجرمي : لا يتمثل ، فقال الفراء : ما رأيت كاليوم عاملاً لا يُظهر ولا يتمثل ! فقال له الجرمي : أخبرني عن قولهم : « زيد ضربته » لم رفعتم^(١) زيدا ؟ فقال : بالهاء العائدة على زيد ، فقال الجرمي : الهاء اسم فكيف يرفع الاسم ؟ فقال الفراء : نحن لا نبالي من هذا ؛ فإننا نجعل كل واحد من الاسمين إذا قلت « زيد منطلق » رافعاً لصاحبه ، فقال الجرمي : يجوز أن يكون كذلك في « زيد منطلق » لأن كل اسم منهما مرفوع في نفسه فجاز أن يرفع الآخر ، وأما الهاء في « ضربته » ففي محل النصب ، فكيف ترفع الاسم ؟ فقال الفراء : لا ترفعه بالهاء ، وإنما رفعناه بالعائد على زيد ، قال الجرمي : ما معنى العائد ؟ قال الفراء : معنى لا يظهر ، قال الجرمي : أظهره ، قال الفراء : لا يمكن إظهاره ، قال الجرمي : فمثله ، قال : لا يتمثل ، قال الجرمي : لقد وقعت فيما فرَّرت منه . فحكى أنه سئل الفراء بعد ذلك فقيل له : كيف وجدت الجرمي ؟ فقال : وجدته آتية ، وسئل الجرمي ، فقيل له : كيف وجدت الفراء ؟ فقال : وجدته شيطاناً .

(١) لعل أصل العبارة « بم رفعوا زيدا ؟ » وكذلك « بم رفعتم زيدا ؟ »

وأما قولهم « إنا نجدهم يبتدئون بالمنصوبات والمسكنات والحروف ولو كان ذلك [٢٦] موجبا للرفع لوجب أن تكون مرفوعة » قلنا : أما المنصوبات فإنها لا يتصور أن تكون مبتدأة ؛ لأنها وإن كانت متقدمة في اللفظ إلا أنها متأخرة في التقدير ؛ لأن كل منصوب لا يخلو إما أن يكون مفعولا أو مشبهاً بالمفعول ، والمفعول لا بد أن يتقدمه عامل لفظاً أو تقديراً ، فلا تصح له رتبة الابتداء ، وإذا كانت هذه المنصوبات متقدمة في اللفظ متأخرة التقدير لم يصح أن تكون مبتدأة ؛ لأنه لا اعتبار بتقديم إذا كان في تقدير التأخير ، وأما المسكنات إذا ابتدئ بها فلا يخلو إما أن تقع مُقَدَّمة في اللفظ دون التقدير أو تقع مقدمة في اللفظ والتقدير : فإن وقعت متقدمة في اللفظ دون التقدير كان حكمها حكم المنصوبات ؛ لأنها في تقدير التأخير . وإن وقعت متقدمة في اللفظ والتقدير فلا تخلو : إما أن تستحق الإعراب في أول وضعها ، أو لا تستحق الإعراب في أول وضعها :

فإن كانت تستحق الإعراب في أول وضعها نحو « مَنْ ، وكم » وما أشبه ذلك من الأسماء المبنية على السكون فإننا نحكم على موضعها بالرفع بالابتداء ، وإنما لم يظهر في اللفظ لعل عارضة منعت من ظهوره ، وهي شبه الحرف^(١) أو تضمن معنى الحرف .

وإن كانت لا تستحق الإعراب في أول وضعها - نحو الأفعال والحروف المبنية على السكون - فإننا لانحكم على موضعها بالرفع بالابتداء ؛ لأنها لا تستحق شيئاً من الإعراب في أول الوضع ، فلم يكن الابتداء موجبا لها الرفع ؛ لأنه نوع منه .

وهذا هو الجواب عن قولهم : « إنهم يبتدئون بالحروف ، فلو كان ذلك موجبا للرفع لوجب أن تكون مرفوعة » وعَدَمُ عَمَلِهِ في محل لا يقبل العمل لا يدل على عدم

(١) المراد بشبه الحرف هنا الشبه الوضعي ، بدليل ذكره الشبه المعنوي بعده .

عمله في محل يقبل العمل ، ألا ترى أن السيف يقطع في محلّ ولا يقطع في محلّ آخر؟! وعدم قطعه في محل لا يقبل القطع لا يدل على عدم قطعه في محل يقبل القطع ؛ لأن عدم القطع في محل لا يقبل القطع إنما كان لتبوّه في الحل ، لا لأن السيف غير قاطع ، فكذلك ها هنا : عدم عمل الابتداء في محل لا يقبل العمل إنما كان لعدم استحقاق المعمول ذلك العمل ، لا لأن الابتداء غير صالح أن يعمل ذلك العمل ، والله أعلم .

[٢٧] ٦ - مسألة

[في رافع الاسم الواقع بعد الظرف والجار والمجرور]^(١)

ذهب الكوفيون إلى أن الظرف يرفع الاسم إذا تقدم عليه ، ويسمون الظرف المحلّ ، ومنهم من يسميه الصفة ، وذلك نحو قولك « أَمَامَكَ زَيْدٌ » ، وفي الدار عمرو » وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش في أحد قوليه وأبو العباس محمد بن يزيد اللبدي من البصريين ، وذهب البصريون إلى أن الظرف لا يرفع الاسم إذا تقدم عليه ، وإنما يرتفع بالابتداء .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن الأصل في قولك « أَمَامَكَ زَيْدٌ » ، وفي الدار عمرو » حَلَّ أَمَامَكَ زَيْدٌ ، وحلّ في الدار عمرو ، لحذف الفعل واكتفى بالظرف منه ، وهو غير مطلوب ، فارتفع الاسم به كما يرتفع

(١) انظر في هذه المسألة : مغني اللبيب لابن هشام (ص ٤٢٣ بتحقيقنا) وانظر في بعض ما ذكره المؤلف شروح الألفية في مبحث وقوع الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً (التصريح للشيخ خالد ١ / ١٩٨ وحاشية الصبان على الأشموني ١ / ١٩٣ بولاق) وشرح الرضوي على الكافية (١ / ٨٣) وشرح موفق الدين ابن يعيش على مفصل الزمخشري (ص ١٠٨ أوربة) .

بالفعل . والذي يدل على صحة ما ذهبنا إليه أن سيهويه يساعدنا على أن الظرف يرفع إذا وقع خبراً لمبتدأ ، أو صفةً لموصوف ، أو حالاً لذي حال ، أو صلة لموصول ، أو معتمداً على همزة الاستفهام أو حرف النفي ، أو كان الواقع بعده « أن » التي في تقدير المصدر ؛ فالخبر كقوله تعالى : (فأولئك لهم جزاء الضعفاء) فجزاء مرفوع بالظرف ، والصفة كقولك « مررت برجل صالح في الدار أبوه » ، والحال كقولك « مررت بزيد في الدار أبوه » وعلى ذلك قوله تعالى : (وآتيناه الإنجيل فيه هُدًى ونورٌ) [فهدى ونور] مرفوعان بالظرف لأنه حال من الإنجيل ، ويدل عليه قوله تعالى : (ومصدقاً لما بين يديه) فعطف (مصدقاً) على حال قبله ، وما ذاك إلا الظرف ، والصلة كقوله تعالى : (ومن عنده علم الكتاب) والمعتمد على الهمزة كقوله تعالى : (أفي الله شك) ، وحرف النفي كقولك : « ما في الدار أحدٌ » وأن كقوله تعالى : (ومن آياته أنك ترى الأرض فائاً وما عملت فيه في موضع رفع بالظرف ، وإذا عمل الظرف في هذه المواضع كلها فكذلك فيما وقع الخلاف فيه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن الاسم بعده يرتفع بالابتداء لأنه قد تعرّى من العوامل اللفظية ، وهو معنى الابتداء ، فلو قدر هاهنا عامل لم يكن إلا الظرف ، وهو لا يصلح هاهنا أن يكون عاملاً لوجهين :

أحدهما : أن الأصل في الظرف أن لا [٢٨] يعمل ، وإنما يعمل لقيامه مقام الفعل ، ولو كان هاهنا عاملاً لقيامه مقام الفعل لما جاز أن تدخل عليه العوامل فتقول « إن أمامك زيداً ، وظننت خَلْفَكَ عمراً » ، وما أشبه ذلك ؛ لأن عاملاً لا يدخل على عامل ؛ فلو كان الظرف رافعاً لزيد لما جاز ذلك ، ولما كان العامل يتعداه إلى الاسم ويُبطلُ عمله ، كما لا يجوز أن تقول « إن يقوم

عمراً ، وظننت ينطلق بكراً » فلما تعداه العامل إلى الاسم كما قال تعالى : (إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا وَجَحِييًا) ولم يُرَوْ عن أحد من القراء أنه كان يذهب إلى خلاف النصب دل على ما قلناه .

والثاني : أنه لو كان عاملاً لوجب أن يُرْفَعَ به الاسم في قولك « بك زيد مأخوذ » وبالإجماع أنه لا يجوز ذلك .

اعترضوا على هذين الوجهين من وجهين :

أما الوجه الأول فاعترضوا عليه بأن قالوا : قولكم « إن السائل يتبعه إلى الاسم بعده » ليس بصحيح ؛ لأن المحل عندنا اجتمع فيه نصبتان : نصب المحل في نفسه ، ونصب السائل ، ففاض أحدهما إلى « زيد » فنصبه .

وأما الوجه الثاني فاعترضوا عليه بأن قالوا : قولكم « إنه لو كان عاملاً لوجب أن يرفع الاسم في قولك : بك زيد مأخوذ » ليس بصحيح ، وذلك لأن « بك » مع الإضافة إلى الاسم لا يفيد ، بخلاف قولنا « في الدار زيد » إذا أضيف إليه الاسم فإنه يفيد ويكون كلاماً .

وما اعترضوا به على الوجهين باطل :

أما اعتراضهم على الوجه الأول : قولهم « إنه اجتمع في المحل نصبتان : نصب المحل في نفسه ، ونصب العامل » قلنا : هذا باطل من وجهين :

أحدهما : أن هذا يؤدي إلى أنه يجوز أن يكون الاسم منصوباً من وجهين ، وذلك لا يجوز ، ألا ترى أنك لو قلت « أكرمت زيدا وأعطيت عمراً العاقلين » لم يجوز أن تنصبه على الوصف ؛ لأنك تجعله منصوباً من وجهين ، وذلك لا يجوز ، فكذلك ما هنا .

والوجه الثاني : أن النصب الذي فاض من المحل إلى الاسم لا يخلو ؛ إما أن يكون نصب المحل ، أو نصب العامل ؛ فإن قلتم نصب الظرف فقولوا إنه منصوبٌ

بالظرف ، وهذا مالا يقول به أحد ؛ لأنه لا دليل عليه ، وإن قلتم إنه نصبُ العامل فقد صح قولنا : إن العامل يتعدّاه إلى ما بعده ويُبطل عمله .

وأما اعتراضهم على الوجه الثاني : قولهم « إن بك مع [٢٩] الإضافة إلى الاسم لا يفيد ، بخلاف قولك في الدار إذا أضيف إليه الاسم فإنه يفيد » فباطل أيضاً ؛ وذلك لأنه لو كان عاملاً لما وقع الفرقُ بينهما في هذا المعنى ، ألا ترى أن قولك « ضاربٌ زيدٌ » لا يفيد ، و « سار زيد » يفيد ، ومع هذا فكل منهما عامل كالآخر ، فكذلك كان ينبغي أن يكون هاهنا .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن الأصل في قولك أمامك زيد وفي الدار عمرو : حلَّ أمامك زيد ، وحلَّ في الدار عمرو ؛ فحذف الفعل ، واكتفى بالظرف منه » قلنا : لانسلم ؛ أنَّ التقدير في الفعل التقديم ، بل الفعل وما عمل فيه في تقدير التأخير ؛ وتقديم الظرف لا يدل على تقديم الفعل ؛ لأن الظرف معمول الفعل ، والفعل هو الخبر ، وتقديم معمول الخبر لا يدل على أن الأصل في الخبر التقديم ، ولأن المبتدأ يخرج عن كونه مبتدأً بتقديمه ، ألا ترى أنك تقول « عمرأ زيدٌ ضاربٌ » ولا يدل ذلك على أن الأصل في الخبر التقديم وإن كان يجوز تقديمه على معمول ، فكذلك هاهنا ، والذي يدل على أن الفعل هاهنا في تقدير التأخير والاسم في تقدير التقديم مسألتان ؛ إحداها : أنك تقول « في داره زيد » ولو كان كما زعمتم لأدّى ذلك إلى الإضمار قبل الذكر ، وذلك لا يجوز ، والثانية : أنا أجمعنا على أنه إذا قال « في داره زيد قائم » فإن زيدا لا يرتفع بالظرف ، وإنما يرتفع عندهم بقائم ، وعندنا يرتفع بالابتداء ، ولو كان مقدماً على زيد لوجب أن لا يلغى .

وأما قولهم « إنَّ الفعل غير مطلوب » قلنا : لو كان الفعل غير مطلوب ولا مقدر لأدّى ذلك إلى أن يبقى الظرف منصوباً بغير ناصب ، وذلك لا يجوز ، وسنبين فساد ذلك في موضعه .

وأما قولهم « إن سيبويه يساعدنا على أن الظرف يرفع إذا وقع خبراً لمبتدأ، أو صفة لموصوف، أو حالا لذي حال، أو صلة لموصول، أو معتمداً على همزة الاستفهام — إلى غير ذلك » فإنما كان كذلك لأن هذه المواضع أولى بالفعل من غيره، فرجع جانبه على الابتداء، كما قلنا في اسم الفاعل إذا جرى خبراً لمبتدأ، أو صفة لموصوف، أو حالا لذي حال، أو صلة لموصول، أو معتمداً على همزة الاستفهام أو حرف النفي، فالخبر كقولك « زيد قائم أبوه » والصفة كقولك « مسيرت [٣٠] رجل كريم أخوه » والحال كقولك « جاءني زيد ضاحكاً وجهه » والصلة كقولك « رأيت الذهاب غلامه » والمعتمد على الهمزة نحو « أذهب أخواك » وحرف النفي نحو « ما قائم غلامك » وإنما كان ذلك لأن هذه الأشياء أولى بالفعل من غيره؛ فلهذا غلب جانب تقديره، بخلاف ما وقع الخلاف فيه، والله أعلم.

٧ — مسألة

[القول في تحمل الخبر الجامد ضمير المبتدأ]^(١)

ذهب الكوفيون إلى أن خبر المبتدأ إذا كان اسماً مخضاً^(٢) يتضمن ضميراً

(١) انظر في هذه المسألة: شرح الأشموني (١/ ٢٦٠ بتحقيقنا) وحاشية الصبان عليه (١٩١/١ بولاق) والتوضيح للشيخ خالد (١٩١/١ بولاق) وشرح موفق الدين ابن يعيش (ص ١٠٦ أوربة) وشرح رضى الدين على الكافية (٨٦/١).

(٢) أراد المؤلف بالاسم المحض: الاسم الجامد، ووجهه أن الاسم للشتق يتضمن معنى الفعل، فهو مشوب برائحة الفعل، أما الجامد فخالص للاسمية لا تشوبه شائبة الفعل ولا يتضمن معناه، وسيوضح ذلك من كلام المؤلف غاية الاتضاح، وقد جاءت هذه العبارة في كلام موفق الدين ابن يعيش وفسرها بما ذكرنا، في اللوضع الذى دللناك عليه، ونعمه «وأما القسم الثانى — وهو مالا يتحمل الضمير من الأخبار — وذلك إذا كان الخبر اسماً محضاً غير مشتق من فعل، نحو زيد أخوك وعمرو غلامك؛ فهذا لا يتحمل الضمير، لأنه اسم محض عار من الوصفية» اهـ.

يرجع إلى المبتدأ ، نحو « زيد أخوك » ، وعمرو غلامك » وإليه ذهب علي بن عيسى الرَّمَّانِيُّ من البصريين . وذهب البصريون إلى أنه لا يتضمن ضميراً .
وأجمعوا على أنه إذا كان صفة أنه يتضمن الضمير ، نحو « زيد قائم » ، وعمرو حسن » وما أشبه ذلك .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه يتضمن ضميراً - وإن كان اسماً غير صفة - لأنه في معنى ما هو صفة ، ألا ترى أن قولك « زيد أخوك » في معنى زيد قريبك ، و « عمرو غلامك » في معنى عمرو خادمك ، وقريبك وخادمك يتضمن كل واحد منهما الضمير ، فلما كان خبر المبتدأ هاهنا في معنى ما يتحمل الضمير وجب أن يكون فيه ضمير يرجع إلى المبتدأ .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يتضمن ضميراً ، وذلك لأنه اسم مخفوض غير صفة . وإذا كان عارياً عن الوصفية فينبغي أن يكون حائلاً عن الضمير ؛ لأن الأصل أن تضمن الضمير أن يكون للفعل ، وإنما يتضمن الضمير من الأسماء ما كان مناسِباً له ومتصلاً بمعناه كاسم الفاعل والصفة المشبهة به نحو « ضارب » ، وقائل ، وحسن ، وكريم » وما أشبه ذلك ، وما وقع الخلاف فيه ليس بينه وبين الفعل مشابة محال ، ألا ترى أنك إذا قلت « زيد أخوك » كان أخوك دليلاً على الشخص الذي دل عليه زيد ، وليس فيه دلالة على الفعل ، فكذلك إذا قلت « عمرو غلامك » كان غلامك دليلاً على الشخص الذي دل عليه عمرو ، وليس فيه دلالة على الفعل ؛ فوجب أن لا يجوز الإضمار فيه [٣١] ، كما لا يجوز في زيد وعمرو .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : قولهم « إنما قلنا إنه يتضمن الضمير وإن كان اسماً مخفوضاً لأنه في معنى ما يتضمن الضمير لأن أخوك في معنى قريبك ، وغلامك في معنى خادمك » قلنا : هذا فاسد ؛ لأنه إنما جاز أن يكون قريبك

وخادمك متحملاً للضمير لأنه يشابه الفعل لفظاً ويتضمنه معنى ، وهو الأصل في تحمل الضمائر ، ولا شبهة في مشابهة اسم الفاعل والصفة المشبهة به للفعل ، ألا ترى أن « خَادِم » على وزن « يَخْدُم » في حركته وسكوته وأن فيه حروف خَدَمَ الذى هو الفعل ، وكذلك « قريب » فيه حروف قَرُبَ الذى هو الفعل ؛ فجاز أن يتضمن الضمير ، فأما أخوك و غلامك فلا شبهة في أنه لا مشابهة بينه وبين الفعل بحال ؛ فينبى أن لا يتحمل الضمير ، وكونه في معنى ما يشبه الفعل لا يوجب شبهاً بالفعل ، ألا ترى أن حروف « أخوك ، و غلامك » عارية من حروف الفعل الذى هو قَرُبَ و خَدَمَ ؛ فينبى أن لا يتحمل الضمير ، ألا ترى أن المصدرَ إنما عملَ عملَ الفعلِ نحو « ضَرَبِي زَيْدًا حَسَنًا » لتضمنه حُرُوفَهُ ، فلو أقت ضمير المصدر مقامه قلت « ضَرَبِي زَيْدًا حَسَنًا وهو عمرأ قبيح » لم يحز وإن كان ضمير المصدر في معناه^(١) ؛ لأن المصدر إنما عمل عمل الفعل لتضمنه حُرُوفَهُ ، وليس في ضمير المصدر لفظ الفعل ؛ فلا يجوز أن يعمل عمله ، فكذلك هاهنا ؛ إنما جاز أن يتحمل نحو « قريبك ، وخادمك » الضميرَ لاشابهته للفعل وتضمنه لفظه ، ولم يحز ذلك في نحو « أخوك » و « غلامك » لأنه لم يشابه الفعل ولم يتضمن لفظه ، والله أعلم .

٨ — مسألة

[القول في إبراز الضمير إذا جرى الوصف على غير صاحبه]^(٢)

ذهب الكوفيون إلى أن الضمير في اسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له نحو قولك « هند زيدٌ ضاربتهُ هي » لا يجب إبرازه . وذهب البصريون إلى أنه

(١) هذه مسألة خلافية بين الفريقين ، وما كان ينبغي أن يحتج عليهم بما هو مذهب دون مذهبهم

(٢) انظر نفس الراجع الق ذكرناها لك في المسألة السابقة ؛ فإن هذه المسألة من تمة المسألة السابقة .

يجب إبرازه . وأجمعوا على أن الضمير في اسم الفاعل إذا جرى على مَنْ هو له لا يجب إبرازه .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه لا يجب [٣٢] إبرازه في اسم الفاعل إذا جرى على غير مَنْ هو له أنه قد جاء عن العرب أنهم قد استعملوه بترك إبرازه فيه إذا جرى على غير مَنْ هو له ، قال الشاعر :

٢٠ — وَإِنَّ أَمْرًا أُسْرَى إِلَيْكَ وَدُونَهُ مِنْ الْأَرْضِ مَوْمَاةٌ وَبَيْدَاهُ سَمَاقٌ
لَمَحْقُوقَةٌ أَنْ تَسْتَجِيبِي دُعَاءَهُ وَأَنْ تَعْلَمِي أَنَّ الْمَعَانَ مُوَفَّقٌ

فترك إبراز الضمير ، ولو أبرزه لقال « محقوقة أنتِ » وقال الآخر :

٢٠ — هذان البيتان من كلام الأعشى ميمون بن قيس ، وقد أنشد أولهما رضى الدين في باب الحال ، وأنشدها معا في باب الضمير ، وانظر الحزانة (٥٥١ / ١) وقد أنشدها ابن منظور (ح ق) منسوين إليه . و « أسرى » سار ليلا ، ومومة : أى صحراء واسعة ، والبيداء : هى الصحراء أيضا ، سموها بذلك لأن سالكها يبيد فيها ، أى يهلك ، وسموها أيضا بفازة من الفوز تفاؤلا لسالكها بأن ينجو من الهلكة ، وسملق : أى قفر لا نبات فيها ، ويقال للرجل : أنت حقيق أن تفعل كذا ، وأنت محقوق أن تفعله ، ويقال للمرأة : أنت حقيقة لذلك ، وأنت محقوقة أن تفعل ذلك ، ومعنى ذلك أنت جديرة وخليفة وحرية ، والمراد أنه يلزمك فعله لأن فعله حق من الحقوق التى لزمك . والاستشهاد به فى قوله « لمحقوقة » فإن هذه الكلمة وقعت خبرا لإن فى أول البيتين ، وهذا الخبر جار على غير مبتدئه ، نغنى أنه وصف لغير المبتدأ الذى وقع هو خبرا عنه ، ومع ذلك لم يبرز الضمير معه ، ولو أبرزه لقال : لمحقوقة أنت ، وما أشبه ذلك ، فلما لم يبرزه دل على أن إبرازه ليس بضربة لازب ، وسيأتى للمؤلف فيما يلى إخراج هذا الشاهد عن أصل المسألة فيجعل قوله لمحقوقة مبتدأ خبره المصدر المؤول من « أن تستجيبى » أو مبتدأ و « أن تستجيبى » فاعل أغنى عن خبر المبتدأ وسننبه على ذلك هناك .

٢١ — يَرَى أَرْبَاقَهُمْ مُتَقَلِّدِيهَا كَمَا صَدَى الْحَدِيدُ عَلَى الْكَلَمَةِ
فترك إبرازه ، ولو أبرزه لقال « متقلديها هم » فلما أضمره ولم يبرزه دلّ على
جوازه ، ولأن الإضمار في اسم الفاعل إنما جاز إذا جرى على مَنْ هو له لشبه
الفعل ، وهو مُشَابِه له إذا جرى على غير من هو له ، كما إذا جرى على مَنْ هو له ؛
فكما جاز الإضمار فيه إذا جرى على من هو له فكذلك يجوز إذا جرى على غير
مَنْ هو له .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه يجب إبرازه فيه إذا جرى
على غير مَنْ هو له أنا أجمعنا على أن اسم الفاعل فرعٌ على الفعل في تحمل الضمير ؛
إذ كانت الأسماء لا أصل لها في تحمل الضمير ، وإنما يُضَمَّرُ فيما شَابَهَ منها الفعل
كاسم الفاعل نحو « ضارب ، وقاتل » والصفة المشبهة به نحو « حَسَن ، وشَدِيد »
وما أشبه ذلك ؛ فإذا ثبت أن اسم الفاعل فرع على الفعل فلا شك أن المشبه بالشيء
يكون أضعف منه في ذلك الشيء ، فلو قلنا إنه يتحمل الضمير في كل حالة — إذا
جرى على مَنْ هو له ، وإذا جرى على غير مَنْ هو له — لآدَّى ذلك إلى التسوية

٢١ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة ولا تكملة ، ولا وجدت من أنشده غير
المؤلف ، والأرباق : جمع ربق — بكسر الراء وقد تفتح ، والباء ما كنة — وأصله
الحبل والحلقة التي تشد بها الغنم الصغار لئلا ترضع ، ومتقلديها : أي جاعليها في
أعناقهم في موضع القلادة ، والتكلمة : جمع كمي ، وهو الشجاع التكمي ، أي المستر
الذي غطى وجهه ، وكانوا يفعلون ذلك إذا كان عليهم ثارات ، مخافة أن يتلمس أحد
أعدائهم غفلتهم فيفتك بهم ، والاستشهاد في البيت بقوله « متقلديها » فإن هذه التكملة
قد وقعت في هذا البيت مفعولا ثانيا ترى ، وأنت خير أن أصل المفعول الثاني .
خبر مبتدأ ، وأن المفعول الأول هو مبتدأ ذلك الخبر ، وأنت ترى أن الخبر جار على غير
مبتدئه ، لأن « متقلديها » وصف للابسي ما عبر عنه بالأرباق ، لا للأرباق نفسها ،
ومع ذلك لم يبرز معه الضمير ، ولو أبرزه لقال « متقلديها هم » فدل ذلك على أن إبراز
الضمير إذا جرى الوصف على غير من هو له ليس واجبا لامدعى عنه .

بين الأصل والفرع ، وذلك لا يجوز : لأن الفروع أبداً تَنَحَّطُ عن درجة الأصول ، قلنا : إنه إذا جرى على غير مَنْ هو له يجب إبراز الضمير : ليقع الفرق بين الأصل والفرع .

ومنهم من تمسك بأن قال : إنما قلنا يجب إبراز الضمير فيه إذا جرى على غير مَنْ هو له لأننا لو لم نبرزه لأدى ذلك إلى الالتباس ، ألا ترى أنك لو قلت « زيد أخوه ضارب » جعلت الفعل لزيد ولم تبرز الضمير لأدى ذلك إلى أن يسبق إلى فهم السامع أن الفعل للأخ دون زيد ، ويلتبس عليه ذلك ؟ ولو أبرزت الضمير لزال هذا الالتباس ؛ فوجب إبرازه : لأنه به يحل إفهام السامع ورفع الالتباس ؛ ويخرج [٣٣] على هذا إذا جرى على مَنْ هو له ؛ فإنه إنما لم يلزمه إبراز الضمير لأنه لا التباس فيه ، ألا ترى أنك لو قلت « زيد ضارب غلامه » لم يسبق إلى فهم السامع إلا أن الفعل لزيد ؛ إذ كان واقعاً بعده فلا شيء أولى به منه ، فبان بما ذكرنا صحة ما صرنا إليه .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما البيت الأول وهو قوله :

* لَمَحْقُوقَةٌ أَنْ تَسْتَجِيبِي دُعَاءَهُ * [٢٠]

فلا حُجَّةٌ لهم فيه ؛ لأنه محمول عندنا على الاتساع والحذف ، والتقدير فيه : لمحقوقة بك أن تستجيبى دعاءه^(١) ، وإذا جاز أن يُحْمَلَ البيت على وجه سائغ في العربية فقد سقط الاحتجاج به .

(١) يريد أن قول الشاعر « لمحقوقة » ليس خبر « إن » على ما ذكر الكوفيون حتى يكون جارياً على غير من هو له وليس معه ضمير بارز ، وإنما هو مبتدأ ، وقوله « أن تستجيبى » يحتمل وجهين : الأول أن يكون خبر ذلك المبتدأ ، فتكون هذه الجملة في محل رفع خبر إن ، وكأن الشاعر قد قال : لجدير بك استجابة دعائه ، فليس في « لمحقوقة » ضمير عائد على غير من جرى عليه ، والوجه الثاني : أن يكون قوله « أن تستجيبى » في

وأما البيت الثاني ، وهو قول الآخر :

* تَرَى أَرْبَابَهُمْ مُتَقَلِّدِيهَا * [٢١]

فلا حُجَّةَ لهم فيه أيضاً ؛ لأن التقدير فيه ترى أصحاب أربابهم ، إلا أنه حَذَفَ المضاف وأقام المضاف إليه مَقَامَهُ ، كما قال تعالى : (وَأَسْأَلِ الْقَرْيَةَ) أى : أهل القرية ، وقال تعالى : (وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْمِجْلَ) ومنه قولهم « الليلة الهِلَالُ » أى : طلوع الهلال ؛ لأن ظروف الزمان لا تكون أخباراً عن الجُثْثِ .
قال الشاعر :

٢٢ — وَشَرُّ الْمَنَايَا مَيِّتٌ وَسَطَ أَهْلِهِ
كَهْلِكَ الْفَتَى قَدْ أَسْلَمَ الْحَيَّ حَاضِرُهُ

= تأويل مصدر مرفوع يقع نائب فاعل لمحقوقة أغنى عن خبره ، ويكون « لمحقوقة » خبر إن ، لكنه غير متحمل للضمير أصلاً ، لا بارزاً ولا مستتراً ، لأنه قد رفع اسماً ظاهراً ، غير أن هذا الاسم الظاهر ليس صريحاً ، بل هو اسم مؤول من الحرف المصدرى وانفعل .

٢٢ — هذا البيت من كلام الخطيئة ، وهو من شواهد سيوبه (١٠٩/١) .
والنبايا : جمع منية ، وهى الموت ، وأصلها قبيلة بمعنى مفعولة ، وفعلها « منى الله الأمر بمنى » على مثال قضاء يقضيه ، ومعناه قدره وهياً له الأسباب ، سمي الموت بذلك لأنه من تقدير الله تعالى ، والحاضر : الحى العظيم أو القوم ، وقال ابن سيده : هو الحى إذا حضروا الدار التى بها مجتمعهم ، ومنه قول الشاعر :

فى حاضر لجب بالليل صامره فى الصواهل والرايات والمكر

والاستشهاد بالبيت فى قوله « ميت وسط أهله » فإن هذه الكلمة خبر عن قوله « شر المنايا » وأنت تعلم أن الخبر يجب أن يكون عين مبتدئه ، وهذا الخبر ليس عين مبتدئه ، فوجب أن يكون الكلام على تقدير مضاف يصح معه الكلام ويتم به للخبر ما وجب فيه ، والتقدير : وشر المنايا منية ميت وسط أهله ، هذا أصل الكلام ، حذف المبتدأ وأقيم للمضاف إليه مقامه فارتفع ارتفاعه .

أى منية ميت . وقال الآخر :

٢٣ — وَكَيْفَ تَوَاصِلُ مَنْ أَصْبَحَتْ خِلَالَتُهُ كَأَبِي مَرْحَبٍ؟

أى : كخلالة أبى مَرْحَب ، وقال الآخر :

٢٤ — أَكُلَّ عَائِمٍ نَعَمَ تَحْوُونَهُ يُلْقِيهِ قَوْمٌ وَتَنْتَجُونَهُ؟

٢٣ — هذا البيت من كلام النابغة الجعدي ، وهو من شواهد سيويه (١١٠/١)

وقد أنشده ابن منظور (خ ل ل) ثالث ثلاثة أبيات ونسبها إليه ، والبيتان قبله هما :

أدوم على العهد مادام لى إذا كذبت خلة الخلب

وبعض الأخلاء عند البلا ، والرزاء أروغ من ثعلب

والخلة — بضم الحاء — والخلالة — بفتح الحاء أو كسرهما أو ضمها — والخلوة ،

كل ذلك يقال على الصداقة المختصة التى ليس فيها خل ، تكون فى عفاف الحب

ودعائه ، والخباب : من الخلابة — بكسر الحاء — وهى الخديعة باللسان ، والأخلاء :

جمع خليل ، وهو الصديق ، وأبو مرحب : كنية الظل ، وهو سريع التحول ، وقيل .

هى كنية عرقوب الذى يضرب به المثل فى خلف الوعد ، والذى قيل فيه : مواعيد عرقوب .

والاستشهاد بالبيت فى قوله « كأبى مرحب » فإن هذا الجار والمجرور خبر لأصبح ،

واسمها هو قوله خلالة ، وأصل معمولى أصبح مبتدأ وخبر ، ولا يصلح أن يكون « كأبى

مرحب » خبرا عن الخلالة التى هى الصداقة ؛ لأن هذا الخبر ليس هو عين المبتدأ ، فلزم

أن يكون ثمة مضاف محذوف وأن أصل الكلام : أصبحت خلالة أبى مرحب . على

نحو ما بيناه فى البيت السابق .

٢٤ — هذا البيت من شواهد سيويه (٦٥/١) ولم ينسب فى أصل الكتاب ولا

فى شرح شواهد الأعلام ، وهو أيضا من شواهد الرضى (٨٤/١) وقد شرحه

البغدادى فى الحزانة (١٩٦/١) والأشئونى (رقم ١٤٥) وقد نسبته قوم

إلى رجل من ضبة ، ولم يعينوه ، وقال البغدادى : هو لقيس بن حصين بن يزيد

الحارثى ، والنعم — بفتح النون والعين جميعا — اسم جنس لفظه مفرد ومعناه

جمع ، ونظيره غنم وبقر ، قال انقراء : هو مفرد لا يؤنث ، يقال : هذا نعم وارد ، وقال

المهروى : النعم والأنعام يذكران ويؤنثان ، وقال الراغب : النعم مختص بالإبل ، والأنعام =

أى : إحرّازُ نعم . وقال الآخر :

٢٥ — كَأَنَّ عَذِيرَهُمْ بِمَجْنُوبٍ سَلَى نَعَامٌ قَاقَ فِي بَلَدٍ قِفَارٍ

== يقال للابل والبقر والنعم ، ويلقحه مضارع ألقح الفحل الناقة ؛ إذا أحبلها ، وتتبعونه : أى تستولدونه ، يريد أنهم يكثرون من شن الغارات فيأخذون ممن يغيرون عليه النوق الحوادل فتلد عندهم . والاستشهاد بالبيت فى قوله « أكل عام نعم » فإن قوله « كل عام » ظرف زمان متعلق بمحذوف يقع خبرا مقدما ، وقوله « نعم » مبتدأ مؤخر ، والنعم : اسم من الأسماء الدالة على الذات ، ومن المقرر عند النحاة أن ظرف الزمان لا يكون خبرا عن اسم الذات ، وللتخلص من ذلك قدر المؤلف مضافا هو اسم معنى يكون هو المبتدأ وأصل الكلام عنده : أكل عام إحرّاز نعم ، وقد تبعه فى هذا التقدير ابن صاحب الألفية ، وقدره الرضى . أكل عام حواية نعم ، وقوم يقدرونه : أكل عام نهب نعم ، والخطب فى ذلك سهل ؛ فإن هؤلاء جميعا يسرون فى فلك واحد ، وخلاصته أنه لا بد من تقدير مضاف يكون اسم معنى ، وهذا أحد وجهين فى هذا البيت ، والوجه الثانى لأبى العباس البرد ، وخلاصته أنه يتعين تقدير للمضاف إذا كان اسم الذات الواقع مبتدأ خبرا عنه بظرف زمان ليس له تجدد وحدث مرة بعد مرة ، أما إذا كان له تجدد وحدث مرة بعد مرة فلا يلزم تقدير مضاف يكون اسم معنى ، والكلام هنا من هذا القبيل ، وانظر إلى قول ابن مالك فى التسهيل « ولا يغنى ظرف زمان غالبا عن خبر اسم عين ، مالم يشبه اسم المعنى بالحدث وقتا دون وقت ، أو تنو إضافة اسم معنى إليه ، أو يعم واسم الزمان خاص أو مسؤل به عن خاص ، ويغنى عن خبر اسم معنى مطلقا » ا هـ .

٢٥ — أنشد ابن منظور هذا البيت (س ل ل) ولم ينسبه؛ وأنشده فى (رقوق) ونسبه

إلى النابغة، وحكى عن ابن برى نسبته إلى شقيق بن جزء بن رباح الباهلى. وهو من شواهد سيدييه (١٠٩/١) والعدير: القطعة من الماء يخادرها السيل، أى يتركها، فهو فيل بمعنى مفعول مشتق من المغادرة على تقدير طرح الحروف الزائدة، والعدير بالعين المهملة والدال للمجتمعة. الحال، وسلى - بكسر السين وتشديد اللام - اسم موضع بالأهواز كثير النمر، وقاق : أى صوت ، وبلد قفار : أى خالية موحشة ، وأصل انقفار جمع قفر - بالفتح - لكنه توهم سعة البلد وجعل كل جزء منها بلدا فوصف البلد - وهو فى الأصل مفرد - بالجمع على هذا . والاستشهاد بالبيت فى قوله « كأن عذيرهم نعام » فإن الخبر فى هذه الجملة ليس ==

أى : كأن عذيرهم عذيرُ نعام . والعذير : الحال ، والحالُ لا يشبّه بالنعام -
وقال الآخر :

٢٦ - قليلٌ عَيْبُهُ ، وَالْعَيْبُ جَمٌّ وَلَكِنَّ الْغِنَى رَبٌّ غَفُورٌ

[٣٤] أى : ولكن الغنى غنى رب غفور ، فحذف المضاف وأقام المضاف
إليه مقامه .

والشواهد على هذا النحو أكثر من أن تُحصى ؛ فعلى هذا يكون قد
أجرى قوله « متقليديها » - وهو اسم الفاعل - على ذلك المحذوف ، فلا يفتقر إلى
إبراز الضمير .

= هو عين الابتداء ، ولهذا كان الكلام على تقدير مضاف يتم به كون الخبر هو الابتداء ، وأصل
الكلام : كأن عذيرهم عذيرُ نعام ، قال ابن منظور بعد أن أنشد البيت « أراد عذير نعام ،
فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه ، ومعناه أى كأن حالهم في المزعمة حال نعام تغدو
مذعورة » اهـ .

٢٦ - لم أعثر لهذا الشاهد على نسبة إلى قتل معين ، ولا وقفت له على سوابق
أو لواحق تصل به . والجم - بفتح الجيم وتشديد اليم - الكثير . وقد زعم المؤلف
أن قول الشاعر « ولكن اغنى رب » على تقدير مضاف ، وأصل الكلام : ولكن
اغنى غنى رب ، وهذا كلام فاسد من وجهين : الأول أن كلمة « رب » ههنا معناها المصلح ،
فإنك تقول « رب فلان انشئ يربه » تعنى أنه أصلحه ، ومن ذلك قول الشاعر :
رب الذى يأتى من العرف أنه إذا سئل المعروف زاد ونعما

ومعنى قول الشاعر « ولكن اغنى رب غفور » ولكن الغنى مصلح لفساد أموره
سائر مساوئه ، وهذا معنى مستقيم من غير تقدير ، وانوجه الثانى : أنا نسلم جدلاً أن كلمة
الرب على المعنى الذى تبادر إلى ذهن المؤلف ، لكن لا نسلم مع ذلك أن الكلام يحتاج
إلى تقدير المضاف ، بل تقدير المضاف يفسد المعنى ، وذلك لأن الشاعر يريد تشبيه الغنى
بالرب الغفور ، والمعنى على هذا أن الناس يرون عيوب الرجل الغنى قليلة ولو كانت أكثر
من زبد البحر ، وذلك لأن غناه يغطى عليها ويسترها ، وتأمل ذلك جيداً ، ولا تكن
أسير التقليد .

وأما قولهم « إن الإضمار في اسم الفاعل إنما كان لشبه الفعل وهو يشابه الفعل إذا جرى على غير مَنْ هوله » قلنا : فلكونه قرعاً على الفعل وجب فيه إبراز الضمير هاهنا ؛ لئلا يؤدي إلى التسوية بين الأصل والفرع ، ولما يؤدي إليه ترك الإبراز من اللبس على ما بينا ، والله أعلم .

٩ — مسألة

[القول في تقديم الخبر على المبتدأ ^(١)]

ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه ، مفرداً كان أو جملة ؛ [فالمفرد] نحو « قائم زيد ، وذهب عمرو » والجملة نحو « أبوه قائم زيد ، وأخوه ذاهب عمرو » . وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه المفرد والجملة .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه مفرداً كان أو جملة لأنه يؤدي إلى أن تقدم ضمير الاسم على ظاهره ، ألا ترى أنك إذا قلت « قائم زيد » كان في قائم ضمير زيد ؟ وكذلك إذا قلت « أبوه قائم زيد » كانت الهاء في أبوه ضمير زيد ؛ فقد تقدم ضمير الاسم على ظاهره ، ولا خلاف أن رتبة ضمير الاسم بعد ظاهره ؛ فوجب أن لا يجوز تقديمه عليه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما جَوَزْنَا ذلك لأنه قد جاء كثيراً في كلام العرب وأشعارهم ؛ فأما ما جاء من ذلك في كلامهم فنقولهم في المثل

(١) انظر في هذه المسألة : شرح ابن عيش على المنصل (ص ١١٢ وما يليها طأوربة) وشرح الرضى على الكافية (٨٧/١ وما يليها) وحاشية الصبان على الأثموني (٢٠٢/١ بولاق) وشرح الأثموني (٢٨١/١ وما بعدها بتحقيقنا) والتوضيح (٢٠٣/١ وما بعدها بولاق) (٥ — الإنصاف ١)

« في بيته يؤتى الحكم » وقولهم « في أكفانه لف الميت » و « مشنوء من يشنوءك » وحكي سيبويه « تسمى أنا » فقد تقدم الضمير في هذه المواضع كلها على الظاهر ؛ لأن التقدير فيها : الحكم يؤتى في بيته ، والميت لف في أكفانه ، ومن يشنوءك مشنوء ، وأنا تسمى ، وأما ماجاء من ذلك في أشعارهم فنحو ما قال الشاعر :

٢٧ — بنونا بنو أبنائنا ، وبنائنا بنوهن أبناء الرجال الأبعد

[٣٥] ويروى « الأكارم » وتقديره : بنو أبنائنا بنونا . وقال الآخر :

٢٨ — فتى ما ابن الأغر إذا شتونا وحب الزاد في شهرى قماح

٢٧ — ينسب قوم هذا البيت للفرزدق همام بن غالب ، والأكثر على أنه لا يعرف قائله مع كثرة استشهاد العلماء به في كتب النحو والبلاغة وانقراض ، والفاظه ومعناه في غاية الوضوح . وقد استشهد به الرضى في شرح الكافية (٨٧/١) والأشموني في شرح الألفية (رقم ١٥٣) وابن هشام في أوضح المسالك (رقم ٧١ بتحقيقنا) وفي مغنى اللبيب (رقم ٧٠٢ بتحقيقنا) والاستشهاد به في قوله « بنونا بنو أبنائنا » فإن هذه الجملة اشتملت على مبتدأ وخبر ، وقد تقدم الخبر — وهو قوله بنونا — على المبتدأ — وهو قوله بنو أبنائنا — وقد استساغ الشاعر تقديم الخبر على المبتدأ مع كونهما في رتبة واحدة من التعريف وكل واحد منهما صالح للابتداء به لوجود قرينة معنوية مرشدة إلى المبتدأ وإلى الخبر ، معينة أحدهما للابتداء به والآخر للاخبار به ، وذلك أنه يريد تشبيه أبناء الأبناء بالأبناء ، في المحبة والعطف عليهم ، ولا يمكن أن يتسرب إلى فهم أحد أن غرضه تشبيه الأبناء بأبناء الأبناء ، فإن أصل المحبة والحنان والعطف للأبناء والفرض إثبات أن أبناء الأبناء مثلهم في هذه الحال ، لا العكس .

٢٨ — هذا البيت من كلام مالك بن خالد الهذلي ، وقد أنشده ابن منظور (قمح) ونسبه إليه . وقوله « فتى ما » معناه فتى أى فتى ، فما هذه صفة لفتى ، والثناء عندهم زمن الجذب والقحط ، ولهذا يكون الكرم فيه نادرا ، ومن يطعم قليلا ، وهو ممدوح أشد المدح ، وقوله « حب » هو بضم الحاء — مثل نعم في المدح ، وشهرا قماح — بضم القاف بزنة غراب أو بكسر هاء بزنة كتاب — هما كاتون الأول وكاتون الثانى ، سموها بذلك لأنها يكره فيها

وتقديره : ابنُ الأغر فتي ما إذا شتونا ، وقال الشماخ :

٢٩ — كَلَّا يَوْمِي طَوَالَةٌ وَصَلُ أُرْوَى ظَنُونٌ ، أَن مَطْرَحُ الظَّنُونِ

ووجه الدلالة من هذا البيت هو أن قوله « وَصَلُ أُرْوَى » مبتدأ ، و « ظَنُونٌ » خبره ، و « كَلَّا يَوْمِي طَوَالَةٌ » ظرف يتعلق بـ « ظَنُونٌ » الذي هو خبر المبتدأ ، وقد تقدم معموله على المبتدأ ؛ فلو لم يجز تقديم خبر المبتدأ عليه وإلا لما جاز تقديم معمول خبره عليه ؛ لأن الممول لا يقع إلا حيث يقع العامل ، ألا ترى

= شرب الماء ، وقد قالوا « قح البعير ، وقامح » إذا رفع رأسه عند الحرس وامتنع من الشرب ، والاستشهاد به في قوله « فتي ما ابن الأغر » فإن هذه جملة من مبتدأ وخبر ، وقد تقدم فيها الخبر على مبتدئه ، ولا يجوز لك أن تجعل التقدم — وهو قوله فتي ما — مبتدأ ، والتأخر — وهو قوله ابن الأغر — جبرا عنه ، وذلك لأن التقدم نكرة والتأخر معرفة ، والأصل في المبتدأ أن يكون معرفة ولا يكون نكرة إلا بمسوغ ، والأصل في الخبر أن يكون نكرة ؛ لأنه يكون مجهولا للمخاطب حتى يفيد الكلام فائدة جديدة لم تكن عنده قبل الكلام .

٢٩ — هذا البيت للشماخ بن ضرار العطفاني — كما قال المؤلف — وقد أنشده ابن منظور (ط و ل) وأنشده ياقوت في معجم البلدان (ط و ا ل) . وطوالة — بضم الطاء وفتح الواو مخففة — قال ياقوت : موضع يرقان فيه بئر ، وقال نصر : بئر في ديار فزارة لبني مرة وغطفان ، وأروى : من أسماء النساء ، وظنون : مظنون غير مقطوع به ، ومطرح — بضم الميم وتشديد الطاء مفتوحة — مصدر ميمي بمعنى الاطراح . والاستشهاد به في قوله « كَلَّا يَوْمِي طَوَالَةٌ وَصَلُ أُرْوَى ظَنُونٌ » فإن قوله « وَصَلُ أُرْوَى » مبتدأ ، وقوله « ظَنُونٌ » خبر المبتدأ ، وقد استدل به المتأخر الخبر على ما هو الأصل فيهما ، ولكن قوله « كَلَّا يَوْمِي طَوَالَةٌ » ظرف متعلق بظنون الذي هو الخبر ، وقد تقدم هذا الظرف على المبتدأ كما هو ظاهر ، وقد استقر عند النحاة أن تقديم الممول يدل على أن العامل فيه يجوز أن يتقدم فيكون في موضع هذا الممول ، فلما تقدم الظرف وهو معمول للخبر دل على أن الخبر العامل في هذا الظرف يجوز أن يقع في الموضع الذي وقع فيه الظرف .

أنك لو قلت « القتال زيدا حين تأتى » فنصبت زيدا بتأتى لم يجر ؛ لأنه لا يجوز أن تقدم تأتى على « حين » فتقول : القتال تأتى حين ؛ فلو كان تقديم خبر المبتدأ ممتنعاً كما امتنع هاهنا تقديم الفعل لامتنع تقديم معموله على المبتدأ ؛ لأن الم معمول لا يقع إلا حيث يقع العامل ؛ لأن الم معمول تبع للعامل ، فلا يفوقه فى التصرف ، بل أجمل أحواله أن يقع موقَّعه ؛ إذ لو قلنا إنه يقع حيث لا يقع العامل لقدّمنا التابع على المتبوع ؛ ومثال ذلك أن يجلس الغلام حيث لا يجلس السيد ، فتجعل مرتبته فوق مرتبة السيد ، وذلك عدول عن الحكمة ، وخروج عن قضية التَّسَدُّة ، وإذا ثبت بهذا جواز تقديم معمول خبر المبتدأ على المبتدأ فلأن يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه أولى ؛ لأن رتبة العامل قبل رتبة الم معمول ، وهذا لا إشكال فيه .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : قولهم (وجوره ضير لأسمى ذلك إلى أن تقدّم ضمير الاسم على ظاهره) قلنا : هذا فاسد ، وذلك لأن الخبر وإن كان مقدماً فى اللفظ إلا أنه متأخر فى التقدير ، وإذا كان مقدماً لفظاً متأخراً تقديراً ، فلا اعتبار بهذا التقديم فى منع الإضرار ؛ ولهذا جاز بالإجماع « ضَرَبَ غُلَامَهُ زَيْدٌ » إذا جعلت زيدا فاعلاً وغلّامه مفعولاً ؛ لأن غلامه وإن كان متقدماً عليه فى اللفظ إلا أنه فى تقدير التأخير ؛ فلم يمنع ذلك من تقديم الضمير ، قال الله تعالى : (فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى) فاهلأ عائدة إلى موسى وإن كان متأخراً [٣٦] لفظاً ؛ لأن موسى فى تقدير التقديم ، والضمير فى تقدير التأخير ، قال زهير :

٣٠ — مَنْ يَلْقَى يَوْمًا عَلَى عِلَاتِهِ هَرَمًا يَلْقَى السَّمَاحَةَ مِنْهُ وَالنَّدَى خُلُقًا

٣٠ — هذا البيت لزهير بن أبى سلمى اللزنى — كما قال المؤلف — من قصيدة بمدح =

وقال الأعشى :

٣١ - أَصَابَ الْمُلُوكَ فَأَفْنَانُهُمْ وَأَخْرَجَ مِنْ بَيْتِهِ ذَا جَدَنٍ
ويروى « ذَا يَزَنٍ » .

وكذلك أجمعنا على جواز تقديم خبر « كان » على اسمها ، نحو « كان قائما زيد » وإن كان قد قُدِّمَ فيه ضميرُ الاسم على ظاهره ، إلا أنه لما كان في تقدير التأخير لم يمنع ذلك من تقديم الضمير ، ولهذا لم يقدح هذا التقدير

= فيها هرم بن سنان المرى . وقوله « على علاته » المراد منه على كل حال ، ومن ذلك قول زهير أيضا :

إن البخيل ملوم حيث كان ولـ كمن الجواد على علاته هرم
و « السباحة » الجود والعطاء ، تقول : سمح - بوزن كرم - سماحا ، وسماحة وسموحة وهو رجل سمح : أى جواد كريم . والندى : الكرم ، والخلق : الطبيعة والسجية . والاستشهاد بالبيت في قوله « علاته » فإن هذه الهماء ضمير غيبة يعود إلى هرم ، وهو متأخر في اللفظ عن الضمير ، ونظير ذلك في البيت الآخر الذى أنشدناه ، وذلك يدل على أن العرب ما كانوا يرون بأسا في الإتيان بضمير الغيبة قبل مرجعه في بعض المواضع ، وقد جاءوا بذلك في النثر أيضا ، ومنه قولهم في مثل « فى بيته يؤتى الحكم » وقولهم « فى أ كفاته لف الميت » وقد ذكرهما المؤلف ٣١ - هذا البيت من كلام أبى بصير صناجة العرب الأعشى ميمون بن قيس - كما قال المؤلف من كلمة له ثابتة فى ديوانه (ص ١٣ ط فينا) وذو يزن - بفتح الياء والزاي جميعا - ملك من ملوك حمير ، وإليه تنسب الرماح اليزنية ، ويقال : يزن اسم موضع فى اليمن ، أضيف إليه ذو ، فصار معناه صاحب يزن ، وأطلق على هذا الملك ، ونظيره : ذو رعين - بزنة المصخر - وذو جدن ، أى صاحب رعين وصاحب جدن ، وهما قصران . والاستشهاد بالبيت فى قوله « بيته » فإن هذه الهماء ضمير غيبة يعود إلى ذى يزن ، وهو متأخر عن الضمير ، وذلك يدل على أن العرب كانوا يرون أنه يجوز فى بعض المواضع أن يكون مرجع ضمير الغائب متأخرا عن ذلك الضمير ، ومتى كانوا يرون ذلك جائزا بطل قول الكوفيين إن تقديم الخبر يشتمل على محذور وهو تقدم ضمير الغائب على مرجعه ؛ لأن الخبر يشتمل على ضمير يعود إلى المبتدأ ، وهذا واضح إن شاء الله

من التقديم والتأخير لما جاز تقديم الضمير ، ألا ترى أنه لا يجوز « ضَرَبَ غُلَامُهُ زَيْدًا » إذا جعلت غلامه فاعلا وزيدا مفعولا ؛ لأن التقديم إنما يخالف اللفظ إذا عُدِلَ بالشئ عن الموضع الذي يستحقه ، فأما إذا وقع في الموضع الذي يستحقه فمحال أن يقال إن النية به غير ذلك . وما هنا قد وقع الفاعل في رتبته والمفعول في رتبته ، فلم يمكن أن تجعل الضمير في تقدير التأخير ، بخلاف ما إذا قلت : « ضَرَبَ غُلَامُهُ زَيْدٌ » فجعلت غلامه مفعولا وزيدا فاعلا ، فأما قوله تعالى : (وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ) فإنه وإن كان بتقدير التأخير يصير إلى قولك وإذا ابتلى ربه إبراهيم ، فيكون إضراراً قبل الذكر كقولك : « ضَرَبَ غُلَامُهُ زَيْدًا » إلا أن بينهما فرقاً ، وذلك لأن قولك « ضرب غلامه زيدا » تقدم فيه ضمير الاسم على ظاهره لفظاً وتقديراً ، وقوله تعالى : (وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ) تقدم فيه ضمير الاسم على ظاهره تقديراً لا لفظاً ، والضمير متى تقدم تقديراً لا لفظاً أو تقدم لفظاً لا تقديراً فإنه يجوز ، بخلاف ما إذا تقدم عليه لفظاً وتقديراً ، والله أعلم .

١٠ — مسألة

[القول في العامل في الاسم المرفوع بعد لَوْلَا]^(١)

ذهب الكوفيون إلى أن « لَوْلَا » ترفع الاسم بعدها ، نحو « لَوْلَا زَيْدٌ لَأَكْرَمْتُكَ » ، وذهب البصريون إلى أنه يرتفع بالابتداء .

(١) انظر في هذه المسألة : حاشية الصبان على الأثموني (١/٢٠٧ و ٤٠/٤ بولاق) والتصریح للشيخ خالد (١/٢١٢ و ٢/٣٣٠ بولاق) ومنهني الليب لابن هشام (ص ٢٧٢ بتحقيقا) وشرح موفق الدين ابن عيش على مفصل الزعخشري (ص ١١٦ أوربة) وشرح الرضی على الكافية (١/٩٣)

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: [٣٧] إنما قلنا إنها ترفع الاسم بعدها لأنها نائبة عن الفعل الذي لو ظهر لرفع الاسم ؛ لأن التقدير في قولك «لولا زيد» لا كرمك «لولا» لم ينعني زيد من إكرامك لا كرمك ، إلا أنهم حذفوا الفعل تحقيقاً ، وزادوا «لأ» على «لولا» فصار بمنزلة حرف واحد ، وصار هذا بمنزلة قولهم «أما أنت منطلقاً انطلقت معك» والتقدير فيه : أن كنت منطلقاً انطلقت معك ، قال الشاعر :

٣٢ — أبا خراشة أما أنت ذا نفرٍ فإن قومي لم تأكلهم الضبع

والتقدير فيه : أن كنت ذا نفر ، فحذف الفعل ، وزاد «ما» على أن عوضاً عن الفعل ، كما كانت الألف في اليماني^(١) عوضاً عن إحدى ياء النسب ، والذي يدل على أنها عوض عن الفعل أنه لا يجوز ذكر الفعل معها ؛ لثلاثي تجمع بين العوض

٣٢ — هذا البيت للعباس بن مرداس السلمي ، وقد أنشده سيوبه (١٤٨/١) وابن منظور (ض ب ع) ونسبه له ، وهو من شواهد الأشموني (رقم ٢٠٧) وابن هشام في أوضح المسالك (رقم ٩٧) وابن عقيل (رقم ٧٤) وأبو خراشة : كنية خفاف بن ندبة أحد أغربة العرب ، وقد أسلم وشهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حينما ، وقيل : شهد فتح مكة . وذا نفر : يريد به ذار هط كثير العدد ، وأصل الضبع الحيوان المعروف ثم استعير للسنة الجديدة ، يقول : إن كنت تفخر علينا بكثرة عدد قومك ، فإنه لا تغر لك في ذلك ؛ لأن قومي لم تكن قتلهم بسبب موتهم في القحط والمجاعة ، والاستشهاد بالبيت في قوله «أما أنت» فإن أصل هذه العبارة «أن كنت» فحذفت كان ثم عوض عنها «ما» وأدغمت ميم ما في نون أن ، فناب هذا الحرف الذي هو ما مناب فعل هو كان ، قالوا : وإذا ناب منابه أدى ما كان الفعل يؤديه ، وقد كان هذا الفعل يرفع الاسم الذي بعده ، فما رافعة له ، وقد أوضح المؤلف هذا الكلام .

(١) اليماني : نسبة إلى اليمن ، وأصل القياس أن يقال «يمنى» بلفظ المنسوب إليه مضافاً إليه ياء مشددة ، ولكنهم حذفوا إحدى الياءين وعوضوا منها ألفاً بعد الميم ، ونظيره قولهم شام في النسبة إلى الشام

والمعوض ، ونحن وإن اختلفنا في أن « أن » هاهنا هل هي بمعنى إن الشرطية أو أنها في تقدير لأن فما اختلفنا في أن « ما » عوض عن الفعل ، وكذلك أيضاً قولهم « إماً لا فاعل هذا » تقديره : إن لم تفعل ما يلزمك فافعل هذا ؛ لأن الأصل في هذا أن الرجل تلزمه أشياء ، فيطالبُ بها ، فيمتنع منها ، فيُتَنَعُّ منه ببعضها ، فيقال له « إماً لا فاعل هذا » أي : إن لم تفعل ما يلزمك فافعل هذا ، ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال وزيدت « ما » على « إن » عوضاً عنه فصارا بمنزلة حرف واحد ، والذي يدل على أنها صارت عوضاً عن الفعل أنه يجوز إِمَالَتُهَا فيقال « إمالا » بالإمالة كما أمالوا « يلي » و « يا » في النداء ، فلم تكن كافية من الفعل وإلا لما جازت إِمَالَتُهَا ؛ لأن الأصل في الحروف أن لا تدخلها الإمالة ، فلما جاز إِمَالَتُهَا هاهنا دل على أنها كافية من الفعل ، كما كانت « يلي » و « يا » كذلك ، وكذلك أيضاً قالوا « مَنْ سَلَّمَ عَلَيْكَ فَسَلِّمْ عَلَيْهِ وَمَنْ لَا فَلَا تَعْبَأْ بِهِ » وتقديره : ومن لا يسلم عليك فلا تعبأ به ، وقال الشاعر :

٣٣ — فَطَلَّقَهَا فَلَسْتُ لَهَا بِنِدَّةٍ وَإِلَّا يَعْلُ مَفْرَقَكَ الْحَسَامُ

أراد : وإلا تطلقها يعْلُ ، وكذلك قالوا « حِينَئِذٍ الْآنَ » تقديره : واسمعه الآن ،

٣٣ — هذا البيت من كلام الأحموس ، واسمه محمد بن عبد الله الأنصاري ، وهو من شواهد الأشموني (رقم ١٠٩٠) وأوضح المسالك (رقم ٥١٦) ومنغى اللبيب (رقم ٩٠٥) وابن عقيل (رقم ٣٤٥) وقوله « طلقها » أمر من التخليق وهو خصم عروة الزواج وحل العصمة « ند » أي مكافئ ، ويروى « بكفاء » وهو بضم الكاف وسكون الفاء وآخره همزة — المساوي في نسب وغيره مما تعتبره الشريعة صفات لازمة للتكافؤ بين الزوجين « مفرقك » للفرق — بزنة المجلس والمقعد — وسط الرأس « الحسام » السيف ، والاستشهاد به في قوله « وإلا » فإن هذه الكلمة مؤلفة من حرفين أولهما إن الشرطية ، والثاني لا النافية ، وقد حذف فعل الشرط ، وأصل الكلام : وإن لا تطلقها يعْلُ — إلخ :

ومعناه أن ذا كرا ذكر شيئاً فيما مضى يستدعى في الحال مثله فقال له المخاطب « حينئذٍ الآن » أي : كان الذي تذكره حينئذٍ ، واسمع الآن ، أو دَعِ الآن ذكره أو [٣٨] تنحو ذلك من التقدير ، وكذلك قالوا « ما أغفله عنك شيئاً » وتقديره : انظر شيئاً ، كأن قائلًا قال « ليس بغافل عني » فقال الجيب : ما أغفله عنك شيئاً ، أي انظر شيئاً ، فحذف . والحذف في كلامهم لدلالة الحال وكثرة الاستعمال أكثر من أن يُخصى ؛ فدل على أن الفعل محذوف هاهنا بعد « لولا » وأنه اكتفى بلولا ، على ما بينا ؛ فوجب أن يكون مرفوعاً بها .

والذي يدل على أن الاسم يرتفع بها دون الابتداء أن « أن » إذا وقعت بعدها كانت مفتوحة نحو قولك « لولا أن زيدا ذاهب لأكرمك » ولو كانت في موضع الابتداء لوجب أن تكون مكسورة ؛ فلما وجب الفتح دل على صحة عما ذهبنا إليه . وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه يرتفع بالابتداء دون « لَوْلَا » وذلك لأن الحرف إنما يعمل إذا كان مختصاً ، ولولا لا تختص بالاسم دون الفعل ، بل قد تدخل على الفعل كما تدخل على الاسم ، قال الشاعر :

٣٤ — قَالَتْ أُمَامَةُ لَمَّا جِئْتُ زَأْبَرَهَا: هَلَّا رَمَيْتَ بِيَعُضِ الْأَسْهَمِ السُّودِ

٣٤ — أنشد ابن عيش هذين البيتين ، ونسبها إلى الجموح ، وأنشدهما الرضى من غير عزو ، وشرحها البغدادى في الحزانة ٢٢١/١ ، وأنشدهما ابن منظور (عذر) ونسبها للجموح الظفرى ، ثم قال : « يقال : هذا الشعر لراشد بن عبد ربه ، وكان اسمه غاويا ، فسماه النبي صلى الله عليه وسلم راشداً » اهـ ، وأمامة : اسم امرأة ، والأسهم السود : يقال هي كناية عن الأسطر المكتوبة ، يعني هلا كتبت لى كتابا ، ويقال : الأسهم السود نظر مقلته ، وكلا هذين التفسيرين إنما لا أستسيغه ، ولا هو عما يلتئم مع البيت الثانى ، وحددت : معناه حرمت ومنعت وفارقت الجـد والحظ ، والعذرى — بضم العين وسكون الدال — المذرة ، واستشهاد المؤلف بهذا البيت للبصريين فى قوله « لولا حددت » حيث دخلت لولا على الفعل ، وقد دخلت على الاسم فى شواهد كثيرة ، وذلك يدل على أنها ليست مختصة بالاسم ولا هى مختصة =

لَا دَرَّ دَرُّكَ ؛ إِنِّي قَدْ رَمَيْتُهُمْ لَوْلَا حُدِثْتُ وَلَا عَذَرِي لِمَتَّخِذُودِ

فقال « لولا حُدِثْتُ » فأدخلها على الفعل ؛ فدلَّ على أنها لا تختص ؛ فوجب أن لا تكون عاملة ، وإذا لم تكن عاملة وجب أن يكون الاسم مرفوعا بالابتداء .

والذي يدل على أنه ليس مرفوعا بلولا بتقدير لو لم يمنعني زيد لا كرمته أنه لو كان كذلك لكان ينبغي أن يُعْطَفَ عليها بولاً ؛ لأن الجحْدَ يُعْطَفُ عليه بولاً ، قال الله تعالى : (وَمَا يَسْتَوِ الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ ، وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ ، وَلَا الظُّلُّ وَلَا الْحُرُورُ ، وَمَا يَسْتَوِ الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ) ثم قال الشاعر :

= بالدخول على الفعل ، بل تدخل على كل واحد من اتقييلين ، ومق سلم أنها ليست مختصة بأحد اتقييلين لم تكن عاملة ؛ لأن من المقرر عندهم أن كل حرف مشترك لا يعمل في أحد اتقييلين ، وهذا الكلام متوض من ثلاثة أوجه : الأول أنا لا نسلم أن «لولا» في هذا الشاهد هي لولا التي تقول نحن يا معشر الكوفيين إنها ترفع الاسم الذي يليها ، بل هي مؤلفة من حرفين الأول لو التي هي حرف امتناع لا امتناع وإثاني لا النافية ، وهذا هو الوجه الذي ذكره المؤلف ، وسيأتي في شرح الشاهد ٣٧ كلام على هذا الوجه ، والوجه الثاني : نسلم أن «لولا» التي في هذا الشاهد هي لولا التي وقع الخلاف بيننا وبينكم بشأنها ، لكن لا نسلم أنها داخلة على الفعل في اللفظ والتقدير جميعا ، بل هي داخلة على الاسم عند التحقيق ، وذلك أن الكلام على تقدير أن المصدرية التي تنسبك مع هذا الفعل بالاسم ، وأصل الكلام لولا أن حدثت ، وحذف الشاعر أن وهو ينوبها ، والتقدير : لولا الحد ، أي لولا المنع والحرمان ، وحذف أن المصدرية مع نيتها واقع في كلام العرب ، والوجه الثالث : أنا لا نسلم ما أصلمتموه من القاعدة القائلة إن الحرف المشترك لا يعمل في أحد اتقييلين ، فكم من الحروف المشتركة وهو عامل ، مثل ما ولا انافيتين ، وبعض الحروف المختصة لا يعمل شيئا مثل أل ، فالقاعدة غير مطردة ولا منعكسة .

٣٥ — مَا الدُّنْيَا بِيَاقَاةٍ لِحَيٍّ وَلَا حَيٌّ عَلَى الدُّنْيَا بِيَاقٍ

قوله « بياقاة » أراد بياقية ؛ فأبدل من الكسرة فتحة ، فانقلبت الياء ألفا ، وهي لغة طيء ، وقال الآخر :

٣٦ — وَمَا الدُّنْيَا بِيَاقِيَةٍ يَحْزَنُ أَجَلٌ ، لَا ، لَا ، وَلَا يَرْخَاءُ بَالٍ

فلم لم يحزن أن يقال « لولا أخوك ولا أبوك » دل على فساد ما ذهبوا إليه .

والصحيح ما ذهب إليه الكوفيون .

وأما الجواب عن كلمات البصريين : أما [٣٩] قولهم « إن الحرف إنما يعمل إذا كان مختصا ، ولولا حرف غير مختص » قلنا : نسلم أن الحرف لا يعمل إلا إذا كان

٣٥ — قول الشاعر « بياقاة » أراد بياقية ، اسم فاعل من البقاء ، ولغة جهمرة العرب تقتضى بقاء هذه الياء على حالها مثل راغية وثاغية وراضية وحامية ؛ لأنهم لا يقلبون الواو والياء المتحركتين ألفا إلا أن يكون ما قبلها مفتوحا نحو سما وعدا وغدا وبدا ونحو الندى والهدى والتقى ؛ فإن انكسر ما قبلها أو انضم سلتا نحو العوض والحيل والسور ، وإنما يقلبها لمجرد تحركها طياء وحدهم ، وقد ورد عنهم في كل فعل واوى اللام أو يأتى اللام وهو مكسور العين قلب واوه أو يائه ألفا فيقولون : رضا وبقى وحيا بفتح العين وقلب اللام ألفا ، وجمهور العرب يقولون : رضى وبقى وحى بكسر العين وبقاء الياء إن كانت اللام ياء أو قلب الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها كما في نحو رضى . والاستشهاد بالبيت في قوله « ولاحى — إلخ » فإن هذه الكلمة معطوفة على قوله « فما الدنيا — إلخ » والمطوف عليه منى بما ؛ فلزم إدخال حرف النون الذى هو لا على المطوف بعد واو العطف .

٣٦ — أصل الرخاء سعة العيش ، وفعله من أبواب كرم ودعا وسعى ورضى ، وهو راخ ورخى ، ويقولون « فلان رخی البال » يريدون أنه في نعمة وأنه واسع الحال ، والاستشهاد بهذا البيت في قوله « ولا برخاء بال » فإن هذه الكلمة معطوفة على قوله « يحزن » وقد قرن بواو العطف حرف النون كما ترى .

مختصاً ، ولكن لانسلم أن لولا غير مختص . قولم « إنه يدخل على الفعل كما يدخل على الاسم ، كما قال الشاعر :

* لَوْلَا حُدِثْتُ وَلَا عُذِرْتُ لِمَعْدُودٍ * [٣٤]

فأدخلها على الفعل « قلنا : لو التي في هذا البيت ليست مركبة مع « لا » كما هي مركبة مع لا في قولك « لولا زيد لأكرمتك » وإنما لو حرف باقٍ على أصله من الدلالة على امتناع الشيء لامتناع غيره ، و « لا » معها بمعنى لم ؛ لأن لا مع الماضي بمنزلة لم مع المستقبل ، فكأنه قال : قد رميتهم ولم أحد ، وهذا كقوله تعالى : (فلا اقتحم العقبة) أي : لم يقتحم العقبة ، وكقوله تعالى : (فلا صدق ولا صلى) أي : لم يصدق ولم يصل ، وكقول الشاعر :

٣٧ — إِنْ تَغْفِرَ اللَّهُمَّ تَغْفِرْ جَمًّا وَأَيُّ عَبْدٍ لَكَ لَا أَلَمًا

٣٧ — أنشد هذا البيت ابن هشام في معنى اللبيب (رقم ٤٠٦) وقال قبل إنشاده « وقال أبو خراش الهذلي وهو يطوف بالبيت » وأنشده ابن منظور (ل م م) ونسبه إلى أمية بن أبي الصلت ، ثم قال « قال ابن بري : الشعر لأمية بن أبي الصلت ، قال : وذكر عبد الرحمن عن عمه (الأصمعي) عن يعقوب عن مسلم بن أبي طرفة الهذلي ، قال : مر أبو خراش يسمى بين الصفا والمروة وهو يقول :

لا هم هذا خامس إن تما أعمه الله ، وقد أعما

إِنْ تَغْفِرَ اللَّهُمَّ تَغْفِرْ جَمًّا وَأَيُّ عَبْدٍ لَكَ لَا أَلَمًا » اهـ

وتقول « ألم الرجل » إذا أتى بصغار الذنوب ، مأخوذ من اللمم وهو صغار الذنوب ، والاستشهاد بالبيت في قوله « لا أَلَمًا » فإن المؤلف زعم أن لا في هذا البيت بمعنى لم ، والماضي بمعنى المضارع ، وكأن الشاعر قد قال « وأي عبد لك لم يأت بصغار الذنوب ، والسر في ذلك هو أن النجاة يرون أن لا النافية إذا دخلت على فعل ماض لفظاً ومعنى وجب تكرارها ، مثل ما في قوله تعالى : (فلا صدق ولا صلى) ومثل ما جاء في الحديث « فإن النبت لا أرضا قطع ولا ظهراً أبقى » ومثل قول الهذلي « كيف أغرم من لا شرب ولا أكل ، ولا نطق ولا استهل » :

وكقول الآخر :

* وَأَيُّ أَمْرِ سَيِّءٍ لَا فَعْلَهُ *

— ٣٨

= فإن كان الفعل ماضى اللفظ دون المعنى لم يجب التكرار ، نحو قول الشاعر :

حسب المحبين في الدنيا عذابهم تالله لا عذبتهم بعدها سقر

فإن عذاب سقر مستقبل لا سابق ، ومن هذا الباب فعل الدعاء نحو قولهم

« لا فاض الله فاك » وقول الشاعر :

لا بارك الله في التوائى اهل يتن إلا لمن مطلب ؟

فلما ورد على النجاة بيت الشاهد والبيت الذى يليه (رقم ٣٨) وقول السفاح

ابن بكير اليربوعي :

من يك لاساء فقد ساءنى ترك أئينيك إلى غير راع

وذلك من قبل أن لا النافية في قوله الشاعر « لا ألسا » وقول الآخر « لافعله »

وقول الثالث « لا ساء » قد دخلت على أفعال ماضية في اللفظ والمعنى — لما رأى

النجاة ذلك انطلقوا يلتمسون لأنفسهم مخرجا ، فأما المؤلف فقد سمعت كلامه ، وأما قوم

آخر ون فقد زعموا في « غير حسرى » أنى قوله تعالى (ولا تحم العقبة) « من عتب »

ومن أمثلة ذلك ما في « غير حسرى » أنى قوله تعالى (ولا تحم العقبة) « من عتب »

قلما تقع لا الداخلة على الماضى إلا مكررة ؛ فلما لم تكرر في الكلام الأنصح ؛ قلت :

هى متكررة في المعنى ؛ لأن المعنى : فلا فاك رقبة ولا أطعم مسكينا ، ألا ترى أنه فسر

العقبة بذلك « اه ، وتفسير العقبة هو قوله تعالى (وما أدراك ما العقبة ؟ فك رقبة ،

أو إطعام في يوم ذى مسغبة يتيم) وذهب قوم في الشواهد التى ذكرناها إلى أنها

لا يقاس عليها ولا تنبنى عليها قاعدة . هذا بيت من الرجز المشطور ، وقد أنشده ابن منظور

٣٨ — هدا بيت من الرجز المشطور ، وقد أنشده ابن منظور

(زنى) ولم يعزه ، وقد استشهد به رضى الدين فى شرح الكافية فى باب حروف

الجر ، وشرحه البغدادى فى الحزانة (٢٢٨ / ٤) ونسبه لشهاب بن العيف ، وهو أيضا

من شواهد الكشف فى تفسير سورة البلد ، ومن شواهد معنى اللبيب (رقم ٤٠٥)

وقبله قول الراجز :

لام إن الحارث بن جيله زنى على أياه ثم قتله

* وكان فى جاراته لا عهد له *

=

أى : لم يفعله ، فكذلك ها هنا قوله « لولا حَدِثْتُ » أى لو لم أجد ؛ فدلّ على أن «لولا» هذه ليست لولا التى وقع فيها الخلاف ، فدلّ على أنها مختصة بالأسماء دون الأفعال ، فوجب أن تكون عاملة على ما بينا .

وأما قولهم « لو كانت لولا هي العاملة لأن التقدير لو لم يمنعني زيد لكان فيها معنى الجحد ، فكان ينبغي أن يعطف عليها بولا ؛ لأن الجحد يعطف عليه بولا إلى آخر ما قررناه » قلنا : إنما لم يحز ذلك لأن «لولا» مركبة من لو ولا ، فلما ركبتا خرجت لو من حدها ولا من الجحد ؛ إذ ركبتا فصيرتا حرفاً واحداً ؛ فإن الحروف إذا ركب بعضها مع بعض تغير حكمها الأول ، وحدث لها بالتركيب حكم آخر ، كما قلنا في « لولا » بمعنى التحضيض ، ولو تأملنا أولاً وما أشبهه ، وكذلك ها هنا ؛ فلهذا لم يحز العطف عليها بولا ، والله أعلم .

مسألة ١١٢٤ — [القول في عامل النصب في المفعول]

ذهب الكوفيون إلى أن العامل في المفعول النصب الفعل والفاعل جميعاً ، فـ « ضرب زيدٌ عمراً » : وذهب بعضهم إلى أن العامل هو الفاعل ، ونص هشام

وقوله « زنى على أیه » يروى بتحقيق سرسب .
على أیه ، وقال ابن هشام « أصله زنى بامرأة أیه ، فحذف المضاف ، وأناب على عن الباء » اه ، وهو تكلف لا مبرر له ، والاستشهاد بالبیت في قوله « لافعله » حيث دخلت لا النافية على الفعل الماضى لفظاً ومعنى ولم تسكر ، والمؤلف يذكر أن لا بمعنى لم والماضى بمعنى المضارع ، على نحو ما أسلفناه لك في شرح الشاهد السابق .

(١) انظر في شرح هذه المسألة : شرح المفصل (ص ١٥٣) وشرح الكافية (١١٥/١) وأسرار العريسة للمؤلف (ص ٣٧ ط ليدن) والتصريح للشيخ خالد الأزهرى (٣٧٤/١ بولاق) .

ابن معاوية صاحب الكسائي على أنك إذا قلت « ظننت زيدا قائما » تنصب زيدا بالتاء وقائما بالظن . وذهب خلف الأحمر من الكوفيين إلى أن العامل في المنفعل معنى المفعولية ، والعامل في الفاعل معنى الفاعلية .

وذهب البصريون إلى أن الفعل وحده عمل في الفاعل والمنفعل جميعا .
أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن العامل في المنفعل النصب الفعل والفاعل وذلك لأنه لا يكون مفعول إلا بعد فعل وفاعل ، لفظا أو تقديرا ، إلا أن الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد ، والدليل على ذلك من سبعة أوجه :
الأول : أن إعراب الفعل في الخمسة الأمثلة يقع بعده نحو « يفعلان ، وتعملان ، ويفعلون ، وتفعلون ، وتفعلين يا امرأة » ولولا أن الفاعل بمنزلة حرف من نفس الفعل ، وإلا لما جاز أن يقع إعرابه بعده .

والوجه الثاني : أنه يُسَكَّنُ لامُ الفعل إذا اتصل به ضميرُ الفاعل ، نحو « ضَرَبْتُ ، وَذَهَبْتُ » لثلاث يجتمع في كلامهم أربع حركات متواليات في كلمة واحدة ، ولولا أن ضمير الفاعل بمنزلة حرف من نفس الفعل وإلا لما سكنت لامُ الفعل لأجله .

والوجه الثالث : أنه يلحق الفعل علامة التانيث إذا كان الفاعل مؤنثا ، فلولا أنه ينزل بمنزلة بعضه وإلا لما ألحق علامة التانيث ؛ لأن الفعل لا يؤنث ، وإنما يؤنث الاسم .

والوجه الرابع : أنهم قالوا « حَبَدَا » فركبوا حَبَّ وهو فعل مع ذا وهو اسم ؛ فصارا بمنزلة شيء واحد ، وحُكِمَ على موضعه بالرفع على الابتداء .
والوجه الخامس : أنهم قالوا في النسب إلى كُنْتُ « كُنْتِي » فأثبتوا التاء^(١)

(١) مثل ما في قول الشاعر :

فأصبحت كنتيا ، وأصبحت عاجنا وشر خصال الرء كنت وعاجن

ولو لم يتنزل ضميرُ الفاعلِ منزلةَ حرفٍ من نفس الفعل وإلا لما جاز إثباتها .
والوجه السادس : أنهم قالوا « زيد ظننت منطلق » فألفوا ظننت ، ولولا أن
الجملة من الفعل [٤١] والفاعل بمنزلة المفرد وإلا لما جاز إلغاؤها ؛ لأن العمل إنما
يكون للمفردات لا للجمل .

والوجه السابع : أنهم قالوا للواحد « قِفَا » على التثنية ؛ لأن المعنى قِفْ قِفْ ،
قال الله تعالى : (أَتَقِيَا فِي جَهَنَّمَ) فَتَنَى وَإِنْ كَانَ الْخَطَابُ لِمَلِكٍ وَاحِدٍ وَهُوَ مَالِكٌ
خَازِنُ النَّارِ ؛ لأن المعنى : أَلْتِيَ أَلْتِيَ ، والتثنية إنما تكون للأسماء لا للأفعال ؛ فدل
على أن الفاعل مع الفعل بمنزلة الشيء الواحد .

وإذا كان الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد ، وكان المفعول لا يقع إلا
بعدهما ؛ دَلَّ على أنه منصوب بهما ، وصار هذا كما قلتم في الابتداء والمبتدأ إنهما
يعملان في الخبر ؛ لأنه لا يقع إلا بعدهما . والذي يدل على أنه لا يجوز أن يكون
الناصبُ للمفعول هو الفعل وحده أنه لو كان هو الناصِبُ للمفعول لكان يجب
أن يليه ، ولا يجوز أن يُفَصَلَ بينه وبينه ؛ فلما جاز الفصل بينهما دل على أنه ليس
هو العامل فيه وحده ، وإنما العاملُ فيه الفعل والفاعل .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن الناصِبُ للمفعول هو الفعل
دون الفاعل وذلك لأننا أجمعنا على أن الفعل له تأثير في العمل ، أما الفاعل فلا
تأثير له في العمل ؛ لأنه اسم ، والأصلُ في الأسماء أن لا تعمل ، وهو باقٍ على
أصله في الاسمية ؛ فوجب أن لا يكون له تأثير في العمل ، وإضافة مالا تأثير له في
العمل إلى ماله تأثير ينفى أن يكون لا تأثير له .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن الناصِبُ للمفعول
الفعل والفاعل لأنه لا يكون إلا بعدهما - إلى آخر ما قرروا » قلنا : هذا لا يدل
على أنهما العاملان فيه ؛ لما بينا أن الفاعل اسم ، والأصل في الأسماء أن لا تعمل ،

وبهذا يبطل قول من ذهب منهم إلى أن الفاعل وحده هو العامل ، والكلام عليه كالكلام على مَنْ ذهب من البصريين إلى أن الابتداء والمبتدأ يعملان في الخبر لهذا المعنى ، وقد بينا فساد ذلك مستقصى في مسألة المبتدأ والخبر ؛ فلا نعيده هاهنا .

وأما قولهم « لو كان الفعل هو العامل في المفعول لكان يجب أن يَلِيَهُ ولا يفصل بينه وبينه » قلنا : هذا يبطل بَيِّنٌ ؛ فإننا أجبنا على أنه يجوز أن يقال « إن في الدار لزيدا ، وإن عندك لعمراً » قال الله سبحانه : (إن في ذلك لآية) وقال [٤٢] تعالى : (إن لدينا أنكالا) فنصب الاسم بَيِّنٌ وإن لم تَكُنْ فكذلك هاهنا ؛ وإذا لم يلزم ذلك في الحرف - وهو أضعف من الفعل ؛ لأنه فرع عليه في العمل - فَلَا نَلْزِمُ ذلك في الفعل وهو أقوى كان ذلك من طريق الأولى ، على أننا نقول : إن الفعل قد وَلِيَ المفعول ؛ لأن الفعل لما كان أقوى من حرف المعاني صار يعمل عمالين ؛ فهذا بذاته رافع للفاعل وناصب للمفعول ؛ لزيادته على حروف المعاني ؛ فتقديره تقدير ماعمل وليس بينه وبين معموله فاصل ، وإذا لم يكن بينه وبين معموله فاصل بَيِّنٌ أنه قد وليه العامل ^(١) ، فدل على أن العامل هو الفعل وحده .

وأما ما ذهب إليه الأحرار من إعمال معنى المفعولية والفاعلية فظاهر الفساد ؛ لأنه لو كان الأمر كما زعم لوجب أن لا يرتفع ما لم يُسَمَّ فاعله نحو « ضُربَ زيدٌ » ؛ ثم معنى الفاعلية ، وأن يُنْصَبَ الاسم في نحو « ماتَ زيدٌ » لوجود معنى المفعولية ، فلما ارتفع ما لم يُسَمَّ فاعله مع وجود معنى المفعولية وارتفع الاسم في نحو « ماتَ زيدٌ » مع عدم معنى الفاعلية ؛ دل على فساد ما ذهب إليه . والله أعلم .

(١) كذا ، ولعل الصواب « بأن أنه قد وليه المفعول » .

١٢ — مسألة

[القول في ناصب الاسم المشغول عنه ^(١)]

ذهب الكوفيون إلى أن قولهم « زَيْدًا ضَرَبْتُهُ » منصوبٌ بالفعل الواقع على الهاء ، وذهب البصريون إلى أنه منصوب بفعل مقدر ، والتقدير فيه : ضربت زيدا ضربته .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه منصوب بالفعل الواقع على الهاء ، وذلك لأن المَكْنَى — الذي هو الهاء العائد — هو الأولُ في المعنى ؛ فينبغي أن يكون منصوبا به ، كما قالوا « أكرمت أباك زيدا ، وضربت أخاك عمرا » .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه منصوب بفعل مقدر وذلك لأن في الذي ظهر دلالة عليه ، فجاز إضماره استغناء بالفعل الظاهر عنه ، كما لو كان متأخرا وقبله ما يدل عليه .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : قولهم « إنما قلنا إنه منصوب بالفعل الواقع على الهاء لأن المَكْنَى هو الأول [٤٣] في المعنى ، فينبغي أن يكون منصوبا به كقولهم : أكرمت أباك زيدا » قلنا : هذا فاسد ، وذلك لأن اتصاف زيد في قولهم « أكرمت أباك زيدا » على البدل ، وجاز أن يكون بدلا لأنه تأخر عن البدل منه ؛ إذ لا يجوز أن يكون البدل إلامتأخرا عن المبدل منه ، وأما هاهنا فقد تقدم

(١) انظر في هذه المسألة : التصريح للشيخ خالد (١/٣٥٠ بولاق) وحاشية الصبان على الأشعموني (٢/٥٧ وما بعدها) وشرح الفصل (ص ١٩٨ وما بعدها) وشرح الرضى على الكافية (١/١٤٨) .

زيد على الهاء ؛ فلا يجوز أن يكون بدلاً منها ؛ لأنه لا يجوز أن يتقدم البديل على المبدل منه ، على أننا نقول : إن العامل في البديل عندنا غير العامل في المبدل منه ، وإن العامل في المبدل منه على تقدير التكرير في البديل ، والذي يدل على ذلك إظهاره في البديل كما أظهر في المبدل منه ، قال الله تعالى : (قال الملأ الذين استكبروا من قومه للذين استضعفوا لمن آمن منهم) فقلوه (لمن آمن منهم) بدل من قوله (للذين استضعفوا) فأظهر العامل في البديل كما أظهره في المبدل منه ، وقال تعالى : (ولولا أن يكون الناس أمة واحدة لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سقفاً من فضة) فقلوه (لبيوتهم) بدل من قوله (لمن يكفر بالرحمن) فأظهر العامل في البديل كما أظهره في المبدل منه ، فدل على أنه في تقدير التكرير ، وأن العامل في البديل غير العامل في المبدل منه ، والله أعلم .

١٣ — مسألة

[القول في أولى العاملين بالعمل في التنازع]^(١)

ذهب الكوفيون في إعمال الفعلين ، نحو « أكرمني وأكرمك زيدا » ، وأكرمك وأكرمني زيدا » إلى أن إعمال الفعل الأول أولى ، وذهب البصريون إلى أن إعمال الفعل الثاني أولى .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن إعمال الفعل الأول أولى النقل ، والقياس .

أما النقل فقد جاء ذلك عنهم كثيراً ، قال امرؤ القيس :

(١) انظر في شرح هذه المسألة : حاشية الصبان على الأشموني (٨٧/٢ بولاق) وتصريح الشيخ خالد (٣٨٦/١ بولاق) وشرح الأشموني (٣١٠/٢ بتحقيقنا) ، وشرح المفصل لابن يعيش (ص ٩٤ أوربة) وشرح الرضى على الكافية (٧٠/١)

٣٩ — قَلَوْ أَنَّ مَا أُسْتَعِيَ لِأَذْنِي مَعِيشَةً
كَفَانِي ، وَلَمْ أَطْلُبْ ، قَلِيلٌ مِنَ الْعَالِ

٣٩ — البيت كما قول المؤلف من قصيدة لامرئ القيس بن حجر الكندي ؛
مطلعها قوله :

ألا عم صباحا أيها الطلل البالي وهل يعمن من كان في العصر الخالي؟
وقد استشهد بالبيت رضى الدين في باب انتزاع، وشرحه البغدادى (١٥٨/١)
وابن هشام في معنى اللبيب (رقم ٤١٧ بتحقيقنا) وفي شرح قطراندى (رقم ٨١) والأشعوني
(رقم ٤٠٧) وسيدويه (٤١/١) وابن يعين (ص ٩٥) وسيد ذكر المؤلف فيما يلي البيت اتالى
لهذا البيت من القصيدة ، و«لو» حرف شرط يدل على امتناع الشرط ، وفهم الامتناع
منه كالبديى ، فإن كل من سمع قائلا يقول «لو كان كذا» أو «لو فعل فلان كذا»
فهم عدم وقوع الفعل من غير تردد ، ولهذا يصح فى كل موضع استعملت فيه لو أن تعقبه
بحرف الاستدراك داخلا على فعل الشرط منقيا لفظا أو معنى ، تقول «لو جاءنى
أكرمته ، لكنه لم يجرى» ومنه قول الشاعر :

فلو كان حمد يخلد الناس لم تمت ولكن حمد الناس ليس يخلد
وقول الحماسى :

ولو طار ذو حافر قبلها لطارت ، ولكنه لم يطر
ومثلها قول الحماسى أيضا ، وهو قريظ بن أنيف أحد بني الغنبر :

لو كنت من مازن لم تستبح إبلى بنو اللقيطة من ذهل بن شيانا
ثم قال بعد ذلك :

لكن قومى وإن كانوا ذوى عدد ليسوا من الشر فى شئ وإن هانا
وذلك أن معنى هذا البيت الأخير : لكننى لست من مازن ، ونظير هذا قول الله
تعالى : (ولو أراكم كثيرا لفشتم وتنازعتم فى الأمر ، ولكن الله سلم) ومن هنا
تعلم أن قول الشلوين وابن هشام الحضراوى : إن «لو» لا يدل على امتناع شرط ولا جوابه
ولكنه يدل على تعليق فى الماضى — كلام غير مستقيم ، والاستشهاد بالبيت فى قوله
«كفانى ولم أطلب قليل من المال» فإن المؤلف نقل عن الكوفيين أنهم زعموا أن
هذا البيت من باب التنازع لتقدم فعلين على اسم واحد ، وقد أعمل انشاعر أول =

فَأَعْمَلَ الْفَعْلَ الْأَوَّلَ ، وَلَوْ أَعْمَلَ الثَّانِي لَنْصَبَ « قَلِيلاً » وَذَلِكَ لَمْ يَرَوْهُ أَحَدٌ ،
وَقَالَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي أَسَدٍ :

٤٠ — [٤٤] فَرَدَّ عَلَى الْفَوَائِدِ هَوًى عَمِيداً
وَسُؤْلَ لَوْ يُبَيِّنُ لَنَا الشُّوْالَا

= الفعلان — وهو قوله « كفاني » — في الاسم التأخر فرضه : ، والدليل على ذلك أنه لو أعمل الثاني وهو أطلب لنصب الاسم به ؛ لأنه يطلب مفعولاً ، وهذا الكلام غير صحيح ؛ لأن شرط انتزاع أن يكون كل واحد من العاملين المتقدمين طالباً للمعمول مع صحة المعنى على فرض عمل أيهما فيه ، وفي هذا البيت لا يتم ذلك ؛ فإنك لو قلت : لو ثبت كون سعي لأدنى معيشة كفاني قليل من المال ولم أطلب ذلك القليل ، لكان كلاماً متناقضاً لا يحصل له ، وإنما يتم معنى بيت امرئ القيس إذا قدرت لقوله « ولم أطلب » مفعولاً يدل عليه البيت بعده ، وتقديره « ولم أطلب الملك » وإذا انحل البيت إلى قولك : ولو ثبت كون سعي لأدنى معيشة كفاني قليل من المال ولم أطلب الملك ، كان كلاماً صحيحاً مقبولاً ، ولم أجد من المؤلفين من بين ذلك ينافيا كافياً كابن هشام في كتابه شرح قطر الندى ، فارجع إليه إن شئت .

٤٠ — هذان البيتان من كلام المرار الأسدي ، وهما من شواهد سيويه (٤٠/١)
والهوى : العشق ، وعميد : أي فادح يهبط صاحبه ويدنقه ويستقمه ، قيل بمعنى فاعل ، وأصله قولهم « عمده المرض » أي أضناه وأوجعه ، و « نغى » مضارع « غنى بالمكان » من مثال رضى ؛ أي أقام فيه وتوطنه ، ومنه سمى منزل القوم ومحل إقامتهم النغى ، والخرد — بضم الخاء والراء جميعاً — جمع خريدة ، وهي المرأة الحية الطويلة السكوت ، أو هي البكر التي لم تمس ، والحدال — بكسر الخاء — جمع خدلة — فتح فسكون — وهي الغليظة الساق المستديرتها ، والاستشهاد بالبيتين في قوله « ونرى يقتدنا الخرد الحدال » حيث كانت هذه العبارة من باب التنازع لتقدم فعلين هما نرى ويقتاد ، وتأخر معمول هو الخرد الحدال ، وقد أعمل الشاعر الفعل الأول في هذا المعمول بدليل أنه نصبه وآتى بضميره معمولاً للفعل الثاني وهو نون النسوة ، ولو أنه أعمل الفعل الثاني لقال : نرى يقتادنا الخرد الحدال ، فيرفع المعمول على أنه فاعل يقتاد ويحذف ضميره لكون الأول يطلب =

وَقَدْ تَفَنَّى بِهَا وَتَرَى عُصُوراً بِهَا يَفْتَدِنَا الْخُرْدَ الْخِدَالَا
فَأَعْمَلَ الْأَوَّلَ ، وَلِذَلِكَ نَصَبَ « الخرد الخدالا » ولو أعمل الفعل الثاني لقال :
« تقتادنا الخرد الخدال » بالرفع ، وقال الآخر :

٤١ — وَلَمَّا أَنْ تَحْمَلَ آلُ لَيْلَى سَمِعَتْ بَيْنَهُمْ نَعْبَ الْغُرَابَا
فَأَعْمَلَ الْأَوَّلَ ، وَلِذَلِكَ نَصَبَ الْغُرَابَ ، ولو أعمل الثاني لوجب أن يرفع .
وأما القياس فهو أن الفعل الأول سابقُ الفعل الثاني ، وهو صالح للعمل
كالفعل الثاني ، إلا أنه لما كان مَبْدُوءاً به كان إعماله أَوْلَى ؛ لقوة الابتداء

= معمولاً فضلة، وهذا يدل على أن إعمال العامل الأول أولى، وهو مذهب الكوفيين ،
والحق أن هذه الشواهد كلها لا تدل على أكثر من أن إعمال العامل الأول جائز، وهو
ملا يختلف فيه أحد ، فأما أولويته فلا .

٤١ — تحمل آل ليلي : وضعوا حمولهم وهما بالارتحال ، والبين — بالفتح — البعد
والفراق . والاستشهاد بالبيت في قوله « سمعت بينهم نعب الغرابا » فإن هذه العبارة
من باب الاشتغال، حيث تقدم عاملان — وهما سمعت ، ونعب — وتأخر عنهما معمول واحد
وهو قوله الغراب — والأول يطلبه مفعولاً لأنه استوفى فاعله، والثاني يطلبه فاعلاً لأنه فعل
لازم ولم يستوف فاعله ظاهراً ، وقد أعمل الشاعر العامل الأول في هذا الممول فنصبه به،
ولو أنه أعمل العامل الثاني لرفعه، فكان يقول « سمعت بينهم نعب الغراب » وقد زعم الكوفيون
أن هذا يدل على أن إعمال العامل الأول أولى من إعمال العامل الثاني ، ولكن الحقيقة
أن هذا الشاهد ونحوه يدل على جواز إعمال العامل الأول ، فأما الدلالة على أولوية ذلك فلا
دلالة للبيت ولا لغيره عليه ، وورود شواهد أخرى فيها إعمال العامل الثاني دون الأول
يدل على جواز إعمال الثاني ، ولا يستطيع أحد أن يدعى أنها تدل على أولويته ، فليكن
للقدر أن إعمال الأول جائز وإعمال الثاني جائز أيضاً ، وليس إعمال أحدهما بأولى من
إعمال الآخر ، وستأتي لهذا الكلام بقية مع الشواهد ٤٢ و ٤٤ و ٤٨
ونظير هذا قول رباح الزنجي :

إن الفرزدق صخرة عادية طالت ، فليس تنالها الأجيالا
يريد طالت الأجيال ، أي غلبتها في الطول ، فليس تنالها الأجيال

والعناية به ؛ ولهذا لا يجوز إلقاء « ظننت » إذا وقعت مبتدأة ، نحو « ظننت زيدا قائما » بخلاف ما إذا وقعت متوسطة أو متأخرة ، نحو « زيد ظننت قائم ، وزيد قائم ظننت » وكذلك لا يجوز إلقاء « كان » إذا وقعت مبتدأة نحو « كان زيد قائما » بخلاف ما إذا كانت متوسطة ، نحو « زيد كان قائم » فدل على أن الابتداء له أثر فى تقوية عمل الفعل .

والذى يؤيد أن إعمال الفعل الأول أولى من الثانى آت إذا أعملت الثانى أدنى إلى الإضمار قبل الذّكر ، والإضمار قبل الذّكر لا يجوز فى كلامهم .
وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن الاختيار إعمال الفعل الثانى النقل ، والقياس .

أما النقل فقد جاء كثيرا ، قال الله تعالى : (آتُونِي أَفْرَغْ عَلَيْهِ قِطْرًا) فاعمل الفعل الثانى ، وهو أفرغ ، ولو أعمل الفعل الأول لقال : أفرغه عليه ، وقال تعالى : (هاؤم اقرؤا كتابيه) فاعمل الثانى وهو اقرؤا ، ولو أعمل الأول لقال : اقرؤه ، وجاء فى الحديث « وَنَخْلَعُ وَنَتْرُكُ مَنْ يَفْجُرُكَ » فاعمل الثانى ، ولو أعمل الأول لأظهر الضمير بدءا ، وقال الشاعر وهو الفرزدق :

٤٢ — وَلَكِنْ نَضْفًا لَوْ سَبَبْتُ وَسَبَبْنِي

بَنُو عَبْدِ شَمْسٍ مِنْ مَنَافٍ وَهَاشِمٍ

٤٢ — هذا البيت كما قال المؤلف للفرزدق هام بن غالب ، وهو من شواهد سيويه (٣٩/١) وابن عيش (ص ٩٤) وهو فى ديوان الفرزدق (ص ٨٤٤) ثانى بيتين ، والبيت الذى قبله هو قوله :

وليس يعدل أن سبيت مجاشعا بأبائى الشم الكرام الحضارم

وقوله فيما روى المؤلف « ولكن نضفا » أى إنصافا وعدلا ، وفى الديوان « ولكن عدلا » وقوله « بنو عبد شمس من مناف وهاشم » لبس بمستقيم ؛ فإن هاشما ليس بابن عبد شمس ، وإنما هو ابن عبد مناف ، وقد جاء الفرزدق بهذه العبارة على وجهها الصحيح مرارا ، من ذلك قوله من قصيدة يمدح فيها يزيد بن عبد الملك :

فَأَعْمَلَ الثَّانِي ، وَلَوْ أَعْمَلَ الْأَوَّلَ لَقَالَ « سَبَيْتُ وَسَبُونِي بَنِي عَبْدِ شَمْسٍ » بِنَصْبِ
 « بَنِي » وَإِظْهَارِ الضَّمِيرِ فِي سَبْنِي ، وَقَالَ طَفِيلُ الْغَنَوِيِّ :
 ٤٣ - وَكُنَّا مُدَمَّةً كَأَنَّ مُتُونَهَا
 جَرَى فَوْقَهَا وَأَسْتَشَرَّتْ لَوْنٌ مُذْهَبٍ

= وَإِنْ لَكُمْ عِيصَا أَلْفِ غَصُونِهِ لَهْ ظَلَّ يَبْقَى عَبْدُ شَمْسٍ وَهَاشِمٍ
 وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ مِنْ قَصِيدَةٍ يَهْجُو فِيهَا أَحَدَ بَنِي بَاهِلَةَ :
 وَهَلْ فِي مَعْدٍ مِنْ كِفَاءٍ نَعْدُهُ لَنَا غَيْرَ يَبْقَى عَبْدُ شَمْسٍ وَهَاشِمٍ
 وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ مِنْ قَصِيدَةٍ يَهْجُو فِيهَا بَاهِلَةَ وَبَنِي عَامِرِ بْنِ صَحْصَحَةَ وَجَرِيرًا :
 وَلَوْ سُئِلْتُ مَنْ كَفَّوْا الشَّمْسُ أَوْمَاتُ إِلَى ابْنِي مَنَافٍ عَبْدُ شَمْسٍ وَهَاشِمٍ
 وَالِاسْتِشْهَادُ بِالْبَيْتِ فِي قَوْلِهِ « سَبَيْتُ وَسَبْنِي بَنُو عَبْدِ شَمْسٍ » فَإِنَّ هَذِهِ الْعِبَارَةَ مِنْ
 بَابِ الْإِسْتِغَالِ حَيْثُ تَقْدِمُ فِيهَا عَامِلَانِ - وَهِيَ قَوْلُهُ سَبَيْتُ وَقَوْلُهُ سَبْنِي - وَتَأْخُرُ عَنْهُ
 مَعْمُودٌ وَاحِدٌ هُوَ قَوْلُهُ « بَنُو عَبْدِ شَمْسٍ » وَالْأَوَّلُ يَطْلُبُهُ مَقْبُولًا وَالثَّانِي يَطْلُبُهُ قَاعِلًا ،
 وَقَدْ أَعْمَلَ فِيهِ الثَّانِي ، وَلَوْ أَنَّهُ أَعْمَلَ الْأَوَّلَ لَقَالَ « سَبَيْتُ وَسَبُونِي بَنِي عَبْدِ شَمْسٍ » وَهَذَا
 يَدُلُّ عَلَى أَنَّ إِعْمَالَ الْعَامِلِ الثَّانِي فِي بَابِ التَّنَازُعِ جَائِزٌ ، وَلَكِنَّهُ كَمَا قُلْنَا مِنْ قَبْلِ لَا يَدُلُّ
 عَلَى أَنَّهُ أَوْلَى مِنْ إِعْمَالِ الْعَامِلِ الْأَوَّلِ ؛ وَإِذَا كَانَتْ الشُّوَاهِدُ الْوَارِدَةُ عَنِ الْعَرَبِ الْمَحْتَجِّ
 بِكَلَامِهِمْ قَدْ أَعْمَلَ الْعَامِلَ الْأَوَّلَ فِي بَعْضِهَا وَأَعْمَلَ الْعَامِلَ الثَّانِي فِي بَعْضِهَا الْآخَرِ ، فَقَدْ تَكَافَأَ
 الْعَامِلَانِ فِي جَوَازِ الْإِعْمَالِ ، وَلَمْ يَبْقَ أَحَدُهُمَا أَوْلَى مِنْ أُخْرَى ، فَأَمَّا سَبْقُ الْأَوَّلِ صَاحِبِهِ
 - كَرَبِيبِ الْآخَرِ مِنَ الْعَمَلِ فَلَا يَنْبَغُ ، فَإِنَّا نَعْلَمُ أَنَّ الْأَفْعَالَ تَعْمَلُ مُتَقَدِّمَةً عَلَى الْعَمَلِ
 وَمُتَأَخِّرَةً عَنْهُ ، وَتَعْمَلُ مُتَعَلِّقَةً بِمَعْمُودِهَا وَمُنْفَصِلَةً مِنْهُ ، وَذَلِكَ كُلُّهُ وَاقِعٌ فِي أَفْصَحِ كَلَامٍ ،
 وَلِهَذَا بَرَى فِي خِلَافٍ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِمَا لَا طَائِلَ لَهُ

== هَذَا الْبَيْتُ - كَمَا قَالَ الْمُؤَلِّفُ - مِنْ قَصِيدَةِ لُطْفِيلِ بْنِ كَعْبٍ الْغَنَوِيِّ ، وَهُوَ
 مِنْ شُعْرَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ ، وَقَدْ اشتهر بوصف الخيل ، حَتَّى قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مَرْوَانَ : مَنْ
 أَرَادَ أَنْ يَتَعَلَّمَ رُكُوبَ الْخَيْلِ فَلْيَرْوِ شِعْرَ لُطْفِيلٍ ، وَالْبَيْتُ الشَّاهِدُ فِي وَصْفِ الْخَيْلِ أَيْضًا ،
 وَهُوَ مِنْ شُّوَاهِدِ سَيَبَوِيهِ (٣٩/١) وَشَرَحَ الْفَصْلَ (ص ٩٤) وَالْأَشْمُونِي (رَقْم ٤١٦)
 وَالْكَتَبُ : جَمَعَ أَكْتًا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هَذَا الْفَرْدُ مُسْتَعْمَلًا ، وَإِنَّمَا السُّتَعْمَلُ « كَيْتٌ » =

[٤٥] وقال الآخر ، وهو رجل من بأهله :

٤٤ — وَلَقَدْ أَرَى تَغْنَى بِهِ سَيْفَانَةٌ تُضِيبِي الْحَلِيمَ وَمِثْلَهَا أَضَاءُ

== بزنة المصغر — قال شارح الجمل: السكيت من الأسماء الصغرة التى لا تكبير لها ، وهو مصغر أ كمت تصغير الترخيم بمنزلة حميد من أحمد غير أن أ كمت لم يستعمل ، والسكيت الذى لونه الحمرة يخالطها سواد ، ومدمعة : شديدة الحمرة حتى كأنها قد طليت بالدم . والتون : جمع متن ، وهو الظهر ، وجرى : سال ، واستشعرت لون مذهب — حلت هذا اللون شعارها ، وأصل الشعار — بزنة الكتاب — العلامة يتخذها المحارب ليعرف بها ، أو هو ما يلى الجسد من الثياب ، والمذهب — بزنة المكرم — الموه بالذهب . والاستشهاد به فى قوله « جرى فوقها واستشعرت لون مذهب » فإن هذا الكلام من باب التنازع ؛ فقد تقدم عاملان — وهما قوله جرى وقوله استشعرت — وتأخر عنهما معمول واحد — وهو قوله لون مذهب — وكل واحد من هذين العاملين يطلب هذا المفعول ، وقد أعمل الشاعر العامل الثانى منهما فى لفظ المفعول ، ولو أعمل الأول منهما لرفع « لون مذهب » لأن الأول يطلبه فاعلا ، ولأثنى بضمير المفعول بارزا مع العامل الثانى ، فكان يقول : جرى فوقها واستشعرت لون مذهب .

٤٤ — هذا البيت من شواهد سيويه أيضا (٣٩/١) ولم يزد فى نسبه عما نقله المؤلف ، وتغنى به : مضارع « غنى بالمكان يغنى — على مثال رضى رضى » أى أقام ، وتضيبى الحليم : تورثه الصبوة ، وهى الليل إلى شهوات السبا وملذاته . والاستشهاد به فى قوله « أرى تغنى به سيفانة » فإن هذه العبارة من باب التنازع لتقدم عاملين — وهما قوله أرى وقوله تغنى به — وتأخر عنهما معمول واحد — وهو قوله سيفانة — وأول العاملين يطلب هذا المفعول مفعولا ، وثانيهما يطلبه فاعلا ، وقد أعمل الشاعر العامل الثانى فى هذا المفعول ؛ بدليل مجيئه مرفوعا ، ونظير هذه الشواهد فى إعمال العامل الثانى قول الشاعر :
إذا كنت رضىه ورضيك صاحب — حاد فكن فى اليب تحفنا .

وقول الآخر :

هوينى وهويت الغايات إلى أن شبت فانصرفت عنهن آمالى

وقول الآخر :

جفونى ولم أجف الأخلاء ؛ إننى لغير جميل من خليلي مهمل =

وقال الآخر :

٤٥ — قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوْقَ غَرِيمَةٍ وَعَزَّةٌ مَمْطُولٌ مُعْنَى غَرِيمَةٍ

== ثم نقول : قد تبين لك أن كلام العرب قد جاء بإعمال أول العاملين في لفظ المفعول المتأخر عنهما ، وإعمال العامل الثاني في لفظه أيضا ، ومن إعمال العامل الأول الشواهد التي استدلت بها الكوفيون ، ومن إعمال الثاني الشواهد التي استدلت بها البصريون ؛ فليس لواحد من الفريقين أن يدعى أن الاستعمال العربي يؤيده وحده ؛ لأن الاستعمال العربي يؤيد كل واحد منهما ، وكل ما هناك أنه يبقى سؤال ، وهو هل العامل الأول أولى بالعمل لكونه متقدما وقد طلب المفعول قبل أن يطلبه الثاني ، أم العامل الثاني أولى لكونه أقرب إلى المفعول ومجاورا له ، وأما العامل الأول فهو مفصول من المفعول بالعامل الثاني على الأقل ؟ ولا نرى لك أن تحاول ترجيح إحدى هاتين القضيتين ؛ فإن لكل منهما مستندا من التعليل والقياس ، لا من الاستعمال العربي .

٤٥ — هذا البيت لكثير بن عبد الرحمن المشهور بكثير عزة ، وهو من شواهد الأشموني (رقم ٤١١) وأوضح المسالك (رقم ٢٤١) وممطول : اسم المفعول من قولك « مطل للدين دأته يطله — من باب نصر — » وذلك إذا لواء بدينه وسوف في قضائه ولم يؤده ، و « معنى » اسم المفعول من قولك « عني الأمر الفلاني فلانا — بتضعيف عين الفعل وهي النون هنا — » وذلك إذا شق عليه الأمر وكان سببا في عنائه وشقوته ، والاستشهاد في هذا البيت في موضعين : الأول في قوله « قضى كل ذي دين فوق غريمه » فإن هذه العبارة من باب التنازع ، فقد تقدم عاملان — وهما قوله « قضى » وقوله « وفي » — وتأخر عنهما مفعول واحد — وهو قوله « غريمه » — وكل واحد من العاملين المتقدمين يطلب المفعول المتأخر مفعولا ، وقد أعمل الشاعر المفعول الثاني منهما في لفظ المفعول ، والدليل على أنه أعمل الثاني هنا أنه لم يصل ضمير المفعول بالعامل الثاني ، لأنه لو كان قد أعمل الأول لوجب أن يقول « قضى كل ذي دين فوقاه غريمه » على أن يكون تقدير الكلام : قضى كل ذي دين غريمه فوقاه ، والموضع الثاني من موضعي استشهاد المؤلف بالبيت قوله « ممطول معنى غريمها » فإن ظاهر هذه العبارة أنها من باب التنازع ؛ لتقدم عاملين — وهما قوله « ممطول » وقوله « معنى » — وتأخر عنهما مفعول واحد — وهو قوله « غريمها » — وكل واحد من هذين العاملين ==

== يطلبه نائب فاعل ؛ لأن كل واحد منهما اسم مفعول على ما بينا ، وأنت تعلم أن اسم المفعول يعمل عمل الفعل البنى للمجهول . وقد اغتر المؤلف بهذا الظاهر ؛ فخلل إليه أن العبارة من باب التنازع ، وأن الشاعر قد أعمل العامل الثانى ، لأنه لو كان قد أعمل العامل الأول لوجب عليه أن يقول : وعزة ممطول معنى هو غريمها ؛ فيكون « هو » نائب فاعل معنى ، وغريمها : نائب فاعل ممطول ، فإن قلت : فلماذا لا يكون فى « معنى » ضمير مستتر جوازا تقديره هو ويكون هذا الضمير نائب فاعل معنى على تقدير إعمال ممطول فى لفظ المعمول التأخر ؟ فالجواب على هذا أن تقول : إن قوله « وعزة » مبتدأ ، وخبره قوله « ممطول » والمطول وصف الغريم لا وصف عزة ، فقد جرى ضمير الخبر على غير مبتدئه ، وإذا جرى ضمير الخبر على غير المبتدأ وجب إبراز ذلك الضمير ، هكذا خيل للمؤلف ، وهو كلام منقوض من ثلاثة أوجه ؛ الوجه الأول : أن وجوب إبراز الضمير من الخبر إذا جرى هذا الضمير على غير مبتدئه هو مذهب البصريين ، ومذهب الكوفيين أنه لا يجب إبراز الضمير من الوصف إذا جرى على غير موصوفه ، كما بينه المؤلف نفسه فى المسألة رقم ٨ السابقة ، وإذا كان الأمر كذلك لم يحز أن يحتج على مذهب قوم بمذهب قوم آخرين كما هو مقرر فى علم الجدل ، والوجه الثانى : أن الشاعر لو كان قد أعمل العامل الثانى لوجب عليه أن يقول : وعزة ممطول هو معنى غريمها ، فيبرز الضمير المستكن فى الخبر الأول لنفس السبب الذى احتج به على الكوفيين ، وهو أن الضمير المستكن فى الخبر جار على غير مبتدئه ، وهذا الاحتجاج ملازم للبصريين لأنه مذهبهم وغير ملازم للكوفيين لأنهم لا يذهبون إليه كما قدمنا ، والوجه الثالث — وهو مترتب على الوجهين السابقين — أن التحارير من العلماء كابن مالك رحمه الله ذهبوا إلى أن هذه العبارة لبست من باب التنازع أصلا ؛ لأنه لا يصح أن يكون الشاعر قد أعمل العامل الأول كما لا يصح أن يكون قد أعمل العامل الثانى ؛ لأنه لو أعمل أحدهما لم يكن لوجب على مذهب البصريين أن يبرز ضمير المعمول مع العامل الذى لم يصبه فى اللفظ المعمول لكونه جاريا على غير من هو له ، وعلى هذا يكون قوله « عزة » مبتدأ أول وقوله « غريمها » مبتدأ ثانيا ، وقوله « ممطول » خبر المبتدأ الثانى تقدم عليه ، وقوله « معنى » خبرا ثانيا للمبتدأ الثانى ، وجملة المبتدأ الثانى وخبريه فى محل رفع خبر المبتدأ ==

فأعمل الثاني في هذا البيت في مكانين : أحدهما « وَفَى » ولو أعمل الأول لقال : وَفَّاهُ ، والثاني « مَعْنَى » ولو أعمل الأول لوجب إظهار الضمير بعد مَعْنَى ؛ فيقول « وعزة ممطول معنى هو غريمها » وتقديره : وعزة ممطول غريمها مَعْنَى هو ؛ لأنه قد جرى على عزة ، وهو فعل التريم ؛ فقد جرى على غير مَنْ هو له ، وأسم الفاعل إذا جرى على غير مَنْ هو له وَجَبَ إظهار الضمير فيه ، فلما لم يظهر الضمير دَلَّ على أنه قد أعمل الثاني ، إلا أنهم يقولون على هذا : يجوز أن يكون قد أعمل الأول ولم يظهر الضمير وذلك جائز عندنا ، وقد بينا فساد ذلك في اسم الفاعل إذا جرى على غير مَنْ هو له مستقصى في موضعه .

وأما القياس فهو أن الفعل الثاني أقرب إلى الاسم من الفعل الأول ، وليس في إعماله دون الأول نَقْضُ مَعْنَى ، فكان إعماله أولى ، ألا ترى أنهم قالوا : « خشت بصدرة وصدّر زيد » فيختارون إعمال الباء في المعطوف ، ولا يختارون إعمال الفعل فيه ؛ لأنها أقرب إليه منه ؛ وليس في إعمالها نَقْضُ مَعْنَى ؛ فكان إعمالها أولى .

والذي يدل على أن للقرب أثراً أنه قد حملهم القرب والجوار حتى قالوا : « جُحِرُ ضَبَّ خَرِبٍ » فأجروا خَرِبٍ على ضَبٍّ ، وهو في الحقيقة صفة للبحر ؛ لأن الضب لا يوصف بالخراب ؛ فهأنا أولى .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قول امرئ القيس :

قَلَوْ أَنْ مَا أَسْعَى لِأَذْنِي مَعِيشَةٍ

كَفَانِي ، وَلَمْ أَطْلُبْ ، قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ [٣٩]

= الأول ، ومن هذا تعلم أن الاسمين المتقدمين — وهما قوله « ممطول » وقوله « معنى » — ليسا عاملين لأنهما خبران ، والاسم المتأخر — وهو قوله « غريمها » — ليس معمولاً ؛ لأنه مبتدأ ، والمبتدأ ليس معمولاً خبره إلا على قول ضعيف ، وكان الشاعر قد قال : وعزة غريمها ممطول معنى .

فنقول : إنما أعمل الأول منهما مراعاة للمعنى ؛ لأنه لو أعمل الثانى لكان الكلام متناقضا ، وذلك من وجهين ؛ أحدهما : أنه لو أعمل الثانى لكان التقدير فيه : كفى قليل ولم أطلب قليلا من المال ، وهذا متناقض ؛ لأنه يخبر تارة بأن سعيه [٤٦] ليس لأدنى معيشة ، وتارة يخبر بأنه يطلب القليل ، وذلك متناقض ؛ والثانى : أنه قال فى البيت الذى بعده :

وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤْتَلٍ وَقَدْ يَذُرُّكَ الْمَجْدُ الْمُؤْتَلُ أَمْثَالِي

فهذا أعمل الأول ولم يعمل الثانى . وأما قول الآخر :

وقد تغنى بها ونرى عصورا بها يفتدنا الخرد الخدالا [٤٠]

فنقول : إنما أعمل الأول مراعاة لحركة الروى ؛ فإن القصيدة منصوبة ، وإعمال الأول جائز ، فاستعمل الجائز ليخلص من عيب القافية ، ولا خلاف فى الجواز ، وإنما الخلاف فى الأولى ، وكذلك أيضا قول الآخر :

[وَلَمَّا أَنْ تَحْمَلَ آلُ كَيْلٍ] سمعت بينهم نعب الغرابا [٤١]

يدل على الجواز ، وهو معارض بأمثاله .

وأما قولهم « إن الفعل الأول سابق فوجب إعماله للعناية به » قلنا : هم وإن كانوا يُعْتَوَّنُونَ بالابتداء إلا أنهم يعنون بالمقاربة والجوار أكثر ، على ما بينا فى دليلنا .

وأما قولهم « لو أعملنا الثانى لأدّى إلى الإضرار قبل الذكر » قلنا : إنما جوزنا هاهنا الإضرار قبل الذكر لأن ما بعده يفسره ؛ لأنهم قد يستغنون ببعض الألفاظ عن بعض إذا كان فى الملقوظ دلالة على المحذوف لعلم المخاطب ، قال الله تعالى : (والحافظين فروجهم والحافظات ، والذاكرين الله كثيرا والذاكرات) فلم يعمل الآخر فيما أعمل فيه الأول استغناء عنه بما ذكره قبل ، ولعلم المخاطب أن الثانى قد دخل فى حكم الأول ، وقال الله تعالى : (أن الله برىء من المشركين ورسوله)

فاستغنى بذكر خبر الأول عن ذكر خبر الثاني ؛ لعم المخاطب أن الثاني قد دخل في ذلك ، قال ضابيء البرجمي .

٤٦ — فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَإِنِّي وَقْيَارٌ بِهَا لَغَرِيبٌ

٤٦ — هذا البيت — كما قال المؤلف — لضابيء بن الحارث البرجمي ، وقد استشهد به سيويه (٣٨/١) وابن هشام في منى اللبيب (رقم ٧٣٥) وفي أوضح المسالك (رقم ١٤٢) والأشموني (رقم ٢٧٤) وقوله « رحله » هو هنا بمعنى منزله ، ويروى في مكانه « رهطه » ورهط الرجل : أهله وقومه الأقربون ، و « قيار » ذكر أبو زيد في نوادره أنه اسم جمل الشاعر ، ونقل عن الخليل بن أحمد أنه اسم فرس الشاعر ، والاستشهاد بالبيت في قوله « إني وقيار لغريب » حيث ذكر الشاعر إن واسمها ، ثم ذكر مبتدأ مرفوعا ، وهو قوله « وقيار » وذكر بعد ذلك خبر إن وهو قوله « لغريب » وحذف خبر المبتدأ — وهو قوله « وقيار » — لأن معرفة هذا الخبر المحذوف لا تعسر على سامع هذا الكلام ، بل هو متبادر إلى ذهنه من غير تكلف ولا مشقة ، وأصل الكلام : إني لغريب وقيار كذلك ، أو غريب ، أو مثلي ، أو ما أشبه هذا ، ولا يجوز في هذا البيت أن يكون قوله « لغريب » خبرا لقوله « وقيار » لوجود لام الابتداء في هذا الخبر ، ولأن الابتداء تدخل في خبر المبتدأ إلا شذوذا ، كما لا يجوز أن يكون قوله « وقيار » معطوفا على اسم إن ، وذلك من ثلاثة أوجه : الأول أن اسم إن منصوب ، وهذا مرفوع ، ومن شرط صحة العطف اتفاق المتعاطفين في الإعراب ، والوجه الثاني : أن الذين صح رأيهم ممن جوزوا عطف الاسم المرفوع على اسم إن المنصوب لكون اسم إن مبتدأ في الأصل والمبتدأ مرفوع ، إنما جوزوا ذلك إذا وقع الاسم المرفوع بعد استكمال إن معموليها الاسم والخبر كما في قول الشاعر :

فَمَنْ يَكُ لَمْ يَنْجِبْ أَبُوهُ وَأُمُّهُ فَإِن لَنَا أُمُّ النَجِيَّةِ وَالْأَبُ

فقد جاء بالاسم المرفوع — وهو قوله « والأب » — بعد أن أوفى جملة إن حقها ، والوجه الثالث : أنا لو جرينا على القول المرجوح الذي يجوز مجيء الاسم المرفوع معطوفا على اسم إن باعتبار أصله ولو لم تستوف إن معموليها ؛ لم يحزلنا في هذا البيت أن نعطف قوله « وقيار » على اسم إن ؛ لأنه لو عطف على اسم إن لوجب أن يقال : إني وقيار بها لغريبان ، لأنه حينئذ يكون خبرا عن اثنين .

- فاستغنى بذكر خبر الآخر عن خبر الأول ، وقال دِرْهَمُ بن زید الأنصارى :
- ٤٧ — نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا ، وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ ، وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ
- [٤٧] واستغنى بذكر خبر الآخر عن ذكر خبر الأول ، وقال الفرزدق :
- ٤٨ — إِنْى ضَمِنْتُ لِمَنْ أَنَا بِي مَا جِئْتِ وَأَبِى ، فَكُنْتُ وَكَانَ غَيْرَ غَدُورٍ

٤٧ — هذا البيت من شواهد سيويه (٣٨/١) و مغنى اللبيب لابن هشام (رقم ٨٧٣) وشواهد إيضاح القزوينى (رقم ٩٥ بتحقيقنا) وليس هو لدرهم بن زید الأنصارى كما ذكر المؤلف ، ولكنه من كلام قيس بن الخطيم ، والاستشهاد به فى قوله « نحن وأنت راض » فإن قوله « نحن » مبتدأ ، وخبره محذوف ، وقوله « وأنت » مبتدأ آخر ، وخبره هو قوله « راض » وقد حذف الشاعر خبر المبتدأ المتقدم لدلالة خبر المبتدأ الذى بعده عليه ، وتقدير الكلام : نحن راضون بما عندنا وأنت راض بما عندك ، ولا يجوز أن يكون قوله « راض » خبرا عن المبتدأ المتقدم وحده ، ولا أن يكون خبرا عن « نحن » و « أنت » جميعا ، لكون هذا الخبر مفردا ، ولا يخبر بالمفرد عن الجمع ، ونظير هذا البيت فى حذف خبر السابق وذكر خبر الثانى قول الشاعر :

خلى هل طب فإنى وأنتما — وإن لم تبوحا بالهوى بدتقان؟

فإن قوله « دتقان » يتعين أن يكون خبرا عن « أنتما » ولا يجوز أن يكون خبرا لإن وحدها ، ولا أن يكون خبرا لإن والاسم المرفوع بعدها معا ، وذلك لأن « دتقان » مثنى واسم إن مفرد ، وهو مع الاسم المرفوع بعده جمع ، ولا يجوز أن يخبر بالمثنى عن المفرد ولا عن الجمع .

٤٨ — لم أجد هذا البيت فى نسخ ديوان الفرزدق المطبوعة ، وهو من شواهد سيويه (٣٨/١) ومفرداته ومعناه مما لا يحتاج إلى شرح ، والاستشهاد به فى قوله « فكنت وكان غير غدور » فإن المؤلف قد زعم أن قوله « غير غدور » خبر لكان الثانية ، وأن الشاعر قد حذف خبر كان الأولى ارتكانا على اتقها المعنى وأن السامع سيفهم أن أصل الكلام فكنت غير غدور وكان غير غدور ، لحذف خبر كان الأولى لدلالة خبر كان الثانية عليه ، فصار كما جاء فى كلام الشاعر ، لكن الذى ذكره للمؤلف ليس بلازم ، بل يجوز أن يكون المذكور هو خبر كان الأولى ، وأن الشاعر قد حذف خبر =

فاستغنى بخبر الثاني عن الأول ، والشواهد على هذا النحو كثيرة ؛ فدل على جواز الإضمار ها هنا قبل الذكر ؛ لأن ما بعده يفسره ، وإذا جاز الإضمار مع عدم تقدم ذكر المظهر لدلالة الحال عليه كما قال تعالى : (حتى تَوَارَتْ بالحجاب) يعني الشمس وإن لم يَجْر لها ذكر ، وكما قال تعالى : (كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ) يعني الأرض ، وكما قال الشاعر :

٤٩ — عَلَى مِثْلِهَا أَمْضَى إِذَا قَالَ صَاحِبِي : أَلَا لَيْتَنِي أَفْدِيكَ مِنْهَا وَأَفْتَدِي

يعني القلاة وإن لم يجر لها ذكر ؛ لدلالة الحال ، فلأن يجوز ها هنا الإضمار قبل الذكر لشريطة التفسير ودلالة اللفظ كان ذلك من طريق الأولى ، ثم إن كان هذا ممتنعاً فينبغي أن لا يجوز عندكم ، ولا خلاف بين جميع النحويين أنه جائز ، إلا فيما لا يعدُّ خلافاً ، فدل على فساد ما ذكرتموه ، والله أعلم .

== كان الثانية لدلالة خبر الأولى عليه ، بل هذا — وهو أن يكون المذكور خبر كان الأولى والمخذوف هو خبر كان الثانية — هو الأولى ؛ لأنه هو الأكثر دورانا على السنة العرب وهذا في المواضع التي يحتمل الكلام فيها الوجهين جميعاً كما في هذا البيت ، أما المكان : متى يتعين فيه أحد الأمرين كالشواهد السابقة فإن الكلام يحمل على ما يتعين فيه ، وهذه اللفظة ترجع مذهب الكوفيين في كون العامل المتقدم أولى بالإعمال في لفظ المفعول ، نفي فيما لو احتمل الكلام إعمال كل منهما ، فنبه لذلك .

٤٩ — هذا البيت هو البيت التاسع والثلاثون من معلقة طرفة بن العبد البكري ، وهو من أبيات في وصف ناقته . وقوله « على مثلها » يريد على مثل هذه الناقة الموصوفة ، وأمضى : أي أسير ، وقوله « ألا ليتني أفديك منها » الضمير عائد إلى القلاة أي الصحراء وقد أتى بضمير القلاة وإن لم يجر لها ذكر في الكلام قبل هذا ؛ لأن المراد يفهم من سياق الكلام ، ونظيره كما قال المؤلف قوله تعالى : (حتى توارت بالحجاب) فإن المراد والله أعلم حتى توارت الشمس وراء الأفق ، فأضمير في الفعل ضميراً يعود إلى الشمس وإن لم يجر لها ذكر في الكلام ارتكانا على أن السامع سيفهم المقصود ويعرف المراد من سياق الكلام ، وقول طرفة « ألا ليتني — إلخ » واقع موقع قوله : إنا هالكون لأن السير في هذه الصحراء شاق عسير لا يتييس لأحد أن يمضي فيه ويستمر عليه

١٤ — مسألة

[القول في نعم وبش ، أفعلان هما أم اسمان ؟ ^(١)]

ذهب الكوفيون إلى أن « نِعَمْ ، وَبِشَ » اسمان مُبتدآن . وذهب البصريون إلى أنهما فعلان ماضيان لا يتصرفان ، وإليه ذهب علي بن حمزة الكسائي من الكوفيين :

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنهما اسمان دخول حرف الخفض عليهما ؛ فإنه قد جاء عن العرب أنها تقول « ما زيد بنِعَمْ الرجلُ » قال حسان بن ثابت :

٥٠ — أَلَسْتُ بِنِعَمْ الْجَارِ يُؤَلِّفُ يَتَهُ أَخَاقِلَةً أَوْ مُعْدِمَ الْمَالِ مُضْرِمًا

(١) انظر في هذه المسألة : التصريح للشيخ خالد (١١٧/٢ بولاق) وشرح الأشموني (١٩٢/٤ وما بعدها بتحقيقنا) وحاشية الصبان (٢٣/٣ بولاق) وشرح رضى الدين على الكافية (٢٨٩/٢ وما بعدها) وشرح موفق الدين بن بعيش على المفصل (ص ١٠٢٨ أوربة) وأسرار العربية للمؤلف (ص ٤١ ط ليدن) وشرحنا على شرح قطر الندى لابن هشام (ص ٢٧ ط سنة ١٩٥٩) وشرح ابن عقيل على الألفية (١٢٧/٢ بتحقيقنا)

٥٠ — هذا البيت كما قال المؤلف — لحسان بن ثابت الأنصارى ، والجار : أراد به ههنا الذى يستجير به الناس من الفقر والحاجة فيزلون فى حماه ويستظلون بظله ويجعلون عليه قضاء حاجاتهم ، ويؤلف يته — ببناء الفعل للمعلوم : أى يجعل الثقل يألف يته ، وذلك ببسط الكف وبذل العرف وبشاشة الوجه ونحو ذلك ، وأخو القلة : الفقير الذى لا يجد كفايته ، والمصرم : أراد به المعدم الذى لا يجد شيئاً ، وأصله من الصرم الذى هو القطع ، ومنه قالوا : ناقة صرماء ، وناقة مصرمة ، لثى انقطع لبنها وجف ، وذلك أن يصيب الضرع شئ فيكوى بالنار فلا يخرج منه لبن أبداً . والاستشهاد بالبيت فى قوله « بنم الجار » فإن الكوفيين استندوا إلى ظاهر هذه العبارة فزعموا أن « نعم » = (٧ — الإنصاف ١)

وحكى عن بعض فصحاء العرب أنه قال « نِعَمَ السَّيْرِ عَلَى بَشَسِ الْعَيْرِ » وحكى أبو بكر بن الأنباري عن أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب عن سلمة عن الفراء

= اسم بمعنى المدوح بدليل دخول حرف الجر عليه ، وقد علمنا أن حرف الجر لا يدخل إلا على الأسماء ، وربما استدلوا بقول الراجز :

صبحك الله بخير باكر بنم طير وشباب فاخر
والبصريون يقولون : إن نعم وبشس فعلان جامدان ، بدليل دخول تاء التانيث عليهما ، في نحو قوله صلى الله عليه وسلم « من تواضاً يوم الجمعة فيها ونعمت » وأنت تقول : بثست المرأة حمالة الخطب ، وبدليل اقتران ضمائر الرفع المتصلة بهما ، تقول : نعماً ، ونعموا ، وضمائر الرفع المتصلة لا تقترن بغير الأفعال ، وأما حرف الجر فقد يدخل في اللفظ على الفعل وعلى الحرف أيضاً ، لكنه في التقدير داخل على الاسم ، فمثال دخوله على الفعل المتفق على فعليته قول الراجز (انظر الشاهد رقم ٦٤ الآتي) :

والله ما ليلى بنام صاحبه ولا مخائط الليان جانبه

ومثال دخوله على الحرف قولك « عجبت من أن تلعب » والفريقان متفقان على عجيء مثل ذلك عن العرب ، وهما أيضاً متفقان على أن هذا الظاهر غير مرضي ، وأن الباء في قول الراجز « بنام صاحبه » لا بد أن تكون داخلة في التقدير على اسم محذوف ، وتقدير الكلام والله ما ليلى بليل مقول فيه نام صاحبه ، فدخل الباء في البيت جملة تقع مقول قول محذوف ، وهذا القول المحذوف صفة الموصوف محذوف أيضاً ، وهذا الموصوف المحذوف هو مدخول الباء عند التحقيق ، فإذا كان هذا تأويل الفريقين في قول الراجز « بنام صاحبه » فليكن هو تأويل قول حسان « بنم الجار » أي بجار مقول فيه نعم الجار ، وليكن هو تأويل قول الآخر « بنم طير » إن سلمنا صحة هذه الرواية ، أي بطير مقول فيه نعم طير ، لكن هذه الرواية غير صحيحة ، والرواية الصحيحة « بنم طير » بضم النون وسكون العين - وهي رواية الكسائي ، وإذا كان دخول حرف الجر في ظاهر اللفظ على كلمة لا يدل دلالة قاطعة على كونها اسماً ، وكذلك غير حرف الجر من الحروف التي قلنا : إنها من خصائص الأسماء كحروف النداء ، وقد رأينا الاستعمال العربي الدائع يصل تاء التانيث وضمائر الرفع الساكنة بكلمتي نعم وبشس من غير ضرورة ولا حاجة إلى تأويل ؛ فليكن الصحيح في هذه المسألة هو مذهب البصريين ، فاعرف ذلك .

أن أعرايا بُشِّرَ بمولودة قليل له : نعم المولودة مولودتك ! فقال « والله ما هي بنعم المولودة : نُصِرَتْهَا بَكَاءً ، وِبرُّها سرقة » فأدخلوا عليهما حرف [٤٨] الحذف ، ودُخِلَ حرف الحذف يدل على أنهما اسمان ؛ لأنه من خصائص الأسماء .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنهما اسمان أن العرب تقول : « يا نِعَمَ المولى ويا نِعَمَ النصير » فتداوهم نعم يدل على الاسمية ؛ لأن النداء من خصائص الأسماء ، ولو كان فعلاً لما تَوَجَّه نحوه النداء . قالوا : ولا يجوز أن يقال : إن المقصود بالنداء محذوف للعلم به — والتقدير فيه : يا الله نعم المولى ونعم النصير أنت — فحذف المنادى لدلالة حرف النداء عليه كما حذف حرف النداء لدلالة المنادى عليه ؛ لأننا نقول : الجواب عن هذا أن المنادى إنما يقدر محذوفاً إذا ولى حرف النداء فعلُ أمرٍ وما جرى مجراه ، كقراءة الكسائي وأبي جعفر المدني ويعقوب الحضرمي وأبي عبد الرحمن السلمي والحسن البصري وحמיד الأعرج : (أَلَا يَا اسْجُدُوا اللَّهَ) أراد يا هؤلاء اسجدوا ، وكما قال الأخطل :

٥١ — أَلَا يَا اسْلَمِي يَا هِنْدُ هِنْدُ بَنِي بَذْرِ وَإِنْ كَانَ حَيًّا نَاعِدِي آخِرَ الدَّهْرِ

٥١ — هذا البيت كما قال المؤلف من كلام الأخطل التغلبي ، واسمه غياث بن الغوث ، وقد أنشده ابن منظور (ع د ي) ونسبه إليه ، وقوله « عدي » أراد به متباعدين لا أرحام بينهم ولا جلف ، وقد روى في بيت الأخطل هذا اللفظ بكسر العين وبضمها ، وأنكر الأصمعي الضم إلا أن تقول « عداة » بالياء في آخره ، وقوله « آخر الدهر » منصوب على تقدير نزع الحافض ، وأصله إلى آخر الدهر ، فحذف الحرف وأوصل الاسم الذي يشبه الفعل إلى المجرور فنصبه ، والاستشهاد بالبيت في قوله « ألا يا اسلمي » فإن الفريقين الكوفيين والبصريين متفقون على أن « يا » حرف نداء ، وعلى أن حرف النداء مما يختص بالدخول على الاسم ، وقد دخل في هذا البيت على ما هو فعل أمر بالاتفاق ، فوجب أن يكون التقدير دخوله على اسم محذوف ، وكأنه قد قال : ألا يا هند ، اسلمي ، يا هند هند بن بكر ، ونظير ذلك مما لم ينشده المؤلف قول الآخر :

أَلَا يَا اسْلَمِي ذَاتَ الدِّمَالِجِ وَالْعَقْدِ وَذَاتَ الثَّنَايَا الْقَرَّ وَالْفَاحِمَ الْجَعْدِ =

وقال الآخر ، وهو ذو الرُّمَّةِ :

٥٢ — أَلَا يَا أَسْلَمِي يَا دَارِمِي عَلَى الْبَلِي وَلَا زَالَ مِنْهَا بِحَرْعَائِكَ الْقَطْرُ

وقال الآخر ، وهو المرقش :

٥٣ — أَلَا يَا أَسْلَمِي لَا صَرَمَ لِي الْيَوْمَ فَاطِمَا

وَلَا أَبَدًا مَا دَامَ وَصْلُكَ دَائِمًا

= وقول الكوفيين « إن هذا خاص بما إذا وقع بعد حرف النداء فل أمر » غير صحيح
قد دخلت « يا » في اللفظ على أفعال غير فعل الأمر، وعلى الحرف أيضا، نحو قول الراجز :

يا ليتني وأنت ياليس في بلدة ليس بها أنيس
وقول الآخر :

يا ليت زوجك قد غدا متقلدا سيفاً ورما
وقول الآخر :

يا ليت أنا ضمنا سفينة حتى يعود الوصل كينونه
وقول الآخر :

يا رب مثلك في النساء غريرة ييضاء قد متعتها بطلاق

وقد ورد مثل ذلك في أفصح الكلام ، فمن دخول « يا » على فعل الأمر قول الله تعالى : (ألا يا اسجدوا لله) ومن دخول « يا » على الحرف قوله سبحانه : (يا ليتني مت قبل هذا) وقوله (يا ليتنا نرد ولا نكذب) وقوله : (يا ليتني كنت معهم) وقوله : (يا ليت قومي يعلمون) .

٥٢ — هذا البيت من كلام ذي الرمة ، واسمه غيلان بن عقبة ، وهو من شواهد الاشموني (رقم ١١) وابن هشام في المغني (رقم ٤٠٢) وفي أوضح المسالك (رقم ٨٢) وابن عقيل (رقم ٦٢) والبلي - بكسر الباء مقصورا - مصدر بلي الثوب ونحوه بلي بلاء وبلي ؛ إذا رث وقدم ، ومنها : اسم الفاعل من قولك اتهم المظر ، أي انسكب وانصب ، والجرعاء : رملة مستوية لا تنبت شيئا ، والقطر : المطر ، والاستشهاد به في قوله « يا اسلمي » حيث دخل حرف النداء في اللفظ على الفعل المتفق على فعليته ، ولم يخرج ذلك عن الفعلية ؛ لأن الكلام على تقدير اسم يدخل يا عليه ، وأصل الكلام : ألا يادارمية اسلمي دارمي - إلخ ، وهو نظير ما ذكرناه في شرح الشاهد السابق .

٥٣ — هذا البيت كما قال المؤلف للمرقش ، والصرم - بالفتح وبالضم أيضا - المهجران والقطيعة وبت أوامر المحبة والألفة ، و« فاطما » أراد يا فاطمة ، فحذف حرف النداء =

وقال الآخر :

٥٤ - أَلَا يَا أَسْلَمِي قَبْلَ الْفِرَاقِ ظَمِينًا تَحِيَّةً مِنْ أُمْسَى إِلَيْكَ حَزِينًا
وقال الآخر ، وهو الكُمَيْتُ :

٥٥ - أَلَا يَا أَسْلَمِي يَا تَرْبَ أَسْمَاءَ مِنْ تَرْبِ
أَلَا يَا أَسْلَمِي حَيَّتِ عَنِّي وَعَنْ صَحْبِي

= ورخم المنادى بحذف التاء ، والاستشهاد به في قوله «ألا يا اسلمي» حيث دخل حرف النداء - وهو «يا» - في اللفظ على فعل متفق على فعليته ، وقد اتفق الفريقان على أن حرف النداء مما يختص به الاسم . فلزمهم أن يقدروا اسما يكون حرف النداء داخلا عليه ، وأصل الكلام : ألا يا فاطمة اسلمي لا صرم لي - إلخ ، وهذا مما يؤنس بان يكون قول حسان بن ثابت «ألست بنعم الجار» الذي استدل به الكوفيون على أن نعم اسم - ليس مما يصح التمسك به ؛ لان الباء داخلة على اسم مقدر ، وأصل الكلام : ألست بخارج مقول فيه نعم الجار ، على ما قررناه سابقا .

٥٤ - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وطمع : أراد يا ظمينة ، محذوف حرف النداء ورخم الاسم المنادى بحذف التاء ، وجاء به على لغة من ينتظر الحرف المحذوف فأبقى فتحة النون التي كانت لها قبل الحذف ، وهذه الألف للاطلاق ، والظمينة : المرأة ما دامت في الهودج ، وقد تطلق على المرأة مطلقا ، وتحية : يجوز فيه نصب على أن يكون مفعولا مطلقا عامله محذوف يدل عليه سابق الكلام ، وكأنه قال : أحبك تحية ، ويجوز فيه الرفع على أن يكون خبر مبتدأ محذوف ، وكأنه قال : هذه تحية - إلخ ، والاستشهاد به في قوله «يا اسلمي» حيث اقترن حرف النداء - وهو «يا» - بكلمة وقع الإجماع على أنها فعل ؛ فدل على أن اقتران حرف النداء في اللفظ بكلمة ما لا يقطع بأنها اسم ، ويكون نظير ذلك أن اقتران حرف الجر بالكلمة لا يدل دلالة قاطعة على أن هذه الكلمة اسم ؛ لجواز أن يكون مدخول حرف الجر محذوفا من اللفظ ، كما أن مدخول حرف النداء في هذا البيت محذوف .

٥٥ - هذا البيت - كما قال المؤلف - من كلام الكميث بن زيد الأسدي ، والترب - بكسر التاء وسكون الراء - الذي يساويك في سنك . والاستشهاد بالبيت في قوله «يا اسلمي» والقول فيه كالتقول في الأبيات السابقة .

وقال الآخر، وهو المعجَّاجُ :

٥٦ — يَا دَارَ سَلَمَى يَا سَلَمَى ثُمَّ أَسْلَمَى بِسَمْسَمَ وَعَنْ يَمِينِ سَمْسَمَ

وقال الآخر :

٥٧ — أَمْسَلَمَ يَا سَمْعَ يَا بَنَ كُلِّ خَلِيفَةٍ وَيَا سَائِسَ الدُّنْيَا وَيَا جَبَلَ الْأَرْضِ

[٤٩] أراد « يا هذا اسمع » . وقال الآخر :

٥٨ — وَقَالَتْ: أَلَا يَا سَمْعَ نَعِظُكَ بِحُطَّةٍ قُلْتُ: سَمِيعًا فَانْطَبَحَ وَأَصْبَحَ

أراد « وقالت يا هذا اسمع » فحذف المنادى لدلالة حرف النداء عليه .

٥٦ — هذان بيتان من الرجز الشطور للعجاج بن رؤبة ، الراجز المشهور ، وقد أنشدهما ابن منظور (س م م) ونسبهما إليه ، ووقع عنده « بسمسسم أو عن عين سمسسم » وسمسسم : اسم موضع بعينه ، وقال ابن السكيت : هو رملة معروفة ، وفيها يقول طفيل الغنوي :

أسف على الأفلاج أيمن صوبه وأيسره يعلو مخارم سمسسم

وموطن الاستشهاد قوله « يا سلمى » حيث اقترن حرف النداء بكلمة اتفق الفريقان على أنها فعل ، فكان مما لا بد منه تقدير اسم يقترن به حرف النداء ليصح قولهم : إن حرف النداء مما يختص بالأسماء ، وقد أرشد العجاج نفسه إلى هذا الاسم القدر ، فأنشأه تراه قد قال في صدر الشاهد « يادار سلمى » ثم قال « يا سلمى » فكأنه قال : يادار سلمى يادار سلمى أهلى ثم سلمى » والكلام فيه كالكلام فيما مر من الأبيات

٥٧ — ورد هذا البيت في اللسان (ن ف ض) منسوبا إلى أبي نخيلة ، وقوله « أمسلم » الممزة فيه لنداء القريب ، ومسلم — بفتح الميم الأولى — مرخم مسلمة ، وقوله « يا جبل الأرض » أراد به أنه الذي يحفظ توازن هذه الأرض من أن ترجف بها الراجفة وتزعزعها أعاصير الاضطرابات ، أخذه من قوله تعالى : (وألقى في الأرض رواسي أن تمتد بهم) . والاستشهاد بالبيت في قوله « يا اسمع » فإن حرف النداء — وهو « يا » — قد اقترن في هذه العبارة بكلمة اتفق الطرفان جميعا على أنها فعل — وهي قوله « اسمع » — والكلام فيه نظير ما قلناه فيما قبله ، ورواية اللسان « أمسلم إني يا ابن — إلخ » ولا شاهد فيها .

٥٨ — وهذا البيت مما لم نعثر له على نسبة إلى قائل معين ، وقوله « نعظك » مجزوم في جواب الأمر السابق عليه ، وكأنه قال : إن تسمع نعظك ، والخطبة — بضم =

وإنما اختص هذا التقدير بفعل الأمر دون الخبر لأن النادى مخاطبٌ ، والمأمور مخاطبٌ ، فحذفوا الأول من المخاطبين اكتفاء بالثانى عنه ، وإذا كان هذا النادى إنما يقدر محذوفاً فيما إذا ولى حرف النداء فعلُ أمرٍ فلا خلاف أن « نعم المولى » خبرٌ ؛ فيجب أن لا يقدر النادى فيه محذوفاً ، يدل عليه أن النداء لا يكاد ينفك عن الأمر أو ما جرى مجراه من الطالب والنهى ، ولذلك لا يكاد يُوجدُ في كتاب الله تعالى نداء ينفك عن أمر أو نهى ، ولهذا لما جاء بعده الخبر فى قوله تعالى : (يا أيها الناس ضُربَ مثلاً) شَفَعَهُ الأمرُ فى قوله : (فاستمعوا له) فلما كان النداء لا يكاد ينفك عن الأمر وهما جملتا خطاب جاز أن يحذف النادى من الجملة الأولى ، وليس كذلك « يا نعم المولى ونعم النصير » لأن نِعَمَ خبرٌ ؛ فلا يجوز أن يقدر النادى فيه محذوفاً .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنهما ليسا بفعلين أنه لا يحسن اقتران الزمان بهما كسائر الأفعال ، ألا ترى أنك لا تقول « نعم الرجل أمس »

== الحاء وتشديد الطاء — شبه القصة ، وهو أيضا الأمر ، ويقال : سمته خطة سوء ،
وقل تأبط شراً :

هما خطئنا إما إसार ومنة وإمادم ، واقتل بالحر أجدر
وقوله « قتل سميما » ينتصب على أنه مفعول ثان لفعل محذوف أو على أنه حال
حذف عامله ، وتقدير الكلام : وجدتني سميما ، أو لقيتني سميما ، ونحو ذلك . والاستشهاد
بالببت فى قوله « ألا يا سمع » والقول فيه كالتقول فى نظائرهم من الآيات السابقة ونحوها .
وكلها يدل على أن اقتران علامة من العلامات الدالة على اسمية الكلمة فى اللفظ لا يدل
دلالة قاطعة على اسميتها فى اللفظ وفى التقدير جميعا ، فالاقتران فى اللفظ وحده غير كاف
فى انقطع باسمية الكلمة ؛ لجواز أن يكون قد حذف من الكلام شيء يكون هو المقترن بهذه
العلامة ، كما كان اقتران حرف النداء فى هذه الشواهد واقتران حرف الجر فى بيت حسان
غير دليل على اسمية ما دخل عليه حرف النداء وحرف الجر ؛ لأن الكلام على تقدير
محذوف البتة .

ولا « نعم الرجل غداً » وكذلك أيضاً لا تقول « بئس الرجل أمس » ولا « بئس الرجل غداً » فلما لم يحسن اقتران الزمان بهما علم أنهما ليسا بفعلين .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنهما ليسا بفعلين أنهما غير متصرفين ؛ لأن التصرف من خصائص الأفعال ؛ فلما لم يتصرفا دل على أنهما ليسا بفعلين .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنهما ليسا بفعلين أنه قد جاء عن العرب « نعيم الرجل زيد » وليس في أمثلة الأفعال فِعِيلٌ ألبتة ، فدل على أنهما اسمان ، وليسا بفعلين .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنهما فعلان اتصال الضمير المرفوع بهما على حد اتصاله بالفعل المتصرف ؛ فإنه قد جاء عن العرب أنهم قالوا « نعماً رجلين ، ونعموا رجلاً » وحكى ذلك الكسائي ، وقد رفعنا مع ذلك المظهر في نحو « نعيم الرجل » ، وبئس الغلام » والمضمر في نحو « نعم رجلاً زيد ، وبئس غلاماً [٥٠] عمرو » فدل على أنهما فعلان .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنهما فعلان اتصالهما بقاء التانيث الساكنة التي لا يقلبها أحد من العرب في الوقف هاء كما قلبوها في نحو رحمة وسنة وشجرة ، وذلك قولهم « نعمت المرأة » ، وبئست الجارية » لأن هذه التاء يختص بها الفعل الماضي لا تتعداه ، فلا يجوز الحكم باسمية ما اتصلت به .

اعترضوا على هذا بأن قالوا : قولكم « إن هذه التاء يختص بها الفعل » ليس بصحيح ؛ لأنها قد اتصلت بالحرف في قولهم « رُبَّتْ ، وثُمَّتْ ، ولَاتَ » في قوله تعالى : (فَنادَوْا وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ) قال الشاعر :

٥٩ — مَآوِيَّ بَلْ رُبَّتَمَا غَارَةً شَعَوَاءَ كَاللَّذَعَةِ بِالْمِيسَمِ

٥٩ — هذا البيت لضمرة بن ضمرة الهشلي، وروى صدره * مآوى ياربتما غارة * وهو من شواهد ابن عقيل (رقم ٢١٦) وأنشده ابن منظور (رب ب). والغارة : الاسم من قولك « أغار القوم » أى أسرعوا السير إلى الحرب ، وقوله « شعواء » يريد متفرقة منتشرة ، و « اللذعة » مأخوذ من قولك « لذعته النار تلذعه » من باب قطع - أى أحرقته ، و « الميسم » بكسر الميم أوله : اسم الآلة من الوسم ، وبها توسم الإبل ، توضع في النار ثم تمس بها الإبل لتكون علامة على أصحابها ، وكان لكل قبيلة ميسم على هيئة وشكل مخصوص يعلمون بها إبلهم حتى يعرفها الناس وينسحبوا لها المجال لتشرب الماء . وموطن الاستشهاد بهذا البيت هنا قوله « ربتما » حيث اقترنت تاء التأنيث برب ، وقد علم أن تاء التأنيث لا تقترن إلا بالأفعال ، وقد اتفق الفريقان على أن رب ليس فعلا ، فيكون اقتران رب بتاء التأنيث كاقتران حرف النداء بالفعل وبالحرف فيما مضى من الشواهد ، ونظير اقتران تاء التأنيث برب في هذا البيت اقترانها بها في قول الآخر وأنشده ابن منظور :

وربت سائل عني حفي أعارت عينه أم لم تعارا

وبعض الكوفيين ينشد هذه الأبيات ونحوها لتنفذ دليل البصريين الذي استدلوأ به على أن نعم وبش فعلان ، فيقولون : أنتم تستدلون على أن نعم وبش فعلان باقتران كل واحدة من هاتين الكلمتين بتاء التأنيث، وتزعمون أن تاء التأنيث مختصة بالدخول على الأفعال، ولكننا لا نسلم أن كل ما تدخل عليه تاء التأنيث يكون فعلا، بدليل أن هذه التاء قد دخلت على « ثم » وهو حرف عطف بالإجماع ، كما دخلت على « لا » وهو حرف نفي بالإجماع ، ودخلت على « رب » ونحن وأنتم متفقون على أنه ليس فعلا ، فيكون هذا نظير ما نقضتم به مذهبنا حيث قلتم : إن دخول حرف الجر على الكلمة لا يكون دليلا قاطعا على اسمية الكلمة ؛ لأن حرف الجر قد دخل في اللفظ على الفعل وعلى المفعول به وإن حرف النداء الذي هو من خصائص الأسماء قد دخل في اللفظ على الفعل المتمنى على فعليته وعلى الحرف المتفق على حرفيته . وإذا فلم يتم دليلكم كما لم يتم دليلنا ، فما المرجح لنذهبكم على مذهبنا ؟ . وهذا كلام ظاهره صحيح ، ولكنه عند البحث والتحقيق لا ينهض ولا يستقيم ، ويبان ذلك من ثلاثة أوجه : الوجه الأول أن تاء التأنيث =

وقال الآخر :

٦٠ — مُنِمَتَ قُمْنًا إِلَى جُرْدٍ مُسَوِّمَةٍ أَعْرَافُهُنَّ لِأَيْدِينَا مَنَادِيلٌ^(١)

= التي تلحق الفعل والتي هي خاصة من خصائصه ساكنة ، تقول : قامت ، وقعدت ، وأقامت ، وسافرت ، فتجد تاء التانيث اللاحقة لهذه الأفعال ساكنة ، بخلاف تاء التانيث في ثمت وفي ربت وفي لات ، فإنها متحركة مفتوحة ، فلما اختلفت التاء في هذه الكلمات عن التاء اللاحقة للأفعال دل على أنها ليست هي التاء التي نجعلها خاصة من خصائص الأفعال ، بدليل أننا نقول : إن تاء التانيث المختصة بالأفعال هي تاء التانيث الساكنة ، والوجه الثاني : أن تاء التانيث اللاحقة للأفعال والتي هي خاصة من خصائص الفعل الماضي إنما تلحق الفعل لتدل على أن فاعله مؤنث ؛ فأنت تقول : قامت هند ، وقعدت فاطمة ، وأقامت سلمى ، وسافرت سعدى ، فتأتي بهذه التاء ألينة مع انفعال المؤنث للفرق بين فعل المذكر وفعل المؤنث ؛ لأن بعض الأسماء يشترك في التسمية بها المذكر والمؤنث فلا يكفي ذكر هذه الأسماء من غير تانيث الفعل للدلالة على أن المراد بها مؤنث ، أما التاء اللاحقة لرب وثم ولا فليست بهذه المنزلة ، بل المراد بها تانيث اللفظ ، فلتسكن التاء التي هي من خصائص الأفعال هي التاء الدالة على تانيث الفاعل الذي يسند الفعل المقترن بها إليه ، والوجه الثالث : أنا نقول : إن لحاق هذه التاء لهذه الحروف شاذ عن اقياس بالإجماع منا ومنكم ، والحكم فيما عدا هذه الكلمات المحفوظة المعروفة باق على أصله لا ينقضه شيء .

٦٠ — هذا البيت من قصيدة مستجادة لعبدة بن الطبيب ، وهو شاعر مخضرم ، وقصيدته التي منها بيت الشاهد هي للفضلية رقم ٢٦ ، والجرد : جمع أجرد أو جرداء ، والأجرد من الحيل : القصير الشعر ، والسومة : العملة ، والأعراف : جمع عرف - بالضم - وهو الشعر الذي في عنق الفرس ، والمناديل : جمع منديل ، وهو الذي تمسح به يديك من وضرب الطعام ونحوه ، يقول : إنهم بعد أن طعموا ركبوا الحيل الجرداء للعملة ومسحوا أيديهم من آثار الطعام بأعرافها ، والاستشهاد بالبيت في قوله « ثمت » حيث اتصلت تاء التانيث بثم ، ومن المتفق عليه بين الفريقين أن ثم حرف من حروف العطف ، وقد بينا وجه الاستشهاد بذلك في شرح البيت السابق ، ونظير بيت عبدة هذا في اقتران ثم بتاء التانيث قول شمر بن عمرو الحنفي ، وهو من شعر الأصمعيات :

ولقد مررت على اللثيم يسبني فمضيت ثمت قلت : لا يعني =

فلحاقها بالحرف يُبطل ما ادعيتموه من اختصاص الفعل بها ، وإذا بطل الاختصاص جاز أن تكون نعم وبئس اسمين لحقتهما هذه التاء كما لحقت رُبَّتْ وُثِمَتْ . هذا على أن نعم وبئس لا تلزمهما التاء بوقوع المؤنث بعدهما كما تلزم الأفعال ، ألا ترى أن قولك « قام المرأة » وقعد الجارية » لا يجوز في سعة الكلام ، بخلاف قولك « نعم المرأة ، وبئس الجارية » فإنه حسن في سعة الكلام ؟ فبان الفرق بينهما .

وهذا الاعتراض الذي ذكره ساقط ، وأما التاء التي اتصلت برُبَّتْ وُثِمَتْ وإن كانت للتأنيث إلا أنها ليست التاء التي في نعمت وبئست ، والدليل على ذلك من وجهين ؛ أحدهما : أن التاء في « نعمت المرأة ، وبئست الجارية » لحقت الفعل لتأنيث الاسم الذي أسند إليه الفعل ، كما لحقت في قولهم « قامت المرأة » لتأنيث الاسم الذي أسند إليه الفعل ، والتاء في « ربت ، وثمت » لحقت لتأنيث الحرف ؛ لا لتأنيث شيء آخر ، ألا ترى أنك تقول « رُبَّتْ رجل أهدت » كما تقول « رُبَّتْ امرأة أكرمت » ولو كانت كالتاء في نعمت وبئست لما جاز أن تثبت مع المذكر كما لا يجوز أن تثبت مع المذكر في قولك « نعمت الرجل ، وبئست الغلام » فلما جاز أن تثبت التاء في رُبَّتْ [٥١] مع المذكر دل على الفرق بينهما ، والوجه الآخر : أن التاء اللاحقة للفعل تكون ساكنة ، وهذه التاء التي تلحق هذين الحرفين تكون متحركة ، فبان الفرق بينهما ، وأما « لآت » فلا نسلم أن التاء مزيدة فيها ، بل هي كلمة على حيالها ، وإن سلمنا أن التاء مزيدة فيها فالجواب

= وقول الآخر وأشهد ابن منظور (٥٠٠ ج ١)

* ثمت يبيع ابياع الشجاع *

وقول عمر بن أبي ربيعة (د ٢٥٨ بتحقيقنا) :

اسأليه ثمت استمى أينما أحق بالظلم ؟

من أربعة أوجه : وجهان ذكرناهما في ربث وثمت ، ووجهان نذكرهما الآن ؛ أحدهما : أن الكسائي كان يقف عليها بالهاء ؛ فاحتج بأنه سأل أبا فقعس الأسدي عنها فقال : « وَلَا ة » فإذا لا تكون بمنزلة التاء في رُبَّتْ وَثُمْتُ ، ولا بمنزلة التاء في نعمت و بثست ، والوجه الثاني : أن تكون التاء في (لات حين) متصلة بـحين ، لا بلا ، كذلك ذكره أبو عبيد القاسم بن سلام ، وحكى أنهم يزيدون التاء على حين وأوان والآن ؛ فيقولون : « فعلت هذا تَحِينَ كذا ، وتَأَوَانَ كذا ، وتَأَلَانَ » أي : حين كذا ، وأوان كذا ، والآن . وقال الشاعر وهو أبو وَجْزَةَ السعدي :

٦١ — الْعَاطِفُونَ تَحِينَ مَا مِنْ عَاطِفٍ وَالْمُطْعِمُونَ زَمَانَ أَيْنَ الْمُطْعِمِ

٦١ — هذا البيت لأبي وجزة كما قال المؤلف ، وقد أنشده ابن منظور (ح ي ن) عن ابن سيده وعن الجوهرى ، ونسبه في المرتين لأبي وجزة ، وقد لفق كل واحد من هؤلاء الأئمة البيت من بيتين ، وصواب الإنشاد هكذا :

العاطفون تحين ما من عاطف والسبعون يدا إذا ما أنعموا
والمائعون من الهضيمة جارهم والحاملون إذا العشرة تفرم
واللاحقون جفانهم قمع الدرى والطعمون زمان أين المطعم

والاستشهاد بالبيت في قوله « العاطفون تحين » وللعلماء في هذه العبارة رأيان : أحدهما - وهو الذى ذكره المؤلف ههنا - أن هذه التاء زائدة في أول كلمة « حين » وأصل هذا رأى لأبي زيد ، زعم أنه سمع من بعض العرب زيادة التاء في أوائل بعض الظروف مثل الحين والآن ، قال أبو زيد « سمعت من يقول : حسبك تلان ، يريد الآن ، فزاد التاء » ١ هـ . والرأى الثانى : أن هذه التاء زائدة في قوله « العاطفون » وأصلها هاء الوقف ، ثم أجرى الكلمة في حال الوصل مجراها في حال الوقف ، ثم قلب الهاء تاء مبسوطة ، وعلى ذلك ينبغي أن تكتب « العاطفون تحين - إلخ » وقد ذكر هذا رأى ابن سيده بعد أن ذكر رأى الأول عن أبي زيد ، قال : « وقيل : أراد العاطفونه ، فأجراه في الوصل على حد ما يكون عليه في الوقف ، وذلك أنه يقال في الوقف : هؤلاء مسلمونه ، وضاربونه ، فتلحق الهاء لبيان حركة النون كما أنشدوا :

أهكذا ياطيب تفعولونه أعلا ونحن منهولونه =

وقال أبو زيد الطائي :

٦٢ — طَلَبُوا صَلْحَنَا وَلَا تَأَوَّانِ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ

= فصار التقدير : العاطفونه ، ثم إنه شبه هاء الوقف بهاء التأنيث ، فلما احتاج لإقامة الوزن إلى حركة الهاء قلبها تاء ، كما تقول : هذا طلحة ، فإذا وصلت صارت الهاء تاء فقلت : هذا طلحتنا ، فعلى هذا قل : العاطفونة ، وفتحت التاء كما فتحت في آخر ربت وثمت وذيت وكيت « اهـ . وقال ابن بري في بيت أبي وجزة : « هذه الهاء هي هاء السكت اضطر إلى تحريكها ، قال : ومثله :

هم القائلون الخير والأمرونه إذا ما خشوا من محدث الأمر معظما « اهـ
وزيد أن نبين لك أن هذه الهاء في قول أبي وجزة « العاطفونه » وفي تمثيل ابن سيده بقوله « هؤلاء مسلمونه » و « صاربون » ليست هاء ضمير الغائب على ما قد يتسرب إلى ذهنك ، وذلك أن هذه الهاءات لو كانت ضمائر لكان الاسم مضافا إليها ، فكان يجب أن تحذف النون التي تلي علامة الإعراب وهي الواو في كل هذه الأمثلة ، لما تعرف من أنه يحذف للاضافة تنوين الاسم المفرد ونون المثني وجمع المذكر السالم ، فتنبه لهذا ، على أن من هذه التل ما لا يتعدى بنفسه مثل « الأمرونه » في البيت الذي أنشده ابن بري ، وإنما يتعدى بالباء إلى المسامور به ، فتقول : أمرته بكذا ، ولا تقول : أمرته كذا ، إلا على التوسع كما جاء في قول الشاعر :

أمرتك الخير ، فافعل ما أمرت به فقد تركتك ذا مال وذا نسب

٦٢ — هذا البيت من قصيدة لأبي زيد الطائي ، كما قال المؤلف ، وهو من شواهد مغنى اللبيب (رقم ٤١٦) وشواهد الأشموني (رقم ٢٢٩) والاستشهاد بهذا البيت في قوله « ولات أوان » وفي هذه التاء رأيان للنحاة ؛ أحدهما : أنها مزيدة على لالتافية ، وأنها نظير التاء في ربت وثمت ، وقد مضى بيان ذلك ، والرأي الثاني أن هذه التاء مزيدة في أول كلمة « أوان » كما زيدت في أول الآن قليل : تالآن ، وقيل : تلان ، على ما رواه أبو زيد ، وقد ذكرنا ذلك في شرح الشاهد السابق (رقم ٦١) وهذا هو الوجه الذي روى المؤلف البيت في هذا الموضع لتقريره . ثم إن في جر « أوان » أربعة آراء للعلماء ، الأول : أن « لات » في هذا ونحوه عاملة الجر ، وكلمة « أوان » مجرورة بالكسرة الظاهرة ، وتنوينها تنوين التمكن الذي يلحق الأسماء العربية ، وهذا رأى القراء ، ولا يجري إلا على أن التاء متصلة بلا ، والرأي الثاني : أن « لات » =

وقال الآخر :

٦٣ - نَوَّلِي قَبْلَ يَوْمِ نَأْيِي جَمَانًا وَصَلِينَا كَمَا زَعَمْتَ تَلَانًا

واحتج بحديث ابن عمر حين ذكر لرجل من أقبي عثمان فقال له « اذهب بها تالآن إلى أصحابك » واحتج بأنه وجدها مكتوبة في المصحف الذي يقال له الإمام (تحين) فدل على ما قلناه .

= هنا حرف نفي يعمل عمل إن ويدل على نفي الجنس ، و « أوان » في هذا البيت مبنى لا معرب ، وبناءؤه على السكون الذي هو الأصل في البنيات ، ولكنه لما اجتمع ساكنان : سكون البناء ، وسكون الألف السابقة ، كسر آخره على الأصل في التخلص من التقاء الساكنين ، ثم نون للضرورة ، والرأى الثالث : أن « لات » حرف نفي ، و « أوان » مبنى على الكسر تشبهاً له بزال ونحوه لأنه على وزنه ، وتوينه للضرورة أيضاً ، وهذان الرأيان يجريان على أن التاء مزيدة على « لات » ويجريان أيضاً على أن التاء مزيدة على أوان ، وعليه يكون العامل هو « لا » النافية للجنس ، والرأى الرابع : أن تكون « لا » نافية ، والتاء مزيدة على « أوان » وتأوان : مجرور بحرف جر محذوف ، وحرف الجر هو من الاستغراقية ، وكأنه قال : لا من أوان صلح لهم ، وفي هذا القدر كفاية ومقنع .

٦٣ - لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشده ابن منظور (ح ي ن) ولم يعزه لقائل معين ، و « نولي » أصل معناه أعطى وامنحى ، وأراد هنا صلي وكفى عن الهجر ، وما يؤدي هذا للغي ، والتأى : البعد والفراق ، و « جمانا » اسم امرأة ، وهو منادى بحرف نداء محذوف ، وأصله « جمانة » فرخه الشاعر محذوف التاء ، ومحل الاستشهاد بهذا البيت قوله « تالانا » حيث زاد على « الآن » تاء في أوله وفي حديث ابن عمر « اذهب بها تالآن معك » قال أبو زيد : سمعت من يقول « حسبك تلان » يريد الآن ، فزاد التاء ، وقال ابن سيده في بيت الشاهد : أراد الآن ، فزاد التاء ، وألقى حركة الهمزة على ما قبلها . اهـ .

وقولهم « إن التاء لا تلزم نعم وبئس إذا وقع المؤنث بعدهما » فليس بصحيح ؛ لأن التاء تلزمهما في لغة شَطْرِ العرب ، كما تلزم في قام ، ولا فرق عندهم بين « نعمت المرأة » ، و « قامت المرأة » وإنما جاز عند الذين قالوا « نعم المرأة » ولم يجر عندهم « قام المرأة » لأن المرأة في قولهم « نعم المرأة هند » واقعة على الجنس كقولهم « الرجل أفضل من المرأة » أي جنسُ الرجال أفضلُ من جنس النساء ، وكقولهم « أهلك الناسَ الدينارُ والدرهم » أي [٥٢] الدراهم والدنانير ، وكقوع الإنسان على الناس ، قال الله تعالى : (لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم) أراد الناس ، وإذا كان المراد بالمرأة استغراق الجنس فلا خلاف أن أسماء الأجناس والمجموع يجوز تذكيرُ أفعالها وتأنيثُها ؛ فهذا المعنى حَذَفَ تاء التأنيث من حذفها من « نعم المرأة » وإذا كانوا قد حذفوها في حال السعة من فعل المؤنث الحقيقي من قولهم « حضر القاضي اليومَ امرأةٌ » فلا يبعد أن يحذفوها من فعل المؤنث الواقع على الجنس . وقد قالوا « ما قعد إلا المرأة ، وما قام إلا الجارية » فحذفوا تاء التأنيث ألبتة ، ولم تأت مثبتة إلا في ضرورة .

فإن قالوا : إنما حذفت تاء التأنيث ها هنا تنبيها على المعنى ؛ لأن التقدير : ما قعد أحد إلا المرأة ، وما قام أحد إلا الجارية .

قلنا : هذا مُسَلَّمٌ ، ولكن اللفظ يدل على أن المرأة والجارية غير بدل من أحد ، وإن كان المعنى يدل على أنهما بدل ، كما أن اللفظ يدل على أن « شَحْمًا » في قولك « تَفَقَّ الكَبشُ شَحْمًا » غيرُ فاعِلٍ ، وإن كان المعنى يدل على أنه فاعل ، فكما أنهم حذفوا تاء التأنيث من قولهم « ما قعدَ إلا المرأةُ » تنبيها على المعنى فكذلك حذفوها من قولهم « نعم المرأة » تنبيها على أن الاسم يراد به الجنس .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنهما فعلان ما ضيان أنهما مبنيان على الفتح ، ولو كانا اسمين لما كان لبنائهما وجه ؛ إذ لا علة ها هنا

توجب بناءهما . وهذا تمسكٌ باستصحابِ الحال ، وهو من أضعف الأدلة ، والمعتمد عليه ما قدمناه .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « الدليل على أنهما اسمان دخولُ حرف الجر عليهما في قوله :

* أَلَسْتُ بِنِعْمِ الْجَارِ يُؤَلِّفُ بَيْتَهُ * [٥٠]

وقول بعض العرب : نعم السير على بشس العير ، وقول الآخر : والله ما هي بنعم الملوذة » فنقول : دخول حرف الجر عليهما ليس لهم فيه حجة ؛ لأن الحكاية فيه مقدرة ، وحرف الجر يدخل مع تقدير الحكاية على ما لا شبهة في فعليته ، قال الراجز :

٦٤ — وَاللَّهِ مَا لَيْلِي بِنَامٍ صَاحِبُهُ وَلَا مُخَالِطِ اللَّيَانِ جَانِبُهُ

٦٤ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشده ابن منظور (ن و م) ولم يعزه ، وهو من شواهد الأشموني في باب نعم وبشس (رقم ٧٤٤) وابن هشام في شرح قطر الندي (رقم ٨) والرضي في باب أفعال المدح ، وانظر الخزانة (١٠٦/٤) وروى صدره :

* والله ما يزيد بنام صاحبه *

والليان — بفتح اللام والياء جميعا — أحد مصادر « لان » تقول : لان فلان يلين لينا وليانا ؛ إذا سهل . ومحل الاستشهاد بالبيت قوله « بنام » حيث دخل حرف الجر — وهو الباء — على الفعل ، في اللفظ ، وقد علم أن حرف الجر مختص بالدخول على الأسماء فلزم تقدير اسم يكون معمولا لحرف الجر ، وتقدير الكلام : ما ليلى بليل مقول فيه نام صاحبه ، وقد روى البصريون هذا البيت لإبطال حجة الكوفيين القائلين إن نعم وبشس اسمان بدليل دخول حرف الجر عليهما ، ووجه الإبطال أنه لا يلزم من دخول حرف الجر في اللفظ على كلمة ما أن تكون هذه الكلمة اسما ؛ لأن حرف الجر قد يدخل في اللفظ على كلمة قد اتفقت على أنها فعل مثل نام في هذا البيت . وهذا الذي ذكرناه وذكره مؤلف الكتاب في هذا البيت أحدرأين للعلماء في هذا الشاهد ، والرأي الآخر حكاه ابن منظور ، وخلاصته أن « نام » ليس فعلا باقيا على فعليته ، ولكنه صار مع ما بعده علما ، فهو من باب الأعلام المحكية عن الجمل ، وأنت خير أن الأعلام المحكية عن الجمل تدخل عليها عوامل الأسماء ، ويجوز أن تضاف إليها الأسماء كما قال الشاعر :

[٥٣] ولو كان الأمر كما زعمتم لوجب أن يحكم لنام بالاسمية ؛ لدخول الباء عليه ، وإذا لم يجوز أن يحكم له بالاسمية لتقدير الحكاية فكذلك هاهنا لا يجوز أن يحكم لنعم وبئس بالاسمية لدخول حرف الجر عليهما لتقدير الحكاية ، والتقدير في قولك :

* أَلَسْتُ بِنِعْمَ الْجَارِ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُ * [٥٠]

ألست بجارٍ مقولٍ فيه نعم الجار ، وكذلك التقدير في قول بعض العرب « نعم السير على بئس العير » [نعم السير على عَيْرٍ مقولٍ فيه بئس العير] وكذلك التقدير في قول الآخر « والله ما هي بنعم الملوذة » والله ما هي بملوذةٍ مقولٍ فيها نعم الملوذة ، وكذلك أيضاً التقدير في البيت الذي ذكرناه « والله ما ليلى بابل مقول فيه نام صاحبه » إلا أنهم حذفوا منها الموصوفَ وأقاموا الصفة مقامه ، كقوله تعالى : (أَنْ أَعْمَلَ سَابِغَاتٍ) أى دُرُوعاً سابغاتٍ ، وكقوله تعالى : (وَذَلِكَ دِينَ الْقِيَمَةِ) أى المِلَّةُ القيمة ؛ فصار التقدير فيها ألست بمقولٍ فيه نعم الجار ، ونعم السير على مقول فيه بئس العير ، وما هي بمقولٍ فيها نعم الملوذة ، وما ليلى بمقولٍ فيه نام صاحبه ، ثم حذفوا الصفة التى هى « مقول » وأقاموا المحكىَّ بها مقامها ؛ لأن القول يحذف كثيراً كما يذكر كثيراً ، قال الله تعالى : (وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ)

= كذبتهم وبيت الله لاتسكحونها بنى شاب قرناها نصر وتحلب

يتول الشاعر هنا « نام صاحبه » مثل قول الشاعر « شاب قرناها » وهذا التخريج إنما ذهب إليه من روى في بيت الشاهد * والله ما يزيد بنام صاحبه * فكأنه قال : ما زيد بهذا الرجل المسمى نام صاحبه ، إلا أن قوله بعد ذلك « ولا غخالط اللبان » لا يلتزم مع الكلام السابق ، على هذا التخريج ، فإنه يسأل : على م يعطف قوله « ولا غخالط اللبان » ؟ فإنه لا يجوز حينئذ أن يعطف على « نام صاحبه » لكونه في هذه الحالة ليس صفة ، إلا إذا لحظت معناه الأول قبل أن يصير علماً ، ولهذا استبعد جماعة من العلماء أن يكون « نام صاحبه » في هذا البيت علماً .

مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى (أَى يَقُولُونَ : ما نعبدكم ، وقال تعالى :
 (الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ
 وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْمًا) أَى : يقولون
 ربنا ، وقال تعالى : (وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ)
 أَى يقولون : سلام عليكم ، وقال تعالى : (وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ
 الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا) أَى يقولون : ربنا ؛ وقال تعالى :
 (فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ) أَى يقال لهم :
 أ كفرتكم ، وقال تعالى : (فَظَلَّمْتُمْ تَفَكَّهُونَ إِنَّا لَمُفْرِمُونَ) أَى تقولون :
 إنا لمفرمون .

وهذا في كلام الله تعالى وكلام العرب كثير جداً ، فلما كثر حذفه كثرة ذكره
 حذفوا الصفة التي هي مقول ؛ فدخل حرف الجر على الفعل لفظاً وإن كان داخلاً
 على غيره تقديرأ ، كما دخلت الإضافة على الفعل لفظاً وإن كانت [٥٤] داخلة على
 غيره تقديرأ في قوله :

٦٥ — مَالِكَ عِنْدِي غَيْرُ سَهْمٍ وَحَجَرٍ ،
 وَغَيْرُ كَبْدَاءٍ شَدِيدَةٍ الْوَتَرِ

٦٥ — لم أعر لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وهو من شواهد مني اللبيب
 (رقم ٢٦٦) والأشموني (رقم ٧٩١ بتحقيقنا) وشواهد الرضى ، وقال البغدادي (٣١٢/٢)
 « لم يعرف له قائل » والسهم : واحد السهام ، وهي النبال ، وهو أيضا جبريوضع فوق باب
 بيت يبنى لاصطياد الأسد فإذا دخل الأسد هذا البيت وقع الحجر فسد الباب عليه ، والكبداء
 — بفتح فسكون — القوس إذا كانت واسعة القبض ، والوتر : مجرى السهم من القوس ، والضمير
 للستر في « ترى » راجع على الكبداء التي هي القوس ، وأرمى البشر : أشدهم رمياً وأكثرهم
 إصابة للهدف ، والاستشهاد بالبيت في قوله « بكنى كان من أرمى البشر » حيث حذف =

* جَادَتْ بِكَفِّيْ كَانَ مِنْ أَرْمَى الْبَشَرِ *

أى : بِكَفِّيْ رَجُلٍ كَانَ مِنْ أَرْمَى الْبَشَرِ ، فحذف الموصوف الذى هو « رجل » وأقام الجملة مقامه ، فوقعت الإضافة إلى الفعل لفظاً وإن كانت داخلة على غيره تقديرأً ، فكذلك ها هنا : دخل حرف الجر على الفعل لفظاً ، وإن كان داخلاً على غيره تقديرأً .

ونحو هذا من الاتساع مجيء الجملة الاستفهامية وَصَفًا فى نحو قوله :

— ٦٦ — * جَاءُوا بِضَيْحٍ هَلْ رَأَيْتَ الذُّنْبَ قَطَّ *

= الموصوف وأبقى صفته ، وأصل الكلام : بكفى رجل كان من أرمى البشر ، أما الموصوف فهو « رجل » الذى يضاف قوله « بكفى » إليه ، وأما الصفة فهى جملة « كان من أرمى البشر » ويجوز لك أن تعتبر « كان » زائدة لاتعمل شيئاً ؛ لوقوعها بين شيئين متلازمين ليسا جاراً ومجروراً وهما النعت ومنعوتة ، وعلى هذا يكون قوله « من أرمى البشر » جاراً ومجروراً متعلقاً بمحذوف نعت للمنعوت المحذوف .

٦٦ — ينسب بعض الناس هذا الرجز إلى العجاج بن رؤبة الراجز المشهور ، ولكن الأكثرين على أنه لراجز لا يعلم ، وكان قد نزل بقوم وانتظر طويلاً عساهم أن يجيئوه بقراء ، ثم جاءوه بلبن مشوب بكثير من الماء ، فقال فيهم :

بتنا بحسان ومعزاه تبط تلحس أذنيه ، وحيناً تمتخط
مازلت أسعى بينهم والتبط حتى إذا جن الظلام واختلط
* جاءوا بمذق هل رأيت الذنْبَ قَطَّ *

و: أنشده ابن منظور (ضى ح) ولم يعزه إلى معين ، والبيت من شواهد الأشموني (رقم ٨٧٤) وابن عقيل (رقم ٢٨٧) وأوضح السالك (رقم ٢٩٤) ومغنى اللبيب (رقم ٤٠٨) والرضى فى باب المبتدأ والخبر وفى باب النعت ، وشرحه البغدادى (٢٧٥/١) . وحسان : جعله البغدادى اسم رجل ، وقيل : هو موضع بين دير العاقول وواسط ، والصواب ما قاله البغدادى ؛ لقوله فيما بعد « تلحس أذنيه » وتبط : تصوت ، وجن الظلام : ستر كل شيء ، والمذق : اللبن إذا كثر خلطه بالماء ، ويروى « ضييح » وهى الرواية التى حكها المؤلف ، والضيح — بفتح الضاد ومكون الياء —

فقوله « هل رأيت الذئب قط » جملة استفهامية في موضع وصفٍ لضيحٍ ، وإن كانت لا تحتل صدقاً ولا كذباً ، ولكنه كأنه قال : جاءوا بضيحٍ يقول من رآه هل رأيت الذئب قط ، فإنه يشبهه .

ونحو ذلك أيضاً من الاتساع مجيء الجملة الأمرية حالاً في قوله :

٦٧ - بِشْنِ مَقَامُ الشَّيْخِ أَمْرِسْ أَمْرِسْ
إِمَّا عَلَى قَمَرٍ ، وَإِمَّا أَقْعَنْسِسِ

== هو اللبن الرقيق الذي خلط كثيراً بالماء ، وعمل الاستشهاد بالبيت في قوله « بضيح هل رأيت - إلخ » فإن ظاهر هذه العبارة يفيد أن الجملة الإنشائية - وهي جملة الاستفهام التي هي قوله « هل رأيت الذئب قط » - قد وقعت نعتاً للنكرة التي هي قوله « مذق » أو « ضيح » ولما كان العلماء جميعاً متفقين على أن الجملة الإنشائية لا يجوز أن تقع نعتاً للنكرة فإنهم اتفقوا جميعاً على أن هذا الظاهر في هذا البيت ونحوه غير مراد ، ومن أجل ذلك اتفقوا على أن جملة الاستفهام معمولة لعامل مقدر هو الذي يقع نعتاً لهذه النكرة ، وأصل الكلام : جاءوا بضيحٍ مقول عند رؤيته هل رأيت الذئب قط .

٦٧ - أُنشد ابن منظور هذين البيتين (ق ع س - م ر س) ولم يعزها إلى معين والمقام : اسم مكان الإقامة ، و « أَمْرِسْ » فعل أمر أصله المرس ، والمرس : مصدر « مرس الحبل يمرس مرساً » وهو أن يقع الحبل في أحد جانبي البكرة بين الخطاف والبكرة ، وتقول « أَمْرِس الحبل يمرسه ، مثل أكرم يكرمه » إذا أعاده إلى موضعه وتأمر من ذلك فتقول « أَمْرِس حبلك ، على مثال أكرم ضيفك » أي أعده إلى مجراه ، والقمو - بفتح القاف وسكون العين للمهمل - هو أحد خشبتين يكتفان البكرة وفيهما المهور ، وهما قنوان ، وقيل : القنوان الحديدتان اللتان تجري البكرة بينهما ، وقال الأصمعي : إذا كان ما تجري البكرة وتدور فيه من حديد فهو خطاف ، وإن كان من خشب فهو القمو ، واقنسس : تأخر وارجع إلى خلف ، ومعنى قوله « إِمَّا عَلَى قَمَرٍ وَإِمَّا أَقْعَنْسِس » قال ابن منظور : إن استقى المستقي بكرة فوق جبلها في غير موضعه قيل له : أَمْرِس ، أي أعد حبلك إلى موضعه ، وإن كان يستقي بغير البكرة ومنع حزن أوجه ظهره فيقال له : اقنسس واجذب الدلو ، والاستشهاد ==

أراد بش مقام الشيخ مقولا فيه أمرس أمرس ، دَمَّ مقاما يقال له ذلك فيه ،
و « أمرس » أعدِ الحبل إلى موضعه من البكرة .

وإنما جاءت هذه الأشياء في غير أما لكنها لسَقَر اللغة ؛ وَحَسَّنَ ذلك ما ذكرناه
من إضمار القول ؛ فدلَّ على أن ماتمكوا به من دخول حرف الجر عليها ليس بحجة
يُسْتَنَد إليها ، ولا يعتمد عليها .

وأما قولهم « إن العرب تقول : يا نعم المولى ويا نعم النصير » فنقول : المقصود
بالنداء محذوف للعلم به ، والتقدير فيه : يا الله نعم المولى ونعم النصير أنت .

وأما قولهم : « إن المنادى إنما يقدر محذوفاً إذا ولى حرفُ النداء فعلَ أمر »
فليس بصحيح ؛ لأنه لا فرق بين الفعل الأمرى والخبرى في امتناع مجيء كل
واحد منهما بعد حرف النداء ، إلا أن يقدر بينهما اسمٌ يتوجه النداء إليه ، والذي

= بالبيت في قوله « بش مقام الشيخ أمرس أمرس » فإن قوله « أمرس » جملة إنشائية
لكونها مؤلفة من فعل أمر وفاعله وهو الضمير المستتر فيه وجوباً ، وقد وقعت هذه
الجملة حالا في ظاهر الأمر ، وإما كان العلماء لا يجيزون مجيء الجملة الإنشائية حالا ،
إلا من لا يستد بقوله ، فقد جعلوا هذه الجملة معمولة لعامل محذوف هو الذي يقع حالا ،
وتقدير الكلام : بش مقام الشيخ مقولا فيه : أمرس أمرس ، وصاحب الحال هو
قوله « الشيخ » المضاف إليه ، وفي كلام ابن منظور ما يفيد أن هذه الجملة الإنشائية
معمولة لعامل محذوف يقع نعتاً لمخصوص بالذم ، وكأنه قال : بش مقام الشيخ مقام مقول
له فيه أمرس أمرس ، وهو كلام مستقيم ؛ فإن مجيء بش وفاعلها في أول الكلام يرشح
لمجيء المخصوص بالذم ؛ لأنه هو الذي جرت عادتهم في هذا الأسلوب أن يأتوا به ، ولو
قلت : إن هذه الجملة معمولة لقول محذوف يقع تمييزاً ، وإن التقدير : بش مقام الشيخ مقاما
مقولا له فيه أمرس أمرس ، لم تكن قد أبدت ، والاستشهاد على أية هذه الأحوال
الثلاثة جار مؤد للغرض الذي يريده المؤلف ، فإنه يقصد إلى أن يقول : إن من سنن
العرب في كلامهم أن يحذفوا الكلمة من الكلام — وخاصة ما كان من مادة القول — وهم
يريدونها ، وإن ذلك واقع في أساليب كثيرة من أساليبهم .

يدلُّ على أنه لا فرق بينهما مجيء الجملة الخبرية بعد حرف النداء بتقدير حذف
المنادى كما تجيء الجملة الأمرية بعد حرف النداء [٥٥] بتقدير حذف المنادى ،
قال الشاعر :

٦٨ — يَا لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْأَنْوَامِ كُلِّهِمْ وَالصَّالِحِينَ عَلَى سَمْعَانَ مِنْ جَارِ
أراد : يا هؤلاء لعنة الله على سيمان ، وقال الآخر :
٦٩ — يَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى أَهْلِ الرَّقْمِ أَهْلِ الْحَمِيرِ وَالْوَقِيرِ وَالْحَزْمِ

٦٨ — هذا البيت من شواهد ابن هشام في مغنى اللبيب (رقم ٦٢٠) وهو من
شواهد سيويه (٣٢٠ / ١) وابن يعيش (ص ١١٧٣) . والاستشهاد به في قوله « يا لعنة
الله » فقد وقع بعد حرف النداء جملة مؤلفة من مبتدأ هو قوله « لعنة الله » وخبر وهو الجار
والمحروور الذى هو قوله « على سيمان » وذلك مبنى على أن الرواية برفع « لعنة الله »
فلو رويته بنصب اللعنة كان الكلام على تقدير عامل يعمل النصب وعلى تقدير المنادى
يا أيضا ، وتقدير الكلام على هذا : يا هؤلاء أستدعى لعنة الله ، ويكون الجار والمحروور
متعلقا باللعة ، وهذا أحد تفريجات ثلاثة في البيت ، والتخريج اثنان : أن تعتبر « يا »
لجزء اثنى ، واثالث — ولا يتم إلا على رواية النصب — أن تكون اللعة نفسها هى
المنادى ، وكأنه قال : يا لعنة الله اضرب على سيمان ، كما نودى الأسف في قوله تعالى :
(يا أسفا على يوسف) وكانوديت الحسرة في قوله تعالى : (يا حسرة على العباد) وفى
قوله سبحانه (يا حسرتنا على ما فرطت في جنب الله)

٦٩ — هذا البيت لابن دارة ، واسمه سالم بن مسافع ، ودائرة أمة ، وقد أنشده
ابن منظور (خ ز م) ونسبه إليه . والرقم — بفتح الراء والتفاد جميعا — جمع رقعة ، والرقعة :
نبات يقال إنه الحجازى ، وقيل : الرقعة من العشب العظيم تنبت منسطة وهى من أول
العشب خروجها ، تنبت فى السهل ، ولا يكاد المال يأكلها إلا من حاجة ، والحмир : جمع
حمار ، وهو معروف ، والوقير : صغار الشاء ، وقال أبو النجم :

* نبع كلاب الشاء عن وقيرها *

والحزم — بضم الحاء والزاى جميعا — جمع خزومة ، وهى البقرة ، والاستشهاد به
فى قوله « يا لعنة الله » وهو نظير ما ذكرناه فى شرح الشاهد السابق .

وقال الآخر :

٧٠ — يَا لَعَنَ اللَّهُ بَنِي السُّعْلَاتِ عَمْرَو بْنَ مَيْمُونٍ شِرَارَ النَّاتِ

أراد بالنات الناسَ لحول السين تاء ، وقال الآخر :

٧١ — يَا قَاتَلَ اللَّهُ صَبِيَانًا تَجِيءُ بِهِمْ أُمُّ الْهَنْبِيرِ مِنْ زَنْدٍ لَمَّا وَارَى

٧٠ — هذان بيتان من الرجز للشطور ، وهما لعلاء بن أرقم البشكري أحد شعراء الجاهلية ، وهما من شواهد شرح الرضى على شافية ابن الحاجب (رقم ٢٢٣) وشرح الفصل لموفق الدين ابن يعيش (ص ١٣٨٠ أوربة) وقد أنشدهما مع ثالث ابن منظور تبعاً للجوهري (نوت - س ي ن) ونسبهما في المرتين لعلاء بن أرقم ، والرواية عنده - وهي الشهورة في كتب الصرف - هكذا :

يا قبح الله بنى السعلات عمرو بن ربوع شرار النات

* غير أعفاء ولا أكيات *

و « قبح الله فلانا » أى نحاه وأبعده عن الخير ، ويروى « يا قاتل الله » وهو دعاء بالهلكة ، و « السعلاة » بكسر السين وسكون العين المهملة - أنثى القول ، ويقال : هي ساحرة الجن ، وقد زعموا أن عمرو بن ربوع تزوج سعلاة فأقامت دهرها في بني تميم وأولدها عمرو أولادا ، و « عمرو بن ربوع » قالوا : هو بدل من السعلاة ، ولوجعلته معطوفاً عليه بعاطف محذوف لم تكن قد أبدت ، و « النات » أراد به الناس ، و « أكيات » أراد به الأكياس : جمع كيس ، وهو الحاذق الفطن . وعمل الاستشهاد به هنا قوله « يا قبح الله » حيث اقترن حرف النداء بجملة فعلية دعائية ، وقد اتفق الفريقان على أن المنادى لا يكون جملة ؛ فلزمهما جميعاً أن يقدر اسم مفرداً ليكون هو المنادى بهذا الحرف ، وأصل الكلام عندهم : يا قوم قبح الله ، أو يا هؤلاء قبح الله ، وما أشبه ذلك . وهذا أحد توجيهين في هذا البيت ونحوه ، والثاني أن « يا » هنا حرف تنبيه ، لا حرف نداء ، وحرف التنبيه يدخل على الجملة الفعلية والاسمية ، ونظير هذا البيت قول جرير :

يا حبذا جبل الريان من بلد وجبذا ساكن الريان من كانا

وقول الفرزدق :

يا أرغم الله أنفا أنت حامله يا ذا الخنى ومقال الزور والخطل

٧١ — هذا البيت للقتال الكلابي ، واسمه عبيد بن المضر جى ، وقد أنشده ابن

منظور (ه ن ب ر) ونسبه إليه ، وأنشد بعده :

وهي جملة خبرية ، فدلّ على أنه لا فرق في ذلك بين الجملة الأمرية والخبرية ، فوجب أن يكون للنّادى محذوقاً في قولهم « يَا نِعَمَ الْوَلَى وَيَا نِعَمَ النَّصِيرُ » .
والذى يدلّ على فساد ما ذهبوا إليه أنا أجمعنا على أن الجمل لا تُنادى ؛ وأجمعنا على أن « نِعَمَ الرَّجُلُ » جملة ، وإن وقع الخلاف في نعم هل هي اسم أو فعل ، وإذا امتنع للاجماع قولنا « يا زيد منطلق » فكذلك يجب أن يمتنع « يا نعم الرجل » إلا على تقدير حذف النّادى على ما بيننا .

وأما قولهم « إن النداء لا يكاد ينفك عن الأمر أو ما جرى مجراه ، ولذلك لا يكاد يوجد في كتاب الله تعالى نداء ينفك عن أمر أو نهى » قلنا : لا نسلم ، بل يكثر مجيء الخبر والاستفهام مع النداء كثرة الأمر والنهي ، أما الخبر فقد قال الله تعالى : (يَا عِبَادِيَ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ وَلَا أَنْتُمْ تَحْزَنُونَ) ، وقال تعالى في موضع آخر : (يَا أَبَتِ إِنِّي أَخَافُ أَنْ يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِنَ الرَّحْمَنِ) ، وقال تعالى في موضع آخر : (يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا) ، وقال تعالى في موضع آخر : (يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّمَا بَنَيْكُمْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ) وقال تعالى في موضع آخر : (يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ) إلى غير ذلك من المواضع ، وأما الاستفهام فقد قال الله تعالى : (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ ؟) ، وقال تعالى في موضع آخر : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ

== من كل أعلم مشفوق وتيرته لم يوف خمسة أشبار بشبار
وقال بعد إنشاد البيتين « ويروى يا قبيح الله ضبعانا ، وفي شعره : من زنا لها حاري ، والحاري : الناقص ، والواري : السمين ، والأعلم : المشقوق الشفة العليا ، والوتيرة : إطار الشفة ، وأبو الهنبر : الضبعان ، ثم قال : وأم الهنبر : الضبع ، وقيل : هي الحمارة الأهلية ، والهنبر - بوزن الحصر ، بكسر أول وثالثه - ولد الضبع ، ويقال الهنبر الجحش » اهـ . ومحل الاستشهاد قوله « يا قاتل الله - إلخ » وأقول فيه كالتقول في الشاهد السابق .

آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ؟) ، وقال تعالى في موضع آخر : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْبَلُوا مِنَ الْفُجَّارِ مَا يَقُولُوا وَسَبِّحُوا بِحَمْدِ رَبِّكَ فِي الْمَقَامَاتِ وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَكْفُرُونَ فَإِنَّهُمْ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَالرَّسُولِ وَالَّذِينَ يَتَّبِعُوكُم مِّنْهُمْ فَهُمْ كَمَا تَكْفُرُونَ) ، وقال تعالى في موضع آخر : (وَيَا قَوْمِ إِنِّي أَخَذْتُ الذِّكْرَ مِنِّي وَأَتَدْعُو تَنِي إِلَى النَّجَاةِ وَتَدْعُونَنِي إِلَى النَّارِ) إلى غير ذلك من المواضع ؛ فإذا كثرت مجيئها ، اختلف الاستفهام كثرة الأمر والنهي فقد تكافأ في الكثرة ؛ فلا مزية لأحدهما عن الآخر .

وأما قولهم « إنه لا يحسن اقتران الزمان بهما ؛ فلا يقال : نعم الرجل أمس ، ولا بئس الغلام غداً ، ولا يجوز تصرفهما » فنقول : إنما امتنعنا من اقترانهما بالزمان الماضي ، وما جاء التصرف لأن « نعم » موضوع لغاية المدح و « بئس » موضوع لغاية الذم ؛ فجعل دلالتهما مقصورة على الآن ؛ لأنك إنما تمدح وتذم بما هو موجود في المدح أو المذموم ، لا بما كان فزال ، ولا بما سيكون ولم يقع .

وأما قولهم « إنه قد جاء عن العرب نَعِمَ الرَّجُلُ » فهذا مما يتفرد بروايته أبو علي قطرب ، وهي رواية شاذة ، ولئن صحت فليس فيها حجة ؛ لأن نَعِمَ أصله نَعِمَ على وزن فعل - بكسر العين - فأشبع الكسرة فنشأت الياء كما قال الشاعر :

تَنِي يَدَاها الْخَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ

نَنَى الدَّرَاهِمَ تَنَقَّادُ الصَّيَارِفِ [١٣]

أراد الدراهم والصيارف ، والذي يدل على أن أصل نَعِمَ نَعِمَ أنه يجوز فيها أربع لغات : نَعِمَ - بفتح النون وكسر العين - على الأصل ، ونَعِمَ - بفتح النون ، وسكون العين - ونَعِمَ - بكسر النون والعين - ونَعِمَ - بكسر النون وسكون العين .

فمن قال نَعِمَ - بفتح النون وكسر العين - أتى بها على الأصل كقراءة ابن عامر وحمزة وأبي إسحاق والأعمش وخلف (فَنَعِمًا) - بفتح النون وكسر العين - وكما قال طرفة :

٧٢ — مَا أَقَلَّتْ قَدَمٌ نَاعِلَهَا نَعِمَ السَّاعُونَ فِي الْأَمْرِ الْمَعْرِ

٧٢ — هذا البيت من كلام طرفة بن العبد البكري (د ٧٣) وقد أنشده الرضى في شرح الكافية (٢٩٠/٢) وشرحه البغدادي في الحزاة (١٠١/٤) وابن منظور في اللسان (ن ع م) وقد اختلفت الرواية في صدر هذا البيت اختلافا كثيرا ؛ فيروى :
* ما أقلت قدم ناعلها *

وهي رواية للمؤلف هنا ، و يروى :

* ما أقلت قدمي إنهم *

وهي رواية ابن منظور ، و يروى :

* ما أقلت قدمي إنهم *

وعلى الروایتين الأخيرتين يكون مفعول أقلت محذوفا ، وانتقدير : ما أقلتني قدمي ، أو ما أقلتني قدمي ، و « ما » مصدرية ظرفية ، وأقلت : معناه حملت أورفت ، واتقدم — بالتحريك — الرجل ، والناعل : لا بس النعل ، وجملة « إنهم نعم الساعون — الخ » للتعليل ، والساعون : جمع ساع ، والأمر المبر : الذي يعجز الناس عن دفعه ؛ لأنه يفوق طاقتهم ويزيد على قدر ما يحتملونه ، و يروى :

* نعم الساعون في القوم الشطر *

والشطر — بضم الشين والطاء جميعا — جمع شطير ، ويراد به هنا الغرياء ، وأصل الشطير الناحية ، وسمى الغريب به لأن كل من بعد عن أهله يأخذ في ناحية من نواحي الأرض ، والاستشهاد به في قوله « نعم الساعون » حيث استعمل هذا الفعل على ما هو الأصل فيه بفتح النون وكسر العين ، على مثال علم وفهم وضحك ، وإنما قلوا فيه « نعم » بكسر النون وسكون العين للتخفيف ، وذلك أن حرف الحلق في ذاته ثقیل ، والكسرة ثقيلة أيضا ، ولهذا يفر العرب في كل كلمة ثلاثية مفتوحة الأول مكسورة الثاني إذا كان الحرف الثاني من حروف الحلق — وهي الهمة والهاء والعين والحاء واغين والحاء — إلى تغيير هذه الزنة إلى واحد من ثلاثة أوزان : الأول أن يسكنوا الحرف المكسور ويقولوا ما عداه على حاله ، فيقولون : نعم ، وضحك ، وفهم ، وبأس — بفتح أوائل هذه الأفعال وسكون ثانيها ، والثاني : أن يسكنوا الحرف المكسور بعد أن ينقلوا كسره إلى الحرف الأول ، فيقولون : نعم ، وضحك ، وفهم ، وبأس — بكسر أوائل هذه الكلمات وسكون ثانيها — والثالث : أن ينقلوا الثاني مكسورا على حاله ، ويكسروا =

وَمَنْ قَالَ نَعَمْ - بفتح النون وسكون العين - حذف كسرة العين ،
كقراءة يحيى بن وثاب (فَنَعَمْ عَقَبَى الدارِ) بفتح النون وسكون العين ، وكما
قال الشاعر :

٧٣ — فَإِنْ أَهْجَهُ يَضْجَرُ كَمَا ضَجَرَ بَازِلٌ
مِنْ الْأَذَمِ دَبَّرَتْ صَفْحَتَاهُ وَغَارِبُهُ

= الأول إتباعا لثانيه ، فيقولون : نعم ، وضحك ، وفهم ، وبئس - بكسر أوائل هذه
الكلمات وكسر ثانيها أيضا ، فإن قلت : فقد ذكرت أن الكسرة ثقيلة ، وهم إنما خرجوا
بهذا النوع من الكلمات عن أوزانها الأصلية إلى أوزان أخرى غير أصلية تمسها إلى
التخفيف ، وفرارا من الثقل الذي جلبه أمران : كون ثاني الكلمة من حروف الخلق المستقلة
التي يشبه النطق بها التثنية ، وكون هذا الحرف مكسورا ، فكيف يهبط بكسرة
أخرى وهي ثقيلة فيزيدوا الكلمة ثقلا ؟ فالجواب عن هذا أن من أسباب الثقل
الخروج من الشيء إلى ما يخالفه ؛ ففي « نعم » بكسر النون والعين جميعا نبع من الثقل
ونوع من التخفيف ، أما الثقل فناجم عن الكسر ، وأما التخفيف فمشتق من اللسان
حين ينطق بالنون مكسورة ثم يأتي بالعين مكسورة أيضا قد خرج من شيء إلى ما يشبهه
ويؤايمه فليس بحاجة إلى تغيير ضغطه وحركته ، أما حين ينتقل من النون المفتوحة إلى
العين المكسورة فإنه ينتقل من الشيء إلى ما يغايره ويخالفه فهو مضطر إلى أن يغير
ضغطه وحركته ؛ فلهذا كان نعم بكسر أوله وثانيه أخف من نعم بفتح أوله وكسر ثانيه ،
فاعرف ذلك وتنبه له والله يرشدك .

٧٣ — هذا البيت للأخطل التميمي ، من قصيدة يهجو فيها كعب بن جعيل ، وقد
أنشده صاحب اللسان (ضجر) وصاحب الكشف في تفسير سورة النساء (١/١٨٣)
بولاق (وضجر - بوزن علم في الأصل ، وخفف هنا بإسكان ثانيه - أي قلق
وتبرم وضائق نفسه ، والبازل : من الجنس الذي انشقت نابه وذلك إذا بلغ منه
التاسعة ، والأدم : جمع آدم أو أدماء ، والآدم : الأسمر اللوز ، ودبرت : أسد
بوزن فرح ، وخفف هنا بإسكان ثانيه ، ومعناه جربت ، والدبر والجرب واحد في الوزن
وفي المعنى ، وصفحتاه : جانباه ، وغاربه : أعلاه ، والاستشهاد به في قوله « ضجر »
وقوله « دبرت » فإن أصل كل واحد من هذين الفعلين مفتوح الأول مكسور الثاني ،
وقد خففه الشاعر بإسكان ثانيه ؛ لأن الكسرة كما قلنا ثقيلة وهم يطلبون التخفيف =

أراد « ضَجَرَ ، وَدَبَّرَتْ » غذف ، وقال الآخر :
 ٧٤ — إِذَا هَدَّرَتْ شَقَاشِقُهُ وَنَشِبَتْ لَهُ الْأُظْفَارُ تُرِكَ لَهُ الْمَدَارُ
 أراد « نَشِبَتْ ، وَتُرِكَ » ، وقال الآخر وهو أبو النجم :
 ٧٥ — * هَيَّجَهَا نَضَحٌ مِّنَ الطَّلِّ سَحَرٌ *

[٥٧] وَهَزَّتِ الرِّيحُ النَّدَى حِينَ قَطَرَ
 لَوْ عَصَرَ مِنْهَا الْبَانُ وَالْمِسْبَكُ انْفَصَرَ

= ما أمكن ، ولهذا لو كان ثاني الكلمة اثلاثية مفتوحا مثل كتب وضرب ونصر لم يلجئوا إلى تخفيفها بإسكان ثانيها ؛ لأن الفتحة في نفسها خفيفة وأول الفعل مفتوح فالخفة حاصلة ، فلا يرون أن بهم حاجة إلى تغيير زنة الكلمة .

٧٤ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، وهدرت : أصله قولهم « هدر البعير » إذا ردد صوته في حنجرته ، والشقاشق : جمع شقشقة — بكسر الشينين جميعا — وأصله شيء كالرثة يخرج البعير من فيه إذا هاج ، ويقولون للنصيح البليغ الذي يخطب فيعيد : هدرت شقشقتة ، وهدرت شقاشقه ، وخطب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب خطبة مشتملة على كثير من الحكم ، فقال له ابن عباس : لو اضطردت خطبتك من حيث أفضيت ، فقال له : هيات ، تلك شقشقة هدرت ثم قرت ، وسموا هذه الخطبة « الشقشقية » بسبب هذه العبارة ، وقالوا « فلان شقشقة قومه » يريدون أنه شريفهم وفصيحتهم ، ونشبت : أصله بفتح النون وكسر الشين — ومعناه علفت ، وقد خففه هنا بإسكان شينه ، والمدار : أراد مدار الأمر ، وهو ما يجري عليه غالبا . والاستشياء بالبيت في قوله « ونشبت » وقوله « ترك » فإن أصل الفعل الأول بكسر الشين مبني للمعلوم فسكن الشاعر شينه قصدا إلى التخفيف ، وأصل الفعل الثاني « رز » ضم أوله وكسر ثانيه مبني للمجهول ، فسكن الراء للتخفيف أيضا .

٧٥ — هذه ثلاثة أبيات من الرجز المشطور قائلها أبو النجم العجلي كما قال المؤلف وقد أنشد ثالثها — وفيه محل الاستشهاد — ابن منظور (ع ص ر) ونسبه إلى أبي النجم ، والنضح — بالفتح — أصله رشاش الماء ، والطل : المطر الضعيف ، واندى — بفتح النون مقصورا — المطر ، والبان : شجر سبط القوام لين الورق يشبه به —

أراد «عَصِرَ» وقال الآخر :

٧٦ — * رُجِمَ بِهِ الشَّيْطَانُ مِنْ هَوَاتِهِ *

أراد «رُجِمَ» وقال الآخر :

٧٧ — * وَتَفَخُّوا فِي مَدَائِنِهِمْ فَطَارُوا *

أراد «وَتَفَخُّوا» .

ومن قال نِعِمَ — بكسر النون والعين — كسر النون اتباعاً لكسرة العين ،
كقراءة زيد بن علي والحسن البصري ورؤية (الحمد لله) بكسر الدال اتباعاً
لكسرة اللام ، وكقراءة إبراهيم بن أبي عبلة (الحمد لله) بضم اللام اتباعاً لضمة
الدال ، وكقولهم «مِنْتِنِ» بكسر الميم اتباعاً لكسرة التاء ، وكقولهم أيضاً «مُنْتُنِ»
بضم التاء اتباعاً لضمة الميم .

= قدود الحسان ، له زهرة طيبة الريح ، والسك معروف ، والاستشهاد بالبيت في قوله
«عصر» فإن أصله بضم العين وكسر الصاد ، ولكن الشاعر خففه بإسكان الصاد .

٧٦ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ورجم : فعل ماض مبنى
للمجهول ، وأصله بضم الراء وكسر الجيم ، ولكن الشاعر خففه بتسكين الجيم ، على
نحو ما ذكرنا في شرح الشواهد السابقة ، ومعنى الرجم الرمي بالحجارة ، وكانوا في
جاهليتهم إذا أرادوا أن يقتلوا رجلاً رموه بالحجارة حتى يقتلوه ، ثم قيل لكل قتل
رجم ، وقد ورد في القرآن الكريم الرجم بمعنى القتل في مواضع كثيرة ، ومحل
الاستشهاد بهذا البيت قوله «رجم» وقد بينا وجهه .

٧٧ — هذا عجز بيت من كلام القطامي ، وصدره قوله :

* أَلَمْ يَخْزِ التَّفَرُّقُ جَنْدَ كَسْرَى *

وقد أنشده ابن منظور (ن ف خ) ونسبه للقطامي ، والدائن : جمع مدينة ، ومحل
الاستشهاد في هذا البيت قوله «وتفخؤا» فإن أصله فعل ماض مبنى للمجهول بضم النون
وكسر الفاء ، ولكن الشاعر خففه بإسكان الفاء .

ومن قال نَعِمَ - بكسر النون وسكون العين - نقل كسرة العين من نَعِمَ - بفتح النون وكسر العين - إلى التون ، وعليها أكثر القراء ؛ فلما جاز فيها هذه الأربع اللغات دلَّ على أن أصلها نَعِمَ على وزن فَعِلَ ؛ لأن كل ما كان على وزن فَعِلَ من من الاسم والفعل وعينه حرفٌ من حروف الخلق فإنه يجوز فيه أربع لغات ، فالاسم نحو : فَخِذْ وفَخِذْ وفَخِذْ وفَخِذْ ، والفعل نحو : قد شَهِدَ وشَهِدَ وشَهِدَ وشَهِدَ ، على ما بينا في نعم ، وإذا ثبت أن الأصل في نَعِمَ نَعِمَ كانت الياء في « نَعِمَ الرجلُ » إشباعاً ؛ فلا يكون فيه دليل على الأسمية ؛ فدل على أنها فعلان لا اسمان ، والله أعلم .

١٥ - مسألة

[القول في « أفعل » في التعجب ، اسمٌ هو أو فعل ؟]^(١)

ذهب الكوفيون إلى أن أفعل في التعجب نحو « ما أحسن زيداً » اسمٌ .
وذهب البصريون إلى أنه فعلٌ ماضٍ ، وإليه ذهب أبو الحسن على بن حمزة الكسائي من الكوفيين .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه اسمٌ أنه جامد لا يتصرف ، ولو كان فعلاً لوجب أن يتصرف ؛ لأن التصرف من خصائص الأفعال ، فلما لم يتصرف وكان جامداً وجب أن يلحق بالأسماء .

(١) انظر في هذه المسألة : لسان العرب (م ل ح) وشرح موفق الدين ابن يعيش على المفصل (١٠٤١) وشرح رضى الدين على كافي ابن الحاجب (٢٨٥/٢) وشرح الأشموني (١٦٧/٤ بتحقيقنا) وحاشية الصبان (١٦/٣ بولاق) والتصريح للشيخ خالد (١٠٨/٢ بولاق) ومعنى اللبيب لابن هشام (ص ٦٨٢ بتحقيقنا) وسر العربية (٤٧)

[٥٨] ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنه اسم أنه يَدْخُلُه التصغير ،

والتصغير من خصائص الأسماء ، قال الشاعر :

٧٨ — يَامَا أُمِيلِحَ غَزْلَانَا شَدَنَّ لَنَا مِنْ هَاوُلِيَّائِكُنَّ الضَّالِّ وَالسَّمْرِ

فأميلح : تصغير أملح ، وقد جاء ذلك كثيراً في الشعر وسعة الكلام .

٧٨ — استشهد بهذا البيت كثير من النحاة وأهل اللغة منهم ابن منظور (م ل ح) وابن يعيش (ص ١٠٤٢) والأشموني (رقم ٧٣٥) وابن هشام في المغني (رقم ٩٣٧) والرضي، وشرحه البغدادى في الخزانة (١/٤٥٥ و ٩٥/٤٥٥)، وقد عثرت به ثانی ثلاثة أبيات في دمية القصر للباخرزى (ص ٢٩ ط حلب) وقد نسبها إلى بدوى اسمه كاهل اشقفي . والغزلان : جمع غزال ، وأصله ولد الظبية ، ويشبه العرب به حسان النساء ، وشدن : أصله قولهم « شدن الظبي يشدن شدوتا - من باب قعد » إذا قوى وترعرع واستغنى عن أمه ، وهؤلاء : تصغير هؤلاء على غير قياس ، والضال : السدر البرى، واحدته ضالة، والسمر - بفتح السين وضم الميم - شجر الطلح ، واحدته سمرة ، والاستشهاد بالبيت هنا في قوله « أميلح » فإنه تصغير أملح ، وأصل التصغير من خصائص الأسماء ، ولهذا قال الكوفيون إن صيغة أفعل في التعجب اسم بدليل مجيئها مصغرة في هذا البيت ، والبصريون لا يرتضون ذلك ، ويقولون إن تصغير « أملح » في هذا البيت شاذ ، ألا ترى هذا الشاعر قد صغر هؤلاء في نفس البيت مع أننا متفقون على أن التصغير من خصائص الأسماء العربية ؛ فهذا وجه ، ومنهم من يسلك في الرد مسلكا آخر ، فيقول : إن صيغة التعجب لما أشبهت صيغة التفضيل في الوزن وكان فعل التعجب - مع ذلك - جامدا أعطوا فعل التعجب حكم اسم التفضيل ؛ فأجازوا تصغيره ، وقد ذكر ذلك ابن منظور في اللسان وابن هشام في المغني - قال ابن هشام في المغني ، « الثالث - مما أعطى حكم الشيء لمشايبته له لفظا ومعنى - نحو اسم التفضيل وأفعل في التعجب ؛ فإنهم منعوا التفضيل أن يرفع الظاهر لشبهه بأفعل في التعجب وزنا وأصلا وإفادة للبالغة ، وأجازوا تصغير أفعل في التعجب لشبهه بأفعل التفضيل فيما ذكرنا ، وقال :

* يَامَا أُمِيلِحَ غَزْلَانَا . . . *

ولم يسمع ذلك إلا في أحسن وأملح، ذكره الجوهري، ولكن النحويين مع هذا قاسوه اهـ.

قالوا : ولا يجوز أن يقال « إن فعل التعجب لزم طريقة واحدة ، وضارع الاسم ، فليحقه التصغير » لأننا نقول : هذا ينتقض بليس وعسى فإنهما لهما طريقة واحدة ، ومع هذا لا يجوز تصغيرهما ، وأبلغ من هذا النقض وأوكد مثال « أفعل به » في التعجب فإنه فعل لزم طريقة واحدة ، ومع هذا فإنه لا يجوز تصغيره .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنه اسم أنه تصح عينه نحو « ما أقوم » ، ولا أبيع » كما تصح العين في الاسم في نحو « هذا أقوم منك ، وأبيع منك » ولو أنه فعل كما زعمتم لوجب أن تعلق عينه بقلبها ألفا ، كما قلبت من الفعل في نحو : قام وباع وأقام وأباع في قولهم « أبعث الشيء » إذا عرضته للبيع ، وإذا كان قد أجرى مجزى الأسماء في التصحيح مع ما دخله من الجود والتصغير وجب أن يكون أسما .

والذي يدل على أنه ليس بفعل وأنه ليس التقدير فيه : شيء أحسن زيدا قولهم « ما أعظم الله » ولو كان التقدير فيه ما زعمتم لوجب أن يكون التقدير : شيء أعظم الله ، والله تعالى عظيم لا يحمل جاعلي ، وقال الشاعر :

٧٩ — ما أقدر الله أن يذني على شحط من دأره الحزن نمن دأره صول

٧٩ — هذا البيت من كلمة لحنج بن حنجد المري يصف فيها طول ليله وما يقاسيه من فرقة أحبائه ، وهي من شعر حماسة أبي تمام (انظر شرح الرزقي ص ١٨٢٨) ، والبيت من شواهد الأثموني (رقم ٤١) وانشط — بفتح الشين والحاء جميعا — هو البعد ، و « الحزن » بفتح الحاء وسكون الزاي — موضع بعينه ، وفي بلاد العرب موضعان بهذا الاسم : أحدهما حزن بن ربوع ، والثاني ما بين زبالة فما فوق ذلك مصعدا في بلاد نجد ، وصول : مدينة من بلاد الحزر في نواحي باب الأبواب ، والاستشهاد به هنا في قوله « ما أقدر الله » فإن بعض الكوفيين زعم أن مثل هذه العبارة تدل على أن أفعل في التعجب ليس فعلا ؛ إذ لو كان فعلا لكان فيه ضمير مستتر يكون هو فاعله ، ويكون لفظ الجلالة منصوبا بهذا الفعل ، فيكون للمعنى : شيء أقدر (هو ، أي ذلك الشيء) الله تعالى ، أي جعله قادرا =

ولو كان الأمر كما زعمتم لوجب أن يكون التقدير فيه : شئ، أقدر الله ، والله تعالى قادر لا يجعل جاعل .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه فعل أنه إذا وُصِلَ بياء الضمير دخلت عليه نون الوقاية، نحو « ما أحسنني عندك، وما أظرفني في عينك، وما أغلاني في ظنك » ونون الوقاية إنما تدخل على الفعل لا على الاسم، ألا ترى أنك تقول في الفعل « أرشدني، وأسعدني، وأبعدي » ولا تقول في الاسم « مرشدني » ولا « مسعدني » فأما قوله :

— ٨٠ — * وَلَيْسَ حَامِلَنِي إِلَّا ابْنُ جَدِّ *

وقد قام الدليل العقلي والنقلي على أن الله تعالى قادر من غير جعل جاعل؛ فيكون هذا المعنى باطلاً، وإنما أدى إلى هذا المعنى الباطل ذهابكم إلى أن أفضل في باب التعجب فعل، فوجب ألا نصير إليه .

٨٠ — هذا عجزيت من البسيط، وعذره قوله :

* ألاق من بني ذبيان يحملني *

وقد استشهد بهذا البيت رضى الدين في شرح الكافية، في باب الإضافة، وفي باب المظمرات، وشرحه البغدادي في خزانة الأدب (١٨٥/٢ بولاق) وأنشده أبو العباس البرد في الكامل ثالث خمسة آيات، وقال قبل إنشادها « أنشدنا أبو علم السعدي » . و « ألا » في أول البيت حرف دال على العرض، و « فتي » منصوب بفعل محذوف، والتقدير : ألا ترونني فتي، و « بني ذبيان » أراد بني ذبيان بن يغيث بن ريث بن غطفان ابن سدي بن قيس عيلان بن مضر، و « يحملني » أراد يعطيني دابة تحملني إلى المكان الذي أقصده، و « حمال » صيغة مبالغة لحامل . وعمل الاستشهاد بهذا البيت قوله : « حاملني » حيث لحقت نون الوقاية الاسم عند إضافته إلى ياء التكلم، وذلك شاذ، والقياس أن يقرن الاسم بياء للتكلم من غير توسط النون بينهما، سواء أ كان هذا الاسم جامداً نحو : غلامي وكتابي وداري، أم كان مشتقاً نحو : حاملي وشاربي ومكتوبي ومضروبي وما أشبه ذلك ؛ لأن النون إنما توسطت بين الفعل وياء التكلم لأن ياء التكلم تستوجب كسر ما قبلها، ولما كان الفعل لا يدخله الجر، وكان الكسر أخا الجر؛ تحاموا =

فمن الشاذ الذي لا يُلتفتُ إليه ولا يقاس عليه ، وإنما دخلت هذه النون على [٥٩] الفعل لِتَقِيَ آخره من الكسر ؛ لأن ياء التكلم لا يكون ما قبلها إلا مكسورا ، وإذا كانوا قد منعوه من كسرة الإعراب لثقلها وهي غير لازمة فلأن يمنعوه من كسرة البناء وهي لازمة كان ذلك من طريق الأولى ، فلما منعوه من الكسر أدخلوا هذه النون لتكون الكسرة عليها ؛ فلم يكن أفعل في التعجب فعلا وإلا لما دخلت عليه نون الوقاية كدخولها على سائر الأفعال .

اعترضوا على هذا بأن قالوا : نون الوقاية قد دخلت على الاسم في نحو « قَدَنِي وَقَطَنِي » أي حَسَنِي ، قال الشاعر :

٨١ — اَمْتَلًا الْخَوْضُ وَقَالَ : قَطَنِي مَهْلًا ، رَوَيْدًا ، قَدْ مَلَأَتْ بَطْنِي

ولا يدل ذلك على الفعلية ، فكذلك ما هنا .

== أن يقرنوا الفعل ياء التكلم ؛ لتلاين كسر آخره فيدخلوا عليه ما ليس منه في شيء ، لكن الجبر يدخل على الأسماء بغير نكير ، فلم يجدوا أنفسهم محتاجين إلى نون الوقاية منه حين يضيفونه إلى ياء التكلم ، هذا ، والرواية عند أبي العباس اللبرد « وليس يحملني . . . » وعلى ذلك يكون البيت مستقيما لا شذوذ فيه ؛ لأن نون الوقاية حينئذ متوسطة بين الفعل والياء كما هو الأصل .

٨١ — هذان بيتان من الرجز الشطور ، ولم أجد أحدا نسبهما إلى قاتل معين ، وقد استشهد به ابن منظور وشارح القاموس (قطط) ، ومن النحاة : الأشتوني (رقم ٦٣) وابن الناطم ، وابن عيش (من ٤٤٣ و ٣١٨) . وقوله « اَمْتَلًا الْخَوْضُ وَقَالَ » أطلق القول ههنا على ما يشهد به الجال وتدل عليه الطبيعة ، و « قَطَنِي » هو اسم بمعنى حسب ، أو اسم فعل بمعنى يَكْنِي ، و « مَهْلًا » هو مصدر نائم عن الفعل ، تقول : مَهْلًا يا رجل ، ومَهْلًا يا رجلان ، ومَهْلًا يا رجال ، وتقول في التأنيث كذلك ، تلفظ واحد ، والراء أمهل وتبريت ولا تسجل و « رَوَيْدًا » يأتي على واحد من أربعة أوجه : الأول أن يكون اسم فعل بمعنى أرود ، أي أمهل ، والثاني أن يكون مصدرا نائبا عن فعله كاللدي قلناه في مهلة ، والثالث أن يقع صفة كما تقول : ساروا سيرة رويدا ، والرابع أن يقع حالا كما تقول : ساروا رويدا =

وما اعترضوا فيه ليس بصحيح ؛ لأن « قَدَنِي ، وَقَطَنِي » من الشاذ الذي لا يعرج عليه ؛ فهو في الشذوذ بمنزلة مِنِّي وَعَنِي ، وإنما حَسُنَ دخول هذه النون على قد وقط لأنك تقول « قَدَّكَ من كذا ، وَقَطَّكَ من كذا » أي اكْتَفَى به ، فتأمر بهما كما تأمر بالفعل ؛ فلذلك حَسُنَ دخول هذه النون عليهما ، على أنهم قالوا « قَطَنِي وَقَدَنِي » من غير نون كما قالوا « قَطَنِي وَقَدَنِي » بالنون ، قال الشاعر :

٨٢ — قَدَنِي مِنْ نَصْرِ الْحَبِيبِينَ قَدِي لَيْسَ الْإِمَامُ بِالشَّحِيحِ الْمُلْحِدِ

== يحذف المصدر الذي نصبته على الفعولية المطلقة في الاستعمال الثالث . ومحل الاستشهاد بالبيت ههنا قوله « قَطَنِي » حيث وصل نون الوقاية بقط عندما أراد أن يضيفه إلى ياء التكلم وليس « قط » فعلا ؛ فبدل ذلك على أن نون الوقاية قد تلحق بعض الأسماء لغرض من الأغراض ، والغرض ههنا المحافظة على سكون « قط » حتى لا يذهب ما بني عليه اللفظ وهو السكون ، وإذا كان الأمر كذلك لم يكن لحاق نون الوقاية لكلمة من الكلمات دالا على أن هذه الكلمة فعل ، وهذا ظاهر إن شاء الله .

٨٢ — هذان بيتان من الرجز الشطور ، وقد رواهما الجوهري في الصحاح (ل ح د) ونسبهما لحمد بن ثور الهلالي ، وقال ابن منظور (ل ح د) بعد أن رواهما عن الجوهري : « قال ابن بري : البيت المذكور لحمد بن ثور هو لحمد الأرقط ، وليس هو لحمد بن ثور كما زعم الجوهري » اهـ . ورواهما ابن منظور (خ ب ب - ق د د) منسوبين لحمد الأرقط ، وأنشدهما ابن عيش في شرح المفصل (ص ٤٤٢) ونسبهما لأبي بحدلة ، وهما من شواهد سيويه (٣٨٧/١) وشواهد رضى الدين في شرح الكافية ، والأشعوني (رقم ٦٢) وقد قال البغدادى في خزانة الأدب (٤٥٣/٢) : « قال ابن المستوفى : ولم أرى البيت الأول في ديوانه (يريد ديوان حميد الأرقط) وكذلك أورد الأبيات القالتى في أمالية ، ولم يورد بيت :

« قَدَنِي مِنْ نَصْرِ الْحَبِيبِينَ قَدِي »

اهـ . المقصود من كلام البغدادى ، وقد تآنى اسما بمعنى حسب ، وتآنى اسم فعل بمعنى يكفي ، مثل قط في الوجهين ، و « الخبيبين » يزوى بصورة المثني وبصورة جمع المذكر السالم ، فأما روايته بصورة المثني فقليل : عنى عبدالله بن الزبير بن العوام الذي كان قد خرج على دولة مروان بن الحكم وتملك الحجازين وابنه خبيب بن عبدالله بن الزبير . وقيل : ==

الإِنصاف ، في مسائل الخلاف : للأُنباري

ولا خلاف أنه لا يجوز أن يقال « ما أَكْرَمِي » بحذف النون كما يقال « ما أكرمني » كما يقال « قَدَنِي ، وَقَدِي » فلما لم يجر ذلك بآن الفرق بينهما .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن أَفْعَلَ في التعجب فعلٌ أنه يَنْصِبُ المعارف والتكررات ، وَأَفْعَلُ إذا كان اسماً لا ينصب إلا التكررات خاصة على التمييز ، نحو قولك « زيدا أكبر منك سنًا ، وأكثرك علمًا » ولو قلت « زيدا أكبر منك السن » ، أو « أكثرك العلم » لم يجر ، ولما جاز أن يقال « ما أكبر السن له ، وما أكثرك العلم له » دل على أنه فعل .

اعترضوا على هذا بأن قالوا : قد ادعيتُم أن أَفْعَلَ إذا كان اسماً لا ينصب إلا النكرة ، وقد وجدنا العرب قد أعملته في المعرفة ، قال الحارث بن ظالم :

== عن عبد الله وأخاه مصعب بن الزبير ، وأما روايته بصورة جمع المذكر السالم فالمعنى به عبد الله وشيعته كلهم ، وقوله :

* ليس الإمام بالشحيح المَلحد *

يروي في مكانه :

* ليس أميرى بالشحيح المَلحد *

والشحيح : البخيل ، وكان عبد الله بن الزبير متهمًا بالبخل ، والمَلحد : مأخوذ من قولهم : « ألحد فلان في الحرم » إذا استحل حرمة واتهكها . والاستشهاد بالبيت في قوله « قدني » وقوله : « قدني » فقد وصل الشاعر « قد » بنون الوقاية في المرة الأولى عندما أضاف الكلمة إلى ياء التثنية ، ولم يأت بهذه النون في المرة الثانية ، وهذا يدل على أن الوجهين جائزان في هذه الكلمة ، أما اقترانها بالنون فلتقصد المحافظة على ما بنيت عليه الكلمة وهو السكون ، وأما حذف النون فلكون الكلمة اسمًا ، وفي هذا الكلام يقال لنا ذكرناه في شرحنا المطول على شرح أبي الحسن الأشعري (١/٤٢٢ وما بعدها) فارجع إليه هناك .

٨٢ - فَا قَوِي بِشَعْلَبَةَ بْنِ بَكْرٍ
وَلَا يَنْزَارَةَ الشَّعْرِ . الرُّقَابَا

[٦٠] فنصب الرُّقَابَ بالشَّعْرِ ، وهو جمع أشعر ، ولا خلاف أن الجمع في باب العمل أضعف من واحد ؛ لأن الجمع يُبَاعِدُ عن مشابهة الفعل ؛ لأن الفعل لا يجمع ، وإذا بُعِدَ عن مشابهة الفعل بُعِدَ عن العمل ، وإذا عمل جِئَ أَفْعَلَ مع بُعْدِهِ عن العمل ؛ فالواحد أولى أن يعمل ، وقال الآخر :

٨٣ - هذا البيت من قصيدة للحارث بن ظالم المري ، وكان قد فتك محالد بن جعفر بن كلاب وهو في جوار النعمان بن المنذر ثم هرب يستجير القبائل ، والبيت من شواهد سيويه (١٠٣/١) وابن عيش (ص ٨٤٣) والأشمونى (رقم ٧٢٩) وقوله « شعلبة بن بكر » المحفوظ « شعلبة بن سعد » وكذلك هو في رواية سيويه وابن عيش ، وكذلك هو في نسب ثعلبة ؛ فإنه ثعلبة بن سعد بن ذيان بن بغيض بن ريث بن غطفان ، وفزارة هو فزارة بن ذيان أخو سعد بن ذيان أبي ثعلبة ، والشاعر في هذا البيت ينتمي من بني سعد بن ذيان ، والشعر - بضم الشين وسكون العين - جمع أشعر ، والأشعر : الكثير الشعر ، والرقاب : جمع رقبة ، والعرب ترى من علامات الغباء أن يكون الرجل كثير شعر القفا ، ويسمون ذلك النعم ، وقال في ذلك شاعرهم :

ولا تنكحى إن فرق الدهر بيننا أغم القفا والوجه ليس بأنزعا

وعمل الاستشهاد بالبيت قوله « الشعر الرقابا » حيث نصب قوله « الرقابا » بقوله « الشعر » والشعر جمع أشعر وهو هنا صفة مشبهة ، واتفق الفرغان الكوفيون والبصريون على أنه يجوز أن يكون انتصابه على التشبيه بالمفعول به ، وزاد الكوفيون أنه يجوز أيضا أن يكون انتصابه على التمييز ، وذلك لأن الكوفيين يجوزون أن يحىء التمييز معرفة ، فأما علماء البصرة فلكونهم يوجبون كون التمييز نكرة لم يحيزوا انتصاب « الرقاب » في هذا البيت على التمييز ، فاعرف هذا ، وروى في هذه العبارة « الشعرى رقابا » بتجريد للعمول من آل ، والبصريون لا يرون بأسا في نصبه حيثئذ على التمييز ، وقد روى سيويه البيت بالروايتين جميعا .

٨٤ — وَتَأْخُذْ بَعْدَهُ بِذِنَابِ عَيْشٍ أَجَبَ الظَّهْرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامٌ

فَنَصَبَ الظَّهْرَ بِأَجَبٍ ، وَقَالَ الْآخَرُ :

٨٥ — وَلَقَدْ أَغْتَدَى وَمَا صَقَعَ الدِّيكُ عَلَى أَذْهَمِ أَجَشَّ الصَّهِيلَا

فَنَصَبَ الصَّهِيلَ بِأَجَشٍّ ، فَبَطَلَ مَا أَدْعَيْتُمُوهُ .

٨٤ — هذا البيت من كلام النابغة الذبياني ، وهو من شواهد سيبويه (١٠٠/١)

وإبن يعيش (ص ٨٤١) و الأشموني (رقم ٧٢٢) والرضي ، وشرحه البغدادي في الخزانة (٩٥ / ٤) وقبل بيت الشاهد قوله :

فإن يهلك أبو قابوس يهلك ربيع الناس والبلد الحرام .
وقوله « ربيع الناس » شبه الملك النعمان بالربيع الذي تترادف فيه الخيرات لكثرة عطائه ووفرة بره ، و « البلد الحرام » شبه أيضا بالبلد الحرام لأن رحابه موضع الأمن من كل مخافة وفي كنفه يلجأ الملاجئون فلا تجسر يد على أن تمتد إليهم بسوء ، وقوله « بذناب عيش » ذناب كل شيء — بكسر الدال المعجمة — عقبه وما يأتي في أواخره ، و « أجب الظهر » مقطوع الظهر كأنه جمل قد قطع سنامه ، ويقال : بهير أجب ، ونافه جاء ؛ إذا كان قد قطع سنامهما . والاستشهاد بالبيت في قوله « أجب الظهر » وهذه العبارة تروى على ثلاثة أوجه : برفع الظهر ، وتخريج هذه الرواية أن تجعل الظهر فاعلا لأجب ، وينصب الظهر ، وتخريج هذه الرواية أن تجعل فاعل الصفة التي هي أجب ضميرا مستترا وتنصب الظهر على أنه مشبه بالفعل به ، وهذه الرواية هي محل الخلاف بين الكوفيين والبصريين ، ويجر الظهر ، وتخريج هذه الرواية أن يكون أجب مضافا والظهر مضافا إليه . والوجه الأول قبيح ، والثاني ضعيف ، والثالث حسن .

٨٥ — لم أعر على نسبة هذا البيت إلى قائل معين ، وقوله « أغتدى » معناه أخرج في وقت الغداة ، والغداة — بفتح الغين — ما بين انبثاق الفجر وطلوع الشمس ، ويقال « غدية » بوزن قضية ، و « غدوة » بضم فسكون ، وربما قيل « غدية » بضم الغين وفتح الدال ، وهو تصغير الغدوة أو الغداة ، ومراد الشاعر أنه يخرج من دله مبكرا ، وقوله « وما صقع الديك » معناه صاح ، وهذا تأكيد لما استفيد من معنى « أغتدى » وقوله « على أذم » أراد على فرس أذم ، وهو الذي لونه الدهمة ، والدهمة — بضم الدال — مسكون الهاء — لون قريب من الأسود ، و « أجش » الغليظ الصوت من الإنسان والحيل ، وقال النجاشي :

وما اعترضوا به ليس بصحيح : أما بيت الحارث بن ظالم :

* وَلَا يَفْزَارَةُ الشَّعْرِ الرَّقَابَا * [٨٣]

فقد روى « الشعري رقاباً » حكى ذلك سيبويه عن أبي الخطاب عن بعض العرب أنهم ينشدون البيت كذلك ، على أنا وإن لم تفكر صحة ما رويتموه ، فلا حجة لكم فيه ؛ لأنه من باب « الحسن الوجه » ، والحسان الوجوه » وقد قالوا « الحسن الوجه » بنصب الوجه تشبيهاً بالضارب الرجل ، كما قالوا « الضارب الرجل » بالجر تشبيهاً بـ « الحسن الوجه » وقد ذهب بعض البصريين ، إلى زيادة الألف واللام فيه ، فلما كان في تقدير التنكير جاز نصبه على التمييز ، فبان أن ما عارضتم به ليس بشيء .

= ونجى ابن حرب صاحب ذوالعلافة أجش هزيم ، والرماح دواني وعمل الاستشهاد بالبيت قوله « أجش الصيلا » حيث نصب الصيلا بقوله أجش ، وأجش هذا صفة مشبهة ، ومعمولها مقترن بالألف واللام ، وبه استدل الكوفيون على أنه يجوز أن ينتصب بعد « أفعل » كل من المعرفة والنكرة ، وقد سوى المؤلف في التثنية والاستشهاد بين أفعل الذي هو اسم تفضيل وأفعل الذي هو صفة مشبهة ؛ فهو يمثل أولاً بقوله « زيد أكبر منك منا ، وأكبر منك علما » ثم يستشهد بأجب الظهر ، والشعر الرقابا ، وأجش الصيلا ، ثم يلزم الكوفيين الحجة بأن النصب في هذه الشواهد منصوب على التشبيه بالمفعول به ، لا على التمييز ، وكأنه ينكر أن يكون التمييز مقترنا بأل ، وقد ورد التمييز مقترنا بأل من غير أن يكون العامل أفعل التفضيل ولا أفعل الصفة المشبهة ، وذلك في قول الشاعر :

رأيتك لما أن عرفت وجوها صدت وطبت النفس يا قيس عن عمرو

ولكن البصريين لم يرقهم أن يحجى هذا البيت ونحوه على غير ما أصلا من القواعد ، فذهبوا إلى أن « ال » في « طبت النفس » زائدة ، وليست معرفة ؛ فيكون على ما ذهبوا إليه مدخول أل نكرة كالحجر منها ، وهذا هو المسلك الذي سلكوه في هذه الشواهد .

وأما قول النابغة :

* أَجَبَ الظَّهْرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامٌ * [٨٤]

بفتحهما فقد رُوي « أَجَبَ الظَّهْرَ » بجرهما ، ورُوي « أَجَبَ الظَّهْرُ » برفع الظهر لأنه فاعل ، والتقدير فيه عندنا : أَجَبَ الظَّهْرُ منه ، وعندكم الألف واللام قائماً مقام الضمير العائد ؛ فلا حجة لكم في هذا البيت ، والجر فيها هو القياس ، وإن صحت رواية النصب ؛ فيكون على التشبيه بالمفعول على ما بيننا في البيت الأول ، لا على تقدير زيادة الألف واللام ونصبه على التمييز على ما ذهبتم إليه ، ولئن سلمنا على قول بعض البصريين ، وهو للجواب عن جميع ما احتججتم به ؛ لأنكم إذا قدرتم أن الألف واللام فيه زائدة فهو عندكم نكرة ، فإذا عمل [٦١] في معرفة ، وإنما عمل في نكرة ، والخلاف ما وقع في أن « أَفْعَلَ » تعمل في النكرة ، وإنما وقع الخلاف في أنها تعمل في المعرفة .

وأما قول الآخر :

* عَلَى أَذْنٍ أَجَشٍّ الصَّهْبِيلَا * [٨٥]

فالوجه جر « الصهيبلا » إلا أنه نصبه على التشبيه بالمفعول ، أو على زيادة الألف واللام على ما قدّمنا .

ثم لم سلنا لكم صحة ما ادّعيتموه في هذه الآيات ، وأجريناهما في ذلك جري « ما أحسن الرجل » فهل يمكنكم أن توجدونا أفعل وصفا نصب اسماء مضمرا أو علما أو اسما من أسماء الإشارة ؟ وإذا لم يمكن ذلك ووجدنا أفعل في التعجب تعمل في جميع أنواع المعارف النصب دل على بطلان ما ذهبتم إليه من دعوى الأسمية .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنه فعل ماضٍ أنا وجدناه مفتوح الآخر ، ولولا أنه فعل ماضٍ لم يكن لبنائه على الفتح وجه ؛ لأنه لو كان

أثماً لارتفع لكونه خبراً لـ «ما» على كلا المذهبين ، فلما لزم الفتح آخره دل على أنه فعل ماض .

اعترضوا على هذا من وجهين ؛ أحدهما : أنهم قالوا : ما احتججتم به من فتح آخره ليس فيه حجة ؛ لأن التعجب أصله الاستفهام ، ففتحوا آخر أفعل في التعجب ونصبوا زيدا فرقا بين الاستفهام والتعجب . والثاني : أنهم قالوا : إنما فتح آخر أفعل في التعجب لأنه مبني لتضمنه معنى حرف التعجب ؛ لأن التعجب كان يجب أن يكون له حرف كغيره من الاستفهام والشرط والنفي والنهي والتمني والترجي والتعريف والنداء والمطف والتشبيه والاستثناء ، إلى غير ذلك ، إلا أنهم لما لم ينطقوا بحرف التعجب وضمنوا معناه هذا الكلام استحق البناء ، ونظير هذا أسماء الإشارة ؛ فإنها بنيت لتضمنها معنى حرف الإشارة ، وإن لم ينطق به فكذلك ها هنا .

وما اعترضوا به ليس بصحيح : أما قولهم « إن التعجب أصله الاستفهام ففتحوا آخر أفعل في التعجب للفرق بين الاستفهام والتعجب » فحرف دعوى لا يقوم عليها دليل ، إلا بوحى وتنزيل ، وليس ذلك سبيل ، مع أنه ظاهر الفساد والتعليل ؛ لأن التفريق بين المعاني لا توجب إزالة الإعراب عن وجهه في موضع ما ، فكذلك ها هنا ولأن التعجب إخبار يحتمل الصدق والكذب ، [٦٢] والاستفهام استخبار لا يحتمل الصدق والكذب ؛ فلا يصح أن يكون أصلا له .

وأما قولهم « إنه مبني لتضمنه معنى حرف التعجب وإن لم ينطق به » ؛ فذلك كقولنا : كان يجب أن يوضع له حرف ، كما وضع لغيره من المعاني ، ولكن لما لم يفعلوا ذلك ضمنوا « ما » معنى حرفه فينبوها ، كما ضمنوا « ما » الاستفهامية معنى الهمزة ، وضمنوا « ما » الشرطية معنى إن التي وضعت للشرط ، وبنوها وإن لم يكن للكلمة

التي بعدها تعلق بالبناء ؛ فكذلك ما بعد « ما » التعجبية لا يكون له تعلق بالبناء ،
فبان بذلك فسادُ اعتراضهم ، وأنه إنما فتح لأنه فعلٌ ماضٍ على ما بينا .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « الدليل على أنه اسم أنه لا يتصرف » قلنا : عدم تصرفه لا يدل على أنه اسم ؛ فإننا أجمعنا على أن « ليس ، وعسى » فعلان ، ومع هذا فإنهما لا يتصرفان ، وإنما لم يتصرف فعل التعجب لوجهين ؛ أحدهما : أنهم لما لم يضعوا للتعجب حرفاً يدل عليه جعلوا له صيغة لا تختلف ؛ لتكون أمانةً للمعنى الذي أرادوه ، وأنه مُضْمَنٌ معنى ليس في أصله ، والثاني - وهو الصحيح - إنما لم يتصرف لأن المضارع يحتمل زمانين الحال والاستقبال ، والتعجب إنما يكون مما هو موجود مشاهد ، وقد يتعجب من الماضي ، ولا يكون التعجب مما لم يكن ، فكرهوا أن يستعملوا لفظاً يحتمل الاستقبال ؛ لئلا يصير اليقين شكاً ، وأما قولهم « ما أملح ما يخرجُ هذا الغلام ، وما أطول ما يكون هذا » فلا يقال ذلك حتى يرُنى فيه مَحِيْلَةٌ ذلك ، فذلك ما رأيتَ في وقتك على ما يكون بعد ذلك ، فكأنك قد شاهدته موجوداً ، ولما كرهوا استعمال المضارع كانوا لاستعمال اسم الفاعل أكرهه لأنه لا يختص زماناً بعينه ؛ فلهذا منَعُوهُ من التصرف ، وعدم التصرف لا يدل على أنه اسم كما قلنا في « ليس ، وعسى » .

وأما قولهم « إنه يصغر ، والتصغير من خصائص الأسماء » فنقول : الجواب عن هذا من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن التصغير في هذا الفعل ليس على حد التصغير في الأسماء ؛ فإن التصغير على اختلاف ضروبه : من التحقير كقولك رَجُلٌ ، والتقليل كقولك دُرِيْهَمَات ، والتقريب كقولك قُبَيْلٌ المغرب ، والتعطف كقوله صلى الله عليه وسلم « أَصِيْحَابِي أَصِيْحَابِي » والتعظيم [٦٣] كقول الشاعر :

٨٦ - وَكُلُّ أَنْاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ

دُوَيْهِيَّةٌ تَصْغُرُ مِنْهَا الْأَنَامِلُ

يريد الموت ، ولا داهية أعظم من الموت ، والتمدح كقول الحباب بن المنذر يوم السقيفة : « أنا جُذَيْلُهَا الْمُحَكِّكُ ، وَعُذَيْقُهَا الرَّجَبُ » فإنه يتناول الاسم لفظاً ومعنى ، والتصغير اللاحق فعل التعجب إنما يتناوله لفظاً لا معنى ، من حيث كان متوجّهاً إلى المصدر ، وإنما رَفَضُوا ذكر المصدر هاهنا لأن الفعل إذا أزيل عن التصغير لا يؤكد بذكر المصدر ؛ لأنه خرج عن مذهب الأفعال ، فلما رَفَضُوا المصدر وآثروا تصغيره صَغُرُوا الفعل لفظاً ، ووجَّهُوا التصغير إلى المصدر ، وجاز تصغير المصدر بتصغير فعله ؛ لأن الفعل يقوم في الذكر مقام مصدره ؛ لأنه يدل عليه بلفظه ، ولهذا يعود الضمير إلى المصدر بذكر فعله ، وإن لم يجر له ذكر ، قال الله تعالى : (ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله

٨٦ - هذا البيت من كلام لبيد بن ربيعة العامري ، وقد استشهد به ابن يعيش في شرح الفصل (ص ٧٠٩) والمحقق رضى الدين في شرح شافية ابن الحاجب (رقم ٣٨) . والأناس : هو أصل الناس ، وحذفت الهجزة من الأناس للتخفيف ، وهذا عند من يرى أن الناس مأخوذ من الأنس ، ومن العلماء من يذهب إلى أن الناس مأخوذ من النوس ومعناه الحركة ، ومنهم من يذهب إلى أن الناس مأخوذ من النسيان ، و « سوف » في هذا الموضع لتحقيق والتأكيد ، و « دويهية » تصغير داهية ، وأصل الداهية المصيبة من مصائب الدهر ، وأراد بها ههنا الموت ، ويروى في مكانه « خوئجة » وهو مصغر الخوذة - بفتح الخاءين وسكون الواو بينهما - والمراد بالمصغر الداهية أيضاً ، وقوله « تصغر منها الأنامل » أراد بالأنامل ههنا الأظفار ؛ لأنها هي التي تصغر بالموت ، والآنامل بالفتح بالبيت في قوله « دويهية » فإن تصغير « الكلمة » عند علماء الكوفة للتعظيم ، لا للتحقير ، وقد حقق العلامة رضى الدين أن تصغير هذه الكلمة للتحقير ، لا للتعظيم كما زعمه الكوفيون ، وكذلك قال ابن يعيش وفسره بقوله « فالمراد أن أصغر الأشياء قد يفسد الأصول العظام » اهـ

من فضله هو خيراً لهم (هو) ضمير للبخل وإن لم يكن مذكوراً ؛ لدلالة (يبخلون) عليه ، ومنه قولهم « مَنْ كَثَبَ كَانَ شَرّاً لَهُ » أى كان الكَذِبُ شَرّاً لَهُ ، ومنه قول الشاعر :

٨٧ — إِذَا نُهِيَ السَّفِيهُ جَرَى إِلَيْهِ وَخَالَفَ ، وَالسَّفِيهُ إِلَى خِلَافِ

٨٧ — هذا البيت من الشواهد التي لم أقف لها على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشده رضى الدين في شرح الكافية (٤/٢) وذكر البغدادي في الحزانة (٣٨٤/٢) أن جماعة من النحاة أنشدوه منهم ابن جني في إعراب الحماسة والقراء في معاني القرآن وتعلب في أماليه ، ولم يعزه واحد منهم ، وزجر — بالبناء للمجهول — ويروى « إذا نهى السفيه » ومتعلق الزجر أو انتهى عام ، والتقدير : إذا زجر عن شيء ما ، أو إذا نهى عن شيء ما ، والسفيه : وصف من السفه ، وهو الطيش والحمق ورقة العقل ، وجرى : سارع ، ومفعول « خالف » محذوف للعلم به ، وتقدير الكلام : خالف زاجره أو خالف ناهيه ، وجملة « والسفيه إلى خلاف » للتذيل ، والمعنى : ومن شأن السفيه ودينه وطبعه مخالفة ناصحه . والاستشهاد بالبيت في قوله « جرى إليه » فإن مرجع الضمير المجرور محلاً يالئ لم يتقدم صريحاً في الكلام ، ولكن تقدم الوصف الدال عليه وهو قوله « السفيه » فإن هذه الكلمة دالة على الذات والحدث الذي تتصف به وهو السفه ، فاكتفى الشاعر بتقدم المرجع في ضمن الوصف ، ونظيره قوله تعالى : (ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيراً لهم) فإن « هو » في هذه الآية راجع إلى البخل المستفاد من « يبخلون » ولم يتقدم ذكر البخل صراحة . وقوله تعالى : (اعدلوا هو أقرب للتقوى) فإن « هو » راجع إلى العدل ، ولم يتقدم ذكر العدل صراحة ولكنه تقدم في ضمن قوله « اعدلوا » لأن الفعل يدل على الحدث والزمان كما هو معلوم ، ونظيرها قوله جلّت كلمته : (الذين قل لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم ، فزادهم إيماناً) فإن فاعل « زادهم » ضمير مستتر جوازا تقديره هو يعود إلى قول الناس ولم يتقدم صراحة ، وإنما تقدم في ضمن الفعل الذي هو قوله « قل لهم الناس » ونظير ذلك أيضاً قوله تباركت أسماؤه : (وإن تشكروا يرضه لكم) أى يرض الشكر ، ولم يتقدم ذكر الشكر صراحة ، ولكنه تقدم في ضمن قوله سبحانه (وإن تشكروا) .

يريد جَرَى إلى السَّفَه ، وهذا كثير في كلامهم ؛ فكما أنه يجوز أن يعود الضمير إلى المصدر وإن لم يَجْرَ له ذكر استثناء بذكر فعله ، فكذلك يجوز أن يتوجه التصغير اللاحق لفظَ الفعل إلى مصدره وإن لم يَجْرَ له ذكر ، ونظيرُ هذا إضافتهم أسماء الزمان إلى الفعل نحو قوله تعالى : (هذا يومُ ينفعُ الصَّادِقِينَ صدقُهُمْ) وإن كانت الإضافة إلى الأفعال غير جائزة ، وإنما جاز ذلك لأن المقصود بالإضافة إلى الفعل مصدره من حيث كان ذكر الفعل يقوم مقام ذكر مصدره ؛ فالتقدير فيه : هذا يومُ تنفعُ الصادقين صدقُهُمْ ، وإنما خصوا أسماء الزمان ^(١) بهذه الإضافة لما بين الزمان والفعل من المناسبة ، من حيث اتفاقا في كونهما عَرَضِيْن ، وأن الزمان حركات الفلك كما أن الفعل حركة الفاعل ، وكما أن هذه الإضافة لفظية ، فكذلك التصغير اللاحقُ فعلَ التعجب لفظيٌّ ، وكما أن هذه الإضافة لا اعتداد [٦٤] بها ، فكذلك هذا التصغير لا اعتداد به .

والوجه الثاني : إنما دخله التصغير حملا على باب أفعل الذي للمفاضلة ؛ لاشتراك اللفظين في التفصيل والمبالغة ، ألا ترى أنك تقول « ما أحسنَ زيداً » لمن بلغ الغاية في الحسن ، كما تقول « زيد أحسنُ القومِ » فتجمع بينه وبينهم في أصل الحسن وتفضله عليهم ؛ فوجود هذه المشابهة بينهما جاز « ما أحسنَ زيداً » ، وما أميلح غزلاًناً » كما تقول : « غلمانك أحسنُ الغلمان » ، وغزلاًنك أميلحُ الغزلان » ولهذا المشابهة حملوا « أفعلَ منك » و « هو أفعلُ القومِ » على قولهم « ما أفعله » فجاز فيهما ما جاز فيه ، وامتنع منهما ما امتنع منه ، ألا ترى أنك لا تقول « هو أغرجُ منك » ولا « أغرجُ القومِ » لأنك لا تقول « ما أغرجهُ » وتقول « هو أقبحُ عرجاً منك » و « هو أقبحُ القومِ عرجاً » كما تقول « ما أقبحُ

(١) أضيف بعض أسماء المكان أيضاً إلى الجملة الفعلية . ومنه قوله تعالى (الله أعلم خبيث يجعل رسالاته) .

عَرَجَهُ « وكذلك لا تقول « هو أحسن منك حسنا » فتؤكد به ذكر المصدر ؛ لأنك لا تقول « ما أحسن زيدا حسنا » فأما قولهم « أليح لَجَاجَةٌ من الخُنَفَاء » وما أشبهه فنصوب على التمييز .

والوجه الثالث : إنما دخله التصغير لأنه أُلْزِمَ طريقةً واحدة ، فأشبه بذلك الأسماء ، فدخله بعض أحكامها ، وَحُلُّ الشَّيْءِ على الشَّيْءِ في بعض أحكامه لا يخرجُه عن أصله ، ألا ترى أن اسم الفاعل محمول على الفعل في العمل ، ولم يخرج بذلك عن كونه اسماً ، وكذلك الفعل المضارع محمول على الاسم في الإعراب ، ولم يخرج بذلك عن كونه فعلاً ؛ فكذلك تصغيرهم فعل التعجب تشبيهاً بالاسم لا يخرجُه عن كونه فعلاً .

وأما ما ذكره من « ليس ، وعسى » قال كلام عليه من أربعة أوجه : أحدها : أن « ليس ، وعسى » وإن كانا قد أشبها فعل التعجب في سَلْبِ التصرف فإنهما قد فارقاه من وجهين ؛ أحدهما : أنهما يرفعان الظاهر والمضمر ، كما ترفعهما الأفعال المتصرفة ، فبَعْدًا عن شبه الاسم ، وأفعل في التعجب إنما يرفع المضمر دون الظاهر ، فقرب من الاسم الجامد ؛ فلهذا دخله التصغير دونهما .

والثاني : أن « ليس ، وعسى » وَصِلًا بضمائر المتكلمين والمحاطين والغائبين ، نحو : لست ولستم وليسوا ، وعسيت وعسيتم وعسوا ، كما تتصل بالأفعال المتصرفة ، وأفعل في التعجب أُلْزِمَ ضمير الغيبة لا غير ، فلما تصرف ليس وعسى في الاتصال بضمائر الأفعال الماضية هذا التصرف وأُلْزِمَ [٦٥] هذا الفعل في الإغمار وجهاً واحداً جاز أن يدخله التصغير دونهما .

والثالث : أن « ليس ، وعسى » لا مصدر لهما من لفظهما ، فتنزل اللفظ بهما منزلة اللفظ به ، والتصغير هاهنا في الحقيقة للمصدر ، فإذا لم يكن لهما مصدر من لفظهما بطل تصغيرهما ، بخلاف فعل التعجب ؛ فإن له مصدراً من لفظه نحو الحسن والملاحه وإن

لم يكن جارياً عليه على ما يقتضيه القياس ، فقام تصغيره مقامَ تصغير مصدره ، فبان الفرق بينهما .

والرابع : أن « ليس ، وعسى » لا نظير لهما من الأسماء يحملان عليه كما حمل ما أفعله على أفعَل الذي للمفاضلة ؛ فيحمل « ما أحسنهم » على قولهم « هو أحسنهم » فبان الفرق بينهما .

فإن قالوا : هذا يبطل بنعم وبئس ؛ فإنهما للمبالغة في المدح والذم ، كان أن التعجب موضوع للمبالغة ، وإنهما لا يتصرفان ، ومع هذا فلا يجوز تصغيرهما .

قلنا : هذا الإلزام على مذهبكم ألزم ؛ لأنهما عندكم اسمان كأفعل في التعجب ؛ فهلا جاز فيهما التصغير كما جاز فيه ؟ فإن قلتم « إن ذلك لم يسمع من العرب » قلنا : كما قلتم ، ثم فرقنا بينهما ، وذلك أهما وإن كانا لا يتصرفان فهما أشبه منه بالأفعال المتصرفة ، وذلك من ثلاثة أوجه ؛ أحدها : اتصال الضمير بهما على حد اتصاله بالفعل المتصرف نحو قولهم « نهما رجلين ، ونعموا رجالا » والثاني : اتصال تاء التانيث الساكنة بهما نحو « نعمت المرأة ، وبئست الجارية » والثالث : أنهما يرفعان الظاهر والمضمر كالفعل المتصرف ، فلما قربا من الفعل المتصرف هذا القرب بعداً من الاسم ؛ فلهذا لم يحز تصغيرهما ، بخلاف فعل التعجب على ما بينا ، وأما مثال « أفعِلْ به » فإنما لم يحز تصغيره لأنه لا نظير له في الأسماء إلا أصْبِعْ ؛ وهي لغة رديئة في إصْبِعْ - وفيها سبع لغات : فُصِّحَها من إصْبِعْ - بكسر الهمزة وفتح الباء - ثم أصْبِعْ - بضم الهمزة وفتح الباء - ثم أصْبِعْ - بفتح الهمزة والباء - ثم أصْبِعْ - بضم الهمزة والباء - ثم إصْبِعْ - بكسر الهمزة والباء - ثم أصْبِعْ - بفتح الهمزة وكسر الباء - ثم أصْبِعْ - وإذا لم يكن له في كلامهم نظير سوى هذا الحرف في لغة رديئة بأَعْدَه ذلك من الاسم ، فلم يحز فيه التصغير . ألا ترى أن وزن الفعل الذي يغلب عليه أو تَحْصُّهُ أحدُ الأسباب المانعة من الصرف ، فإذا كان الاسم يقرب من الفعل [٦٦]

لجئته على بعض أبنائه حتى يكون ذلك علة مانعة له من الصرف فكذلك الفعلُ
يبعد من الاسم لمخالفته له في البناء ، هذا مع أن لفظه لفظ الأمر ، والأمر يختص به
الفعل ، فأما ما جاء من الأسماء بضمناً معنى الأمر نحو «صَة، ومَة» وما أشبه ذلك فإنه
أقيم مقام الأفعال وهي الأصل في الأمر ، وإنما فعلوا ذلك توخياً للاختصار لئلا
يفتقر إلى إظهار ضمير التثنية والجمع والتأنيث الذي يظهر في الفعل نحو «اسْكُنَا،
واسْكُتُوا، واسْكُنَنَّ» وما أشبه ذلك .

وأما قولهم «الدليل على أنه اسم تصحيح عينه في «ما أقومَه، وما أبيعَه»
قلنا : التصحيح حصل له من حيث حصل له التصغير ، وذلك بحمله على باب أفعل
الذي للمفاضلة ، فصحيح كما صحح من حيث إنه غلب عليه شبه الأسماء بأن أُلزم طريقة
واحدة ، والشبه الغالب على الشيء لا يخرج عن أصله ، ألا ترى أن الأسماء التي
لا تنصرف لما غلب عليها شبه الفعل منعت الجر والتوين كما منعها الفعل ، ولم تخرج
بشبهها للفعل عن أن تكون أسماء ؛ فكذلك ها هنا : تصحيح العين في نحو :
«ما أقومَه، وما أبيعَه» لا يخرج عن أن يكون فعلاً، على أن تصحيحه غير مستنكر
في كلامهم ؛ فإنه قد جاءت أفعال متصرفة مصححة في نحو قولهم : أغَيْلَتِ المرأةُ ،
وأغِيَمَتِ السماءُ ، واستَقْنَوَقَ الجبلُ ، واستَقْنَيْسَتِ الشاةُ ، واستَحَوَذَ يستحوذُ .
قال الله تعالى : (استَحَوَذَ عليهم الشيطان) وقال تعالى : (أَلَمْ نَسْتَحَوِذْ عليكم
ونمنعكم من المؤمنين) وقد قرأ الحسن البصري : (حتى إذا أَخَذَتِ الأرضُ
زخرفها وأزَيَّنَتْ) على وزن أفعلتْ ، ونحو قولهم : استَصَوَّبْتُ ، وأجَوَذْتُ ،
وأطَيْبْتُ ، وأطَوَّلْتُ ، قال الشاعر :

٨٨ — صَدَدْتُ وَأَطَوَّلْتُ الصُّدُودَ ، وَقَلَّمَا

وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ

ولم يعزه ، وقد استشهد به سيويه (١/١٢ و ٤٥٩) وقد نسب في صدر الكتاب إلى عمر بن أبي ربيعة ، ونسب في شواهد الأعلم إلى البرار الفقعسي كما ذكرنا ، وعن استشهاده ابن هشام في معنى اللبيب (رقم ٥١٤) ورضي الدين في شرح الكافية (٢/٣٢٠) وانظر خزائن البغدادى (٤/٢٨٧) وابن يعيش (ص ١٤١٧) وقوله « صدت » معناه أعرضت ، و« أطولت » كان قياسه أن يقول « أطلت » بحذف العين التي هي الواو ؛ لأن هذه الواو تنقلب ألفا في الفعل ، تقول : أطال ، وأقام ، وأفاء ، وأقذ ، وأنال ، وأمال ، وما أشبه ذلك ، فإذا وصلت تاء الضير بالفعل حذفت هذه الألفات فقلت : أطلت ، وأقت ، وأفأت ، وأقدت ، وأنلت ، وأملت ، وذلك لأن آخر الفعل يسكن عند اتصال الضمائر المتحركة به ، فيلتقي ساكنان : الألف النقلة عن الواو أو الياء ، وآخر الفعل ، فتحذف الألف للتخلص من التقاء الساكنين ، هذه لغة جمهرة العرب ، ومن العرب من لا يقلب حرف العلة ألفا ، بل يقيه على أصله في صيغة أفعل وصيغة استفعل ، فيقول : أغيمت السماء ، وأغيل الصبي ، واستيتست الشاة ، واستنوق الجمل ، فإذا اتصل الفعل بالضير المتحرك على هذه اللغة لم يلتق ساكنان فيبقى الفعل على حاله ، وعلى هذه اللغة جاءت هذه الكلمة ، وانظر كتابنا « دروس التصريف ص ١٦٤ » . والاستشهاد بالبيت هنا في قوله « أطولت » حيث صحت عين الفعل مع أن قياس نظائرها أن تغل قلبها ألفا ثم تحذف الألف عند الاتصال بالضمائر المتحركة ، في لغة جمهرة العرب ، على ما بينا ، وقد آتى الشاعر بهذا الفعل على أصله من غير أن يقلب أو يحذف ، والعلماء يختلفون في هذا وأشباهه ؛ فمنهم من يقول : هو شاذ يحفظ ما سمع منه ولا يقاس عليه ، ومنهم من يقول : هو لغة لجماعة من العرب ، يجوز القياس عليها ، وفي قول الشاعر « وقلما وصال — إلخ » شاهد آخر للنسب ، وذلك حيث اتصلت « ما » بقل ، واعلم أولا أن « ما » هذه تتصل بثلاثة أفعال — وهي قل ، وطال ، وكثر — تقول : قلما كان ذلك ، وطالما نهيتك عن الشر ، وكثرا ما أرشدتك ، هذا هو الأصل ، نعى أنه إذا اتصلت « ما » بواحد من هذه الأفعال الثلاثة كفته عن طلب الفاعل ووليه الفعل ، وربما وليه الاسم المرفوع كما في هذا البيت ، وللعلماء في ذلك الأسلوب أربعة أقوال : الأول أن « ما » كافة على أصلها ولا يحتاج الفعل المقترن بها إلى فاعل ، والاسم المرفوع بعدها مبتدأ خبره مابعدة ، وهذا =

(١٠ - الانصاف ١)

وإذا جاء التصحيح في هذه الأفعال المتصرفة تنبيها على الأصل مع بعدها عن الاسم فما ظنك بالفعل الجامد الذي لا يتصرف ؟
فإن قالوا : التصحيح في هذه الأفعال إنما جاء عن طريق الشذوذ ، وتصحيح أفعل في التعجب قياس مطرد .

قلنا : قد جاء التصحيح في الفعل المتصرف على غير طريق الشذوذ ، وذلك نحو تصحيح « حَوَلَ ، وَعَوَرَ ، وَصَيَدَ » حملا على « أَحْوَلَ ، وَأَعْوَرَ ، وَاصْيَدَ » وكذلك جاء [٦٧] التصحيح أيضاً في قولهم « اجْتَوَرُوا ، وَاعْتَوَنُوا » حملا على « تَجَاوَرُوا ، وَتَعَاوَنُوا » فكذلك أيضاً هاهنا : حمل « مَا أَقْوَمَهُ وَمَا أُبَيِّعُهُ » على « هَذَا أَقْوَمُ مِنْكَ ، وَأُبَيِّعُ مِنْكَ » ومع هذا فلا ينبغي أن تحكموا له بالأسمية لتصحيحه ؛ لأن أفعل به قد جاء مصححاً وهو فعل ، كما أن التصحيح في قولهم « أَقْوَمُ بِهِ ، وَأُبَيِّعُ بِهِ » لا يخرجهم عن كونه فِعْلاً ، فكذلك التصحيح في ما أفعله لا يخرجهم عن كونه فعلاً .

وأما قولهم « لو كان التقدير فيه شيء أحسنَ زيداً لوجب أن يكون التقدير في قولنا ما أعظمَ الله شيء أعظمَ الله ، والله تعالى عظيم لا يجعل جاعل » قلنا : معنى قولهم شيء أعظمَ الله أي وَصَفَهُ بالعظمة ، كما يقول الرجل إذا سمع الأذان : كَبُرَتْ كِبَرًا ، وَعَظُمَتْ عَظِيمًا ، أي وَصَفَتْهُ بالكبرياء والعظمة ، لا صَيَّرَتْهُ

هو ما ذهب إليه سيويه ، وجعل ذلك من ضرورات الشعر ، والثاني أن « ما » هذه زائدة لا كافة ، والاسم المرفوع بعدها فاعل ، وكأن الشاعر قد قال : وقل وصال يدوم على طول الصدود ، والثالث : أن « ما » كافة أيضا ، والاسم المرفوع بعدها فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل الآخر ، وكأنه قد قال : قلما يدوم وصال على طول الصدود ، وهو مذهب ذهب إليه الأعمى الشنفرى ، والرابع أن « ما » حينئذ كافة أيضا ، والاسم المرفوع بعدها فاعل بنفس الفعل المتأخر ، وهذا مذهب كوفي ؛ لأنهم هم الذين يجوزون تهم الفاعل على ما هو معلوم .

كبيراً عظيماً ، فكذلك ما هنا ، ولذلك الشيء ثلاثة معانٍ : أحدها أن يُعْنَى
بالشيء من يعظمه من عباده ، والثاني : أن يُعْنَى بالشيء ما يدل على عظمة الله تعالى
وقدرته من مصنوعاته ، والثالث : أن يُعْنَى به نفسه ، أي أنه عظيم لنفسه لا لشيء
جعله عظيماً ، فرقا بينه وبين خلقه .

وحكى أن بعض أصحاب أبي العباس محمد بن يزيد المبرد قدم من البصرة
إلى بغداد قبل قدوم المبرد إليها ، فحضر في حلقة أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب ،
فسئل عن هذه المسألة ، فأجاب بحجاب أهل البصرة ، وقال : التقدير في قولهم
« ما أحسن زيدا » شيء أحسن زيدا ، قليل له : ما تقول في قولنا « ما أعظم
الله ؟ » فقال : شيء أعظم الله ، فأنكروا عليه ، وقالوا : هذا لا يجوز ؛ لأن الله
تعالى عظيم لا يحتمل جاعل ، ثم سحبوه من الحلقة وأخرجوه ، فلما قدم المبرد
إلى بغداد أوردوا عليه هذا الإشكال ، فأجاب بما قدمنا من الجواب ، فبان بذلك
قبح إنكارهم عليه ، وفساد ما ذهبوا إليه .

وقيل : يحتمل أن يكون قولنا « شيء أعظم الله » بمنزلة الإخبار أنه عظيم ،
لا على معنى شيء أعظمه ؛ فإن الألفاظ الجارية عليه سبحانه يجب جعلها على ما يابق
بصفاته ، ألا ترى أن « عسى ، ولعل » فيها طرف من الشك ، ولا يحمل في حقه
سبحانه على المشكك ، وكذلك الامتحان يحمل منا على معان تستحيل في حقه
سبحانه ، إلى غير ذلك مما لا يُحصى كثرة ، فكذلك ما هنا : يكون المراد بقولهم
« ما أعظم الله » الإخبار أنه [٦٨] عظيم ، لا شيء جعله عظيماً لاستحالته ؛
وإن كان ذلك يقدر في غيره لجوازه وعدم استحالته .

وأما قول الشاعر :

مَا أَقْدَرَ اللَّهَ أَنْ يُدْنِي عَلَيَّ شَحَطِ

مَنْ دَارُهُ الْخَرْزُ يَمُنُّ دَارُهُ صَوْلُ [٧٩]

فإنه وإن كان لفظه تعجب فالمراد به المبالغة في وصف الله تعالى بالقدرة ، كقوله تعالى : (فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا) فجاء بصيغة الأمر ، وإن لم يكن في الحقيقة أمراً ؛ لأمتناع ذلك في حق الله تعالى ، وإن شئت قدرته تقدير : « ما أعظم الله » على ما بينا ، والله أعلم .

١٦ - مسألة

[القول في جواز التعجب من البياض والسواد ، دون غيرهما من الألوان]^(١) .

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يستعمل « ما أفعله » في التعجب من البياض والسواد خاصة من بين سائر الألوان ، نحو أن تقول : هذا الثوب مأبيضه ، وهذا الشعر مأسوده . وذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز فيها كغيرهما من سائر الألوان .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما جوزنا ذلك للنقل ، والقياس :
أما النقل فقد قال الشاعر :

(١) انظر في هذه المسألة : شرح الفصل لابن يعيش (ص ٨٤٧ و ١٠٤٦) وشرح كافيه ابن الحاجب للرضي (١٩٨/٢) وأسرار العربية لصاحب الإنصاف (ص ٥١ ليدن) وقد بنى رضي الدين الكلام على أنه لا يبنى اسم التفضيل من فعل الألوان ، جعل « أبيضهم ، وأسودهم » أفعل تفضيل ، وأنت ترى للؤلؤف يبنى الكلام على أنه لا يبنى فعل التعجب من الفعل الدال على الألوان ، ثم يستشهد بالشواهد التي تشتمل على أفعل التفضيل ، والخطب في ذلك سهل ؛ لأنك تعلم أن كل ما يشترط في صوغ أفعل التفضيل هو بيته يشترط في اشتقاق صيغ التعجب ، وقد ذكر للؤلؤف نفسه ذلك ، ثم انظر مبرج الأشموني (٢٥٤/٤ بتحقيقنا) وحاشية انصبان (٣/١٩ و ٣٧) والتصريح للشيخ خالد (١١٣/٢) - ١١٦ بولاق) ولسان العرب (ب ي ض)

٨٩ — إِذَا الرِّجَالُ شَتَوْا وَاسْتَدَّ أَكْلُهُمْ

فَأَنْتَ أَيْبُضُهُمْ سِرْبَالٌ طَبَاخٌ

وَجْهُ الاحتجاج أنه قال « أَيْبُضُهُمْ » وإذا جاز ذلك في « أفعالهم » جاز في « ما أفعَلَهُ، وأفعلَ به » لأنها بمنزلة واحدة في هذا الباب ، وقد قال الشاعر :

٩٠ — جَارِيَةٍ فِي دِرْعِهَا الْقَفْضَاضِ تَقَطَّعُ الشَّرِيطَ بِالْإِيمَاضِ

٨٩ — روى صاحب اللسان (ب ي ض) هذا البيت كما رواه المؤلف ، ولم يميزه لقائل معين ، ورواه ابن عيش (ص ٨٤٧ و ١٠٤٦) كذلك من غير عزو ، وواه في جمع الأمثال (٨١ / ١ بتحقيقنا) ونسب قوم هذا البيت إلى طرفة بن العبد البكري من أبيات بهجو فيها عمرو بن هند الملك ، لكنني رجعت إلى ديوان طرفة فوجدت فيه (ص ١٥) أبياتا يهجو فيها عمرو بن هند فيها كلمة التي يستشهد بها المؤلف ، لكن رواية هذا البيت على غير ما جاء في اللسان وفي كلام المؤلف ، وهي هكذا :

أَنْتَ ابْنُ هَنْدٍ فَأَخْبِرْ مِنْ أَبِيكَ إِذَا لَا يَصْلَحُ الْمَلِكُ إِلَّا كُلُّ بَذَاخٍ
إِنْ قُلْتَ نَصْرٌ فَنَصْرٌ كَانَ شَرِّ فِقٍّ قَدَمَا ، وَأَيْبُضُهُمْ سِرْبَالٌ طَبَاخٌ

وقوله « إذا الرجال شتوا » أي صاروا في زمان اشتاء ، والشتاء عندهم هو زمان القحط والجذب ، وفيه يظهر كرم الكرام ويحل البخلاء ، وقوله « واشتد أكلهم » أراد أنه تسرع على أكثرهم الحصول على ما يأكلون ، وقوله « فَأَنْتَ أَيْبُضُهُمْ سِرْبَالٌ طَبَاخٌ » معناه أن ثياب طبابخك تكون في هذا الوقت بيضاء شديدة البياض تقيه من الوضر ودهن اللحم وغيره ، يريد أنه لا يطبخ فلا تتدنس ثيابه ، وهذه العبارة كناية عن شدة البخل . والاستشهاد بالبيت في قوله « أَيْبُضُهُمْ » حيث اشتق أفعال التفضيل من البياض ، وهذا مما يجيزه الكوفيون ، ويأباه البصريون ، وقد اختلفوا في التحليل للنوع ؛ فمنهم من ذهب إلى أن السر في منع صوغ أفعال التفضيل وصيغ التعجب من الألوان أن الألوان من المعاني اللازمة التي تشبه أن تكون خلقة كاليد والرجل ، ومنهم من ذهب إلى أن سبب المنع هو كون أفعال الألوان ليست ثلاثية مجردة . وإنما تأتي أفعال الألوان على أحد مثالين : أولهما أفعال — بتشديد اللام — نحو ابيض واسود ، والثاني أفعال — بزيادة ألف بعد العين وبتشديد اللام — نحو ادهام واياض واسواد وما أشبه ذلك .

٩٠ — نسب البغدادي تقلا عن ابن هشام اللخمي (٤٨٣ / ٣) هذا الرجز إلى =

* أَيْضُ مَنْ أَخْتَرِ بَنِي أَبَاض *

فقال « أبيض » وهو أفعَل من البياض ، وإذا جاز ذلك في أفعَل من كذا جاز في ما أفعَله وأفعِلَ به ؛ لأنهما بمنزلة واحدة في هذا الباب ، ألا ترى أن ما لا يجوز فيه ما أفعَله لا يجوز فيه أفعَل من كذا ، وكذلك بالعكس منه : ما جاز فيه ما أفعَله جاز فيه أفعَل من كذا ، فإذا ثبت أنه يتمتع في كل واحد منهما ما يتمتع في الآخر ، ويجوز فيه ما يجوز في الآخر ، دلَّ على أنهما بمنزلة واحدة ، [٦٩] وكذلك القول في « أفعِلْ به » في الجواز والامتناع ، فإذا ثبت هذا فوجب أن يجوز استعمال ما أفعَله من البياض .

وأما القياس فقالوا : إنما جوزنا ذلك من السواد والبياض دون سائر الألوان لأنهما أصلاً الألوان ، ومنهما يتركب سائرهما من الحمرة والصفرة والخضرة والصفهية

= روضة بن العجاج ، وقد أنشده رضى الدين في شرح الكافية (١٩٩/٢) وابن يعيش (٨٤٧ و ١٠٤٦) وابن منظور (ب ي ض) والبدائي في جمع الأمثال (٨١/١ بتحقيقنا) ولم يزه أحد منهم إلى قائل معين ، والدرع - بكسر فسكون - القميص ، وانقضاض : الواسع ، ويروى بدل البيت الأول

* جارية في رمضان الماضي *

ومعنى قوله « تقطع الحديث بالإعاض » أن القوم إذا كانوا يتحدثون فأومضت تركوا الحديث واشتغلوا بالنظر إليها لبراعة جمالها ، وبنو أباض - بفتح الهمزة - قوم اشتهروا بياض ألوانهم . والامتنهاد بالبيت في قوله « أبيض » حيث جاء بأفعَل التفضيل من البياض ، وهو يشهد للكوفيين الذين يجزؤون مجيء أفعَل التفضيل وصيغى التعجب من خصوص البياض والسواد دون سائر الألوان لكونهما أصلاً الألوان كلها ، والبصريون يمتنون ذلك ، ويحكمون على ما جاء من كلام العرب مما ظاهره ذلك بأنه شاذ ، أو يكون « أفعَل » في مثل قول هذا الراجز صفة مشبهة لا أفعَل تفضيل ، وقد ذكر ذلك المؤلف وابن يعيش في اللوغتين اللذين أوردناك إليهما من شرحه على الفصل

ونظير ذلك قول أبي الطيب التتبي يذم الشيب :

أجد بعدت يابضا لا يابض له لأنت أسود في عيني من الظلم

والشبهة والكهبة إلى غير ذلك ، فإذا كانا هما الأصلين للالوان كلها جاز أن يثبت لهما ما لا يثبت لسائر الألوان ؛ إذ كانا أصليين لهما ومتقدمين عليها .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه لا يجوز استعمال « ما أفعله » من البياض والسواد أنا أجمعنا على أنه لا يجوز أن يستعمل مما كان لونا غيرهما من سائر الألوان ؛ فكذلك لا يجوز منهما ، وإنما قلنا ذلك لأنه لا يخلو امتناع ذلك : إما أن يكون لأن باب الفعل منهما أن يأتي على أَفْعَلَ نحو أَحْمَرٌ وَاصْفَرَّ وَاخْضَرَ وما أشبه ذلك ، أو لأن هذه الأشياء مستقرة في الشخص لا تكاد تزول فحرت تجرى أعضائه ، وأى العلتين قدرنا وجدنا المساواة بين البياض والسواد وبين سائر الألوان في علة الامتناع ؛ فينبغي أن لا يجوز فيهما كسائر الألوان .
وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقول الشاعر :

* فانت أبيضهم سر بال طباخ * [٨٩]

فلا حجة فيه من وجهين ؛ أحدهما : أنه شاذ فلا يؤخذ به ، كما أنشد أبو زيد :

٩١ — يَقُولُ الْخَنَاءُ أَبْغَضُ الْعُجْمِ نَاطِقًا إِلَى رَبَّنَا صَوْتُ الْخِمَارِ الْيَجْدَعُ

٩١ — هذان البيتان من كلام ذى الحرق الطهوى ، وليس متالين في كلامه كما قد يظن من صنيع المؤلف . بل بين أولهما وثانيهما بيتان ، وقد استشهد بالبيت الأول رضى الدين فى شرح الكافية ، وشرحه البغدادى فى الخزانة (١٥/١ و ٢٨٨/٢) وأنشده ابن منظور (ج د ع) مع بيت سابق عليه ونسبهما لذى الحرق ، وأنشده مرة أخرى (ل و م) وذكر له نظائر كثيرة ، وأنشده الأشمونى (١٧١/١ بتحقيقنا) واستشهد به ابن هشام فى المغنى (رقم ٦٨) وقد روى أبو زيد فى نوادره (ص ٦٦ و ٦٧) سبعة أبيات يقع أول هذين البيتين ثانيها ، ويقع ثانى البيتين خامسها ، والخنى : الفاحش من الكلام ، وأبغض : أفل تفضيل من البغض ، وقوله بغير فلان إلى ، وتقول : ما أبغضنى إلى فلان ؛ إذا كان هو البغض لك ، وقالوا : ما أبغضنى لفلان ؛ إذا كنت البغض له ، والعجم : جمع أعجم أو عجماء ، والأعجم : الحيوان =

وَيَسْتَخْرِجُ الْيَرْبُوعَ مِنْ نَافِقَاتِهِ وَمِنْ جُحْرِهِ بِالشَّيْخَةِ الَّتِي تَقْصَعُ

فَادْخَلَ الْآلِفَ وَاللَّامَ عَلَى الْفَعْلِ ، وَأَجْمَعْنَا عَلَى أَنْ اسْتَعْمَالَ مِثْلِ هَذَا خَطَأً لَشِدْوَذِهِ قِيَاساً وَاسْتَعْمَالاً ، فَكَذَلِكَ هَاهُنَا ، وَإِنَّمَا جَاءَ هَذَا لِمُضَرَّةِ الشَّعْرِ ، وَالضَّرُورَةُ لَا يَقَاسُ عَلَيْهَا ، كَمَا لَوْ اضْطُرَّ إِلَى قَصْرِ الْمُدُودِ عَلَى أَصْلَانَا وَأَصْلَكُمْ أَوْ إِلَى مَدِّ الْمُقْصُورِ عَلَى أَصْلَكُمْ ، وَعَلَى ذَلِكَ سَأُرِ الضَّرُورَاتِ ، وَلَا يَدُلُّ جَوَازُهُ فِي الضَّرُورَةِ عَلَى جَوَازِهِ فِي غَيْرِ الضَّرُورَةِ ، فَكَذَلِكَ هَاهُنَا ، فَسَقَطَ الْاِحْتِجَاجُ بِهِ . وَهَذَا هُوَ الْجَوَابُ عَنْ قَوْلِ الْآخَرِ :

* أَيْضُ مِنْ أُخْتِ بَنِي أَبَاضِ * [٩٠]

[٧٠] وَالْوَجْهَ الثَّانِي : أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ « فَأَنْتَ أَيْضُهُمْ » أَفْعَلُ الَّذِي مُؤْتَهُ فَعْلَاءُ كَقَوْلِكَ أَيْضُ ، بِيضَاءُ ، وَهُوَ يَقَعُ الْكَلَامُ فِيهِ ، وَإِنَّمَا وَقَعَ الْكَلَامُ فِي أَفْعَلُ الَّذِي يُرَادُ بِهِ الْمَفَاضِلَةُ نَحْوُ « هَذَا أَحْسَنُ مِنْهُ وَجْهًا ، وَهُوَ أَحْسَنُ الْقَوْمِ وَجْهًا » فَكَأَنَّهُ قَالَ مُبَيِّضُهُمْ : فَلَمَّا أَضَافَهُ انْتَصَبَ مَا بَعْدَهُ عَنْ تَمَامِ الْاسْمِ ، وَهَذَا هُوَ

الَّذِي لَا يَنْطِقُ ، وَالْأَعْمُ مِنَ الْإِنْسَانِ الَّذِي فِي كَلَامِهِ عَجَمَةٌ ، شَبُوهُ بِالْجِيَّانِ الْأَعْمِ ، وَالْجِدْعُ - الَّذِي يَقْطَعُ أُنْفَهُ ، أَوْ أُذُنَهُ ، أَوْ يَدَهُ ، أَوْ شَفَتَهُ ، كُلُّ ذَلِكَ يُقَالُ ، وَالْيَرْبُوعُ : دَوِيَّةٌ تَحْفَرُ الْأَرْضَ ، وَالنَافِقَاءُ : جَحْرٌ يَكْتُمُهُ الْيَرْبُوعُ وَيَسْتَرُّهُ وَيُظْهِرُ جَحْرًا آخَرَ غَيْرَهُ ، يَقْبَلُهُ « بِالشَّيْخَةِ » هُوَ بِالْحَاءِ الْعَجَمَةِ رَمْلَةٌ بِيضَاءُ فِي بِلَادِ بَنِي أَسَدٍ وَحَنَظَلَةٍ ، وَالْيَتَقْصَعُ : ارْتَدَّ إِلَى يَتَقْصَعُ ، وَقَوْلُ « تَقْصَعُ الْيَرْبُوعُ » إِذَا دَخَلَ فِي قُلُوعَاتِهِ ، وَالْقَاصِعَاءُ : جَحْرٌ آخَرُ مِنْ جَحْرِ الْيَرْبُوعِ . وَالْإِسْتِشْهَادُ بِالْبَيْتِ الْأَوَّلِ فِي قَوْلِهِ « الْجِدْعُ » وَالْإِسْتِشْهَادُ بِالْبَيْتِ الثَّانِي فِي قَوْلِهِ « الْيَتَقْصَعُ » فَإِنَّهُ أَرَادَ الَّذِي يَجْدَعُ وَالَّذِي يَتَقْصَعُ ، فَوَصَلَ إِلَى الْمَوْصُولَةِ بِالْفِعْلِ الْمَضَارِعِ ، وَقَدْ اتَّفَقَ التَّحْقِيقَانِ عَلَى أَنَّ وَصَلَ إِلَى الْمَوْصُولَةِ بِالْفِعْلِ الْمَضَارِعِ شَاذٌ ، هَكَذَا قَالَ الْمُؤَلِّفُ ، لَكِنِ الَّذِي نَعْرِفُهُ أَنَّ مِنَ الْكُوفِيِّينَ قَوْمًا يَجْزُونَ ذَلِكَ فِي الْاِخْتِيَارِ ، وَقَدْ ذَهَبَ ابْنُ مَالِكٍ إِلَى مَذْهَبِ وَسْطِ بَيْنِ الْمَذْهَبَيْنِ ، فَقَالَ : إِنْ ذَلِكَ قَلِيلٌ لِشَاذِهِ ، وَانْظُرْ اِتِّصَافَ الشَّيْخِ خَالِدِ الْأَزْهَرِيِّ (١٦٩/١) وَشَرْحِ الْأَشْمُونِيِّ بِتَحْقِيقِنَا (١٧١/١) قَدْ ذَكَرْنَا نَعْمَةً كَثِيرًا مِنَ الشَّوَاهِدِ ، وَحَاشِيَةِ الصَّبَانِ (١٦١/١) بُولَاقِ

الجواب عن قول الآخر * أبيضُ من أختِ بني أباض * [٩٠] ومعناه : في درعها جسدٌ مبيض من أختِ بني أباض ، ويكون « من أختِ » هاهنا في موضع رفع ؛ لأنها صفة لأبيض ، كأنه قال أبيضُ كائنٌ من أخت ، كقولهم « أنت كريمٌ من بني فلان » ونحوه قول الشاعر :

٩٢ — وَأَبْيَضُ مِنْ مَاءِ الْحَدِيدِ كَأَنَّهُ

شِهَابٌ بَدَأَ وَاللَّيْلُ دَاجٌ عَسَا كَرُهُ

٩٢ — أنشد البغدادي هذا البيت في الحزاة (٣ / ٤٨٥ : لاق) والشريف المرتضى في أماليه (٣١٧ / ٢) وذكر أن ابن جني استشهد به ، ولم يعزه أحدهما إلى معين ، والشهاب : النجم ، وبدا : أى ظهر ، واللَّيْلُ دَاجٌ : أى مظلم . والاستشهاد بالبيت في قوله « وأبيض من ماء الحديد » فإن « أبيض » في هذه العبارة ليس أفعال تفضيل ، لكنه صفة مشبهة ، و « من » التالية له ليست من التي تدخل على المنحول في نحو قولك : فلان أكرم خلقا من فلان ، وأشرف نقسا منه ، وأطهر قلبا منه ، وما أشبه ذلك ، وعلى ذلك لا تكون « من » هذه متعلقة بأبيض ، بل هي متعلقة بمحذوف يقع صفة لأبيض ، وكأنه قد قل : وأبيض كائن من ماء الحديد ، أى مأخوذ من ماء الحديد ، وانسكلام في وصف سيف ، وإذا كان لفظ « أبيض » يأتي صفة مشبهة كما في هذا البيت وفي الشاهد الذي يليه فإنه لا يمتنع أن يكون أبيض في قول الراجز :

* أبيض من أختِ بني أباض *

وفي البيت المنسوب إلى طرفة :

* ... أبيضهم سربال طباخ *

وأسود في قول التنبّي الذي أنشدناه لك :

* ... أسود في عيني من الظلم *

صفة مشبهة أيضاً ، وكأن التنبّي قد قل : لست مسودى عيني ، وذُفئت من الظلم ؛ وكان طرفة قد قال : أنت مبيضهم سربال طباخ ، وكأن الراجز قد قل : جسد مبيض كائن من أختِ بني أباض ، وقد اتفق مع المؤلف على هذا التخرّيج ابن عيش والشريف المرتضى والحريري في درة العواصم ، وكلهم تابعون لابن جني . ويقول أبو رجاء : إنه ليس من =

قوله « مِنْ ماء الحديد » في موضع رفع ؛ لأنه صفة أبيض ، وتقديره وأبيض
كائن من ماء الحديد ، ونحوه أيضاً قول الآخر :
٩٣ — لَمَّا دَعَانِي السَّمْهَرِيُّ أَجَبْتُهُ بِأَبْيَضٍ مِنْ مَاءِ الْحَدِيدِ صَقِيلٍ

= النكر أن يحىء وزن أقل من البياض والسواد وغيرها من الألوان ومن غير الألوان
صفة مشبهة ، تقول : فلان أبيض اللون ، وفلان أسود ، أو أخضر ، أو أصفر ، وتقول :
فلان أهيف البطن ، وفلان أجب الظهر ، وفلان أوحده دهره ، ومالا يحصى من المثل ،
ومن ذلك قول أبي الطيب المتنبي أيضاً :
يلقاك مرتدياً بأحمر من دم ذهب بخضرته الطلى والأكد
ومن ذلك قول أبي تمام :

له منظر في العين أبيض ناصع ولكنه في القلب أسود أسفع
وقد قال المفسرون في قوله تعالى : (وهو أهون عليه) : إن « أهون » في هذه
الآية بمعنى هين ، كما قالوا في قول معنى بن أوس :
لعمرك ما أدرى وإنى لأوجل على أينا تغدو النية أول
إن « أوجل » هنا صفة مشبهة وليست أقل تفضيل ، أقول : نحن لا نكر أن هذا
الوزن يأتي صفة مشبهة خالية من معنى تفضيل شيء على شيء ، كما لا نكر أن من هذه
الباب قول الشاعر :

* وأبيض من ماء الحديد كأنه *

ومامعه من الأيات ، لكننا لا نستطيع أن نستخ ان يكون من هذه الباب
قول الراجز :

* أبيض من أخت بني أباض *

مع قول الرواة الموثوق بهم : إن نساء بني أباض مشهورات ببياض ألوانهن ؛ وعلى هذا
يكون هذا الجواب غير مستقيم ، ولو كان القائل به ابن جني ومن تبعه من خولة النحاة .
٩٣ — أنشد ابن بعيش (ص ١٠٤٦) عجز هذا البيت ، ولم يحزه إلى قائل ،
والظاهر أن « السمهرى » هنا اسم رجل ، وأصل السمهرى الرمح ، منسوب إلى رجل
كان يبيع الرماح بالخط ، واسم امرأته رديئة ، فأحيانا ينسبون الرماح إليه فيقولون :
رمح سمهرى ، ورمح سمهرية ، وأحيانا يضيفونها إلى امرأته فيقولون : رديئة ، أو =

وأما قولهم « إنما جَوَزْنَا ذلك لأنهما أصلان للألوان ويجوز أن يثبت للأصل ما لا يثبت للفرع » قلنا : هذا لا يستقيم ، وذلك لأن سائر الألوان إنما لم يجز أن يستعمل منها « ما أفعله » ، وأفعل منه « لأنها لازمت محالها ، فصارت كعضو من الأعضاء » ، فإذا كان هذا هو العلة فنقول : هذا على أصلكم الزم . ذلك لأنكم تقولون : إن هذه الألوان ليست بأصل في الوجود ، على ما ترجمون ، بل هي مركبة من البياض والسواد ؛ فإذا لم يجز مما كان متركباً منها لما لا يجز ، المحال فلأن لا يجوز مما كان أصلاً في الوجود وهو ملازم للحل كان ذلك . غريق الأولى ، والله أعلم

١٧ — مسألة

[القول في تقديم خبر « ما زال » وأخواتها عليهن ^(١)]

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم خبر « ما زال » عليها . وما كان في معناها من أخواتها ، وإليه ذهب أبو الحسن بن كيسان ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك ، وإليه ذهب أبو زكرياء يحيى بن زياد الفراء من [٧١] الكوفيين ، وأجمعوا على أنه لا يجوز تقديم خبر « ما دام » عليها . أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن « ما زال » ليس بنفي للفعل ، وإنما هو نفي لمفارقة الفعل ، وبَيَّانُ أن الفاعل حاله في الفعل

= رماح ردينية ، وأحيانا ينسبونه إلى مكاسم فيقولون : خطي ، واقول في الاستشهاد بهذا البيت كالذي ذكرناه في الشاهد السابق .

(١) انظر في هذه المسألة : أسرار سرية لنؤلف (ص ٥٧) وشرح الأشموني (١/ ٣٥٢ بتحقيقنا) وحاشية الصبان (١/ ٢٢٤) والتصریح للشيخ خالد (١/ ٢٣٦ بولاق) وشرح موفق الدين بن يعيش على الفصل (ص ١٠١٥) وشرح رضى الدين على الكافية (٢/ ٢٦٧) .

متطاوله، والذي يدل على أنه ليس بنفي أن « زال » فيه معنى النفي، و « ما »
لنفي، فلما دخل النفي على النفي صار إيجاباً، والذي يدل على أن النفي إذا دخل
على النفي صار إيجاباً أنك إذا قلت « انتهى الشيء » كان ضداً للإثبات، فإذا
أدخلت عليه النفي نحو « ما انتهى » صار موجباً؛ فدل على أن نفي النفي إيجاب،
وإذا كان كذلك صار « مازال » بمنزلة « كان » في أنه إيجاب، وكما أن « كان »
يجوز تقديم خبرها عليها نفسها، فكذلك « مازال » ينبغي أن يجوز تقديم
خبرها عليها، ولذلك لم يقولوا « مازال زيدٌ إلا قائماً » كما لم يقولوا « كان زيدٌ
إلا قائماً » لأن « إلا » إنما يؤولي بها لنقض النفي، كقولك « ما مررتُ
إلا بزيد، وما ضربتُ إلا زيدا » نفيت المرور والضرب أولاً، وأدخلت « إلا »
فأثبتتهما لزيد، وأبطلت النفي ونقضته، ولهذا إذا قلتُ إنها إذا دخلت على « ما »
التي ترفع الاسم وتنصب الخبر أبطلت عملها؛ لأنها إنما عملت لشبهها بليس في
أنها تنفي الحال، كما أن ليس تنفي الحال؛ فإذا دخلت « إلا » عليها أبطلت معنى
النفي، فزال شبهها بليس، فبطل عملها؛ فإذا كان الكلام ثابتاً فلا يفتقر إلى
إثباته؛ ألا ترى أنك لو قلت « مررتُ إلا بأحد » لم يحز؛ لأن إثبات الثابت
ونقض النفي مع تعري الكلام منه محال، فدل على أن « مازال » في الإثبات
بمنزلة « كان » فكما لا يقال « كان زيدٌ إلا قائماً » فكذلك لا يقال « مازال
زيدٌ إلا قائماً » فأما قول الشاعر:

٩٤ — حَرَاجِيحُ مَا تَنْفَكُ إِلَّا مُنَاخَةٌ عَلَى الْخُسْفِ أَوْ تَزِي بِهَا بَلَدٌ عَرًّا

٩٤ — هذا البيت من كلام ذي الرمة غيلان بن عقبة، وقد استشهد به سيويه
(٤٢٨/١) والزحشرى وابن يعيش (١٠١٠) والرضي (٢٧٥/٢) والأشموني
(رقم ٢١٠) وانظر خزانة الأدب (٤٩/٤ بولاق) والحراجيج: جمع حرجوج، وأحرجيج
وهي هنا الناقة الضامرة الهزيلة، ومناخة: اسم المفعل المؤنث من قولك « أناخ الرجل =

= بعيره أو ناقته « إذا أبركها ، والحسف بالفتح - الجوع ، وذلك أن بيت علي غير علف ، وكان الأصمعي وأبو عمرو بن العلاء يخطئان ذا الرمة في هذا البيت ؛ لأنه أدخل حرف الاستثناء - وهو إلا - على خبر تنفك ، وقد جلس العلماء ذا الرمة من هذا الخطأ ، ولهم في ذلك التخلص خمسة أوجه ؛ الأول أن الرواية ليست كما زعم أبو عمرو والأصمعي ، وليس التالي لقوله « ما تنفك » هو إلا التي هي حرف استثناء ، بل هو « آلا » بد الألف ، والآل : الشخص ، وذلك نظير قول ذي الرمة نفسه في كلمة أخرى :

فلم نهبط على سفوان حتى طرحن سخالهن وصرن آلا

ويروى أن ذا الرمة لما نبه إلى الخطأ فطن له وقال : أنا لم أقل « إلا مناخة » وإنما قلت « ما تنفك آلا مناخة » وعلى هذا الوجه يكون قوله « آلا » خبر تنفك ، ومناخة صفة ، وحينئذ يسأل عن وجه تأنيث الصفة مع أن الموصوف مذكر ، والجواب عن ذلك أن الآل - وهو الشخص - يطلق على الذكر والمؤنث كالشخص الذي هو بمعناه ، ولما كان المراد هنا النوق أنث الصفة ، وهذا التخريج قد ذكره كثير من العلماء ، وقد سمعت أنه يروى عن ذي الرمة نفسه ، والتخريج الثاني : أن « تنفك » ههنا تامة ، وليست ناقصة ، والتي يمنع دخول إلا عليها هي الناقصة ، وهذا تخريج ذكره الفراء في معاني القرآن ، ونسبه المؤلف إلى الكسائي ، وذكره الأعمى في شرح شواهد سيويه ، والتخريج الثالث : أن تجعل تنفك ناقصة لكن لا يكون « مناخة » خبرها ، بل خبرها هو متعلق الجار والمجرور الذي هو قوله « على الحسف » وعلى هذا الوجه يكون قوله « مناخة » حالا ، وكأنه قد قال : ما تنفك كائنة على الحسف إلا في حال كونها مناخة ، وقد ذكر هذا التخريج الأعمى أيضا ، والتخريج الرابع : أن تكون تنفك ناقصة أيضا ، ولكن يكون خبرها محذوفا ، و « مناخة » حال ، و « على الحسف » يتعلق بمناخة ، وتقدير الكلام على هذا الوجه : ما تنفك مقيمة في أوطانها إلا في إحدى حالتين : الأولى أن تكون مناخة على الحسف والثانية أن نرى بها بلداً قفراً ، وهذا التوجيه قد ذكره الزمخشري ، والتوجيه الخامس : أن تجعل « تنفك » ناقصة ، و « مناخة » خبرها ، ولكن « إلا » ليست للاستثناء ، بل هي حرف زائد لا يدل على معنى ، والمتع إنا هو دخول إلا الدالة على الاستثناء على خبر « تنفك » وهذا التخريج كما قال ابن عيش - للمازني ، وتبعه أبو علي الفارسي في بعض كتبه ، ونسبه ابن هشام في معنى اللبيب إلى الأصمعي وابن جني ، وفي هذا القدير غناء أي غناء.

فالكلام عليه من أربعة أوجه ؛ فالوجه الأول : أنه يروى « ما تنفك آلاً مناخة » والآل : الشخص ؛ يقال « هذا آله قد بدا » أى شخص ؛ وبه سمي الآل ؛ لأنه يرفع الشخص أول النهار وآخره ؛ قال الشاعر :

٩٥ — * كَأَنَّنَا رَعْنُ قَفَّ يَرْفَعُ الْآلَا *

٩٥ — هذا مجزئيت من كلام النابغة الجعدي ، وصدره قوله :

* حق لحقنا بهم تعدى فوارسنا *

وتعدى فوارسنا : أى تحمل أفراسها على العدو ، وهو السير السريع ، والرعن - بفتح الراء وسكون العين - أنف الجبل ، واقف - بضم اقف وتشديد الفاء - الجبل ، غير أنه ليس بطويل في السماء ، والآل : الذى تراه في أول النهار وآخره كأنه يرفع الشخص ، وليس هو السراب ، وحمل الاستشهاد بالبيت قوله « الآل » ومعناه ما ذكرنا يريد المؤلف أن الذى في بيت ذى الرمة هو « الآل » كالذى في هذا البيت ، وقد تقدم بيانه ، وقد تبين لك من تفسيرنا للآل وجه قول المؤلف « وهو من القلوب » يعنى أن المعروف أن الآل هو الذى يرفع الشخص ، وقد جاء في هذا البيت أن رعن القف يرفع الآل ، فرعن اقف في ظاهر هذا البيت رافع ، والآل مرفوع ، والجارى على السنة العرب أن تجعل الآل رافعا والشخص الذى منها رعن القف مرفوعة ، قال ابن منظور بعد أن أنشد البيت « أ راد يرفعه الآل ، قلبه » وقد أنكر ابن سيده القلب في هذا البيت ، وزعم أن كل واحد من رعن القف والآل يصلح أن يكون رافعا ويصلح كذلك أن يكون مرفوعا ، قال : « وجه كون الفاعل فيه مرفوعا والمفعول منصوبا باسم صحيح مفعول به ، وذلك أن رعن هذا القف لما رفعه الآل فرؤى فيه ظهر به الآل إلى مرآة العين ظهورا لولا هذا الرعن لم يبين للعين بيانه إذا كان فيه ، ألا ترى أن الآل إذا برق للبصر رافعا شخصه كان أبدي للناظر إليه منه لو لم يلاق شخصا يزهاه فيزداد بالصورة التى حملها سفورا ، وفي مسرح الطرف تجليا وظهورا ؟ فإن قلت : فقد قال الأعشى :

* إذ يرفع الآل رأس الكلب فارتعنا *

فجعل الآل هو الفاعل والشخص هو للمفعول ، قيل : ليس في هذا أكثر من أن هذا جائز ، وليس فيه دليل على أن غيره ليس بجائز ، ألا ترى أنك إذا قلت : ما جاءني =

أى يرفعه الآل ؛ وهو من المقلوب . والوجه الثانى : أنه يروى « ما تنفك إلا مناخة » [٧٢] بالرفع ، فلا يكون فيه حجة . والوجه الثالث : أنه قد روى بالنصب ، ولكن ليس هو منصوبا لأنه خبر « ما تنفك » وإنما خبرها « على الحسف » فكأنه قال : ما تنفك على الحسف ، أى تُظلم إلا أن تناخ . والوجه الرابع : أنه جعل « ما تنفك » كلمة تامة ؛ لأنك تقول « انفكت يده » فتوم فيها التام ، ثم استثنى ، وهذا الوجه رواه هشام عن الكسائى .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز تقديم خبر « ما زال » عليها لأن « ما » للنفى ، والنفى له صدر الكلام ؛ فجرى مجرى حرف الاستفهام فى أن له صدر الكلام ، والسرف فيه هو أن الحرف إنما جاء لإفادة المعنى فى الاسم والفعل ؛ فينبغى أن يأتى قبلهما ، لا بعدهما ، وكما أن حرف الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله فكذلك ها هنا ، ألا ترى أنك لو قلت فى الاستفهام « زيدا أضربت » لم يحز ؛ لأنك تقدم ما هو متعلق بما بعد حرف الاستفهام عليه ؛ فكذلك ها هنا ؛ إذا قلت « فأما ما زال زيد » ينبغى أن لا يجوز لأنك تقدم ما هو متعلق بما بعد حرف النفى عليه .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن ما زال ليس بنفى للفعل ، وإنما هو نفي لمفارقة الفعل ، والنفي إذا دخل على النفي صار إيجابا » قلنا : هذا حجة عليكم ، فإننا كما أجمعنا على أن « ما زال » ليس بنفى للفعل أجمعنا على أن « ما » للنفى ، ثم لو لم تكن « ما » للنفى لما صار الكلام بدخولها إيجابا ، فالكلام إيجاب ، و « ما » نفي ؛ بدليل أننا لو قدرنا زوال النفي عنها لما كان

غير زيد ، وإنما فى هذا دليل على أن الذى هو غيره لم يأتك ، فأما زيد نفسه فلم يعرض للأخبار بإثبات محيى له أو بقيه عنه ؛ فقد يجوز أن يكون قد جاء وأن يكون أيضا لم يحىء ، أو كلامه محروقة .

الكلام إيجاباً ، وإذا كانت للنفي فينبى أن لا يتقدم ما هو متعلق بما بعدها عليها ؛ لأنها تستحق صدوره الكلام كالاتفهام .
وأما « ما دام » فلم يجوز تقديم خبرها عليها نفسها لأن « ما » فيها مصدرية لنافية ، وذلك المصدر بمعنى ظرف الزمان ؛ ألا ترى أنك إذا قلت « لا أفعل هذا ما دام زيد قائماً » كان التقدير فيه : زمن دوام زيد قائماً ، كقولك « جيتك مقدم الحاج » ، وخفوق النجم « أى زمن مقدم الحاج وزمن خفوق النجم ، إلا أنه حذف المضاف الذى هو الزمن ، وأقيم المصدر الذى هو المضاف إليه مقامه ، وإذا كانت « ما » في « ما دام » بمنزلة المصدر فما كان من صلة المصدر لا يتقدم عليه ، والله أعلم .

مسألة [٧٣] ١٨ — مسألة

[القول في تقديم خبر « ليس » عليها]^(١)

ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر « ليس » عليها ، وإليه ذهب أبو العباس المبرد من البصريين ، وزعم بعضهم أنه مذهب سيويه ، وليس بصحيح ، والصحيح أنه ليس له في ذلك نص^(٢) . وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم خبر « ليس » عليها كما يجوز تقديم خبر كان عليها^(٣) .

(١) انظر في هذه المسألة : أسرار العربية للمؤلف (ص ٥٨ ليدن) وشرح رضى الدين على كافي ابن الحاجب (٢٧٦/٢) وشرح موفق الدين بن يعيش على الفصل (ص ١٠١٦) والأشموني (٣٥٥/١ بتحقيقنا) وحاشية الصبان (٢٢٥/١) وتصريح الشيخ خالد الأزهرى (٢٢٥/١ بولاق) .

(٢) يريد أنه لا يوجد في كتاب سيويه نص في هذا الموضوع ، لابلجواز ولا بال منع .
(٣) الذى ذكره النحاة أن القائلين بامتناع تقديم خبر ليس عليها هم جمهور الكوفيين ، والتأخرون من البصريين ، وقد اختار هذا رأى شيخ المحققين ابن مالك فقال في الخلاصة (الألفية) :
=

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز تقديم خبر ليس عليها وذلك لأن « ليس » فعل غير متصرف ؛ فلا يجرى مجرى الفعل المتصرف كما أجريت « كان » مجراه لأنها متصرفه ، ألا ترى أنك تقول : كان يكون فهو كائن وكُنْ ، كما تقول : ضرب يضرب فهو ضارب ومضروب واضرب ، ولا يكون ذلك في ليس ، وإذا كان كذلك فوجب أن لا يجرى مجرى ما كان فعلا متصرفا ، فوجب أن لا يجوز تقديم خبره عليه كما كان ذلك في الفعل المتصرف ؛ لأن الفعل إنما يتصرف عمله إذا كان متصرفا في نفسه . فأما إذا كان غير متصرف في نفسه فينبغي أن لا يتصرف عمله ؛ فلماذا قلنا : لا يجوز تقديم خبره عليه ، والذي يدل على هذا أن « ليس » في معنى ما ؛ لأن ليس تنفى الحال كما أن ماتنقى الحال ، وكما أن مالا تتصرف ولا يتقدم معمولها عليها فكذلك ليس ، على أن من النحويين مَنْ يُغَلَّبُ عليها الحرفية ، ويحتج بما حكى عن بعض العرب أنه قال : « ليس الطَّيِّبُ إِلَّا الْمَسْكُ » فرفع الطيب والمسك جميعا ، وبما حكى أن بعض العرب قيل له : فلان يتهددك ، فقال : « عليه رَجُلًا لَيْسِي » فأتى بالياء وحدها من غير نون الوقاية ، ولو كان فعلا لوجب أن يأتى بها كسائر الأفعال ، ولأنها لو كانت فعلا لكان ينبغى أن يرد إلى الأصل إذا اتصلت بالتاء فيقال في لست « لَيْسْتُ » ألا ترى أنك تقول في صَيْدِ البعير « صَيْدَ البعير » فلو أدخلت عليه التاء لقلت « صَيْدْتُ » فرددته إلى الأصل وهو الكسر ، فلما لم يرد هاهنا إلى الأصل — وهو الكسر — دل على أن المَغْلَبَ عليه الحرفية ، لا الفعلية ، وقد حكى سيبويه في كتابه أن بعضهم يجعل ليس بمنزلة ما في

* ومنع سبق خبر ليس اصطنع *

=

وأن الذين يجيزون تقديم خبر ليس عليها هم قدماء البصريين ، والقراء ، وتبعهم ابن يرهان ، والزعفرى ، والشاويين ، وابن عصفور ، وهم من التأخرين الذين يؤيدون مذهب أهل البصرة غالبا .

اللغة التي لا يعملون فيها « ما » ؛ فلا [٧٤] يعملون ليس في شيء ، وتكون كحرف من حروف النقي ؛ فيقولون : ليس زيد منطلق ، وعلى كل حال فهذه الأشياء وإن لم تكن كافية في الدلالة على أنها حرف فهي كافية في الدلالة على إنهاها في شبه الحرف ، وهذا مالا إشكال فيه ، وإذا ثبت أنها لا تتصرف وأنها مؤغلة في شبه الحرف فينبغي أن لا يجوز تقديم خبرها عليها ، ولأن الخبر مجرود فلا يتقدم على الفعل الذي جرده على ما بيننا .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على جواز تقديم خبرها عليها قوله تعالى : (ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم) وجه الدليل من هذه الآية أنه قدّم معمول خبر ليس على ليس ، فإن قوله (يوم يأتيهم) يتعلق بتصرف ، وقد قدّمه على ليس ، ولو لم يحز تقديم خبر ليس على ليس وإلا لما جاز تقديم معمول خبرها عليها ؛ لأن معمول لا يقع إلا حيث يقع العامل ، ألا ترى أنه لم يحز أن تقول « زيدا أكرمت » إلا بعد أن جاز « أكرمت زيدا » فلم يحز تقديم « مصروف » الذي هو خبر ليس على ليس ، وإلا لما جاز تقديم معموله عليها ، والذي يدل على ذلك أن الأصل في العمل للأفعال ، وهي فعل ، بدليل إلحاق الضائر وتاء التانيث الساكنة بها ، وهي تعمل في الأسماء المعرفة والنكرة والظاهرة والمضمر كالأفعال المتصرفة ، فوجب أن يجوز تقديم معمولها عليها ، وعلى هذا تخرج « نعم وبئس » وفعل التعجب وعسى « حيث لا يجوز تقديم معمولها عليها ، أما « نعم ، وبئس » فإنهما لا يعملان في المعارف الأعلام ، بخلاف « ليس » فتقصتاً عن رتبتهما ، وأما فعل التعجب فأجروه مجرى الأسماء لجواز تصغيره فبعد عن الأفعال ، ومع هذا فلا يتصل به ضمير الفاعل ، وإنما يضمرفيه ، ولا تلحقه أيضاً تاء التانيث ، بخلاف « ليس » فنقص عن رتبتهما ، وأما « عسى » وإن كانت تلحقها الضائر وتاء التانيث كليس ، إلا أنها لا تعمل في جميع الأسماء ، ألا ترى أنه لا يجوز أن يكون معمولها إلا « أن » مع الفعل نحو « عسى زيد أن يقوم » ولو قلت « عسى زيد القيام » لم يحز ؛ فأما قولهم في المثل « عسى الفؤيز »

أَبُو سَمَاءَ « فهو من الشاذ الذي لا يقاس عليه ، فلما كان مفعولها مختصاً بخلاف « ليس » نقصت عن رتبة ليس ؛ فجاز أن يمنع من تقديم معمولها عليها ، ولا يجوز أن تقاس « ليس » على [٧٥] ما في امتناع تقديم خبرها عليها ؛ لأن ليس تخالف ما ؛ بدليل أنه يجوز تقديم خبر ليس على اسمها نحو « ليس قائماً زيد » ولا يجوز تقديم خبر ما على اسمها ؛ فلا يقال : « ما قائماً زيد » وإذا جاز أن تخالف ليس « ما » في جواز تقديم خبرها على اسمها جاز أن تخالفه في جواز تقديم خبرها عليها ، وتلحق بأخواتها .

والصحيح عندي ما ذهب إليه الكوفيون .

وأما الجواب عن كلمات البصريين : أما قوله تعالى : (ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم) فلا حجة لهم فيه ؛ لأننا لا نسلم أن (يوم) متعلق بمصروف ، ولا أنه منصوب ، وإنما هو مرفوع بالابتداء ، وإنما بنى على الفتح لإضافته إلى الفعل ، كما قرأ نافع والأعرج قوله تعالى : (هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم) فإن (يوم) في موضع رفع ، وبنى على الفتح لإضافته إلى الفعل ، فكذلك ها هنا . وإن سلمنا أنه منصوب إلا أنه منصوب بفعل مقدر دل عليه قوله تعالى : (ليس مصروفاً عنهم) وتقديره : يلزمهم يوم يأتيهم العذاب ؛ لقوله تعالى : (ولئن أخرنا عنهم العذاب إلى أمة معدودة ليقولن ما يمجسه) .

وأما قولهم « إن الأصل في العمل للأفعال ، وهي فعل يعمل في الأسماء للمرفة والنكرة والمظهرة والمضمرة » قلنا : هذا يدل على جواز إعمالها ؛ لأنها فعل ، والأصل في الأفعال أن تعمل ، ولا يدل على جواز تقديم معمولها ؛ لأن تقديم الممول على الفعل يقتضى تصرف الفعل في نفسه ، و « ليس » فعل غير متصرف ، فلا يجوز تقديم معموله عليه ؛ فنحن عملنا بمقتضى الدليلين : فأثبتنا لها أصل العمل لوجود أصل الفعلية ، وسلبناها وصف العمل لعدم وصف الفعلية وهو التصرف ؛

فاعتبرنا الأصل بالأصل ، والوصف بالوصف . والذي يشهد لصحة ذلك الأفعال المتصرفة نحو ضرب وقتل وشم ، فإنها لما كانت أفعالا متصرفة أثبت لها أصل العمل ووصفه ؛ فجاز إعمالها ، وجاز تقديم معمولها عليها نحو « عمرا ضرب زيد » وكذلك سائرهما ، والأفعال غير المتصرفة نحو عسى ونعم وبئس وفعل التعجب خصوصاً على مذهب البصريين ؛ فإنها لما كانت أفعالا غير متصرفة أثبت لها أصل العمل فجاز إعمالها ، وسلبت وصف العمل ؛ فلم يجوز تقديم معمولها عليها فكذلك ها هنا .

وأما قولهم « إنه لا يجوز أن تقاس ليس على ما » قلنا : قد [٧٦] يتناوذه المناسبة بينهما واتفاقهما في المعنى ؛ لأن كل واحد منهما لنفي الحال كالآخر .

وقولهم « إن ليس تخالفا ؛ لأنه يجوز تقديم خبر ليس على اسمها ، بخلاف ما » قلنا : ليس من شرط القياس أن يكون المقيس مساويا للمقيس عليه في جميع أحكامه ، بل لا بد أن يكون بينهما مغايرة في بعض أحكامه .

قولهم « فإذا جاز أن تخالفا في تقديم خبرها على اسمها جاز أن تخالفا في تقديم خبرها عليها » قلنا : هذا لا يلزم ؛ لأن « ليس » أخذت شيئا من كان ؛ لأنها فعل كما أنها فعل ، وشيئا من ما لأنها تنفي الحال كما أنها تنفي الحال ، وكان يجوز تقديم خبرها عليها ، وما لا يجوز تقديم خبرها على اسمها ، فلما أخذت شيئا من كان وشيئا من ما صار لها منزلة بين المنزلتين ، فجاز تقديم خبرها على اسمها ؛ لأنها أقوى من ما ؛ لأنها فعل وما حرف ، والفعل أقوى من الحرف ، ولم يجوز تقديم خبرها عليها ؛ لأنها أضعف من كان ؛ لأنها لا تتصرف وكان تتصرف ، وهذا في غاية الوضوح والتحقيق ، والله أعلم .

١٩ — مسألة

[القول في العامل في الخبر بعد « ما » النافية للنصب ^(١)]

ذهب الكوفيون إلى أن « ما » في لغة أهل الحجاز لا تعمل في الخبر ، وهو منصوب بحذف حرف الخفض . وذهب البصريون إلى أنها تعمل في الخبر ، وهو منصوب بها .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنها لا تعمل في الخبر ، وذلك لأن القياس في « ما » أن لا تكون عاملة البتة ؛ لأن الحرف إنما يكون عاملاً إذا كان مختصاً ، كحرف الخفض لما اختص بالأسماء عمل فيها ، وحرف الجزم لما اختص بالأفعال عمل فيها ، وإذا كان غير مختص فوجب أن لا يعمل كحرف الاستفهام والعطف ؛ لأنه تارة يدخل على الاسم ، نحو « ما زيد قائم » وتارة يدخل على الفعل ، نحو « ما يقوم زيد » فلما كانت مشتركة بين الاسم والفعل وجب أن لا تعمل ؛ ولهذا كانت مهيئة غير معملة في لغة بني تميم ، وهو القياس ، وإنما أعملها أهل الحجاز لأنهم شبهوها بليس من جهة المعنى ، وهو [٧٧] شبه ضعيف فلم يقو على العمل في الخبر كما عملت ليس ؛ لأن ليس فعل ، وما حرف ، والحرف أضعف من الفعل ، فبطل أن يكون منصوباً بما ، ووجب أن يكون منصوباً بحذف حرف الخفض ؛ لأن الأصل « ما زيد قائم » فلما حذف حرف الخفض وجب أن يكون منصوباً ؛ لأن الصفات منتصبات الأنفس ، فلما ذهبت أبت خلفاً منها ، ولهذا لم يحز النصب إذا قُدِّم الخبر ، نحو « ما قائم زيد » أو دخل حرف الاستثناء

(١) انظر في هذه المسألة : أسرار العربية للمؤلف (ص ٥٩) وتصريح الشيخ خالد (٢٣٦/٢) وكتاب سيويه (٢٨/١) وحاشية الصبان على الأشموني (٢٣٤/١ بولاق)

نحو « ما زيد إلا قائم » لأنه لا يحسن دخول الباء معهما ؛ فلا يقال « ما يَقَائِمُ زَيْدٌ ، وما زَيْدٌ إلا يَقَائِمُ » فدل ذلك على ما قلناه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن « ما » تنصب الخبر وذلك أن ما أشبهت ليس ؛ فوجب أن تعمل عمل ليس ، وعمل ليس الرفع والنصب ، ووجه الشبه بينها وبين ليس من وجهين ؛ أحدهما : أنها تدخل على المبتدأ والخبر ، كما أن ليس تدخل على المبتدأ والخبر ، والثاني : أنها تنفي ما في الحال ، كما أن ليس تنفي ما في الحال . ويُقَوَّى الشبه بينهما من هذين الوجهين دخول الباء في خبرها كما تدخل في خبر ليس ؛ فإذا ثبت أنها قد أشبهت ليس من هذين الوجهين فوجب أن تجري مجراه ؛ لأنهم يُجْرُونَ الشيءُ يُجْرَى الشيءُ إذا شابه من وجهين ، ألا ترى أن ما لا ينصرف لما أشبهه الفعل من وجهين أجروا مُجْرَاهُ في منع الجر والتنوين ، فكذلك هاهنا : لما أشبهت ما ليس من وجهين وجب أن تعمل عملها ؛ فوجب أن ترفع الاسم وتنصب الخبر كليهما على ما بيَّنا .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن القياس يقتضي أن لا تعمل » قلنا : كان هذا هو القياس ، إلا أنه وُجد بينها وبين ليس مشابهة اقتضت أن تعمل عملها ، وهي لغة القرآن ، قال الله تعالى : (مَا هَذَا بَشَرًا) وقال تعالى : (مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ) .

قولهم « إن أهل الحجاز أعملوها لشبه ضعيف ، فلم يقر أن تعمل في الخبر » قلنا : هذا الشبه قد أوجب لها أن تعمل عملها ، وهي ترفع الاسم وتنصب الخبر ، على أنها قد عملنا بمقتضى هذا الضعف ؛ فإنه يبطل عملها إذا تقدم خبرها على اسمها ، أو إذا دخل حرف الاستثناء ، أو إذا فصلَ بينها وبين معمولها بإن الخفيفة ، ولولا ذلك الضعف لوجب [٧٨] أن تعمل في جميع هذه المواضع .

وأما دعواهم أن الأصل « ما زيد بقائم » فلا نسلم ، وإنما الأصل عدما ، وإنما أدخلت لوجهين ؛ أحدهما : أنها أدخلت تأكيدا للنفي ، والثاني : ليكون في خبر ما يلزاه اللام في خبر إن ؛ لأن ما تنفي ما تثبتته إن ، فجعلت الباء في خبرها نحو « ما زيد بقائم » لتكون يلزاه اللام في نحو « إن زيدا لقائم » كما جعلت السين جواب لن ، ألا ترى أنك تقول « لن يفعل » فيكون الجواب « سيفعل » وكذلك جعلت قد جواب لَمَّا ، ألا ترى أنك تقول « لَمَّا يفعل » فيكون الجواب « قد فعل » ولو حذف لما قلت « يفعل » لكان الجواب « فعل » من غير قد ؛ فدل على أن قد جواب لَمَّا ، فكذلك ها هنا .

وقولهم « إنه لما حذف حرف الخفض وجب أن يكون منصوبا ؛ لأن الصفات منتصبات الأنفس ، فلما ذهبت أبقت خلقا منها » قلنا : هذا قاسد ؛ لأن الباء كانت في نفسها مكسورة غير مفتوحة ، وليس فيها إعراب ؛ لأن الإعراب لا يقع على حروف المعاني ، ثم لو كان حذف حرف الخفض يوجب النصب كما زعموا لكان ذلك يجب في كل موضع يحذف فيه ، ولا خلاف أن كثيرا من الأسماء تدخلها حروف الخفض ولا تنتصب بحذفها ، كقولك « كفى بالله شهيدا ، وكفى بالله نصيرا » ولو حذف حرف الخفض لقلت : كفى الله شهيدا ، وكفى الله نصيرا ، بالرفع ، كما قال رجل من الأزد :

٩٦ — لَمَّا تَعَيَّا بِالْقُلُوصِ وَرَحِلَهَا كَفَى اللَّهُ كَعْبًا مَا تَعَيَّا بِهِ كَعْبُ

٩٦ — لم أعثر لهذا البيت على نسبة إلى قاتل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق ، وتعايا - بوزن تقضى وزكى - ومثله تعايا - مثل - تقاضى وتقاضى - وأعيا - مثل أهدى وأبقى - وتقول : أعيا عليه الأمر ، وتعايا ، وتعايا ؛ إذا بهظه وأثقله وأعجزه والقُلُوص - بفتح القاف - الناقة ، ومحل الاستشهاد به قوله « كفى الله كعبا » فإن المؤلف قد زعم أن « كفى » في هذه العبارة هي التي يقترن فاعلها بالباء الزائدة غالبا ، وقد يحىء فاعلها غير مقترن بالباء كما في هذا البيت والذي يليه ، وهو استقال نظر من =

وقال عَبْدُ بَنى الْحَسْحَاسِ :

٩٧ — مُعْمِرَةٌ وَدَّعَ إِن تَجَهَّزْتَ غَادِيَا كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيَا

= المؤلف ، وبيان ذلك أن « كفى » على ثلاثة أضرب : الأول أن يكون بمعنى حسب ، وهذه قاصرة لاتعدى وهى التى يغلب اقتران فاعلها بالباء الزائدة ، نحو قوله تعالى : (كفى بالله شهيداً) والثانى أن تكون بمعنى وفى فتعدى إلى اثنين ، ولا يقترن فاعلها بالباء ، نحو قول الله تعالى : (وكفى الله المؤمنين القتال) ونحو قوله سبحانه : (فسيفكهم الله) والثالث أن تكون بمعنى أجزأ وأغنى ، فتعدى إلى واحد ولا يقترن فاعلها بالباء الزائدة ، نحو قول الشاعر :

قليل منك يكفينى ، ولكن قليلك لا يقال له قليل
وأنت إذا تأملت أدنى تأمل تبين لك أن « كفى » فى البيت الذى استشهد به المؤلف من الضرب الثانى الذى تكون فيه بمعنى وفى وتعدى إلى مفعولين ، وهذه - كما قلنا لك - لا يقترن فاعلها بالباء الزائدة لا فى الغالب ولا فى القليل ، وسبحان الذى تزه عن السهو والغفلة ، وانظر - بعد ذلك - شرح الشاهد ١٠٢ الآتى .

٩٧ — هذا البيت لسحيم عبد بنى الحسحاس ، وهو من شواهد ابن يعيش (ص ١٠٨٦ و ١١٤٨) والأششونى (رقم ٧٣٦ بتحقيقنا) ومغنى اللبيب (رقم ١٥٣ بتحقيقنا) وأوضح المسالك لابن هشام (رقم ٣٧٩) وعميرة : اسم امرأة ، وتجهزت : أى اتخذت جهاز سفر ك وأعدده وهياته ، وغاديا : اسم فاعل فعله غدا يغدو غدوا - مثل مما يسمو سموا - وذلك إذا سار فى وقت الغداة ، والغداة - ومثلها القدوة - الوقت من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس ، ويروى فى مكانه « غازيا » وقوله « كفى الشيب والإسلام للمرء ناهيا » يروى أن عمر بن الخطاب سمع هذا البيت فقال : لو قدمت الإسلام على الشيب لأجزتك ، والاستشهاد بهذا البيت فى قوله « كفى الشيب » حيث أسقط الباء من فاعل « كفى » التى هى فعل قاصر لا يتعدى إلى مفعول وتدل على معنى حسب ، وسقوطها فى هذه العبارة يدل على أن الباء ليست واجبة فى فاعل هذا الفعل ، بخلاف اقتران الباء بفاعل « أقل » فى التعجب نحو « أكرم بزيد ، وأعظم به » فإنها لازمة لا يجوز سقوطها -

وقال الآخر :

٩٨ — أَعَانَ عَلَى الدَّهْرِ إِذْ حَلَّ بَرٌّ كُهُ كَفَى الدَّهْرُ لَوْ وَكَلَّتْهُ بِي كَافِيَا

وكذلك قالوا « بحسبك زيد ، وما جاءني من أحد » وقال الشاعر :

٩٩ — بِحَسْبِكَ أَنْ قَدْ سُدَّتْ أَخْزَمَ كُلُّهَا

لِكُلِّ أَنْاسٍ سَادَةٌ وَدَعَائِمٌ

٩٨ — لم أعر لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وأعان على الدهر : كان معه يتصره ويناوئى ، وأصل البرك - بفتح الباء وسكون الراء - الإبل الكثيرة ، أو الباركة ، ومنه قول متمم بن نويرة :

إذا شارف مهن قامت ورجعت حنينا فأبكي شجوها البرك أجمعا

والاستشهاد بالبيت في قوله « كفى الدهر كافيا » حيث جاء بفاعل كفى القى بمعنى حسب غير مقترن بالباء الزائدة على نحو ما أوضحناه لك في البيتين السابقين .

٩٩ — هذا البيت ثالث أربعة أبيات رواها أبو تمام في ديوان الحماسة ، ولم يعزها ولا عزاها التبريزى ولا المرزوقى في شرحهما ، وحسبك : أى كافيك ومجزئك ومغنيك ، وسدت : فعل ماض من السيادة ، وهى الرياسة ، وأخزم : رهط حاتم ، قال المرزوقى (ص ١٤٦٨) : « واللغى : كافيك أن ترأست على أخزم - وأخزم رهط حاتم - ثم أزرى برياسته وبهم فقال : ولكل طائفة من الناس رؤساء وعمد ، وهذا يجرى مجرى الالتفات ، كأنه بعد ما قال ذلك التفت إلى من حوله يؤنسهم ويقول : ليس ذا بمنكر فلكل قوم من يسوسهم ويدعمهم » اهـ . والاستشهاد بالبيت في قوله « بحسبك » حيث زيدت الباء فى المبتدأ الذى هو حسب الذى بمعنى كافيك ، وخبره هو المصدر المؤول من أن الخففة وما أولها ، وكأنه قال : كافيك سيادتك أخزم كلها ، والباء لا تزداد فى المبتدأ إلا أن يكون المبتدأ هو لفظ حسب ، ولهذا البيت نظائر كثيرة فى النثر والنظم ، فمن ذلك قوله عليه الصلاة والسلام « بحسب المرء إذا رأى منكرا لا يستطيع له تعييرا أن يعلم الله أنه له منكرا » وقوله « بحسب امرئ من الإيمان أن يقول : رضيت بالله ربا ، وبمحمد رسولا ، وبالإسلام ديننا » وقوله صلوات الله عليه : « بحسب امرئ من الشر أن يشار إليه بالأصابع فى دين أو دنيا إلا من عصمه الله » وفى مثل من أمثال العرب « بحسبها أن تمتدق رعلوها »

وقال الآخر :

١٠٠ — بِحَسْبِكَ فِي الْقَوْمِ أَنْ يَعْلَمُوا بِأَنَّكَ فِيهِمْ غَنِيٌّ مُضِرٌّ

[٧٩] وقال الآخر :

١٠١ — وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلَانًا أَسْأَلُهَا أُعِيتَ جَوَابًا ، وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدٍ

١٠٠ — هذا البيت من كلام الأشعر الرقبان الأسدي—وهو أحد شعراء الجاهلية—
يهجو ابن عمه واسمه رضوان ، وقد رواه ثلثي أربعة أبيات ابن منظور في لسان العرب
(ض رر) وأنشده ابن عيش (ص ١٠٨٦ و ١١٩٠) وأنشده اليداني في مجمع الأمثال
(١/٦٦ بتحقيقنا) والمضر—بضم اليم وكسر الصاد—الذي يروح عليه ضرة من المال، والضرة
—بفتح الضاد وتشديد الراء — الكثير من المال ، وقيل : هو الكثير من الماشية خاصة ،
والاستشهاد بالبيت في قوله « بحسبك أن يعلموا » ومعناه كافيك علم القوم ، وذلك حيث
زاد الباء في المبتدأ الذي هو لفظ حسب ، على نحو ما ذكرناه في الشاهد السابق ،
وانظر في هذا الموضوع بحثا وافيا لنا في شرحنا على شرح الأشموني (١/٢٣٧)
١٠١ — هذا البيت من كلام النابغة الذبياني من قصيدته التي مطلعها :

يادارمية بالعلياء فالسند أقوت وطال عليها سالف الأمد

وقوله « وقفت فيها أصيلانا » الأصيلان : تصغير الأصيلان الذي هو جمع أصيل ،
والأصيل : هو الوقت قريب غروب الشمس ، ويروى في مكان هذا « وقفت فيها
أصيلاكي أسألكي » كما يروى « وقفت فيها طويلا » وقوله « أعيت جوابا » يروى في
مكانه « عيت جوابا » بتضعيف الياء ، والمراد على كل حال أنها عجزت عن الجواب
ولم تجب عما سألها عنه ، والرابع : الدار ، أو هو خاص بما ينزل فيه القوم أيام الربيع ،
والاستشهاد بالبيت في قوله « وما بالربع من أحد » فإن هذه جملة من مبتدأ وخبر ،
أما الخبر فهو الجار والمجرور المقدم الذي هو قوله « بالربع » وأما المبتدأ فهو قوله
« أحد » وقد أدخل على هذا المبتدأ من الزائدة ، ونظير ذلك قول الله تعالى : (فإمّا منكم
من أحد عنه حاجزين) وقوله جلت كلمته : (فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا) وقول
وجهة بنت أوس الضبية :

ومالي إن أحببت أرض عشرين وأبغضت طرفاء القصية من ذنب =

وقال الآخر :

١٠٢ — أَلَا هَلْ أَتَاهَا وَالْخَوَارِثُ بَحَّةٌ
بِأَنَّ أَمْرًا الْقَيْسِ بْنِ تَمْلِكَ يَنْقَرَا

= فإن قولها « ذنب » في آخر البيت مبتدأ دخلت عليه « من » الزائدة ، وخبره هو الجار والمجرور في أول البيت الذي هو قولها « لي » وتظير ذلك قول شاعر الحماسة :
ومالي من ذنب إليهم علمته سوى أنني قد قلت : ياسرحة اسلمى
و « من » تزد على المبتدأ بشرطين : الأول أن يكون المبتدأ نكرة ، والثاني أن يتقدم عليها نفي أو استفهام بهل خاصة ، وهذان الشرطان مستكملان فيما ذكرنا لك من الشواهد ، وانظر بحثنا مستفيضاً في شرحنا على شرح الأشموني (٢٤٠/١)
١٠٢ — قد استشهد بهذا البيت الزمخشري في الفصل وابن يعيش في شرحه (ص ١٠٨٦) والرضي في شرح الكافية ، وشرحه البغدادي (٤ / ١٦١) وابن جني في شرح تصريف المازني (٨٤/١) وابن منظور في لسان العرب (بق ر) وكل واحد منهم نسبته إلى امرئ القيس ، وقد راجعت نسخ ديوان امرئ القيس بن حجر الكندي برواية الأصمعي وشرح الأعمى الشنمري فلم أجد هذا البيت في قصيدته التي مطلعها :
سمالك شوق بعد ما كان أقصرا وحلت سليمى بطن قوفرعرا
ولكنني وجدته في زياداته التي زادها الطوسي والسكري وابن النحاس في هذه القصيدة ، وقوله « يقرأ » مأخوذ من قولهم « يقر الرجل » إذا هاجر من أرض إلى أرض ، وأخرج إلى حيث لا يدري ، أو نزل الحضرو أقام هناك وترك قومه بالبادية ، وخص بعضهم به العراق قاله ابن منظور ، وفي شرح المفصل « وقيل : إذا ذهب إلى الشام » اهـ ، وقال ابن منظور بعد أن ذكر هذه المعاني كلها « وقول امرئ القيس يحتمل جميع ذلك » اهـ . والاستشهاد بالبيت في قوله « بأن امرأ القيس — إية » فإن المصدر النسب لك من أن ذلك كذا وسماه وخبرها في موضع رفع على أنه فاعل أي في قوله « أتاه » وقد زاد الباء في هذا المفاعل وزيادة الباء في المفاعل على ثلاثة أضرب : الأول زيادة واجبة ، وذلك في فاعل إن فعل في التعجب نحو أجزل بكرم الأخلاق ، والثاني زيادة غالبة ، وذلك في فاعل كفي القاصر الذي بمعنى حسب ، وقد أوضحنا ذلك في شرح الشاهد رقم ٩٦ ، والثالث زيادة شاذة كما في الشاهد =

وإذا حذفوا حرف الخفض قالوا « حُسْبُكَ زَيْدٌ ، وما جاءني أَحَدٌ » بالرفع لا غير ، وكذلك جميع ما جاء من هذا النحو ، ولو كان كما زعموا لوجب أن يكون منصوباً ؛ فلما وقع الإجماع على وجوب الرفع دلَّ على فساد ما ادَّعَوْهُ ، والله أعلم .

٢. — مسألة

[القول في تقديم معمول خبر « ما » النافية عليها]

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز « طَعَامُكَ مَا زَيْدٌ آكِلًا » . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز . وذهب أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب من الكوفيين إلى أنه جائز من وجه فاسد من وجه ؛ فإن كانت « ما » ردًّا لخبر كانت بمنزلة لم ولا يجوز التقديم ، كما تقول لمن قال في الخبر « زَيْدٌ آكِلٌ طَعَامُكَ » فتردُّ عليه نافية « ما زيد آكلا طعامك » فمن هذا الوجه يجوز التقديم ؛ فتقول « طعامك ما زيد آكلا » فإن كان جواباً للقسم إذا قال « والله ما زيد بآكلٍ طعامك » كانت بمنزلة اللام في جواب القسم ؛ فلا يجوز التقديم .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما جوزنا ذلك لأن ما بمنزلة لم ولن ولا ؛ لأنها نافية كما أنها نافية ، وهذه الأحرف يجوز تقديم معمول ما بعدها عليها ، نحو « زَيْدًا لم أضرب ، وعمرًا لن أكرم ، وبشرًا لا أخرج » فإذا جاز التقديم مع هذه الأحرف فكذلك مع ما .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز ذلك لأن

= الذي نحن بصدده شرحه وكما في قول قيس بن زهير العبسي وهو الشاهد رقم ١٧ السابق :

ألم يأتيك والأنباء تسمى بما لاقت لبون بني زياد

«ما» معناها النفي، ويليهما الاسم والفعل؛ فأشبهت حرف الاستفهام، وحرف الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله، فكذلك ها هنا: «ما» لا يعمل ما بعدها فيما قبلها.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم «إن ما بمنزلة لم ولن ولا» قلنا [٨٠] لا نسلم؛ لأن «ما» يليها الاسم والفعل، وأما لم ولن فلا يليهما إلا الفعل؛ فصارا بمنزلة بعض الفعل، بخلاف ما فإنها يليها الاسم والفعل، وأما لا فإنما جاز التقديم معها - وإن كانت يليها الاسم والفعل - لأنها حرف متصرف فعمل ما قبله فيما بعده، ألا ترى أنك تقول: «جئت بلا شيء» فيعمل ما قبله فيما بعده؛ فإذا جاز أن يعمل ما قبله فيما بعده جاز أن يعمل ما بعده فيما قبله، فكان الفرق بينهما.

وأما ما ذكره أبو العباس ثعلب من التفصيل - من أنه إذا كانت رداً لخبر جاز التقديم، وإن كانت جواباً للقسم لم يجوز - ففاسد؛ لأن ما في كلا القسمين نافية؛ فينبغي أن لا يجوز التقديم فيها جميعاً؛ لما بينا، والله أعلم.

٢١ - مسألة

[القول في تقديم معمول الفعل المقصور عليه]^(١)

ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز «مَسَاطَعَاكَ أَكَلًا زَيْدٌ». وذهب البصريون إلى أنه يجوز، وإليه ذهب أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب من الكوفيين.

(١) انظر في هذه المسألة: تصريح الشيخ خالد (١ / ٣٤٢) وحاشية الصبان على الأثموني (٢ / ٤٤ وما بعدها).

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن الأصل في « زيد » أن لا يكون هو الفاعل ، وإنما الفاعل في الأصل محذوف قبل إلا ؛ لأن التقدير فيه : ما أكل أحد طعامك إلا زيد ، والذي يدل على ذلك قولهم « ما خرج إلا هند ، وما ذهب إلا دعد » ولو كان الفعل لدعد وهند في الحقيقة لأثبتوا فيه علامة التانيث ؛ لأن الفاعل مؤنث حقيق ، فلما لم يثبتوا في الفعل علامة دل على أن الفاعل هو « أحد » المحذوف ، ويدل عليه أيضاً أن « إلا » بابها الاستثناء ، والاستثناء يجب أن يكون من الجملة ، ولا بد أن يقدر قبلها ما يصح أن يكون الذي بعدها مستثنى منه ؛ فوجب أن يكون التقدير : ما أكل أحد طعامك إلا زيد ، إلا أنه أكتفى بالفعل من « أحد » فصار بمنزلة ، والاسم لا يتقدم صلته عليه ، ولا يفرق بينها وبينه ، فكذلك الفعل الذي قام مقامه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما جوزنا ذلك لأن « زيد » مرفوع بالفعل ، والفعل متصرف ؛ فجاز تقديم معموله عليه كقولهم « عمرأ ضرب زيد » [٨١] وكذلك سائر الأفعال المتصرفة .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن الأصل ألا يكون زيد هو الفاعل ؛ لأن التقدير : ما أكل أحد طعامك إلا زيد » قلنا : لا نسلم أن « أحداً » مقدّر من جهة اللفظ ، وإنما هو مقدّر من جهة المعنى ، كما أن المعنى يدل على أن « عرقاً » في قولهم « تصبّب زيد عرقاً » فاعلٌ معنًى ، وإن لم يكن فاعلاً لفظاً ، ولهذا لم تثبت علامة التانيث في قولهم « ما خرج إلا هند ، وما ذهب إلا دعد » وما أشبه ذلك ، على أنه قد حذف علامة التانيث الحقيقي مع الفصل في قولهم « حضر القاضي اليوم امرأة » وقال الشاعر :

١٠٣ — إِنَّ أُمْرَأَ غَرَّةٍ مُنْكَنٍّ وَاحِدَةً بَعْدِي وَبَعْدَكَ فِي الدُّنْيَا لَمَقْرُورٌ

١٠٣ — هذا البيت من شواهد الأشموني (رقم ٣٦٥) وقد استشهد به ابن النظم في باب الفاعل من شرحه على ألفية والده ابن مالك ، وابن هشام في شرح شذور الذهب =

وقال الآخر :

١٠٤ — لَقَدْ وَلَدَ الْأَخِيْطَلُ أُمُّ سَوْءٍ عَلَى قِيعِ اسْتِيهَا صُلْبٌ وَشَامٌ
فقال « وَلَدَ » ولم يقل « ولدت » .

وأما قولهم « إنه اكتفى بالفعل من أحد » قلنا : لا نسلم أن الفعل اكتفى به من الاسم ؛ لأن الفعل لا بُدَّ له من فاعل ، وإنما الاسم بعد « إلا » قام مقامه واكتفى به منه ؛ لأنه لما حذف المستثنى منه قبل « إلا » قام ما بعد « إلا » حين حذفته مقامه ، كما يقوم المفعول مقام الفاعل إذا حذف نحو « ضُرِبَ زَيْدٌ » = (رقم ٧٩) وقد ذكر العيني أنه من شواهد سيويه ، ولكني بحثت كتاب سيويه من أوله إلى آخره فلم أجده فيه . والاستشهاد بهذا البيت في قوله « غره واحدة » حيث لم يصل تاء التانيث بالفعل الذي هو « غره » مع أن فاعله — وهو قوله « واحدة » — مؤنث حقيقي التانيث ؛ فإنه في الأصل صفة لموصوف محذوف ، وتقدير الكلام : غرة منكن امرأة واحدة ، والأصل في الفاعل الحقيقي التانيث أن تلزم في فعله اثناء ، والذي جراً هذا الشاعر على حذف اثناء هو الفصل بين الفعل وفاعله بالمفعول الذي هو الضمير المتصل وبالجار والمجرور — وهو قوله « منكن » — وهذا مما يجيزه جماعة من النحاة منهم ابن مالك الذي يقول في الألفية :

وقد يبيح الفصل ترك التاء في نحو « آنى انقاضى بنت الواقف »

١٠٤ — هذا البيت من قصيدة طويلة لجرير بن عطية بن الخطمي يهجو فيها الأخطل التغلبي وقومه ، وهو من شواهد الأشموني (رقم ٣٦٤) وأوضح المسالك (رقم ٢١٣) والأخطل : تصغير الأخطل ، وأصل الأخطل وصف بمعنى الفحاش الكثير الخطل ، ثم لقب به الشاعر المشهور ؛ وقوله « على قيع استها » يروى في مكانه « على باب استها » والصلب — بضم الصاد واللام جميعاً — جمع صليب ، ووزانه وزان سرر وسرر « وشام » جمع شامة ، وهي العلامة ، والاستشهاد به في قوله « ولد الأخطل أم سوء » فإن هذه جملة من فعل ماض هو « ولد » وفاعل مؤنث وهو « أم » ولم يصل به تاء التانيث ، وقد علم أن الفعل الذي يسند إلى فاعل مؤنث حقيقي التانيث يجب أن يؤنث لفظ الفعل بأن توصل به التاء التي للتانيث إذا كان ماضياً ، لكنه ترك التاء في هذه الجملة لكون الفعل قد فصل بينه وبين فاعله بالمفعول الذي هو قوله « الأخطل » وقد بينا مثل ذلك في الشاهد السابق .

وَأَعْطَى عَمْرُو دَرَهْمًا ، وَكُنِيَ عَمْرُو قَيْصًا « وما أشبه ذلك ، وهذا لا يوجب أن يجرى الفعلُ بجرى الاسم في امتناع تقديم معموله عليه ، ألا ترى أنك تقول : « دَرَهْمًا أُعْطِيَ زَيْدٌ ، وَقَيْصًا كُنِيَ عَمْرُو » .

ثم لو سلمنا أن الأمر على ما زعمتم فالفعل إنما جاز تقديم معموله عليه لتصرفه في نفسه ، وهذا المعنى الذى ادعيتموه لم يوجب تغير الفعل عن تصرفه في نفسه ؛ فينبغى أن يجوز تقديم معموله عليه كسائر الأفعال المتصرفة ، والله أعلم .

٢٢ — مسألة

[القول في رافع الخبر بعد « إِنَّ » المؤكدة]^(١)

ذهب الكوفيون إلى أن « إِنَّ » وأخواتها لا ترفع الخبر ، نحو « إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ » وما أشبه ذلك . وذهب البصريون إلى أنها ترفع الخبر .
أما الكوفيون [٨٢] فاحتجوا بأن قالوا : أجمعنا على أن الأصل في هذه الأحرف أن لا تنصب الاسم ، وإنما نصبته لأنها أشبهت الفعل ؛ فإذا كانت إنما عملت لأنها أشبهت الفعل فهي فَرْعٌ عليه ، وإذا كانت فرعاً عليه فهي أضعفُ منه ؛ لأن الفرع أبداً يكون أضعفَ من الأصل ؛ فينبغى أن لا يعمل في الخبر ، جَرِيًّا على القياس في حَطِّ الفروع عن الأصول ؛ لأننا لو أعملناه عمله لأدَّى ذلك إلى التسوية بينهما ، وذلك لا يجوز ؛ فوجب أن يكون باقياً على رفعه قبل دخولها .
والذى يدلُّ على ضعف عملها أنه يدخل على الخبر ما يدخل على الفعل لو ابتُدِىء به ، قال الشاعر :

(١) انظر في هذه المسألة: حاشية الصبان على الأشموني (٢٥٠/١) والتصريح للشيخ خالد (١/٢٥٣ بولاق) .

١٠٥ — لَا تَتَرَكْنِي فِيهِمْ شَعِيرًا إِنِّي إِذْنٌ أَهْلَكَ أَوْ أَطِيرًا
فَنَصَبَ بِهِ «إِذْنٌ» .

والذي يدل على ذلك أيضا أنه إذا اعترض عليها بأدنى شيء بطل عملها
واكتفى به ، كقولهم «إِنَّ بِكَ يَكْفُلُ زَيْدٌ» كأنها رضية بالصفة لضعفها ،
وقد روى أن ناسا قالوا: «إِنَّ بِكَ زَيْدٌ مَأْخُودٌ» فلم تعمل «إِنَّ» لضعفها ؛
فدُلَّ على ما قلناه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن هذه الأحرف تعمل في الخبر ،
وذلك لأنها قويت مشابقتها للفعل ؛ لأنها أشبهته لفظا ومعنى ، ووجه المشابهة بينهما

١٠٥ — لم أعر لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشده ابن منظور
(ش ط ر) ولم يعزه ، وأنشده الرضى في شرح الكافية في نواصب المضارع ، وشرحه
البغدادى في الحزاة (٥٧٤/٣) والأشموني (رقم ١٠١٣) وابن هشام في المغنى (رقم ٢١)
وفي أوضح المسالك (رقم ٤٩٦) . والشطير - بفتح الشين - مثل الغريب والبعيد في
الوزن وفي المعنى ، وأهلك : معناه أموت ، وأطير : معناه الأصلي أذهب بعيدا ، أو
أخلق في الجو . والاستشهاد به في قوله «إِنِّي إِذْنٌ أَهْلَكَ» حيث نصب الفعل المضارع
الذى هو قوله «أهلك» بعد إذن الذى هو حرف جواب ، مع أن إذن في ظاهر اللفظ
غير واقعة في صدر الكلام ، بل هي مسبوقه بإن ، وقد أخذ جماعة من النحاة بظاهر
اللفظ وحكموا بأن جملة «إذن أهلك» في محل رفع خبر إن ، وقالوا : إن نصب المضارع
بعد إذن هنا ضرورة من ضرورات الشعر ، فأما المحققون من النحاة فقد أجروا نصب
المضارع في هذا البيت على القياس ، وذكروا أن شرط نصب متحقق ، وأن «إذن»
واقعة في صدر الجملة ، ويان ذلك أن خبر إن محذوف ، وأن جملة «إذن أهلك» مستأنفة
وتقدير الكلام : إِنِّي لَا أَسْتَطِيعُ ذَلِكَ إِذْنٌ أَهْلَكَ أَوْ أَطِيرًا ، وقد ذكر الفراء في عدة
مواضع من تفسيره أن «إذن» إذا وقعت بعد «إن» ووقع بعدها مضارع جاز في
هذا المضارع الرفع والنصب ، وأن كل واحد منهما لغة من لغات العرب ، وأن ذلك
مختص بوقوعها بعد إن ، وقد ذكر المؤلف في رده تقدير خبر إن محذوفا .

من خمسة أوجه ؛ الأول : أنها على وزن الفعل ، والثاني : أنها مبنية على الفتح كما أن الفعل الماضي مبنيٌ على الفتح ، والثالث : أنها تقتضي الاسم كما أن الفعل يقتضي الاسم ، والرابع : أنها تدخلها نون الوقاية نحو « إني ، وكأني » كما تدخل على الفعل نحو « أعطاني ، وأكرمني » وما أشبه ذلك ، والخامس : أن فيها معنى الفعل : فمعنى « إن ، وأن » حَقَّقْتُ ، ومعنى « كأن » شَبَّهْتُ ، ومعنى « لكن » استدرَكْتُ ، ومعنى « ليت » تَمَنَّيْتُ ، ومعنى « لعل » تَرَجَّيْتُ ، فلما أشبهت الفعل من هذه الأوجه وجب أن تعمل عمل الفعل ، والفعل يكون له مرفوع ومنصوب ، فكذلك هذه الأحرف ينبغي أن يكون لها مرفوع ومنصوب ؛ ليكون المرفوعُ مشبهاً بالفاعل والمنصوب مشبهاً بالمفعول ، إلا أن المنصوب هاهنا قُدِّمَ على المرفوع لأن عمل « إن » فرعٌ ، وتقديم المنصوب على المرفوع فرع ؛ فآلزموا الفرع الفرع ، أو لأن هذه الحروف لما أشبهت الفعل لفظاً ومعنى ألزموا فيها تقديم المنصوب على المرفوع ليعلم أنها حروف أشبهت الأفعال ، وليست أفعالا ، وعدمُ التصرف فيها لا يدل [٨٣] على الحرفية ؛ لأن لنا أفعالا لا تتصرف ، نحو « نعم ، وبس ، وعسى ، وليس ، وفعل التعجب ، وحَبَّذَا » .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن هذه الأحرف إنما نصبَتْ لشبه الفعل ؛ فينبغي أن لا تعمل في الخبر ؛ لأنه يؤدي إلى التسوية بين الأصل والفرع » قلنا : هذا يبطل باسم الفاعل ؛ فإنه إنما عَمِلَ لشبه الفعل ، ومع هذا فإنه يعمل عَمَلَهُ ، ويكون له مرفوع ومنصوب كالفعل ؛ تقول : زَيْدٌ ضَارِبٌ أبوه عمراً ، كما تقول : يضرب أبوه عمراً .

والذي يدل على فساد ما ادعيتموه من ضعف عملها أنها تعمل في الاسم إذا فَصَلَتْ بينها وبينه بظرف أو حرف جر ، نحو قوله تعالى : (إِنْ لَدَيْنَا أَنْكَالٌ) و (إِنْ فِي ذَلِكَ لَآيَةٌ) وما أشبه ذلك ، على أنها قد عملنا بمقتضى

كونها فرعاً ؛ فإننا أئزمنها طريقة واحدة ، وأوجبنا فيها تقديم المنصوب على المرفوع ، ولم نُجَوِّزْ فيها الوجهين كما جوزنا مع الفعل ؛ لئلا يجرى مجرى الفعل فيسوّى بين الأصل والفرع ، وكان تقديم المنصوب أولى ليفرق بينها وبين الفعل ؛ لأن الأصل أن يذكر الفاعل عقيب الفعل قبل ذكر المفعول ، فلما قدّم هاهنا المنصوب وآخر المرفوع حصلت مخالفة هذه الأحرف للفعل وانحطاطها عن رتبته .

وقولهم « إن الخبر يكون باقياً على رفعه قبل دخولها » فاسدٌ ، وذلك لأن الخبر على قولهم مرفوع بالمبتدأ ، كما أن المبتدأ مرفوع به ؛ فهما يترافعان ، ولا خلاف أن الترافع قد زال بدخول هذه الأحرف على المبتدأ ونصبها إياه ؛ فلو قلنا « إنه مرفوع بما كان يرتفع به قبل دخولها مع زواله » لكان ذلك يؤدي إلى أن يرتفع الخبر بغير عامل ، وذلك محال .

وأما قولهم « الدليل على ضعف عملها أنه يدخل على الخبر ما يدخل على الفعل لو ابتدئ به كقول الشاعر :

* إِنِّي إِذْنُ أَهْلِكَ أَوْ أُطِيرَا * [١٠٥]

قلنا : الجواب عن هذا من ثلاثة أوجه ؛ أحدها : أن هذا شاذ ؛ فلا يكون فيه حجة ، والثاني : أن الخبر هاهنا محذوف ، كأنه قال : لا تتركني فيهم غريباً بعيداً ، إني أذلُّ ، إذن أَهْلِكَ أَوْ أُطِيرَا ، وحذف الفعل الذي هو الخبر ؛ لأن في الثاني دلالة على الأول المحذوف ، فإذا دخلت على الخبر ، والثالث : أن يكون جعل [٨٤] « إِذْنُ أَهْلِكَ أَوْ أُطِيرَا » في موضع الخبر ، كقولك « إِنِّي لَنْ أَذْهَبَ » فشبّه إذن بآن ، وإن كانت لن لا يلغى في حال بخلاف إذن .

وأما قولهم « إن بك يكفل زيد ، وإن بك زيد مأخوذ » فالتقدير فيه : إنه بك يكفل زيد ، وإنه بك زيد مأخوذ ، كما قال الراعي :

١٠٦ — قَلَوْ أَنْ حَقَّ الْيَوْمَ مِنْكُمْ إِقَامَةٌ
وَإِنْ كَانَ سَرَحٌ قَدْ مَضَى فَتَسَرَّعًا
أراد فلو أنه حق ، ولو لم يرد الماء لكان الكلام محالا ، وقال الأعشى :

١٠٧ — إِنَّ مَنْ لَامَ فِي بَنِي بَنْتٍ حَسًّا
نَ اللَّهُ وَأَعْصِيهِ فِي الْخُطُوبِ

١٠٦ — هذا البيت للراعي كما قال المؤلف ، وقد أنشده سيويه (٤٣٩/١) وكذلك أنشده ابن منظور (س ر ح) وأنشده البغدادي في الحزاة (٣٨١/٤) نقلا عن ابن عصفور في كتاب الضرائر ، و«لو» ههنا للتمني ، وحق : أى ثبت ، و«سرح» في هذا البيت اسم رجل ، والاستشهاد بالبيت في قوله «ولو أن حق اليوم منكم» حيث وقع الفعل الماضي — الذى هو قوله «حق» — بعد إن المؤكدة الناصبة للاسم الرافعة للخبر ، في ظاهر اللفظ ، ولو أبقى الكلام على ظاهره لكان كلاما فاسدا ؛ لأن «إن» المشددة وأخواتها مختصة بالدخول على الجمل الاسمية وأن تعمل فيها الصب والرفع ، إلا إذا اقترنت بهن «ما» فإن اقترنت بهن «ما» جاز دخولها على الجمل الفعلية . ولم تقترن «ما» بإن في هذا البيت ، فوجب أن يكون تمت محذوفا يقدر دخول إن عليه لكي يصح الكلام ، وقد قدر بعض العلماء أن المحذوف في هذا البيت ضمير الشأن والقصة ، وعلى هذا يكون تقدير الكلام : ولو أنه (أى الحال والشأن) حق اليوم منكم إقامة ، فيكون اسم إن هو هذا «ضمير وخبرها هو الجملة الفعلية ، وقدره جماعة آخرون ضمير خطاب ، وعلى هذا يكون أصل الكلام : ولو أنكم حق اليوم منكم إقامة ، والعلماء يجعلون التقدير الثانى خيرا من التقدير الأول ونظير هذا البيت قول الشاعر ، وهو من شواهد الرضى :

كَأَنَّ عَلَى عَرْنَيْنِهِ وَجْبِيْنَهُ أَقَامَ شَعَاعُ الشَّمْسِ أَوْ طَلَعَ الْبَدْرُ
أراد كأنه (أى الحال والشأن) أقام على عرنينه وجبينه شعاع الشمس ، ومثلها قول الآخر :

فَلَا تَشْتَمِ اللَّوْلَى وَتَبْلُغِ أَذَاتَهُ فَإِنْ بِه تَأَى الْأُمُورَ وَتَرَابُ
أراد فإنه (أى الحال والشأن) تأى به الأمور — أى تصلح — وتراب ، ونظير ذلك البيتان الآتيان برقمى ١١٠ و ١١١ .

١٠٧ — هذا البيت من كلام الأعشى ميمون بن قيس من قصيدة يمدح فيها =

وقال أمية بن أبي الصلت :

١٠٨ — وَلَكِنَّ مَنْ لَا يَلْقَ أَمْرًا يَنْوِبُهُ

بِمُدَّتِهِ يَنْزِلُ بِهِ وَهُوَ أَغْزَلُ

= أبا الأشعث بن قيس الكندي ، وهو من شواهد سيويه (٤٣٩/١) وشواهد الرضى في شرح الكافية ، وقد شرحه البغدادي في الخزانة (٤٦٣/٣) وشواهد ابن يعيش في شرح الفصل (ص ٤٣٥ أوربة) وحسان : أحد تبابعة اليمن ، والاستنهاد بالبيت في قوله « إن من لام — إلخ » فإن « من » التي دخلت عليها « إن » في هذا البيت شرطية تطلب فعلين أحدهما فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه ؛ والدليل على أنها شرطية أن الجواب الذي هو قوله « ألمه » وما عطف عليه مجرومان ، ومن العلوم أن أسماء الشرط لها صدر الكلام ، نفي أنه لا يجوز أن تقع إلا في أول الجملة التي هي متها ، وعلى هذا لا يجوز أن تكون « من » هذه اسما لأن ، وقد خرج العلماء هذا الكلام على تقدير ضمير الشأن والحال ، وعلى أن يكون هذا الضمير المقدر هو اسم إن ، وتكون « من » الشرطية مبتدأ ، وخبره هو جملة الشرط وحدها أو جملة الجواب وحدها أو الجملتان معا ، ونحن نرجح الثالث ، وجملة المبتدأ والخبر في محل رفع خبر إن .

ونظير هذا البيت قول الأخطل التغلبي :

إن من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظياء

والتقدير فيه : إنه (أي الحال والشأن) من يدخل الكنيسة — إلخ .

هذا البيت الأعشى يروى :

* من يلقي على بني بنت حسان *

وهذا هو الوجود في ديوانه ، وعلى هذا لا يكون في البيت شاهد لما جاء به

المؤلف من أجله .

١٠٨ — هذا البيت كما قال المؤلف لأمية بن أبي الصلت ، وهو من شواهد سيويه

(٤٣٩ / ١) وينوبه : مضارع نابه الأمر ، أي نزل به ، والأعزل : الذي ليس معه

سلاح . يقول : من لم يتخذ لتوازل الدهر العدة قبل أن تنزل به ، فإنها ستدهمه وتنزل به

في الوقت الذي لا يكون معه من عدد الدفاع شيء فلا ينجو منها ، يرغب في أن يتبصر =

وقال الآخر :

١٠٩ — قَلَوُ كُنْتَ ضَبِيًّا عَرَفْتَ قَرَابَتِي

وَلَكِنْ زَنْجِيٌّ عَظِيمُ الْمَشَافِرِ

= الإنسان المواقب ويهيء نفسه لللاقة الصاعب وهو قادر على حلها. والاستشهاد بالبيت في قوله « ولكن من لا يلقى أمرا - إلخ » فإن « من » في هذا الكلام شرطية ، بدليل أنها جزمت الشرط الذي هو قوله « يلقى » بحذف الألف وجزمت الجواب الذي هو قوله « ينزل به » بالسكون ، وقد علمنا أن أسماء الشرط لا يعمل فيها ما قبلها ، نغني أنها لا بد أن تصدر جملتها فلا يتقدم عليها شيء من جملتها ولا العامل فيها ، وقد تقدم على « من » الشرطية في هذا البيت « لكن » ومن أجل هذا قال العلماء : إن اسم لكن في هذا البيت ضمير الشأن محذوفا ، وإن « من » مبتدأ خبره ما بعده على ما بيناه في شرح الشاهد السابق ، وجملة المبتدأ والخبر في محل رفع خبر لكن ، وعلى هذا تكون « من » واقعة في صدر جملتها نظير ما ذكرناه في الشاهد ١٠٧ .

١٠٩ — هذا البيت من كلام الفرزدق همام بن غالب بن صعصعة ، وقد أنشده ابن منظور (ش ف ر) وسيبويه (٢٨٢ / ١) ورضي الدين في باب إن وأخواتها من شرح الكافية ، وهو باب الحروف المشبهة بالفعل ، وشرحه البغدادى في الخزانة (٣٧٨ / ٤) ورواه ابن يعيش في شرح الفصل (ص ١١٣٨) وابن هشام في مغنى اللبيب (رقم ٤٨٦) وكلهم يروى قافيته على الوجه الذي رواها المؤلف عليه ، والصواب في إنشاده :

قَلَوُ كُنْتَ ضَبِيًّا عَرَفْتَ قَرَابَتِي وَلَكِنْ زَنْجِيًّا غَلَاظًا مَشَافِرًا

والمشفر - بوزن المنبر أو القعد - للبعير مثل الشفة للإنسان ، والاستشهاد بالبيت على الرواية التي ذكرها النحاة في قوله « ولكن زنجي » حيث حذف اسم لكن ، وهو غير ضمير الشأن ، والتقدير : ولكنك زنجي غليظ المشافر ، وحذف اسم لكن وأخواتها لا يجوز إلا أن يكون هذا الاسم ضمير الشأن ، والاسم المقدر في هذا البيت ضمير المخاطب على ما عرفت ، ولهذا رأى العلماء أن الحذف في هذا البيت ضرورة ، وقد رواه ابن منظور « ولكن زنجيا » بالنصب فيكون المحذوف هو خبر لكن ، والتقدير : ولكن زنجيا عظيم المشافر لا يعرف قرابتي ، قال الأعلم : « الشاهد فيه رفع زنجي على الخبر ، وحذف اسم لكن ضرورة ، والتقدير : ولكنك زنجي ، ويجوز نصب زنجي بلكن على إضمار =

وقال الآخر :

١١٠ — فَلَيْتَ دَفَعْتَ الَّتِي عَنِّي سَاعَةً
فَبَقِينَا عَلَى مَا خَيَّلْتَ نَاعِمِي بَالٍ

= الخبر ، وهو أقيس ، والتقدير : ولكن زنجيا عظيم المشافر لا يعرف قراق « اه كلامه .
ونظير هذا البيت ما أنشده سيويه :

فما كنت ضفاطا ، ولكن طالبا أناخ قليلا فوق ظهر سبيل
والضفاط : الذي يقضى حاجته من جوفه ، وهو أيضا المسافر على الحبر من قرية
إلى قرية ، والطالب : الذي يطلب الإبل الضالة ، كأنه نزل عن راحلته لأمر فظن قوم
أنه يقضى حاجته ، فقال ذلك . والاستنباط به في قوله « ولكن طالبا » حيث حذف
خبر لكن وذكر اسمها ، وتقدير الكلام : ولكن طالبا أناخ قليلا أنا ، قل سيويه
« انصب أجود ؛ لأنه لو أراد إضمارا لحذف ولجعل الضمر مبتدا ، كقولك : ما أنت
صالحا ، ولكن طالح » اه ، والكلام واضح إن شاء الله .

ومثل هذا البيت قول الآخر وهو من شواهد الأشموني (رقم ١٤١) :
فأما اقتال لا قتال لديكم ولكن سيرا في عراض اللواكب
التقدير : ولكن سيرا في عراض اللواكب لكم ، مثلا ، ومن العلماء من يجعل
التقدير : ولكنكم تسرون سيرا في عراض اللواكب ، ولا داعي له ؛ لأنه يلزم عليه
تكثير المحذوف ، ومتى أمكن تقليل المحذوف كان هو الأمثل ، ومثله قول الآخر :
فأما الصدور لا صدور لجعفر ولكن أعجازا شديدا صررها

تقديره على ما ترجح : ولكن لهم أعجازا — إلخ

١١٠ — أنشد ابن منظور (ب و ل) عجز هذا البيت ، ولم يعزه إلى قائل معين ،
والبال : الحال والشأن ، ومحل الشاهد فيه قوله « فلَيْتَ دَفَعْتَ الَّتِي » حيث وقع الفعل
بعد ليت ، وقد علمنا أن « ليت » من الأدوات المختصة بالدخول على الجمل الاسمية
فتنصب المبتدأ وترفع الخبر ، ومن أجل هذا جعل النحاة اسم ليت في هذا البيت محذوفا ،
وتقدير الكلام : فليت لك دفعت الهم — إلخ ؛ فيكون هذا الفعل مع فاعله جملة في محل رفع
خبر ليت ، ولا يكون الفعل واقعا عند التحقيق بعد ليت ؛ لأن الواقع بعد ليت هو =

وقال الآخر :

١١٠ — فَلَيْتَ كَفَافًا كَانَ خَيْرُكَ كُلُّهُ
وَشَرُّكَ عَنِّي مَا أَرْتَوَى الْمَاءَ مُرْتَوَى

= اسمها المقدر ، ويجوز أن يكون الضمير المحذوف هو ضمير الشأن والحال ، وتقدير الكلام حينئذ : فليت (أى الحال والشأن) دفعت لهم - إلخ ، ولكن ماذا ذكرناه أولاً أمثل من هذا ، للعلّة التي ذكرناها في شرح الشاهد رقم ١٠٦ ، ومن العلماء من يجعل نظير هذا قول جميل بن معمر :

ألا ليت أيام الصفاء جديد ودهر تولى بابئين يعود

وذلك إذا رويت « أيام » بالرفع على الابتداء ، وخبره قوله « جديد » فإن اسم ليت حينئذ يكون محذوفاً مقدراً بضمير الشأن ، وكأنه قل : ألا ليت (أى الحال والشأن) أيام الصفاء جديد ، فاعرف ذلك .

١١١ — هذا البيت من قصيدة جيدة ليزيد بن الحكم بن أبي العاص الثقفي يقولها في عتاب ابن عمه عبد الرحمن بن عثمان بن أبي العاص ، وقد روى هذه القصيدة أبو علي القمائي في أماليه (١/٦٨ ط دار الكتب) وأبو الفرج الأصبهاني في الأغاني (١١/١٠٠ بولاق) والبغدادى في خزانة الأدب (١/٤٩٦) نقلاً عن أبي علي الفارسي في المسائل البصرية ، وقد استشهد الرضى بعدة أبيات من هذه القصيدة ، واستشهد بالبيت الذي استشهد به المؤلف هنا في باب « الحروف المشبهة بالفعل » وشرحه البغدادى في الخزانة (٤/٣٩٠) والكفاف - بفتح الكاف بزنة السحاب - الذي لا يزيد عن قدر الحاجة ، و « ما » مصدرية ظرفية ، وارتوى : أراد به شرب ، ومرتوى : اسم التفاعل من قولهم « ارتوى فلان » إذا طلب الرى وذهب العطش ، وعمل الاستشهاد في البيت قوله « ليت كفافاً كان خيرك » فإن هذه العبارة - على ما ذكر المؤلف - تحتل وجهين : الأول أن يكون قوله كفافاً خير كان تقدم عليها وعلى اسمها جميعاً ، وأصل الكلام : ليت كان خيرك كفافاً ، وعلى هذا الوجه يكون الشاعر قد أولى « ليت » في الظاهر الفعل الذي هو كان ، وقد علمنا أن « ليت » مختصة بالجلال الاسمية ، ولهذا يجب على هذا الوجه تقدير اسم ليت إما ضمير شأن وإما ضمير مخاطب ؛ فعلى الأول يكون تقدير الكلام : =

أراد « ليت » إن جلت « كفافاً » خبر كان مقدماً عليها ، والتقدير فيه :
ليت كان خيرك وشرك كفافاً عني ، أو مكفوفين عني ؛ لأن الكفاف مصدر فيقع
على الواحد والاثنين والجميع ، كقولهم : رجل عدل ورضاً ، ورجلان عدل ورضاً ،
وقوم عدل ورضاً ، وما أشبه ذلك ، وإن جملت « كفافاً » منصوباً بليت لم يكن
من هذا الباب ، والأول أجود .

والذي يدل على فساد ما ذهبوا إليه أنه ليس في كلام العرب عامل يعمل
في الأسماء النصب إلا ويعمل الرفع ؛ فما ذهبوا إليه يؤدي إلى ترك القياس ومخالفة
الأصول لغير فائدة ، وذلك لا يجوز ، فوجب أن تعمل في الخبر الرفع كما عملت
في الاسم النصب على ما بينا ، والله أعلم .

[١٨٥] ٢٣ — مسألة

[القول في العطف على اسم « إن » بالرفع قبل مجيء الخبر]^(١)

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على موضع « إن » قبل تمام الخبر ،

= ليت هو (أى الحال والشأن) كان خيرك كفافاً ، وعلى الثانى يكون التقدير : فليتك كان
خيرك كفافاً ، والوجه الثانى من الوجهين اللذين تحتلهما العبارة أن يكون قوله « كفافاً »
اسم ليت ، وجملة كان فى محل رفع خبر ليت ، واسم كان على هذا الوجه ضمير مستتر
فيها يعود على كفاف ، ويكون « خيرك » بالنصب على أنه خبر كان ، وقوله « عني » على
هذا الوجه جاز ومجورر متعلق بمحذوف حال من قوله « خيرك » أى : ليت كفافاً
يكون (هو) خيرك منفصلاً عني ، ولا يجوز لك أن ترفع « خيرك » على أنه فاعل كان
وهى تامة ، وتعمل « كفافاً » اسم ليت وخبرها جملة كان وفاعلها ؛ لأن جملة كان
حينئذ تصير خالية من رابط يربطها باسم ليت ، فاعرف ذلك كله وتنبه له ، والله أعلم فى
شرح هذا البيت كلام طويل أعرضنا عنه

(١) انظر فى هذه المسألة : تصريح الشيخ خالد وحاشية يس الحمصى عليه (٢٧٢/١)
وما بعدها) وشرح الأشمونى بحاشية الصبان (١ / ٢٦٥ وما بعدها) وشرح ابن عيسى
على المفصل (ص ١١٢٢ — ١١٢٧) وشرح الكافية لرضى الدين (٢ / ٣٢٧ — ٣٣٠)

واختلفوا بعد ذلك : فذهب أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي إلى أنه يجوز ذلك على كل حال ، سواء كان يظهر فيه عمل « إن » أو لم يظهر ، وذلك نحو قولك : « إن زيداً وعمرو قاتمان ، وإنك وبكرٌ منطلقان » . وذهب أبو زكرياء يحيى ابن زياد الفراء إلى أنه لا يجوز ذلك إلا فيما لم يظهر فيه عمل « إن » . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر على كل حال .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على جواز ذلك النقل والقياس : أما النقل فقد قال الله تعالى : (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِثُونَ وَالنَّصَارَى) وَجْهُ الدليل أنه عطف (الصابثون) على موضع « إن » قبل تمام الخبر - وهو قوله : (مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ) - وقد جاء عن بعض العرب فيما رواه الثقات « إِنَّكَ وَزَيْدٌ ذَاهِبَانِ » وقد ذكره سيدييه^(١) في كتابه : فهذان دليلان من كتاب الله تعالى ولغة العرب .

وأما من جهة القياس فقالوا : أجمعنا على أنه يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر مع لا ، نحو « لَارَجُلٍ وَامْرَأَةٌ أَفْضَلُ مِنْكَ » فكذلك مع « إن » لأنها بمنزلتها ، وإن كانت إنَّ للآليات ولا للتني ؛ لأنهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره ، يدل عليه أنا أجمعنا على أنه يجوز العطف على الاسم بعد تمام الخبر ، فكذلك قبل تمام الخبر ؛ لأنه لا فرق بينهما عندنا ، وأنه قد عرف من مذهبنا أن « إن » لا تعمل في الخبر لضعفها ، وإنما يرتفع بما كان يرتفع به قبل دخولها ، فإذا كان الخبر يرتفع بما كان يرتفع به قبل دخولها ؛ فلا إحالة إذن ؛ لأنه إنما كانت المسألة تنمُّد أن لو قلنا إن « إن » هي العاملة في الخبر فيجتمع عاملان فيكون محالاً ، ونحن لا نذهب إلى ذلك ؛ فصَحَّ ما ذهبنا إليه .

(١) قل سيويه « واعلم أن ناساً من العرب يغلطون فيقولون : إنهم أجمعون ذاهبون ، وإنك وزيد ذاهبان » فذكر سيويه لهذا المثال لا يدل على جوازه ، وكيف يدل على ذلك وهو ينص على غلطه ؛ وسيدكر ذلك المؤلف في ص ١٩١ .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن ذلك لا يجوز أنك إذا قلت « إِنَّكَ وَزَيْدٌ قَائِمَانِ » وجب أن يكون « زيد » مرفوعا [١٨٦] بالابتداء ، ووجب أن يكون عاملا في خبر « زيد » وتكون « إِنَّ » عاملة في خبر السكاف ، وقد اجتمعا في لفظ واحد ؛ فلو قلنا « إنه يجوز فيه العطف قبل تمام الخبر » لأدى ذلك إلى أن يعمل في اسم واحد عاملان ، وذلك محال .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقوله تعالى : (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِثُونَ) فلا حجة لهم فيه من ثلاثة أوجه : أحدها : أنا نقول : في هذه الآية تقديم وتأخير ، والتقدير فيها : إن الذين آمنوا والذين هادوا آمن بالله واليوم الآخر فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون ، والصابثون والنصاري كذلك ، كما قال الشاعر :

١١٢ — غَدَاةٌ أَحَلَّتْ لِابْنِ أَصْرَمَ طَعْنَةً حُصَيْنٌ عَيْطَاتِ السَّدَائِفِ وَالْحُمْرُ

١١٢ — هذا البيت من كلام الفرزدق ، وقد استشهد به ابن يعين في شرح الفصل (ص ١١٢٧) وابن هشام في أوضح المسالك (رقم ٢٠٥ بتحقيقنا) ، وابن أصرم : هو حصين كما سيذكره بعد ، والعيطات : جمع عيطه — بفتح العين — وهي القطعة من اللحم الطري غير التضيق ، والسدائف : جمع سديف ، وهو السام ، وعمل الاستشهاد في قوله « والحمر » . واعلم أولا أن قوله « أحلت لابن أصرم طعنه عيطات السدائف والحمر » يروى على وجهين : الأول نصب « طعنه » ورفع كل من « عيطات » و « الحمر » والوجه الثاني : رفع « طعنه » ونصب عيطات بالكسرة نيابة عن الفتحة ورفع « الحمر » وهذه الرواية هي التي يقصدها المؤلف ههنا ، فأما الرواية الأخرى فتخرج على أن « طعنه » مفعول به في التلفظ وإن كان فاعلا في المعنى ، و « عيطات » فاعل في اللفظ وإن كان مفعولا به في المعنى ، و « الحمر » معطوف على عيطات السدائف ، وقد أتى الشاعر سطر هذا البيت على منصوبا والمفعول مرفوعا على طريقة من قبله : رفق التأويل — بهار ، وكسر الراجح أحجر ، وقد صرح ابن مالك بأن العرب قد يسمون ظهور المعنى إلى أن يغيروا من إعراب الفاعل فينصبوه وإعراب المفعول فيرفعوه . وأما تخريج الرواية الثانية فقد اختلف النحاة فيه ، فمنهم من ذهب إلى أن « طعنه » فاعل أحلت مرفوع بالضمه الظاهرة ، و « عيطات » =

فرغ « انْخَمَرُ » على الاستئناف ، فكأنه قال : وانْخَمَرُ كذلك . وقال الآخر :
 ١١٣ — وَعَصُ زَمَانٍ يَا بَنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدَعْ
 مِنَ الْمَالِ إِلَّا مُسْحَتًا أَوْ مُجْلَفًا

= مفعول به ، و« انْخَمَرُ » فاعل بفعل محذوف يدل عليه الفعل السابق ، وتقدير الكلام :
 أحلت الطعنة عيطات السدائف وحلت انْخَمَرُ ، وروى أن الكسائي مثل في حضرة
 يونس بن حبيب عن توجيه رفع انْخَمَرُ في هذا البيت ، فقال الكسائي : يرتفع بإضمار
 فعل ، أي وحلت له انْخَمَرُ ، فقال يونس : ما أحسن والله توجيهك ، غير أنني سمعت
 الفرزدق ينشده بنصب طعنة ورفع عيطات ، على جعل الفاعل مفعولاً في اللفظ . ومنهم
 من جعل قوله « انْخَمَرُ » مبتدأ حذف خبره ، والتقدير : وانْخَمَرُ كذلك ، وهذا هو الذي
 أراده المؤلف ههنا . وهو الذي وجه به البيت ابن يعيش في شرح المفصل .

١١٣ — وهذا البيت أيضاً من كلام الفرزدق ، وقد استشهد به رضى الدين في
 شرح الكافية في باب حروف العطف ، وشرحه البغدادى في الخزانة (٢ / ٣٤٧ بولاق)
 وأنشده ابن منظور (س ح ت — ج ل ف) ونسبه إليه في المرتين ، وأنشده ابن جني في
 الخصائص (٩٩ / ١) ، وهو من قصيدة من قصائد انتقائى ، وأولها قوله :

عزفت بأعشاش وما كدت تعرف وأنكرت من حدراء ما كنت تعرف
 وروى أن الفرزدق أنشده هذه القصيدة لعبد الله بن إسحاق ، فلما بلغ البيت المستشهد
 به قال له عبد الله : علام رفعت « أو مجلف » فقال الفرزدق : على ما يسوءك وينوءك !
 علينا أن نقول ، وعليكم أن تأولوا . ولم يدع : أى لم يترك ، والمسحت — بضم أوله على
 زنة اسم المفعول — هو المتأصل الذى فنى كله ولم يبق منه شيء ، والمجلف — بالجيم ، على
 زنة المعظم — الذى قد ذهب أكثره وبقي منه شيء يسير . واعلم قبل كل شيء أن أصل
 الرواية في هذا البيت على ما رواها المؤلف بنصب « مسحتا » ورفع « مجلف » وقد
 تكلم العلماء في ذلك فأطالوا وقلوا فأكثرُوا وتعبوا في طلب الحيلة ولم يأتوا بشيء
 يرتضى ، هكذا قال ابن قتيبة ، وقال الرخسرى كلاماً قريباً منه ، ونحن نذكر لك أربعة
 تخريجات لهذه الرواية الأصلية ، التخرىج الأول : أن قوله « مجلف » مبتدأ حذف خبره
 وتقدير الكلام : أو مجلف كذلك ، والثاني : أن « مجلف » فاعل بفعل محذوف دل
 عليه سابق الكلام ، والتقدير : أو بقى مجلف ؛ لأن قوله « لم يدع إلا مسحتا » معناه =

فرفع « مجلف » على الاستئناف ، فكأنه قال : أو مجلف كذلك ، وهذا كثير في كلامهم .

والوجه الثاني : أن تجعل قوله تعالى : (مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ) خبراً للصائبين والنصارى ، وتضمير للذين آمنوا والذين هادوا خبراً مثل الذى أظهرت للصائبين والنصارى ؛ ألا ترى أنك تقول « زَيْدٌ وَعَمْرُو قَائِمٌ » فتجعل قائماً خبراً لعمرو ، وتضمير لزيد خبراً آخر مثل الذى أظهرت لعمرو ، وإن شئت أيضاً جعلته خبراً لزيد وأضمرت لعمرو خبراً آخر .

= بقی مسحت ، وهذان التخريجان مثل التخريجين اللذين ذكرناهما في شرح البيت السابق ، والتخريج الثالث : أن قوله « مجلف » معطوف على قوله « عرض زمان » في أول البيت وهو مصدر ميمي بمعنى التجليف ، وليس اسم مفعول ، وتقدير الكلام على هذا : عرض زمان وتجليفه لم يدع من المال إلا مسحتا ، وهذا توجيه أبي على الفارسي ، والتخريج الرابع : أن قوله « مسحتا » اسم مفعول منصوب على أنه مفعول به لقوله لم يدع ، وفيه ضمير مستتر نائب فاعل ، وقوله « أو مجلف » معطوف على الضمير المستتر في مسحت ، وهذا توجيه الكسائي .

ومن العلماء من ذهب يغير في رواية البيت أو في تفسير كلماته ؛ فمن ذلك ما حكاه الفراء من أن بعضهم روى البيت هكذا :

عرض زمان يا ابن مروان مابه من المال إلا مسحت أو مجلف
ومن ذلك أن أبا جعفر بن حبيب روى البيت في كتابه النقائص برفع مسحت ومجلف جميعاً من غير تغيير في صدر البيت ، وخرجها ابن الأعرابي على أن التقدير : لم يدع من المال إلا أن يكون مسحت أو مجلف ، قال : وهو نظير قول شعيب بن البرصاء .
ولا خير في العيدان إلا صلابها ولا ناهضات الطير إلا صقورها

برفع « صلابها » على تقدير : إلا أن يكون صلابها ، ورفع « صقورها » على أن يكون انتقدير : إلا أن يكون صقورها . ومن ذلك أن عيسى بن عمر روى البيت بكسر الدال من « لم يدع » على أن معناه يقر ويمكث ، ويرفع مسحت ومجلف على أن الأول فاعل والثاني معطوف عليه ، وخرجه على ذلك ابن جني في الخصائص .

وبعد ؛ فقد قال ابن فتيحة : ومن ذا الذي يخفى عليه من أهل النظر أن كل ما أتوا به احتيال وعمويه .

وقال الشاعر ، وهو بشر بن أبي خازم :

١١٤ — وَإِلَّا فَاَعْلَمُوا أَنَّا وَأَنْتُمْ بُغَاةٌ ، مَا بَقِينَا فِي شِقَاقِ

فإن شئت جعلت قوله : « بغاة » خبراً للثاني وأضمرت للأول خبراً ، ويكون التقدير : وإلا فاعلموا أنا بغاة وأنتم بغاة ، وإن شئت جعلته خبراً للأول وأضمرت للثاني خبراً ، على ما بينا .

والوجه الثالث : أن يكون عطفاً على المضمرة المرفوعة في « هادوا » وهادوا بمعنى تابوا . وهذا الوجه عندى ضعيف ؛ لأن العطف على المضمرة المرفوعة قبيح وإن كان لازماً للكوفيين ؛ لأن العطف على المضمرة المرفوعة عندهم [٨٧] ليس بقبيح ، وسنذكر فساد ما ذهبوا إليه في موضعه ، إن شاء الله تعالى .

١١٤ — هذا البيت — كما في المؤلف — لبشر بن أبي خازم ، وقد أنشده سيويه (٢٩٠/١) واستشهد به ابن يعيش في شرح المفصل (ص ١١٢٦) وأنشده رضى الدين في شرح الكافية في باب الحروف المشبهة بالفعل ، وشرحه البغدادي في الخزانة (٣١٥/٤) وبغاة : جمع باغ ، وهو هنا بمعنى طالب ، تقول : بغيت الشيء أبغيه بغياً ، تريد طلبته ، و « ما » صدرية ظرفية ، وفي شقاق : أى في اختلاف ، والاستشهاد بالبيت في قوله « أنا وأنتم بغاة » حيث وقع الضمير المنفصل الذي يكون في محل الرفع بعد اسم أن وقبل ذكر خبرها ، وقد تمسك بظاهر هذا الفراء وشيخه الكسائي فقالا : يجوز أن يعطف بالرفع على اسم إن قبل أن يذكر الخبر ، فتقول : إني ومحمد علي وفاق ، ولم يرتض سيويه ذلك ، وقال : إن الكلام مؤلف من جملتين : إحداهما إن واسمها وخبرها ، والثانية هذا الاسم المرفوع المتوسط بين اسم إن وخبرها فهو مبتدأ وخبره محذوف ، والجملة معطوفة على جملة إن واسمها وخبرها ، وأصل مكان هذا الاسم المرفوع بعد خبر إن ، لكن الشاعر في هذا البيت قد قدمه ، وأصل الكلام : وإلا فاعلموا أنا بغاة وأنتم كذلك ، وأجاز الأعمى وجهاً آخر ، وهو أن يكون خبر إن محذوفاً لدلالة ما بعده عليه ، و « بغاة » المذكور خبر المبتدأ الذي هو « أنتم » فيكون الشاعر قد حذف من الجملة الأولى لدلالة ما في الجملة الثانية على المحذوف ، وعلى الوجه السابق يكون الحذف من الثاني لدلالة الأول عليه ، وهو أفضل من تقدير الحذف من الأول .

وأما ما حكوه عن بعض العرب « إنك وزيد ذاهبان » فقد ذكر سيبويه أنه غلط من بعض العرب ، وهذا لأن العربي يتكلم بالكلمة إذا استهواه ضرب من الغلط فيعدّل عن قياس كلامه ، كما قالوا « ما أشغله عنك شيئاً » ، وكما قال زهير ، ويقال صِرْمَةُ الأنصاري :

١١٥ — بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَاضِي
وَلَا سَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا
فقال « سابق » على الجر ؛ وكان الوجه « سابقاً » بالنصب !

وقال الآخر :

١١٦ — أَجِدُّكَ لَسْتَ الدَّهْرَ رَأَيْ رَامَةً
وَلَا عَاقِلٍ إِلَّا وَأَنْتَ جَنِيبٌ

١١٥ — هذا البيت من كلام زهير بن أبي سلمى اللزني ، وهو ثابت في ديوانه بشرح الأعم الشنمري ، وهو من شواهد سيبويه ، أنشده في (١/٨٣ و ١٨٩ و ٤٥٢) ونسبه في هذه المرات إلى زهير ، وأنشده في (١/١٥٤) ونسبه إلى صرمة الأنصاري ، والبيت من شواهد مغني اللبيب لابن هشام (ص ٩٦ و ٢٨٨ و ٤٦٠ و ٤٧٦ و ٤٧٨ و ٥٥١ و ٦٧٨ بتحقيقنا) وشواهد الأثموني (رقم ٥٨٤) وأنشده في اللسان (ن م ش) ونسبه إلى زهير ، وأنشده ابن جني في الخصائص (٢/٣٥٣ و ٤٢٤) والاستبصار بالبيت في قوله « ولا سابق » حيث جاء به مجروراً مع كونه معطوفاً على مدرك النصب لكونه خبر ليس ، وإنما جاء به مجروراً لأن الباء تدخل في خبر ليس كثيراً ، فلما قل الشاعر « أني لست مدرك ماضى » توهم أنه أدخل الباء على خبر ليس لكونه مما يجرى على لسانه كثيراً ؛ فجر المعطوف على هذا التوهم ، قل سيبويه بعد أن أنشده « فاجعلوا الكلام على شيء يقع هنا كثيراً » اه . وقال الأعم : « حمل قوله ولا سابق على معنى الباء في مدرك ؛ لأن معناه لست بمدرك ، فتوهم الباء وحمل عليها » اه .

١١٦ — لم أعثر لهذين البيتين على نسبة إلى قائل معين ، ورامه وعاقل ومنعج =

وَلَا مُصْعِدٍ فِي الْمُصْعِدِينَ لِمَنْعِجٍ
وَلَا هَابِطٍ مَاعِشَتَ هَضْبٍ شَطِيبٍ

= وشطيب : أسماء أماكن بأعینها ، والاستشهاد بالبيتين في قوله « ولا مصعد » فإنه مجرور وهو معطوف على قوله « رأى رامة » المنصوب لكونه خبر ليس ، وسهل ذلك أن خبر ليس يكثر دخول الباء الزائدة عليه فتجر لفظه ، فكان الشاعر بعد أن قل « لست رأى رامة » توهم أنه أدخل الباء فقال : لست برأى رامة ، فجر المعطوف لهذا التوهم . وربما عكسوا ذلك فجاءوا بخبر ليس مقترنا بالباء الزائدة فجزوا لفظه ، ثم عطفوا عليه اسما منصوبا ، ومن شواهد ذلك قول عدى بن خزاعي ، وقد أنشده في اللسان (ن ر ب) وهو الشاهد رقم ٢٠٧ الآتي في المسألة ٤٥ .

ولست بذى نرب في الكلام ومناع قومي وسبابها
ولا من إذا كان في معشر أضاع العشيرة واغتابها

عطف قوله « ومناع قومي » بالنصب على قوله « بذى نرب » المجرور بالباء الزائدة ومثله قول عقيبة الأسدى ، وأنشده سيويه (٣٤/١) وهو الشاهد ٢٠٨ الآتي :

معاوى إيتا بشر فأسجج فلنا بالجبال ولا الحديد
أديروها بني حرب عليكم ولا ترموا بها الغرض البعيد

ووجه ذلك أن الباء الداخلة على خبر ليس زائدة ، تجر لفظ الخبر ليس غير ، ويبقى محله نصبا كما يكون لو لم تدخل عليه الباء ، وليس لهذه الباء متعلق ، فإذا عطفت على هذا الخبر جاز لك من غير ضرورة أن تعطف عليه بالنصب نظرا إلى محله ، وجاز لك أن تعطف عليه بالجر نظرا إلى لفظه ، ولذلك نظائر كثيرة : منها الوصف المضاف إلى معموله ، كاسم الفاعل والمصدر مثلا إذا أضيف إلى مفعوله أو فاعله فإن الممول يكون مجرورا لفظا بإضافة اسم الفاعل إليه ، فإذا عطفت عليه جاز لك أن تجيء بالمعطوف مجرورا نظرا إلى لفظ المعطوف عليه ، وجاز لك أن تجيء بالمعطوف منصوبا إن كان المعطوف عليه مفعولا ومرفوعا إن كان المعطوف عليه فاعلا ، ومن ذلك قول زياد العنبري ، وقد نسبوه في كتاب سيويه (٩٨/١) إلى رؤبة بن العجاج :

قد كنت داينت بها حسانا مخافة الإقلاص والليانا =

وقال الأخوص الرياحي :

١١٧ — مشائيمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ . عَشِيرَةٌ
ولا نَاعِي إِلَّا بَيْنَ غُرَابِهَا

= فقد عطف « اللبان » بالنصب على « الإقلاص » المجرور ، لكون هذا المجرور مفعولا به للمصدر ، ومثل ذلك قول لبيد بن ربيعة العامري ، وهو الشاهد رقم ١٤٦ الآتي :
حتى تهجر في الرواح ، وهاجها طلب اللقب حقه المظلوم
فقد وصف المظلوم للرفع قوله « اللقب » المجرور بإضافة المصدر الذي هو « طلب » إليه ، لكون هذا المضاف مصدرا والمضاف إليه فاعلا لذلك المصدر ، ونظير ذلك قول الأعشى ميمون :

الواهب للمائة المعبان وعبدها عودا تزجي بينا أولادها
عطف « عبدها » بالنصب على « المائة » المجرور بإضافة اسم الفاعل الذي هو « الواهب » إليه ، ومثله قول الشاعر وأنشده سيويه (٨٧/١) :
هل أنت باعث ديتار لحاجشا أو عبد رب أخا عمرو بن عرق
ومثله قول رجل من قيس عيلان ، وأنشده سيويه أيضا (٨٧/١) :
فينا نحن نطلبه أنا معلق وقضة وزناد راع
عطف قوله « زناد راع » بالنصب على قوله « وقضة » المجرور بإضافة « معلق » إليه ، لكون المعلق عليه مفعولا به لاسم الفاعل الذي هو معلق ، وفي هذا القدر كفاية .

١١٨ — هذا البيت — كما قال المؤلف — للأخوص الرياحي ، وهو من شواهد سيويه ، وقد أنشده سيويه في كتابه ثلاثمرات نسيه في واحدة (٤١٨/١) للقرزديق وقد بحث ديوان القرزديق فلم أعثر عليه فيه ، ونسبه في اللتين الآخرين (١٥٤ و ٧٣/١) إلى الأخوص ، وقد استشهد به الأشموني (رقم ٥٨٦ بتحقيقنا) ورواه أبو عثمان عمرو ابن بحر الجاحظ في البيان (٢٦٠/٢) ثالث ثلاثة أبيات ، ونسبها للأخوص ، واستشهد به رضى الدين في شرح الكافية (٤٢٨/١) وشرحه البغدادي في الحزانة (١٤٠/٢) والمشايم : جمع مشوم ، وتقول : شام فلان قومه يشأمهم — من باب فتح — إذا = (١٣ — الإنصاف ١)

فقال « ناعب » بالجر ، وكان الوجه أن يقول « ناعباً » بالنصب ، وقد تُوُوِّلَ ذلك بما لا يلتفت إليه ولا يقاس عليه؛ فإذا كان كذلك فلا يجوز الاحتجاج بما رَوَّوه مع قلته في الاستعمال ويُنْذِرُ عن القياس على ما وقع فيه الخلاف .
وأما قولهم « أجمعنا على أنه يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر مع لا؛ فكذلك مع إن » قلنا الجواب على هذا من وجهين :

أحدهما : إنما جاز ذلك مع « لا » لأن لا لا تعمل في الخبر ، بخلاف « إن » فلم يجتمع فيه عاملان ، فجاز معها العطف على الموضع قبل تمام الخبر ، دون « إن » على ما بينا

= جر عليهم الشؤم ، وعشيرة الرجل : بنو أيه الأدنون ، وناعب : اسم فاعل من النعب ، وهو صوت الغراب ، وهم يتشاءمون به ويجعلونه نذيراً بالفرقة وتصدع الشمل والاستشهاد بالبيت في قوله « ولا ناعب » حيث جاء به مجروراً مع أنه معطوف على خبر ليس المنصوب الذي هو قوله « مصلحين » وذلك لأنه بعد أن قال « ليسوا مصلحين عشيرة » توهم أنه قرن خبر ليس بالباء الزائدة من قبل أن لسانهم كثيراً ما يجري بذلك من غير تكبر ، وقد بينا ذلك في شرح الشاهدين السابقين .

ونظير هذه الشواهد قول عبد الله بن الدمينه ، وهو من شواهد الأشموني (رقم

٣٥٤ بتحقيقنا) :

أحقا عباد الله أن لست صاعدا ولا هايطا إلا على رقيب

ولا سالك وحدي ولا في جماعة من الناس إلا قيل : أنت مرب

فقد جاء بالمعطوف - وهو قوله « ولا سالك » - مجروراً ، مع أن المعطوف عليه وهو قوله « صاعدا » منصوب ، وبعد أن عطف عليه اسماً منصوباً وهو قوله « ولا هايطا » . وربما جز بعض الشعراء المعطوف على خبر كان النفية المنصوب لأن الباء الزائدة تدخل على خبر كان النفية ، وإن كان ليس من الكثرة في لسانهم كخبر ليس ، ومن هذا قول الشاعر ، وأنشد ابن منظور (ن م ش)

وما كنت ذا نرب فيهم ولا منمش فيهم منمل

وعمل الاستشهاد من هذا البيت قوله « ولا منمش » حيث جاء به مجروراً وهو معطوف على قوله « ذا نرب » الذي هو خبر كان المسبوقة بما النافية ، وذلك ظاهر إن شاء الله .

. والوجه الثاني : أنا نعلم أن « لا » تعمل في الخبر كإن ، ولكن إنما جاز ذلك مع « لا » دون « إن » ، وذلك لأن « لا » ركبت مع الاسم النكرة بعدها فصارا شيئاً واحداً ؛ فكأنه لم يجتمع في الخبر عاملان ، وأما « إن » فإنها لا تركب مع الاسم بعدها ؛ فيجتمع في الخبر عاملان ، وذلك لا يجوز ، فبان الفرق بينهما .

وأما قولهم « إنَّ إنَّ لا تعمل في الخبر » فقد ينافي فساد ذلك مُستوفى في المسألة التي قبل هذه المسألة ؛ فلا يفتقر إلى الإعادة ، والله أعلم .

[٨٨] ٢٤ — مسألة

[القول في عمل « إن » المحققة النصب في الاسم]^(١)

ذهب الكوفيون إلى أن « إن » المحققة من الثبيلة لا تعمل النصب في الاسم .
وذهب البصريون إلى أنها تعمل .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنها لا تعمل لأنَّ المشددة إنما عملت لأنها أشبهت الفعل الماضي في اللفظ ؛ لأنها على ثلاثة أحرف كما أنه على ثلاثة أحرف ، وإنها مبنية على الفتح كما أنه مبنى على الفتح ، فإذا خففت فقد زال شبهها به ؛ فوجب أن يبطل عملها .

ومنهم من تمسك بأن قال : إنما قلنا ذلك لأن « إن » المشددة من عوامل الأسماء ، و « إن » المحققة من عوامل الأفعال ؛ فينبغي ألا تعمل المحققة في الأسماء

(١) انظر في هذه المسألة : شرح للفصل لموفق الدين ابن يعيش (ص ١١٢٨)
وشرح رضى الدين على كافية ابن الحاجب (٣٣٣/٢) والتصريح للشيخ خالد الأزهرى
(٢٧٨/١ بولاق) وحاشية الصبان على الأثموني (٢٦٧/١ بولاق)

كما لا تعمل المشددة في الأفعال ؛ لأن عوامل الأفعال لا تعمل في الأسماء ، وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على صحة الإعمال قوله تعالى : (وإن كلاً لما ليوفينهم ربك أعمالهم) في قراءة من قرأ بالتخفيف ، وهي قراءة نافع وابن كثير ، وروى أبو بكر عن عاصم بتخفيف « إن » وتشديد « لما » .

قالوا : ولا يجوز أن يقال بأن « كلا » منصوب بليوفينهم ، لأننا نقول : لا يجوز ذلك ؛ لأن لام القسم تمنع ما بعدها أن يعمل فيما قبلها ؛ ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول « زيدا لأكرمن » ، وعمراً لأضربن » فنصب زيدا بلا كرمين وعمراً بلاضربن ، فكذلك ها هنا : لا يجوز أن يكون « كلا » منصوباً بليوفينهم .

قالوا : ولا يجوز أيضاً أن يقال إن « إن » بمعنى ما ، ولما بمعنى إلا ؛ لأننا نقول : إن إن التي بمعنى ما لا يحىء معها اللام بمعنى إلا ، كما قال تعالى (إن كل من في السموات والأرض إلا آتى الرحمن عبداً) وأما « لما » فلا يجوز أن يجعل ها هنا بمعنى إلا ؛ لأنه لو جاز أن تجعل « لما » بمعنى إلا لجاز أن يقال : ما قام القوم لما زيدا ، وقام القوم لما زيدا ، بمعنى إلا زيدا ، وفي امتناع ذلك دليل على فساده ، وإنما جاءت لما بمعنى إلا في الأيمان خاصة نحو قولهم : « عثر ك الله لما فعلت كذا » أي إلا ، ثم لو جعلت « لما » في قوله تعالى : (وإن كلاً لما ليوفينهم) بمعنى إلا لما كان لكل ما ينصبه ؛ لأن إلا لا يعمل ما بعدها [٨٩] فيما قبلها ، فدل على صحة ما ذكرناه .

والذي يدل على صحة ذلك أيضاً أنه قد صح عن العرب أنهم يقولون « إلا أن أخاك ذاهب » بمعنى أن المشددة ، وقد قال الشاعر :

١١٨ - وَصَدْرٍ مُشْرِقٍ النَّعْرِ كَانَ نَذِيئَهُ حَقَّانِ
فنصب « نذيه » بكأن المحققة من الثقلة ، وأصلها أن أضيف إليها الكافُ
للتشبيه ، والأصل في الكاف أن تكون مؤخرة ؛ كما أن الأصل في اللام أن
تكون مقدمة ؛ فإذا قلت « كَانَ زَيْدًا الْأَسَدُ » كان الأصل فيه : إن زيدا
كالأسد ، كما إذا قلت « إن زيدا قائم » كان الأصل فيه : لأن زيدا قائم ،
إلا أنه قدمت السكاف على « أن » عنايةً بالتشبيه ، وأخرت اللام عن « إن »

١١٨ - أنشد سيويه هذا البيت (٢٨١/١) وأنشده ابن يعيش (ص ١١٣٨)
ولم يعزوا ، وأنشده رضى الدين في باب الحروف المشبهة بالفعل ، وشرحه البغدادي في
الحزاة (٣٥٨/٤) وقال عنه : « هو أحد أبيات سيويه الحسين التي لا يعرف لها
قائل » ١ هـ . وهو من شواهد الأثموني (رقم ٢٨٦) وأوضح المسالك (رقم ١٥٢)
وابن عقيل (رقم ١٠٨) وروى صدره :

* ووجه مشرق اللون *

وهي رواية سيويه ، وروى :

* ونحر مشرق اللون *

وعلى هاتين الروايتين يكون قوله « كَانَ نَذِيئَهُ » على تقدير مضاف بين المضاف
والمضاف إليه ، أى كَانَ نَذِيٍّ صاحبه ، ومشرق : أى مضى ، وحقان : مثق حق ، بضم
الحاء وتشديد القاف - وهو ما ينحت من خشب أو عاج أو نحوهما ، والعرب تشبه
الثنين بالحق في اكتنازهما ونهودهما ، ومن ذلك قول عمرو بن كلثوم :

ونذيا مثل حق العاج رخصا حصانا من أكف اللمسينا

والامتنهاد بالبيت في قوله « كَانَ نَذِيئَهُ » حيث خفف الشاعر كَأَنَّ الدالة على التشبيه
ثم أعملها في الاسم والخبر ؛ فنصب بها الاسم الذي هو قوله « نَذِيئَهُ » ورفع بها الخبر
الذي هو قوله « حَقَّانِ » ورويه بعض العلماء « كَانَ نَذِيَّاهُ حَقَّانِ » برفع الاسمين جميعا
على أن يكون اسمها ضمير شأن محذوف ، وما بعدها جملة من مبتدأ وخبر في محل رفع
خبر كَأَنَّ ، والرواية التي أثارها المؤلف تدل على أن تخفيف الحرف الذي يعمل لمشابهة
الفعل لا يمنع إعماله في اللفظ .

لثلاثا يجمعوا بين حرفي تأكيد ، فلما نصب بها مع التخفيف دل على أنها بمنزلة فعل قد حذف بعض حروفه .

وقال الآخر :

١١٩ — * كَأَنَّ وَرِيدَيْهِ رِشَاءًا خُلِبَ

١١٩ — نسب جماعة من النخاعة — منهم الشيخ خالد الأزهرى فى التصريح (٢٨٢/١ بولاق) تبعاً للعنى — هذا البيت إلى رؤبة بن العجاج ، وقد أنشده سيويه (٤٨٠/١) وابن يعبش (ص ١١٣٨) وابن منظور (خ ل ب) ولم يعزه واحد منهم إلى قائل معين ، وأنشده رضى الدين فى باب الحروف المشبهة بالفعل من شرح الكافية ، وشرحه البغدادي فى الحزانة (٣٥٦/٤) وروى بيتين من الرجز المشطور أحدهما قبل البيت المستشهد به والآخر بعده على هذا الوجه :

ومعتد فظ غليظ القلب كأن ورديه رشاءا خلب

* غادرته مجدلاً كالكلب *

والمعتدى : المتجاوز الحد فى الظلم ، والفظ : الغليظ ، وغليظ القلب : قاس لارحمة عنده ، والوريدان : مثنى وريد وهو عرق فى الرقبة ، والرشاء — بكسر أوله بزنة الكتاب — الحبل ، والخلب — بزنة القفل والقرط — فسرهم قوم بالثر ، وعليه تكون إضافة الرشاءين إلى الخلب على معنى لام الاستحقاق مثل قولهم : مصاييح المسجد وحصيره ، وفسر قوم الخلب بالليف ، وعليه تكون الإضافة على معنى من مثل قولهم : خاتم فضة وثوب قطن ، ومحل الاستشهاد بالبيت قوله « كَأَنَّ وَرِيدَيْهِ » حيث خفف كأن التى تدل على التشبيه ، ثم أتى بعدها باسمها منصوباً ونحوها مرفوعاً كما كان يفعل ذلك وهى مثقلة ، فدل ذلك على أن الحرف الذى يعمل لشبهه بالفعل إذا خفف لم يجب أن يطل عمله ، وقد روى سيويه البيت بنصب وريديه ورفع « رشاءا » كما رواه المؤلف هنا ، وقال قبل إنشاده « وينصبون فى الشعر إذا اضطروا بكأن إذا خففوا ، يزيدون معنى كأن (بالتشديد) ولم يريدوا الإضمار ، وذلك قوله

* كأن وريديه . . . *

ثم قال بعد كلام « وإن شئت رفعت فى قول الشاعر

* كأن وريديه . . . *

وقد بينا وجه الروايتين فى شرح الشاهد السابق .

فنصب « ورديه » بكان الخفيفة من الثقيلة ؛ فدل على ما قلناه .
ولا يجوز أن يقال : إن الإنشاد في البيت « كأن بدياه ، وكان وردها »
— بالرفع — لأننا نقول : بل الرواية المشهورة « كأن بديه ، وكان ورديه »
— بالنصب — وإن صح ما رويتوه فيكون الرفع على حذف الضمير مع التخفيف
كما قال الأعشى :

١٢٠ — فِي فِتْيَةٍ كُيُوفِ الْمِندِ قَدْ عَلُوا
أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْنَى وَيَنْتَعِلُ

١٢٠ — هذا البيت من كلام الأعشى ميمون بن قيس ، وقد أنشده سيويه ثلاث
مرات (١ / ٢٨٢ و ٤٤٠ و ٤٨٠) وأنشده ابن عيش (ص ١١٢٨) ورضي الدين
في باب نواصب المضارع وفي باب الحروف المشبهة بالفعل من شرح الكافية ، وشرحه
البغدادي في الحزاة (٣ / ٥٤٧) والفتية : جمع فتى ، وهو الشاب ، والسيوف : جمع
سيف ، وإضافة السيوف إلى المند لأنها كانت تصنع هناك ، وكانوا يجلبونها من المند ،
ووجه الشبه إما المضاء وقوة العزم وإما البريق واللمعان ويراد بهما صباحة أوجههم
ونضارتها ، ويحنى : مضارع حنى — مثل رضى — حفاء ، وذلك إذا مشى بغير نعل
ولا خف ، ويراد به هنا الفقير ، وينتعل : أى يلبس النعل ، ويراد به الغنى ، يريد أن هؤلاء
الفتيان قد أيقنوا أن الموت لا يفرق بين الغنى والفقير فهم ينتهزون فرص اللذات ويسارعون
إليها . والاستشهاد بالبيت في قوله « أن هالك كل من يحنى » حيث خفت أن المفتوحة
الهمزة وآتى بعدها باسمين مرفوعين ، فيتوهم من لا معرفة له أنه أهملها ، ولكنها عند
التحقيق عاملة النصب والرفع كما كانت تعمل وهى مشددة ، واسمها ضمير شأن محذوف ،
وقوله « هالك » خبر مقدم ، و « كل » مبتدأ مؤخر ، وكل مضاف و « من » مضاف
إليه ، و « يحنى » جملة لا عمل لها من الإعراب صلة من ، وتقدير الكلام : أنه (أى
الحال والشأن) كل من يحنى وينتعل هالك ، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع خبر أن
الخفيفة من الثقيلة ، وروى عجز البيت :

* أن ليس تدفع عن ذى الحيلة الحيل *

وهو صالح للاستشهاد به على هذه الرواية أيضاً لهذه المسألة عنها .

كأنه قال : أنه هالك .

وقال الآخر :

١٢١ — أَمَا وَاللَّهِ أَنْ لَوْ كُنْتَ حُرًّا وَمَا بِالْحُرِّ أَنْتَ وَلَا الْعَتِيقُ

١٢١ — هذا البيت من شواهد مغنى اللبيب (رقم ٤١ بتحقيقنا) وقد أنشده الرضى في باب خبر الحروف المشبهة بليس، وشرحه البغدادى في الخزانة (٢ / ١٣٣) وفي شرحه لشواهد المغنى ، ولم ينسبه في أحدهما إلى قائل معين، وقد ذكر أن الفراء أنشده في تفسير سورة الجن عند تفسير قوله تعالى : (وأن لو استقاموا على الطريقة لأسقيناهم) وروى صدر البيت :

* لو انك يا حسين خلقت حراً *

بتشديد « أن » وإلقاء حركة همزتها على الواو ، والعتيق : البكرىم الأصيل ، ويقال إن كان رقيقاً فخلص من الرق : عتيق ، وفي هذا البيت شاهدان للنحاة : الأول في قوله « أن لو كنت حراً » وعجالة المؤلف تدل على أنه يعتبر « أن » في هذه العبارة مخففة من الثقيلة ، وعليه يكون اسمها ضمير شأن محذوف ، وجملة « لو » وشرطها وجوابها المحذوف لدلالة انقمام عليه في محل رفع خبر أن ، وتقدير الكلام : أنه (أى الحال والشأن) لو كنت حراً لتقاومتك ، أو لسهل على نفسى منازلتك ، وما أشبه ذلك ، لكن المحققين من العلماء لا يرون هذا ، و« أن » عندهم زائدة ، ذكر ذلك ابن هشام في مغنى اللبيب ؛ قال « الثانى من مواضع زيادة أن المخففة المفتوحة الممزة أن تقع بين « لو » وفعل القسم ، سواء أ كان الفعل مذكورا كقول الشاعر :

فأقسم أن لو التقينا وأتم لكان لكم يوم من الشر مظلم
أم كان فعل القسم متروكا ، كقوله :

* أما والله أن لو كنت حراً *

البيت ، هذا قول سيويه وغيره « اه . وقد ذكر البغدادى أن نسبة القول بزيادة « أن » في هذا البيت إلى سيويه ليست بصحيحة ؛ والصواب أن القائل بزيادتها في هذا البيت هو الفراء ، وذهب ابن عصفور إلى أنها حرف جىء به لربط الجواب بالقسم ، قال ابن هشام بعد أن حكى عن ابن عصفور ذلك « ويعدده أن الأكثرين »

وقال الآخر :

١٢٢ — أَكْثَرُهُ وَأَعْلَمُ أَنْ كِلَانَا عَلَى مَا سَاءَ صَاحِبُهُ حَرِيصُ

= تركها ، والحروف الرابطة ليست كذلك « اه . ونازعه في ذلك الدماميني فقال : إن من الحروف الرابطة اللام ؛ وذلك نحو قول الشاعر :

ولو نعطى الخيار لما افرقنا ولكن لا خيار مع الليالي

ولا يلزم ذكر هذه اللام ، بل يجوز تركها كما في قوله تعالى : (ولو شاء ربك ما فعلوه) فلم يتم قول ابن هشام : إن الحروف الرابطة لا تترك من الكلام . والشاهد الثاني من البيت في قوله « وما بالحر أنت » حيث دخلت الباء الزائدة على خبر « ما » الذي هو قوله « الحر » مع كونه متقدما على الاسم الذي هو قوله « أنت » وقد اختلف العلماء في الباء الزائدة بعدما النافية : أمي مختصة بما الحجازية العاملة عمل ليس أم غير مختصة بها ويجوز دخولها بعد ما التيمية المهملية ؛ فذهب الأخفش إلى أنها تدخل بعدما التيمية كما تدخل بعد ما الحجازية ، وذهب قوم منهم الزعزعي وأبو علي إلى أن الباء الزائدة لا تدخل إلا في خبر ما الحجازية ، وابنني على هذا الخلاف اختلاف آخر حاصله هل يجوز أن يتقدم خبر « ما » الحجازية العاملة أولا يجوز ؟ فأما الذين ذهبوا إلى أن الباء لا تدخل على الخبر بعدما التيمية فقالوا : يجوز أن يتقدم خبر ما الحجازية على اسمها ويبقى لها عملها واستدلوا بهذا البيت ونحوه ، ووجه الاستدلال أن الباء هنا قد دخلت على الخبر وهو متقدم ، وحيث جاز تقديمه وهو مقترن بالباء يجوز تقديمه وهو عار منها ، والذي ترجحه أنه يجوز دخول الباء على خبر المبتدأ الواقع بعدما التيمية ، بدليل قول الفرزدق وهو تيمى :

لعمرك ما معن بتارك حقه ولا منسى معن ، ولا متيسر

وبدليل دخولها حيث لا عمل لما ، وذلك كما في قول الشاعر :

لعمرك ما إن أبو مالك بوان ولا بضعف قواه

فإن « ما » هنا غير عاملة لا قترانها بإن الزائدة ، والباء لم تدخل في الخبر بعدما إلا لكونه منقيا ، فلا يلزم أن يكون منصوبا ، وفي هذا القدر كفاية وغناء .

١٢٢ — هذا البيت من شواهد سيويه (١ / ٤٠) ولم يفسه ولا نسيه الأعلم في

شرح شواهد ، قل الأعلم « ومعنى أكثره أضاحكه ، ويقال : كثر عن نابه ؛ إذا كشف عنه » ه . والاستشهاد بالبيت في قوله « أن كلانا حريص » حيث خفف أن المؤكدة ، وآتى بعدها بالاسمين مرفوعين ، فيتوهم من لا معرفة له أنه أهمل أن ، ولكنها عند التحقيق عاملة النصب والرفع كما تعمل وهي مشددة ، واسمها ضمير شأن محذوف ، =

وقال زيد بن أرقم :

١٢٣ — وَيَوْمًا تُلَاقِينَا بِوَجْهِ مُقَسِّمٍ كَأَنَّ ظِلِّيَّةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ

وكلانا : مبتدأ ومضاف إليه ، وحرص : خبر المبتدأ ، وجلة المبتدأ والخبر في محل رفع خبر أن ، قال سيويه (٤٣٩/١) : « وتقول : قد علمت أن من يأتي آتاه ؛ من قبل أن أن ههنا فيها إضمار الهاء ، ولا تجيء مخففة ههنا إلا على ذلك ، كما قال :
* أكاشره وأعلم أن كلانا *

البيت ، وقال الأ لم « الشاهد في حذف الضمير من أن ، وإبتداء ما بعدها على نية إثبات الضمير » ا هـ .

١٢٣ — نسب المؤلف هذا البيت لزيد بن أرقم ، وهو من شواهد سيويه (٤٨١/٢٨١) ونسبه لابن صريم اليشكري ، وواقعه الأعلم على هذه النسبة ، وأنشده ابن منظور (ق س م) أول أربعة أبيات ، ونسبه إلى باعث بن صريم اليشكري ثم قال « ويقال : هو كعب بن أرقم اليشكري ، قله في امرأته ، وهو الصحيح » ا هـ . والبيت من شواهد ابن يعيش (ص ١١٣٩) وابن هشام في مغني اللبيب (رقم ٤٢) وفي أوضح المسالك (رقم ١٥١) والأشمنوني (رقم ٢٨٧) وأنشده رضى الدين في باب الحروف المشبهة بالفعل ، وشرحه البغدادى في الحزاة (٣٦٤/٤) وتقبل خلافاً في نسبته ، ويوما — بالنصب لا غير — ظرف زمان يتعلق بقوله « توافينا » الذى بعده ، وتوافينا : تأتينا وتزورنا ، ووجه مقسم : جميل ، مأخوذ في الأصل من القسام — بفتح القاف ، بزنة السحاب — وهو الجمال ، والاستنهاد به في قوله « كأن ظيية تعطو » واعلم أولاً أن كلمة « ظيية » في هذه العبارة تروى على ثلاثة أوجه : الجر ، والنصب ، والرفع ، فأما رواية الجر فتخرج على أن الكاف حرف جر ، وأن زائدة بين الجار والمجرور وظيية : مجرور بالكاف ، وكأنه قال : كظيية تعطو إلى وارق السلم ، وأما رواية النصب فتخرج على أن كأن مخففة من الثقيلة عاملة ، وقوله « ظيية » اسم كأن ، وجملة « تعطو » صفة لظيية ، وخبر كأن محذوف ، والتقدير : كأن ظيية عاطية إلى وارق السلم هذه للراءة ، وأما رواية الرفع فتخرج على أن « كأن » حرف تشبيه مخفف ، واسم كأن محذوف ، وظيية : خبره ، وتقدير الكلام : كأنها ظيية عاطية إلى وارق السلم ، والتشبيه على وجه النصب من التشبيه المقلوب ، وعلى وجه الرفع من التشبيه الجارى على أصله . وقد ذكر =

وقال الآخر :

١٢٤ — [٩٠] عَبَّاتُ لَهُ رُنْمًا طَوِيلًا وَالْأَلَّةُ

كَأَنَّ قَبَسٌ يُعَلَّى بِهَا حِينَ تُشْرَعُ

== هذا التفصيل الأعلّم حيث قال : « الشاهد فيه رفع ظلية على الخبر وحذف الاسم مع تخفيف كأن ، والتقدير : كأنها ظلية ، ويجوز نصب الظية بكأن تشبيها بالفعل إن حذف وعمل نحو لم يك زيد منطلقا ، والخبر محذوف لعلم السامع ، والتقدير : كأن ظلية تعطو هذه المرأة ، ويجوز جر الظية على تقدير كظلية ، وأن زائدة » اهـ .

١٢٤ — هذا البيت من كلام جمع بن هلال ؛ وهو تاسع عشرة أبيات رويها أبو تمام في الحماسة (انظر شرح الرزوقي ص ٧١٣) وقد استشهد بالبيت زهير الدين في شرح الكافية ، وشرحه البغدادي في الحزانة (٣٦١/٤) وعبّات : أعددت وهيأت ، والرمح معروف ، والألة — بفتح المهملة وتشديد اللام — السنان ، وأصله من الآليل وهو البريق واللمعان ، وفسر ابن منظور الألة بالحربة العظيمة النصل ، وفرق قوم بين الألة والحربة فخصوا الألة بما كانت كلها من حديد ، والحربة بما كانت يدعها من خشب ، والقبس — بالتحريك — الجذوة من النار ، وتشرع — بالبناء السهول — أي تصوب للطنن ، والاستشهاد بالبيت في قوله « كأن قبس يعلى بها — إلخ » وقبس يجوز فيه الرفع والنصب والجر ، وهي الوجوه التي ذكرناها في كلمة « ظلية » في البيت السابق ، فالجر على أن تكون الكاف حرف جر ، وأن زائدة ، وقبس مجرور بالكاف ، والنصب على أن يكون كأن حرف تشبيه مخفف من اثنيل ، وقبسا : اسم كأن ، وخبره محذوف ، والتقدير : كأن قبسا هذه الألة ، ويكون من التشبيه المقلوب ، ويجوز أن يكون خبر كأن هنا هو جملة يعلى بها ، وأما الرفع فعلى أن يكون كأن حرف تشبيه مخفف من الثقل ، واسمه محذوف ، وقبس خبره ، وتقدير الكلام : كأنها أي هذه الألة قبس ، وجعل الرضى اسم كأن — على رواية رفع قبس — ضمير شأن محذوف ، وعليه يكون قبس مبتدأ ، وجملة يعلى صفة لقبس ، وفي يعلى ضمير مستتر يعود على قبس وهو نائب فاعل يعلى ، ويجوز الذي يربط جملة الصفة بالموصوف ، وبها : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع خبر كأن ، لكن هذا الوجه الذي ذهب إليه الرضى ضعيف ، من جهة أن ضمير الشأن إنما يقدر حين لا يكون من الممكن تقدير مرجع ، وهنا أمكن تقدير المرجع — وهو ضمير الغائب — وهو مع ذلك أيسر وأهون .

وقال الآخر :

١٢٥ — وَخَيْفَاءُ أَلْقَى اللَّيْثُ فِيهَا ذِرَاعَهُ

فَسَرَتْ وَسَاءَتْ كُلُّ مَاشٍ وَمُضْرِمٍ

نَمَشَتْ بِهَا الدَّرَمَاءُ تَسْحَبُ قُصْبَهَا كَانَ بَطْنُ حُبْلَى ذَاتِ أَوْثَيْنٍ مُتَمِّمٍ

فيمن روى بالرفع ، ومن روى بالجر جعل « أن » زائدة ، ومن روى بالنصب

أعمالها مع التخفيف .

ومن كلامهم « أول ما أقول أن بسم الله » كأنهم قالوا : أنه بسم الله ،

وقال تعالى : (أَفَلَا يَرَوْنَ أَنْ لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا) كأنه قال : أنه لا يرجع

إليهم قولاً ، إلا أنها لا تخفف مع الفعل إلا مع أحد أربعة أحرف ، وهي :

لا ، وقد ، وسوف ، والسين ، كقوله تعالى : (عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى)

وكذلك : « علمت أن سوف يخرج زيد ، وعلمت أن قد خرج عمرو » ، قال

أبو صخر الهذلي :

١٢٥ — هَذَانِ الْبَيْتَانِ مِنْ كَلَامِ ذِي الرِّمَّةِ غِيلَانَ بْنِ عَقْبَةَ ، وَقَدْ أَنْشَدَهُمَا ابْنُ

منظور (أون) ونسبهما إليه ، وقل : إني من أبيات المعاني ، وقد أنشد رضي الدين في

باب الحروف المشبهة بالفعل من شرح الكافية ثانياً هذين البيتين ، وشرحه البغدادي

في الحزاة (٣٦٣/٤) غير أنه نسب البيتين تقلا عن أبي زيد عن أبي عثمان سعيد بن

هرون الأشناداني لرجل من بني سعد بن زيد مناة . والخيفاء ههنا : الأرض المختلفة ألوان

النبات قد مطرت بنوء الأسد فبرت من له ماشية وساءت من كان مصرما لا إبل له ،

والدرماء : الأرنب ، يقول : صمحت حتى صجبت قصبا ، كأن بطنها بطن حبلى متمم ،

والقصيب بضم القاف وسكون الصاد المعى ، وأراد البطن ، ومتمم : قد جبلت في توأمين

والاستشهاد بالبيتين في قوله « كأن بطن حبلى » حيث خفف كأن الدالة على التشبيه ،

وجاء بعدها بالاسم مرفوعا على أنه خبرها واسمها محذوف . والتقدير : كأن بطنها بطن

حبلى . ولو أنك نصبت « بطنها » أو جررتها لجاز . وتوجيه النصب والجر على مثل

ما ذكرناه في شرح الشاهدين السابقين ، فتأمل ذلك . والله يرشدك .

١٢٦ — فَتَعَلَّمِي أَنْ قَدْ كَلِفْتُ بِكُمْ ثُمَّ أَفْعَلِي مَا شِئْتَ عَنْ عِلْمٍ
ولا تُخَفِّفُ من غير واحدٍ من هذه الأحرُفِ ؛ لأنهم جعلوها عوضاً عما لحق
« أن » من التغير ، وكان التعويضُ معَ الفعلِ أولى من الاسمِ ، وذلك لأن
« أن » لحقها مع الاسم ضربٌ واحد من التغير ، وهو الحذف ، ولحقها مع
الفعل ضربان : الحذف ، ووقوع الفعل بعدها ؛ فلهذا كان التعويض مع الفعل
أولى من الاسم .

والذي يدل على صحة ما ذهبنا إليه من إعمالها مع التخفيف ما حكى بعض
أهل اللغة من إعمالها في المضمع مع التخفيف نحو قولهم : أَظُنُّ أَنَّكَ قَائِمٌ ، وأحسب
أَنَّهُ ذَاهِبٌ ، يريدون أنك وأنه بالتشديد ، قال الشاعر :

١٢٧ — قَلَوُ أَنَّكَ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتَنِي
فِرَاقَكَ لَمْ أَجَلْ وَأَنْتَ صَدِيقُ

١٢٦ — نسب المؤلف هذا البيت لأبي صخر الهذلي ، وكذلك نسبة ابن يعيش
في شرح الفصل (ص ١١٣٢) وقد روى ابن منظور صدره (ع ل م) ونسبه إلى
الحارث بن وعله ، وتعلمى : أى اعلمى واستيقنى . وهو ملازم لصيغة الأمر ، والشواهد
عليه كثيرة (انظر شرح الشاهد ٣٢٥ في شرح الأثموني بتحقيقنا) وكلفت : أولت
واشتد غرامى . والاستشهاد بالبيت في قوله « فتعلمى أن قد كلفت » حيث جاء بأن
الخفيفة من الثقيلة ، واسمها ضمير شأن محذوف ، وخبرها جملة « كلفت بكم » ولكون
هذه الجملة فعلية فعلها متصرف غير دعاء فصل بينها وبين أن قد ، وتقدير الكلام : تعلمى
أنه (أى الحال والشأن) قد كلفت بكم ، ونظير هذا البيت في الفصل بين أن الخفيفة
وجملة خبرها قد قول الله تعالى : (ونعلم أن قد صدقتنا) وقول الشاعر ، وهو من
شواهد ابن مالك في شرح كافيته وشواهد الأثموني (رقم ٢٨٢) :

شهدت بأن قد خط ما هو كائن وأنتك تمحو ما نشاء وثبت

١٢٧ — أنشد رضى الدين في باب الضمير من شرح الكافية هذا البيت ، وقد شرحه
البنجداني في الجزانة (٤/٤٦٥) ولم يره ، وكذلك أنشده ابن يعيش في شرح الفصل =

وقال الآخر :

١٢٨ — وَقَدْ عَلِمَ الصُّبْيَةُ الْمُرْمِلُونَ إِذَا أُخْبِرَ أَفْقٌ وَهَبَتْ شِمَالًا

== (ص ١١٢٨) ولم يعزه إلى قائل معين ، وكذلك أنشده القراء ولم يعزه ، وأنشده ابن منظور (ص د ق) ولم يعزه أيضا ، وهو من شواهد الأشموني (رقم ٢٨٠) وشواهد ابن هشام في معنى اللبيب (رقم ٣٨) وابن عقيل (رقم ١٠٥) وصديق : مما يستوى فيه المفرد والمثنى والجمع ، المذكر والمؤنث ، وإن كان فعلا بمعنى فاعل ؛ لأنهم حملوه على ضده وهو العدو ، ومن إطلاقه على الأنثى بيت الشاهد وقول كثير عزة :

ليالى من عيش لهونا بوجهه زمانا ، وسعدى لى صديق مواصل
ومن ذلك أيضا قول جميل بن معمر :

كأن لم تقاتل يا بشين لو انها تكشف غماها وأنت صديق
ومن إطلاقه على جمع المذكورين قول الشاعر :

لعمري لئن كنتم على النأى والنوى بكم مثل ما بى إنكم لصديق
وقول قنبر بن أم صاحب :

ما بال قوم صديق ثم ليس لهم دين ، وليس لهم عقل إذا اتمنوا
ومن إطلاقه على جمع المؤنث قول جرير :

نصب الهوى ، ثم ارتعين قلوبنا بأعين أعداء ، وهن صديق
أوانس ، أما من أردن عناء فسان ، ومن أطلقن فطلق
وقال يزيد بن الحكم في مثله :

* وينهجن أقواما وهن صديق *

ومحل الاستشهاد بالبيت الذى أئره المؤلف قوله « فلو أنك سألتنى » حيث خفف « أن » المؤكدة ، وأعملها فى الاسم والخبر ، فجاء باسمها ضميرا من ضمائر النصب للتصلة وهو الكاف ، وجاء بغيرها جملة فعلية وهى قوله « سألتنى طلاقك » وأكثر العلماء يرون معنى اسم أن الخففة ضمير مخاطب شاذ .

١٢٨ — أنشد ثالث هذه الأبيات رضى الدين فى باب الحروف المشبهة بالفعل من ==

وَحَلَّتْ عَنْ أَوْلَادِهَا الْمُرَضَّعَاتُ وَلَمْ تَرَ عَيْنٌ لِمِزْنٍ بِإِلَّالَا
بَأَنَّكَ الرَّبِيعُ وَغَيْثٌ مَرِيعٌ وَقَدْ مَا هُنَاكَ تَكُونُ الثَّمَالَا

= شرح الكافية ، وشرحه البغدادي في الحزاة (٣٥٢/٤) وأنشده ابن يعيش في شرح
المفصل (ص ١١٣١) وهو من شواهد ابن هشام في أوضح المسالك (رقم ١٤٨) وفي
معنى اللبيب (رقم ٣٩) وأنشد أول هذه الأبيات في شذور الذهب (رقم ١١٢) وأنشد
الأشموني ثالثها (رقم ٢٨١ بتحقيقنا) والأبيات من كلمة لأخت عمرو بن العجلان الكاهلي
الملقب بذي الكلب ، ومن الرواة من يسمي أخته عمرة ، ومنهم من يسميها جنوب .
ويروى صدر أولها « لقد علم الضيف والمملون » ويروى صدر ثالثها « بأنك ربيع
وغيث مريع » والضيف : يطلق على الواحد والاثني والجمع ، والصيبة : جمع صبي ،
والمملون : جمع مرملة ، وهو الذي تعد زاده ، ويروى بدله « والمجتدون » وهو جمع
المجتدي ، وهو طالب الجداء ، وهو كالعطاء وزنا ومعنى ، وقوله « وهبت شمالا » نصب
شمالا على الظرفية وأضمر في هبت ضمير الريح وإن لم يجر لها ذكر لاتقها المعنى وسياقه
إلى ذهن السامع ، ونظيره ما أنشده سيويه من قول جرير (٢٠١/١) :

هبت جنوبا قد كرى ما ذكرتم عند الصفاة التي شرقى حوراننا

وقوله « وحلت عن أولادها المرضعات » يريد أن الزمان قد اشتد حتى ذهبت كل
مرضعة عن ولدها الذي ترضعه « بأنك ربيع » أي أنه كثير النفع واصل السيب والعطاء
بمنزلة الربيع « وغيث مريع » بفتح الميم أو ضمها - أي مكلى خصب « الثمالا »
بكسر التاء الثلاثة - هو الدخر وانغيث : والاستشهاد فيه بقوله « بأنك ربيع » وقوله
« وأنك تكون الثمالا » حيث خفف أن المؤكدة ، وأعملها في الاسم والخبر ، واسمها في
الموضعين ضمير مخاطب مذكور ، وخبرها في الموضع الأول مفرد وهو قوله ربيع ، وفي
الموضع الثاني جملة فعلية مؤلفة من تكون واسمها وخبرها ، وذلك شاذ ، والكثير
للمستعمل أن يكون اسمها ضميرا محذوفا ؛ لتكون عاملة كلا عاملة ، بسبب زوال بعض
وجوه الشبه بينها وبين الفعل بالتخفيف ، كما أن الأكثر عند جمهرة العلماء أن يكون
الضمير المحذوف ضمير الشأن ، وخالف في هذا ابن مالك فقال « إذا أمكن جعل الضمير
ضمير غائب غير الشأن أو ضمير حاضر فهو أولى »

أراد بأنك بالتشديد ، إلا أن الاستدلال على إعمالها في المضمر مع التخفيف [٩١] عندى ضعيف ؛ لأن ذلك إنما يجوز في ضرورة الشر لا في اختيار الكلام إلا في رواية شاذة ضعيفة غير معروفة فلا يكون فيه حجة .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنما عملت لشبه الفعل لفظاً ؛ فإذا خففت زال شبهها به فبطل عملها » قلنا : هذا باطل ؛ لأن إن إنما عملت لأنها أشبهت الفعل لفظاً ومعنى ؛ وذلك من خمسة أوجه ، وقد قدمنا ذكرها في موضعها . فإذا خففت صارت بمنزلة فعل حذف منه بعض حروفه ، وذلك لا يبطل عمله ، ألا ترى أنك تقول : « ع الكلام ، وش الثوب ، ول الأمر » وما أشبه ذلك ، ولا تبطل عمله ؛ فكذلك هاهنا .

وأما قولهم « إنَّ إنَّ المشددة من عوامل الأسماء ، وإن المخففة من عوامل الأفعال » قلنا : هذا الاستدلال ظاهر الاختلال ، فإننا إذا قدرنا أنها مخففة من الثقيلة ؛ فهي من عوامل الأسماء ، وإذا لم نقدر أنها مخففة من الثقيلة ؛ فليست من عوامل الأسماء ، وإن الخفيفة في الأصل غير إن المخففة من الثقيلة ؛ لأن تلك الخفيفة من عوامل الأفعال ، وهذه المخففة من الثقيلة من عوامل الأسماء ، ولم يقع الكلام في إن الخفيفة في الأصل ، وإنما وقع في إن المخففة من الثقيلة ، وقد بينا الفرق بينهما ، والله أعلم .

٢٥ — مسألة

« [القول في زيادة لام الابتداء في خبر لكن] »^(١)

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز دخول اللام في خبر « لكن » كما يجوز في خبر

(١) انظر في هذه المسألة : شرح الأشموني (٤٨٧/١) بتحقيقنا) وحاشية الصبان عليه (٢٦٠/١ بولاق) والتصريح للشيخ خالد الأزهرى (٢٦٧/١ بولاق) وشرح ابن يعيش على الفصل (ص ١١٣٥) ومغني اللبيب (ص ٢٣٣ و ٤٩٢) وشرح ابن عقيل على الألفية (٣١٠/١) بتحقيقنا) وشرح الرضى على الكافية (٣٣٢/٢)

إنَّ ، نحو « مَقَامَ زَيْدٍ لَكِنَّ عَمْرَأَ لِقَائِهِ » وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز دخول اللام في خبر لكن .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه يجوز دخول اللام في خبر « لكن » النقل والقياس :

أما النقل فقد جاء عن العرب إدخال اللام على خبرها ، قال الشاعر :

١٢٩ — وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَكَمِيدٌ^(١) *

وأما القياس فلأن الأصل في « لكن » إنَّ ، زيدت عليها لا والكاف ؛ فصارتا جميعاً حرفاً واحداً ، كما زيدت عليها اللام والماء في قول الشاعر :

١٣٠ — [٩٢] لَهْنِكَ مِنْ عَبَسِيَّةٍ لَوَسِيْمَةٍ
عَلَى هَنَوَاتٍ كَاذِبٍ مَنْ يَقُولُهَا

١٢٩ — قد استشهد بهذا البيت ابن يعيش في شرح الفصل (ص ١١٢١ و ١١٣٥)
ورضى الدين في شرح كافية ابن الحاجب (٣٣٢ / ٢) وشرحه البغدادي في الحزانة
(٣٤٣ / ٤) وابن هشام في مغنى اللبيب (رقم ٣٨٦) والأشموني (رقم ٢٦٥) وابن
عقيل (رقم ٩٩) وينص أكثر هؤلاء العلماء على أن هذا الشاهد لا يعلم قائله ولا تعرف
له تمة ولا سوابق أو لواحق ، إلا ابن عقيل فإنه رواه بيتاً كاملاً من غير عزو ، هكذا :

يلومونني في حب ليلي عواذلي ولكنني من حبها لعميد

والاستشهاد بالبيت في قوله « ولكنني لعميد » حيث قرن خبر « لكن » باللام التي
تدخل في بعض المواضع لتفيد الكلام فضل توكيد ، والبصريون يرون هذا شاذاً لا يجوز
القياس عليه ، والكوفيون يرونه سائغاً جائزاً ، وتفصيل مقالة الفريقين في أصل الكتاب
١٣٠ — أنشد ابن منظور هذا البيت (ل ه ن) ثانياً بيتين ، ونسب روايتها إلى
الكسائي ، ولم يعزها إلى قائل معين ، والبيت السابق عليه قوله :

وبى من تباريح الصبابة لوعة قليلة أشواقى ، وشوقى قتيالها =

(١) رواية النحاة ، ومنهم من نقلها عن المؤلف « ولكنني من حبها لعميد » .

(١٤ — الإصناف ١)

== وأنشد بيتا آخر يشتمك مع بيت الشاهد في صدره ، ولم يعزه إلى معين أيضا ، وهو
بتهمة هكذا :

لهنك من عبسية لوسيمة على كاذب من وعدھا ضوء صادق
والاستشهاد بالبيت في قوله « لهنك لوسيمة » وللعلماء ثلاثة آراء في تخريج
هذه العبارة

الأول: أنها في الأصل « لإنك » بلام توکید مفتوحة ثم إن المكسورة المهمزة المشددة
النون ، والأصل أن لام التوكید التي تدخل على إن المكسورة تأخر عن إن وما يليها ، فتدخل
على خبرها كما تقول « إن زيدا لمنطلق » أو على اسمها بنسب أن يتأخر عن الخبر كما في قوله
تعالى : (وإن لكم في الأنعام لعبرة) أو على ضمير الفصل الواقع بين اسمها وخبرها نحو
قوله سبحانه : (إن هذا هو القصص الحق) ولا يجوز أن تفتن اللام بإن ، لكنه لما
أبدل المهمزة من إن هاء توهم أنها كلمة أخرى غير إن ، واللام في « لوسيمة » زائدة ، وهذا
معنى قول الجوهري : « وقولهم لهنك - بفتح اللام وكسر الهاء - فكلمة تستعمل عند
التوكید ، وأصله لإنك ، فأبدلت المهمزة هاء ، كما قلوا في « إياك » : هياك ، وإنما جاز
أن يجمع بين اللام وإن وكلاهما للتوكید لأنه لما أبدلت المهمزة هاء زال لفظ إن فصار
كأنه شيء آخر » اه كلامه بحروفه ، وهذا المذهب ينسب إلى سيدييه .

الرأي الثاني : ذهب جماعة من النحاة إلى أن أصل « لهنك » لاه إنك ، أي والله
إنك ، على نحو ما جاء في قول ذي الإصبع العدواني :

لاه ابن عمك ، لأفضلت في حسب عني ، ولا أنت ديانى فنخزوني
أي لله ابن عمك ، ثم حذفت الألف والمهمزة من « إن » فصار لهنك ، وهذا مذهب
ينسب إلى الكسائي وكان أبو علي الفارسي يرجعه ، قال ابن جني تليذه « وفيه تعسف »
قال الجوهري : « وأنشد الكسائي :

* لهنك من عبسية لوسيمة *

وقال : أراد لله إنك من عبسية ، فحذف اللام الأولى (يريد لام الجر) والألف من
إنك » اه ، وقد نسب المؤلف هذا الرأي إلى الفضل .
الرأي الثالث : أن أصله « والله إنك » فحذف الواو وإحدى اللامين من « والله »
وحذف المهمزة من إن ، وهو رأي القراء على ما قاله المؤلف ، وفيه من التعسف أكثر =

فزاد اللام والماء على إن ، فكذلك هاهنا : زاد عليها لا والكاف ؛ فإن الحرف قد يوصلُ في أوله وآخره ، فواصل في أوله نحو « هذا وهذاك » وما وصل في آخره نحو قوله تعالى : (فَأَمَّا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا) وكذلك نقول : إن قول العرب « كم مَالُكَ » إنها « ما » زيدت عليها الكاف ، ثم إن الكلام كثُر بها فحذفت الألف من آخرها وسُكِّنَتْ ميمها ، كما زيدت اللام على « ما » ثم لما كثُر الكلام بها سكنت ميمها فقالوا : « لِمَ فَعَلْتَ كَذَا ؟ » قال الشاعر :

١٣١ — يا أبا الأسودِ لِمَ اسْلَمْتَنِي لِمُؤَمِّرِ طَارِقَاتٍ وَذِكْرٍ

== مما في الرأي الثاني. والصواب الأول. وقد ورد كثير آفي شعر العرب المحتج بهم ، من ذلك قول محمد بن مسلمة ، وأنشده ابن منظور ، وهو من شواهد الرضى ، وابن يعيش (١١٢٠) :

ألا ياسنابرق على قلل الحمى لهنك من برق على وسيم

وقال تلبد الضبي ، وكان أحد اللصوص على عهد عمر بن عبد العزيز :

لهنى لأشقى الناس إن كنت غارما قلائص بين الجلهتين ترود

وقال خدّاش بن زهير العامري ، وهو صحابي شهد حينما مع الرسول صلى الله عليه وسلم

لهنى لأشقى الناس إن كنت غارما لعاقبة قتلى خزيمة والحضر

وقال الشاعر :

لهنى لأشقى الناس إن كنت غارما لدومة بكرا ضيعته الأرقام

وقال الشاعر :

وقالت : أأهل تقصم الحب موهنا من الليل ، إن الكاشحين حضور

فقلت لها : ما تطعميني أقتلد لهن الذي كلفتنى ليسير

وقال الآخر :

ثمانين حولا لا أرى منك راحة لهنك في الدنيا لباقية العمر

وأنشد أبو زيد :

أبائنة حبي ؟ نعم وتماضر لهننا لقصى علينا التهاجر

١٣١ — أولا : انظر المسألة ٤٠ ، ثم نقول : أنشد ابن هشام هذا البيت في معنى اللبيب (رقم ٤٩٩ بتحقيقنا) ولم يتكلم السيوطي عليه مطلقا ، وأنشده البغدادى في خزانة الأدب (٥٣٨ / ٢) أثناء

شرحه للشاهد رقم ٤٣٦ من شواهد الكافية ، والبيت من شواهد ابن يعيش (ص ١٢٨٧) وشرح

الكافية للرضي (ش ٥١٦) وشرحه البغدادى في الخزانة (١٩٧ / ٣) وهو أيضاً من شواهد الرضى في

شرح الشافية (ش ١١٠) وشرحه البغدادى بإيجاز (ص ٢٢٤ بتحقيقنا) و« أسلتنى » هو من =

== قولهم « أسلم فلان فلانا » بمعنى خذله وتركه لأعدائه ، ويروى في مكانه « خلقتي » أي تركتني ، ويروى « خلقتي » والمهموم : جمع هم ، وهو الحزن ، وطارقات : أصلها من الطروق ، وهو الحجى ليلا ، وإنما خص المهموم بالطارات لأنها في أكثر الأحوال تكون في الليل ، إذ هو الوقت الذي يخلو فيه بنفسه وأفكاره وهو أجسه ، والدكر - بكسر الذال وفتح الكاف - جمع ذكر ، وهي ضد النسيان . والاستشهاد بالبيت في قوله « ما » فإن هذه اللام حرف جر ، واليم أصلها « ما » الاستفهامية حذفت ألفها ثم سكنت اليم ، وللعلماء في كل واحد من حذف الألف وتسكين اليم كلام نلخصه لك فيما يلي : الأصل أن تبقى الكلمات - وبخاصة غير المتمكنة - على حالها ، فلا يتصرف فيها بحذف ولا غيره ، إلا أنهم رأوا « ما » تكون موصولة أحيانا واستفهامية أحيانا أخرى ، وأن إحداها قد تلبس بالأخرى ؛ فلا يتبين للسامع إن كانت « ما » موصولة فيكون الكلام خبرا ، أو استفهامية فيكون الكلام إنشاء ، ورأوا أن أكثر ما يكون الالتباس في موضع الجر ، فأرادوا أن يفرقوا بين الحالين ، فحذفوا ألف « ما » الاستفهامية في موضع الجر نحو قوله تعالى : (فيم أنت من ذكراها) وقوله جللت كلمته (فناظرة بم يرجع المرسلون) وقوله تباركت أسماؤه : (لم تؤذوني) وقوله : (لم تقولون ما لا تفعلون) وأبقوا ألف « ما » الموصولة ، نحو قوله سبحانه : (لمسكم فيما أفضتم فيه عذاب عظيم) وقوله : (ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي) وقوله : (يؤمنون بما أنزل إليك) وهل حذف ألف « ما » الاستفهامية حينئذ واجب أو غالب ؟ وهل هو عام في كل موضع وقعت فيه مجرورة أو خاص بما إذا كان الجار حرفا من حروف الجر ، فإن كان الجار اسما متمكنا - نحو « مجيء م جئت » - اختلف الحكم ؟ ظاهر عبارة الرضي أن حذف ألف ما الاستفهامية بالمجرورة غالب لالزام ، وهو ما صرح به الزمخشري في موضع من تفسيره ، وعبارة ابن هشام في اللغني صريحة في أن حذف هذه الألف واجب ؛ وذكرها شاذ ، وصرح بمثل هذا جار الله الزمخشري في موضع آخر من تفسيره ، وذكر اللبلى في شرح أدب الكاتب أن الحذف خاص بما إذا كان الجار حرفا ، وذكر ابن قتيبة أن الحذف خاص بما إذا ذكر مع ما لفظ شئت - نحو مل عم شئت - والممول عليه من هذا الكلام أن حذف الألف من « ما » الاستفهامية أكثر من ذكرها ، في كانت مجرورة المحل ، سواء أ كان الجار حرفا أم اسما ، وقد ورد ذكرها في جملة من الآيات ، منها قول حسان بن ثابت الأنصاري :

على ما قام يشتمني لثيم تكثير تمرغ في رماد ؟

=

وقال بعض العرب في كلامه — وقد قيل له : منذ كم قعدَ فلانٌ ؟ — فقال : « كعد أخذتَ في حديثك » فزاد الكاف في « منذ » ؛ فدل على أن الكاف في كم زائدة ، وقيل لبعضهم : كيف تصنعون الأقط ؟ فقال : كهن ، أى : يسير سهل ، فيزيدون الكاف ، فكذلك هاهنا : زيدت لا والكاف على إنَّ وحذفت الهمزة لكثرة الاستعمال فصارت حرفاً واحداً ، كما قالوا « لن » وأصلها لا أن ، فحذفوا الألف والهمزة لكثرة الاستعمال ، فصارت حرفاً واحداً ، فكذلك هاهنا ، وبلى أولى ، فإنه إذا جاز حذف الألف والهمزة لكثرة الاستعمال فلأن يجوز حذف الهمزة كان ذلك من طريق الأولى .

وقالوا : ولا يجوز أن يقال « إنه لو كان أصلها لا أن ؛ لما جاز أن يقال : أما زيداً فلن أضربَ ؛ لأن ما بعد أن لا يجوز أن يعمل فيما قبلها » ؛ لأننا نقول : إنما جاز ذلك لأن الحروف إذا ركبت تغير حكمها بعد التركيب عما كان عليه قبل التركيب ، ألا ترى أن « هل » لا يجوز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها ، وإذا ركبت مع « لا » ودخلها معنى التحضيض تغير ذلك الحكم عما كان عليه قبل التركيب ؛ فجاز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها ، فيقال « زيداً هلاً ضربتَ » ؟ فكذلك هاهنا .
والذى يدل على أن أصلها إنَّ على ما بينا أنه يجوز العطف على موضعها كما يجوز

= ومن ذلك قول كعب بن مالك الأنصارى :

إما قتلنا بقتلانا سراتكم أهل اللواء فنيا يكثر القيل ؟

وقرىء به في قوله تعالى : (عما يتساءلون) وأما إسكان الميم فهو حذف لفتحها ، إجراء للوصل مجرى الوقف ، ونظيره قول ابن مقبل :

أأخطل لم ذكرت نساء قيس فمارو عن عنك ولا سينا

وقد ذهب الفراء إلى أن « كم » مركبة من الكاف الجارة و« ما » الاستفهامية ، وقد حذفت ألف « ما » لدخول الجار عليها ، وسكن آخرها إجراء للوصل مجرى الوقف كما فعل ابن مقبل في قوله « لم ذكرت » وكما فعل صاحب البيت المستشهد به في قوله « لم أسلمتى » .

العطف على موضع إنَّ ؛ فدل على أن الأصل فيها إنَّ زيدت عليها لا والكاف ؛
فكما يجوز دخول اللام في خبر إنَّ ؛ فكذلك يجوز دخولها في خبر لكن .
وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما [٩٣] قلنا إنه لا يجوز ذلك لأنه لا يخلو إما
أن تكون هذه اللام لام التأكيـد أو لام القسم ، على اختلاف المذهبين ، وعلى كلا
المذهبين فلا يستقيم دخول اللام في خبر لكن ، وذلك لأنها إن كانت لام التأكيـد
فلام التأكيـد إنما حسنت مع إنَّ لاتفاقهما في المعنى ؛ لأن كل واحدة منهما للتأكيـد
وأما لكنَّ فخالفة لها في المعنى ، وإن كانت لام القسم فإنما حسنت مع إنَّ
لأن إنَّ تقع في جواب القسم ، كما أن اللام تقع في جواب القسم ، وأما لكن
فخالفة لها في ذلك ؛ لأنها لاتقع في جواب القسم ؛ فينبغي أن لاتدخل اللام
في خبرها .

وأما الجواب عن كـات الكوفيين : أما قوله :

* وَلَكِنِّي مِنْ حَبِّهَا لَكَيْدٌ * [١٢٩]

فهو شاذ لا يؤخذ به لقته وشذوذه ، ولهذا لا يكاد يعرف له نظير في كلام العرب^(١)
وأشعارهم ، ولو كان قياساً مطرداً لكان ينبغي أن يكثر في كلامهم وأشعارهم ،
كما جاء في خبر إنَّ ، وفي عدم ذلك دليل على أنه شاذ لا يقاس عليه .

وأما قولهم « إن الأصل في لكنَّ إنَّ زيدت عليها لا والكاف فصارتا حرفاً
واحداً » قلنا : لا نسلم ؛ فإن هذا مجرد دعوى من غير دليل ولا معنى .
قولهم « كما زيدت اللام والهاء في قوله :

* لَهْنَكِ مِنْ عَبْسِيَّةٍ لَوَسِيمَةٍ * [١٣٠]

قلنا : ولا نسلم أن الهاء في قوله « لَهْنَكِ » زائدة ، وإنما هي مبدلة من ألف

(١) بل لا يعرف أوله ولا قائله .

إِنَّ ؛ فإن الهاء تبدل من الهمزة في مواضع كثيرة من كلامهم ، يقال : هَرَقْتُ الماء ، والأصل فيه أَرَقْتُ ، وَهَرَخْتُ الدابة ، والأصل فيه أَرَحْتُ ، وَهَرَزْتُ الثوب ، والأصل فيه أَرَزْتُ ، وَهَبَرِيَّةٌ ، والأصل فيه إِبْرِيَّةٌ وهو الخَزَاز في الرأس ، وَهَرَذْتُ والأصل أَرَدْتُ ، وَهَيَّاكَ ، والأصل إِيَّاكَ ، وقد قرأ بعض القراء : (هَيَّاكَ نَعْبُدُ) وقال الشاعر :

١٣٢ — فَهَيَّاكَ وَالْأَمْرَ الَّذِي إِنْ تَوَسَّعْتُ

مَوَارِدُهُ ضَاقَتْ عَلَيْكَ الْمَصَادِرُ

وقال الآخر :

١٣٣ — يَا خَالَ هَلَّا قُلْتَ إِذْ أُعْطَيْتَنِي

هَيَّاكَ هَيَّاكَ وَحَنَوَاءَ الْعُنُقِ

١٣٢ — هذا البيت أول بيتين رواهما أبو تمام في ديوان الحماسة ، ولم يعزها ولا عزاهما أحد شراحه ، والبيت الذي بعده هو قوله :

فما حسن أن يعذر المرء نفسه وليس له من سائر الناس عاذر

وقوله « إن توسعت موارده » وقع في رواية المرزوقي (ص ١١٥٢) « إن توسعت مداخله » والاستشهاد بالبيت في قوله « هَيَّاكَ » فإن أصل هذا اللفظ « إِيَّاكَ » فأبدل من الهمزة هاء ، ونظيره قول الآخر . وأنشده ابن منظور (أيا) :

فانصرفت وهي حصان مغضبه ورفعت صوتها هيا أبه

أراد أن يقول « أيا أبه » « وأيا » و « هيا » كلاهما حرف نداء ، إلا أن « أيا » أكثر استعمالاً من « هيا » فبدل كثرة استعمال « أيا » على أنها الأصل

١٣٣ — هذا بيت من الرجز ، وقد أنشده ابن منظور (ح ن و) عن اللحياني عن الكسائي ، والحنوء — ومثلها الحانية — من الغنم : التي تلوي عنقها نعيم علة ، وكذلك هي من الإبل ، وقد يكون ذلك عن علة ، والاستشهاد بالبيت في قوله « هياك هياك » وأصله « إياك إياك » فأبدل من الهمزة هاء ، وهو نظير ما ذكرناه في شرح انشاهد السابق ، ونظيره قول الآخر وهو من شواهد معنى اللبيب (رقم ١٨) :

فأصاح يرجو أن يكون حيا ويقول من فرح : هيا ربا

[٩٤] أراد إياك ، وقد قال الله تعالى : (وَمُهَيِّمًا عَلَيْهِ) قيل : أصله مؤيمن قلبت الهمزة هاء ، ولهذا قيل في تفسير (ومهيماً عليه) حافظاً عليه ، وقيل : شاهداً ، وقيل : رقيباً عليه ، وقيل : قَعَّاناً عليه ، وكل هذه الألفاظ متقاربة في المعنى ؛ فدل على أن الهاء في « لِهَنَّكَ » مبدلة من همزة ، ولهذا المعنى جاز أن يجمع بين اللام وبينها لتغير صورتها ، وقد حكى عن أصحابكم فيه وجهان : أحدهما قول الفراء ، وهو أن أصله : والله إنك لوسيمة ، فحذفت الهمزة من إن ، والواو من والله ، وإحدى اللامين ، فبقى لهنك ، والوجه الثاني - وهو قول المفضل بن سلمة - إن أصله : لله إنك لوسيمة ، فحذفت لامان من لله ، والهمزة من إن ، فبقى « لهنك » فسقط الاحتجاجُ به على كلا المذهبين .

وأما قولهم « إن الحرف قد يوصل في أوله نحو هذا » قلنا : هذا إنما جاء قليلاً على خلاف الأصل لدليل دل عليه ؛ فبقينا فيما عداه على الأصل ، ولا يدخل هذا في القياس فيقاس عليه .

وأما قولهم « إن كم مَالُكَ أصلها ما زيدت عليها الكاف » قلنا : لا نسلم ، بل هذا شيء تدَّعونه على أصلكم ، وسنبين فسادَه في موضعه إن شاء الله تعالى ؛
وأما قولهم « إن لَنْ أصلها لا أَنْ » قلنا : لا نسلم ، بل هو حرف غير مركب ، وقد نص سيبويه على ذلك ، والذي يدل على أنه غير مركب من لا [وأن] أنه يجوز أن يقال : أما زيدا فلَنْ أضربَ ، ولو كان كما زعموا لما جاء^(١) ذلك ؛ لأن ما بعد أَنْ لا يجوز أن يعمل فيما قبلها .

قولهم « إن الحروف إذا رُكبت تغيرَ حكمها عما كانت عليه قبل التركيب كهَلَا » قلنا : إنما تغير حكم هَلَا لأن هَلَا ذهب منها معنى الاستفهام ؛ فجاز أن يتغير حكمها ، وأما لَنْ فمعنى النفي باقٍ فيها ؛ فينبغي أن لا يتغير حكمها ، فبَانَ الفرق بينهما .

(١) ربما كان أصل العبارة « لما جاز ذلك » .

وأما قولهم « إنه يجوز العطف على موضع لكن كما يجوز العطف على موضع إن ؛ فدل على أن الأصل فيها إن » قلنا : لا نسلم أنه إنما جاز العطف على موضع لكن لأن أصلها إن ، وإنما جاز ذلك لأن لكن لا تغير معنى الابتداء ؛ لأن معناها الاستدراك ، والاستدراك لا يزيل معنى الابتداء والاستئناف ؛ فجاز أن يعطف على موضعها كإن ؛ لأن إن إنما جاز أن يعطف على موضعها دون سائر أخواتها لأنها لم تغير معنى الابتداء ، بخلاف كأن وليت ولعل ؛ لأن كأن أدخلت في الكلام معنى [٩٥] التشبيه ، وليت أدخلت في الكلام معنى التمني ، ولعل أدخلت في الكلام معنى الترجي ، فتغير معنى الابتداء ، فلم يحز العطف على موضع الابتداء لزواله ، فأما لكن لما كان معناها الاستدراك وهو لا يزيل معنى الابتداء والاستئناف جاز العطف على موضعها كإن ، على أنه من النحويين من يذهب إلى زوال معنى الابتداء مع لكن فلا يجوز العطف على موضعها .

والذي يدل على أن لكن مخالفة لإن في دخول اللام معها أنه لم يأت في كلامهم دخول اللام على اسمها إذا كان خبرها ظرفاً أو حرف جر نحو « لكن عندك زيداً ، أولكن في الدار لعمراً » كما جاء ذلك في إن ، فلما لم يأت ذلك في شيء من كلامهم ولا نُقِلَ في شيء من أشعارهم دل أنه لا يجوز دخول اللام في خبرها ؛ لأن مجيئه في اسمها مقدم في الرتبة على مجيئه في خبرها ، وإذا لم تدخل اللام في اسمها فأن لا تدخل في خبرها كان ذلك من طريق الأولى .

وبيان هذا وهو أن الأصل في هذه اللام أن تكون متقدمة في صدر الخبر ؛ فكان ينبغي أن تكون متقدمة على الخبر ، إلا أنه لما كانت [اللام] للتأكيد وإن للتأكيد لم يجمعوا بين حرفي تأكيد ؛ فكان الأصل يقتضي أن تنقل عن صدر الكلام وتدخل الاسم ؛ لأنه أقرب إليه من الخبر ، إلا أنه لما كان الاسم يلي

إنَّ كرهوا أن يدخلوها على الاسم كراهيةً للجمع بين حرفي تاء كيدٍ ، فنقلوها من الاسم وأدخلوها على الخبر .

والذي يدل على أن الأصل فيها أن تكون مقدمة على إنَّ أنها لامُ الابتداء ، ولامُ الابتداء لها صدر الكلام .

والذي يدل على أن الأصل فيها أن تدخل على الاسم قبل الخبر أنه إذا فصل بين إنَّ واسمها بظرف أو حرف جر جاز دخولها عليه ، نحو « إنَّ عندك لزيداً ، وإنَّ في الدارِ لعمراً » قال الله تعالى (إنَّ في ذلك لآيةً) .

فإذا ثبت أن هذا هو الأصل ، وأنه لا يجوز دخول اللام على اسم « لكنَّ » إذا كان خبرها ظرفاً أو حرف جر ؛ دل على أنه لا يجوز أن تدخل على خبرها ؛ لأنه لو كان دخول اللام مع لكنَّ كدخولها مع إنَّ لجاز أن تدخل على اسمها إذا كان خبرها ظرفاً أو حرف جر ، كما تدخل على خبرها ؛ فلما لم يجوز ذلك دل على فساد ما ذهبوا إليه ، والله أعلم .

[٩٦] ٢٦ — مسألة

[القول في لام « لعل » الأولى ، زائدة هي أو أصلية ؟]^(١)

ذهب الكوفيون إلى أن اللام الأولى في « لعل » أصلية ، وذهب البصريون إلى أنها زائدة .

انظر في هذه المسألة : شرحنا على شرح الأشموني (١٨٨/٣ ش ٥٢٢) وشرح التصريح للشيخ خالد (٣/٢) ولسان العرب (ع ل ل - ل ع ل) وشرح المفصل لابن يعيش (ص ١١٤٢) وشرح الرضي على الكافية (٣٣٥/٢) وخزانة الأدب للبغدادى (في شرح الشواهد ٨٧٦ و ٨٧٧ و ٨٧٨) (ج ٤/٣٦٨ - ٣٧٨)

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن اللام أصلية لأن « لعل » حرف ، وحروف الحروف كلها أصلية ؛ لأن حروف الزيادة التي هي الهمزة والألف والياء والواو واليم والتاء والنون والسين والماء واللام والتي يجمعها قولك « اليوم تنساه » و « لا أنسيتموه » و « سألتونيها » إنما تختص بالأسماء والأفعال ، فأما الحروف فلا يدخلها شيء من هذه الحروف على سبيل الزيادة ، بل يحكم على حروفها كلها بأنها أصلية في كل مكان على كل حال ، ألا ترى أن الألف لا تكون في الأسماء والأفعال إلا زائدة أو منقلبة ، ولا يجوز أن يحكم عليها في ما ولا ويا بأنها زائدة أو منقلبة ، بل نحكم عليها بأنها أصلية ؛ لأن الحروف لا يدخلها ذلك ، فدلّ على أن اللام أصلية .

والذي يدل على ذلك أيضاً أن اللام خاصة لا تكاد تزداد فيما يجوز فيه الزيادة إلا شاذاً ، نحو « زَيْدَلِ ، وَعَبْدَلِ ، وَفَحْجَلِ » في كلمات معدودة ، فإذا كانت اللام لا تزداد فيما يجوز فيه الزيادة إلا على طريق الشذوذ فكيف يحكم بزيادتها فيما لا يجوز فيه الزيادة بحال ؟

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنها زائدة لأننا وجدناهم يستعملونها كثيراً في كلامهم عارية عن اللام ، قال نافع بن سعد الطائي :

١٣٤ — وَلَسْتُ بِلَوَّامٍ عَلَى الْأَمْرِ بَعْدَ مَا
يَفُوتُ ، وَلَكِنْ عَلَّ أَنْ أَتَقَدَّمَ

١٣٤ — أنشد ابن منظور هذا البيت (لعل) عن ابن بري ، ونسبه إلى ابن سعد الغنوي ، واستشهد به موهبي الدين بن يعيش (ص ١١٤٢) . والامتناع به في قوله « عل » حيث سببه الحرف ، فاقطع اللام الأولى الياء في « لعل » وقد ذكر للتؤلّف — بقلا عن البصريين — أن سقوط اللام في هذا البيت ونحوه يدل على أن هذه اللام زائدة في لعل ، وأن الأصل هو « عل » ولا يتم هذا الكلام لهم ؛ لأن الحروف بأنواعها ليست محلاً للتصريف بالحذف أو الزيادة أو غيرها ، ولأنه يجوز أن =

أراد لعل ، وقال المَجْبَرُ السَّلُولِي :

١٣٥ — لَكَ الْخَيْرُ عَلَّلْنَا بِهَا ، عَلَّ سَاعَةً

تَمُرُّ ، وَسَهْوَاءُ مِنْ اللَّيْلِ يَذْهَبُ

وقال الآخر :

١٣٦ — عَلَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ أَوْ دُولَاتِهَا

تُدِلُّنَا اللَّهُمَّةَ مِنْ لَمَاتِهَا

= يكون الأمر على عكس ما ذهبوا إليه ، وأن الأصل هو لعل فحذفت لامها الأولى في عل ، ويجوز أن يكون كل واحد منهما أصلاً برأسه ، ولأن العرب قد تلعبت في لعل كثيراً ، فقد أبدلوا من عينها غينا فقالوا : لغن ، وأبدلوا عينها همزة ولامها الأخيرة نونا فقالوا : لأن ، وأبدلوا اللام الأخيرة نونا مع حذف اللام الأولى فقالوا : عن ، وزادوا على ذلك فأبدلوا العين همزة فقالوا : أن ، فلم يبق من حروفها الأصلية شيء ، وهذه كلها لغات من لغات العرب ، وليست إحداهن بأن تكون أصلاً أولى من غيرها .

١٣٥ — نسب المؤلف هذا البيت للمجبر السلولي ، والسهواء — بفتح السين ، ممدودا — ساعة من الليل وصدر منه ، قاله ابن منظور ، والاستشهاد بالبيت في قوله « عل » وهو نظير ما ذكرناه في البيت السابق .

١٣٦ — هذان بيتان من مشطور الرجز ، وقد أنشدهما ابن جني في الخصائص (٣١٦ / ١) وابن منظور (ع ل ل) ولم يعزها ، وأنشدهما في (ل م م) ونسب الإنشاد للفراء وزاد بعدها :

* فتستريح النفس من زفرائها *

والاستشهاد هنا في قوله « عل » فقد جاء به المؤلف لثل ما جاء بالبيتين السابقين من أجله شاهداً لحجىء عل ساقطة اللام الأولى مدعياً أن ذلك يدل على أن أصل لعل هو عل ، وقد بينا ما في ذلك في شرح الشاهد ١٣٤ ، والعجب العاجب ما حكاه . ابن منظور عن الكسائي أنه يروى قول الراجز « عل صروف الدهر » بجر صروف ، ويخرجه على أن العين واللام الأولى أصلهما « لما » وهي الكلمة التي تقال للعائر دعاء له بأن ينتعش ، حذفت اللام الأولى ، فصار « عا » فأبدل من التنوين لاما فصار « عل » بفتح العين وسكون اللام ، واللام الثانية هي لام الجر ، وكأن الراجز قد قال =

وقال الآخر :

١٣٧ — وَلَا تُهَيِّنَ الْفَقِيرَ ؛ عَلَاكَ أَنْ تَرْكَعَ يَوْمًا وَالْدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ

« لما لصروف الدهر » وهو كلام يشبه الأحاجي . وهالك كلام ابن منظور : « قال الكسائي : العرب تصير لعل مكان لعا ، وتجعل لعا مكان لعل ، وقل في قوله : * عل صروف الدهر أو دولاتها *

معناها : عالصروف الدهر ، فأسقط اللام من لعا لصروف الدهر ، وصير نون لعا لاما لقرب مخرج النون من اللام ، هذا على قول من كسر صروف ، ومن نصبها جعل عل بمعنى لعل ، فنصب صروف الدهر ، ومعنى لعا لك أى ارتفاعا ، قال ابن رومان : وممعت الفراء ينشد عل صروف الدهر (أى بالجر) فسأله : لم تكسر عل صروف ؟ فقال : إنما معناه لعا لصروف الدهر ودولاتها ، فانخفضت صروف باللام ، والدهر بإضافة الصروف إليها ، أراد : أو لعا لدولاتها ليدلنا من هذا انتفرق الذى نحن فيه اجتماعا ولة من اللغات . قل : دعا لصروف الدهر ولدولاتها ؛ لأن لعا معناه ارتفاعا وتخلصا من المكروه ، وألقى اللام وهو يريد بها ، كقوله

* لئن ذهبت إلى الحجاج يقتلنى *

أراد ليقتلنى « اه . وهو كما ترى .

١٣٧ — هذا البيت من كلمة للأصمطي بن قريع ، وقد رواها أبو علي القالي في أماليه ، وهو من شواهد معنى اللبيب (رقم ٢٥٧) والأشعوني (رقم ٩٦٨) وأوضح المسالك (رقم ٤٧٦) وشرح المفصل (ص ١٢٤٢) وشرح الكافية في باب نون التوكيد ، وشرحه البغدادي في الخزانة (٥٨٨/٤ بولاق) والاستشهاد به ههنا في قوله « علَكَ أَنْ تَرْكَعَ » حيث أسقط اللام الأولى من لعل ، على نحو ما بيناه في الشواهد السابقة ، والنحاة يستشهدون من هذا البيت أيضا بقوله « لَا تُهَيِّنَ الْفَقِيرَ » فإن أصله عندهم : لَا تُهَيِّنُ الْفَقِيرَ ، بنون توكيد خفيفة ، فحذف هذه النون الخفيفة تخلصا من التقاء الساكنين اللذين هما نون التوكيد ، ولام التعريف في « الْفَقِيرَ » والعرب تحذف نون التوكيد الخفيفة الساكنة وهي تريد بها ، فتبقى الكلمة على ما كانت عليه والنون متصلة بها ، سواء أكان بعدها ما كن أم لم يكن ، ولذلك نظائر كثيرة في كلام العرب ، منها قول الشاعر ، وأنشده أبو زيد في نوادره :

[٩٧] وقال الآخر :

١٣٨ — * يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَ *

= اضرب عنك الهموم طارقيها ضربك بالسيف قونس الفرس
فإنه أراد أن يقول : اضرب عنك الهموم ، حذف النون تخفيفا وإن لم يكن بعدها
ما كن ، ومثله ما أنشده الجاحظ في البيان :

خلافًا لقولي من قبالة رأيه كما قيل قبل اليوم : خالف تذكرا
فقد أراد أن يقول : خالفن تذكر ، حذف نون التوكيد من « خالفن » وإن كان
بعدها متحرك ، وأبقى الفتحة على الفاء لتدل على النون ، ومثله ما أنشده أبو علي الفارسي :
إن ابن أحوص مغرور فبلغه في ساعديه إذا رام العلا قصر
فقد أراد أن يقول « فبلغه » حذف نون التوكيد للتخفيف وهو يريد بها ، بدليل
أنه أبقى الفتحة ، ومثله قول الآخر :

يا راكبا بلغ إخواننا من كان من كندة أو وائل
أراد أن يقول « بلغن إخواننا » حذف نون التوكيد لقصد التخفيف وهو يريد بها ؛
بدليل إبقائه الفتحة على الغين ، وليس سبب الحذف هو قصد التخلص من التقاء
الساكنين لأن ما بعد الغين متحرك كما ترى ، ونظيره أيضا ما أنشده أبو زيد :
في أي يومى من الموت أفر في يوم لم يقدر أم يوم قدر
فقد أراد أن يقول : في يوم لم يقدرن — بتوكيد الفعل المضارع المبني للجهول المنفى بلم —
لكنه حذف نون التوكيد الخفيفة وهو يريد بها ، ولولا ذلك لسكن « يقدر » لكونه
مسبوقا بلم . وفي هذا القدر كفاية .

١٣٨ — هذا البيت من شواهد سيبويه (٣٨٨/١) ونسبه إلى رؤبة ، وكذلك
نسبه الأعلام الشتمري ، ولكنه لا يوجد في ديوانه . وهو من شواهد شرح المفصل
(ص ١١٤٢) والأشمنوني (رقم ٢٥٢) ومنه اللبيب (رقم ٢٤٨) وشرح رضى الدين
على الكافية في باب الضمير ، وشرحه البغدادي في الحزاة (٤٤١/٢) وابن جني الخصائص
(٩٦/٢) والاستشهاد به ههنا في قوله « عللك » حيث أسقط اللام الأولى من لعل ، على نحو
ما ذكرناه في شرح الشواهد السابقة ، والنحاة يستشهدون من هذا البيت أيضا بقوله « عساكا »
ولهم في ذلك ثلاثة آراء : أولها مذهب أبي العباس المبرد وأبي علي الفارسي ، وتلخيصه أن =

وقالت أم النُحَيْفِ وهو سعد بن قُرْطِ :
 ١٣٩ — تَرَبَّصْ بِهَا أَيَّامَ عَلَّ صُرُوفَهَا سَتَرَمِي بِهَا فِي جَاحِمٍ مُتَسَعِّرٍ

أراد لعل . فلما وجدناهم يستعملونها عاريةً عن اللام في معنى إثباتها دللنا ذلك على أنها زائدة ، ألا ترى أنا حكمنا بأن اللام في « زَيْدَلِ ، وَعَبْدَلِ ، وَأَوْلَاكَ » وما أشبه ذلك زائدة لأننا نقول في معناه « زيد ، وعبد ، وأولئك » وحكمنا بأن الهمزة في « اَلنَّثْدُ لَانَ » وهو الكابوس زائدة لأننا نقول في معناه

== « عسى » ههنا هي عسى الدالة على رجاء الخبر الرافعة للاسم الناصبة للخبر، وهي فعل ماضٍ ، والضمير المتصل بها باقٍ على أصله من كونه ضمير نصب ، لكن هذا الضمير هو خبر عسى فهو مبنى على الفتح في محل نصب ، واسمها محذوف أو هو ما يذكر بعد الضمير في بعض التراكيب نحو قولك « عساك أن تزورنا » فالاسم هو المصدر المنسبك من أن الصدرية ومدخولها . والمذهب الثاني : مذهب يونس بن حبيب وأبي الحسن الأخفش ، وتلخيصه أن الضمير المتصل بعسى هو اسمها ، وهي عاملة الرفع والنصب ، وهذا الضمير في هذا الموضع ضمير رفع لا ضمير نصب ، والمذهب الثالث : مذهب شيخ النحاة سيويه ومن تابعه ، وتلخيصه أن عسى في هذا البيت ونحوه ليست هي عسى التي ترفع الاسم وتنصب الخبر ، بل هي ههنا حرف ترج ونصب مثل لعل ، والضمير المتصل بها في محل نصب اسمها ، وخبرها محذوف ، أي عساك تبق ، مثلاً . وقد أشبعنا القول في هذه المسألة في شرحنا على الأشموني .

١٣٩ — قد نسب المؤلف هذا البيت لأم النحيف ، وتربص : ارتقب وانتظر ، والجاحم : الشديد الاشتعال ، يقولون : جمر جاحم ، ونار جاحمة ، ومتسعر : ملتهب متوقد . والامتنع من هذا البيت في هذا الموضع بقوله « عل صروفها » حيث أسقط اللام الأولى من لعل ، على نحو ما ذكرناه في شرح الشواهد السابقة .

ونظير هذه الشواهد التي أثرها المؤلف ما أنشده موفق الدين بن يعيش (١١٤٢) :

عل الهوى من بعيد أن يقربه أم النجوم ومن القوم بالعيس

وما أنشده ابن منظور ونسبه لمجنون بن عامر :

يقول أناس : عل مجنون عامر يروم سلوا ، قلبت : إني لما

« النيدلان » من غير همز ، وكذلك بأن النون في « عَرَنْتَن » زائدة لأننا نقول في معناه « عَرْتَن » بغير النون الأولى ، إلى غير ذلك من الشواهد ؛ فكذلك ها هنا .

والذي يدل على أنها زائدة أن هذه الأحرف — نغني إنَّ وأخواتها — إنما عملت النصب والرفع لشبه الفعل ؛ لأنَّ أنَّ مثل مَدَّ ، وليت مثل لَيْسَ ، ولكن أصلها كِنَّ ركبت معها لا كما ركبت لومع لا فليل : لَكَنَّ ، وكان أصلها أنَّ أدخلت عليها كاف التشبيه ، فكذلك لعل أصلها عَلَّ وزيدت عليها اللام ؛ إذ لو قلنا إن اللام أصلية في لعل لأدى ذلك إلى أن لا تكون لَعَلَّ على وزن من أوزان الأفعال الثلاثية أو الرباعية ؛ لأن الثلاثية على ثلاثة أضرب : فَعَلَّ كضرب ، وفَعُلَّ كَمَكُثَ ، وفَعِلَّ كَعَلِمَ ، وأما الرباعية فليس لها إلا وزن واحد ، وهو فَعْلَلَّ نحو دَخَرَجَ وسَرَهَفَ ، فكان يؤدي إلى أن يبطل عملها فوجب أن يحكم بزيادتها ؛ لتكون على وزن الفعل كسائر أخواتها ، فصارت بمنزلة زيادة لا والكاف في لكنَّ عندكم ، فإنه إذا جاز أن تحكموا بزيادة لا والكاف في لكن وهما حرفان وأحدهما ليس من حروف الزيادة فلاَّ أن يجوز أن يحكم ها هنا بزيادة اللام وهي حرف من حروف الزيادة كان ذلك طريق الأولى .

والصحيح في هذه المسألة ما ذهب إليه الكوفيون .

وأما الجواب عن كلمات البصريين : أما قولهم « إنا وجدناهم يستعملونها كثيراً في كلامهم بغير لام ؛ بدليل ما أنشدوه من الأبيات » قلنا : إنما حذف اللام من « لعلَّ » كثيراً في أشعارهم لكثرة استعمالهم ، ولهذا [٩٨] تلعبت العرب بهذه الكلمة ، فقالوا : لعلَّ ، ولعلَّنَّ ، ولعنَّ — بالعين غير معجمة — قال الشاعر :

١٤٠ — حَتَّى يَقُولَ الْجَاهِلُ الْمَنْطَقُ لَعَنَّ هَذَا مَعَهُ مُعَلَّقٌ وَلَقَنَّ — بالنين معجمة — وأنشدوا :

١٤١ — أَلَا يَا صَاحِبِي قِفَا لَعْنَا نَرَى الْعَرَصَاتِ أَوْ أَثَرَ الْحِيَامِ
وَرَعَنَّ ، وَعَنَّ ، وَغَنَّ ، وَلَقَنَّ ، وَغَلَّ ؛ فلما كثرت هذه الكلمة في استعمالهم
حذفوا اللام لكثرة الاستعمال . وكان حذف اللام أولى من العين — وإن كان أبعد
من الطرف — لأنه لو حذف العين لأدى ذلك إلى اجتماع ثلاث لامات فيؤدي ذلك
إلى الاستثقال ؛ لأجل اجتماع الأمثال ، أو لأن اللام تكون في موضع ما من

١٤٠ — نقل البغدادي في الحزاة (٣٦٨/٤) تلخيص هذه المسألة عن كتاب
الإنصاف ، وقد ورد ذكر هذا البيت عنده محرفا ، والمنطق — بزنة العظم — لابس النطق ،
والنطقة والمنطق والنطاق : كل شيء شد الرجل به وسطه ، والمعلق — بزنة العظم أيضا —
لعله أراد به التعويذة ، وفي الحديث « من تعلق شيئا وكل إليه » ومعناه : من علق
على نفسه شيئا من التعاويذ والتأائم وأشباهاها معتقدا أنها تجلب إليه نقما أو تدفع عنه
ضرا لم ينظر الله إليه . والاستشهاد بالبيت في قوله « لعن » فإن هذه لغة من لغات العرب
في « لعل » أبدلوا لامها الأخيرة المشددة نونا ، لكثرة ما تلعبوا بهذه الكلمة .
١٤١ — أنشد ابن منظور هذا البيت (ل غ ن) ونسبه للفرزدق ، إلا أنه روى
صدره هكذا :

* قفا يا صاحبي بنا لعا *

والبيت مطلع قصيدة للفرزدق يمدح بها هشام بن عبد الملك بن مروان ، وهي ثابتة في
ديوانه (٨٣٥) وفي النقائص (ص ١٠٠٤ ط ليدن) ولكن رواية البيت فيها هكذا :
السنم عاتجين بنا لعا نرى العرصات أو أثر الحيام
وعاتجين : عاطفين ومائلين ، والعرصات : جمع عرصة ، وهي وسط الدار ، ويقال
لها أيضا : ساحة ، وباحة ، وبالة ، والحيام : جمع خيمة ، وهي بيت من خشب يظل
بالتمام في الربيع لأنها أبرد ظللا من الأبنية ، والاستشهاد بالبيت في قوله « لعا »
فإنها لغة في « لعلنا » وقد وقعت هذه الكلمة في لسان العرب بالعين المعجمة ، وفي النقائص
بالعين المهملة ، والخطب في ذلك سهل ؛ لأن الوجهين صحيحان ، وكل واحد منهما لغة .
(١٥ — الإنصاف ١)

حروف الزيادة وليس العين كذلك ، وانتهى يدل على اعتبار ذلك أنهم جَوَّزُوا في تكسير فَرَزْدَقٍ وتصفيره فَرَّازِقَ وفَرَّيْزِقَ - بحذف الدال - ولم يجوزوا في تكسير جَحْمَرِشٍ وتصفيره : جَحَامِشَ وجَحِيمِشَ - بحذف الراء - لأن الدال تشبه حروف الزيادة لمجاورتها التاء ومجيئها بدلا منها في مُزْدَانٍ ومُزْدَجِرٍ ، بخلاف الراء فإنها ليست كذلك ، وإذا اعتبروا ذلك فيما يقرب من حروف الزيادة وليس منها فلا ن يعتبروه فيما هو من حروف الزيادة في الجملة كان ذلك من طريق الأولى ؛ فلهذا كان حذف اللام الأولى أولى .

وأما قولهم « إنا لما وجدناهم يستعملونها مع حذف اللام في معنى إثباتها دلَّ على أنها زائدة كاللَّام في زَيْدَلٍ وَعَبْدَلٍ وأولالك » قلنا : إنما يعتبر هذا فيما يجوز أن تدخل فيه حروف الزيادة ، فأما الحروف فلا يجوز أن تدخل عليها حروف الزيادة على ما بينا .

وأما قولهم « إن هذه الأحرف إنما عملت لشبه الفعل في لفظه » قلنا : لانسلم أنها عملت لشبه الفعل في لفظه فقط ، وإنما عملت لأنها أشبهته في اللفظ والمعنى ، وذلك من عدة وجوه ؛ أحدها : أنها تقتضي الاسم كما أن الفعل يقتضي الاسم ، والثاني أن فيها معنى الفعل لأن أن وإن بمعنى أكدت ، وكأن بمعنى شبهت ، ولكن بمعنى استدركت ، ولبت بمعنى تمنيت ، ولعل بمعنى ترجيت ، [والثالث] أنها مبنية على الفتح كما أن الفعل الماضي مبني [٩٩] على الفتح ، إلى غير ذلك من الوجوه التي تقدم ذكرها قبل ، وهذه الوجوه من المشابهة بين لعل والفعل لا تبطل بأن لا تكون على وزنٍ من أوزانه ، وهي كافية في إثبات عملها بحكم المشابهة ، على أنه قد ظهر نقصها عن سائر أخواتها لعدم كونها على وزنٍ من أوزان الفعل وأنه لا يجوز أن تدخل عليها نون الوقاية كما يجوز في سائر أخواتها ، فلا يكاد يقال « لَعَلَّنِي » كما يقال « إِنَّنِي ، وَكَأَنَّنِي ، وَلَكِنَّنِي ، وَلَيْتَنِي » إلا أن يجيء ذلك قليلاً كما قال عروة بن الورد :

١٤٢ — دَعَيْني أَطَوَّفُ فِي الْبِلَادِ لَعَلَّني أَفِيدُ غِنًى فِيهِ لِذِي الْحَقِّ مَحْمَلٌ
وذلك قليل .

وأما قولهم « إذا جاز لكم أن تحكموا بزيادة لا والكاف في لكنّ وهما حرفان فلأنّ يجوز أن يحكم بزيادة اللام وهي حرف واحد كان ذلك من طريق الأولى » قلنا : هذا فاسد ؛ لأنكم لا تقولون بصحة مذهبهم ، فكيف يجوز لكم أن تقيسوا عليه ؟ فإن القياس على الفاسد فاسد ، وقد بينا فساد ما ذهبوا إليه في زيادة لا والكاف هناك كما بينا فساد زيادة اللام هاهنا ، وكلاهما قول باطل ، ليس له حاصل ، والله أعلم .

١٤٢ — البيت — كما قال المؤلف — لعروة بن الورد ، للعروف بعروة الصعاليك . وقوله « دعيني » معناه اتركيني ، ويروى « ذريني » وهو بمعناه ، وقوله « أطوف » أي أكثر الطواف والجولان ، ويروى في مكانه « أسير » بتشديد الياء — ومعناه أكثر السير ، والاستشهاد بالبيت في قوله « لعلني » حيث وصل نون الوقاية بلعل حين أراد أن يعملها في ياء التكلم ، وقد زعم المصنف أن ذلك قليل ، وأن الكثير « لعلني » بترك النون ، وقد وردت عدة آيات كبيت الشاهد ، من ذلك قول حاتم الطائي ، وأنشده ابن منظور (ع ل ل) :

أريني جوادا مات هزلا لعلني أرى ما ترين أو بخيلا غلدا
ومن ذلك قول الآخر ، وهو من شواهد الأثموني (رقم ٥٩) وابن عقيل (رقم ١٩) وابن الناطم في باب الضمير :

قلت : أعيروني القدوم لعلني أخط بها قبرا لأبيض ماجد
نعم حذف النون أعرف وأشهر ، وبه وحده ورد في القرآن الكريم ، نحو قوله تعالى : (لعلني أبلغ الأسباب) وقوله : (لعلني أعمل صالحا فإني تركت) وقوله : (لعلني آتيكم منها بخبر) وقوله : (لعلني أطلع إلى إله موسى)

٣٧ — مسألة

[القول في تقديم معمول اسم الفعل عليه ^(١)]

ذهب الكوفيون إلى أن « عَلَيكَ ، ودُونَكَ ، وَعِنْدَكَ » في الإغراء يجوز تقديم معمولاتها عليها ، نحو « زَيْدًا عَلَيكَ ، وَعَمْرًا عِنْدَكَ ، وَبَكْرًا دُونَكَ » . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز تقديم معمولاتها عليها ، وإليه ذهب الفراء من الكوفيين .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه يجوز تقديم معمولاتها عليها النقل والقياس .

أما النقل فقد قال الله تعالى : (كِتَابَ اللَّهِ عَلَيكُمْ) والتقدير فيه : عليكم كتاب الله : أي الزموا كتاب الله ، فنصب كتاب الله بعليةكم ، فدل على جواز تقديمه . واحتجوا أيضاً بالأبيات المشهورة :

١٤٣ — يَا أَيُّهَا الْمَآخِ ذَلَوِي دُونَكَ إني رأيتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَ
* يُثْنُونَ خَيْرًا وَيُسَجِّدُونَكَ *

(١) انظر في هذه المسألة : تصريح الشيخ خالد الأزهرى (٢/٢٥٢ بولاق) وحاشية الصبان على الأشموني (٣/١٧٧ بولاق) وشرح رضى الدين على الكافية (٢/٦٤) ١٤٣ — هذا الشاهد قد أنشده رضى الدين في باب أسماء الأفعال ، وشرحه البغدادى في الخزانة (٣/١٥) وأنشده ابن يعيش (ص ١٤٤) وأنشده ابن هشام في معنى اللبيب (رقم ٨٥٦) وفي أوضح المسالك (رقم ٤٦٤) وأنشده الأشموني (رقم ٩٣٨) وهو من كلام راجز جاهلى من بنى أسيد بن عمرو بن نعيم ، ونسبه الشيخ خالد الجارية من مازن ، والصواب ما قدمناه وأن الجارية روته وليس لها . والمآخ — بالهمزة — هو الرجل يكون في جوف البئر يملأ الدلاء ، فإن كان وقوفه على شفير البئر ينزع الدلاء ويجذبها فهو مآخ — بالتاء — ودونكا : معناه خذ ، والاستنباد به في قوله « دلوى دونكا » فإن ظاهره أن « دلوى » =

[١٠٠] والتقدير فيه : دُونَكَ دَلْوِي : فدَلْوِي في موضع نصب بدونك ؛ فدَلْ على جواز تقديمه .

وأما القياس فقالوا : أجمعنا على أن هذه الألفاظ قامت مقام الفعل ، ألا ترى أنك إذا قلت « عَلَيَّكَ زَيْدًا » أى أَلِمْ زَيْدًا ، وإذا قلت « عِنْدَكَ عَمْرًا » أى تَنَاوَلْ عَمْرًا ، وإذا قلت « دُونَكَ بَكْرًا » أى خذْ بَكْرًا ، ولو قلت « زَيْدًا أَلِمْ » ، وعَمْرًا تَنَاوَلْ ، وبَكْرًا خُذْ » فقدمت المفعول منه جائزاً ، فكذلك مع ما قام مقامه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه لا يجوز تقديم معمولاتها عليها أن هذه الألفاظ فرعٌ على الفعل في العمل ؛ لأنها إنما عملت عملاً لقيامها مقامه ؛ فينبغي أن لا تتصرف تصرفه ؛ فوجب أن لا يجوز تقديم معمولاتها عليها وصار هذا كما نقول في الحال إذا كان العامل فيها غير فعل ؛ فإنه لا يجوز تقديمها عليه لعدم تصرفه ، فكذلك ها هنا ؛ إذ لو قلنا إنه يَتَصَرَّفُ عَمَلُهَا ، ويجوز تقديم معمولاتها عليها لأدَّى ذلك إلى التسوية بين الفرع والأصل ، وذلك لا يجوز ؛ لأن الفروع أبداً تنحط عن درجات الأصول .

= مفعول به مقدم لدونك ، وبهذا الظاهر أخذ الكسائي وجماعة من الكوفيين وبنوا عليه قاعدة حاصلها أنه يجوز تقديم معمول اسم الفعل عليه ، حملاً على الفعل ؛ لأن اسم الفعل إنما عمل لكونه تضمن معنى الفعل ، والفعل يجوز تقديم معموله عليه ، ومن تمام حمل اسم الفعل على الفعل أن يجوز في اسم الفعل ما جاز في الفعل خصوصاً أنه قد ورد عن العرب في مثل هذا الشاهد ، ولم يرتض البصريون هذا ، وقالوا : إن البيت يحمل وحوها أخرى من الإعراب ؛ منها أن يكون « دَلْوِي » مفعولاً به لفعل محذوف يفسره اسم المفعول ، ومنها أن يكون « دَلْوِي » مبتدأ وخبره الجملة من اسم الفعل وفاعله ، والرابط ضمير منصوب بدونك محذوف ، والتقدير : دَلْوِي دونك ، كما نقول : دَلْوِي خذ ، ولم يذكر المؤلف هذا انتحريجاً لأنه لا يجيزه ، ومنها أن يكون دَلْوِي خبر مبتدأ محذوف ، ثم قالوا : إن البيت الواحد لا تثبت به قاعدة ، فليكن هذا البيت شاذاً إن لم تقبلوا تأويله .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقوله تعالى : (كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ) فليس لهم فيه حجة ؛ لأن (كتاب الله) ليس منصوباً بـ «عليكم» ، وإنما هو منصوب لأنه مصدر ، والفاعل فيه فعل مقدر ، والتقدير فيه : كتب كتاباً الله عليكم ، وإنما قُدِّرَ هذا الفعل ولم يظهر لدلالة ما تقدم عليه ، كما قال الشاعر :

١٤٤ — مَا إِنْ يَمَسُّ الْأَرْضَ إِلَّا مَنْكِبٌ

مِنْهُ ، وَحَرْفُ السَّاقِ ، طَىَّ الْمِحْمَلِ

زاد بهمن

١٤٤ — هذا البيت لأبي كبير الهذلي ، يقوله في تأبط شرا وكان أبو كبير زوج أمه يصفه بالضمور ، والبيت من شواهد سيويه (١٨٠/١) والأشموني (رقم ٣٢٥) وأوضح المسالك (رقم ٢٥١) والبيت من قصيدة لأبي كبير ثابتة في شعر الهذليين (٨٨/٢) وقد اختار أبو تمام في أوائل ديوان الحماسة أياً من هذه القصيدة يقع بيت الشاهد ثامناً ، وانظر . . . ذلك خزنة الأدب للبغدادى (٤٦٦/٣ و ١٦٥/٤) و «إن» في قوله « ما إن يمس » رائدة ، ومعنى البيت : ما يمس الأرض منه - إذا نام - إلا جانب وحرف ساقه ، وذلك لأنه مطوى ضامر غير ممين وهضم الكشح غير ثقل ؛ فهو لا ينسط على الأرض ولا تنبع أعضائه كلها عليها ، والاستسهاد بالبيت في قوله « طى المحمل » حيث نصبه بفاعل محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والمؤلف رحمه الله يقدر هذا العامل فعلاً ، وكأن الشاعر على هذا قد قل : قد طوى هذا الفتى طى المحمل ، وهو تابع في هذا لشيخ النحاة سيويه وشراح كلامه ، قال سيويه : « وقد يجوز أن تضمر فعلاً آخر كما أضمرت بعد قولك له صوت ، يدلك عليه أنك لو أظهرت فعلاً لا يجوز أن يمس الأرض عليه صار بمنزلة له صوت ، وذلك قوله :

« ما إن يمس الأرض . . . البيت »

صار ما إن يمس الأرض بمنزلة له طى ؛ لأنه إذا ذكر ذا عرف أنه طيان « ا هـ . وقال الأعمى : « الشاهد فيه نصب طى المحمل بإضمار فعل دل عليه ما إن يمس الأرض إلا منكب منه وحرف الساق ؛ لأن ذلك لا نظوا ، كشحه وضمر بطنه ، فكأنه قال : طوى طياً مثل طى المحمل ؛ فشبهه في طى كشحه وإرهاق خلقه بحمالة السيف ، وهى المحمل ، وزعم أنه إذا اضطجع نائماً نبا بطنه عن الأرض ، ولم ينلها منه إلا منكبه وحرف ساقه « ا هـ بحروقه .

فقوله « طَيَّ الْمِحْمَلِ » منصوب لأنه مصدر ، والفاعل فيه فعل مُقَدَّر ،
 والتقدير فيه : طَوَّى طَيَّ الْمِحْمَلِ ، وإثما قدر ولم يظهر لدليل ما تقدم عليه من
 قوله « مَا إِنْ يَمَسُّ الْأَرْضَ إِلَّا مَنِكَبٌ مِنْهُ » ، فكذلك ها هنا : قُدِّرَ هذا
 الفعل ولم يظهر لدلالة ما تقدم عليه من قوله : (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ
 وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ) فإن فيه دلالة على أن ذلك
 مكتوب عليهم ؛ فلما قدر هذا الفعل ولم يظهر بقى التقدير به : كتاباً الله عليكم ،
 ثم أضيف المصدر إلى الفاعل كقوله : (وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسِبُهَا جَمْدَةً وَهِيَ تَمْرٌ مَرَّةً
 السَّحَابِ صُنْعَ اللَّهِ) فَتَنْصَبَ (صُنْعَ) على المصدر بفعل مُقَدَّر ، وإثما قدر هذا
 الفعل ولم يظهر لدلالة ما تقدم [١٠١] عليه من الكلام ، والتقدير فيه : صُنْعَ
 صنعاً الله ، وحذِفَ الفعل وأُضيف المصدر إلى الفاعل ؛ لأنه يضاف إلى الفاعل
 كما يضاف إلى المفعول ، وقال الراعي :

١٤٥ — دَأْبْتُ إِلَى أَنْ يَنْبُتَ الظِّلُّ بَعْدَمَا

تَقَاصَرَ حَتَّى كَادَ فِي الْآلِ يَتَصَحَّ

وَجِيفَ الْمَطَايَا ، ثُمَّ قُلْتُ لِصُحْبَتِي

وَلَمْ يَنْزِلُوا : أَبْرَدْتُمْ فَتَرَوُّحُوا

١٤٥ — هذان البيتان من شواهد سيويه (١٩١/١ و ١٩٢) وقد نسبهما في صدر
 الكتاب إلى الراعي ، وكذلك نسبهما الأعم إلىه ، ودأبت : أراد لُزمت السير وجددت
 فيه ، ومصح الظل : أى ذهب ، والوجيف : سرعة السير ، قل الأعد : « الشاهد فيه
 نصب وجيف المطايا على المصدر المؤكد لمعنى قوله دأبت ؛ لأنه بمعنى واصلت السير وأرجفت
 المطى ، أى سميتها الوجيف وهو سير سريع ، وصف أنه واصل السير إلى الهجرة ثم
 نزل مبردا بأصحابه ثم راح سائرا ، ومعنى قوله إلى أن يثبت الظل إلى أن يأخذ في الزيادة
 بعد زوال الشمس وينمو ، يقال : ثبت لفلان مال ، إذا نما وزاد ، والآل : شخص .
 ومعنى يتصح يذهب ، يريد عند قائم الظهيرة ، والمطايا : الرواحل ؛ لأنها تعطى أى تستعمل =

فَنَصَبَ « وَجِيفَ » غَارَ الْمَصْدَرِ بِفَعْلٍ مُقَدَّرٍ عَلَى مَا تَقَدَّمَ ، وَأَضَافَ الْمَصْدَرَ إِلَى الْمَاعِلِ ، وَقَالَ لَبِيدٌ :

١٤٦ — حَتَّى تَهْجَرَ فِي الرَّوَّاحِ وَهَاجَهَا طَلَبَ الْمُعْقَبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ

كَأَنَّهُ قَالَ : طَلَبًا الْمُعْقَبُ حَقَّهُ ، نَمَّ أَضَافَ الْمَصْدَرَ إِلَى الْمُعْقَبِ وَهُوَ فَاعِلٌ بِدَلِيلٍ أَنَّهُ قَالَ « الْمَظْلُومُ » بِالرَّفْعِ حَمَلًا لِلْوَصْفِ عَلَى الْمَوْضِعِ ، وَإِضَافَةً الْمَصْدَرَ إِلَى الْفَاعِلِ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ تُحْصَى ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : (وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ) فَأَضَافَ الْمَصْدَرَ

ظهورها ، والمطا : الظهر ، ومعنى أبردتم : دخلتم في برد العشي ، وتروحوا : سيروا رواحا « ١ هـ كلامه .

١٤٦ — هذا البيت من كلام لبيد بن ربيعة العامري - كما قال المؤلف - وهو في وصف حمار وحش وأنته - به ناقته ، وقد أنشده الجوهري في الصحاح وابن منظور في اللسان (ع ق ب) وهو من شواهد الأشموني (رقم ٦٩٠) وأوضح المسالك (رقم ٣٦٩) وابن عقيل (رقم ٢٥٤) ورضي الدين في باب المصدر ، وشرحه البغدادي في الخرقة (٤٤١/٣) وتهجر : سار في وقت الهجرة وهي نصف النهار عند اشتداد الحر ، والرواح : الوقت من زوال الشمس إلى الليل ، وهاجها : أزعجها ، والضمير المستتر يعود إلى حمار الوحش ، والضمير البارز المتصل يعود إلى الأتني ، والمعقب : الذي يطلب حقه مرة عقب مرة ولا يتركه ، والاستشهاد بالبيت في قوله « طلب المعقب » فإن هذا مصدر تشبيهي منصوب على أنه مفعول مطلق مضاف إلى فاعله ، وأصل الكلام : ^١ طاننا إياها طلبا غير منقطع مثل طلب المعقب حقه ، فأضاف المصدر إلى فاعله ثم جاء بمفعوله بعد ذلك ، - قيل أنه رفع « المظلوم » لكونه نعتا للمعقب ، وقد ورد نظير ذلك في أفصح الكلام ، في قول الله تعالى : (ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض) فدفع مصدر ، وقد أضيف إلى فاعله وهو لفظ الجلالة ، ثم آتى بعد ذلك بمفعوله ، وهو الناس ونظير هذا البيت - في إضافة المصدر إلى فاعله والإتيان بعد ذلك بمفعوله - قول ابن الإطابة وفيه ما ذكر ثلاث مرات .

أَبَتْ لِي عَفَى ، وَأَبَى بِلَائِي وَأَخَذَى الْحَمْدَ بِالْثَمَنِ الرِّيحِ
وإِقْحَامِي عَلَى الْمَكْرُوهِ تَقَى وَضَرَبِي هَامَةَ الْبَطْلِ الْمَشِيحِ

إلى اسم الله تعالى وهو الفاعل ، ونحوه قولهم « ضربى زيدا قائما ، وأكثرت شربى السويق مَلْتُونًا » وقال الشاعر :

١٤٧ — فَلَا تُكْثِرَا كَوِي ؛ فَإِنَّ أَخَاكُمَا

بِذِكْرَاهُ لَيْلَى الْعَامِرِيَّةَ مُوَلِّعُ

فأضاف المصدر إلى الضمير فى « ذكراه » وهو فاعل ، وقال الآخر :

١٤٨ — أَفْنَى تِلَادِي وَمَا جَمَعْتُ مِنْ نَشَبِ

قَرْعُ الْقَوَاقِيزِ أَفْوَاهِ الْأَبَارِيقِ

١٤٧ — الذ كرى - بكسر الدال المعجمة وسكون الكاف - اسم مصدر بمعنى التذكير ، ويجوز أن يحمل عليه قوله تعالى : (وذكركم فإن الذ كرى تنفع المؤمنين) وهو مولى : هو الوصف من « أولع فلان بكذا - بالبناء للمجهول » إذا لج به وأغرى به ، والمصدر الإيلاج ، والاسم الولوع - بفتح الواو - والاستشهاد بهذا البيت ههنا فى قوله « بذكراه ليلى العامرية » فإن الذ كرى ههنا اسم مصدر يدل على معنى المصدر ويعمل عمله ، وقد أضافه الشاعر إلى فاعله وهو ضمير الغية المتصل العائد على الأخ ، ثم أتى بعد ذلك بمفعول المصدر - وهو قوله ليلى العامرية - ونظيره قول حسان بن ثابت الأنصارى :

لأن ثواب الله كل موحد جنان من الفردوس فيها يخلد

فإن « ثواب » اسم مصدر بمعنى الإثابة ويعمل عمل المصدر ، وقد أضافه إلى فاعله وهو لفظ الجلالة ، وأتى بعد ذلك بمفعوله وهو قوله « كل موحد » ومن يروى « جنانا » بالنصب يجعله مفعولا ثانيا ويكون خبر « إن » محذوفا ، أى لأن ثواب الله كل موحد جنانا موصوفة بأنها من الفردوس وبأنه يخلد فيها حاصل ؛ ومن رفع « جنان » فهو خبر إن .

١٤٨ — هذا البيت من كلام الأقيشر الأسدى ، واسمه المغيرة بن عبد الله ، أحد بنى عمرو بن أسد ، وهو من شواهد الأشمونى (رقم ٦٨٨) وقد أنشده ابن منظر (ق ق ز) أول ثلاثة آيات . والتلاد - بزنة الكتاب - كل مال ودرهم عني الآيات . ومثله اتلاد ، والتلبد ، ويقابله الطارف والطرب ، ويقابل كل منهما على ما استحدثته من المال ، والنشب - بفتح النون وفتح الشين جيما - العقار ، أو للمال الأصل من ناطق وصامت ، والقرع : الضرب ، والقواقيز : جمع قاقوزة ، وهى القدح الذى يشرب فيه ، ويروى « القوارير » وهو جمع قارورة ، وهى الزجاجية ، ويراد بها هنا الكأس المتخذة =

فأضاف المصدر إلى « القوايقز » وهو فاعل فيمن روى « أفَوَاهَ » منصوباً ، ومن روى « أفَوَاهُ » بالرفع جعله مضافاً إلى المفعول ، والشواهد على هذا النحو كثيرة جداً .

وأما البيت الذي أنشده :

* يَا أَيُّهَا الْمَأْمُوحُ دَلَوِي دُونَكَ * [١٤٣]

فلا حُجَّةَ لهم فيه من وجهين ؛ أحدهما : أن قوله « دَلَوِي » ليس هو في موضع نصب ، وإنما هو في موضع رفع ؛ لأنه خبر مبتدأ مُقَدَّرٌ^(١) ، والتقدير فيه : هذا دَلَوِي دُونَكَ . والثاني : أنا نسلم^(٢) أنه في موضع نصب ، ولكنه لا يكون من الزجاج ، والأباريق : جمع إبريق ، وهو ما كان له عروة ، فإن لم يكن له عروة فهو كوز ، ومحل الاستنهاد بالبيت قوله « قرع القوايقز أفواه » وهذه العبارة تروى بنصب « أفواه » ورفعيها ؛ فمن نصب فقد جعل القرع مصدراً مضافاً إلى فاعله ثم بعد ذلك أتى بمفعوله ، ومن رفع فقد جعل القرع مصدراً مضافاً إلى مفعوله ثم أتى بعد ذلك بفاعله ، وكل من الوجهين صحيح من جهة العربية ومن جهة المعنى ؛ فقد أضيف المصدر إلى فاعله ثم أتى بمفعوله كثيراً كما في الشواهد السابقة وما أثرناه معها ، وأضيف إلى مفعوله ثم أتى بفاعله كما في قوله تعالى : (والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً) فإن الحج مصدر مضاف إلى مفعوله الذي هو البيت وقد جرى بعده بفاعله وهو قوله سبحانه من استطاع .

ومن الأول — زيادة على ما أثرناه — قول الشاعر ، وهو الأشجعي :

وعدت وكان الحلف منك سجية مواعيد عرقوب أخاه يترب

وقد جاء في القرآن الكريم من ذلك قول الله تعالى : (كذركم آباءكم) ومنه قوله سبحانه : (تخافونهم فكيفتكم أنفسكم) ومن شواهد ذلك في اسم المصدر قول القطامي :

أكفرا بعد رد الموت عني وبعد عطائك المائة الرثاء

(١) ويجوز أن يكون مبتدأ خبره الجملة من اسم الفعل وفاعله المستتر فيه وجوبا ، لكن المؤلف لا يجهز هذا الوجه ، لأن الإخبار بالجملة الإنشائية لا يصح عنده ؛ لذلك لم يذكر هذا الوجه ، وقد نهناك إلى ذلك في شرح الشاهد .

(٢) في ر « أنا لا نسلم — إلح » ولا يصح مع ما بعده .

منصوباً بدُونِكَ ، وإنما هو منصوب بتقدير فعل ؛ كأنه قال : خُذْ دُلُوى دُونَكَ ،
و « دونك » مفسر لذلك الفعل المقدر .

وأما قولهم « إنها قامت مقام الفعل فيجوز تقديم معمولها [١٠٢] عليها كالفعل »
قلنا : هذا فاسد ، وذلك لأن الفعل ^(١) الذي قامت هذه الألفاظ مقامه يستحق
في الأصل أن يعمل النصب ، وهو متصرف في نفسه فتَصَرَّفَ عمله ، وأما [هذه]
الألفاظ فلا تستحق في الأصل أن تعمل النصب ، وإنما أُعْمِلَتْ لقيامها مقام الفعل ،
وهي غير متصرفة في نفسها ؛ فينبغي أن لا يتصرف عملها ؛ فوجب أن لا يجوز
تقديم معمولها عليها ، والله أعلم .

٢٨ — مسألة

[القول في أصل الاشتقاق ، الفعل هو أو المصدر ؟] ^(٢)

ذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل وفرَّعٌ عليه ، نحو
« ضَرَبَ ضَرْباً ، وقَامَ قِيَاماً » وذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر
وفرَّعٌ عليه .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنَّ المصدر مشتق من الفعل لأن
المصدر يصح لصحة الفعل ويعتل لا اعتلاله ، ألا ترى أنك تقول « قَاوَمَ قَوَاماً »

(١) في ر « الفعل التى » وليس بشيء .

(٢) انظر في هذه المسألة : شرحنا على شرح الأشموني (٣٤١ / ٢) وحاشية الصبان

(٩٦ / ٢ بولاق) وتصريح الشيخ خالد الأزهرى (٣٩٣ / ١ بولاق) وشرح الرضى

على الكافية (١٧٨ / ٢) وشرح ابن عيش على الفصل (ص ١٣٥) وأسرار العربية

للمؤلف (ص ٦٩ ليدن)

فيصح المصدر لصحة الفعل ، ونقول « قَامَ قِيَامًا » فيعتل لا اعتلاله : فلما صح لصحته واعتل لا اعتلاله دل على أنه فرع عليه .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر فرع على الفعل أن الفعل يعمل في المصدر، ألا ترى أنك تقول « ضَرَبْتُ ضَرْبًا » فتتصب ضرباً بضربت ؟ فوجب أن يكون فرعاً له ؛ لأن رتبة العامل قبل رتبة المفعول ؛ فوجب أن يكون المصدر فرعاً على الفعل .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر فرع على الفعل أن المصدر يُدْكَرُ تذكيراً للفعل ، ولا شك أن رتبة المؤكِّد قبل رتبة المؤكَّد ؛ فدل على أن الفعل أصل ، والمصدر فرع . والذي يؤيد ذلك أننا نجد أفعالا ولا مصادر لها ، خصوصاً على أصلكم ، وهي نعم وبش وعسى وليس وفعل التعجب وحَبَّذاً ، فلم يكن المصدر فرعاً لا أصلاً لما خلا عن هذه الأفعال : لا استحالة وجود الفرع من غير أصل .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر فرع على الفعل أن المصدر لا يتصور معناه ما لم يكن فعل فاعلٍ ، والفاعل^(١) وضع له فعلٌ ويُفعلُ : فينبغي أن يكون الفعل الذي يعرف به المصدر أصلاً للمصدر .

[١٠٣] قالوا : ولا يجوز أن يقال « إِنَّ المصدر إنما سُمي مصدراً لصدور الفعل عنه ، كما قالوا للموضع الذي تصدر عنه الإبل مَصْدَرًا لصدورها عنه » لأننا نقول : لا نسلم ، بل سمي مصدراً لأنه مَصْدُورٌ عن الفعل ، كما قالوا « مَرَّ كَبٌّ قَارِهِ ، وَمَشْرَبٌ عَذْبٌ » أي : مركوب قاره ، ومشروب عذب ، والمراد به المفعول ، لا الموضع ، فلا يَشْكُ لَكُمْ بتسميته مصدراً .

(١) كذا ، وزجج أن الأصل « والله وضع له - إلخ »

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن المصدر أصل للفعل أن المصدر يدل على زمانٍ مُطلقٍ ، والفعل يدل على زمان معين ، فكما أن المطلق أصل للمقيد ، فكذلك المصدر أصل للفعل .

وبيان ذلك أنهم لما أرادوا استعمال المصدر وَجَدُوهُ يَشْتَرِكُ فِي الْأَزْمَنَةِ كُلِّهَا ، لَا اخْتِصَاصَ لَهُ بِزَمَانٍ دُونَ زَمَانٍ ، فَلَمَّا لَمْ يَتَّعِينَ لَهُمْ زَمَانٌ حَدُوثِهِ لِعَدَمِ اخْتِصَاصِهِ اشْتَقَوْا لَهُ مِنْ لَفْظِهِ أَمْثِلَةً تَدُلُّ عَلَى تَعْيِينِ الْأَزْمَنَةِ ، وَلِهَذَا كَانَتْ الْأَفْعَالُ ثَلَاثَةً : مَاضٍ ، وَحَاضِرٌ ، وَمُسْتَقْبَلٌ ؛ لِأَنَّ الْأَزْمَنَةَ ثَلَاثَةٌ ؛ لِيَخْتَصَّ كُلُّ فِعْلٍ مِنْهَا بِزَمَانٍ مِنَ الْأَزْمَنَةِ الثَّلَاثَةِ ؛ فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْمَصْدَرَ أَصْلٌ لِلْفِعْلِ .

ومنها من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر هو الأصل أن المصدر اسم ، والاسم يقوم بنفسه ويستغنى عن الفعل ، وأما الفعل فإنه لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى الاسم ، وما يستغنى بنفسه ولا يفتقر إلى غيره أولى بأن يكون أصلاً مما لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى غيره .

ومنها من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر هو الأصل أن الفعل بصيغته يدل على شيئين : الحدث ، والزمان المحصل ، والمصدر يدل بصيغته على شيء واحد وهو الحدث ، وكما أن الواحد أصل الاثنين فكذلك المصدر أصل الفعل .

ومنها من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر هو الأصل أن المصدر له مثال واحد نحو الضَّرْبِ وَالْقَتْلِ ، والفعل له أمثلة مختلفة ، كما أن الذهب نوع واحد ، وما يوجد منه أنواع وصُور مختلفة .

ومنها من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر هو الأصل أن الفعل بصيغته يدل على ما يدل عليه المصدر ، والمصدر لا يدل على ما يدل عليه الفعل ، ألا ترى أن « ضَرَبَ » يدل على ما يدل عليه الضَّرْبُ ، والضرب لا يدل على ما يدل عليه « ضَرَبَ » وإذا كان كذلك دلَّ على أن المصدر أصل [١٠٤] والفعل

فرع ؛ لأن الفرع لا بد أن يكون فيه الأصل ، وصار هذا كما تقول في الآنية المصوغة من الفضة فإنها تدل على الفضة ، والفضة لا تدل على الآنية ، وكما أن الآنية المصوغة من الفضة فرع عليها ومأخوذة منها فكذلك ها هنا : الفعل فرع على المصدر ومأخوذ منه .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر ليس مشتقاً من الفعل أنه لو كان مشتقاً منه لكان يجب أن يجرى على سَنَنِ في القياس ، ولم يختلف كما لم يختلف أسماء الفاعلين والمفعولين ؛ فلما اختلف المصدر اختلاف الأجناس كالرجل والثوب والتراب والماء والزيت وسائر الأجناس دل على أنه غير مشتق من الفعل .

ومنهم من تمسك بأن قال : لو كان المصدر مشتقاً من الفعل لوجب أن يدل على ما في الفعل من الحدث والزمان وعلى معنى ثالث ، كما دلت أسماء الفاعلين والمفعولين على الحدث وذات الفاعل والمفعول به^(١) ؛ فلما لم يكن المصدر كذلك دل على أنه ليس مشتقاً من الفعل .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر ليس مشتقاً من الفعل قولهم « أَكْرَمَ إِكْرَاماً » بإثبات الهمزة ، ولو كان مشتقاً من الفعل لوجب أن تحذف منه الهمزة كما حذفت من اسم الفاعل والمفعول نحو « مُكْرِم ، ومُكْرَم » لما كانا مشتقين منه ؛ فلما لم تحذف ها هنا كما حذفت مما هو مشتق منه دل على أنه ليس بمشتق منه .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر هو الأصل تسميته مصدراً ؛ فإن المصدر هو الموضع الذي يُصْدَرُ عنه ، ولهذا قيل للموضع الذي تصدر عنه الإبل « مَصْدَر » فلما سمي مصدراً دل على أن الفعل قد صَدَرَ [عنه] وهذا دليل لا بأس

(١) في الأصل « وذات الفعل والمفعول به » وليس بشيء.

به في المسألة ، وما اعترض به الكوفيون عليه في دليلهم فسند كرساده في الجواب عن كلماتهم في موضعه إن شاء الله تعالى .

أما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن المصدر يصح لصحة الفعل ويعتدل لا عتلا له » قلنا : الجواب عن هذا من ثلاثة أوجه :

الوجه الأول : أن المصدر الذي لا علة فيه ولا زيادة لا يأتي إلا صحيحا نحو « ضَرَبْتُهُ ضَرْبًا » وما أشبه ذلك ، وإنما يأتي معتلا ما كانت فيه الزيادة ، والكلام إنما وقع في أصول المصادر ، لا في فروعها .

الثاني : أنا [١٠٥] نقول : إنما صح لصحته واعتدل لا عتلا له طلباً للتشاكل ، وذلك لا يدل على الأصلية^(١) والفرعية ، وصار هذا كما قالوا « يَعِدُ » والأصل فيه يَوْعِدُ ؛ فحذفوا الواو لوقوعها بين ياء وكسرة ، وقالوا : « أَعِدُ ، وَنَعِدُ ، وَتَعِدُ » والأصل فيها أَوْعِدُ وَنَوْعِدُ وَتَوْعِدُ ، فحذفوا الواو - وإن لم تقع بين ياء وكسرة - حملاً على يَعِدُ ، ولا يدل ذلك على أنها مشتقة من يَعِدُ ، وكذلك قالوا « أَكْرِمُ » والأصل فيه أَأَكْرِمُ ، فحذفوا إحدى الهمزتين استئثالا لاجتماعهما ، وقالوا : « نُكْرِمُ ، وَتُكْرِمُ ، وَيُكْرِمُ » ، والأصل فيها : نُؤْكَرِمُ ، وَتُؤْكَرِمُ ، وَيُؤْكَرِمُ ، كما قال الشاعر :

* فَإِنَّهُ أَهْلٌ لَأَنْ يُؤْكَرِمًا * [١]

فحذفوا الهمزة - وإن لم يجتمع فيها^(٢) همزتان - حملاً على أَكْرِمُ ؛ لِيَجْرِيَ البابُ على سَنَنِ واحد ، ولا يدل ذلك على أنها مشتقة من أَكْرِمُ ، فكذلك ها هنا .

(١) في نسخة « الأصل » .

(٢) « فيها » أى في الكلمة التي هي « يؤكرم » .

والثالث : أنا نقول : يجوز أن يكون المصدر أصلاً ويحمل على الفعل الذي هو فرع ، كما بينا الفعل المضارع في فعل جماعة النسوة نحو « يَضْرِبْنَ » حملاً على « ضَرَبْنَ » وهو فرع ؛ لأن الفعل المستقبل قبل الماضي ، وكما قال الفراء : إنما بنى الفعل الماضي على الفتح في فعل الواحد لأنه يفتح في الاثنين ، ولا شك أن الواحد أصل للاثنين ؛ فإذا جاز لكم أن تحملوا الأصل على الفرع هناك جاز لنا أن نحمل الأصل على الفرع ها هنا

وأما قولهم « إن الفعل يعمل في المصدر ؛ فيجب أن يكون أصلاً » قلنا : كونه عاملاً فيه لا يدل على أنه أصل له ، وذلك من وجهين : أحدهما : أنا أجمعنا على أن الحروف والأفعال تعمل في الأسماء ؛ ولا خلاف أن الحروف والأفعال ليست أصلاً للأسماء ، فكذلك ها هنا .

والثاني : أن معنى قولنا « ضَرَبَ ضَرْباً » أي أوقع ضرباً ، كقولك « ضَرَبَ زَيْداً » في كونهما مفعولين ، وإذا كان المعنى أوقع ضرباً فلا شك أن الضرب معقول قبل إيقاعه ، مقصود إليه ، ولهذا يصح أن يؤمر به فيقال : « أَضْرِبْ » وما أشبه ذلك ، فإذا ثبت أنه معقول قبل إيقاعك معلوم قبل فعلك دل على أنه قبل الفعل .

وأما قولهم : « إن المصدر يُدْكَرُ تأكيذاً للفعل ، ورتبة المؤكِّد قبل رتبة المؤكِّد » قلنا : وهذا أيضاً لا يدل على الأصالة والفرعية ، ألا ترى أنك إذا قلت [١٠٦] « جَاءَنِي زَيْدٌ زَيْدٌ ، وَرَأَيْتُ زَيْداً زَيْداً ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ زَيْدٍ » فإن زيدا الثاني يكون توكيداً للأول في هذه المواضع كلها ، وليس مشتقاً من الأول ولا فرعاً عليه ، فكذلك ها هنا .

وأما قولهم « إنا نجد أفعالاً ولا مصادر لها » ، قلنا : خلو تلك الأفعال التي ذكرتموها عن استعمال المصدر لا يخرج بذلك عن كونه أصلاً وأن الفعل

فرع عليه ؛ لأنه قد يستعمل الفرع وإن لم يستعمل الأصل ، ولا يخرج الأصل بذلك عن كونه أصلاً ولا الفرع عن كونه فرعاً ، ألا ترى أنهم قالوا : « طَيْرٌ عَابِدٌ » أى متفرقة ، فاستعملوا لفظ الجمع الذى هو فرع وإن لم يستعملوا لفظ الواحد الذى هو الأصل ، ولم يخرج بذلك الواحد أن يكون أصلاً للجمع ، وكذلك أيضاً قالوا : « طَيْراً أَبَائِيلَ » قال الله تعالى : (وَأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ طَيْراً أَبَائِيلَ) أى جماعاتٍ فى تفرقة وهو جمع لا واحده فى قول الأكرين ، وزعم بعضهم أن واحده إِبَّوْلٌ ، وزعم بعضهم أن واحده إِبَّيْلٌ ، وكلاهما مخالف لقول الأكرين ، والظاهر أنهم جعلوا واحده إِبُولاً وإيبلاً قياساً وحملًا ، لاستعمالاً ونقلًا ، والخلاف إنما وقع فى استعمالهم لا فى قياس كلامهم .

ثم نقول : ما ذكرتموه معارضٌ بالمصادر التى لم تستعمل أفعالها ، نحو : « وَيَلَهُ ، وَيُنْحَهُ ، وَيَنْهَهُ ، وَيُوبَهُ ، وَيُوسَهُ ، وَأَهْلًا وَسَهْلًا ، وَمَرْحَبًا ، وَسَقِيًا ، وَرَغِيًا ، وَأَفَّةً ، وَتَفَّةً ، وَتَعَسًا ، وَنَكَسًا ، وَبُؤْسًا ، وَبُعْدًا ، وَسُحْقًا ، وَجُوعًا ، وَنُوعًا ، وَجَذَعًا ، وَعَقْرًا ، وَخَيْبَةً ، وَدَفْرًا ، وَتَبًّا ، وَبَهْرًا » .

قال ابن ميادة :

١٤٩ — تَفَاقَدَ قَوْمِي إِذْ يَدْبِعُونَ مُهْجَتِي

بِجَارِيَةٍ ، بَهْرًا لَهُمْ بَعْدَهَا بَهْرًا

١٤٩ — هذا البيت من كلام ابن ميادة ، واسمه الرماح بن أبرد — كما قال المؤلف — وقد أنشده ابن منظور (ف ق د — ب ه ر) ونسبه إليه فى المرتين ، وهو من شواهد سيويه (١ / ١٥٧) وتفاقد قومى : يريد فقد بعضهم بعضًا ، وقد اختلف أهل اللغة فى تفسير قوله « بهرا » فقال قوم : أراد خيبة لهم ، وقيل : أراد تعسا لهم ، وقيل : معناه غلبة لهم وقهراً ، أى غلبوا وقهروا ، قل الأعم : « يقول : فقد بعض قومى بعضاً حيث لم يعينونى بل جارية شغفت بحبها ، وعرضونى لتلف مهجتي حباً لها ، فغلبوا غلبة ، وقهرهم » (١٦ — الإنصاف ١)

فإن هذه كلها مصادر لم تستعمل أفعالها ، فإن زعمتم أن ما ذكرتموه من خلو الفعل عن المصدر يصلح أن يكون دليلاً لكون الفعل أصلاً فليس بأولى مما ذكرناه من خلو المصدر عن الفعل في كون المصدر أصلاً ؛ فتتحقق المعارضة فيسقط الاستدلال .

وأما قولهم « إن المصدر لا يتصور ما لم يكن فعل فاعِلٍ ، والفعل وضع له فَعَلٌ وَيَفْعَلُ » قلنا : هذا باطل ؛ لأن الفعل في الحقيقة ما يدل عليه المصدر ، نحو الضَرْب والْقَتْل ، وما نسيه فعلاً من فَعَلَ وَيَفْعَلُ إنما هو إخبار بوقوع ذلك الفعل في زمان

== العدو قهراً ، وقوله بعدها : أى بعد هذه الفعلة » اه . والاستشهاد بالبيت في قوله « بهرا » فقد زعم المؤلف أن هذا مصدر من المصادر التي لم تستعمل أفعالها ، وهذا الكلام غير مستقيم ؛ لأنه إن أراد أنه لا فعل له مثل به وويح فلا صحة لهذا الكلام ؛ لأن « بهرا » ليس مثل هذين في أنه لا فعل له ، بل له فعل وهو قولهم « بهره بهره » أى غلبه ، وإن أراد أنه يستعمل منصوباً بفعل لا يظهر لأنه محذوف وجوبا ، وهذا هو الصواب ، وهو الذي ذكره سيويه ، واسمع إلى عبارة سيويه « هذا باب ما ينصب من المصادر على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره ، وذلك قولك : سقيا ، ورعيا ، وقولك خية ، ودفرا ، وجدعا ، وعقرا ، وبؤسا ، وأفة ، وتفة ، وبعدا ، وسحقا ، ومن ذلك قولك : تعا ، وتبا ، وجوعا ، وجوسا ، ونحو قول ابن ميادة .

* تفادقوى ... البيت *

وقال [عمر بن أبي ربيعة المخزومي] :

ثم قالوا : تحبها ؟ قلت : بهرا عدد النجم والخصى والتراب » اه
نقول : إن أراد المؤلف ذلك المعنى لم يتم له معارضة الخصم ؛ لأن من غرضه أن يقول : إن لنا في العربية مصادر ليست لها أفعال ، فكيف يستقيم أن يقال : إن المصدر مأخوذ من الفعل ؟ وهل ثمة فرع ليس له أصل ؟ ولو أنه اقتصر على ويه وويحه ووييه لم له الكلام ؛ لأن هذه مصادر لم يستعمل العرب لها أفعالا ، فأعرف هذا ، ولا تكن أسير التقليد

معين ، ومن المحال الإخبار بوقوع شيء قبل تسميته ؛ لأنه لو جاز أن يقال « ضرب زيد » [١٠٧] قبل أن يوضع الاسم للضرب لكان بمنزلة قولك : أخبرك بما لا تعرف ، وذلك محال ، والذي يدل على صحة ما ذكرناه تسميته مصدرا ، قولهم « إن المراد به المفعول ، لا الموضع » ، كقولهم : مركب قاره ، ومشرب عذب ، أى مركوب قاره ومشروب عذب « قلنا : هذا باطل من وجهين ؛ أحدهما : أن الألفاظ إذا أمكن حملها على ظاهرها فلا يجوز العدول بها عنه ، والظاهر يوجب أن يكون المصدر للموضع لا للمفعول ؛ فوجب حمله عليه . والثاني : أن قولهم « مركب قاره ، ومشرب عذب » يجوز أن يكون المراد به موضع الركوب وموضع الشرب ، ونسب إليه الراحة والعذوبة للمجاورة ، كما يقال « جَرَى النهر » والنهر لا يجري ، وإنما يجري الماء فيه ، قال الله تعالى : (تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ) فأضاف الفعل إليها وإن كان الماء هو الذي يجري فيها ؛ لما بينا من المجاورة ، ومنه قولهم « بَلَدٌ آمِنٌ ، ومكانٌ آمِنٌ » فأضافوا الأمن إليه مجازا ؛ لأنه يكون فيه ؛ قال الله تعالى : (وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا) وقال تعالى : (أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَا جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا) فأضاف الأمن إليه لأنه يكون فيه ، ومنه قوله تعالى : (بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ) فأضاف المكر إلى الليل والنهار لأنه يقع فيهما ، ومنه قولهم « ليلٌ نائمٌ » فأضافوا النوم إلى الليل لكونه فيه ، قال الشاعر :

١٥٠ — لَقَدْ لُمْتِ يَا أُمَّ غِيلَانَ فِي السَّرَى

وَنِمْتِ ، وَمَا لَيْلُ الْمَطِيِّ بَنَانِمِ

١٥٠ — هذا البيت من قصيدة طويلة لجرير بن عطية ثابتة في ديوانه (٥٥٣) وهى إحدى النقائض بينه وبين الفرزدق ، وقد وردت في النقائض (ص ٧٥٣ ليدن) والبيت من شواهد الإيضاح للقزويني (ص ٢٧ بتحقيقنا) والسرى — بضم السين مقصورا ، بزنة الهدى — السير ليلا . والامتنهاد بالبيت في قوله « وما ليل المطي » =

أى بِمَنُورٍ فيه ، ومنه قولهم « يَوْمٌ فَاجِرٌ » فأضافوا الفُجُورَ إليه لأنه يقع فيه ، قال الشاعر :

١٥١ — وَلَمَّا رَأَيْتُ الْخَيْلَ تَتَرَى أَثَانِيحًا

عَلِمْتُ بِأَنَّ الْيَوْمَ أَحْمَسُ فَاجِرُ

أى مفجور فيه ، والشواهد على هذا النحو من كتاب الله تعالى وكلام العرب أكثر من أن تُحصى ؛ فدل على أن المراد بقولهم : « مركب فاره ، ومشرب عذب »

= بنائم » حيث أسند النوم إلى ضمير مستتر يعود إلى الليل ، وقد جعل الليل نائما بسبب كونه ظرفا يقع فيه النوم ، وقد ورد هذا الإسناد المجازى في كلام جرير نفسه عدة مرار ، منها قوله يهجو البراجم :

وما علم الأَقوام أسرق منكم والأُم لؤما منك قيس البراجم

لقد أمن الأعداء أن تفجعوهم وما ليل جار حل فيكم بنائم

ومنها قوله في ربيعة :

باتت ربيعة لا تفرس ليلها عفى ، ولى عن ربيعة نائم

ونظيره قول الراجز ، وهو من شواهد الإيضاح أيضا (ص ٢٦) :

* فنام لى وتجلي همى *

١٥١ — لم أعثر لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، و « ترى » من المواترة ، وهى التابع ؛ فهذه اتاء بدل من واو ، مثل التاء من « نعمة » و « تكلة » فإن أصل هذه التاء واو ، وفي القرآن الكريم : (ثم أرسلنا رسلنا تترى) قالوا : هو من المواترة وهى تابع الأشياء وبينها فجوات وفترات ؛ لأن بين كل رسولين فترة ، ومن العرب من ينونها فيجعل ألفها للحاق بمنزلة أرطى ومعزى ، ومنهم من لا ينونها يجعل ألفها للتأنيث مثل ألف سكرى وغضبي . وقالوا « جاءت الخيل تترى » يريدون جاءت متقطعة . وقوله « أثانيج » هى عندى جمع وثيج ، وقد قالوا « فرس وثيج » يريدون أنه قوى ، وقيل : مكترز ، جمعوه على وثانيج ، ثم أبدلوا من الواو همزة فقالوا « أثانيج » . والاستسهاد من هذا البيت في قوله « أن اليوم أحسن فاجر » حيث أسند الفجور إلى اليوم بسبب كونه ظرفا زمانيا يقع فيه الفجور ، على مثال ما ذكرناه في شرح الشاهد السابق .

موضع الركوب وموضع الشرب ، وأضيف إليه الفراحة والعذوبة للمجاورة على ما بينا .

وقد أفردنا في هذه المسألة جزءاً استوفينا فيه القول ، واستقصينا فيه الكلام ، والله أعلم .

[١٠٨] ٢٩ — مسألة

[القول في عامل النصب في الظرف الواقع خبراً ^(١)]

ذهب الكوفيون إلى أن الظرف ينتصب على الخلاف إذا وقع خبراً للمبتدأ ، نحو « زيد أَمَامَكَ ، وعمرو وَرَاءَكَ » وما أشبه ذلك . وذهب أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب من الكوفيين إلى أنه ينتصب لأن الأصل في قولك : « أَمَامَكَ زيدٌ » حَلٌّ أَمَامَكَ ، فحذف الفعل وهو غير مطلوب واكتفى بالظرف منه فبقى منصوباً على ما كان عليه مع الفعل . وذهب البصريون إلى أنه ينتصب بفعل مقدر ، والتقدير فيه : زيد استقرَّ أَمَامَكَ ، وعمرو استقر ورائك . وذهب بعضهم إلى أنه ينتصب بتقدير اسم فاعل ، والتقدير : زيد مستقر أَمَامَكَ ، وعمرو مستقر ورائك .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه ينتصب بالخلاف وذلك لأن خبر المبتدأ في المعنى هو المبتدأ ، ألا ترى أنك إذا قلت « زيد قائم ، وعمرو منطلق » كان قائم في المعنى هو زيد ، ومنطلق في المعنى هو عمرو ، فإذا قلت « زيد أَمَامَكَ ، وعمرو وَرَاءَكَ » لم يكن أَمَامَكَ في المعنى هو زيد ، ولا ورائك في المعنى هو عمرو ، كما كان قائم في

(١) انظر في هذه المسألة : شرح الأشموني (٢٦٥/١ بتحقيقنا) وحاشية الصبان

(١٩٣/١ بولاق) وتصريح الشيخ خالد الأزهرى (١٩٨/١ وما بعدها) وشرح الفصل

(ص ١١٠) وشرح رضى الدين على الكافية (٨٣/١)

المعنى هو زيد ومنطلق في المعنى هو عمرو ، فلما كان مخالفا له نُصِبَ على الخلاف ليفرقوا بينهما .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه ينتصب بعامل مقدر وذلك لأن الأصل في قولك « زيد أمامك ، وعمرو وراءك » : في أمامك ، وفي ورائك ؛ لأن الظرف : كل اسم من أسماء الأمكنة أو الأزمنة يراد فيه معنى « في » وفي : حرف جر ، وحروف الجر لا بد لها من شيء تتعلق به ؛ لأنها دخلت رابطة تربط الأسماء بالأفعال ، كقولك « عجت من زيد ، ونظرت إلى عمرو » ولو قلت « من زيد » أو « إلى عمرو » لم يحز حتى تقدر لحرف الجر شيئا يتعلق به ؛ فدلَّ على أن التقدير في قولك « زيد أمامك ، وعمرو وراءك » زيد استقر في أمامك ، وعمرو استقر في ورائك ثم حذف الحرف فاتصل الفعل بالظرف فنصبه ، فالفعل الذي هو استقر مُقَدَّرٌ مع الظرف ، كما هو مُقَدَّرٌ مع الحرف .

[١٠٩] وأما مَنْ ذهب من البصريين إلى أن الظرف ينتصب بتقدير اسم الفاعل - وهو مستقر - قال : لأن تقدير اسم الفاعل أولى من تقدير الفعل ؛ لأن اسم الفاعل أسم يجوز أن يتعلق به حرف الجر ، والاسم هو الأصل ^(١) ، والفعل فرع ، فلما جب تقدير أحدهما كان تقدير الأصل أولى من تقدير الفرع .

والصحيح عندي هو الأول ، وذلك لأن اسم الفاعل فرع على الفعل في العمل ؛ لأن كاز هو الأصل في غير العمل ؛ فلما وجب هاهنا تقدير عامل كان تقدير ما هو الأصل في العمل - وهو الفعل - أولى من تقدير ما هو الفرع فيه وهو اسم الفاعل .

(١) لأن تقدير الاسم لا يحوج إلى تقدير آخر ، بخلاف تقدير الفعل فإنه يحوج إلى تقدير آخر ، ومالا يحوج إلى التقدير أصل لما يحوج إليه . وأيضا لأن الاسم مفرد . والفعل مع فاعله جملة ، والفرد أصل ، والجملة فرع عليه .

والذي يدل على صحة ما ذكرناه أنا وجدنا الظرف يكون صلة للذي ، نحو :
« رَأَيْتُ الَّذِي أَمَامَكَ ، وَالَّذِي وَرَاءَكَ » وما أشبه ذلك : والصلة لا تكون إلا جملة
فلو كان المقدر اسم الفاعل الذي هو مستقر لكان مفردا ؛ لأن اسم الفاعل مع الضمير
لا يكون جملة ، وإنما يكون مفردا ، والمفرد لا يكون صلة البتة ، فوجب أن يكون
المقدر الفعل الذي هو استقر ، لأن الفعل مع الضمير يكون جملة ؛ فدل على ما بيناه .
وأما الجواب عن كلمات السكوفيين : أما قوهم ، فإن خبر المبتدأ في المعنى هو
المبتدأ ، وإذا قلت « زيد أمامك ، وعمر وراءك » فأمامك ليس هو زيد ، ووراءك
ليس هو عمرو ، فلما كان مخالفا له وجب أن يكون منصوبا على الخلاف ، فلما : هذا
فاسد ؛ وذلك لأنه لو كان الموجب لنصب الظرف كونه مخالفا للمبتدأ لكان
[المبتدأ] أيضا يجب أن يكون منصوبا ؛ لأن المبتدأ مخالف للظرف كما أن الظرف
مخالف للمبتدأ ؛ لأن الخلاف لا يتصور أن يكون من واحد وإنما يكون من اثنين
فصاعدا ؛ فكان ينبغي أن يقال « زيدا أمامك ، وعمر وراءك » وما أشبه ذلك ؛ فلما
لم يجز ذلك دل على فساد ما ذهبوا إليه .

وأما قول أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب : « إنه ينتصب بفعل محذوف غير
مقدر ، إلى آخر ما قرر » ففاسد أيضا ؛ وذلك لأنه يؤدي إلى أن يكون منصوبا
بفعل معدوم من كل وجه لفظاً وتقديراً ، والفعل لا يخلو ، إما أن يكون مظهرًا موجودا
أو مقدرًا في حكم الموجود ، فلو إذا لم يكن مظهرًا موجودا ولا مقدرًا في حكم الموجود
كان معدوما من [١١٠] كل وجه ، والمعدوم لا يكون عاملا ، وكل يستحيل في
الحسيات الفعل باستطاعة معدومة ، والمشى برجل معدوم ، والتقطع بحرف معدوم ،
والإحراق بنار معدومة ؛ فكذلك يستحيل في هذه الصناعات النصب بعامل معدوم .
لأن العامل النحوية مشبهة بالعامل الحسية . والذي يدل على فساد ما ذهب إليه أنه
لا نظير له في العربية ، ولا يشهد له شاهد من العمال النحوية ، فكان فاسدا .
الله أعلم .

٣٠ — مسألة

[القول في عامل النصب في المفعول معه ^(١)]

ذهب الكوفيون إلى أن المفعول معه منصوب على الخلاف ، وذلك نحو قولهم « استوى الماء والخشبة ، وجاء البرد والطيالسة » . وذهب البصريون إلى أنه منصوب بالفعل الذي قبله بتوسط الواو . وذهب أبو إسحاق الزجاج من البصريين إلى أنه منصوب بتقدير عامل ، والتقدير : ولا بس الخشبة ، وما أشبه ذلك ؛ لأن الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو . وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن ما بعد الواو ينتصب بالتصاب « مع » في نحو « جئتُ معه » .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه منصوب على الخلاف وذلك لأنه إذا قال « استوى الماء والخشبة » لا يحسن تكرير الفعل فيقال : استوى الماء واستوت الخشبة ؛ لأن الخشبة لم تكن مُعَوَّجَةً فتستوى ، فلما لم يحسن تكرير الفعل كما يحسن في « جاء زيدٌ وعمرٌ » فقد خالف الثاني الأول ، فانتصب على الخلاف كما بينا في الظرف نحو : « زيدٌ خلقك » وما أشبه ذلك .

والذي يدل على أن الفعل المتقدم لا يجوز أن يعمل فيه أن نحو استوى وجاء فعل لازم ، والندم لازم لا يجوز أن ينصب هذا النوع من الأسماء ؛ فدل على صحة ما ذهب إليه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن العامل هو الفعل وذلك لأن هذا الفعل وإن كان في الأصل غير متعدي إلا أنه قوي بالواو فتعدي إلى الاسم فنصبه

(١) انظر في هذه المسألة : شرح الأشموني (٣٩٥/٢) وحاشية الصبان (١١٩/٢) وتصريح الشيخ خالد (٤١٥/١) وشرح الفصل (ص ٢٢٢ وما بعدها) وشرح الرضى على الكافية (١٨٠/١)

كما عُدِّيَ بالهمزة في نحو «أَخْرَجْتُ زَيْدًا» وكما عُدِّيَ بالتضعيف نحو «خَرَجْتُ المتاع» وكما عُدِّيَ بحرف الجر نحو [١١١] «خَرَجْتُ بِهِ» إلا أن الواو لا تعمل ؛ لأن الواو في الأصل حرف عطف ، وحرف العطف لا يعمل ، وفيه معنيان العطف ومعنى الجمع ، فلما وضعت موضع «مَعَ» خُلِصَتْ عنها دلالة العطف وأخلصت للجمع كما أن فاء العطف فيها معنيان : العطف ، والإتياع ؛ فإذا وقعت في جواب الشرط خُلِصَتْ عنها دلالة العطف وأخلصت للإتياع ، وكذلك همزة الخطاب في «هَاء يَارَجُلُ» فإنها إذا ألحقها بالكاف جردتها من الخطاب ؛ لأنه يصير بعدها في الكاف ، ونظير ما نحن فيه من كل وجه نصبهم الاسم في باب الاستثناء بالفعل المتقدم بتقوية «إلا» فكذلك هاهنا : المفعول معه منصوب بالفعل المتقدم بتقوية الواو ، على ما بينا ، وهذا هو المعتمد عند البصريين .

وأما ما ذهب إليه الزجاج من أنه منصوب بتقدير عامل ، والتقدير ولا بأس بالخشبة لأن الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو . قلنا : هذا باطل ؛ لأن الفعل يعمل في المفعول على الوجه الذي يتعلق به ، فإن كان يفتقر إلى توسط حرف عمل مع وجوده وإن كان لا يفتقر إلى ذلك عمل مع عدمه ، وقد بينا أن الفعل قد تعلق بالمفعول معه بتوسط الواو ، وأنه يفتقر في عمله إليها ، فينبغي أن يعمل مع وجودها ، فكيف يُجْعَل ما هو سبب في وجود العمل سبباً في عدمه ؟ وهل ذلك إلا تعاليق على العلة ضد مقتضى ؟ ولو كان لما ذهب إليه وجه لكان ما ذهب إليه الأكثرون أولى ؛ لأن ما ذهب إلى يفتقر إلى تقدير ، وما ذهب إليه الأكثر من لا يفتقر إلى تقدير ، وما لا يفتقر إلى تقدير أولى مما يفتقر إلى تقدير .

وأما ما ذهب إليه الأخفش من أن نصب انتصاب «مَعَ» فضعيف أيضاً ؛ لأن «مَعَ» ظرف ، والمفعول معه في نحو «استوى الماء والخشبة» وجاء البرد والطيالة ليس بظرف ، ولا يجوز أن يجعل منصوباً على الظرف .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنه منصوب على الخلاف ؛ لأنه لأنه لا يحسن تكرير الفعل ؛ يخالف الثاني الأول ، فانتصب على الخلاف » قلنا : هذا باطل بالعطف الذي يخالف بين المعنيين نحو قولك : « مَأَمَّ زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرٍو ، وَمَا مَرَزْتُ زَيْدٍ لَكِنْ بَكْرٍ » وما بعد لكن يخالف ما قبلها ، وليس بمنصوب ، فإن لكن يلزم [١١٢] أن يكون ما بعدها مخالفا لما قبلها على كل حال ، سواء لزم العطف في النفي عندنا أو جازبها العطف في الإيجاب عندكم ؛ فلو كان كما زعمتم لوجب أن لا يكون ما بعدها إلا منصوبا لمخالفته الأول ، وإذا كان الخلاف ليس موجبا للنصب مع « لَكِنْ » - وهو حرف لا يكون ما بعده إلا مخالفا لما قبله - فلأن لا يكون موجبا للنصب مع الواو التي لا يجب أن يكون ما بعدها مخالفا لما قبلها كان ذلك من طريق الأولى ، وكذلك أيضا يبطل بلا في قولك « قَامَ زَيْدٌ لَا عَمْرٍو ، وَمَرَزْتُ زَيْدٍ لَا عَمْرٍو » وما بعد « لا » يخالف ما قبلها كلكن ، وليس بمنصوب ؛ فدل على أن الخلاف لا يكون موجبا للنصب .

وقولهم « إن الفعل المتقدم لازم : فلا يجوز أن يعمل في المفعول معه » قلنا : إلا أنه تعدى بتقوية الواو : فخرج عن كونه لازما على ما بينا ، فلا نعيده هاهنا ، والله أعلم .

٣١ - مسألة

زَ القول في تقديم الحال على الفعل العامل فيها ^(١)

ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم الحال على الفعل العامل فيها مع الاسم الظاهر ^(٢) ، نحو : « رَأَى كَيْبًا جَاءَ زَيْدٌ » ويجوز مع المضمَر ، نحو « رَأَى كَيْبًا

(١) انظر في هذه المسألة : شرح الأشموني (٦٢/٣) بتحقيقنا) وحاشية الصبان

(٢) ١٥٩، ٢ (بلاق) ونصريح الشيخ خالد (٤٥٨/١) وشرح للفصل (ص ٢٣٤ وما بعدها) وشرح الرضى على الكافية (١٨٧/١)

(٣) يريد إذا كان صاحب الحال - الذي هو فاعل الفعل مثلا - اسما ظاهرا

جِئْتُ . وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم الحال على العامل فيها مع الاسم الظاهر والمضمر .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا لا يجوز تقديم الحال على العامل فيها ، وذلك لأنه يؤدي إلى تقديم المضمر على المظهر ، ألا ترى أنك إذا قلت : « رَأَيْتُ كَيْبًا جَاءَ زَيْدٌ » كان في « رَأَيْتُ كَيْبًا » ضميرُ زَيْدٍ ، وقد تقدم عليه ، وتقدم المضمر على المظهر لا يجوز . وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه يجوز تقديم الحال على العامل فيها إذا كان العامل فعلاً نحو « رَأَيْتُ كَيْبًا جَاءَ زَيْدٌ » للنقل والقياس :

أما النقل فتقولهم في المثل « شَتَّى تَوُوبُ الْحَلْبَةِ ^(١) » فشَتَّى : حال مُتَمَدِّمة على الفعل العامل فيها مع الاسم الظاهر ، فدل على جوارحه .

وأما القياس فلأن العامل فيها متصرف ، وإذا كان العامل متصرفاً وجب أن يكون عمله متصرفاً ، وإذا كان عمله متصرفاً وجب أن يجوز تقديم معموله عليه ، كقولهم « عَمراً ضَرَبَ [١١٣] زَيْدٌ » فالذي يدل عليه أن الحال تُشَبَّه بالمفعول ، وكما يجوز تقديم المفعول على الفعل ، فكذلك يجوز تقديم الحال عليه .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : قولهم « إنما لم يجوز تقديم الحال لأنه يؤدي إلى تقديم المضمر على المظهر » قلنا : هذا فاسد ؛ وذلك لأنه وإن كان مقدماً في اللفظ إلا أنه مؤخر في التقدير ، وإذا كان مؤخراً في التقدير جاز فيه التقديم ، قال الله تعالى : (فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى) فالضمير في (نفسه) عائد إلى (موسى) وإن كان مؤخراً في اللفظ ، إلا أنه لا كان في تقدير التأخير جاز التقديم ، قال رهير :

مَنْ يَلْقَى يَوْمًا عَلَى عِلَاتِهِ هَرَمًا

يَلْقَى نَسَاحَةً مِنْهُ وَالنَّادَى خُلُقًا [٣٠]

فالهاء في « عِلَاتِهِ » تعود إلى « هَرَم » لأنه في تقدير التقديم ؛ لأن التقدير :

(١) انظر المثل ١٩١٤ في مجمع الأمثال (١ / ٣٥٨ بتحقيقنا) .

مَنْ يَلْقَ يوماً هَرماً على علاته ، فلما كان «هرماً» في تقدير التقديم والضمير في تقدير التأخير وجب أن يكون جائزاً، ومن كلامهم «في أَكْفَانِهِ لُفٌّ المِيتُ» ومن أمثالهم «في يَتِّهِ يُوْتِي الحَكْمَ»^(١) وتزعمُ العرب أن أرنبا وجدت تمرّة فاختلسها ثعلبٌ منها ، فاختصما إلى ضَبٍّ ، فقالت الأرنب : يا أبا الحَسِيلِ ، قال الضب : سميعاً دَعَوْتِما ، قالت : أتَيْنَاكَ لتحكم بيننا ، قال : عادلاً حَكَمْتِما ، قالت : فاخرج إلينا ، قال : في يَتِّهِ يُوْتِي الحَكْمَ ؛ فالضمير في « في يَتِّهِ » يعود إلى « الحَكْمَ » وقد تقدم عليه .

وهذا كثير في كلامهم ، وقد بينا ذلك مستقصى في جواز تقديم خبر المبتدأ عليه بما يُغْنِي عن الإعادة ها هنا ، والله أعلم .

٣٢ — مسألة

[هل يَقَعُ الفعلُ الماضي حالاً]^(٢)

ذهب الكوفيون إلى أن الفعل الماضي يجوز أن يقع حالاً ، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن يقع حالاً ، وأجمعوا على أنه إذا كانت معه « قَدْ » أو كان وصفاً المحذوف فإنه يجوز أن يقع حالاً . أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه يجوز أن يقع الفعلُ الماضي حالاً النقلُ والقياس :

أما النقلُ فقد قال الله : (أَوْ جَاؤُكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ) فحصرت : فعل ماضٍ ، وهو في موضع الحال ، وتقديره : [١١٤] حَصِرَةً صُدُورُهُمْ ، والدليل

(١) انظر المثل رقم ٢٧٤٢ من مجمع الأمثال للميداني

(٢) انظر في هذه المسألة : شرح المفصل (ص ٢٤٦ وما بعدها) وشرح الرضو.

على الكافية (١٩٥/١) وخزانة الأدب (٥٥٢/١ بولاق)

على صحة هذا التقدير قراءة من قرأ : (أو جاؤكم حَصْرَةً صُدُّوهُمْ) وهي قراءة الحسن البصري ويعقوب الحَضْرَمِيُّ والمفضل عن عاصم ، [و] قال أبو صخر الهذلي :

١٥٢ — وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ نُقْضَةَ

كما أَنْتَفَضَ الْعَصْفُورُ بِلَلَّةِ الْقَطْرِ

فبِلَلَّةَ : فعل ماضٍ ، وهو في موضع الحال ؛ فدل على جوازه .

وأما القياس فلأن كل ما جاز أن يكون صفة للنكرة نحو « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَاعِدٍ ، وغلَامٍ قَائِمٍ » جاز أن يكون حالا للمعرفة نحو « مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ قَاعِدًا ، وبالغلامِ قَائِمًا » ، والفعل الماضي يجوز أن يكون صفة للنكرة نحو « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَعَدَ ، وغلَامٍ قَامَ » فينبغي أن يجوز أن يقع حالا للمعرفة نحو « مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ قَعَدَ ، وبالغلامِ قَامَ » وما أشبه ذلك .

١٥٢ — هذا البيت من كلام أبي صخر الهذلي ، وهو من شواهد الرضى في باب الحال ، وقد شرحه البغدادى في الحزانة (٥٥٢/١) وابن يعيش (ص ٢٤٧) وشرح الأشموني (رقم ٤٢٩) وأوضح المسالك (رقم ٢٥٣) وابن عقيل (رقم ٢٠٧) وشرح شذور الذهب (رقم ١١٠) وتعرفوني : تنزل بي وتعرض لي ، تقول : عرا فلان فلانا ، وعري فلانا الأمر ؛ إذا أردت أنه نزل به ، والد كرى : التذكر والخطور بالبال ، والهزة : الرعدة والاتفاضة ، وروى المؤلف وابن يعيش في مكانها « نُقْضَةُ » بضم النون وسكون الفاء أو فتحها ، وانتفض العصفور : ارتعد وارتعش ، والقطر : المطر . والاستنهاد به ههنا في قوله « بِلَلَّةِ الْقَطْرِ » حيث وقعت الجملة الفعلية التي فعلها ماضٍ حالا من غير أن يقرن الفعل بقَدَ ، والكوفيون يستدلون بهذا البيت وما أشبهه على أنه يجوز أن يقع الفعل الماضي حالا من غير أن يقرن بقَدَ ، فأما البصريون فيزعمون أنه لا بد حينئذ من اقتران الفعل للماضي بقَدَ في اللفظ أو في التقدير ، وعلى هذا تكون « قَدَ » مقدرة ههنا قبل الفعل ، والإنصاف أن الاستدلال بنفس الكلام الوارد عن العرب ، وقد رأينا أن فصحاءهم يجيئون بالفعل الماضي حالا غير مقرون بقَدَ ، فأما التقدير فلا دليل عليه .

والذي يدل على ذلك أننا أجمعنا على أنه يجوز أن يُقام الفعلُ للماضي مُقامَ الفعلِ للمستقبل ، كما قال تعالى : (وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ) أى : يقول ، وإذا جاز أن يُقام الماضى مقام المستقبل جاز أن يُقام مقام الحال .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز أن يقع حالا وذلك لوجهين ؛ أحدهما : أن الفعل الماضى لا يدل على الحال ؛ فينبغى أن لا يقوم مقامه ، والوجه الثانى : أنه إنما يصلح أن يوضع موضع الحال ما يصلح أن يقال فيه « الآن » أو « الساعة » نحو : « مَرَرْتُ بِرَيْدٍ يَضْرِبُ ، وَنَظَرْتُ إِلَى عَمْرٍو يَكْتُبُ » ؛ لأنه يحسن أن يقترب به الآن أو الساعة ، وهذا لا يصلح فى الماضى ، فينبغى أن لا يكون حالا ؛ ولهذا لم يجز أن يقال : « مَا زَالَ زَيْدٌ قَامَ ، وَلَيْسَ زَيْدٌ قَامَ » لأن « مَا زَالَ ، وليس » يطلبان الحال ، و « قام » فعل ماض ؛ فلو جاز أن يقع حالا لوجب أن يكون هذا جائزاً ؛ فلما لم يجز دل على أن الفعل الماضى لا يجوز أن يقع حالا ، وكذلك لو قلت « زَيْدٌ خَلَنَكَ قَامَ » لم يجز أن يجعل « قامَ » فى موضع الحال ؛ لما بينا ، ولا يلزم على كلامنا إذا كان مع الماضى « قَدْ » حيث يجوز أن يكون حالا نحو « مَرَرْتُ بِرَيْدٍ قَدْ قَامَ » وذلك لأن « قد » تقرب الماضى من الحال ، فجاز أن يقع معها حالا ، ولهذا يجوز أن يقترب به الآن أو الساعة فيقال : « قَدْ قَامَ الآن ، أو الساعة » فدل على ما قلناه .

وأما الجواب [١١٥] عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقوله تعالى : (أَوْ جَاءَكُمْ حَصْرَتٌ صَدُورِهِمْ) فلا حجة لهم فيه ، وذلك من أربعة أوجه ؛ الوجه الأول : أن تكون صفة لقوم المجرور فى أول الآية ، وهو قوله تعالى : (إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ) . والوجه الثانى : أن تكون صفة لقوم مقدر ويكون التقدير فيه : أَوْ جَاءَكُمْ قَوْمًا حَصْرَتِ صَدُورُهُمْ ، والماضى إذا وقع صفة لموصوف محذوف جاز أن يقع حالا بالإجماع . والوجه الثالث : أن يكون خبراً بعد خبر ، كأنه قال :

أوجاءوكم ، ثم أخبر فقال : حصرت صدورهم . والوجه الرابع : أن يكون محمولا على الدعاء ، لا على الحال ، كأنه قال : ضَيَّقَ الله صدورهم ، كما يقال : جاءني فلان وَسَّعَ الله رزقه ، وأَحْسَنَ إِلَى غَفَرَ الله له ، وَسَرَّقَ قَطَعَ الله يده ، وما أشبه ذلك ؛ فاللفظ في ذلك كله لفظ الماضي ومعناه الدعاء ، وهذا كثير في كلامهم قال الشاعر :

١٥٣ — أَلَا يَا سَيَّالَاتِ الدَّحَائِلِ بِالضُّحَى
عَلَيْكُنَّ مِنَ بَيْنِ السَّيَالِ سَلَامٌ
وَلَا زَالَ مُنْهَلُ الرِّيعِ إِذَا جَرَى
عَلَيْكُنَّ مِنْهُ وَابِلٌ وَرِهَامٌ

فأتى بالفعل الماضي ومعناه الدعاء ؛ وقال قيس بن ذريح :

١٥٤ — أَلَا يَا غَرَابَ الْبَيْنِ قَدْ هِجْتَ لَوْعَةً
فَوَيْحَكَ خَبْرُنِي بِمَا أَنْتَ تَصْرُخُ

١٥٣ — السيالات : جمع سيالة — بفتح السين للمهلة فيهما — والسيالة أيضاً واحدة السيال ، والسيال : شجر سبط الأغصان عليه شوك أبيض أصوله أمثال ثنايا العذارى ، وقال أبو زياد : السيال ما طال من السمر ، والدحائل : جمع دحول ، والدحول : جمع دحل — بفتح الدال وسكون الحاء المهمل ، بزنة كنز وكنوز — والدحل : نقب فيه ضيق ثم يتسع أسفله حتى يعيش فيه ، وربما أنبت السدر ، وفي نظيره يقول ذو الرمة :
إذا شئت أبكاني لجرعاء مالك إلى الدحل مستبدى لمى ومحضر
ومنهل الربيع : أراد به منسكب المطر ، والوابل : المطر الكثير ، والرهام : جمع رهمة — بكسر الراء وسكون الهاء — وهو المطر الضعيف الدائم الصغير القطر . والاستشهاد بالبيتين في قوله « عليك سلام » وقوله « ولا زال منهل الربيع — إلخ » فإن هاتين الجملتين خبرتان لفظاً ، والمقصود من كل واحدة منهما إنشاء الدعاء ، وذلك ظاهر بادنى تأمل .

١٥٤ — البين : الفراق ، وغراب البين : هذا من بعض قولهم في زجر الطير ، =

أَبَالْبَيْنِ مِنْ لُبِّي؟ فَإِنْ كُنْتَ صَادِقًا فَلَا زَالَ عَظْمٍ مِنْ جَنَاحِكَ يُفْضَخُ
وَلَا زَلْتَ مِنْ عَذْبِ اللَّيَامِ مُنْفَرًا وَوَكْرُكَ مَهْدُومٌ وَبَيْضُكَ مُشْدَخُ
وَلَا زَالَ رَامٍ قَدْ أَصَابَكَ شَهْمُهُ فَلَا أَنْتَ فِي أَمْنٍ وَلَا أَنْتَ تُفْرِخُ
وَأَبَصَرْتُ قَبْلَ الْمَوْتِ لَحْمَكَ مُنْضَجًا عَلَى حَرٍّ جَرَّ النَّارِ يُشْوَى وَيُطْبَخُ

وقال معذان بن جواس الكندي :

١٥٥ - إِنْ كَانَ مَا بُلِّغْتَ عَنِّي فَلَا مَنِي
صَدِيقِي ، وَشَلْتُ مِنْ يَدَيَّ الْأَنَامِلُ
وَكَفَنْتُ وَخْدِي مُنْذِرًا فِي رِدَائِهِ
وَصَادَفَ حَوَاطًا مِنْ أَعَادِي قَاتِلُ

= كانوا يزعمون أن نعيم الغراب مؤذن يتفرق شملهم، وفي هذا يقول النابغة الذبياني :

زعم البوارح أن رحلتنا غدا وبذاك تعاب الغراب الأسود
لا مرجبا بعد ، ولا أهلا به إن كان تفريق الأجنة في غد

وهجت : أثرت وحركت ، واللوعة : حرقه الباطن من عشق أو نحوه ، ويفضخ - بالبناء للمجهول - يكسر ، ومشدخ - بزنة مكرم - مكسور ، وكان من حق العرية عليه أن يقول « مشدوخ » بزنة اسم المفعول من الثلاثي ، فإنه يقال « شدخه يشدخه شدخا - مثل قطعه يقطعه قطعاً » والشدخ : الكسر والتهشم ، وقوله « وأبصرت قبل الموت - إلح البيت » دعا على الغراب بأن يحترق بالنار ولنفسه بأن يتمتع برؤية ذلك قبل أن يموت ؟ والاستشهاد بهذه الأيات في أغلب جملها ، فإنها خبرية لفظاً إنشائية معنى ؛ لأن المقصود بها الدعاء ، وهذا في غاية الظهور .

١٥٥ - شلت أنامله : ييست أو فسدت ، ومثل هذا البيت قول الآخر :

فشلت يميني يوم أعلو ابن جعفر وشلت بناتها، وشلت الحناصر

و « كفنت وحدي منذراً - إلح » يقول : أصبحت فريدا لا معين لي على القيام بواجب تجهيزه وأصبحت فقيرا لا أملك ما أكفنه فيه غير ردائه. أو يكون المعنى : قتله =

فأتى بالفعل الماضي في هذه المواضع ومعناه الدعاء ، فكذلك قوله تعالى :
(حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ) لفظه لفظُ الماضي ومعناه الدعاء ، ومعناه من الله تعالى .
إيجابُ ذلك عليهم .

وأما قول الشاعر :

[١١٦] * كَمَا أُنْتَفِضَ الْمُصْفُورُ بَلَلَهُ الْقَطَرُ * [١٥٢]

فإنما جاز ذلك لأن التقدير فيه : قد بلله القطر ، إلا أنه حذف لضرورة
الشعر ، فلما كانت « قد » مقدرة تنزلت منزلة المفعول بها ، ولا خلاف أنه إذا
كان مع الفعل الماضي « قد » فإنه يجوز أن يقع حالا .

وأما قولهم « إنه يصلح أن يكون صفة للشكرة ، فصلح أن يقع حالا ، نحو
« قاعد ، وقائم » قلنا : هذا فاسد ؛ لأنه إنما جاز أن يقع نحو قاعد وقائم حالا لأنه
اسم فاعل ، واسم الفاعل يراد به الحال ، بخلاف الفعل الماضي فإنه لا يراد به الحال
فلم يجوز أن يقع حالا .

وأما قولهم « إنه يجوز أن يقوم الماضي مقام المستقبل ، وإذا جاز أن يقوم
مقام المستقبل جاز أن يقوم مقام الحال » قلنا : هذا لا يستقيم ، وذلك
لأن الماضي إنما يقوم مقام المستقبل في بعض المواضع على خلاف الأصل
بدليل يدل عليه كقوله تعالى : (وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ) فلا
يجوز فيما عداه ؛ لأننا بقينا فيه على الأصل ، كما أنه يجوز أن يقع الماضي في بعض

= أعداؤه وليس معه غيرى وأعجلت عن تكفينه حسب العادة . والامتنع بالبيتين في
أربع جمل : أولاها قوله « فلامنى صديق » والثانية قوله « وشلت - إلخ » والثالثة
قوله « وكفنت - إلخ » والرابعة قوله « وصادف حوطا - إلخ » فإن كل واحدة من
هذه الجمل خبرية لفظا إنشائية معنى ؛ لأن التصديق بها الدعاء ، ونظير ذلك قول النابغة :

لئن كان ما بلغت عنى صادقا فلا رفعت سوطى إلى إذن يدي

(١٧ - الإنصاف ١)

المواضع حالا لدليل يدل عليه ، وذلك إذا دخلت عليه « قد » أو كان وصفاً
 المحذوف ، ولم يجر فيما عداه : لأننا بقينا فيه على الأصل . على أنا نقول : ليس من
 ضرورة أن يجوز أن يقام الماضي مقام المستقبل ينبغي أن يقام مقام الحال ؛
 لأن المستقبل فعل كما أن الماضي فعل ، فجنس الفعلية مشتمل عليهما ، وأما الحال
 فهي اسم ؛ وليس من ضرورة أن يقام الفعل مقام الفعل يجب أن يقوم مقام
 الاسم ، والله أعلم .

٣٣ - مسألة

[ما يجوز من وجوه الإعراب في الصفة الصالحة للخبرية إذا وُجِدَ معها
 ظرف مكرر]

ذهب الكوفيون إلى أن النصب واجب في الصفة إذا كرر الظرف التام وهو
 خبر المبتدأ ، وذلك نحو قولك : « في الدَّارِ زَيْدٌ قائماً فيها » . وذهب البصريون
 إلى أن النصب لا يجب إذا كرر الظرف وهو خبر المبتدأ ، بل يجوز فيه الرفع كما
 يجوز فيه النصب . وأجمعوا على أنه إذا لم يكرر الظرف أنه يجوز فيه الرفع والنصب .
 أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على [١١٧] أنَّ النصب واجب
 النقل والقياس :

أما النقل فقد قال الله تعالى : (وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَنُجِيَ خَالِدِينَ
 فِيهَا) فقوله تعالى : (خَالِدِينَ) منصوب بالحال ، ولا يجوز غيره . وقال تعالى :
 (فَكَانَ عَاقِبَتُهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدِينَ فِيهَا) ووجه الدليل من هاتين الآيتين
 أن القرءاء أجمعوا فيهما على النصب ، ولم يُرَوَّ عن أحدهما أنهم قرأوا في واحدة
 منهما بالرفع .

وأما القياس فقالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز إلا النصب ، وذلك لأن الفائدة
 في الظرف الثاني في قولك : « في الدَّارِ زَيْدٌ قائماً فيها » إنما تحصل إذا حملناه

على النصب ، لا إذا حملناه على الرفع ، ألا ترى أنه إذا حملناه على النصب يكون الظرف الأول خبراً للمبتدأ ، ويكون الثاني ظرفاً للحال ، ويكون الصلة لقائم منقطعاً عما قبله ؛ فيكون على هذا كلاماً مستقيماً لم يبلغ منه شيء ، بخلاف ما إذا حملناه على الرفع قلنا « في الدار زيد قائم فيها » فإنه تبطل فائدة في الثانية لنيابة الأولى عنها في الفائدة ، وحل الكلام على ما فيه فائدة أشبه بالحكمة من حمله على ما ليس فيه فائدة .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن الرفع جائز أنا أجمعنا على أنه إذا لم يكرر الظرف أنه يجوز فيه الرفع والنصب ، فكذلك إذا كرر ؛ لأن قصارى ما تقدر أن يكون مانعاً تكرر الظرف ؛ لأن « في » الأولى تفيد ما تفيد الثانية ، وهذا لا يصلح أن يكون مانعاً ؛ لأن الأولى وإن كانت تفيد ما تفيد الثانية إلا أن الثانية تذكر على سبيل التوكيد ، والتوكيد شائع في كلام العرب مستعمل في لغتهم ، وهذا لا خلاف فيه ، وصار هذا كقولهم « فيك زيد راغب فيك » ولا شك أن « فيك » الأولى تفيد ما تفيد الثانية ، ومع هذا لم يمتنع صحة المسألة ، فكذلك ها هنا .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقوله تعالى : (وأما الذين سعدوا في الجنة خالدين فيها) وقوله تعالى : (فكان عاقبتهما أنهما في النار خالدين فيها) فلا حجة لهم في هاتين الآيتين ؛ إذ ليس فيهما ما يدل على أنه لا يميز الرفع ، وإنما فيهما دلالة على جواز النصب ، ونحن نقول به .

وقولهم : « إنه لم يرو عن أحد من القراء بالرفع فوجب أنه لا يجوز » قلنا : لا نسلم ؛ فإنه قد روى عن الأعشى أنه قرأ « خالدون فيها » بالرفع ، على أن هذا الاستدلال [١١٨] فاسد ، وذلك لأنه ليس من ضرورة أنه لم يقرأ به أحد من القراء أن لا يكون كلاماً جائزاً فصيحاً . ألا ترى أنه لم يأت في كتاب الله عز وجل ترك عمل « ما » في المبتدأ والخبر نحو « ما زيد قائم » ، وما عمرو

ذاهب « إلا فيما ليس بمشهور ، وإن كانت لغة مشهورة معروفة صحيحة فصيحة وهي لغة بني تميم ، ثم لم يدل ذلك على أنها ليست فصيحة مشهورة مستعملة ؟ فكذلك ها هنا .

وأما قولهم « إنا لو حملناه على الرفع لأدى ذلك إلى أن تبطل فائدة في الثانية لنيابة الأولى عنها في الفائدة » قلنا : هذا فاسد ؛ وذلك لأنه وإن كانت الأولى تفيد ما تفيده الثانية إلا أن ذلك لا يدل على بطلان فائدة الثانية ؛ لأن من مذاهب العرب أن يؤكد اللفظ بتكريره ؛ فيقولون « لقيتُ زيداً زيداً » ، وضربتُ عمراً عمراً » فيكون المكرر تأكيداً للأول ، وإن كان الأول قد وقعت به الفائدة ، وقد قال الله تعالى : (وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ) فهم الثانية تكرير للتوكيد ، والتقدير : وهم بالآخرة كافرون ، في أحد الوجهين ، ومع هذا فلا يقال إنه لا يجوز ، فكذلك ها هنا ، ومن تدبر سورة (الرحمن) و (قل يا أيها الكافرون) علم قطعاً أن التكرير للتوكيد لا ينكر في كلامهم ؛ لما فيه من الفائدة ، وكثرة ذلك في كتاب الله تعالى وكلام العرب ، وشهرته في استعمالهم ، تغني عن الإسهاب والتطويل بالشواهد ؛ إذ كان ذلك أكثر من أن يحصى ، وأشهر من أن يظهر ، والله أعلم .

٣٤ — مسألة

[القول في العامل في المستثنى النَّصْبُ]^(١)

اختلف مذهب الكوفيين في العامل في المستثنى النَّصْبُ نحو « قام القومُ

(١) انظر في هذه المسألة : حاشية العبدان على الأشموني (١٢٥/٢) وتصريح الشيخ

خالد الأزهرى (٤٢١/١ بولاق) وشرح الرضى على الكافية (٢٠٧/١) وأسرار

العربية للمؤلف (ص ٨١ ليدن) وشرح ابن عيش على المفصل (ص ٢٥٩ ليزج)

إلا زيدا» فذهب بعضهم إلى أن العامل فيه «إلا»، وإليه ذهب أبو العباس محمد ابن يزيد المبرد وأبو إسحاق الزجاج بن البصريين، وذهب الفراء ومن تابعه من الكوفيين - وهو المشهور من مذهبهم - إلى أن «إلا» مركبة من إن ولا، ثم خفت إن وأدغمت في لا، فنصبوا بها في الإيجاب اعتباراً بأن، وعطفوا بها في النفي اعتباراً بلا، وحكى عن الكسائي أنه قال: إنما نصب المستثنى [١١٩] لأن تأويله: قام القوم إلا أن زيدا لم يقم، وحكى عنه أيضاً أنه قال: ينتصب المستثنى لأنه مشبه بالمفعول. وذهب البصريون إلى أن العامل في المستثنى هو الفعل، أو معنى الفعل بتوسط إلا.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أن «إلا» هي العامل وذلك لأن إلا قامت مقام أستثنى، ألا ترى أنك إذا قلت «قام القوم إلا زيدا» كان المعنى فيه: أستثنى زيدا، ولو قلت «أستثنى زيدا» لوجب أن تنصب، فكذلك مع ما قام مقامه.

والذي يدل على أن الفعل المتقدم لا يجوز أن يكون عاملاً في المستثنى النصب أنه فعل لازم. والفعل اللازم لا يجوز أن يعمل في هذا النوع من الأسماء؛ فدل على أن العامل هو «إلا» على ما بينا.

والذي يدل أيضاً على أن الفعل ليس عاملاً قولهم «القوم إخوانك إلا زيدا» فينصبون زيدا، وليس ها هنا فعل البتة؛ فدل على صحة ما ذهبنا إليه.

وأما الفراء فتمسك بأن قال: إنما قلنا إنه منصوب يالاً لأن الأصل فيها إن ولا؛ فزيد: اسم إن، ولا: كفت من الخبر؛ لأن التأويل: إن زيدا لم يقم، ثم خفت إن وأدغمت في لا وركبت معها فصارتا حرفاً واحداً، كما ركبت لو مع لا وجعلا حرفاً واحداً؛ فلما ركبوا إن مع لا عملوها عملين: عمل إن فنصبوا

بها في الإيجاب ، وعمل لا فجعلوها عطفاً في النفي ، وصارت بمنزلة حتى ، فإنها لما شابهت حرفين إلى والواو أجروها في العمل مجراها ، فنخفضوا بها بتأويل إلى ، وجعلوها كالواو في العطف ؛ لأن الفعل يحسن بعدها كما يحسن بعد الواو ، ألا ترى أنك تقول « ضَرَبْتُ القومَ حَتَّى زَيْدٍ » أي حتى انتهيت إلى زيد ، و « ضَرَبْتُ القومَ حَتَّى زَيْداً » أي حتى ضربت زيدا ، فكذلك هاهنا : إِلَّا لَمَّا رَكِبْتَ مِنْ حَرْفَيْنِ أُجْرِيَتْ فِي الْعَمَلِ مَجْرَاهُمَا عَلَى مَا بَيْنَا .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن العامل هو الفعل وذلك لأن هذا الفعل وإن كان فعلاً لازماً في الأصل إلا أنه قَوِيٌّ بِالْأَفْتَعْدَى إِلَى الْمُسْتَثْنَى كما تعدى الفعلُ بحرف الجر ، إلا أن « إِلَّا » لا تعمل وإن كانت مُعْدِيَةً كما يعمل حرف الجر ؛ لأن « إِلَّا » حرف يدخل على الاسم والفعل المضارع ، نحو « مَا زَيْدٌ إِلَّا يَقُومُ » ، وَمَا عَمِرُو إِلَّا يَذْهَبُ » وإن لم يجز دخوله [١٢٠] على الفعل الماضي نحو « مَا زَيْدٌ إِلَّا قَامَ » ، وَمَا عَمِرُو إِلَّا ذَهَبَ » والحرف متى دخل على الاسم والفعل لم يعمل في واحد منهما ، وعدم العمل لا يدل على عدم التعدية ، ألا ترى أن الهمزة والتضعيف يُعَدِّيَانِ وليسا عاملين ، ونظير ما نحن فيه نصبهم الاسم في باب المفعول معه نحو « اسْتَوَى الْمَاءُ وَالْخَشَبَةُ » ، وجاء البرد والطَّيَالِسَةُ » فإن الاسم نصب بالفعل المتقدم بتقوية الواو فإنها قَوَّتِ الفعلَ فأوصلته إلى الاسم فنصبه ؛ فكذلك هاهنا .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن إِلَّا قامت مقامَ أَسْتَثْنَى فينبغي أن تعمل عمله » قلنا : الجواب عن هذا من خمسة أوجه :

الوجه الأول : أن هذا يؤدي إلى إعمال معاني الحروف ؛ وإعمال معاني الحروف لا يجوز ، ألا ترى أنك تقول « مَا زَيْدٌ قَائِماً » فيكون صحيحاً ؛ فلو قلت « مَا زَيْدٌ قَائِماً » على معنى نفيت زيدا قائماً لكان فاسداً ؛ فكذلك هاهنا ،

وإنما لم يحز إعمال معانى الحروف لأن الحروف إنما وضعت نائبة عن الأفعال طلباً للإيجاز والاختصار؛ فإذا أعملت معانى الحروف فقد رجعت إلى الأفعال، فأبطلت ذلك المعنى من الإيجاز والاختصار.

والوجه الثانى : أنه لو كان العاملُ « إلا » بمعنى أستثنى لوجب أن لا يجوز فى المستثنى إلا النصب ، ولا خلاف فى جواز الرفع والجزم. التثنية نحو « ما جاءنى أحد إلا زيد » ، وما صررت بأحدٍ إلا زيد » فدل على أنها ليست هى العاملة بمعنى أستثنى .

والوجه الثالث : أنه يبطل بقولك « قام القوم غير زيد » فإن « غير » منصوب ، ولا يخلو: إما أن يكون منصوباً بتقدير إلا ، وإما أن يكون منصوباً بنفسه ، وإما أن يكون منصوباً بالفعل الذى قبله ؛ بطلَ أن يقال « إنه منصوب بتقدير إلا » لأننا لو قدرنا إلا لفسد المعنى ؛ لأنه يصير التقدير فيه : قام القوم إلا غير زيد ، وهذا فاسد ، وبطل أيضاً أن يقال « إنه يعمل فى نفسه » ؛ فوجب أن يكون العامل هو الفعل المتقدم ، وإنما جاز أن يعمل فيه وإن كان لازماً لأن « غير » موضوعة على الإبهام ، ألا ترى أنك إذا قلت « مررت برجلٍ غيرك » كان كل من جاوز المخاطبَ داخلًا تحت « غير » فلما كان فيه هذا الإبهام المنفرطُ أشبهَ الظروف المبهمة ، نحو خلف وأمام ووراء وقُدَّام ، وما أشبه ذلك ، وكذا [١٢١] أن الفعل اللازم يتعدى إلى هذه الظروف من غير واسطة فكذلك ها هنا .

والوجه الرابع : أنا نقول لماذا قدرتم أستثنى زيدا فنصبتم ؟ وهلاً قدرتم أمتنع فرفعتم ! كما روى عن أبى على الفارسي أنه كان مع عضد الدولة فى الميدان فسأله عضدُ الدولة عن المستثنى ، بماذا انتصب ؟ فقال له أبو على : انتصب لأن التقدير أستثنى زيدا ، فقال له عضد الدولة : وهلا قدرت أمتنع فرفعت زيدا ، فقال له أبو

على : هذا الجواب الذى ذكرت لك مبدأى^(١) ، وإذا رجعنا ذكرت لك الجواب الصحيح ، إن شاء الله تعالى .

والوجه الخامس : أنا إذا أعملنا « إلا » بمعنى أستثنى كان الكلام جملتين ، وإذا أعملنا الفعل كان الكلام جملة واحدة ، ومتى أمكن أن يكون الكلام جملة واحدة كان أولى من جعله جملتين من غير فائدة .

وأما قولهم « إن الفعل المتقدم لازم فلا يجوز أن يكون عاملا » قلنا : هذا الفعل وإن كان لا زما إلا أنه تعدى بتقوية « إلا » على ما بيننا .

وأما قولهم « والذى يدل على أن الفعل ليس عاملا قولهم : القوم إخوانك إلا زيدا ؛ فينصبون زيدا ، وليس هاهنا فعل ناصب » قلنا : الناصب له ما فى إخوانك من معنى الفعل ؛ لأن التقدير فيه : القوم يصادقونك إلا زيدا ؛ فالأقوت الفعل المقدر فأوصلته إلى زيد فنصبه .

وأما قول الفراء « إن الأصل فيها إن ولا ، ثم خفت إن وركبت مع لا » فمجرد دعوى يفتقر إلى دليل ، ولا يمكن الوقوف عليه إلا بوحى وتنزيل ، وليس إلى ذلك سبيل ، ثم لو كان كما زعم لوجب أن لا تعمل ؛ لأن إن الثقلة إذا خفت بطل عملها ، خصوصا على مذهبكم ، وأما تشبيهها لها بلولا فحجة عليه ؛ لأن لو لم اركبت مع لا بطل حكم كل واحد منهما عما كان عليه فى حالة الإفراد ، وحدث لها بالتركيب حكم آخر ، وكذلك كل حرفين ركب أحدهما مع الآخر ؛ فإنه يبطل حكم كل واحد منهما عما كان عليه فى حالة الإفراد ، ويحدث لها بالتركيب حكم آخر ، وصار هذا بمنزلة الأدوية المركبة من أشياء مختلفة فإنه يبطل حكم كل واحد منهما عما كان عليه فى حالة الإفراد ، ويحدث لها بالتركيب حكم آخر ، وهو لا يقول فى « إلا » كذلك ، بل يزعم أن كل واحد من الحرفين

(١) يريد أن هذا الجواب سريع غير مبنى على الدقة التى تحتمل النقاش، وهو لذلك غير مطرد ولا منعكس .

باقٍ على أصله وعمله بعد التركيب كما كان [١٢٢] قبل التركيب . وأما تشبيهه لها بجحى فبعيد ؛ لأن « حتى » حرف واحد ، وليس بتركيب من حرفين فيعمل عمل الحرفين ، وإنما هو حرف واحد يتأول تأويل حرفين في حالين مختلفين : فإن ذهبَ به مذهبَ حرف الجر لم يتوهم فيه غيره ، وإن ذهبَ به مذهبَ حرف العطف لم يتوهم فيه غيره ، بخلاف « إلا » فإنَّ إلّا عنده مركبة من إنَّ ولا ، وهما منطوق بهما ، فإذا اعتمد على أحدهما بطل عمل الآخر وهو منطوق به ، فبان الفرق بينهما .

والذى يدل على فساد ما ذهب إليه قولهم « مَا قَالَ إِلَّا لَهُ » فإنَّ « لَهُ » لا شيء قبله يعطف عليه ، وليس في الكلام منصوب فتكون « إلا » عاملة فيه ؛ فدل على فساد ما ذهب إليه .

وأما قول الكسائي « إنا نصبنا المستثنى لأن تأويله إلا أن زيداً لم يَقم » قلنا : لا يخلو إما أن يكون الموجب للنصب هو أنه لم يفعل ، أو أن ، فإن أراد أن الموجب للنصب أنه لم يفعل فيبطل بقولهم « قَامَ زَيْدٌ لَا عَمْرَوُ^(١) » وإن أراد أن أن هي الموجبة للنصب كان اسمها وخبرها في تقدير اسم ، فلا بد أن يُقدَّر له عامل يعمل فيه ، وفيه وقع الخلاف .

وقد زعم بعض النحويين أن قول الكسائي تقديرٌ لمعنى الكلام لا لعامله ، وإلا فقوله يرجع إلى قول البصريين .

وأما ما حكى عنه من أن المستثنى ينتصب لأنه مشبه بالمفعول ؛ فهو أيضاً قريب من قول البصريين ؛ لأنه لا عامل لها هنا يوجب النصب إلا الفعل المتقدم على ما بينا ، والله أعلم .

(١) يريد أن عمراً في هذا المثال لم يفعل القيام ، ولم ينصب ، فلا يكون كونه لم يفعل عاملاً للنصب ، فتأمل ذلك .

٣٥ - مسألة

[هل تكون « إلا » بمعنى الواو ؟]^(١)

ذهب الكوفيون إلى أن « إلا » تكون بمعنى الواو . وذهب البصريون إلى أنها لا تكون بمعنى الواو .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لجيشه كثيراً في كتاب الله تعالى وكلام العرب ، قال الله تعالى : (لَيْلًا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ) أى ولا الذين ظلموا ، يعنى والذين ظلموا لا يكون لهم أيضاً حجة ، ويؤيد ذلك ما روى أبو بكر بن مجاهد عن بعض القراء أنه قرأ : (إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا) مخففاً يعنى مع الذين ظلموا منهم ، كما [١٢٣] قال تعالى : (فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ) أى مع المرافق ومع الكعبين ، وكما قال تعالى : (مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ) أى مع الله ، وكما قال تعالى : (وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ) أى مع أموالكم ، وكقولهم في المثل : « الذَّوْدُ إِلَى الذَّوْدِ إِبِلٌ » أى مع الذود ، وكقول ابن مفرغ :

١٥٦ - شَدَخْتُ غُرَّةَ السَّوَابِقِ فِيهِمْ

فِي وَجْهِهِ إِلَى اللَّامِ الْجَمَادِ

(١) انظر في هذه المسألة : معنى اللبيب (ص ٧٣ بتحقيقنا) وحاشية انصاف على الأشموني (١٢٧/٢ بولاق) وتصريح الشيخ خالد الأزهرى (٤٢٢/١ بولاق) وشرح البرصى على الكافية (٢١٣/١)

١٥٦ - هذا البيت من كلام ابن مفرغ الحميرى ، واسمه يزيد ربيعة ، وقد روى ابن منظور هذا البيت في اللسان مرتين ، أولاً : في (ش دخ) وقال قبل إنشاده « وقال الراجز » وهذا سبق قلم منه ؛ فإن البيت من الحفيف ، وليس رجزاً ، وثانيتهما =

أى مع اللام ، وقال ذو الرُّمَّة :

١٥٧ — * بِهَا كُلُّ خَوَّارٍ إِلَى كُلِّ صَعْلَةٍ *

أى مع كل صعلَةٍ ، وقال تعالى : (لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ) أى ومن ظَلِمَ لَا يُحِبُّ أيضاً الجهر بالسوء^(١) منه ، إلى غير ذلك من المواضع . ثم قال الشاعر :

= فى (ل م م) ونسبه إلى ابن مفرغ . وشذخت : أى اتسعت فى الوجه ، قال أبو عبيدة : « يقال لفرسة الفرس إذا كانت مستديرة : وتيرة ، فإذا سالت وطالت فهي شادحة » اهـ . والفرة — بضم الفين وتشديد الراء — يياض فى جهة الفرس ، والسوابق : جمع سابِق ، وأصله الفرس يأتى فى الحلبة سابقا ، واللام : جمع لة ، وتجمع أيضا على لم — تكسر اللام فى المفرد وفى جمعيه — واللثة : الشعر إذا نزل من الرأس فجاوز شحمة الأذن ، وكان لرسول الله صلى الله عليه وسلم فرس يقال له : ذو اللثة ، والجماد : جمع جعدة — بفتح فسكون — وهى أنقى الجعد ، والجعد : ضد السبط ، والسبط : المسترسل من الشعر ، وجعودة الشعر هى الغالبة على شعور العرب ، وعلى هذا يمدح الرجل بأنه جعد الشعر : نعى أنه عربى ، فإذا أردت أن شعره مفلغل كشعر الزنج كان ذما . والاستشهاد بالبيت فى قوله « إلى اللام » فإن إلى هنا تدل على معنى مع ، وأقوى ما يدل على ذلك أن الرواية فى اللسان (ل م م) « مع اللام الجماد » وإذا جاءت كلمة فى إحدى آيات مكان كلمة فى رواية أخرى دل ذلك على أن الكلمتين بمعنى واحد .

١٥٧ — هذا صدر بيت من كلام ذى الرمة عيلان بن عتبة ، وعجزه قوله :

* ضهول ورفض المذروعات القراهب *

وقد أنشد ابن منظور هذا البيت فى اللسان (ص ع ل — ض ه ل) ونسبه إلى ذى الرمة ، ثم قال « قال ابن برى : الصعلة النعامة ، والحوار : الثور الوحشى ، والقرا : خوار — وهو صوته — وضميل : تذهب وترجع ، والمذروعات من القرا : أولادها ، والقراهب : جمع قراهب — بوزن قراهب — ومبر : مطقة ، ورفض : الكبر الضخم من الثيران ، والقراهب أيضا : نسيب : والاستشهاد بالبيت فى قوله « إلى كل صعلة » فإن إلى فى هذا الموضع تدل على معنى مع ، وهو ظاهر إن شاء الله .

(١) الأشهر فى تفسير هذه الآية أن «إلا» فيها استثنائية ، واستمع إلى جار الله =

١٥٨ - وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الْفَرَقْدَانِ

أى والفرقدان ، والشواهد على هذا في أشعارهم كثيرة جداً .

= يقول : « إلا من ظلم ، أى إلا جهر من ظلم ، استثنى من الجهر الذى لا يحبه الله جهر المظلوم ، وهو أن يدعى على الظالم ويذكره بما فيه من سوء ، وقيل : هو أن يبدأ بالشتيمة فيرد على الشاتم » ا هـ .

١٥٨ - هذا البيت من شواهد سيدييه (٣٨١/١) وقد نسبته إلى عمرو بن معديكرب ، وقال الأعم « ويروى لسوار بن المضرب » ا هـ ، وأنشده الجاحظ في البيان (٢٢٨/١) منسوباً إلى عمرو ، والبيت من شواهد الأشموني (رقم ٤٥٣) ومعنى اللبيب (رقم ١٠٨) ورضي الدين في شرح الكافية في باب الاستثناء ، وشرحه البغدادي في الخزانة (٥٢/٢ بولاق) .
وقال : إن هذا البيت يروى في شعرين لشاعرين ، أحدهما عمرو بن معديكرب ، والثاني حضرمي بن عامر أحد بني أسد ، واستشهده أيضاً موفق الدين ابن يعيش في شرح المفصل (ص ٢٨٤) والاستشهاد بالبيت ههنا في قوله « إلا الفرقدان » فإن البكوفيين زعموا أن « إلا » في هذا البيت حرف عطف بمنزلة الواو ، وكأنه قال : كل أخ بفارقه أخوه والفرقدان أيضاً ، وقد حمل الشريف المرتضى في أماليه (٨٨/٢) على هذا المعنى قوله تعالى : (وأما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها ما دامت السموات والأرض إلا ما شاء ربك) قال : إلا بمعنى الواو ، والتأويل : خالدين فيها ما دامت السموات والأرض وما شاء ربك من الزيادة ، واستشهد على ذلك بيت الشاهد ، ويقول الآخر :
(وهو الخبل السعدى) :

وأرى لها داراً بأغدره الـ سيدان لم يدرس لها رسم
إلا رمادا هامدا دفعت عنه الرياح خوالده سحج

والمراد بإلا ههنا الواو ، وإلا كان الكلام متناقضاً ، ا هـ . والذى رآه سيدييه في بيت الشاهد - وسيدكره المؤلف في الرد على كلمات الكوفيين - أن « إلا » ههنا اسم بمعنى غير ، وهى صفة لكل ، ولهذا ارتفع ما بعدها ؛ لأن إلا التى بمعنى غير يظهر إعرابها على ما بعدها بطريق العارية ، ومن هنا تدرك أنه لا يجوز جعل إلا صفة لأخ =

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن «إلا» لا تكون بمعنى الواو لأنَّ إلا للاستثناء ، والاستثناء يقتضى إخراجَ الثانى من حكم الأول ، والواو للجمع ، والجمع يقتضى إدخال الثانى فى حكم الأول ؛ فلا يكون أحدهما بمعنى الآخر .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقوله تعالى : (إلا الذين ظلموا منهم فلا تخشوم واخشوني) فلا حجة لهم فيه ؛ لأن «إلا» هاهنا استثناء منقطع ، والمعنى : لكن الذين ظلموا يحتجُّونَ عليكم بغير حجة ، والاستثناء المنقطع كثير فى كتاب الله تعالى وكلام العرب ، قال الله تعالى : (مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ) معناه لكن يتبعون الظن ، وقال تعالى : (وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَى) معناه لكن يبتغى وجه ربه الأعلى ، وقال تعالى : (ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ ، إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ) معناه لكن الذين آمنوا وعملوا الصالحات فلم أجر ، ثم قال النابغة :

١٥٩ — [١٢٤] وَقَفْتُ فِيهَا أُصِيلًا لَا أُسَائِلُهَا

أُغِيَّتْ جَوَابًا ، وَمَا بِالرَّبِّعِ مِنْ أَحَدٍ

إِلَّا الْأَوَارِيَّ لَايَا مَا أُبَيِّنُهَا

وَالنُّوْيُ كَالْمَوْضِ بِالْمَظْلُومَةِ الْجَلْدِ

= المضاف إليه؛ إذ لو كانت صفة لأخ لكان ما بعدها مجرورا فكان يقول «إلا الفرقدين» كما قال الآخر :

وكل أخ مفارقة أخوه لشحط الدار إلا ابني شمام

كما أنه لا يجوز لك أن تجعل «إلا» فى بيت الشاهد استثنائية ؛ لأنها لو كانت هى الاستثنائية لكان ما بعدها منصوبا ، لأن الكلام قبلها تام موجب ، ونصب المستثنى بعد الكلام التام الموجب واجب كما تعلم .

١٥٩ — هذان البيتان من قصيدة النابغة الذبياني التى يعدونها من المعلقات

والتي مطلعها :

=

= يا دار مية بالعلاء فالسند أقوت وطال عليها سالف الأمد
 والبيتان من شواهد سيويه (٣٦٤/١) وشرح الفصل لابن يعيش (ص ٢٦٥)
 وانظر - مع ذلك - خزانة الأدب (٧٦/٢) وشرحنا على شرح الأشموني (الشواهد
 ٢١ و ١٨٠ و ٢٧١ و ٤٦٧) وقوله « أصيلا » أصله أصيلان - بالنون - فأبدل
 النون لاما ، وهو إبدال غير قياسي ، والأصيلان : تصغير أصلان ، الذي هو جمع أصيل ،
 والأصيل : الوقت قيل غروب الشمس ، وأعيت : عجزت وضعفت ، والأواري : جمع
 آرية أو آرى ، وهو محبس الحيل ، وقوله « لأيا ما أئينها » يريد ما أعرفها وأتينها
 إلا بعد لأي ، أى ببطء ، والنوى - بالضم - حفرة تحفر حول الخيمة لمنع تسرب المطر
 إليها ، والمظلومة : أراد بها الفلاة التي حفر فيها الحوض لغير إقامة ، والجلد : الصلبة ،
 والاستشهاد بالبيتين في قوله « إلا الأواري » فإن هذا من نوع الاستثناء النقطي
 لكون المستثنى ليس من جنس المستثنى منه ، وهذا النوع يجوز فيه وجهان : الإبدال
 من المستثنى منه فيتبعه في إعرابه ، على أن تتوسع في المستثنى منه فتجعله شاملا للمستثنى ،
 والنصب على الاستثناء قال الأعمى : « الشاهد في قوله إلا الأواري بالنصب على
 الاستثناء النقطي ؛ لأنها من غير جنس الأحدثين ، والرفع جائز على البدل من الموضع ،
 وانتقدير : وما بالربع أحد إلا الأواري ، على أن تجعل من جنس الأحدثين
 اتساعا ومجازاً » اهـ . وليس عجيبا أن تجعل المستثنى من هذا النوع داخلا في جنس
 المستثنى منه ؛ فقد جرت عادة العرب في كلامهم أن يجعلوا الشيء من جنس غير جنسه
 توسعا ، انظر إلى قول أبي ذؤيب الهذلي :

فإن تمس في قبر برهوه ثاويا أنيسك أصداء القبور تصيح
 قد جعل أصداء القبور أنيسا وليست في الأصل من جنس الأنيس ، ثم انظر إلى
 قول ابن الأيهم التغلبي :

ليس بيني وبين قيس عتاب غير طعن الكلى وضرب الرقاب
 ثم انظر إلى قول عمرو بن معد بكرب :

وخيل قد دلفت لها بخيل تحية بينهم ضرب وجيع
 قد جعل الضرب الوجيع تحية ، وهو في الأصل من غير جنسها .

وقال آخر :

١٦٠ - وَبَلَدَةٌ لَيْسَ بِهَا أَنْيْسُ إِلَّا الْيَعَافِيرُ وَالْأَعْيِسُ
وعلى ذلك أيضاً يحمل ما احتجوا به من قوله تعالى : (لَا يَحِبُّ اللَّهُ الْجَنَاحَ بِالسَّوءِ
من القول إلا من ظلم) ؛ فإن معناه لكن المظنوم يحجر بالسوء ؛ لما يلحقه من الظلم ،
فيكون في ذلك أعذر ممن يبدأ بالظلم ، وعلى ذلك أيضاً يحمل قول الشاعر :
وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الْفَرَقْدَانِ [١٥٨]

١٦٠ - هذان بيتان من مشطور الرجز ، وهما من كلام جران العود ، واسمه
عامر بن الحارث (د ٥٢) والبيتان من شواهد سيويه (١/١٣٣ و ٣٦٥) وابن يعيش
(ص ٢٦٥) والأشموني (رقم ٤٤٤) وأوضح المسالك (رقم ١٤٥) وشذور الذهب
(رقم ١٢٥) وليس : اسم امرأة ، واليعافير : جمع يعفور - بضم الياء أو فتحها -
وهو الطي الذي لونه لون العفر وهو اتراب ، والعيس : جمع أعيس أو عيساء ، وأصلها
الإبل لكنه أراد بقر الوحش ، والاستشهاد به في قوله « إلا اليعافير وإلا العيس »
حيث رفع ما بعد إلا على البدل مما قبلها مع أن اليعافير والعيس ليسا من جنس الأنيس
في الأصل ، ولكنه توسع فجعلهما من جنسه ، قال سيويه بعد أن أنشد البيت « جعلها
أنيسها » يريد جعل اليعافير والعيس أنيس هذه البلدة . وقال الأعم « الشاهد فيه رفع
اليعافير والعيس بدلا من الأنيس على الاتساع والمجاز » هـ . وإبدال المستثنى من
المستثنى منه إذا كان في أصله من غير جنسه هو لغة بني تميم ، يجوزون فيه النصب على
الاستثناء والبديلة ، أما الحجازيون فلا يجوزون فيه غير النصب على الاستثناء ، وعليه قول
الأسود بن يعفر ، وهو من شعر الفضليات :

مهامها وخروقا لا أنيس بها إلا الضوايح والأصداء والبوما

ويحتمل ذلك قول الكلجة البربري :

أمرتكم أمرى بمنعرج اللوى ولا أمر للمعى إلا مضيا

فإنه يجوز أن يكون قوله « إلا مضيا » استثناء مما قبله فيكون قد وضع الصفة

مكان الموصوف ، وأصل الكلام : ولا أمر للمعى إلا أمرا مضيا ، ويجوز أن يكون

« مضيا » حالا من الضمير للسكن في الجار والمجرور قبله .

أراد لكن الفرقدان فإنهما لا يفتقدان ، على زعمهم في بقاء هذه الأشياء المتأخرة إلى وقت الفناء ، ويحتمل أن تكون « إلا » في معنى غير ، ولذلك ارتفع ما بعدها ، والمعنى : كلُّ أخ غير الفرقدين مفارقة أخوه ، كما قال تعالى : (لو كانَ فيهما آلهةَ إلا اللهُ لفسدتا) أى لو كان فيهما آلهة غير الله ، ولهذا كان ما بعدها مرفوعاً ، ولا يجوز أن يكون الرفع على البدل ؛ لأن البدل في الإثبات غير جائز ؛ لأن البدل يوجب إسقاط الأول ، ولا يجوز أن تكون (آلهة) في حكم الساقط ؛ لأنك لو أسقطته لكان بمنزلة قولك : لو كان فيهما إلا الله ، وذلك لا يجوز ، ألا ترى أنك لا تقول « جاءني إلا زيد » لأن الغرض في « إلا » - إذا جاءت قبل تمام الكلام - أن تثبت بها ما نفيته ، نحو « ما جاءني إلا زيد » وليس في قوله (لو كان) نفي فيفتقر إلى إثبات ، ولو جاز أن يقال « جاءني إلا زيد » على إسقاط إلا مثلاً حتى كأنه قيل جاءني زيد و « إلا » مَزِيدٌ لاستحالة ذلك في الآية ؛ لأنه كان يصير قولك « لو كان فيهما إلا الله » بمنزلة لو كان فيهما الله لفسدتا ، وذلك مستحيل .

وأما قراءة من قرأ : (إلى الذين ظلموا منهم) بالتخفيف ، فإن صحت وسُلم سَكَم ما ادعيتموه على أصلكم من أن إلى تكون بمعنى مع فليس لكم فيه أيضاً سجة تدل على أن « إلا » تكون بمعنى الواو ؛ لأنه ليس من الشرط أن تكون إحدى القراءتين بمعنى الأخرى ، وإذا اعتبرتم هذا في [١٢٥] القراءات وجدتم الاختلاف في معانيها كثيراً جداً ، وهذا مما لا خلاف فيه ، وإذا ثبت هذا فيجوز أن تكون قراءة من قرأ (إلى الذين) بالتخفيف بمعنى مع ، وقراءة من قرأ « إلا » بالتشديد بمعنى لكن ، على ما بينا ، والله أعلم .

٣٦ — مسألة

[هل يجوز تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام ؟]^(١)

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام ،
نحو قولك : « إِلَّا طَعَامَكَ مَا أَكَلْتُ زَيْدٌ » نصاً عليه الكسائي ،
وإليه ذهب أبو إسحاق الزجاج في بعض المواضع . وذهب البصريون إلى أنه
لا يجوز ذلك .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على جواز تقديمه أن العرب
قد استعملته مقدماً ، قال الشاعر :

١٦١ — خَلَا أَنَّ الْعِتَاقَ مِنَ الْمَطَايَا حَسِينَ بِهِ فَهِنَّ إِلَيْهِ شُوسُ

(١) انظر في هذه المسألة : شرح الرضى على الكافية (٢٠٩/١) وشرحنا على
شرح الأشموني (٤٥٥/٢ و ٤٩٢) وحاشية الصبان على الأشموني (١٣٠/٢) وحاشية
العلیمی على التصريح (٤٢٨/١) .

١٦١ — هذا البيت من كلام أبي زيد الطائي ، وقد أنشده ابن منظور (ح س)
س — ح س ی) ونسبه في الرتين إليه ، غير أنه رذاه في المرة الأولى مثل ما أنشده
المؤلف ، ورواه في المرة الثانية :

* سوى أن العتاق — إلخ *

العتاق : جمع عتيق ، وهو الأصل ، والمطايا : جمع مطية ، وهي الدابة ، سميت
بذلك لأنها تمطو في سيرها ، أي تسرع ، أو لأن راكبيها يقتعد مطاها ، وهو ظهرها ،
وحسين به — بفتح الحاء وكسر السين أو فتحها ، وآخره نون جماعة الإناث — أصله حسن
به ، فأبدل من ثاني التثنية ياء ، قل ابن منظور : « قل ابن سيده : وقلوا : حسبت به ،
وحسيت به — بكسر السين فيهما — وحسيت — بفتح السين — وأحسيت ، وهذا كله
من محول المضعف . . . ثم قل عن الفراء : حسيت بالجذر ، وأحسيت به ، يدلون
من السين ياء ، قل أبو زيد :

وقال الآخر :

١٦٢ — وَبَلَدَةٍ لَيْسَ بِهَا طُورِيٌّ وَلَا خَلَا الْجَنُّ بِهَا إِنْسِيٌّ

* خلا أن العتاق . . . إلخ *

قال الجوهري وأبو عبيدة : يروي بيت أبي زيد :

* أحسن به فهن إليه شوس *

وأصله أحسن « ا هـ . وقال : « وحسيت الخبر بالكسر مثل حسيت ، قال أبو زيد :

* سوى أن العتاق . . . إلخ *

وأحسيت الخبر مثله ، قال أبو نخيلة :

لما احتسى منحدر من مصعد أن الحيا مغلوب لم يجمد

احتسى : أى استخبر فأخبر أن الحصب فاش . والمنحدر : الذى يأتى القرى ،

والمصعد : الذى يأتى إلى مكة « ا هـ . وقول أبي زيد « فهن إلى شوس » الشوس :

جمع أشوس ، وهو الوصف من الشوس - بفتح الشين والواو جميعا - وهو النظر

بمؤخر العين . والاستشهاد بالبيت فى قوله « خلا أن العتاق من المطايا » حيث قدم

المستثنى فى أول الكلام ، وقد أنشده الكوفيون ذاهبين إلى أن فيه دليلا على جواز

تقديم المستثنى قبل جملة الكلام ، ونظيره قول الأعشى ، وهو من شواهد الأشمونى

وابن عقيل :

خلا الله لأرجو سواك، وإنما أعد عيالى شعبة من عيالك

١٦٢ — هذان بيتان من مشطور الرجز ، وهما من كلام العجاج ، وقد أنشدهما

الرضى فى شرح الكافية أول باب الاستثناء ، وشرحهما البغدادى فى الحزانة (٢/٢)

وأنشد أولهما ابن منظور (ط و ر) ونسبه إلى العجاج . والعرب تقول : ما بالدار

طورى ، وما بالدار طورانى ، وما بالدار دورى ، وما بالدار ديار ، تريد ما بالدار أحد ،

وقالوا أيضا : رجل طورى ، يريدون رجلا غريبا ، ومحل الاستشهاد قوله « ولا خلا

الجن بها إنسى » حيث قدم الاستثناء على جملة الكلام ، وأصل العبارة : ولا بها إنسى

مخلا الجن ، فالجار والمجرور خير مقدم ، وإنسى : مبتدأ مؤخر ، وخلا الجن : استثناء ،

وبهذا ونحوه استبدل الكوفيون على جواز تقديم الاستثناء على جملة الكلام ، وقد بينا

لك ذلك فى شرح الشاهد السابق .

قالوا : ولا يجوز أن يقال « إن الاستثناء يضارع البدل بدليل قولهم : ما قام أحد إلا زيدا ؛ وإلا زيدا ، والمعنى واحد ، فلما جاز البدل لم يحز تقديمه كما لا يجوز تقديم البدل على المبدل منه » لأننا نقول : لو كان الأمر كما زعمتم لكان ينبغي أن لا يجوز تقديمه على المستثنى منه كما لا يجوز تقديم البدل على المبدل منه ، وقد جاء ذلك كثيراً في كلامهم ، قال الكمي :

١٦٣ — فَمَا لِي إِلَّا آلُ أَحْمَدَ شَيْعَةً وَمَا لِي إِلَّا مَشْعَبُ الْحَقِّ مَشْعَبٌ

١٦٣ — هذا البيت من قصيدة هاشمية للكميت بن زيد الأسدي ، وهو من شواهد ابن عيش (ص ٢٦٣) والأشعوني (رقم ٤٤٨) وابن عقيل (رقم ١٦٧) وأوضح السالك (٢٦٢) وشذور الذهب (رقم ١٢٤) وشرح قطر الندى (رقم ١٠٩) والشيعة : هم الأنصار والأشباع والأعوان ، ومشعب الحق : يروى في مكانه « مذهب الحق » والمراد الطريق الذي يعتقد أنه الطريق الثابت الذي لا يجوز الانحراف عنه . والاستشهاد بالبيت في موضعين منه ؛ الأول قوله « إِلَّا آلُ أَحْمَدَ » والثاني قوله « إِلَّا مَشْعَبُ الْحَقِّ » حيث قدم المستثنى في كل موضع منهما على المستثنى منه ، وأصل نظم الكلام ومال شيعة إِلَّا آلُ أَحْمَدَ ، ومال مشعب إِلَّا مشعب الحق ، وقد كان المستثنى لو أنه جاء به على أصل الكلام — يجوز فيه وجهان : الأول نصب على الاستثناء ، والثاني الإتيان على البدلية ، فلما قدمه على المستثنى لزمه — في لغة عامة العرب — النصب على الاستثناء ، ولم يحز فيه الإتيان على البدلية ؛ لأن البدل لا يتقدم على المبدل منه لأنه تابع ورتبة التابع تكون بعد رتبة المتبوع ألا ترى أنهم إذا قدموا صفة التكرة عليها نحو قولك : فيها قائماً رجل ، وقول كثير :

لعزّة موحشاً طلل يلوّح كأنه خلل

وجب نصب الصفة على الحال ، ولم يحز إتيانها للموصوف على أن تكون نعتاً كما كانت وهي متأخرة ؟ وقد جاء على الإتيان قول حسان بن ثابت :

لأنهم يرجون منه شفاعة إذا لم يكن إلا النيون شافع

قد قدم المستثنى — وهو قوله النيون — على المستثنى منه — وهو قوله شافع — ومع ذلك لم ينصبه على الاستثناء كما ينصبه عامة العرب ، ويمكن أن يكون هذا البيت رداً على —

قدّم المستثنى على المستثنى منه ، وقال الآخر :

١٦٤ — النَّاسُ أَلْبٌ عَلَيْنَا فَيْكَ لَيْسَ لَنَا

إِلَّا السُّيُوفُ وَأَطْرَافُ الْقَنَا وَزَرَ

قدّم المستثنى على المستثنى منه ، وهذا كثير في كلامهم .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنه يؤدي إلى أن يعمل ما بعدها فيما قبلها ، وذلك لا يجوز ؛ لأنها حرف نقي يليها الاسم والفعل بحرف الاستفهام ، وكما [١٢٦] أنه لا يجوز أن يعمل ما بعد حرف الاستفهام فيما قبله ؛ فكذا لا يجوز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها .

ومنهم من تمسك بأن قال : إنما قلنا ذلك لأن الاستثناء يضارع البدل ، ألا ترى أنك تقول « ما جاءني أحد إلا زيد ، وإلا زيدا » والمعنى واحد ، فلما جرى الاستثناء البدل امتنع تقديمه كما يمتنع تقديم البدل على المبدل منه ، وما ذكره على هذا فنذكر فسادَه في الجواب عن كلامهم ، إن شاء الله تعالى .

== قول الكوفيين « إن المستثنى يضارع البدل ، والبدل لا يتقدم » فيقال لهم : لا نسلم أنه يضارع البدل وأن البدل لا يتقدم ؛ فإن من العرب من يقدمه ويقيه على الإتيان ، فتفطن لذلك .
١٦٤ — هذا البيت من كلام كعب بن مالك ، الأنصاري ، وهو من شواهد سيويه (٣٨١/١) وابن يعيش (ص ٢٦٣) وأب : أي مجتمعون متألبون قد تضافروا على خصوصتنا وإرادة أنيل منا ، والوزر — بفتح الواو والزاي جميعا — الحصن والملجأ ، وأصل معناه الجبل . يقول هذا البيت للنبي صلوات الله وأزكى تسليّماته عليه . والاستشهاد به في قوله « إلا السيف » حيث قدّم هذا المستثنى على المستثنى منه وهو قوله « وزر » وأصل الكلام : ليس لنا وزر وملجأ نلجأ إليه إلا السيف وأطراف القنا ، ولو أنه جاء بالكلام على أصله لكان له أن ينصب المستثنى على الاستثناء وأن يتبعه بالرفع على البدلية ، لكنه لما قدّم المستثنى وجب فيه — عند عامة العرب — أن ينصبه ؛ لما ذكرنا من العلة في شرح الشاهد السابق ، وهذا واضح إن شاء الله تعالى ..

أما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقول الشاعر :

* خَلَا أَنَّ الْعِتَاقَ مِنَ اللَّطَايَا * [١٦١]

فتقول : لا نسلم ها هنا أن الاستثناء وقع في أول الكلام ، فإن هذا الشعر

لأبي زُبَيْدٍ ، وقبل هذا :

إِلَى أَنْ عَرَّسُوا وَأَغْبَى مِنْهُمْ قَرِيْبًا مَا يُحْسُّ لَهُ حَسِيْسُ

خَلَا أَنَّ الْعِتَاقَ مِنَ اللَّطَايَا حَسِيْنٌ بِهِ قَهْرٌ لَيْتَهُ شُوسُ [١٦١]

وأما قول الآخر :

وَبَلَدُهُ لَيْسَ بِهَا طُورِيٌّ وَلَا خَلَا الْجِنُّ بِهَا إِنْسِيٌّ [١٦٢]

فتقديره : وبلدة ليس بها طورِيٌّ ولا إنسي خلا الجن ، فحذف إنسيًا ، فاضمر

المستثنى منه ، وما أظهره تفسيرُ لما أضمره ، وقيل : تقديره ولا بها إنسي خلا

الجن ؛ فـ « بها » مقدرة بعد « لا » وتقديمُ الاستثناء فيه للضرورة ؛ فلا يكون

فيه حجة .

والذي يدل على صحة ما ذهبنا إليه أنه قد ضارع البَدَل ..

قولهم « لو كان الأمر كما زعمتم لوجب أنه لا يجوز تقديمه على المستثنى منه ،

كما لا يجوز تقديمُ البَدَل على المبدل منه » قلنا : هذا فاسد ؛ لأن المستثنى

لما تجاذبه شَبَهَان : أحدهما كونه مفعولا ، والآخر كونه بدلا ؛ جعلت له منزلة

متوسطة ، فجاز تقديمه على المستثنى منه ، ولم يحز تقديمه على الفعل الذي

ينصبه ، عملاً بكلا الشبهين ، على أن من العرب مَنْ يجوز البَدَل مع التقديم ،

فيقول : ما جَاءَنِي إِلَّا زَيْدٌ أَحَدٌ ؛ فيرفع على البَدَل مع تقديمه على المبدل منه ^(١) ؛

لأن هذا التقديمَ التقديرُ به التأخيرُ ، وإن كانت اللغة القصيحة العالية النصب ،

والله أعلم .

(١) الشاهد عليه بيت حسان الذي رويناه لك في شرح الشاهد ١٦٣

[١٢٧] ٣٧ — مسألة

[حاشي في الاستثناء ، فعل أو حرف أو ذات وجهين ^(١)]

ذهب الكوفيون إلى أن « حاشي » في الاستثناء فعل ماضٍ ، وذهب بعضهم إلى أنه فعل استعمل استعمال الأدوات ، وذهب البصريون إلى أنه حرف جر ، وذهب أبو العباس المبرد إلى أنه يكون فعلا ويكون حرفا .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه فعل أنه يتصرف ، والدليل على أنه يتصرف قول النابغة :

١٦٥ — وَلَا أَرَى فَاعِلًا فِي النَّاسِ يُشَبِّهُهُ

وَمَا أَحَاشِي مِنْ الْأَقْوَامِ مِنْ أَحَدٍ

(١) انظر في هذه المسألة : شرح للفصل لابن يعيش (ص ٢٩٩) وشرح الأشموني (٤٩٨/٢ بتحقيقنا) ولسان العرب (ح ش ١) وحاشية الصبان (١٤٦/٢ بولاق) وتصريح الشيخ خالد (٤٣٩/١ بولاق) وشرح الرضى على الكافية (٢٢٤/١) وأسرار العربية للمؤلف (ص ٨٣ ليدن)

١٦٥ — هذا البيت من قصيدة النابغة الذبياني المعلقة التي منها الشاهد رقم ١٥٩ السابق في المسألة ٣٥ وهو من شواهد ابن يعيش (ص ٢٩٩) ومعنى اللبيب (رقم ١٨٦) : الأشموني (رقم ٤٦٧) والرضى في باب الاستثناء ، وشرحه البغدادي في الخزانة (٤٤/٢) وأنشده ابن منظور مرتين (ح ش ١) وقوله « ولا أحاشي » أراد لأستثنى أحدا ممن يفعل الخير ، و « من » في قوله « من أحد » زائدة ، وأحد بعدها : مفعول به لأحاشي . والاستثناء بالبيت في قوله « ولا أحاشي » فإن هذا فعل مضارع بمعنى أستثنى ، وقد جاء في كلام العرب المحتج بكلامهم ، فبدل على أن « حاشا » التي تستعمل في الاستثناء فعل ، وأنه مع ذلك متصرف ، وهذا أحد ثلاثة أدلة للكوفيين استدلوا بها على أن « حاشا » الاستثنائية فعل ، وإثباتي : أن حرف الجر يأتي بعدها متعلقا بها نحو قوله تعالى (حاشي لله) وإثباتي : أنه قد يتصرف في لفظها بال حذف فيقال : حشا ، =

وحاش ، وقد علم أن الحذف لا يكون إلا فى الاسم نحو يدوم وأخ وغد وأب وحـم
(انظر ما ذكرناه فى المسألة الأولى من هذا الكتاب) أو فى الفعل نحو قولهم : لم يكـ،
ولا أدر ، ولم أبل — والأصل : لم يكن ، ولا أدري ، ولم أبال — وقد ذكر المؤلف هذه
الأدلة ، وحاول أن يرد كل واحد منها بما تراه فى كلامه ، وستعرض له فى شرح الشواهد
الآتية ، وهذا لأن سيويه لم يحفظ فى « حاشا » إلا الجر بها ، كما لم يحفظ دخول « ما »
عليها ، فقرر أنها لا تكون إلا حرف جر ، لكن العلماء أثبتت حفظوا الأمرين جميعا :
حفظوا دخول « ما » على حاشا فى قول الأخطل :

رأيت الناس ما حاشا قريشا فإننا نحن أكثرهم فعلا

وحفظوا النصب بها دون أن تلحقها « ما » نحو ما رواه أبو زيد قال : « سمعت
أعرابيا يقول : اللهم اغفر لى وابنى مع حاشا الشيطان وابن الأصبح » بنصب ما بعد
حاشا والمعطوف عليه ، كما حفظوا الذى حفظه سيويه من الجر بها ، وإذن يكون حال
« حاشا » مثل حال « عدا ، وخلا » كل واحد من هذه الثلاثة يكون حرفا تارة ،
ويكون فعلا تارة أخرى ، وهذا مذهب أبى العباس اللبرد ، وهو الذى تؤيده جملة
الشواهد الواردة فى هذه المسألة ، وقد تفتن لذلك موفق الدين ابن عيش ، فقال : « أما
حاشا فهو حرف جر عند سيويه ، يجر ما بعده ، وهو مع ما بعده فى موضع نصب بما قبله ،
وفيه معنى الاستثناء ، وزعم انقراء أن حاشى فعل ولا فاعل له ، وأن الأصل فى قولك
« حاشى زيد » حاشا لزيد ، فحذفت اللام لسكرة الاستعمال وخفضوا بها ، وهذا فاسد ؛
لأن الفعل لا يخلو من فاعل ، وذهب أبو العباس اللبرد إلى أنها تكون حرف جر كما
ذكر سيويه ، وتكون فعلا ينصب ما بعده ، واحتج لذلك بأشياء ، منها أنه يتصرف
فتقول : حاشيت أحاشى ، والتصرف من خصائص الأفعال ، ومنها أنه يدخل على لام
الجر ، فتقول : حاشى لزيد ، قال الله تعالى : (حاشى لله) ولو كان حرف جر لم يدخل على
مثله ، ومنها أنه يدخله الحذف ، نحو حاش لزيد ، وقد قرأت القراء إلا أبا عمرو
(حاش لله) وليس القياس فى الحروف الحذف ، إنما ذلك فى الأسماء نحو أخ وبيد ، وفى
الأفعال نحو لم يك ولا أدر ، وهو قول متين يؤيده أيضا ما حكاه أبو عمرو الشيبانى
وغيره أن العرب تنفض بها وتنصب « اه باختصار يسير ، ومثله قول الراعى :

إن على أهوى لألام حاضر حبا ، وأقبح مجلس ألوانا

قبح الإله — ولا أحاشى غيرهم . أهل السيلة . من بنى حمانا

وإذا كان متصرفاً فبحسب أن يكون فعلاً ؛ لأن التصرف من خصائص الأفعال
ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنه فعل أن لام الخفض تتعلق به ،
قال الله تعالى : (حَاشَ اللَّهُ مَا هَذَا بَشَرًا) وحرف الجر إنما يتعلق بالفعل ،
لا بالحرف ؛ لأن الحرف لا يتعلق بالحرف ، وإنما حذفت اللام لكثرة استعماله
في الكلام .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنه فعل أنه يدخله الحذف ، والحذف
إنما يكون في الفعل ، لا الحرف ، ألا ترى أنهم قالوا في حاشي الله : حاشي الله ،
ولهذا قرأ أكثر القراء (حَاشَ اللَّهُ) بإسقاط الألف ، وكذلك هو مكتوب
في المصاحف ؛ فدل على أنه فعل .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه ليس بفعل وأنه حرف
أنه لا يجوز دخول « مَا » عليه ؛ فلا يقال « ما حاشي زيداً » كما يقال « ما خلا
زيداً ، وما عداً عمراً » ولو كان فعلاً كما زعموا لجاز أن يقال « ما حاشي زيداً »
فما لم يقولوا ذلك دلّ على فساد ما ذهبوا إليه ، يدل عليه أن الاسم يأتي بعد
حاشي مجروراً ، قال الشاعر :

١٦٦ — حَاشِي أَبِي ثَوْبَانَ ؛ إِنَّ بِهِ ضَنْناً عَلَى الْمَلْحَةِ وَالشَّمِّ

١٦٥ — أنشد ابن منظور هذا البيت تقلاً عن الجوهري ، ونسبه إلى سيرة بن عمرو
الأسدّي ، ثم قال : وهو منسوب في الفضليات للجميع الأسدّي ، واسمه منقذ بن الطماح ،
والصواب أن الشاهد من كلام الجميع ، وقد لفق النحاة هذا البيت من بيتين ،
وصواب الإنشاد هكذا :

حاشي أبا ثوبان ؛ إن أبا ثوبان ليس يكمة قدم

عمرو بن عبد الله ؛ إن به ضناً عن الملحاة والشتم

والبيت من شواهد مغني اللبيب (رقم ١٨٧) والأشمونى (رقم ٤٦٥) وقوله « ليس
يكمة » يريد ليس بأبكم ، والقدم بفتح الفاء وسكون الدال المعني عن الكلام في ثقل وقلة =

فلا يخلو : إما أن يكون هو العامل للجبر ، أو عامل مقدر ، بطل أن يقال عامل مقدر ؛ لأن عامل الجبر لا يعمل مع الحذف^(١) فوجب أن يكون هو العامل على ما بينا .

= فهم ، والملحاة : مفعلة من قواك « لحوت الرجل ولحيته » إذا لمتهوألحت فى لومك . والاستسهاد بالبيت فى قوله « حاشا أبى ثوبان » فقد أتى المؤلف بهذا البيت ليستدل به على أن « حاشا » تجر ما بعدها ، وروى « حاشا أبى ثوبان » وكذلك وقعت الرواية فى الصحاح واللسان بجر ما بعد حاشا ، لكن الثابت فى المفضليات - وهو الذى حكاه ابن هشام فى المغنى وتبعه عليه الأشمونى - نصب ما بعد حاشا فى هذا البيت ، ونحن لا تنكر أن حاشا يجر ما بعدها ؛ فقد ورد ذلك فى عدة أبيات ، منها قول عمر بن أبى ربيعة وأنشده فى اللسان :

من رامها حاشى النبي وأهله فى الفخر غططه هناك الزبد
ومنها ما أنشده فى اللسان عن الفراء ولم يعزه :
حشارهط النبي ؛ فإن منهم بحورا لا تكدرها الدلاء
ومنها قول الأقيشر ، وأنشده فى اللسان أيضا :

فى فية جعلوا الصليب إلههم حاشاى إني مسلم معذور
وإنما قلنا إن الياء فى « حاشاى » فى محل جر لأنها لو كانت فى محل نصب لآتى بنون الوقاية فكان يقول « حاشانى » كما قال الآخر فى « عدا » :

تمل الندامى ماعدانى ؛ فإننى بكل الذى يهوى ندىمى مولع
نقول : نحن لا تنكر أن « حاشا » يأتى بعدها الاسم مجرورا ، لكن الاسم فى هذا البيت منصوب بعد حاشا فى رواية الرواة من حملة الشعر ، وقد ذكر ابن هشام الروايتين ، ثم قال : ويحتمل أن من روى « حاشا أبى ثوبان » قد أتى بالكلمة على أنه من يلزم الاسماء الستة الألف فى الأحوال كلها ، وهو كلام عجيب من مثله ابن هشام ؛ فحمل البيت على لغة ضعيفة ليجرد أن سيوبه شيخ النحاة لم يحفظ النصب بعد حاشى .

(١) فى الأصل « لا يعمل مع الحرف » وهو ظاهر التحريف ، وللؤلف يشير بهذا إلى رد مذهب الفراء الذى ذكرناه فى شرح الشاهد ١٦٥ السابق ، وخلاسته أن المجرور بعد حاشى مجرور بحرف جر محذوف ، وأن أصل قولك « حاشى زيد » بالجر هو =

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنه يتصرف » قلنا : [١٢٨]
لا نُسَلِّمُ ، وأما قول النابغة :

* وَمَا أُحَاشِي مِنَ الْأَقْوَامِ مِنْ أَحَدٍ * [١٦٥]

فنقول : قوله « أُحَاشِي » مأخوذ من لفظ حاشي ، وليس متصرفاً منه ، كما يقال : بَسَمَلٌ ، وَهَلَلٌ ، وَحَمْدَلٌ ، وَسَبْحَلٌ ، وَحَوَلَقٌ ، إِذَا قَالَ : بِسْمِ اللَّهِ ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ ، وَكَذَلِكَ يُقَالُ « لَنِي » إِذَا قَالَ : لِيكَ ، وَ« أَقَفَ » إِذَا قَالَ : أَقَّةً ، وَهُوَ اسْمٌ لِلضُّجْرَةِ ، وَ« دَغْدَغَ » إِذَا قَالَ لَغَنَمِهِ : دَاعٍ دَاعٍ ، وَهُوَ تَصْوِيتُ بِهَا ، وَ« يَا أَبَا الرَّجُلِ بَقْلَانِ » إِذَا قَالَ لَهُ : يَا أَبِي أَنْتَ ، كَمَا قَالَ :

١٦٧ — * وَإِنْ كُتِبَ بَأَنَّ وَإِنْ تَقَدَّرَتْ *

= « حاشي لزيد » وحاشا فعل ماضٍ ، والجار والمجرور متعلق به ، ثم حذف حرف الجر وبقى عمله ، وحاصل الرد أن حرف الجر عامل والعا ، ضعيف مل الضعيف لا يعمل وهو محذوف ، ومثله مثل النواصب والجوازم مع الفعل المضارع ، لا يعمل شيء منها إلا مذكورا ، وللغراء أن يقول : لا نسلم لكم هذا فقد عمل حرف الجر وهو محذوف ، ألا ترى أن رب تعمل محذوفة بعد الواو وانفاء ويل ، وقد عمل غير رب الجر وهو محذوف ، كما في قول الشاعر :

إِذَا قِيلَ أَيْ النَّاسِ شَرِّ قَبِيلَةٍ أَشَارَتْ كَلِيبٌ بِالْأَكْفِ الْأَصَابِعِ

فأنتم تقررون أن أصل الكلام : أشارت إلى كليب ، فحذفت « إلى » وبقى عملها ، ومع أن هذا الكلام صحيح لا نرى لك أن تقره وتجعل منه قاعدة مطردة .

١٦٧ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، والاستشهاد به في قوله « تَبَأُ بَأَنَّ » حيث اشتق هذا الراجز فعلا من اسم الصوت الذي هو « بَأُ ، بَأُ » والعرب تشق من أسماء الأصوات على مثال الدحرجة ثم تأخذ من هذا المصدر أفعالا على مثال دحرج يدحرج ، قالوا : بِأَبَاتِ الصَّيِّ ، وَبِأَبَاتِ بَهْ ، أَبَاتِي بِأَبَاةٍ ؛ إِذَا قُلْتَ لَهُ : يَا أَبِي أَنْتَ وَأُمِّي ، أَوْ قُلْتَ لَهُ : يَا بَا ، وَكَذَلِكَ قَالُوا : يَا أَبَا الصَّيِّ أَبَاهُ ؛ إِذَا قُلْتَ لَهُ : يَا بَا . وقالوا : نَمْنَخُ الْبَعِيرَ نَمْنَخُهُ نَمْنَخُهُ ؛ إِذَا قُلْتَ لَهُ : نَمَخْ ، وَقَالَ ابْنُ جَنَى « سَأَلْتُ أَبَا عَلِيٍّ =

فكما بُنِيَتْ هذه الأفعال من هذه الألفاظ وإن كانت لا تتصرف فكذلك

ها هنا .

وأما قولهم « إن لام الجر تتعلق به » قلنا : لا نسلم ؛ فإن اللام فى قولهم « حاشى لله » زائدة لا تتعلق بشيء ، كقوله تعالى : (لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ) لأن التقدير فيه : يرهبون رَبَّهُمْ ، واللام زائدة لا تتعلق بشيء ، وكقوله تعالى : (أَلَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى) أى ألم يعلم أن الله ؛ والباء زائدة لا تتعلق بشيء ، وكقوله تعالى : (اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ) أى اقرأ اسمَ ربك ، وكقوله تعالى : (وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ) أى ولا تُلْقُوا أَيْدِيَكُمْ ، وقوله تعالى : (تَنَبَّأُ بِالذَّهْنِ) أى تنبأ بالذهن ، ويموز أن تكون هنا مُعَدَّة ؛ لأنه يقال : نبأ وأنبت ، لقتان بمعنى واحد ، وكقولهم « بحسبك زيد » أى حسبك وكقول الشاعر :

== ققلت له : بأبات الصبي بأبأة إذا قلت له : يا ، يا ، فإما مثال الأبأة عندك الآن ؟ أزنها على لفظها فى الأصل فتقول : مثلها البقبة بمنزلة الصلصلة والقلقلة ؛ فقال : بل أزنها على ما صارت إليه وأترك ما كانت عليه فأقول : القللة ، قل : وهو كما ذكر « اه . » وقد كتبنا بحثاً وافياً عن الاشتقاق من أسماء الأصوات والنحت من الجمل فى القسم الأول من كتابنا دروس التصريف فارجع إليه إن شئت ، ومثل بيت الشاهد قول الراجز الآخرة :

وصاحب ذى غمرة داجيته بأباته ، وإن أبى فديته

* حق آتى الحى وما آذيته *

ومثله قول الآخر :

إذا ما القبائل بأباتنا فإذا نرجى ببيأينا

ومثله ما أنشده ابن السكيت :

ولكن يابته يؤبؤ وببأؤه حباً أحبؤه

يابته : يفديه ، وبؤبؤ : أى سيد كريم ، وببأؤه : تفديته ، وحباً : فرح ،

وأحبؤه : أفرح به .

١٦٨ — * نَضْرِبُ بِالسَّيْفِ وَتَرْجُو بِالْفَرْجِ *

أى نرجو الفرج ، والباء زائدة لا تتعلق بشيء ، فكذلك ها هنا .
وأما قوله تعالى : (وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ) فليس لهم فيه حجة ؛ فإن حاشى ها هنا
ليس باستثناء ؛ إذ ليس هو موضع استثناء ، وإنما هو كقولك : إذا قيل لك فلان
يقتل أو يموت أو نحو ذلك — «حاشاه» وهذا ليس باستثناء ، وإنما هو بمنزلة قولك
«بَعِيداً مِنْهُ» فكذلك ها هنا .

وأما قولهم «يدخله الحذف» والحذف لا يكون فى الحرف « قلنا : الجواب
عن هذا من وجهين :

أحدهما : أنا لا نسلّم أنه قد دخله الحذف ؛ فإن الأصل عند بعضهم [١٢٩] فى
حاشى حاش بغير ألف ، وإنما زيدت فيه الألف . وهذا هو الجواب عن احتجاجهم

١٦٨ — هذا بيت من مشطور الرجز ينسب للجعدى من غير تعيين ، وهو من
شواهد معنى اللبيب (رقم ١٥٨) وشرح الكافية فى باب حروف الجز ، وشرحه
"بغدادى (١٥٩/٤) وقبل البيت قوله :

* نحن بنو جعدة أصحاب الفلج *

والفلج — بفتح الفاء واللام جميعاً — الماء الجارى ، ويقال : البئر الكبيرة ، وقالوا :
عين خلج ، وماء فلج ، ويروى «أرباب الفلج» والمعنى واحد ، والاستشهاد بالبيت
فى قوله « نرجو بالفرج » حيث زاد الراجز الباء فى المفعول به ، وذلك أن الرجاء
وما تصرف منه يتعدى إلى المفعول بنفسه ، تقول : رجاء رجوه ، وكذلك ارتجاء برجيّه ،
ورجاء برجيّه — بتضعيف الجيم ، قل الله تعالى : (وترجون من الله ما لا يرجون)
وقال بشر :

فرجى الخير وانتظرى إيابى إذا ما القارظ العزى آبا

وقد اختلفت عبارة العلماء فى زيادة الباء فى بيت الشاهد ، فقال ابن عصفور : زيادة
الباء هنا ضرورة ، وقال ابن السيد البطليوسى فى شرح أدب الكاتب : إنما عدى الرجاء
بالباء لأنه بمعنى الطمع ، والطمع يتعدى بالباء كقولك : طمعت بكذا ، قال الشاعر :
طمعت بللى أن تجود ، وإنما تقطع أعناق الرجال المطامع

بقراءة من قرأ : (حَاشَ لِلَّهِ) ثم تقول : إن هذه القراءة قد أنكرها أبو عمرو بن العلاء سيد القراء ، وقال : العربُ لا تقول « حَاشَ لَكَ » ولا « حَاشَكَ » وإنما تقول « حاشي لك » ، وحاشاك « وكان يقرؤها (حَاشِي لِلَّهِ) بالالف في الوصل ، ويقف بغير ألف في الوقف متابعاً للمصحف ؛ لأن الكتابة على الوقف لا على الوصل ، وكذلك قال عيسى بن عمر الثقفي - وكان من الموثوق بعلمهم في العربية - : العربُ كلها تقول « حاشي لله » بالالف ، وهذه حجة لأبي عمرو .

والوجه الثاني : أنا نسلم أن الأصل فيه حاشي بالالف ، وإنما حذفت لكثرة الاستعمال ، وقولهم « إن الحرف لا يدخله الحذف » قلنا : لا نسلم ، بل الحرف يدخله الحذف ، ألا ترى أنهم قالوا في رَبٍّ : رَبٍّ ، بالتخفيف ، وقد قرئ به ، قال الله تعالى : (رَبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ) ثم قال الشاعر :

١٦٩ — أَزْهَيْرُ إِنْ يَشِبَّ الْقَذَالُ فَإِنَّهُ

رُبَّ هَيْضَلٍ لِحِبِّ لَفَّتْ هَيْضَلٍ

١٦٩ — هذا البيت من كلام أبي كبير الهذلي ، واسمه عامر بن حلس ، وقد استشهد بالبيت رضي الدين في شرح الكافية في باب حروف الجر ، وشرحه البغدادي في الخزانة (١٦٥/٤) وأنشده موفق الدين بن يعيش (ص ١٠٩٣) وقوله « أزهير » الممزة فيه للنداء ، وزهير : اسم ابن الشاعر ، بدليل قوله في قصيدة أخرى :

أزهير هل عن شية من مقصر أم لا سبيل إلى الشباب المدبر

فقد الشباب أبوك إلا ذكره فاعجب لذلك فعل دهر وامكر

والقذال : بفتح القاف ، بزنة السحاب - ما بين نقرة القفا وأعلى الأذن ، وهو آخر موضع من الرأس يشيب شعره ، وربما أطلق القذال وأريد الرأس كله من باب إطلاق اسم الجزء وإرادة كله ، والهيضل - بزنة جعفر - الجماعة من الناس ، ولجب - بفتح اللام وكسر الجيم - معناه كثير الجلبة مرتفع الأصوات ، ويروى في مكانه « مرس » بفتح فسكسر - ومعناه شديد ، وقوله « لففت » يروى بفاء بوزن معناه جمعت ، ويروى « لففت » بفاء بعدها قاف ، ومعناه جمعت أيضاً ، يريد أنه جمع جيشاً يجيش للحرب والطعان .

وقال الآخر :

١٧٠ - أَلَمْ تَعْلَمْ يَا رَبُّ أَنْ رَبَّ دَعْوَةٍ

دَعْوَتُكَ فِيهَا مُخْلِصًا لَوْ أَجَابَهَا

وفي رَبٍّ أَرْبَعُ لَفَاتٍ : ضم الراء ، وفتحها ، مع تشديد الباء وتخفيفها ، نحو : رَبٍّ ، وَرَبٍّ ، وَرَبٍّ ، وَرَبٍّ . وكذلك حكيم عن العرب أنهم قالوا في سوف أَفْعَلُ : « سَوْ أَفْعَلُ » بحذف الفاء ، وحكاها أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب في أماليه ، وحكى ابن خالويه فيها أيضاً « سَفَ أَفْعَلُ » بحذف الواو ، وزعمهم

== والاستشهاد بالبيت في قوله « رب هيضل » حيث جاء برب مخففة بياء واحدة ، وقد اختلف العلماء في الباء الباقية : أساكنة هي أم مفتوحة ، فذكر قوم منهم ابن جني أنها ساكنة ، وعليه يكون الشاعر قد حذف الباء الثانية التي كانت مفتوحة وأبقى الأولى على حالها التي كانت عليها ، وينشدون بالسكون قول الشاعر :

ألا رب ناصر لك من لؤي كريم لو تناديه أجابا

ومنه من روى « رب » في بيت الشاهد بفتح الباء ، وصرح العسكري في كتاب التصحيف بالوجهين ، وقد قل أبو علي في كتاب الشعر : الحروف على ضربين : حرف فيه تضعيف ، وحرف لا تضعيف فيه ؛ فالأول قد يخفف بالحذف منه كما فعل ذلك في الاسم وانفعل بالحذف والقلب ، وذلك نحو إن وأن ولكن ورب ، وابقاس إذا حذف المدغم فيه أن يبقى المدغم على السكون ، وقد جاء :

* أزهير إن يشب القذال . . البيت *

ويمكن أن يكون الآخر منه حرك لما لحقه الحذف واثبات فاشبه بهما الأسماء « اه . ١٧٠ - لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، وألفاظه ومعانيه ظاهرة . ، والاستشهاد به في قوله « رب دعوة » حيث ورد فيه « رب » مخففاً بحذف أحد الباءين ، والكلام فيه كالكلام في الشاهد السابق ، ولكن بينهما فرقان جهة واحدة ، وتلخيصها أن « رب » في البيت السابق مخففة قطعاً ، إذ لا يصح وزن البيت إلا على تخفيفها إما بسكون بائها وإما بفتحها ، أما في هذا البيت فالوزن يتم على تخفيفها وعلى تشديدها ، بل قد يكون تشديدها أوفق ، ولا دليل على التخفيف إلا الرواية ، وقد آتى المؤلف بالبيت السابق ، فيكون قد روى عن أثبات العلماء التخفيف في هذا البيت أيضاً .

أيضاً أن الأصل في سَأَفْعَل : سوف أَفْعَل ، فحذفت الواو والفاء معاً ، وسوف حرف ، وإذا جُوزَ تم حذف حرفين فكيف تمنعون جواز حذف حرف واحد ؟ فدلَّ على فساد ما ذكرتموه ، والله أعلم .

٣٨ — مسألة

[هل يجوز بناء « غير » مطلقاً ؟]^(١)

ذهب الكوفيون إلى أن « غير » يجوز بناؤها على الفتح في كل موضع [١٣٠] يحسن فيه « إلا » سواء أضيفت إلى متمكن أو غير متمكن ، وذلك نحو قولهم : ما نفعى غير قيام زيد ، وما نفعى غير أن قام زيد .

وذهب البصريون إلى أنها يجوز بناؤها إذا أضيفت إلى غير متمكن ، بخلاف ما إذا أضيفت إلى متمكن .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما جوزنا بناءها على الفتح إذا أضيفت إلى اسم متمكن أو غير متمكن وذلك لأن « غير » هنا قامت مقام « إلا » وإلا حرف استثناء ، والأسماء إذا قامت مقام الحروف وجب أن تُبنى ، وهذا لا يختلف باختلاف ما يضاف إليه من اسم متمكن كقولك : ما نفعى غير قيامك ، أو غير متمكن كما قال :

١٧١ — لَمْ يَمْنَعْ الشَّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ

نَحَامَةً فِي غُصُونِ ذَاتِ أَوْقَالٍ

(١) انظر في هذه المسألة : كتاب سيويه (١ / ٣٦٨) ومغنى اللبيب لابن هشام

(ص ١٥٩ و ٥١٦) وشرح الأشموني (٣ / ٤٢١ بتحقيقنا) وحاشية الصبان (٢ / ٢٢١) .

١٧١ — هذا البيت قد استشهد به سيويه (١ / ٣٦٩) ولم يخرجه ، وعزاء الأعم

إلى رجل من كنانة ولم يخرجه ، واستشهد به رضى الدين في باب الاستثناء وفي باب والظرف

== وقد شرحه البغدادي في الحزاة (٢/٥٥) ونسبه لأبي قيس بن الأسلت ، وأنشده ابن منظور (وق ل) ولم يره ، واستشهد به ابن هشام في معنى اللبيب مرتين (رقم ٢٦٢) فانظره في (ص ٥١٧ و ٥١٨) والأوّل : الأعلى وهو أيضاً ثمار الدوم ، ومنه قولوا « توفل في الجبل » أي صعد وارتفع . يقول الشاعر : لم يمنعنا من التعرّج على الماء إلا صوت حمامة ذكرتنا من نحب فربجتنا وحثتنا على السير ، وموطن الاستشهاد فيه قوله « غير أن نطقت » فإن الرواية فيه بفتح « غير » مع أنها فاعل لقوله « لم يمنع » فدل ذلك على أنه بناها على الفتح ، قال الأعلم : « الشاهد فيه بناء غير على الفتح لإضافتها إلى غير متبكن ، وإن كانت في موضع رفع ، وذلك أن « أن » حرف يوصل بالفعل ، وإنما تؤولت اسماع ما بعدها من صلتها لأنها دلت على المصدر ونابت منابه في المعنى ، فلما أضيفت غير إليها مع لزومها للإضافة بنيت معها ، وإعرابها على الأصل جائز حسن ، ونظير بنائها بناء أسماء الزمان إذا أضيفت إلى الجمل والأفعال ، كقولك : عجبت من يوم قام زيد ومن يوم زيد قائم ؛ لأن حق الإضافة أن تقع على الأسماء المفردة دون الأفعال والجمل ، فلما خرجت عن أصلها بنى الاسم » اهـ وقال سيويه : « والخجة على أن هذا في موضع رفع أن أبا الخطاب حدثنا أنه سمع من العرب الوثوق بهم من ينشد هذا البيت رفعا :

* لم يمنع الشرب منها . . . البيت *

وزعموا أن ناسا من العرب ينصيون هذا الذي في موضع الرفع ، فقال الخليل : هذا كنصب بيضهم يومئذ في كل موضع ، فكذلك غير أن نطقت ، وكما قال النابغة :
على حين عاتبت الشيب على الصبا قلت : ألما تصح والشيب وازع ؟
كانه جعل حين وعاتبت اسما واحدا . اهـ .

وقد جعل الأعلم إضافة غير في هذا البيت إلى غير متبكن - أي إلى مبنى - بسبب وجود « أن » الصدرية في صدر المضاف إليه ، مع علمه أن الصدرية حرف ، وأن الحرف لا يقع في موقع من مواقع الإعراب أصلا ؛ فلا يكون مضافا إليه ، بل مع علمه أن هذا الحرف الصدرى مع بدخوله في تأويل اسم مفرد معرب - وهو المصدر المنبوك من أن ومدخولها - وأنت لو تأملت في هذا البيت وجدت البصريين والكوفيين متفقين على جواز بناء غير في هذا البيت وأمثاله ، ولكن الاختلاف بينهم في تحليل هذا البناء ، فالكوفيون يملونه - على ما قلنا المؤلف عنهم - بأنها قامت ==

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه يجوز بناؤها إذا أضيفت إلى غير متمكن ، ولا يجوز بناؤها إذا أضيفت إلى متمكن ، وذلك لأن الإضافة إلى غير المتمكن تجوز في المضاف البناء ، قال تعالى : (وَمِنْ فِرْعَونَ يَوْمَئِذٍ آمِنُونَ) فبنى « يَوْمَ » في قراءة مَنْ قرأ بالإضافة والفتح ، وهي قراءة نافع وأبي جعفر ؛ لأنه أضيف إلى « إذ » وهو اسم غير متمكن ، وقال الشاعر :

١٧٢ — رَدَدْنَا لِشِئْنَاءِ الرَّسُولِ ، وَلَا أَرَى كَيَوْمَئِذٍ شَيْئًا تَرَدُّ رَسَائِلُهُ

== مقام إلا الاستثنائية ، والبصريون قد عللوه بأنها أضيفت إلى مبنى فاكْتَسَبَتِ البناء من المضاف إليه ، وذلك كما يكتسب المضاف من المضاف إليه انتدكير أو اتأنيث ، وقد فصل ابن هشام في معنى اللبيب (ص ١٠٥ وما بعدها) الأمور التي يكتسبها المضاف من المضاف إليه ، فارجع إليها إن شئت .

ومن شواهد بناء غير لكونها أضيفت إلى مبنى — على ما يقول البصريون — قول الشاعر وأنشده ابن هشام في الغنى :

لقد بقيس حين يأتني غيره تلقته بحرا مفيضا خيره

الرواية في هذا البيت بفتح « غير » بدليل الروي ، ونظير ما أنشده المؤلف في بناء غير لكونها أضيفت إلى جملة مصدرية بأن قول الحارث بن حنظلة اليشكري من قصيدته التي تعد في المعلقات ، وهو من شواهد الرضى :

غير أني قد أستمع على الهمم إذا خف بالثوى النجاء

فغير هنا استثناء منقطع ، وهي مفتوحة ، ويجوز أن تكون فتحها فتحة إعراب ، ويجوز أن تكون فتحة بناء ، وفي هذا القدر كفاية ومقنع إن شاء الله .

١٧٣ — لم أعر لهذا البيت على نسبة إلى قتل معين ، وشعنا : اسم امرأة ، والرسول هنا الرسالة ، ومنه قول كثير عزة :

لقد كذب الواشون ، ما بحثت منهم بسر ، ولا أرسلتهم برسول

وقول الأسعر الجعفي :

ألا أبلغ أبا عمرو برسولا يأتي عن فتاحكم غنى

وقول العباس بن مرداس السلمي :

ألا من مبلغ عنى خفا رسولايت أهلك متهاها ؟

(١٩ — الإنصاف ١)

فكذلك هاهنا، وسبب هذا يُستقصى في الجواب إن شاء الله تعالى، وأما الإضافة إلى المتمكن فلا تُجَوِّز في المضاف البناء قلنا : إنه باقٍ على أصله في الإعراب ، فكذلك هاهنا ؛ وسنبين هذا مُستقصى في الجواب إن شاء الله تعالى .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنها في معنى إلا فينبغي أن تبني » قلنا : هذا فاسد ، وذلك لأنه لو جاز أن يقال ذلك لجاز أن يقال : « زيدٌ مِثْلُ عمرو » فيبنى [مثل] على الفتح لقيامه مقام الكاف ؛ لأن قولك : « زيدٌ مِثْلُ عمرو » في معنى « زيدٌ كعمرو » ولما وقع الإجماعُ على خلاف ذلك دلَّ على فساد ما ادعيتموه .

وأما قول الشاعر :

لَمْ يَمْنَعْ الشَّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ تَطَقَّتْ

حَمَامَةٌ فِي غُصُونِ ذَاتِ أُوقَالٍ [١٧١]

[١٣١] فنقول : لانسلم أنه بنى لأنه قام مقام « إلا » وإنما بنى « غير » لأنه أضافه إلى غير متمكن ، والاسمُ إذا أضيف إلى غير متمكن جاز بناؤه ، ولهذا نظائر كثيرة من كتاب الله تعالى وكلام العرب ، قال الله تعالى : (إِنَّهُ خَلَقَ مِثْلَ مَا أَنْتُمْ تَنْطَلِقُونَ) في قراءة من قرأ (مِثْلَ) بالفتح ، وهي قراءة ابن كثير ونافع وابن عامر

والاستشهاد بالبيت في قوله « كيومئذ » فإن الرواية فيه بفتح يوم مع أنه مدخول حرف الجر ، فدل ذلك على أنه بناء على الفتح لإضافته إلى البنى وهو « إذ » - وأنت خير بأن تنوين « إذ » هو تنوين العوض عن الجملة التي من حق « إذ » أن يضاف إليها ، كما في قوله تعالى : (ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله) تقديره : ويوم إذ يغلب الروم يفرح المؤمنون ، وكذلك قوله سبحانه : (وهم من فزع يومئذ) في قراءة من قرأ بفتح يوم ، ويجوز الإعراب مع ذلك ، فتجعل فتح يوم في الآية الأولى فتح الإعراب وأنه منصوب على الظرفية متعلق بفرح ، وقد قرئ في الآية الثانية بحرف يوم من يومئذ ، وهذا ظاهر إن شاء الله تعالى .

وأبي جعفر ويعقوب ، وإن كان في موضع رفع ؛ لأنه اسم مبهم مثل غير أضيف إلى غير متمكن ، وقال تعالى : (وَمِنْ خِزْيِ يَوْمَئِذٍ) فيمن قرأ بالفتح ، وقال تعالى : (مِنْ عَذَابِ يَوْمَئِذٍ) فيمن قرأ بالفتح ، وهي قراءة نافع والكسائي وأبي جعفر ، ثم قال الشاعر :

١٧٣ — أَرْمَانَ مَنْ يُرِدِ الصَّنِيعَةَ يُضْطَنَعُ فِينَا ، وَمَنْ يُرِدِ الزَّهَادَةَ يُزْهَدُ

فبنى « أَرْمَانَ » لإضافته إلى « مَنْ » وهو غير متمكن ، وقال الآخر :

١٧٤ — عَلَى حِينٍ مَنْ تَلَبَّثَ عَلَيْهِ ذَنْبُهُ

يَجْنِدُ قَقْدَهَا فِي الْمَقَامِ تَدَاثُرُ

١٧٣ — الصنعة : كل معروف تسديه إلى غيرك تصطنعه به ، أي يجعله من تفرك ،

وقال الشاعر :

إن الصنعة لا تكون صنعة حتى يصاب بها مكان المصنع

والاستشهاد بالبيت في قوله « أَرْمَانَ مَنْ يَرِدُ — إلخ » فإنه يجوز في « أَرْمَانَ » أن يكون مبنيًا على الفتح لكونه ظرفًا مبهمًا قد أضيف إلى جملة مضدرة باسم مبني — وهو من — ويجوز أن يكون منصوبًا على الظرفية ، ونظيره قول العجاج :

أَرْمَانَ أَبَدَتْ وَاضِحًا مَفْلُجًا أَغْرَ بَرَاقًا وَطَرَفًا أَدْعَجًا

١٧٤ — هذا البيت من كلام ليبد بن ربيعة العامري ، وهو من شواهد سيويه

(٤٤١ / ١) والرضي في باب الجوازم ، وشرحه البغدادي في الحزانة (٦٤٩ / ٣)

والذنوب — بفتح الذال — الدلو إذا كانت مملوءة بالماء ، وقد ضرب به مثلا

لما يدل به من الحجة ، وقوله « يَجْدُ قَقْدَهَا » روى سيويه في مكان هذه العبارة « يَرِثُ

شَرِبَهُ » والشرب — بالكسر — الحظ من الماء ، والمقام : أراد به مقاما فأخبر فيه غيره

وكررت الخصامة فيه والحاجة ، والتدابير — بالياء للوحدة — التقاطع ، وأصله أن يولى

كل واحد من الخصمين صاحبه دبره ، وروى سيويه « تَدَاثُرُ » بالثاء الثلاثة — وهو

التزاحم . وأصله مأخوذ من الدثر — بفتح الدال وسكون الثاء — وهو المال الكثير .

والاستشهاد بالبيت في قوله « عَلَى حِينٍ مَنْ — إلخ » فإن الرواية فيه بفتح حين مع

دخول حرف الجز عليها ، وذلك دليل على أن الشاعر بنى هذه الكلمة على الفتح ؛ إذ

لو كان أعربها لجرها بالكسرة ، وإنما بناها لكونها مضافة إلى جملة مضدرة مبني — وهو —

فبنى « حين » لإضافته إلى « من » وقال الآخر :

١٧٥ — عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ الشَّيْبَ عَلَى الصَّبَا
وَقُلْتُ : أَلَمْ تَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعٌ ؟

وقال الآخر :

١٧٦ — عَلَى حِينَ أُنْحِنْتُ وَشَابَ رَأْسِي
فَأَيَّ فَيِّ دَعَوْتُ وَأَيَّ حِينَ ؟

= « من » - وقد ذكر سيويه أن إضافة « حين » إلى « من » الشرطية بضرورة من ضرورات الشعر، قال الأعمش : « الشاهد مجازاته بمن مع إضافة حين إلى جملة الشرط ضرورة ، وحكمها ألا تضاف هي وإذا إلا إلى جملة مخبرها ، والمبهمات إنما تفسر وتوصل بالأخبار ، وجاز هذا في الشعر تشبيها لجملة الشرط بجملة الابتداء والخبر والفعل والفاعل » اهـ .
١٧٥ — هذا البيت من كلام النابغة الذبياني ، وهو من شواهد سيويه (٣٦٩/١)
وابن يعيش (٣٣٥ و ٥٤٥) ورضي الدين في شرح الكافية في باب الظروف ، وشرحه البغدادي في الخزانة (١٥١/٣) وابن هشام في مغنى اللبيب (رقم ٧٧٧) والأشعوني (رقم ٦١٨) وأوضح السالك (رقم ٣٢٥) وابن عقيل (رقم ٢٣٧) وشذور الذهب (رقم ٢٥) وعاتبت : فعل ماضٍ من العتاب ، وهو اللوم في تسخط وكراهية ، والشيب : الشيب ، والصبا - بكسر الصاد - الصبوة وهي الميل إلى شهوات النفس واتباع لذائذها ، وأصح : مضارع من الصحو ، وأصله ضد السكر ، وأراد هنا الرجوع إلى ما هو خالق به من كالات النفس ، والوازع : اسم الفاعل من وزعه يزعه - كوضع يضع - أي نهاء وزجره وكفه عن فعل المقامح . والاستشهاد به في قوله « على حين عاتبت » فإنه يروى بفتح حين ويجره ، أما فتحه - مع دخول حرف الجر عليه - فيسبب بناءه على الفتح لكونه أضيف إلى جملة صدرها فعل ماضٍ مبنى ، فأكتسب المضاف البناء من المضاف إليه ، وأما جره فعلى الأصل ، فمجموع الروايتين يدل على أن الظرف اليهم إذا أضيف إلى جملة صدرها مبنى جاز فيه الإعراب على أصله والبناء لا اكتسابه البناء مما أضيف إليه .

١٧٦ — انحنيت : أراد كبرت سني وضعفت قوتي فصرت لا أمشي إلا منحني الظهر

والاستشهاد به في قوله « على حين انحنيت » حيث وردت « حين » بالفتح مع دخول حرف الجر عليها ، فبدل ذلك على أنه بناها على الفتح لإضافتها إلى جملة صدرها مبنى وهو الفعل الماضي ، والكلام فيه كالكلام في الآيات السابقة .

وقال الآخر :

١٧٧ — يَمْرُونُ بِالْدهْنِ خِفَافًا يَسَابُهُمْ
وَيَخْرُجْنَ مِنْ دَارَيْنِ يُجْرَى بِهَلْقَائِهِ
عَلَى حِينِ أَلْهَى النَّاسَ جُلُءُ أُمُورِهِمْ
فَنَدَلًا زُرَيْقُ الْمَالِ نَدَلُ الثَّعَالِبِ

وإذا بنى المضاف في هذه الأماكن من كتاب الله تعالى . وكلام العرب لإضافته
إلى غير متمكن دلّ على أن قوله « غير أن نطقت » مبنى لإضافته إلى غير متمكن
على ما بينا ، والله أعلم .

١٧٧ — هذان البيتان من شواهد سيويه (٥٩/١) ولم يعزها ولا عزاهما الأعزم ،
وقد أنشدتهما ابن منظور (ن د ل) من غير عزو ، وهما من شواهد الأشموني (رقم ١٤)
وأوضح المسالك (رقم ٤٨) وابن عقيل (رقم ١٦٢) وقد نسبهما العيني إلى الأحموس
ثم قال : « وذكر في الحماسة البصرية أن قائلهما هو أعشى همدان يهجو لصوصا ، وقال
الجوهري : قل جرير يصف ركبا :

يمرون بالدهن خفافا . . . *

والأظهر ما قلّه في الحماسة « اه ، وقال ابن منظور : « وندل التمر من الجلة والخبز
من السفرة يندله ندلا : غرف منهما بكفه جماء كتلا ، وقيل : هو الترف باليدين
جميعا ، والرجل مندل بكسر الميم ، وقال يصف ركبا ويمدح قوم دارين بالجود .

* يمرون بالدهن . . . البيتين *

يقول : اندلى يازريق — وهي قبيلة — ندل الثعالب ، يريد السرعة ، والعرب
تقول : أكسب من ثعلب ، قل ابن بري : وقيل في هذا الشاعر : إنه يصف قوما
لصوصا يأتون إلى دارين فيسرقون ويمثلون حقائبهم ثم يفرغونها ويعودون إلى دارين ،
وقيل : يصف تجارا ، وقوله « على حين ألهى الناس جل أمورهم » يريد حين اشتغل
الناس بالفتن والحروب ، والبحر : جمع أبجر ، وهو العظيم البطن : والتدل : التناول ،
وبه فسر بعضهم قوله فندلا زريق المال « اه كلامه بحروفه . والاستشهاد به هنا في قوله
« على حين ألهى الناس » فإن الرواية فيه قد جاءت بفتح « حين » مع دخول حرف الجر
عليه ؛ فدل على أنه بناء ، والكلام فيه كالشواهد في الآيات السابقة .

[١٣٢] ٣٩ — مسألة

[هل تكون «سوى» اسماً أو تلزم الظرفية ؟] ^(١)

ذهب الكوفيون إلى أن «سوى» تكون اسماً وتكون ظرفاً . وذهب البصريون إلى أنها لا تكون إلا ظرفاً .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنها تكون اسماً بمنزلة «غير» ولا تلزم الظرفية أنهم يدخلون عليها حرف الخفض ، قال الشاعر :

١٧٨ — وَلَا يَنْطِقُ الْمَكْرُوهَ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ

إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلَا مِنْ سِوَانَا

(١) انظر في هذه المسألة: شرح الأشموني (٤٧٦/٢ بتحقيقنا) وحاشية الصبان (١٤١/٢ بولاق) وتصريح الشيخ خالد (٤٣٦/١) وشرح رضى الدين على الكافية (٢٢٧/١) وشرح ابن يعيش على الفصل (ص ٢٩٨) وشرح ابن عقيل (٥١٧/١ بتحقيقنا) ولسان العرب (س و ي) :

١٧٨ — هذا البيت من شواهد سيويه (١٣/١ و ٢٠٣) وأنشده ابن منظور (س و ي) وقد استشهد به الأشموني (رقم ٤٥٤) وابن عقيل (رقم ١٧١) والبيت من كلام المرار بن سلامة العجلي ، وقد نسب في كتاب سيويه إليه مرة (١٣/١) ونسب مرة أخرى (٢٠٣/١) لرجل من الأنصار غير معين ، وقوله «ولا ينطق الكروه» يروى مكانه في «ولا ينطق الفحشاء» والفحشاء : الكلام القبيح ، تقول : أخش الرجل في كلامه ، وخش — بتشديد الحاء — وتفخش ؛ إذا أردت أنه يتكلم بقبيح الكلام ، وقوله «إذا جلسوا» رويت هكذا في كتاب سيويه (١٣/١) ورويت فيه أيضاً (٢٩٣/١) «إذا قعدوا» والمعنى واحد : والاستشهاد بالبيت في قوله «ولا من سوانا» حيث آتى بسواء مجزورة بمن ، والكوفيون يستدلون بهذا البيت ونحوه على أن «سوى» تخرج عن النصب على الظرفية إلى انثاء بالعوامل فتقع مبتدأ وفاعلاً واسماً لأن ومجروراً بحروف الجر ، وسيويه وشيخه الخليل ينكران ذلك ، ويرسمان أنها

فأدخل عليها حرف الخفض ، وقال الشاعر :

١٧٩ - تَجَانَفُ عَنْ جَوِّ الْيَمَاسَةِ نَاقَتِي

وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا لِيَوَائِكََا

فأدخل عليها لام الخفض ؛ فدل على أنها لا تلزم الظرفية ، وقال أبو دُوَاد :

١٨٠ - وَكُلُّ مَنْ ظَنَّ أَنَّ الْمَوْتَ مُحِطُهُ

مُعَلَّلٌ بِسَوَاءِ أَحَىٍّ مَكْذُوبٍ

== بجميع لغاتها لا تخرج عن النصب على الظرفية إلا في ضرورة الشعر ، ولكن كثرة الشواهد الواردة عن العرب المحتج بكلامهم يوفى استعمال هذه الكلمة في مواضع كثيرة من مواضع الإعراب - ترجع مذهب الكوفيين ، وقريب منه مذهب الرمازي وأبي البقاء العكبري : زعموا أن «سوى» تستعمل ظرفاً وتستعمل غير ظرف ، إلا أن مجيئها منصوبة على الظرفية أكثر ، وقد رجحه ابن هشام في معنى اللبيب ، قال « وإلى مذهبها أذهب » ١٨١ .

١٧٩ - هذا البيت من شواهد سيويه (١٣/١) وقد نُسب إلى الأعشى ، وكذلك نُسب إليه الأعمى الشنمري ، وأنشده ابن منظور (سوى) وهو من شواهد الرضى في باب الاستثناء ، وشرحه البغدادي في الخزانة (٥٩/٢) وقوله « تَجَانَفُ » هو فعل مضارع ، وأصله تَجَانَفَ ، حذف إحدى التاءين ، والتجانف : الانحراف ، وصف أنه لا يعدل في قصده على غير هذا المدوح ، وجعل الفعل للناقة مجازاً . والاستشهاد بالبيت في قوله « لسوائكَا » حيث أتى بسواء متأثرة بالعامل الذي هو لام الجر ، فدل ذلك على أنها تخرج عن النصب على الظرفية إلى الوقوع في مواقع الإعراب المختلفة ، على نحو ما بيناه في شرح البيت السابق .

١٨٠ - هذا البيت من كلام أبي دُوَاد - كما قال المؤلف - واسم أبي دُوَاد جويرية بن الحجاج ، ويقال : جارية بن الحجاج ، وهو من شواهد الأشموني (رقم ٥٥) وقوله « مُحِطُهُ » هو اسم الفاعل من قولك « أخطأك كذا » أى فأنك ولم يصبك . وفي الحديث « واعلم أن ما أخطأك لم يكن ليصيبك ، وما أصابك لم يكن ليخطئك » وقوله « مُعَلَّلٌ » هو اسم المفعول من قولك « عللت فلانا بكذا » إذا شغلته ولهيته به عن شيء يرغب فيه ، وسواء الحق : أى غيره ، والاستشهاد به في قوله « بسواء الحق » =

وقال الآخر :

١٨١ — أَكْرُ عَلَى الْكُتَيْبَةِ لَا أَبَالِي أَيْهَا كَانَ حَتَّى أَمَّ سِوَاهَا
فسواها : في موضع خفض بالمطف على الضمير المحفوض في « فيها » والتقدير: أم
في سواها .

والذي يدل على ذلك أنه روى عن بعض العرب أنه قال « أتاني سواؤك »
فرفع ؛ فدل على صحة ما ذهبنا إليه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنهم ما استعملوه في اختيار
الكلام إلا ظرفا ، نحو قولهم « مررتُ بالذي سواك » فتوقعها هنا يدل على ظرفيتها
بمخلاف غير ، ونحو قولهم « مررتُ برجل سواك » أي مررت برجل مكانك ، أي :
يفنى غناءك ويسد مسدك ، وقال ليبيد :

١٨٢ — وَأَبْذُلُ نَهَامَ الْمَالِ إِنِّ سِوَاهَا دُهْمًا وَجُونًا

== حث أتى بكلمة « سواء » متأثرة بالعامل الذي هو باء الجر ، وهو دليل للكوفيين
على أنها لا تلزم النصب على الظرفية كما يقول سيدييه والحليل ، وقد بينا ذلك في شرح
الشاهد ١٧٨ .

١٨١ — أكر : أي أرجع ، يريد أنه يقدم ولا يفر ، والكنية : الجماعة من
الجيش ، والخنف — بفتح الحاء وسكون التاء الثناة — الموت والهلاك . وقد أشد
الكوفيون هذا البيت دليلا على أن « سوى » تخرج عن النصب على الظرفية إلى التأثر
بتمويل ، وذلك أنهم أعربوا « سوى » معطوفا على الضمير . الجرور محلا يبنى في قوله
« أفيها » وتقدير الكلام عندهم : أفي هذه الكنية كان هلاكه أم في كنية أخرى ،
ولم يرتض المؤلف هذا الإعراب مع أنه هو للتبادر ، وجعل « سوى » منصوبا على
الظرفية كما هو مبين في كلامه .

١٨٢ — هذا البيت من كلام ليبيد بن ربيعة العامري ، وسوام المال — بفتح
السين والواو جميعا — الذي يرعى حيث شاء لا يمنعه أحد ، وهي أيضا سائمة ، وقد
سامت تسوم ، وأسائها صاحبها ، وقال الله تعالى : (فيه تسيمون) والدم : جمع الأدم
وهو الذي لونه الدمة — بالضم — وهي السود ، وتكون الدهماء والدم خيار الخيل ==

فنصب سواءها على الظرف ، ونصب « دُهما » ياناً ، كقولك : إن عندك رجلاً قال الله تعالى : (إن لدينا أنكالا) والجون هاهنا : البيض ، وهو جمع جَوْن ، وهو من الأضداد ، يقع على الأبيض والأسود ، ولو كانت مما يستعمل اسماً [١٣٣] لكثير ذلك في استعمالهم ، وفي عدم ذلك دليل على أنها لا تستعمل إلا ظرفاً .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما ما أنشدوه من قول الشاعر :

« إذا جلسوا منا ولا من سوائنا » [١٧٨]

وقول الآخر :

« وما قصدت من أهلها لسوائكا » [١٧٩]

فإنما جاز ذلك لضرورة الشعر ، وعندنا أنه يجوز أن تخرج عن الظرفية في ضرورة الشعر ، ولم يقع الخلاف في حال الضرورة ، وإنما فعلوا ذلك واستعملوها اسماً بمنزلة غير في حال الضرورة لأنها في معنى غير ، وليس شيء يضطرون إليه إلا ويحاولون له وجهاً .

وأما قول الآخر :

« أفها كان حتى أم سواها » [١٨١]

— والإبل عندهم ، والجون — بضم الجيم — جمع جون بفتحها ، وهو الأسود ، وهو أيضاً الأبيض . ويقال : كل بيجون من بعيد ، وكل لون سواد مشرب حمرة فهو جون . والاستشهاد بالبيت في قوله « إن سواءها دهما وجونا » حيث استعمل « سواء » ظرفاً متعلقاً بمحذوف يقع خبراً لأن مقداً على اسمها ، و « دهما » اسم إن تأخر عن خبرها ، ولو أنه لم يستعمل سواء ظرفاً لنصبه على أنه اسم إن ورفع ما بعده ؛ وذلك لأن اسم إن لا يتأخر عن خبرها إلا أن يكون الخبر ظرفاً نحو قوله تعالى : (إن لدينا أنكالا وجحياً) أو جاراً ومجروراً نحو قوله سبحانه : (وإن لكم في الأنعام لعبرة) .

وأنت خير — بعد الذي قررناه لك — أن الكوفيين لا يمانعون في أن تستعمل « سواء » بجميع لغاتها ظرفاً ، ولكنهم يقررون أنها كما تكون ظرفاً تكون غير ظرف وتقع في جميع مواقع الإعراب متأثرة بالعوامل ؛ فهذا الشاهد وغيره وآلاف الشواهد التي استعملت سواء فيها ظرفاً لا تنقض مذهبهم ، فتنبه لذلك والله يصمك .

فليس «سواها» في موضع جر بالمطف على الضمير المخفوض في فيها، وإنما هو منصوب على الظرف؛ لأن المطف على الضمير المجرور لا يجوز، وإنما هذا شيء تبينونه على أصولكم في جواز المطف على الضمير المخفوض، وسنين فساد مستقصى في موضعه إن شاء الله تعالى.

وأما ما رووه عن بعض العرب أنه قال «أتاني سواؤك» فرواية تفرّد بها الفراء عن أبي ثروان، وهي رواية شاذة غريبة؛ فلا يكون فيها حجة. والله أعلم.

٤. — مسألة

[«كم» مركبة أو مفردة؟] ^(١)

ذهب الكوفيون إلى أن «كم» مركبة. وذهب البصريون إلى أنها مفردة موضوعة للعدد.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأن الأصل في كم «ما» زيدت عليها الكاف؛ لأن العرب قد تصل الحرف في أوله وآخره، فما وصلته في أوله نحو: «هذا»، وهاك «وماوصلته في آخره نحو قوله تعالى: (إِنَّمَا تُرِيتُنِي مَا يُوعَدُونَ) فكذلك ما هنا: زادوا الكاف على «ما» فصارتا جميعاً كلمة واحدة، وكان الأصل أن يقال في «كم مالك»: كما مالك، إلا أنه لما كثرت في [١٣٤] كلامهم وجرت على ألسنتهم حذفت الألف من آخرها وسكنت ميمها، كما فعلوا في «لِمَ» فصار «كم مالك» والمعنى: كأي شيء مالك من الأعداد، والدليل على ذلك قولهم «كأَيُّ من رجل رأيت أي: كم من رجل رأيت»، ونظيركم «لِمَ» فإن الأصل في لِمَ

(١) انظر قبل كل شيء مناقشة الفريقين في المسألة الخامسة والعشرين، ثم انظر: شرح الأشموني وحاشية الصبان عليه (٧٠/٤ بولاق) وشرح الكافية لرضي الدين (٨٩/٢) ولسان العرب (ك م م).

« ما » زيدت عليها اللام ؛ فصارتا جميعاً كلمة واحدة ، وحذفت الألف لكثرة الاستعمال وسكنت ميمها ، فقالوا : لِمَ فعلتَ كذا ؟ قال الشاعر :

يَا أَبَا الْأَسْوَدِ لِمَ أَسْلَمْتَنِي لِمُومٍ طَارِقَاتٍ وَذِكْرُ [١٣١]

وقال الآخر :

١٨٣ — يَا أَسْدِي لِمَ أَكَلْتَهُ لِمَ ؟ لَوْ خَافَكَ اللَّهُ عَلَيْهِ حَرَمَةٌ
فَمَا قَرَّبْتَ نَحْمَهُ وَلَادَمَهُ

يعنى جرّو كلب ، ويقال : إن بني أسد كانت تأكله ، فتعير ذلك .
وزيادة الكاف كثيرة ، قال الله تعالى : (ليس كمثل شيء) وحكى عن بعض العرب أنه قيل له : كيف تصنعون الأفيط ؟ قال : كهين ، وقال الراجز :

١٨٤ — * لَوَاحِقُ الْأَقْرَابِ فِيهَا كَالْمَقَقِ *
أى : المَقَقُ ، وهو الطُّولُ .

١٨٣ — أنشد ابن منظور هذا الشاهد (روح) ونسبه إلى سالم بن دارة ، ولكنه روى أوله « ياقعسى » والقعسى : النسوب إلى قعس ، والأسدى : النسوب إلى أسد ، و « لم » مؤلفة من لام الجر مكسورة و « ما » الاستفهامية ، وقد حذف ألف « ما » الاستفهامية لدخول حرف الجر عليها كما عرفت في شرح الشاهد رقم ١٣١ ، ثم لم يكف بحذف الألف حتى سكن اليم بعد أن كانت مفتوحة ، و « له » مؤلفة كسابقها من لام الجر مكسورة و « ما » الاستفهامية ، وهذه الهاء يجوز أن تكون هاء السكت اجتمعا الراجز ليقف على « ما » الاستفهامية بعد حذف ألفها لكونها مجرورة بحرف الجر ، ويجوز أن يكون قلب ألف « ما » هاء حين أراد الوقف ، كما فعل راجز آخر في قوله ، وأنشده ابن يعيش (٤٥٤ و ١٢٨٢) :

قد وردت من أمكنه من ههنا ومن ههنا
* إن لم أروها فله *

الأتري أنه قلب ألف « ههنا » هاء ، وقلب ألف « ههنا » في قوله « ههنا » هاء ، و « من » الكلام : إن لم أروها فما يكون ؟ وأنت ترى أن الراجز الذى استشهد به المؤلف قد حذف ألف « ما » الاستفهامية وسكن اليم مرة ، وقلب ألفها هاء مرة أخرى ، وهذا نوع من التصرف فى الاسم الذى يشبه الحرف ، وهو ما يريد المؤلف أن يقرره ، فافهم ذلك والله يرشدك .

١٨٤ — هذا البيت من الرجز المشطور ، وهو من أرجوزة طويطة لرؤبة بن العجاج ، =

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنها مفردة لأن الأصل هو الإفراد ، وإنما التركيب فرع ، ومن تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل ، ومن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل ؛ لعدوله عن الأصل ، واستصحاب الحال أحد الأدلة المعتبرة .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن الأصل في كم ما زيدت عليها الكاف » قلنا : لانسلم ؛ فإن هذا مجرد دعوى من غير دليل ولا معنى قولهم « إن العرب قد تصل الحرف في أوله نحو هذا » فقد قدمنا الجواب عنه فيما سبق .

== والبيت من أبيات منها وصف فيها حمار وحش وأنته التي شبه ناقته بها في الجلادة وسرعة العدو ، وليس في وصف الحيل كما زعم العيني ، وقبل البيت قوله :
* قب من التعداء حتب في سوق *

وهو من شواهد الأشموني (رقم ٥٦٠) وابن عقيل (رقم ٢١٠) ورضي الدين في شرح الكافية في باب حروف الجر ، وشرحه البغدادي في الحزاة (٢٦٦/٤) وابن منظور (م ن ل) والقب : جمع أقب أو قباء ، وهو وصف من القبب — بالتحريك — وهو دقة الحصر ، يريد أنهم ضامرات البطون ، والتعداء : أحد مصادر « عدا يعدو » أي أسرع السير ، والحب : جمع أحقب أو حقباء ، والسوق — بفتح السين والواو جيما — طول الساق أو غلظها أو حسنها ، واللواحق : جمع لاحقة ، وهي الهزيلة الضامرة ، وفعله من باب فرح ، والأقرب : جمع قرب — كقفل أو عنق — وهو البطن ، واللقق — بالتحريك — الطول ، ويقال : هو الطول الفاحش في دقة . والاستسهاد بالبيت في قوله « كاللقق » فإن الكاف في هذه الكلمة حرف جر زائد لا يدل على معنى التشبيه ، وهذا تخريج جماعة من النجاة منهم أبو علي الفارسي وابن جني وابن السراج والرضي ، وحمل أبو علي على زيادة الكاف قوله تعالى : (أو كالذي مر على قرية) فزعم أن تقدير الكلام : رأيت الذي حاج إبراهيم في ربه ، أو الذي مر على قرية ، وهذا يدل على أنه لا يرى زيادة الكاف قصرة على الضرورة الشعرية ، فتنبه لهذا .

وأما قولهم « كان الأصل أن يقال في كم مالك : كما مالك ، إلا أنه لما كثر في كلامهم وجرى على ألسنتهم حذف الألف لكثرة الاستعمال وسكنت الميم ، كما فعلوا ذلك في لم » قلنا : لا نسلم أنه يجوز إسكان الميم في « لم » في اختيار الكلام ، وإنما يجوز ذلك في الضرورة ؛ فلا يكون فيه حجة ، قال الشاعر :

[١٣٥] * يا أبا الأسود لم أسبغتني * [١٣١]

وكما قال الآخر :

* يا أسدي لم أكلته لمة * [١٨٣]

فسكن « لم » للضرورة ، تشبيها لها بما يحىء من الحروف على حرفين الثاني منهما ساكن ؛ فلا يكون فيه حجة . ثم لو كان الأمر كما زعمتم وأن كم كيم لوجب أن يجوز فيها الأصل كما يجوز الأصل في لم فيقال : كما مالك ، كما يقال : لما فعلت ، وأن يجوز فيها الفتح مع حذف الألف كما يجوز في لم فيقال : كم مالك ، كما يجوز لم فعلت ، وأن يجوز فيها هاء الوقف فيقال : كمة ، كما يجوز في لم هاء الوقف فيقال : لمة ؛ فلما لم يحز ذلك دل على الفرق بينهما .

وأما قوله تعالى : (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) فلا نسلم أن الكاف فيه زائدة ؛ لأن (مثله) ها هنا بمعنى هو ، فكأنه قال ليس [ك] هو شيء ، والمثل يطلق في كلام العرب ويتراد به ذات الشيء ، يقول الرجل منهم : مثلي لا يفعل هذا ، أي : أنا لا أفعل هذا ، ومثلي لا يقبل من مثلك ، أي : أنا لا أقبل منك ، قال الشاعر :

١٨٥ — يا عاذلي دغني من عذليكا مثلي لا يقبل من مثليكا

١٨٥ — العاذل : الذي يلوم في تسخط وكرهية لما يلومك فيه ، ودغني : اتركني وقوله « مثلي لا يقبل من مثلك » أصل معناه : من كان متصفا بصفاتي فإنه لا يقبل ممن كان متصفا بصفاتي ، وقد جرت عادة العرب في كلامهم أنهم يكونون بهذه العبارة عن معنى « أنا لا أقبل منك » قال ابن هشام في التني (ص ١٧٩) : « ولأنهم إذا بالقوا =

أى : أنا لا أقبل منك . ثم لو قلنا إن الكاف هاهنا زائدة لما امتنع ؛ لأن دخول الكاف هاهنا كخروجها ، ألا ترى أن معنى « ليس كَمِثْلِهِ شَيْءٌ » ومعنى « ليس مثله شيء » واحد . وكذلك الكاف في قوله : كَهَيِّنٍ ، وقول الراجز :
* لَوَاحِقُ الْأَقْرَابِ فِيهَا كَالْمَقَقِ * [١٨٤]

في نفي الفعل عن أحد قالوا « مثلك لا يفعل كذا » ومرادهم إنما هو النفي عن ذاته ، ولكنهم إذا نفوه عمن هو على أخص أوصافه فقد نفوه عنه « اهـ . وقال الخطيب القزويني في الإيضاح (ص ٣٢٥ بتحقيقنا) وهو يمثل للكناية : « وكقولهم مثلك لا يخل . قال الزحشرى : نفوا البخل عن مثله وهم يريدون نفيه عن ذاته ، قصدوا المبالغة في ذلك فسلخوا به طريق الكناية ؛ لأنهم إذا نفوه عمن هو على أخص أوصافه فقد نفوه عنه » وأقول : إن العرب تسلك سبيل الكناية بلفظ مثل ولفظ غير فيقولون : مثلك يرعى الحق ، ومثلك يعرف الفضل لذويه ، ومثلك لا يفضى على القذى ، ومثلك يؤدي الواجب ، ومنه قول الشاعر :

مثلك يثني الزن عن صوبه ويسترد السمع من غريبه
وقلوا : غيرى يخوف بالتهديد ، وغيرى يقنع باليسير ، وغيرى يفعل كذا ، وهم يريدون أنا لا أخوف بالتهديد ، وأنا لا أقنع باليسير ، وأنا لا أفعل كذا ، ومنه قول الشاعر وهو المتنبي :

غيرى بأكثر هذا الناس ينخدع * إن قاتلوا جبنوا أو حدثوا شجعوا
وكذلك قول الآخر ، وهو أبو تمام :

وغيرى يأكل العروق سحتا وتشعب عنده يفض الأيادي

وقد سبقهما إلى مثل ذلك عنتر بن شداد العبسى في قوله :

سواي يهاب الموت أو يهرب الردى وغيرى يهوى أن يعيش مخلدا

وهذا أبلغ من أنه يقول : أنا لا أهاب الموت ، وأنا لا أكل المعروف سحتا ، وأنا لا أنخدع بأكثر الناس ، أما أن المراد بهذا الكلام ما ذكرناه فقد أوضحه الشاعر في قوله :

ولم أقل مثلك أعنى به سواك ، يا فردا بلا مشبه

وأما أنه أبلغ مما لو صرحت بالضمير المتصل وحذفت التثنية والغير فلائنه كناية ، والكناية - كما هو مقرر - أبلغ من التصريح ؛ لأنها تساوى عند التحقيق ذكر الدعوى مع إقامة البينة عليها ..

بخلاف الكاف في « كم » فإن الكاف في كم ليس دخولها كخروجها ، بل لو قدرنا حذفها من الكلام لا ختل معناها ولم تحصل الفائدة بها ، ألا ترى أن قولك « ما مآلك » لا يفيد ما يفيد قولك « كم مآلك » فدل على الفرق بينهما ، والله أعلم .

[١٣٦] ٤١ — مسألة

[إذا فصل بين « كم » الخبرية وتمييزها فهل يبقى التمييز مجروراً ؟ ^(١)]

ذهب الكوفيون إلى أنه إذا فصل بين « كم » في الخبر وبين الاسم بالظرف وحرف الجر كان مخفوضاً ، نحو : كم عندك رجُل ، وكم في الدار غلام ؟ . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز فيه الجر ، ويجب أن يكون منصوباً .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه يكون مخفوضاً بدليل النقل والقياس .

أما النقل فقد قال الشاعر :

١٨٦ — كم يجود مقرِف نال الثملى
وشريف بخله قد وضعه

(١) انظر في هذه المسألة : شرح الأشموني وحاشية الصبان (٩٧/٤) وشرح كافية ابن الحاجب لرضي الدين (٩١/٢) وشرح ابن عيش على مفصل الزعشمي (ص ٥٨١) ١٨٦ — هذا البيت من كلام أنس بن زعيم ، الكنانى ، أحد بنى الديلم بن بكر ، وهو من شواهد سيويه (٢٩٦/١) وابن عيش في شرح المفصل (ص ٥٨٢) ورضي الدين في شرح الكافية ، وشرحه البغدادى في الخزانة (١١٩/٣) والأشموني (رقم ١١٣٨) والمقرِف : النذل اللئيم الأب ، ومعنى البيت أنه قد يرتفع اللئيم بجوده ، ويتضع الكريم الأب بسبب بخله ، وعمل الشاهد في البيت قوله « كم يجود مقرِف نال العلا » واعلم أولاً أن « كم » في هذا البيت خبرية تدل على التكثير ، كأنك قلت : كثير من المقرفين نالوا العلا بسبب جودهم وكثير من الذين لهم آباء كرماء قد اتضع حالهم بسبب بخلهم ، ثم أعلم ثانية أن =

نخفف « مقرّف » مع الفصل ، وقال الآخر :

١٨٧ — كم في بني بكر بن سعد سيد ضخم الدسيعة ما جسد نفاع

وأما القياس فلأن خفض الاسم بعد « كم » في الخبر بتقدير « من » لأنك إذا قلت « كم رجل أكرمت ، وكم امرأة أهنت » كان التقدير فيه : كم من رجل أكرمت ، وكم من امرأة أهنت ؛ بدليل أن المعنى يقتضى هذا التقدير ، وهذا

== قوله « مقرّف » يروى بثلاثة أوجه: الرفع ، والنصب ، والجر ، فأما رواية الرفع فعلى أن تكون « كم » ظرفا متعلقا بقوله « نال » الآتى ، ويكون « مقرّف » مبتدأ ، وجمله « نال العلا » فى محل رفع خبر المبتدأ ، وكأنه قل : مقرّف نال العلا فى مرات كثيرة بسبب جوده ، وأما رواية النصب فعلى أن تجعل « مقرفا » تميزا لكم الخبرية ، وإنا نصب للفصل بينه وبينها ، وأما رواية الجر فعلى أن تجعل « مقرّف » بالجر تميزا لكم الخبرية على أصله ، ولا تعتمد بالفصل بينهما ، وكم على وجهى الجر والنصب مبتدأ ، وجمله « نال العلا » فى محل رفع خبره . ثم اعلم ثالثا أن الكوفيين يستشهدون بالبيت على رواية الجر ، ويجعلون الفصل بين « كم » الخبرية وتميزها مغفرا ، ولا يمنع الفصل من بقاء التمييز مجرورا بإضافة « كم » إليه على مذهب سيويه ، وبحرف جر مقدر — وهو من — على مذهب القراء ، وفى الجر على كلا القولين جهة ضعف .

١٨٧ — هذا البيت من شواهد سيويه (٢٩٦/١) وابن يعيش فى شرح المنصل (ص ٥٨٢) ورضى الدين فى شرح التكايف ، وشرحه البغدادي فى الحزاة (١٢٢/٣) والأشموني (رقم ١١٣٩) ورواية سيويه « كم فى بنى سعد بن بكر » ورواية الأعم « كم فى بنى بكر بن عمرو » . . . والدسيعة : العطية ، ويقال : هى الجفنة ، والمعنى أنه واهج المعروف وأنه ما جسد شريف . والاستشهاد به فى قوله « كم فى بنى بكر بن سعد سيد » حيث فصل بين كم الخبرية وتميزها الذى هو قوله « سيد » بالجار والمجرور الذى هو قوله « فى بنى سعد بن بكر » والكلام فيه كالكلام فى البيت السابق .

ومثل هذين البيتين قول الناصر ، وأنشده سيويه أيضا :

كم فىهم ملك أغر وسوقه يحكم بأردية المكارم محبى

وكذلك قول الآخر ، وأنشده الأشموني (رقم ١١٣٧) :

كم هون مية مومنة بهال لها . إذا تيممها الحرب ذو الجله

التقديرُ مع وجود الفصل بالنظرف وحرف الجر كما هو مع عدمه ، فكما ينبغي أن يكون الاسمُ مخفوضاً مع عدم الفصل فكذلك مع وجوده .

قالوا : ولا يجوز أن يقال : « إنها في هذه الحالة بمنزلة عدد ينصب ما بعده كثلاثين ونحوه » لأننا نقول : لو كانت بمنزلة عدد ينصب ما بعده كثلاثين لكان ينبغي أن لا يجوز الفصل بينها وبين معمولها ، ألا ترى أنك لو قلت « ثلاثون عندك رجلاً » لم يحز ، فكذلك كان ينبغي أن يقولوا ها هنا .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز فيه الجر لأن « كم » هي العاملة فيما بعدها الجرّ ؛ لأنها بمنزلة عدد مضاف إلى ما بعده ، وإذا فصل بينهما بنظرف أو حرف جر بطلت الإضافة ؛ لأن الفصل بين الجار والمجرور بالنظرف وحرف الجر لا يجوز في اختيار الكلام ، فعدل إلى النصب لامتناع الفصل بينهما ، قال الشاعر :

١٨٨ — كَمْ نَالَنِي مِنْهُمْ فَضْلاً عَلَى عَدَمِ
إِذْ لَا أَكَادُ مِنَ الْإِقْتَارِ أَحْتِمِلُ

١٨٨ — هذا البيت من شواهد سيويه (١ / ٢٩٥) وابن عيش في شرح الفصل (ص ٥٨١) والأشموني (رقم ١١٤٠) ورضي الدين في شرح الكافية ، وشرحه البغدادي (٣ / ١٢٢) والبيت من كلام القطامي — واسمه عمير بن شيم — من قصيدته التي يمدح فيها عبد الواحد بن الحارث بن الحكم وإلى المدينة في عهد مروان بن الحكم الأموي والتي مظهرها قوله :

إنا محيوك فاسلم أيها الطلل وإن بليت ، وإن طالت بك الطلل
وقوله « إنا محيوك » معناه إنا داعون لك بالتحية ، وهي البقاء ، والطلل بالتحريك ما بقي شاخصاً مرتفعاً من آثار الديار ، والطلل — بكسر الطاء وقح الياء مخففة جمع طيلة ، وهي البهر ، والإقتار : الفقر ، و« أحتمل » يروي بالحاء للهمة ، ومعناه أرحل لطلب الرزق ، ويروي بالجيم ، ومعناه أجمع العظام لاستخرج ودكها وشحمها وأتمل به ، مأخوذ — (٢٠ — الإنصاف ١)

[١٣٧] والتقدير : كم فضل ، إلا أنه لما فصل بينهما بنالتي منهم نصب « فضلا » فراراً من الفصل بين الجار والمجرور ، وقال الآخر :

١٨٩ — تَوَّمُ سِنَانًا وَكَمْ دُونَهُ مِنْ الْأَرْضِ مُحْدَوْدِبًا غَارُهَا

والتقدير : كم محدوب غارها دونه من الأرض ، إلا أنه لما فصل بينهما نصب « محدوباً » وإن لم يقصد الاستفهام : لئلا يفصل بين الجار والمجرور ، وإنما عدل إلى نصب لأن « كم » تكون بمنزلة عدد ينصب ما بعده ، ولم يمتنع النصب بالفصل كما امتنع الجر ؛ لأن الفصل بين الناصب والمنصوب له نظير في كلام العرب ، بخلاف الفصل بين الجار والمجرور ؛ فإنه ليس له نظير في كلام العرب : فكان ما صرنا إليه أولى مما صرتم إليه .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما ما احتجوا به من قوله :

* كَمْ يَجُودُ مُقْرِفٍ نَالَ الْعُلَى * [١٨٦]

من الجليل وهو الودك . يقول : لقد أنعم على هؤلاء وزادوا في إنعامهم عند فقرى وحاجتى التى بلغت إلى حد أنى لا أقدر على الارتحال لطلب الرزق ضعفاً وفقراً . والاستشهاد به فى قوله « كم نالى منهم فضلا » حيث نصب تمييز « كم » الخبرية لما فصل بين كم وتمييزها وسيويوه يوجب ذلك إلا فى ضرورة الشعر ، وانفراء يجزئه فى السعة ، وقد بينا لك هذا فى شرح الشواهد السابقة .

١٨٩ — هذا البيت من كلام زهير بن أبى سلمى الزنى ، وهو من شواهد سيويوه (٢٦٥ / ١) والزمخشري فى مفصله وابن عيش فى شرحه (ص ٥٨١) والأشمونى (رقم ١١٤١) وصف زهير فى هذا البيت ناقته ، وتوَّم : أى تقصد ، وفيه ضمير مستتر تقديره هى يعود إلى الناقة ، والقار : القار المطمئن من الأرض ، وجعله محدوباً لما يتصل به من الآكام ويمتد الأرض . والاستشهاد به فى قوله « وكم دونه من الأرض محدوباً » حيث أنى بتمييز كم الخبرية منصوباً لما فصل بين كم وبينه بالظرف والجار والمجرور . والكلام فيه كالكلام فيما قبله

فالكلام عليه من وجهين ؛ أحدهما : أن الرواية الصحيحة « مُقَرَّفٌ » بالرفع بالابتداء ، وما بعدها الخبر ، وهو قوله « نَالَ الْعُلَى » . والثاني : أن هذا جاء في الشعر شاذاً ؛ فلا يكون فيه حجة ، وهذا هو الجواب عن البيت الآخر

وأما قولهم « إن خَفَضَ الاسم بعد كم بتقدير من ، والتقدير مع وجود الفصل كما هو مع عدمه » قلنا : لا نسلم أن جر الاسم بعد كم بتقدير من ؛ بل العامل فيه كم ؛ لأنها عندنا بمنزلة عدد يضاف إلى ما بعده ، وعند المحققين من أصحابكم أنها بمنزلة رُبٌّ ؛ فيخفصون بها الاسم الذي بعدها كَرُبٌّ .

والذي يدل على فساد ما ذهبتم إليه أن حرف الجر لا يجوز أن يعمل مع الحذف ، وإنما يجوز أن يعمل حرفُ الجر مع الحذف في مواضع يسيرة على خلاف الأصل ، إذا حذف إلى عوضٍ وبُذِلَ ، كَرُبٌّ بعد الواو والقاء وبِلٌ ، على أنكم تزعمون أن حرف الجر غير مقدر بعد هذه الحروف ، وإنما هي العاملة بطريق النيابة عن حرف الجر ، لا حرف الجر ، وقد بينا ذلك مُستَوْفًى في موضعه .

وقولهم « إنها لو كانت بمنزلة عدد ينصب ما بعده كثلاثين ونحوه لكان ينبغي أن لا يجوز الفصل بينها وبين معمولها ؛ لأن ثلاثين لا يجوز أن يفصل بينها وبين معمولها » قلنا : إنما جاز الفصل بين كم [١٣٨] ومميزها جوازاً حسناً دون « ثلاثين » ونحوه لأن كم مُنِعَتْ بَعْضَ ما لثلاثين من التصرف ؛ فجعل هذا عوضاً عما مُنِعَتْه ، ألا ترى أن « ثلاثين » تكون فاعلة لفظاً ومعنى ، كقولك : ذهب ثلاثون ، وتقع مفعولة في رتبها ، كقولك : أعطيت ثلاثين ، ولا يكون ذلك في كم ، فلما مُنِعَتْ كم بَعْضَ ما لثلاثين من التصرف جعل لها ضَرْبٌ من التصرف لا يكون لثلاثين ؛ ليقع التعادل بينهما ، على أنه قد جاء الفصل بين ثلاثين ومميزها في الشعر ، قال الشاعر :

١٩٠ — عَلَى أَنَّنِي بَعْدَ مَا قَدْ مَضَى ثَلَاثُونَ لِلْهَجْرِ حَوْلًا كَمِيلًا
يُذَكِّرُنِيكَ حَنِينَ الْعَجُولِ وَنَوْحُ الْحَمَامَةِ تَدْعُو هَدِيلاً

١٩٠ — البيت الأول من هذين البيتين من شواهد ابن يعيش في شرح الفصل (ص ٥٨١) والرضي في شرح الكافية في باب التميز وفي باب الكنايات ، وشرحه البغدادي في الخزانة (٥٧٣/١) وابن الناطم ، والأشموني (رقم ١١٣١) وهما معا من شواهد سيويه (٢٩٢/١) وقد نسب العيني (٤٨٩/٤) بهامش الخزانة بيت الشاهد للعباس بن مرداس السلمي ، وقال البغدادي : « وهما من أبيات سيويه الحمسين التي لم يعرف لها قائل » والعجول — بفتح العين — الناقة التي ألفت ولدها قبل مواعده ، أو هي التي ذبح ولدها أو مات ، وحنينها : أراد به ما تظهره من الوله على ولدها ، والهديل : أصله صوت الحمام ، ويراد منه فرخ الحمام الذي تزعم العرب أن جارحا صاده على عهدنوح فكل حمامة تبكي عليه إلى اليوم . يقول : إني لا أنسى عهدك على بعده ، فكلما حنت بعجول أو ناحت حمامة رقت نفسي فذكرتك . والاستهاد به في قوله « ثلاثون للهجر حولاً » حيث فصل بين اسم العدد — وهو قوله « ثلاثون » — وتمييزه — وهو قوله « حولاً » وهذا يقوى ما جوزه النحاة في « كم » من الفصل بينها وبين تمييزها عوضاً عما منعه من التصريف في الكلام بالتقديم والتأخير ، بسبب كونها أشبهت كم الاستفهامية فالزمت التصدير لذلك ، وإن كان بين « كم » وبين اسم العدد فرق ، فإن الثلاثين ونحوها من أسماء الأعداد لا تمتنع من التقديم والتأخير ، لأنها لم تتضمن معنى يوجب لها التصدير ، فكان عملها في التمييز أوسع من عمل كم ، قال سيويه (٢٩١/١) : « واعلم أن كم تعمل في كل شيء حسن للعشرين أن تعمل فيه ، فإذا قبض للعشرين أن تعمل في شيء قبض ذلك في كم ، لأن العشرين عدد منون ، وكذلك كم هو منون عندهم ، كما أن خمسة عشر عندهم بمنزلة ما قد لفظوا بتوينه ، لولا ذلك لم يقولوا : خمسة عشر درهما ، ولكن التتوين ذهب منه كما ذهب مما لا يتصرف ، وموضعه موضع اسم منون ، وكذلك كم موضعها موضع اسم منون ، وذهبت منها الحركة كما ذهبت من إذ ؛ لأنهما غير متعكفين في الكلام » ثم قال بعد كلام : « وتقول : كم رجل زارني ، ولا تقول : زارني كم رجل ، ولو قال : أتاك ثلاثون اليوم درهما ، كان قبيحا في الكلام ؛ لأنه لا يقوى قوة الفاعل ، وليس مثل لم ؛ لما ذكرت لك ، وقد قال الشاعر .

• على أنني بعد ما قد مضى ثلاثون . . . •

فصل بين « ثلاثين » وبين ميمزها بالجار والمجرور ، وإن كان قليلا لا يقاس عليه ، والله أعلم .

٤٢ — مسألة

[هل تجوز إضافة النيف إلى العشرة]^(١)

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إضافة النيف إلى العشرة ، نحو : خمسة عشر .
وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنه قد جاء ذلك عنهم في استعمالهم ، قال الشاعر :

١٩١ — كَلَّفَ مِنْ عَنَائِهِ وَشِقْوَتِهِ بِنْتَ ثَمَانِي عَشْرَةٍ مِنْ حِجَّتِهِ

== وكم رجلا أذاك ، أقوى من كم أذاك رجلا ، وكم ههنا فاعلة » ا هـ . وقال ابن يعيش :
« فإن قيل : فلم قبح الفصل بين العدد وميمزه ولم يحسن أن تقول : قبضت خمسة عشر لك درهما ، ورأيت عشرين في المسجد رجلا ؟ قيل : إنما كان كذلك لضعف عمل العشرين ونحوها فيما بعدها ؛ لأنها عملت على التشبيه باسم الفاعل ولم تقووته ، مع أنه قد جاء ذلك في الشعر » ا هـ . ومثل هذا البيت في الفصل بين اسم العدد وميمزه ما أنشده ابن يعيش (٥٨١) ونسب روايته إلى سيويه ، ونسبه لعبد بن الحسحاس :

فأشهد عند الله أن قد رأيته وعشرون منها أصبعان ورائيا

(١) انظر في هذه المسألة : شرح الأشموني (ص ٦٢٤-٦٢٧ بتحقيقنا) وحاشية الصبان (٥٨٥٧/٤ وما بعدها) وشرح التصريح للشيخ خالد (٣٤٦/٢ بولاق)
١٩١ — استشهد بهذا البيت الأشموني (رقم ١١٣٢) وجماعة من شراح الألفية (انظر العيني بهامش الحزاة ٤٨٨/٤) والعناء — بفتح العين — النصب والتعب ، والشقوة — بكسر الشين وسكون القاف — ومثله الشقاء والشقاوة : ضد السعادة ، والحجة — بكسر الحاء وتشديد الجيم مفتوحة — السنة . والامتنهاد بالبيت في قوله « بنت ثمانى عشرة » فإن الكوفيين أنشدوه شاهدا على جواز إضافة النيف — وهو هنا قوله ==

ولأن النيف اسمٌ مُظهرٌ كغيره من الأسماء المظهرة ؛ فجاز إضافته إلى ما بعده كسائر الأسماء المظهرة التي تجوز إضافتها .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز ذلك لأنه قد جعل الاسمان اسماً واحداً ، فكما لا يجوز أن يضاف الاسم الواحدُ بعضُه إلى بعضٍ ، فكذلك ما هنا .

وبيان هذا أن الاسمين لما ركباً دلاً على معنى واحد ، والإضافة تُبطل ذلك المعنى ، ألا ترى أنك إذا قلت « قبضتُ خمسةَ عشرَ » من غير إضافة دلَّ على أنك قد قبضت خمسة وعشرة ، وإذا أضفت قلت « قبضتُ خمسةَ عشرَ » دلَّ على أنك قد قبضت الخمسة دون العشرة ، كما لو قلت « قبضتُ مالَ زيدٍ » فإن المال يدخل في القبض دون زيد ، وكذلك « ضربتُ غلامَ عمرو » فإن الضرب يكون للغلام [١٣٩] دون عمرو ، فلما كانت الإضافة تُبطل المعنى المقصود من التركيب وجب أن لا تجوز .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما ما أنشدوه من قوله :

* بِنْتَ ثَمَانِي عَشْرَةَ مِنْ حِجَّتِهِ * [١٩١]

فلا يعرف قائله ، ولا يؤخذ به ، على أنا نقول : إنما صرفه لضرورة الشعر وردّه إلى الجر لأن « ثمانى عشرة » ؛ لما كانا بمنزلة اسم واحد ، وقد أضيف إليهما

== « ثمانى » - إلى العشرة ، من غير أن يكون هناك شيء آخر ، وهم يجزون ذلك في الكلام ، ومن هنا تعلم أن قول ابن مالك في التسهيل « ولا يجوز بإجماع ثمانى عشرة - يعنى بإضافة الأول إلى الثانى - إلا في الشعر » ليس بمستقيم ؛ فإن الكوفيين - كما سمعت - يجزون إضافة صدر المركب إلى عجزه ، سواء أكان مع هذا المركب شيء آخر يضاف المركب إليه نحو ما حكاه الفراء من أنه سمع أبا قحس الأسدي وأبا الهيثم العقيلي يقولان « ما فعلت خمسة عشر » أم لم يكن مع المركب شيء أصلاً كما في هذا البيت .

بنت في قوله « بنت ثمانى عشرة » ردَّ الإعراب إلى الأصل بإضافة بنت إليهما ،
لا بإضافة ثمانى إلى عشرة ، وهم إذا صرَّفوا المبنى للضرورة ردُّوه إلى الأصل ،
قال الشاعر :

١٩٢ — سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطْرًا عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطْرُ السَّلَامُ
وجميع ما يُرْوَى من هذا فشاذٌّ لا يُقَاسُ عليه .

١٩٢ — هذا البيت من شواهد سيويه (٣١٣/١) ورضى الدين في باب المنادى
من شرح الكافية ، وشرحه البغدادي في الحزانة (٢٩٤/١ بولاق) والأشموني
(رقم ٨٧٥) وابن هشام في مغنى اللبيب (رقم ٥٧١) وفي أوضح المسالك (رقم ٤٣٧)
وفي شذور الذهب (رقم ٥٣) وابن عقيل (رقم ٣٠٧) والبيت من كلام الأحوص ،
واسمه محمد بن عبد الله بن عاصم بن ثابت ، الأوسى - وكان الأحوص يعشق امرأة
فتزوجها رجل يقال له مطر ، فغلب الوجد على الأحوص حتى صرح بما كان يكتمه .
والاستشهاد بهذا البيت في قوله « يامطر » حيث أتى بالمنادى المفرد العلم منونا حين
اضطر إلى ذلك ، قل سيويه (٣١٣/١) « وأما قول الأحوص :
* سلام الله يامطر عليها *

فإنما لحقه تنوين كما لحق مالا ينصرف لأنه بمنزلة اسم لا ينصرف ، لأنك أردت
في حال التنوين في مطر ما أردت حين كان غير منون » اهـ . وقال الأعمى « الشاهد
فيه تنوين مطر وتركه على ضمّه ، لجريه في النداء على الضم واطراد ذلك في كل علم مثله ،
فأشبه المرفوع غير المنصرف في غير النداء ، فلما نون ضرورة ترك على لفظه ، كما ينون
الاسم المرفوع الذى لا ينصرف ، فلا يغيره التنوين عن رفعه ، وهذا مذهب الخليل
وأصحابه واختيارهم ، وأبو عمرو ومن تابعه يختارون نصبه مع التنوين ؛ لمضارعة المنكرة
بالتنوين ، ولأن التنوين يعاقب الإضافة ، فيجرونه على أصله لذلك ، وكلا المذهبين
مسموع من العرب ، والرفع أقيس لما تقدم من العلة » اهـ . وقد ارتضى الزجاجى في
أماله مذهب الخليل ، ولكنه لم يرتض التعليل الذى علل به سيويه وتبعه عليه الأعمى
قل : « الاسم العلم المنادى المفرد مبنى على الضم ؛ لمضارعة عند الخليل وأصحابه للأصوات
ولوقوعه موقع الضمير عند غيرهم ، فإذا لحقه تنوين في ضرورة الشعر فالعلة التى من
أجلها بنى قامة بعده ، فينون على لفظه ؛ لأننا قد رأينا من المبنيات ما هو منون نحو
إيه وفاق وما أشبه ذلك ، وليس بمنزلة مالا ينصرف ؛ لأن مالا ينصرف أصله الصرف ، =

وأما قولهم « إن النيف اسمٌ مظهرٌ كثيره من الأسماء التي يجوز إضافتها ؛ فجاز إضافته كسائر الأسماء المظهرة التي يجوز إضافتها » قلنا : إلا أنه مركب ، والتركيب يناقٍ الإضافة ؛ لأن التركيب أن يحمل الاسمان اسما واحداً ، لا على جهة الإضافة ؛ فيدلّان على مسمى واحد ، بخلاف الإضافة ؛ فإن المضاف يدل على مسمى ، والمضاف إليه يدل على مسمى آخر ؛ وإذا كان التركيب يناقٍ الإضافة ، كما أن الإضافة تنافي التركيب على ما بيننا ؛ وجب أن لا تجوز إضافة النيف إلى العشرة لاستحالة المعنى ، والله أعلم .

٤٣ — مسألة

[القول في تعريف العدد المركب وتمييزه]^(١)

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يقال في خمسة عشر درهما : « الخمسة العشر درهما ، والخمسة العشر الدرهم »^(٢) وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إدخال

= وكثير من العرب لا يمتنع من صرف شيء في ضرورة ولا غيرها ، إلا أفضل منك ، فإذا نون فإنما يرد إلى أصله ، والمفرد النادى العلم لم ينطق به منصوبا متونا قط في غير ضرورة شعر ؛ فهذا بين واضح « اه كلامه بحروفه .

(١) انظر في هذه المسألة : شرح الأشموني (٢٣٠/١ بتحقيقنا) وحاشية الصبان (١٨٠/١ بولاق) .

(٢) يريد أنهم يجوزون تعريف العدد المركب وهو أحد عشر وتسعة عشر وما بينهما بتعريف جزئية : الصدر والعجز ؛ فيقولون الأحد عشر والتسعة عشر ، ويجوزون في تمييز هذا العدد المركب أن يحى منكر على ما هو الأصل في التمييز ، فيقولون : الأحد عشر درهما ، والتسعة عشر درهما ، وأن يحى معرفا أيضا ، وهذا بناء منهم على أصلهم الذي ذهبوا إليه في التمييز ، وهو جواز مجيئه معرفة ، فيقولون في هذا الباب : زارنى الخمسة عشر الرجل ، كما يقولون : زارنى الخمسة عشر رجلا ، والحاصل أن في هذا الأسلوب

الألف واللام في العشر ، ولا في الدرهم ، وأجمعوا على أنه يجوز أن يقال « الخمسة عشر درهما » بإدخال الألف واللام على الخمسة وخدّها .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنه قد صح عن العرب ما يوافق مذهبنا ، ولا خلاف في صحة ذلك عنهم ، وقد حكى ذلك أبو عمرو عن أبي الحسن [١٤٠] الأخفش عن العرب ، وإذا صح ذلك النقل وجب المصير إليه ، واعتمادهم في هذه المسألة على النقل ؛ لأن قياسهم فيها ضعيف جدا .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز دخول الألف واللام إلا على الاسم الأول لأن الاسمين لما رُكِبَ أحدهما مع الآخر تنزلا منزلة اسم واحد ، وإذا تنزلا منزلة اسم واحد فينبغي أن لا يجمع فيه بين علامتي تعريف ، وأن يلحق الاسم الأول منهما ؛ لأن الثاني يتنزل منزلة بعض حروفه ، وكذلك عرفت العرب الاسم المركب ، قال ابن أحرر :

١٩٣ — تَفَقَّأَ فَوْقَهُ الْقَلْعُ السَّوَارِي وَجُنَّ الْخَارِبَارُ بِهِ جُنُونًا

= أربع صور ، الأولى أن تقول : زارني الخمسة عشر رجلا ، والثانية أن تقول : زارني الخمسة عشر الرجل ، والثالثة أن تقول : زارني الخمسة عشر رجلا ، والرابعة أن تقول : زارني الخمسة عشر الرجل ، والبصريون لا يجيزون من هذه التعبيرات إلا الصورة الأولى ، والكوفيون يجيزون الصور الأربع كلها ، ولا يوجبون منها واحدة بينهما .

١٩٣ — هذا بيت من الوافر ، وقد أنشده ابن منظور (ف ق أ — ف ل ح . — خ . و ز) ونسبه لعمر بن أحمير ، وأنشده موفق الدين بن يعيش في شرح الفصل (ص ٥٧٠) وأنشده رضى الدين فى باب المركبات من شرح الكافية ، وشرحه البغدادى فى الحزاة (١٠٩/٣) ويقول « تفقأ الدمع والقرح ، وتفقات السحابة عن مائها » أى تشققت ، أو تبعجت بمائها . و « القلع » بفتح القاف واللام جميعاً ، وآخره عين مهملة — قطع من السحاب كأنها الجبال ، وأحدثه قلعة — بالتحريك — ويقال : القلعة من السحاب التى تأخذ ناحية من السماء ، والسوارى : جمع سارية ، وأراد بها هنا السحابة التى تأتى ليلاً ، والخارباز : ضرب من التبات ، وجنونه : طوله =

فقال « الحارِ باز » فأدخل الألف واللام على الاسم الأول ، ولم يكرره فيقول « الحارِ باز » ولم يَحْكْ ذلك عنهم في شعر ولا في كلام ، والحارِ باز ههنا : أراد به صوت الذباب ، ويتمال « جُنَّ الذُّبابُ » إذا طار وهاج ، وقيل : المراد بالحارِ باز نبتٌ ، كما قال الشاعر :

١٩٤ — رَعَيْتَهَا أَكْرَمَ عُودٍ عُودًا الصَّلَّ وَالصَّفْصِلَ وَالْيَعْضِيدَا
وَالْحَارِ بِازِ السَّنِمِ الْمَجُودَا بِحَيْثُ يَدْعُو عَامِرٌ مَسْعُودَا
ويقال « جُنَّ النباتُ » إذا خرجَ زهرُهُ . والحارِ باز أيضاً : داءٌ في اللهازمِ ، قال الشاعر :

== وسرعة نباته ، ويقال : الحارِ باز ههنا : نوع من ذباب العشب يطير في الربيع يدل على خصب السنة ، وجنونه : هزجه وطيرانه ، قال ابن منظور « والحارِ باز ذباب ، اسمان حلا واحداً ، وبني على كسر ، لا يتغير في الرفع والنصب والجر ، قال عمرو بن أحرر :
* تفقأ قوله التلع السواري إلخ *

وسمى الذباب به — وهما صوتان جعلا واحداً — لأن صوته حارِ باز ، ومن أعربه نزل به بتمزلة السكامة الواحدة فقال حارِ باز (برفع آخره) وقيل : أراد النبت ، وقيل : أراد ذبان الرياض ، وقيل : الحارِ باز حكاية لصوت الذباب فسماه به « اهـ ، والاستشهاد به في قوله « وجن الحارِ باز » حيث أدخل عليه الألف واللام وتركه على نباته كما تقول « الخمسة عشر » فتدخل عليه الألف واللام وهو على حاله من البناء .

١٩٤ — هذه أبيات من الرجز الشطور ، وقد رواها كلها ابن منظور على ترتيب ما رواه المؤلف ههنا (خوز) وموفق الدين بن يعشرفي شرح المفصل (ص ٥٦٩) والصل ، والصفصل ، واليعضيد ، والحارِ باز : كلها أسماء من أسماء النبات ، وانسم — بفتح السين وكسر النون — انعالى المرتفع ، يريد طول النبات الذي أرفعاه إبله ، والمجود : اسم مفعول من « جاده الثقيث يجوده » إذا أصابه منه الجود — بفتح فسكون — وهو أقوى أشد من المطر ، وعامر ومسعود : راعيان ، وكفى بقوله « بحيث يدعو عامر مسعوداً » عن طول نبات طولاً يوازي كل راع منهما عن الآخر ، فلا يعرف أحدهما مكان صاحبه حتى يدعوه فيسمع صوته فيعرف مكانه ، والاستشهاد بالأبيات للدلالة على أن « الحارِ باز » نبت ، وهو ظاهر من قوله إنه أرفعاه إبله .

١٩٥ — يَا خَازِبَازِ أَرْسِلِ اللَّهَازِمَا إِنِّي أَخَافُ أَنْ تَكُونَ لَازِمًا
والخازباز فيما يقال أيضاً : الشَّيْزُ ، وفي الخازباز سبع لغات : خَازِبَازِ ،
وَخَازِبَازَ ، وَخَازِبَازُ ، وَخَازِبَازُ ، وَخَازِبَازُ ، وَخَازِبَازُ ، وَخَازِبَازُ —
مثل سِرْدَاحٍ — قال الشاعر :

١٩٦ — مِثْلُ الْكَلَابِ تَهَرُّ عِنْدَ دِرَابِهَا

وَرِمَتْ لَهَا زِمُهَا مِنْ الْخَزْبَازِ

وإنما لم يحز دخول الألف واللام على « درهم » لأنه منصوب على التمييز ،
والتمييز لا يكون إلا نكرة ، وإنما وجب أن يكون نكرة لأن الغرض أن يميز
المعدود به من غيره ، وذلك يحصل بالنكرة التي هي الأَخَفُ ، فكانت أولى من
المعرفة التي هي الأَثَقُ .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما ما حكوه عن العرب [١٤١] فلا

١٩٥ — هذان بيتان من الرجز الشطور ، وقد أنشدهما ابن منظور (خ و ر)
ولم يعزهما ، وابن يعيش (ص ٥٧٠) وقال قبل إنشادهما « وقال الراجز وهو المدوي »
أ هـ . والخازباز : داء يأخذ الإبل والناس في حلقها ، وقال ابن سيده : الخازباز قرحة
تأخذ في الحلق ، ومنهم من خص بهذا الداء الإبل ، واللهازم : جمع لهزمة — بكسر
اللام والزاي وبينهما هاء ساكنة — واللهزمتان : عظامان تائشان تحت الأذن ، وقيل :
اللهازم : جمع لهزمة ، وهي لحمية في أصل الحنك .

١٩٦ — هذا بيت من الكامل ، أنشده ابن يعيش في شرح المفصل (ص ٥٧٠)
وابن منظور (خ و ز) عن الأخفش ، وعند ابن يعيش :

* مثل السكالب تهر عند بيوتها *

وعند الأخفش :

* مثل السكالب تهر عند جرائها *

وقال ابن بري : صواب إنشاده :

* مثل السكالب تهر عند درابها *

واللهراب — بكسر الدال — جمع درب ، شهبهم بالسكالب النابحة عند الدروب .

حجة لهم فيه ؛ لقلته في الاستعمال وبعده عن القياس : أما قلته في الاستعمال فظاهر ؛ لأنه إنما جاء شاذاً عن بعض العرب ؛ فلا يعتدُّ به لقلته وشذوذه ، فصار بمنزلة دخول الألف واللام في قول الشاعر :

يَقُولُ الْخَنَاءُ ، وَأَبْغَضُ الْعُجَمِ نَاطِقًا إِلَى زَبْنًا صَوْتُ الْحَمَارِ الْيَبْدَعِ [٩١]
وَيَسْتَخْرِجُ الْيَرْبُوعَ مِنْ نَافِقَائِهِ وَمِنْ جُحْرِهِ بِالشَّيْحَةِ الْيَتَقَصِّعُ

أراد الذي يتقصع ، فكما لا يجوز أن يقال إن الألف واللام يجوز دخولهما على الفعل لمجيئه ها هنا لقلته وشذوذه فكذلك أيضاً لا يجوز أن يحتج بذلك لقلته وشذوذه ، وكما قال الآخر :

١٩٧ — يَالَيْتَ أُمَّ الْعَمْرِو كَانَتْ صَاحِبِي
مَكَانَ مَنْ أَشْتَى عَلَى الرَّاكِبِ

١٩٧ — هذان بيتان من مشطور الرجز ، وقد أنشد أولهما ابن منظور (وب ز) وأنشدتهما معا موفق الدين بن يعيش في شرح المفصل (ص ٥١) من غير عزو ، وأسند روايتهما إلى ابن الأعرابي ، و « أم عمرو » أراد أم عمرو ، فأدخل الألف واللام على العلم الذي هو عمرو ، وسند كرك لك وجهه ، والصاحب : العاشر ، لا يتعدى تعدى الفعل على أن فعله — وهو صحب — متعد ؛ فلا تقول « زيد صاحب عمرا » كما تقول « زيد ضارب عمرا » لأنهم استعملوا صاحباً استعمال الأسماء ، وجمعه أصحاب وأصحاب ، وصحبان نظير شاب وشبان ، وصحاب نظير جائع وجياع ، وصحب نظير ضارب وشرب ، وصحابة — بفتح الصاد أو كسرهما — حكى جميع هذه الجوع الأخفش ، وأشتى : دخل في زمان الشتاء ، فإن أردت أنه أقام في موضع شتاء قتل : شتا يشتو ، وقال طرفة :

حيثما قاطوا بنجد ، وشتوا عند ذات الطلح من ثني وقر
والركائب : جمع ركوب — بفتح الراء — وهو ما يركب من كل دابة ، فعول بمعنى مفعول ، وقيل : الركائب جمع ركاب ، والاستنهاد به في قوله « أم عمرو » حيث دخل الألف واللام على العلم ، قل جار الله في المفصل (٣٤/١ بتحقيقنا) : « وقد يتأول العلم بواحد من الأمة المسماة به ؛ فلذلك من التأول يجري مجرى رجل وفرس ، فيجترأ =

أراد « أم عمرو » . وكما قال الآخر :

١٩٨ — بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرِوِّ مِنْ أُسَيْرِهَا حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا
وكما قال آخر :

١٩٩ — وَجَدْنَا الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا
شَدِيدًا بِأَعْبَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهُ

== على إضافته وإدخال اللام عليه ، قالوا : مضر الجراء ، وريعة الفرس ، وأنمار الشاة .
وعن أبي العباس : إذا ذكر الرجل جماعة اسم كل واحد منهم زيد قيل له : فما بين الزيد
الأول والآخر ، وهذا يزيد أشرف من ذلك الزيد ، وهو قليل « اهـ . وقال ابن
يعيش في شرح هذا الكلام « اعلم أن العلم الخاص لا تجوز إضافته ولا إدخال لام
التعريف فيه ؛ لاستغنائه بتعريف العلمية عن تعريف آخر ، إلا أنه ربما شورك في اسمه
أو اعتقد ذلك ، فخرج عن أن يكون معرفة ، ويصير من أمة كل واحد له مثل اسمه ،
ويجربى حينئذ مجرى الاسماء الشائعة نحو رجل و فرس ، فينشد مجتراً على إضافته وإدخال
الألف واللام عليه كما يفعل ذلك في الأسماء الشائعة » اهـ .

١٩٨ — أنشد جاز الله الزعشمى هذا البيت في الفصل (رقم ٧ بتحقيقنا) وعزاه
إلى أبي النجم العجلي ، وأنشده في اللسان (وبر) وأنشده ابن يعيش في شرح الفصل وأقر عزوه
إلى أبي النجم (ص ٣٢٠ و ٥١) وأنشده ابن هشام في مغنى اللبيب (رقم ٦٩ بتحقيقنا) من
غير عزو ، والأسير : أصله الذى يقع عند الحرب فى يد عدوه ، فعيل بمعنى مفعول ، وأراد
هنا الذى قيده حبها عن أن ينظر إلى غيرها ، وعنى به نفسه ، والحراس : جمع حارس .
والاستشهاد به فى قوله « أم عمرو » حيث أدخل الألف واللام على العلم ، والكلام
فيه مثل الكلام فى الشاهد السابق ، وأنكر ابن منظور رواية « أم العمر » وقال
« صواب الإنشاد يا ليت أم العمر » اهـ أى بالنين معجمة .

١٩٩ — هذا البيت من قصيدة لابن ميادة — واسمه الرماح بن أبرد ، وميادة :
اسم أمه — يمدح فيها الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان ، وقد أنشده الزعشمى
فى الفصل (رقم ٨ بتحقيقنا) وابن يعيش فى شرحه (ص ٥٢) وابن هشام فى مغنى
اللبيب (رقم ٧٠ بتحقيقنا) وفى أوضح المسالك (رقم ١٩) والأشمونى (رقم ٣٥)
ورضى الدين فى باب توابع النادى ، وشرح البغدادى فى الحزاة (٣٢٨ / ١) والأجباء : ==

وكأقال الآخر:

٢٠٠ — أَمَا وَدِمَاءَ مَائِرَاتٍ تَحَالِيَا عَلَى قُنَّةِ الْعُزَّى وَبِالنَّشْرِ عِنْدَمَا
وَمَا سَبَّحَ الرُّهْبَانُ فِي كُلِّ بَيْمَةٍ أَيْبِلَ الْأَيْبِلِينَ الْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَا
لَقَدْ ذَاقَ مِنَّا عَامِرٌ يَوْمَ لَعَلَمَ حُبَامَا إِذَا مَا هُزَّ بِالْكَفِّ صَمَمَا

= جمع عبء — بكسر العين وسكون الباء — وهو ما يشغل عليك حمله أو يهبطك أداؤه ، وأراد بأعباء الخلافة مصاعبها الجمة وتبعاتها الكثيرة التي يؤود حملها القائم بها ، وروى « بأحناء الخلافة » والأحناء : جمع حنو — بكسر فسكون — وأحناء الأمور : جوانبها ونواحيها ، وأطلقوا أحناء الأمور على ما تشابه منها وأشكل المخرج منه ، والكاهل : اسم لما بين الكتفين ، ويعبر بشدة الكاهل عن القوة . والاستنهاد بالبيت هنا في قوله « اليزيد » فإنه يعنى يزيد بن عبد الملك والد ممدوحه ، وقد أدخل ال على يزيد وهو علم ، وذلك لأنه اعتقد فيه الشيعاء بسبب تعدد السمي بهذا الاسم ، وفي بن أمية قوم الممدوح عدة ممن سمي يزيد .

٢٠٠ — أنشد ابن منظور البيت الأول من هذه الأبيات (م و ر) ونسبه لعبد الحق ، ولم يزد على ذلك ، وأنشده مرة أخرى (ع ن د م) من غير عزو ، وأنشد ثلاثها (أ ب ل) ونسبها لابن عبد الجبن (تصحيف عبد الحق) ، وأنشد ثالثها (ل ع ع) ونسبه إلى حميد به ثور ، وراجعت ديوان حميد فلم أجده في أصل قصيدته التي مطلعها :
سل الربع أنى يمت أم سالم وهل عادة للربع أن يشكلم

ونبه الأستاذ الميى على أن هذا البيت مما وجدته في اللسان مما لا يوجد في أصل الديوان ، وأنشد ابن يعيش ثانى هذه الأبيات (ص ٦٤٦) وفي رواية اللسان « أما ودماء لا تزال كأنها » وأنشدها كما هنا في (أ ب ل) ودماء مائرات : أى مائجات ، يريد أنها كثيرة ، وذلك لكثرة القتل ، والقنة — بضم القاف وتشديد النون — أصلها أعلى الجبل ، والعزى : اسم صنم ، ونسر : اسم صنم أيضا ، وفي التزليل العزيز (ولا يغوث ويعوق ونسرا) وقد أدخل عليه الشاعر الألف واللام ، ونسر : كان صنما لدى الكلاخ بأرض حمير ، ويغوث : كان لمذحج ، ويعوق : لهمدان ، وهى من أصنام قوم نوح عليه السلام ، والعندم — بوزن جعفر — هو دم الأخوين ، ويقال : =

أراد « وبنسر » بدليل قوله تعالى : (وَيَعُوقُ وَنَسْرًا) وكما قال الآخر :
٢٠١ — وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُوًا وَعَسَاقِلًا وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنِ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ

== هو دم الغزال بلحاء شجر الأرطى يطبخان جميعا حتى ينعقد فتختضب به الجوارى .
وقال الأصمى : هو صبيغ زعم أهل البحرين أن جواريههم يختضبن به ، والبيعة — بكسر
الباء — متعبد النصارى ، ووقع في النسان « في كل هيكل » والميكل : هو البيعة ،
والأيل — بفتح الهجمة — رئيس النصارى ، وقيل : هو الراهب ، وقيل : هو
صاحب الناقوس ، ولعلع : اسم موضع فيما حكاه صاحب اللسان ، وقيل ياقوت : هو جبل
كانت به وقعة لهم ، أو هو ماء بالبادية معروف . والاستشهاد بهذه الأبيات في قوله
و « بالنسر » حيث أدخل الألف واللام على العلم الخاص ، للضرورة ، وانتهى يدل
على أن العلم « نسر » بدون الألف واللام قول العباس بن عبد المطلب ، يمدح سيدنا
رسول الله صلى الله عليه وسلم :

بل نطفة تركب السفين وقد أجم نسراً وأهله انفرق
قل ابن الأثير « يريد الصنم الذي كان يعبد قوم نوح على نينا وعليه الصلاة
والسلام » اهـ . وقد ورد في الكتاب الكريم اسم أصنام قوم نوح في الآية التي تلونا
عليك وفيها « نسر » بدون ألف ولام ، فتكون الألف واللام في هذا الشاهد زائدة .
٢٠١ — أنشد ابن منظور هذا البيت (وب ر) وأسنده روايته للأحمر والأصمى ،
وهو من شواهد ابن هشام في معنى الليب (رقم ٧٢) وأوضح السالك (رقم ٦٢)
والأشموى (رقم ١٢٧) وابن عقيل (رقم ٣٦) وجنتك : أى جنيت لك ، وهو نظير
قوله تعالى : (وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ) والأكمؤ : جمع كمء — بوزن كلب وأكلب ،
وفلس وأفلس — وقد يجمع الكمء على كماءة ، فيكون المفرد خالياً من التاء والجمع
مقرونًا بها ، وهو عكس شجر وشجرة وكلم وكلمة ونظائرهما ، وهو من نوادر اللغة ،
والعساقل : جمع عسقل — بوزن جعفر — وهو ضرب من الكماءة أيضاً ، وبنات
أوبر : ضرب آخر من الكماءة مزغب على لون التراب ، والاستشهاد بالبيت في قوله
« بنات الأوبر » وذلك أن بنات أوبر علم على هذه الكماءة ، وأصله بدون ألف ولام ،
وقد زاد الشاعر الألف واللام حين اضطر لإقامة وزن البيت ، وهذا رأى كان الأصمى
يقوله ، ويشبه « بنات الأوبر » بام العمروء في أن كلا منهما علم بدون الألف واللام ، =

أراد « بنات أوبر » وكما قال الآخر :

٢٠٢ — وإني حُبِسْتُ اليَوْمَ والأَمْسِ قَبْلَهُ

بِيَابِكَ حَتَّى كَادَتْ الشَّمْسُ تَغْرُبُ

== وأن الشاعر زاد الألف واللام اضطرارا ، وثمة رأى آخر كان الأصمعي يجوزها أيضاً ، قال : « وقد يجوز أن يكون أوبر نكرة فرفه باللام ، كما حكى سيويه أن عرسا من « ابن عرس » قد نكره بعضهم فقال : هذا ابن عرس مقبل » اهـ .

٢٠٣ — هذا البيت من كلام نصيب بن رباح ، الأموي بالولاء ، وقد أنشده ابن

منظور (أ م س) وعزاه إليه ، واستشهد به ابن هشام في شرح شذور الذهب (رقم ٤) والاستشهاد به في قوله « والأمس » حيث أدخل الألف واللام على أمس ، مع أن المراد به اليوم الذي قبل يومك الذي أنت فيه ، وهو في هذه الحالة علم ، والعلم لا تدخله ال ، لكنه لما اضطر أدخل عليه أل ليقيم وزن البيت ، واعلم أن « أمس » إما أن يراد به يوم مامن الأيام السابقة ، وإما أن يراد به خصوص اليوم الذي قبل يومك الذي أنت فيه ، وعلى كل حال إما أن يجمع جمع التكسير أو يصغر أو تدخله الألف واللام وإما ألا يكون شيئا من ذلك ، بل يكون مفردا مكبرا غير مقترن بال ، فإن أريد به يوم مامن الأيام الماضية أو جمع جمع تكسير أو صغر أو دخلته ال للمعرفة فهو معرب ، وإن أريد به اليوم الذي قبل يومك الحاضر ولم يجمع ولم يصغر ولم تدخل عليه أل للمعرفة فللمعرب فيه لغتان : الأولى بناؤه على الكسروهي لغة أهل الحجاز ، والثانية إعرابه إعراب ما لا ينصرف بالضمّة من غير تنوين في حالة الرفع ، وبالفتحة من غير تنوين في حالة الجر والنصب ، وقال الله تعالى : (فجعلناها حصيدا كأن لم تكن بالأمس) فالأمس في هذه الآية الكريمة لا يراد به خصوص اليوم السابق على يومك الذي أنت فيه فهو نكرة ، وهو معرب على اللغتين جميعاً ، وهو مجرور بالكسرة لاقرانه بال ، وإذا علمت ذلك فاعلم أن « الأمس » في بيت نصيب يروى بالنصب وبالجر ، أما رواية النصب فلا إشكال فيها ؛ لأنه لا يكون حينئذ ظرفا معطوفا على « اليوم » والمعطوف على المنصوب منصوب ، وأما رواية الجر فإنها تحتاج إلى نظر ؛ فمن العلماء من قال : هو مبني على الكسر في محل نصب ، واضطر إلى أن يدعى أن أل الداخلة عليه ليست أل المعرفة ، ولكنها زائدة مثل زيادتها في « بنات الأوبر » وفي « أم عمرو » وفي « طبت النفس » وهذا هو الذي يجري عليه ==

أراد « وأمس » ولهذا تركه على جهته الأولى مكسورا، وكما قال الآخر :

٢٠٣ - « فَإِنَّ الْأَوْلَاءَ يَعْلَمُونَكَ مِنْهُمْ »

[١٤٢] أراد « أولاء » فكما أن زيادة الألف واللام في هذه المواضع لا تدل

= كلام المؤلف في هذا الوضع ، وقد قوم : لا ، بل هذه الألف واللام معرفة، والأمس معطوف على اليوم ، والمعطوف على المنصوب منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة التوهم ، وذلك أن الشاعر بعد أن قال « وقت اليوم » توهم أنه أدخل على اليوم « في » التي يتصب الطرف على معناها ، فجاء بالمعطوف مجرورا على هذا التوهم ، وفي لسان العرب (أ م س) بحث لا بأس به في كلمة « أمس » وموضع بنائها ومواضع إعرابها .

٢٠٣ - أنشد ابن منظور هذا الشاهد صدر بيت ولم يذكر تتمته (باب الألف اللينة ٢٠ / ٣٢١) و « الأولاء » ههنا اسم إشارة ، وأصلها « أولاء » فزاد الألف واللام ، ولو لم يزدها لم يتأثر البيت ، فإن الوزن مستقيم بذكرها وبحذفها ، ولكنه مع هذا لا يخلو عن الضرورة ، وذلك لأن أسماء الإشارة معرفة من غير حاجة إلى الألف واللام ، وكأنه قال : فإن هؤلاء يعلمونك منهم ، ولا تظن « الأولاء » في هذا البيت اسما موصولا ، فإن اقتران « أولاء » الموصولة بأن كثير ، بل هي مما لازمتها من حين وضعها ، ومن ذلك قول الشاعر :

فإن الألى بالطف من آل هاشم تأسوا فسنوا للكرام اتأسيا

ومن ذلك قول خلف بن حازم :

إلى النفر البيض الأولاء كأنهم صفائح يوم الروح أخلصها البقل

ومن ذلك قول عبيد بن الأبرص غير أنه حذف الصلة للعلم بها :

نحن الأولى فاجمع جموعك ثم وجههم إلينا

أى نحن الذين عرفوا بالشجاعة والإقدام وعدم اللبالة بالعدو ، فزيادة « أل » في « الأولاء » الموصولة زيادة لازمة لا تفارقها ، سواء أكانت مقصورة كما البيت الأول أم كانت ممدودة كما في البيتين بعده ، أما « أولاء » الإشارية فأصل استعمالها أن تكون مجردة من أل ، وزيادة أل فيها مما ألجأت إليه الضرورة ، فاعرف هذا وتنبه له والله يرشدك .

على جواز زيادتها في اختيار الكلام فلا يجوز أن يقال في زيد الزَّيد وفي عمرو
العمرو : لمحيثه شاذاً ، فكذلك ها هنا ، وأما بُعدُه عن القياس فقد بيَّناه في دليلنا ،
والله أعلم .

٤٤ — مسألة

[القول في إضافة العدد المركب إلى مثله ^(١)]

ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز أن يقال « ثَلَاثَ عَشَرَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ » .
وذهب البصريون إلى أنه يجوز أن يقال « ثَلَاثَ عَشَرَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ » .
أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : أجمعنا على أنه لا يمكن أن يُبنى من لفظ
ثلاثة عشر فاعل ، وإنما يمكن أن يبنى من لفظ أحدهما ، وهو العدد الأول الذي
هو الثلاثة ، ولا يمكن أن يبنى من لفظ العدد الثاني - وهو العشر - فذكرُ العشر
مع ثالث لا وجه له .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن الأصل أن يقال « ثالث
عشر ثلاثة عشر » وقد جاء ذلك عن العرب ، فإذا ساعده النقل والقياس - وهو
الأصل - وجب أن يكون جائزاً .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنه لا يمكن أن يبنى منها
فاعل ، وإنما يمكن أن يبنى من أحدهما » قلنا : هذا هو الحجة عليكم ؛ فإنه لما
لم يمكن أن يبنى منها وبنى من أحدهما احتيج إلى ذكر الآخر ؛ لتمييز ما هو
واحد ثلاثة مما هو واحد ثلاثة عشر ، فأتى باللفظ كله ، والله أعلم .

(١) انظر في هذه المسألة : تصريح الشيخ خالد (٣٥٧/٢) وشرح الأشموني مع

حاشية الصبان (٦٤/٤ - بولاق)

٤٥ — مسألة

[المنادى المفرد العلم ، مغرب أو مبنى ؟ ^(١)]

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المنادى المعروف المفرد مغرب مرفوع بغير تنوين .
وذهب الفراء من الكوفيين إلى أنه مبنى على الضم ، وليس بفاعل ولا مفعول .
وذهب البصريون إلى أنه مبنى على الضم ، وموضعه النصب ؛ لأنه مفعول .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأننا وجدناه لا مُغْرِبَ [١٤٣] له يصحبه من رافع ولا ناصب ولا خافض ، ووجدناه مفعول المعنى ؛ فلم نخفضه لثلاث يشبه المضاف ، ولم ننصبه لثلاث يشبه مالا ينصرف ؛ فرفعناه بغير تنوين ليكون بينه وبين ما هو مرفوع برافع صحيح فَرَّقَ ، فأما المضاف فنصبناه لأننا وجدنا أكثر الكلام منصوباً ؛ فحملناه على وجه من النصب لأنه أكثر استعمالاً من غيره .

وأما الفراء فتمسك بأن قال : الأصلُ في النداء أن يقال « يا زيدا » ، كالتدبة ؛ فيكون الاسم بين صوتين مَدِيدَيْنِ — وهما « يا » في أول الاسم ، والألف في آخره — والاسم فيه ليس بفاعل ولا مفعول ولا مضاف إليه ، فلما كثر في كلامهم استغنوا بالصوت الأول وهو « يا » في أوله عن الثاني وهو الألف في آخره ، فحذفوها وبنوا آخر الاسم على الضم تشبيهاً بِقَبْلُ وَبَعْدُ ؛ لأن الألف لما حذفت وهى مرادة معه ، والاسم كالمضاف إليها إذ كان متعلقاً بها ؛ أشبه آخره آخر ما حذف منه المضاف إليه وهو مراد معه نحو « جِئْتُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ » أى من قبل ذلك ومن بعد ذلك ،

(١) انظر فى هذه المسألة : أسرار العربية للمؤلف (ص ٩٠ ليدن) وشرح المفصل لابن يعيش (ص ١٥٩ ليزج) وشرح رضى الدين على كافية ابن الحاجب (١٢٠/١) وشرح الأشموتى مع حاشية الصبان (١١٩/٣ بولاق) وتصريح الشيخ خالد (٢٠٨/٢)

قال الله تعالى : (الله الأمر من قبلُ ومن بعدُ) أى من قبل ذلك ومن بعد ذلك ؛
فكذلك ها هنا .

قالوا : ولا يجوز أن يقال « لو كانت الألف في آخر المنادى بمنزلة المضاف إليه
لوجب أن تسقط نون الجمع معها في نحو « واقنَّسروناه » لأننا نقول : نحن لا نجوز ندبة
الجمع الذى على هاءين ؛ فلا يجوز عندنا ندبة « قنَّسرون » بحذف النون ولا إثباتها
كما لا يجوز تثنيته ولا جمعه .

قالوا : ولا يجوز أيضاً أن يقال « إن هذا يبطل بالمنادى المضاف ، نحو : يا عبدُ
عمرو ؛ فإنه يفتقر في باب الصوت إلى ما يفتقر إليه المفرد ؛ فكان ينبغى أن يقال :
يا عبدُ عمرو - بالضم - لأن أصله : يا عبد عمرو » لأننا نقول : إنما لم يقدر ذلك في
المنادى المضاف لأجل طوله ، بخلاف المفرد ، فبان الفرق بينهما .

وأما المضاف فإنما وجب أن يكون مفتوحاً لأن الاسم الثانى حلَّ محل ألف الندبة
في قولك « يا زيداه » والندال في « يا زيداه » مفتوحة ، فبقيت الفتحة على ما كانت في
« يا عبد عمرو » كما كانت في « يا زيداه » والمضموم ها هنا بمنزلة المنصوب ، والمنصوب
بمنزلة المندوب ، ولا يقال إنه نُصِبَ بفعل ولا أداة .

قال : والذى يدل على أن المفرد بمنزلة المضاف [١٤٤] امتناع دخول الألف
واللام عليه ، والذى يدل على أنه ليس منصوباً بفعل امتناع الحال أن تقع معه ؛
فلا يجوز أن يقال « يا زيدُ راكباً » ، والذى يدل على أنه بمنزلة المضاف وإن أفرد
حملت نعتة على النصب نحو « يا زيدُ الظَّريف » كما يحمل نعتة على الرفع نحو :
« يا زيدُ الظَّريف » .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه مبنى وإن كان يجب في الأصل
أن يكون عربياً لأنه أشبه كاف الخطاب ، وكاف الخطاب مبنية ؛ فكذلك
ما أشبهها . ووجه الشبه بينهما من ثلاثة أوجه : الخطاب ، والتعريف ، والإفراد ،

فلما أشبه كاف الخطاب من هذه الأوجه وجب أن يكون مبنيًا كما أن كاف الخطاب مبني .

ومتهم من تمسك بأن قال : إنما وجب أن يكون مبنيًا لأنه وقع موقع اسم الخطاب ؛ لأن الأصل في « يازيد » أن تقول : يا إِيَّاكَ ، أو يَاأَنْتَ ؛ لأن المنادى لما كان مخاطبًا كان ينبغي أن يستغنى عن ذكر اسمه ويؤتى باسم الخطاب فيقال : « يا إِيَّاكَ » أو « يَاأَنْتَ » كما قال الشاعر :

٢٠٤ — يَا مُرَّ يَا ابْنَ وَاقِعٍ يَاأَنْتَا أَنْتَ الَّذِي طَلَقْتَ عَامَ جُمُعَتَا
حَتَّى إِذَا أَصْطَبَحْتَ وَأَغْتَبَقْتَ أَقْبَلْتَ مُعْتَادًا لِمَا تَرَكْنَا
« قَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ وَقَدْ أَسَانَا »

٢٠٤ — هذه خمسة آيات من الرجز المشطور ، وهي لسالم بن دارة يقوفا في مر بن واقع (انظر شرح التبريزي على الحماسة بتحقيقنا) وقد استشهد بالبيتين الأول والثاني رضي الدين في باب النداء من شرح الكافية ، وشرحه البغدادي في الخزانة (٢٨٩/١) وابن يعيش في شرح المفصل (ص ٥٧ و ١٦٠ ليزج) والأشموني (رقم ٨٦٦) وابن هشام في أوضح المسالك (رقم ٤٣١) والاستشهاد به ههنا في قوله « يامر يا بن واقع » وفي قوله « ياأنتا » فإن النداء انماي — وهو قوله « ياأنتا » — يدل على النداء الأول — وهو قوله « يامر يا بن واقع » — في معناه ، فيكون الاسم العلم المنادى واقعا موقع الضمير ، وقد علم أن الضمير مبني ، فيكون الواقع موقعه مبنيًا أيضا ، قل ابن يعيش (ص ١٦٠) « فإن قيل : فلم يبي ، وحق الأسماء أن تكون معربة ؟ فالجواب أنه إنما بني لوقوعه موقع غير المتمكن ، ألا ترى أنه وقع موقع المضمير ، والمتمكنة من الأسماء إنما جعلت للغية ؛ فلا تقول قام زيد وأنت تحدثه عن نفسه ، إنما إذا أردت أن تحدثه عن نفسه فتأتي بضميره فتقول : قمت ، والنداء حال خطاب ، والمنادى مخاطب ، فالقياس في قولك يازيد أن تقول : ياأنت ، والدليل على ذلك أن من العرب من ينادي =

فلما وقع الاسمُ المنادى موقعَ اسمِ الخطابِ وجب أن يكون مبنياً كما أن اسمِ الخطابِ مبني ، وإنما وجب أن يكون مبنياً على الضم لوجهين :

أحدهما : أنه لا يخلو : إما أن يبنى على الفتح ، أو الكسر ، أو الضم ، بطل أن يبنى على الفتح لأنه كان يلتبس بما لا ينصرف ، وبطل أن يبنى على الكسر لأنه كان يلتبس بالمضاف إلى النفس ، وإذا بطل أن يبنى على الفتح وأن يبنى على الكسر تعين أن يبنى على الضم .

والوجه الثاني : أنه بنى على الضم فرقاً بينه وبين المضاف ؛ لأنه إن كان مضافاً إلى النفس كان مكسوراً ، وإن كان مضافاً إلى غيرك كان منصوباً ، فبنى على الضم ؛ لئلا يلتبس بالمضاف ؛ لأنه لا يدخل المضاف .

وإنما قلنا « إنه في مـ ضـع نصب » لأنه مفعول ؛ لأن التقدير في قولك « يا زيد » أدعُ زيداً ، أو نادِ زيداً ، فلما قامت « يا » مقامَ أدعو عملت عمله ، والذي يدل [١٥ : ١] على أنها قامت مقامه من وجهين ؛ أحدهما : أنها تدخلها الإمالة نحو « يا زيد ، ويا عمرو » والإمالة إنما تكون في الاسم والفعل ، دون الحرف ، فلما جازت فيها الإمالة دلَّ على أنها قد قامت مقام الفعل ، والوجه الثاني : أن لام الجر تتعلق بها نحو

صاحبه إذا كان مقبلاً عليه ومما لا يلتبس نداؤه بالمكنى ، فيناديه بالمكنى على الأصل .
يـ : يا أنت ، قال الشاعر :

* يا امر يا ابن واقع يا أنت *

غير أن النادى قد يكون بعيداً منك أو غافلاً ، فإذا ناديته بأنت أو إياك لم يعلم أنك مخاطبه أو مخاطب غيره ؛ فثبت بالاسم الذى يخصه دون غيره وهو زيد ، فوقع ذلك الاسم موقع المكنى ، فثبت له ما صار إليه من مشاركة المكنى الذى يجب بناؤه « اهـ .
وأعلم أن العرب إذا استعملت الضمير في النداء استعملته على وجهين : أحدهما أن يأتوا به ضميراً من ضمائر النصب فيقولوا « يا إياك » والثاني أن يأتوا به ضميراً من ضمائر الرفع فيقولوا « يا أنت » كما في البيت المستشهد به .

«يَا زَيْدُ ، وَيَا عَمْرُو» فإن هذه اللامَ لامُ الاستغاثة ، وهي حرف جر : فلو لم تكن « يا » قد قامت مقام الفعل وإلا لما جاز أن يتعلق بها حرف الجر ؛ لأن الحرف لا يتعلق بالحرف ، فدلَّ على أنها قد قامت مقام الفعل ، ولهذا زعم بعض النحويين أن فيها ضميراً كالفعل .

وذهب بعض البصريين إلى أن « يا » لم تقم مقامَ أدعو ، وأن العامل في الاسم المنادى أدعو المقدر ، دون يا ، والذي عليه الأكثرون هو الأول .

فإذا ثبت بهذا أنه منصوبٌ ، إلا أنهم بنوه على الضم لما ذكرنا .

والذي يدل على أنه في موضع نصب أنك تقول في وصفه « يا زَيْدُ الظريف » بالنصب حملاً على الموضع ، كما تقول « يا زَيْدُ الظريف » بالرفع حملاً على اللفظ ، كما تقول « مررت بزيدِ الظريفِ والظريف » فالجر على اللفظ ، والنصب على الموضع ؛ فكذلك هاهنا : نُصِبَ لأن المنادى المفرد في موضع نصب لأنه مفعول ، وهذا هو الأصل في كل منادى ، ولهذا لمَّا لم يعرض للمضاف والمشبّه بالمضاف ما يوجب بناءهما كالمفرد بقياً على أصلهما في النصب .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين ، أما قولهم « إن المنادى لا مُعْرَبَ له يصحبه » قلنا : لا نسلم ، وقد بينا ذلك في دليلنا .

وقولهم « إنا رفعناه » قلنا : وكيف رفعتموه ولا رافع له ؟ وهل لذلك قَطُّ نظيرٌ في العربية ؟ وأين يوجد فيها مرفوع بلا رافع أو منصوب بلا ناصب أو مخفوض بلا خافض ؟ وهل ذلك إلا تحكُّمٌ تحضُّ لا يستند إلى دليل ؟ ! ثم نقول : ولم رفعتموه بلا تنوين ؟ قولهم « ليكون بينه وبين ما هو مرفوع برفع فرق » قلنا : هذا باطل ؛ فإن فيما يرفع بغير تنوين ما هو صحيح الإعراب ، وذلك الاسم الذي لا ينصرف .

وقولهم « إنا حملنا المضاف على لفظ المنصوب لكثرة في الكلام » قلنا : هذا يبطل بالمفرد؛ فإنه كان ينبغي أن يحمل على النصب لكثرة في الكلام، فلما لم يحمل المفرد على النصب دل على أنه ليس لهذا التعليل أصل.

وأما قول القراء « إن الأصل في النداء أن يقال يازيداه [١٤٦] كالندبة » فمجرد دعوى يفتقر إلى دليل.

وقوله « إن الألف المزیدة في آخره بمنزلة المضاف إليه ، فلما حذفوها بنوّه على الضم ، كما إذا حذف المضاف إليه من قبل ومن بعد » قلنا : هذا يبطل بالمنادى المضاف ، نحو « يا عبد عمرو » ؛ فإنه يفتقر في باب الصوت إلى ما يفتقر إليه المفرد ؛ فكان يجب أن يقال « يا عبد عمرو » بالضم ؛ لأن أصله يا عبد عمراه .

قوله « إنما لم يقدر ذلك في المنادى المضاف لطوله » قلنا : هذا باطل ؛ لأن الطول لا يمنع تقرير الكلمة على حقها من تقدير الصوت في أوله وآخره ؛ لأنه لا فرق في باب النداء بين طويل الأسماء وقصيرها ، ألا ترى أنك لو ناديت رجلا اسمه قرع عبلا أنه أو هز نبران أو أشناندانة وما أشبه ذلك لوجب فيه الضم ، وإن كان أكثر حروفا من « يا عبد عمرو » فدل على بطلان ما ذهب إليه .

وأما جعله نصب المضاف مبنيا على فتح ما قبل الألف المزیدة في آخر المنادى فباطل أيضا ؛ بما إذا قال « يا خيرا من زيد » إذا كان مفردا مقصودا له ، فإنه لا يخلو : إما أن يحمل نصب خير على الألف التي تدخل للصوت الرفيع ، أو على غيره ، فإن قال « على الألف » فكان ينبغي أن نقول « يا خيرا من ^(١) زيد » وهذا لا يقوله أحد ، وإذا لم تدخله الألف وقد نصب دل على أنه لم يحمل على الألف ، وأنه محمول على غيره .

والذي يدل على بطلان ما ذهب إليه من جعله الألف في آخر المنادى بمنزلة المضاف إليه أنه لو كان كذلك لوجب أن تسقط نون الجمع معها في نحو : « واقفروناه »

(١) أي من غير تنوين « خير » .

قولهم « نحن لا يجوز ندبة الجمع الذى على هجاءين فلا يجوز عندنا ندبة قنسرود بحذف النون ولا إثباتها » قلنا : هذا يلزمكم إذا جعلتم مكان الواو ياء ؛ فإنه يجوز عندكم أن تقولوا : واقنسرودناه ، وإن امتنع عندكم واقنسرودناه ، وكلاهما لفظ الجمع .
وأما قوله « إن المفرد بمنزلة المضاف ؛ بدليل امتناع دخول الألف واللام عليه » قلنا : لا نسلم أن امتناع دخول الألف واللام عليه لما ذكرت ، وإنما امتنع دخول الألف واللام عليه لأن الإشارة إليه والإقبال عليه أغتت عن دخول الألف واللام عليه .

وأما قوله « الذى يدل على أنه ليس منصوباً بفعلٍ امتناعُ الحال أن تقع معه » قلنا : [١٤٧] لا نسلم أن امتناع الحال أن تقع معه إنما كان لأجل العامل ، ولكن لتناقض معنى الكلام فيه ، وذلك لأننا لو قلنا « يا زيدا راكباً » على معنى الحال لكان التقدير أن النداء فى حال الركوب ، وإن لم يكن راكباً فلا نداء ، وهذا مستحيل ؛ لأن النداء قد وَقَعَ بقوله « يا زيد » فإن لم يكن راكباً لم يخرج ذلك عن أن يكون قد نادى زيداً بقوله « يا زيد » وليس ذلك فى سائر الكلام ، ألا ترى أنك لو قلت « اضرب زيداً راكباً » فلم تجده راكباً لم يجوز أن تضربه ، على أنه قد حكى أبو بكر بن السراج عن أبي العباس المبرد أنه قال : قلت لأبي عثمان المازنى : ما أنكرت من الحال للدُّعُو؟ قال : لم أنكر منه شيئاً ، إلا أن العرب لم تَدْعُ على شريطة ؛ فإنهم لا يقولون « يا زيد راكباً » أى : ندعوك فى هذه الحالة ونمسك عن دعائك ماشياً ؛ لأنه إذا قال « يا زيد » فقد وقع الدعاء على كل حال ، قلت : فإن احتاج إليه راكباً ولم يحتج إليه فى غير هذه الحالة ، فقال : أأست تقول يا زيد دعاء حقاً ؟ قلت : بلى ، فقال : فليحمل المصدر ؟ قلت : لأن قولى يا زيد كقولى أدعو زيداً ؛ فكأنى قلت : أدعوك دعاء حقاً ، فقال : لا أرى بأساً بأن تقول على هذا : يا زيدا راكباً ، فالزم القياس . قال أبو العباس : وجَدْتُ أنا تصديقاً لهذا قول النابغة :

٢٠٥ - قَالَتْ بَنُو عَامِرٍ : خَالُوا بَنِي أَسَدٍ ،
يَا بُؤْسَ الْجَهْلِ ضَرَارًا لِأَقْوَامِ

٢٠٥ - هذا البيت للناخبة الدياني كما قال المؤلف ، وكان بنو عامر قد طلبوا إلى قوم الناخبة أن يقطعوا بني أسد ، فجعلهم الناخبة في ذلك ، والبيت من شواهد سيويه (٣٤٦/١) ورضي الدين في أول باب النادي من شرح الكافية ، وشرحه البغدادي في الحزاة (٢٨٥/١) ومعنى « خالوا بني أسد » أى تاركوهم وقاطعوهم ، وحرفيته خلوا بينهم وبين أنفسهم ولا تكونوا معهم ، ومنه قالوا للمرأة المطلقة « خلية » وقالوا « خليت النبت » أى قطعت ، وقوله « يا بؤس للجهل » معناه ما أبأس الجهل على صاحبه وأضره له ، والاستشهاد بالبيت هنا في قوله « يا بؤس للجهل ضرارا » فإن هذه الكلمة حال ، وقد جعله البرد حالا من المضاف الذى هو النادي ، ومن العلوم أن العامل في الحال هو العامل في صاحبها ؛ فيكون العامل في هذه الحال هو العامل في المادى - وهو حرف النداء النائب مناب أدعو - وكأنه قل : أدعو بؤس الجهل أدعوه حال كونه ضرارا لأقوام ، ومن العلماء من جعل هذه الحال من المضاف إليه الذى هو الجهل ؛ فيكون العامل فيه هو المضاف لأنه هو العامل في صاحبه ، ومن هؤلاء رضى الدين في شرح الكافية والأعلم الشنمري ، قال رضى الدين (١٢٠/١) : « واعلم أنه قد ينصب عامل النادي المصدر اتفاقا نحو : يا زيد دعاء حقا ، وأجاز البرد نصبه للحال نحو : يا زيد قائما ، إذا ناديته في حال قيامه ، قال : ومنه قوله :

* يا بؤس للجهل ضرارا لأقوام *

والظاهر أن عامله بؤس الذى بمعنى الشدة ، وهو مضاف إلى صاحب الحال - أعنى الجهل - تقديرا ؛ لزيادة اللام ؛ فهو مثل : أعجبنى بحىء زيد راكبا » اه فأنت ترى أنه بعد أن نقل مذهب البرد استظهر غيره وهو الذى حكيناه عنه ، وقال الأعلم « ونصب ضرارا على الحال من الجهل » اه ، والاستشهاد الثانى بهذه الجملة في زيادة اللام وإحكامها بين المضاف الذى هو بؤس والمضاف إليه الذى هو الجهل ، قال سيويه « ومثل هذا قول الشاعر إذا اضطر :

* يا بؤس للجهل ضرارا لأقوام *

حملوه على أن اللام لو لم يحىء لقلت : يا بؤس للجهل » يريد أن الشاعر مع بحىء =

وقوله « والذي يدل على أنه بمنزلة المضاف وإن أفرد حملك نعتَه على النصب نحو يا زيد الظريف كما يحمل نعتَه على الرفع نحو يا زيد الظريف » قلنا : لا نسلم أن نصب الوصف لأن المفرد بمنزلة المضاف ، وإنما نصبه لأن الموصوف وإن كان مبنيًا على الضم فهو في موضع نصب لأنه مفعول ؛ فنُصِبَ وصفه حملاً على الموضع كما رفع حملاً على اللفظ ، وحمل الوصف والعطف على الموضع جائز في كلامهم كما يحمل على اللفظ ؛ ولهذا يجوز بالإجماع « ما جاءني من أحدٍ غيرك » بالرفع ، كما يجوز بالجر ، قال الله تعالى : (مالكم من إلهٍ غيرِه) بالرفع والجر ؛ فالرفع على الموضع ، والجر على اللفظ .

قال الشاعر :

حَتَّى تَهَجَّرَ فِي الرِّوَاكِ وَهَاجَهَا طَلَبَ الْمُعْتَبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ [١٤٥]

[١٤٨] فرفع « المظلوم » وهو صفة للمجرور الذي هو « المعتب » حملاً على الموضع ؛ لأنه في موضع رفع بأنه فاعل ، إلا أنه لما أضيف المصدر إليه دخله الجمل للإضافة ، وكذلك يجوز أيضاً الحمل على الموضع في العطف نحو « مررتُ بزيد وعمرأ » كما يجوز « وعمرو » قال الشاعر :

٢٠٦ — فَلَسْتُ بِذِي تَقَرَّبِ فِي الصَّدِيقِ

وَمَنْعَ خَيْرٍ وَسَبَابَهَا

وَلَا مَنْ إِذَا كَانَ فِي جَانِبِ أَضَاعَ الْعَشِيرَةَ فَاعْتَابَهَا

= اللام ترك التنوين ؛ لأنه قدر اللام غير موجودة وأن الاسم مضاف إلى ما بعده ، قال الأعمى « الشاهد فيه إقحام اللام بين المضاف والمضاف إليه في قوله يا بؤس الجبل . توكيدا للإضافة » ١ هـ .

٢٠٦ — هذان البيتان من كلام عدي بن خزاعي ، وقد رواهما صاحب الصحاح

(ن ر ب) كما رواهما المؤلف ، ولكن ابن منظور نقل عن ابن بري أن صواب الإنشاد هكذا :

وقال الآخر وهو عقبة الأسدى :

٢٠٧ — معاوى إتنا بشر فأسجج
فلننا بالجبال ولا الحديد

= ولست بذى نرب فى الكلام ومناع قومى وسبابها
ولا من إذا كان فى معتر أضاع العشرة واغتابها
ولكن أطاوع ساداتها ولا أعلم الناس ألقابها
والنرب — بوزن جعفر وكثر — الشر والنخمة ، وتقول « نرب الرجل » — مثل يطر مما
الحق بدحرج بزيادة الياء — تريد سعى ونم ، وتقول « نرب الكلام » تريد خلطه ،
ورجل نرب ، ورجل ذو نرب ؛ أى ذو شروخمة . وعمل الاستشهاد قوله « ومناع
خير » على ما رواه المؤلف ؛ فإن الرواية فى هذه الكلمة وردت بنصب « مناع »
المطوف على قوله « بذى نرب » الذى هو خبر ليس مزيدا فيه الباء ، وإنما أتى
الشاعر بالمطوف منصوبا لأن موضع المطوف عليه النصب لكونه خبر ليس ، وهذه
الباء الداخلة عليه زائدة لا عمل لها إلا فى اللفظ .

٢٠٧ — هذا البيت والبيت الذى رواه المؤلف بعد قليل على أنه تال لهذا البيت
لتبيين قافية الكلمة وأنها منصوبة ، هما من كلام لعقبة بن هيرة الأسدى يقوله لماوية
بن أبى سفيان يشكو إليه جور عماله ، وهما من شواهد سيويه (٣٤١/١) و٣٥٢ و٣٧٥
و٤٤٨) وابن هشام فى معنى اللبيب (رقم ٧٤٠) ورضى الدين فى أثناء باب توابع
النادى من شرح السكافية ، وشرحه البغدادى فى الخزانة (٣٤٣/١) وأعلم أولا أن
قصيدة عقبة بن هيرة الأسدى رويها مجرور ، وهى تروى هكذا :

معاوى إتنا بشر فأسجج فلننا بالجبال ولا الحديد
أكلتم أرضنا فجزتموها فهل من قائم أو من حصيد
أنطمع فى الخلود إذا هلكننا وليس لنا ولالك من خلود ؟

وقد روى سيويه البيتين اللذين رواهما المؤلف بالنصب ، وقال الأعلم « وقد رد على
سيويه رواية البيت بالنصب ؛ لأن البيت من قصيدة مجرورة معروفة ، وبمده ما يدل على
ذلك ، وهو قوله :

= * أكلتم أرضنا فجزتموها — البيت *

فنصب « الحديد » حملا على موضع « بالجبال » لأن موضعها النصب بأنها خبر ليس ، ومن زعم أن الرواية « ولا الحديد » بالخفض فقد أخطأ ؛ لأن البيت الذى بعده :

أَدْبَرُوهَا بَنَى حَرْبٍ عَلَيْكُمْ وَلَا تَرْمُوا بِهَا الْغَرَضَ الْبَعِيدَا
والروى المخفوض لا يكون مع الروى المنسوب فى قصيدة واحدة
وقال المعجاج :

٢٠٨ — كَشَحًا طَوَى مِنْ بَلَدٍ مُخْتَارَا
مِنْ يَأْسَةِ الْيَائِسِ أَوْ حِذَارَا

= وسيويه غير متهم فيما نقله رواية عن العرب ، ويجوز أن يكون البيت من قصيدة منصوبة غير هذه المعروفة ، أو يكون الذى أنشده رده إلى لفته قبله مه سيويه ، فيكون الاحتجاج بلغة النشد ، لا بقول الشاعر « اه كلامه ، ومنه يتبين أن الذى كان فى نسخة كتاب سيويه التى كانت بيد الأعلم بيت واحد ؛ فالظاهر أن نقله كتاب سيويه أضافوا البيت الثانى ليظهر أن ثمة قصيدة بالنصب وأن البيت من هذه القصيدة ، ومحل الاستشهاد قوله « ولا الحديد » حيث نصب المعطوف نظرا إلى موضع المعطوف عليه ، قال سيويه « وما جاء من الشعر فى الإجراء على الموضع قول عقية الأسدى ، وأنشد البيتين » اه وقال الأعلم : « استشهد به على جواز المعطوف على موضع الباء وما عملت فيه ؛ لأن معنى لسانا بالجبال ولسنا الجبال واحد » اه .

٢٠٨ — الكشح — بفتح الكاف وسكون الشين — ما بين الخاصرة إلى الضلع الخلف ، وهو موضع السيف من المتقلد ، ويقال « طوى فلان كشح على الأمر » إذا استمر ودام عليه ، ويقال « طوى كشح غنا » إذا ذهب وقطع أو اصر الرحم ، قال الشاعر :

طوى كشح خليلك والجناحا لين منك ، ثم غدا صراحا
ويقال « طوى فلان كشح على ضغن » إذا عاداك وفاسدك ، قال زهير :

وكان طوى كشح على مستكنة فلا هو أبداها ولم يتجمجم

ومحل الاستشهاد هنا قوله « أو حذرا » حيث عطف هذا المنسوب على قوله « يأسه » =

وقال الآخر :

٢٠٩ — فَإِنْ لَمْ تَجِدْ مِنْ دُونِ عَدْنَانَ وَالِدًا
وَدُونَ مَعْدٍ فَلْتَزَعِكِ الْعَوَازِلُ

=اليأس « المجرور لكون محل هذا المجرور النصب لكونه مفعولا لأجله، وقد علمت أن المفعول لأجله يجوز جره بحرف جر دال على التعليل ولو استوفى شروط انصب ، ألا ترى أنه لو لم يأت بمن لكان يقول: يأسه اليأس أو حذارا، فينصب المعطوف والمعطوف عليه جميعا ؟ وقد ذكرنا لك جملة من الشواهد للمعطف على المحل تجرى في أبواب مختلفة في شرح الشاهد رقم ١١٦ فارجع إليها إن شئت .

٢٠٩ — هذا البيت من كلام ليلى بن ربيعة العامري، وقد استشهد به سيوي (٣٤/١) ورضي الدين في أثناء باب توابع النادي ، وشرحه البغدادي في الخزانة (١ / ٣٣٩) وابن هشام في مغني اللبيب (رقم ٧٣٣) وانظر شرح شواهد المغني للسيوطي (ص ٥٥) ومحل الاستشهاد قوله « ودون معد » حيث عطف « دون » هذه المنصوبة على « دون » السابقة المجرورة؛ لكون محل الأولى المجرورة هو النصب ؛ فإن المجرور بحرف الجر مفعول به في المعنى ، ألا ترى أن العامل هنا — وهو قوله « تجد » يتعدى إلى ثاني مفعولي بنفسه تارة وبحرف الجر تارة أخرى ، قال الأعمى : « حمل دون الآخرة على موضع الأولى لأن معنى لم تجد من دون عدنان ولم تجد دون عدنان واحد » اهـ . وقال ابن هشام في المغني (ص ٧٣٣ بتحقيقنا) : « وللعطف على المحل ثلاثة شروط : الأول إمكان ظهوره في النصيح ، ألا ترى أنه يجوز في ليس زيد بقائم وما جاءني من امرأة أن تسقط الباء فتصب ومن قرفع ؛ فعلى هذا لا يجوز : مررت بزيد وعمرا ، خلافا لابن جني ؛ لأنه لا يجوز في النصيح : مررت زيدا ، ولا تختص مراعاة الموضع بأن يكون العامل في اللفظ زائدا كما مثلنا ، بدليل قوله :

* فَإِنْ لَمْ تَجِدْ مِنْ دُونِ عَدْنَانَ وَالِدًا * البيت

وأجاز الفارسي في قوله تعالى : (وأتبعوا في هذه الدنيا لعنة ويوم القيامة) أن يكون (يوم القيامة) عطفا على محل (هذه) لأن محله النصب « اه المقصود منه بتصرف يسير جداً .

وقال الآخر أيضاً :

٢١٠ — أَلَا حَيَّ تَدْمَانِي عَمِيرَ بْنَ عَامِرٍ
إِذَا مَا تَلَّاقَيْنَا مِنْ الْيَوْمِ أَوْ غَدًا

فنصب « غداً » حملاً على موضع « من اليوم » وموضعها نصب .

والشواهدُ على الحمل على الموضع في الوصفِ والعطفِ أكثرُ من أنْ تُحصَى ،
وأوفَرُ من أنْ تُستقصى ، والله أعلم .

٤٦ — مسألة

[القول في نداء الاسم المحلى بأل]^(١)

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز نداء ما فيه الألف واللام نحو « يا الرجل » ،
ويا الفلام » ، رذهب البصريون إلى أنه لا يجوز .

٢١٠ — التدمان — ومثله النديم — الذي يجالسك ويشاركك ، وقال الشاعر :

وتدمان يزيد الكأس طيباً سقيت وقد تنورت النجوم

والاستشهاد بالبيت في قوله « أو غدا » حيث جاء به منصوباً تبعاً للحل « اليوم » الذي
هو المعطوف عليه ؛ على مثال ما قلنا في شرح الشواهد السابقة ، ومن العلماء من خرج
هذا البيت على أن « من » في قوله « من اليوم » زائدة ؛ فيكون « اليوم » منصوباً على
الظرفية ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف
الجر الزائد ، وسيدكر المؤلف هذا التخريج في آخر المسألة ٥٤ .

(١) انظر في هذه المسألة : شرح ابن يعيش على الفصل (ص ١٧١ لينج) وكتاب
ميبويه (٣١٠ / ١) وشرح الأشموني مع حاشية الصبان (١٢٥ / ٣) وتصريح الشيخ خالد
الأزهري (٢١٦ / ٢) وأسرار العربية للمؤلف (ص ٩٣ ليدن) وشرح رضى الدين
على الكافية (١ / ١٢٨ و ١٣٢) .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن [١٤٩] قالوا : الدليل على أنه جائز أنه قد جاء ذلك في كلامهم ، قال الشاعر :

٢١١ — يَا الْغَلَامَانَ اللَّذَانِ فَرَا إِيَّاكَ أَنْ تَكْسِبَانِي شَرًّا

فقال « يا الغلامان » فأدخل حرف النداء على ما فيه الألف واللام .

وقال الآخر :

٢١٢ — فَدَيْتُكَ يَا الَّتِي تَيْمَّتْ قَلْبِي وَأَنْتِ بِمَحِيلَةٍ بِالْوُدِّ عَنِّي

٢١١ — هذان بيتان من الرجز المشطور، وقد استشهد بهما ابن يعيش في شرح الفصل (ص ١٧٢) ورضي الدين في أثناء باب توابع المنادى من شرح الكافية (١ / ١٣٢) وشرحها البغدادي في الخزانة (١ / ٣٥٨ بولاق) والأشموني (رقم ٨٧٩) وابن عقيل (رقم ٣٠٩) وقوله « إياكما أن تكسباني شرا » روى في مكانه « إياكما أن تعقبانا شرا » وهو تحذير ، وتقديره : احذرا من أن تكسباني شرا ، ويجوز في حرف المضارعة في « تكسباني » انفتح على أنه مضارع كسب الثلاثي وانضم على أنه مضارع أكسب ، وكل أهل اللغة يجيزون أن تقول « كسبت زيدا مالا ، أو علما » إلا ابن الأعرابي فإنه كان يوجب أن تقول « أكسبت زيدا مالا » بالهمزة . وعمل الاستشهاد قوله « يا الغلامان » حيث جمع بين حرف النداء وال ، والبصريون يقررون أن الجمع بين حرف النداء وال جائز في موضعين : أحدهما في نداء اسم الله تعالى في نحو قولك « يا الله » وثانيهما فيما تحكيه من الجمل نحو أن تسمى رجلا « الرجل منطلق ، وفيما عدا هذين لا يجوز الجمع بين حرف النداء وال في الاختيار ، وأما الكوفيون فقد أجازوا ذلك اعتمادا على ماورد منه في نحو البيت المستشهد به ، ونحو قول الآخر وهو من شواهد الأشموني (رقم ٨٧٨) :

عباس يا الملك المتوج والذي عرفت له بيت الملا عدنان

٢١٢ — هذا البيت من شواهد سيويه (١ / ٣١٠) والزغشري في الفصل (رقم ٣٥ بتحقيقنا) وابن يعيش في شرحه (ص ١٧٢) وأسرار العريفة للمؤلف (ص ٩٣) ورضي الدين في شرح الكافية (١ / ١٣٢) وشرحها البغدادي في الخزانة (١ / ٣٥٨) وقوله « فديتك » قد روى « من اجلك يا التي » بإلقاء حركة الهمزة من =

فقال « يا التي » فأدخل حرف النداء على ما فيه الألف واللام ؛ فدلّ على جوازه والذي يدل على صحة ذلك أنا أجمعنا على أنه يجوز أن نقول في الدعاء « يا الله اغفر لنا » والألف واللام فيه زائدان ؛ فدل على صحة ما قلناه ..

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز ذلك لأن الألف واللام تفيد التعريف ، و « يا » تفيد التعريف ، وتعريفان في كلمة لا يجتمعان ؛

= « أجلك » وهي الفتحة على النون قبلها وحذف الهمزة ، و « تيمت قلبي » أي استعبدته وأذلته ، وقوله « بالود » هو كذلك في كتاب سيويه وشرح الأعمى ، وورد في الفصل « بالوصل » وعمل الاستشهاد قوله « يا التي » حيث جمع بين حرف النداء وأل ، مع أن أل في هذه الكلمة لازمة لا يجوز إسقاطها ؛ لأنها لازمتها من حال الوضع ، ولهذا يزعم البصريون أن هذا البيت أخف شذوذا من البيت السابق (رقم ٢١١) لأن الألف واللام في قول الشاعر « يا الغلامان » ليسا بلازمين ، قال الأعمى : « الشاهد فيه دخول حرف النداء على الألف واللام في قوله « يا التي » تشبيها بقولهم « يا الله » للزوم الألف واللام لها ، ضرورة ، ولا يجوز ذلك في الكلام » اهـ .

وقال ابن عيش « وأما بيت الكتاب :

* من أجلك يا التي تيمت قلبي — إلخ »

فشاذ قياسا واستعمالا ، فأما القياس فلما في نداء ما فيه الألف واللام على ما ذكر ، وأما الاستعمال فظاهر ، فإنه لم يأت منه إلا ما ذكر ، وهو حرف أو حرفان ، ووجه تشبيهه يا الله من جهة لزوم الألف واللام وإن لم يكن مثله ، وانفرد بينهما أن الذي والى صفة يمكن أن ينادى موصوفهما وينوى بهما صفتين كقولك : يا زيد الذي في الدار ويا هند التي أكرمتني ، ويقع صفة لأيهما ، نحو قوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا) و (يا أيها الذي نزل عليه الذكر) وليستا اسمين ، ولا يكون ذلك في اسم الله تعالى ؛ لأنه اسم غالب جرى مجرى الأعلام كزيد وعمرو » اهـ .

وقال أبو سعيد السيرافي : « كان أبو العباس لا يجيز يا التي ، ويطعن على البيت ، وسيويه غير متهم فيما رواه ، ومن أصحابنا من يقول : إن قوله يا التي تيمت قلبي على الحذف ، كأنه قال : يا أيها التي تيمت قلبي ، فحذف ، وأقام النعت مقام النعت » اهـ .

(٢٢ — الإنصاف ١)

ولهذا لا يجوز الجمع بين تعريف النداء وتعريف العلمية في الأسم المنادى العلم نحو « يا زيد » بل يُعرى عن تعريف العلمية ويُعرف بالنداء ؛ لثلا يُجمع بين تعريف النداء وتعريف العلمية ، وإذا لم يحز الجمع بين تعريف النداء وتعريف العلمية فلأن لا يجوز الجمع بين تعريف النداء وتعريف الألف واللام أولى ، وذلك لأن تعريف النداء بعلامة لفظية ، وتعريف العلمية ليس بعلامة لفظية ، وتعريف الألف واللام بعلامة لفظية ، كما أن تعريف النداء بعلامة لفظية ، وإذا لم يحز الجمع بين تعريف النداء وتعريف العلمية وأحدُهما بعلامة لفظية والآخر ليس بعلامة لفظية فلأن لا يجوز الجمع بين تعريف النداء وتعريف الألف واللام وكلاهما بعلامة لفظية كان ذلك من طريق الأولى .^(١)

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قوله :

* فِيا الْغَلَامانِ اللَّذانِ قَرَّاء * [١٠١]

فلا حجة لهم فيه ؛ لأن التقدير فيه « فِيا أيها الغلامان » فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه ، وكذلك قول الآخر :

* فَدَيْتُكَ يَا الَّتِي تَيْمَتْ قَلْبِي * [٢١٢]

(١) هذه إحدى ثلاث علل ذكرها البصريون وأنصارهم ، والعللة الثانية أن تعريف الألف واللام تعريف العهد ، وهو يتضمن معنى الغيبة ؛ لأن العهد يكون بين اثنين — هما المتكلم والمخاطب — في شأن ثالث غائب عنهما ، والنداء خطاب لحاضر ، فلو جمعت بينهما لتنافى التعريفان ، والعللة الثالثة أن المنادى المقرون بال إما أن يبنى وإما أن يعرب ، وكلاهما مشكل ، أما البناء فوجه إشكاله من جهتين : الأولى أن الألف واللام من خصائص الاسماء ؛ فهي تبعد الاسم من شبه الحرف الذى هو علة البناء ، والجهة الثانية أن الألف واللام معاقبة للتوين ، فهي كالتوين ، فكأن الاسم المقترن بهما منون فمن أجل ذلك استكروها دخول الألف واللام مطرداً في المنادى المبنى ، وأما الإعراب فوجه إشكاله أن العلة التى من أجلها بنوا المنادى — وهى وقوع المنادى موقع الضمير ، ومثابته الضمير في الأفراد والتعريف — موجودة في ذى الألف واللام إذا نودى ، فكيف يعرب ؟

حَذَفَ الموصوف وأقام الصفة مقامه، على أن هذا قليل، إنما يجيء في الشعر؛ [١٥٠] فلا يكون فيه حجة، على أنه مَسْهَلٌ ذلك أن الألف واللام من « التي » لا تنفصل منها، فنزلت منزلة بعض حروفها الأصلية، فيتسهل دخول حرف النداء عليها.

وأما قولهم « إنا نقول في الدعاء يا الله » فالجواب عنه من ثلاثة أوجه :
أخذها : أن الألف واللام عِوَضٌ عن همزة « إله » فنزلت منزلة حرفٍ من نفس الكلمة، وإذا تَنَزَّلَتْ منزلة حرفٍ من نفس الكلمة جاز أن يدخل حرفُ النداء عليه، والذي يدل على أنها بمنزلة حرفٍ من نفس الكلمة أنه يجوز أن يقال في النداء « يا الله » بقطع الهمزة، قال الشاعر :

٢١٣ — مُبَارَكٌ هُوَ وَمَنْ سَمَّاهُ عَلَى اسْمِكَ اللَّهُمَّ يَا اللَّهُ

ولو كانت كالمهمزة التي تدخل مع لام التعريف لوجب أن تكون موصولة، فلما جاز فيها ما هنا القطعُ دلَّ على أنها نزلت منزلة حرفٍ من نفس الكلمة، كما أن الفعل إذا سمي به فإنه تَقَطَّعَ همزة الوصل منه نحو أَضْرِبْ وَأَقْتُلْ، تقول « جاءني

٢١٣ — هذان بيتان من مشطور الرجز، وقد أنشدهما ابن منظور (أل) ولم يعزهما، والاستشهاد بهما في قوله « يا الله » حيث ورد لفظ الجلالة منادى مقطوع الهمزة، وقد زعم المؤلف — تبعاً لأنصار البصريين — أن قطع الهمزة يدل على أنها نزلت من اللفظ. « شكرهم منزلة جزء منه، وإلا لجاءت همزة وصل غير مقطوعة؛ لكونها في الأصل همزة ال المعرفة، وهمزة ال المعرفة همزة وصل كما هو معروف، وفي كل دعوى من هذه الدعاوى الكثيرة يقال، قال ابن منظور « انقراء : ومن العرب من يقول إذا طرح الليم : يا الله اغفر لي — بهمزة — ومنهم من يقول : يا الله — بغير همز — فمن حذف الهمزة فهو على السبيل؛ لأنها ألف ولام مثل لام الحارث من الأسماء وأشباهه، ومن همزها نوهم الهمزة من الحرف؛ إذ كانت لا تسقط منه الهمزة، قال :

* مبارك هو ومن سماه — البيت * « أ ه كلامه :

إضرب ، ورأيت إضرب ، ومررت بإضرب » و « جاءنى أقتل ، ورأيت أقتل ، ومررب بأقتل^(١) » بقطع الهمزة- ليدل على أنها ليست كالهمزة التى كانت فى الفعل قبل التسمية ، وأنها بمنزلة حرف من نفس الكلمة ، فكذلك ها هنا .

والذى يدل على ذلك أنهم لو أجروا هذا الاسم مُجْرَى غيره مما فيه ألف ولام لكانوا يقولون « يا أيها الله » كما يقولون « يا أيها الرجل » : إما على طريق الوجوب عندنا ، أو على طريق الجواز عندكم ، فلما لم يحز أن يقال ذلك على كل حالٍ دلَّ على صحة ما ذهبنا إليه .

والوجه الثانى : أن هذه الكلمة كثر استعمالها فى كلامهم ؛ فلا يقاس عليها غيرها .

والوجه الثالث : أن هذا الاسم علمٌ غير مُشتقٍّ أتى به على هذا المثال من البناء من غير أصل يُردُّ إليه : فينزل منزلة سائر الأسماء الأعلام ، وكما يجوز دخولُ حرف النداء على سائر الأسماء الأعلام فكذلك ها هنا .
والمعتمد من هذه الأوجه هو الوجه الأول ، والله أعلم .

(١) من ذلك قول الراعى ، وهو من شواهد الفصل (رقم ٢ بتحقيقنا) :

أشلى سلوقية بأت وبأت بها بوحش إصمت فى أصلاها أود

أشلى : أى أغرى ، وأنكر ثعلب معبى . أشلى بمعنى أغرى ، وهو محجوج بمثل هذا البيت ، وسلوقية : أى كلاباً منسوبة إلى سلوق ، وإصمت : اسم علم على بركة جينها ، وقال أبو زيد : يقال : لقيته ليلة إصمت ، أى فى بلد قفر ، وفى أصلاها أود : أى فى وسط ظهورها اعوجاج ، والاستشهاد به فى قوله « إصمت » فإن أصله فعل أمر من صمت يصمت صماتاً ، فسمى به مكان معين ، وقد غيروا حين النقل من فعل الأمر إلى العينية ثلاثة تعبيرات : التغير الأول أنهم قطعوا همزة قصروها همزة قطع بعد أن كانت همزة وصل ، الثانى أنهم كسروا ميمه بعد أن كانت مضمومة ، والثالث أنهم حركوا آخره بعد أن كان ساكناً . . .

[١٥١] ٤٧ — مسألة

[القول في الميم في « اللهم » أعوض من حرف النداء أم لا ؟] ^(١)

ذهب الكوفيون إلى أن الميم المشددة في « اللهم » ليست عوضاً من « يا » التي للتنبيه في النداء . وذهب البصريون إلى أنها عوض من « يا » التي للتنبيه في النداء ، والماء مبنية على الضم لأنه نداء .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن الأصل فيه « يا الله أمنا بخير » إلا أنه لما كثرت في كلامهم وجرت على ألسنتهم حذفوا بعض الكلام طلباً للخفة ، والحذف في كلام العرب لطلب الخفة كثير ، ألا ترى أنهم قالوا « هلم ، وويلهم » والأصل فيه : هل أم ، وويل أمه ، وقالوا « أيسر » والأصل : أي شيء . وقالوا « عيم صباحاً » والأصل : انعم صباحاً . وهذا كثير في كلامهم .

قالوا : والذي يدل على أن الميم المشددة ليست عوضاً من « يا » أنهم يجمعون بينهما ، قال الشاعر :

٢١٤ — إني إذا ما حدثتُ أَلَمًا أقولُ : يَا اللَّهُمَّ ، يَا اللَّهُمَّ

(١) انظر في هذه المسألة : لسان العرب (أ ل ه) وشرح الكافية (١٣٢/١) وشرح الفصل لابن يعيش (ص ١٨١) وشرح الأشموني مع حاشية الصبان (١٢٦/٣ بولاق) وتصريح الشيخ خالد الأزهرى (٢١٧/٢ بولاق) .

٢١٤ — هذان بيتان من الرجز المشطور ، وقد أنشدهما ابن منظور في لسان العرب (أ ل ه) ورضي الدين في شرح الكافية (١٣٢/١) وشرحهما البغدادي في الحزانة (٣٥٨/١) وأنشدهما الأشموني (رقم ٨٨٠) وابن عقيل (رقم ٣١٠) وابن هشام في أوضح المسالك (رقم ٤٣٩) وابن يعيش (ص ١٨١) والحدث — بالتحريك ما يحدث من الأمور ، ومحل الاستشهاد هنا قوله « يا اللهم » حيث جمع الشاعر بين حرف الداء والميم المشددة في نداء لفظ الجلالة ، واعلم — أولاً — أن نداء لفظ الجلالة =

وقال الآخر :

٢١٥ -- وَمَا عَلَيْكَ أَنْ تَقُولَ كَلِمًا صَلَّىتِ أَوْ سَبَّحْتِ : يَا اللَّهُ مَا
* أَرَدْتُ عَلَيْنَا شَيْخَنَا مُسَلِّمًا *

== قد ورد على عدة أوجه ؛ الوجه الأول - وهو الأصل ، والأكثر استعمالاً - أن تقول :
يا الله ، تدخل حرف النداء على الاسم الجليل ، وتقطع الهمزة ، والوجه الثاني : أن
تقول : يا الله ، تدخل حرف النداء على الاسم العظيم ، وتجعل همزته همزة وصل ، وقد سبق
ذكر هذين الوجهين في شرح الشاهد السابق (رقم ٢١٣) والوجه الثالث : أن تقول :
اللهم ، تحذف حرف النداء وتأتي في آخر الاسم الكريم بيمين مشددة ، وقد اختلف
النحاة في هذه اليمين المشددة ؛ فقال البصريون وأنصارهم : هي عوض عن حرف النداء ،
وقال قوم - منهم القراء - هذه اليمين المشددة بقية كلمة ، وأصل العبارة : يا الله أمانا بخير ،
وقد أنكر ذلك الزجاج . وشنع على القائل به ، فمن ذهب إلى أن اليمين المشددة عوض
عن حرف النداء قال : لا يجمع بين حرف النداء واليمين المشددة في الكلام ، فإن ورد
ذلك في شعر فهو شاذ لا يقاس عليه ، لأنه لا يجمع بين العوض والمعوذ عنه ، ومن
هؤلاء شيخ المحققين ابن مالك الذي يقول في الخلاصة (الألفية) :

والأكثر اللهم ، بالتعويض وشذ يا اللهم في قريض

ومن ذهب مذهب القراء لم ينكر الجمع بين اليمين المشددة وحرف النداء ، والوجه
الرابع : أن تقول : لا هم ، فتحذف حرف النداء وال من أول الاسم الكريم ، وتجيء
باليمين المشددة في آخره ، ومنه قول الراجز :

لا هم إن كنت قلت حجتج فلا يزال شاحج يأتيك بج

يريد : إن كنت قلت حجتج ويأتيك بي ، فأبدل الياء جيمًا ، وأكثر هذه الوجوه
هو الوجه الثالث ، وهو الذي ورد استعماله في القرآن الكريم ، نحو قوله سبحانه :
(قل اللهم فاطر السموات والارض)

٢١٥ - هذه ثلاثة أبيات من الرجز المشطور ، وقد أنشدها ابن منظور في اللسان
(أ ل هـ) ورضي الدين في شرح الكافية (١٣٢/١) وشرحها البغدادى في الخزانة
(٣٥٩/١) و« ما » في قوله « وما عليك » استفهامية تقع مبتدأ خبره الجار والمجرور ،
والمعنى : أى شيء عليك ؟ وسبحت : أى تزهت ربك وعظمته وقدرته ، أو قلت : ==

وقال الآخر :

٢١٦ - * غَفَرْتَ أَوْ عَذَّبْتَ يَا اللَّهُمَّ *

فجمع بين الميم و « يا » ولو كانت الميم عوضا من « يا » لما جاز أن يجمع بينهما ؛ لأن العوض والمعوّض لا يجتمعان .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأننا أجمعنا أن الأصل « يا الله » إلا أننا وجدناهم إذا أدخلوا الميم حذفوا : « يا » ووجدنا الميم حرفين و « يا » حرفين ، ويستفاد من قولك « اللهم » ما يستفاد من قولك « يا الله » دللنا ذلك على أن الميم عوض من « يا » ؛ لأن العوض ما قام مقام المعوض ، وها هنا الميم قد أفادت ما أفادت « يا » ؛ فدل على أنها عوض منها ، ولهذا لا يجمعون بينهما إلا في ضرورة الشعر ، على ما سنبين في [١٥٢] الجواب إن شاء الله تعالى . أما الجواب عن كلمات الكوفيين^(١) : أما قولهم « إن الأصل يا الله أمنا بخير ، فحذفوا بعض الكلام لكثرة الاستعمال » قلنا : الجواب عن هذا من ثلاثة أوجه :

== سبحانه الله . وصليت : دعوت ، وشيخنا : أراد أبانا ، ونظير ذلك قول الأعشى ميمون بن قيس :

تقول بنتي وقيد قربت مرتحلا : يارب جنب أبي الأوصاب والوجبا

عليك مثل الذي صليت ؛ فاغتمضي . نوما ، فإن لجنب الميم مضطجعا

ومحل الاستشهاد قوله « يا اللهم ما » حيث جمع بين حرف النداء والميم المشددة ، ولم يكتف بذلك ، بل زاد ما مفردة بعد الميم المشددة ، وقد بينا أقوال العلماء في الجمع بين حرف نداء والميم في شرح الشاهد السابق (٢١٤) .

٢١٦ - هذا بيت من مشطور الرجز ، ولم أقف له على سوابق أو نواحق ، والاستشهاد به في قوله « يا اللهم » حيث جمع بين حرف النداء والميم المشددة في آخر لفظ الجلالة . والكلام فيه على نحو ما ذكرناه في شرح الشواهد السابقة .

(١) انظر رد الزجاج على ما ذهب إليه انقراء من أن أصل « اللهم » يا الله أمنا بخير ،

في لسان العرب (أ ل ه)

الوجه الأول : أنه لو كان الأمر كما زعمتم وأن الأصل فيه يا الله أمنا بخير لكان ينبغي أن يجوز أن يقال اللهمنا بخير، وفي وقوع الإجماع على امتناعه دليل على فساد .

والوجه الثاني : أنه يجوز أن يقال « اللهم أمنا بخير » ولو كان الأول يراد به « أم » لما حسن تكرير الثاني ؛ لأنه لا فائدة فيه .

والوجه الثالث : أنه لو كان الأمر كما زعمتم لما جاز أن يستعمل هذا اللفظ إلا فيما يؤدي عن هذا المعنى ، ولا خلاف أنه يجوز أن يقال « اللهم العنه » ، اللهم أخزِه ، اللهم أغلبك » وما أشبه ذلك ، وقد قال الله تعالى : (وإذا قالوا اللهم إن كان هذا هو الحق من عندك فأمطر علينا حجارة من السماء أو ائتنا بعذاب أليم) ولو كان الأمر كما زعموا لكان التقدير : أمنا بخير، إن كان هذا هو الحق من عندك فأمطر علينا حجارة من السماء أو ائتنا بعذاب أليم ، ولا شك أن هذا التقدير ظاهر الفساد والتناقض ؛ لأنه لا يكون أهم بالخير أن يمطر عليهم حجارة من السماء أو يؤثتوا بعذاب أليم .

وهذا الوجه عندي ضعيف ، والصحيح من وجه الاحتجاج بهذه الآية أنه لو كانت الميم من الفعل لما افتقرت إن الشرطية إلى جواب في قوله (إن كان هذا هو الحق من عندك) وكانت تسد مسد الجواب ، فلما افتقرت إلى الجواب في قوله (فأمطر علينا) دل أنها ليست من الفعل .

ويحتمل عندي وجهاً رابعاً : أنه لو كان الأصل « يا الله أمنا بخير » لكان ينبغي أن يفت : اللهم وارحمنا ، فلما لم يجوز أن يقال إلا « اللهم أرحمنا » ولم يجوز « وأرحمنا » دل على فساد ما ادعوه .

وأما قولهم « إن هم أصلها هل أم » قلنا : لا نسلم ، وإنما أصلها « ها الم » واجتمع سا كنان : الألف من « ها » واللام من « الم » فحذفت الألف لا لتقاء

الساكنين ، ونقلت ضمة الميم الأولى إلى اللام ، وأدغمت إحدى الميمين في الأخرى ، فصار هَلَمْ .

وقولهم « الدليل على أن الميم ليست عوضاً من يا أنهم يجمعون بينهما كقوله :

إني إذا ما حدث ألما أقول يا اللهم يا اللهما [٢١٤]

[١٥٣] وقول الآخر :

وما عليك أن تقولى كلما سبّحت أو صليت يا اللهم ما » [٢١٥]

فتقول : هذا الشعر لا يعرف قائله ؛ فلا يكون فيه حجة ، وعلى أنه إن صح عن العرب فتقول : إنما جمع بينهما لضرورة الشعر ، وسهل الجمع بينهما للضرورة أن العوض في آخر الاسم ، والمعوض في أوله ، والجمع بين المعوض والمعوّض منه جائز في ضرورة الشعر ، قال الشاعر :

٢١٧ — هُمَا تَفْتَأِي فِي مَن فَمَوِيَهُمَا عَلَى النَّابِيحِ الْعَاوِي أَشَدَّ رِجَامِ

٢١٧ — هذا البيت آخر قصيدة للفرزدق همام بن غالب يهجو فيها إبليس وابنه ، وهو من شواهد سيويه (٢/٨٣ و ٢٠٢) وقد أنشده ابن منظور (ف م م - ف و ه) وعزاه إليه في المرتين ، واستشهد به رضى الدين في باب الإضافة من شرح الكافية ، وشرحه البغدادي في الحزاة (٢/٢٦٩) وكان رجل من موالي باهلة قد أعطى الفرزدق نعي ممن على أن يهب له أعراض قومه — يعنى يتركهم ولا يهجوهم — فقال هذه القصيدة (انظر الديوان ٧٦٩ - ٧٧١) وقوله « هما تفتأ » رواية الديوان « هما تفتلا » وضمير التثنية يعود إلى إبليس وابنه اللذين ذكرا في قوله قبل بيت الشاهد :

وإن ابن إبليس وإبليس ألبنا لهم بمذاب الناس كل غلام

وقوله « أشد رجام » أشدها أقل تفصيل مضاف إلى ما بعده ، ووقع في الديوان « أشد لجامى » على أن « أشد » فعل مضارع ، ولعله تحريف ، والاستشهاد بالبيت في قوله « فمويهما » فإن هذا مثني انهم مضافا إلى ضمير الغائبين ، وللعلماء فيه كلام نلخصه لك فيما يلى : أكثر العلماء على أن أصل النعم « فوه » بدليل قولهم : فوه فلان بكذا ، وقولهم : فلان أتوه من فلان ، وفلان مفوه ، مثل مكرم ، =

== ثم حذفوا الهاء اعتباطاً ، ولم يعوضوا منها شيئاً ، ثم حذفوا الواو وعوضوا منها اليم قصار « فم » على وزن « فع » وإذا ثبتت الهم بعد رده إلى أصله قلت « فوهيها » ولكن الشاعر قال « فوهيها » فأبقى اليم التي قصدوا بها التعويض عن الواو المحذوفة من المفرد ، وأعاد الواو التي هي عين الكلمة ، فجمع بذلك بين العوض - وهو اليم - والعوض منه وهو الواو ، ومن المعلوم أن الجمع بين العوض والعوض منه لا يقع في كلام العرب ، وقد حاول أبو علي أن يتخلص من هذا المأزق مع البقاء على ما أصلوه من قاعدة عدم الجمع بين العوض والعوض منه ؛ لهذا قال : « ويجوز فيها وجه آخر ، وهو أن تكون الواو في فوهيها لاما في موضع الهاء من أفواه ، وتكون الكلمة تعتقب عليها لاما : هاء مرة ، وواو أخرى ، فجرى هذا مجرى سنة وعضة ، ألا ترى أنها في قول سيويه واوان ، بدليل : سنوات ، وأمنتوا ، ومسائة ، وعضوات ، وتجدها في قول من قال : ليست بسناء ، وبيرعاضه ، هامين ؟ » اهـ ، وهذا الكلام يحتمل وجهين ؛ الوجه الأول : أن يكون يريد أن اليم عوض عن الهاء التي هي لام الكلمة ، وقد قدمها عن مكانها الأصلي قل الجوهري « وقالوا في التثنية : فوان ، وإنما أجازوا ذلك لأن هناك حرفاً آخر محذوفاً وهو الهاء ، كأنهم جعلوا اليم في هذه الحال عوضاً عنها ، لاعتنوا الواو » اهـ ، وفيه بعد . والوجه الثاني : أن يكون أراد أن أصل الهم فمو ، فاليم عين الكلمة والواو لامها ، وتقلب هذه الواو ألفاً في المفرد لتحركها واقتتاح ما قبلها فتقول : فم ، كما تقول : عصا ، وعلى هذا قول الراجز :

ياحبذا وجه سليمي والفما والجيد والنحر وثدي قد نما

قل ابن بري « وقد جاء في الشعر فم مقصورة مثل عصا ، وعلى ذلك جاء تثنيته فموان » اهـ ، وعلى هذا يكون « والفما » في قول الراجز اسماً مفرداً مقصوراً مرفوعاً بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وخرجه الفراء على وجهين آخرين : أحدهما أن يكون أصله « وانفان » على التثنية ، فحذف النون ، والثاني أن تكون الواو واو المية و« الفما » منصوب على أنه مفعول معه منصوب بالفتحة الظاهرة ، وألفه للاطلاق وجوز ابن جني وجهاً ثالثاً ، وهو أن يكون منصوباً بفعل مضمر ، كأنه قال : وأحب الهم ، ويكون نصبه بالفتحة الظاهرة أيضاً . وقد أطلت عليك في تخريج هذه الكلمة فحسبك هذا .

فجمع بين الميم والواو وهي عوض منها لضرورة الشعر ، فجمع بين الموضع والموضع ، فكذلك ها هنا ، والله أعلم .

٤٨ — مسألة

[هل يجوز ترخيم المضاف بحذف آخر المضاف إليه ؟]^(١)

ذهب الكوفيون إلى أن ترخيم المضاف جائز ، ويوقعون الترخيم في آخر الاسم المضاف إليه ، وذلك نحو قولك « يا آل عامر » في يا آل عامر ، و « يا آل مال » في يا آل مالك ، وما أشبه ذلك . وذهب البصريون إلى أن ترخيم المضاف غير جائز .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن ترخيم المضاف جائز أنه قد جاء في استعمالهم كثيراً ، قال زهير بن أبي سلمى :

٢١٨ — خذوا حظكم يا آل عكرم وأحفظوا

أواصرنا والرحم بالغيث تذكر

(١) انظر في هذه المسألة : شرح الأشموني مع حاشية الصبان (٣ / ١٥٠ بولاق) وتصريح الشيخ خالد الأزهرى (٢ / ٢٣٢) وأسرار العرية للمؤلف (ص ٩٦) وشرح ابن يعيش على المفصل (ص ١٨٥) وشرح الكافية (١ / ١٣٦) .

٢١٨ — هذا البيت من كلام زهير بن أبي سلمى المزني ، وقد استشهد به سيويه (١ / ٣٤٣) وابن يعيش في شرح المفصل (ص ١٨٥) والرضي في شرح الكافية (١ / ١٣٦) وشرحه البغدادي في الحزاة (١ / ٣٧٣) كما استشهد به الأشموني (رقم ٩١٦) والمؤلف في أسرار العرية (ص ٩٦) وقوله « خذوا حظكم » : كتاب سيويه وفي شرح الكافية والخازن ، وورد في شرح المفصل وندب المتأخرين « خذوا حذركم » وقوله « يا آل عكرم » أراد بنى عكرمة بن خصفة بن قيس عيلان ، والأواصر : جمع آصرة ، وهي كل ما يطفك على آخر ومنها الرحم ، ومزينة قوم زهير وآل عكرمة بن خصفة كلاهما من مضر ، يقول : خذوا حظكم من مودتنا ومسانتنا ، وكانوا =

أراد «يا آل عكرمة» إلا أنه حذف التاء للترخيم ، وهو عكرمة بن خصة^(١)
ابن قيس بن عيلان بن مضر ، وهو أبو قبائل كثيرة من قيس . وقال الآخر :
٢١٩ — أبا عرو لا تبعد فكل ابن حرقة
سيدعوه داعي ميتة فيجيب

== قد اعزموا غزو قومه والاستشهاد بالبيت في قوله «يا آل عكرم» فإن «آل عكرم»
مركب إضافي ، وقد رخمه بحذف آخر المضاف إليه ؛ فإن أصله «يا آل عكرمة» لحذف
التاء ، وقد استدل الكوفيون بهذا البيت وأمثلة على أنه يجوز ترخيم المركب الإضافي
النادي بحذف آخر المضاف إليه ، لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة الشيء الواحد ، والحذف
من آخر الثاني مع أن النادى هو الأول كأنه حذف من آخر الاسم المفرد غير المضاف
وانكر ذلك عليهم البصريون ، وذكروا أن الترخيم في هذا البيت ونحوه شاذ كالترخيم
في غير النداء ، فكما حذف بعض الشعراء من أواخر الأسماء في غير النداء لأنهم اضطروا
إلى ذلك حذفوا من أواخر المركبات الإضافية في النداء لأنهم اضطروا إلى ذلك ، وقد
عقد سيوييه في كتابه باباً ترجمته «هذا باب ما رخت الشعراء في غير النداء اضطراباً»
وقال الأعمى في بيت الشاهد «الشاهد في ترخيم عكرمة وتركه على لفظه ، ويحتمل أن
تجعل فتحته إعراباً ، على أنه اسم لمؤنث فلا تصرفه ؛ لأن عكرمة وإن كان اسم رجل
فإنه يقع على القبيلة» اهـ .

(١) في ر «عكرمة بن خصة» تحريف .

٢١٩ — هذا البيت من شواهد شرح الفصل (ص ١٨٥) وشرح الكافية
(١/ ١٣٦) وشرحه البغدادي في الخزانة (١/ ٣٧٧) واستشهد به أيضاً ابن هشام
في أوضح المسالك (رقم ٤٥١) وشرحه العيني (٤/ ٢٨٧ بهامش الخزانة) وقوله
«لا تبعد» أصل معناه لا تهلك ، ولكنهم يريدون لا ينقطع ذكرك ولا تنسى سواك ،
و «ميتة» بكسر الميم ولهذا انقلبت الواو الساكنة ياء ، ووقع بدلها عند بعض الذين
استشهدوا بالبيت «موتة» بفتح الميم وبقاء الواو على حالها . ومحل الاستشهاد بالبيت
في قوله «أبا عرو» فإن هذا نادى بحرف نداء محذوف ، وهو مركب إضافي ، وقد
رخمه الشاعر بحذف آخر المضاف إليه ، فإن أصله «يا أبا عروة» لحذف حرف النداء ،
وحذف التاء من عروة ، والكلام فيه كالشعر في البيت السابق .

أراد « أبا عروة » . وقال الآخر :

٢٢٠ — إِمَّا تَرَيْنِي الْيَوْمَ أُمَّ حَمَزٍ قَارِبَتْ بَيْنَ عُنْقِي وَبَحْرِي

أراد « أم حمزة » . والشواهد على هذا كثيرة جداً ، فدل على جوازه . ولأن المضاف [١٥٤] والمضاف إليه بمنزلة الشيء الواحد ، فجاز ترخيمه كالمفرد .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن ترخيم المضاف غير جائز أنه لم توجد فيه شروط الترخيم ، وهي : أن يكون الاسم منادى ، مفرداً ، معرفة ، زائداً على ثلاثة أحرف . والدليل على اعتبار هذه الشروط : أما شرط كونه منادى فظاهر ؛ لأنهم لا يرخمون في غير النداء إلا في ضرورة الشعر ، ألا ترى أنهم لا يقولون في حالة الاختيار في غير النداء « قام عامر » في عامر ، ولا « ذهب مال »

٢٢٠ — هذان بيتان من مشطور الرجز ، وهما من شواهد سيويه (١ / ٣٣٣) وقد نسب في صدر الكتاب وفي شرح شواهد ، لرؤية بن العجاج ، والعنق — بفتح العين والنون جميعاً — ضرب من السير السريع ، والجز — بفتح فسكون — أشد من العنق ، وهو يشبه الوثب . وصف كبره وأنه قد قارب بين خطاه ضعفاً . والاستشهاد بالبيت في قوله « أم حمز » فإن هذا منادى بحرف نداء محذوف ، وهو مركب إضافي ، وقد رخمه بحذف آخر المضاف إليه « وأصله » « يا أم حمزة » فحذف حرف النداء وهويا ، وحذف التاء من المضاف إليه ، وهو نظير ما ذكرناه في شرح الشواهد السابقة .

واعلم أنا رأيناهم يرخمون المركب الإضافي المنادى على عدة وجوه :

الأول : أن يحذفوا آخر المضاف إليه ، كما في الشواهد ٢١٨ و ٢١٩ و ٢٢٠ .

والوجه الثاني : أن يحذفوا آخر المضاف لأنه هو المنادى عند التحقيق ، مثل

قول الشاعر :

* يا علقم الخير قد طالت إقامتنا »

أراد « يا علقمة الخير » فرخمه بحذف التاء من المضاف إذ كان هو المنادى .

والوجه الثالث : أن يحذفوا المضاف إليه كله ، ومن ذلك قول عدى بن زيد :

يا عبد هل تذكرني ساعة في موكب أو رائداً للقيص ؟

أراد أن يقول « يا عبد هند » لأنه ينادى عبد هند اللخمى ، فحذف المضاف إليه بته .

في مالك ، فدل على أنه شرط معتبر . وأما شرط كونه مفرداً فظاهر أيضاً ؛ لأن النداء يؤثر فيه البناء ، ويغيره عما كان عليه قبل النداء ، ألا ترى أنه كان معرباً فصار مبنياً ؟ فلما غيره النداء عما كان عليه من الإعراب قبل النداء جاز فيه الترخيم ؛ لأنه تغير ، والتغير يؤنس بالتغير ؛ فأما ما كان مضافاً فإن النداء لم يؤثر فيه البناء ولم يغيره عما كان عليه قبل النداء ؛ ألا ترى أنه معرب بعد النداء كما هو معرب قبل النداء ؟ وإذا كان الترخيم إنما سَوَّغَهُ تغيرُ النداء ، والنداء لم يغير المضاف ؛ فوجب أن لا يدخله الترخيم ؛ فصار هذا بمنزلة حذف الياء في النسب من باب فُعَيْلَة وَفَعَيْلَة كقولهم في النسب إلى جُهَيْنَة « جُهَنِي » وإلى رَبِيعَة « رَبَعِي » وإثباتها في باب فُعَيْل وَفَعَيْل كقولهم في النسب إلى قُشَيْرٍ « قُشَيْرِي » وإلى جَرِيرٍ « جَرِيرِي » فإن الياء إنما حذفت من باب فُعَيْلَة وَفَعَيْلَة دون باب فُعَيْل وَفَعَيْل لأن النسب أثر فيه وَغَيْرُهُ بحذف تاء التأنيث منه ، والتغير يؤنس بالتغير ، بخلاف باب فُعَيْل وَفَعَيْل ؛ فإن النسب لم يؤثر فيه تغييراً ، فلم يحذف منه الياء ، فأما قولهم في النسب إلى قُرَيْشٍ « قُرَيْشِي » وإلى هُذَيْلٍ « هُذَيْلِي » وإلى ثَقِيفٍ « ثَقِيفِي » - بحذف الياء في إحدى اللعتين - فهو من الشاذ الذي لا يقاس عليه ، واللغة الفصيحة لإثبات الياء ، وهي أن تقول : قُرَيْشِي ، وَهُذَيْلِي ، وَثَقِيفِي ، وهو القياس . قال الشاعر :

٢٢١ - بِكَلِّ قُرَيْشِي عَلَيْهِ مَهَابَةٌ سَرِيعٌ إِلَى دَاعِي النَّدَى وَالتَّكْرُمِ

٢٢١ - هذا البيت من شواهد سيويه (٢ / ٧٠) ولم يعزه ولا عزاه الأُعلم في شرح شواهد ، وهو من شواهد ابن يعيش في شرح المفصل (ص ٧٧١) وقد رواه ابن منظور (ق ر ش) ثالث ثلاثة أبيات ، ولم يعزها إلى قائل معين ، والبيتان اللذان قبله هما قوله :

ولست بشاوي عليه دعامة إذا ما غدا يغدو بقوس وأسمهم
ولكنما أغدو على مفاضة دلاص كأعيان الجراد المنظم =

وقال الآخر .

٢٢٢ — هُذَيْلِيَّةٌ تَدْعُو إِذَا هِيَ فَآخَرَتْ أَبَا هُذَيْلِيًّا مِنْ غَطَارِقَةٍ تُجْدِ
[١٤٥] وكما أن الحذف ها هنا إنما يختص بما غيَّره النسب دون غيره ، فكذلك
الحذف ها هنا للترخيم إنما يختص بما غيَّره النداء — وهو المفرد المعرفة — دون المضاف
والنكرة . وأما شرط كونه زائداً على ثلاثة أحرف فسنذكر ذلك في المسألة التي
بعد هذه المسألة إن شاء الله تعالى .

= وأول هذين البيتين من شواهد سيويه (٢ / ٨٤) وثانيهما من شواهد أيضاً
(٢ / ١٨٦) وقوله في بيت الشاهد الذي نحن بصدده « سريع إلى داعي الندى »
يريد أنه إذا دعاه الندى أودعى إليه أجاب سريعاً نحوه ، ومحل الاستشهاد بهذا البيت
هنا قوله « قرشي » حيث أجراه في النسب على أصله ، ووفاه حروفه ، ولم يحذف ياءه ،
وهو انقياس ؛ لأن الياء لا يطرد حذفها إلا فيما كانت فيه هاء التانيث نحو جهينة ومزينة ،
إلا أن العرب آثرت في قرش الحذف لكثرة الاستعمال له ، فقالوا : قرشي .

٢٢٢ — هذا البيت من شواهد الزعخشري في الفصل (انظر شرح ابن يعيش
٧٦٩ و ٧٧٠) والاستشهاد بهذا البيت في موضعين ، الأول في قوله « هذيلية » والثاني
في قوله « أبا هذيل » فإن الشاعر قد جمع فيه بين إثبات الياء في الكلمة الأولى وحذف
الياء في الكلمة الثانية ، والقياس في مثله إبقاء الياء وعدم حذفها .

قال أبو البقاء بن يعيش : « وقالوا ثقفى في النسبة إلى ثقف ، وهو أبو قبيلة من
هوازن ، وهو شاذ عند سيويه ، والقياس ثقفى ، وهو لغة قوم من العرب بتهامة وما
يقرب منها ، وقد كثر ذلك حتى كاد يكون قياساً ، وقالوا : هذلى في النسبة إلى هذيل ،
وهو حى من مضر بن مدركة بن إلياس ، والقياس عند سيويه : هذيل ، ومنه قوله :

* هذيلية تدعو إذا هي فاخرت * البيت

وقالوا : قرشى ، والقياس قرشى ، نحو قوله :

* بكل قرشى عليه مهابة * البيت

وقالوا : ققى ، في ققى ، وققى حى من كنانة ، وهم نساء الشهور ، وقالوا فى مليح
خزاعة : ملحى ، وقالوا فى سليم : سلمى ، وفى خثيم : خثى ، والداعى إلى هذا الشذوذ .
طلب الحقة ؛ لاجتماع الياء مع الكسرة وياءى النسب « اه .

أما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما ما استشهدوا به من الأبيات فلا حجة فيه ؛ لأنه محمولٌ عندنا على أنه حذف التاء لضرورة الشعر ، والترخيم عندنا يجوز لضرورة الشعر في غير النداء ، قال الشاعر :

٢٢٣ — أَوْدَى ابْنُ جُلْهَمٍ عَبَّادٌ بِصِرْمَتِهِ
إِنَّ ابْنَ جُلْهَمٍ أَمْسَى حَيَّةَ الْوَادِي

٢٢٣ — هذا البيت من كلام الأسود بن يعفر ، وهو من شواهد سيويه (٣٤٤/١) ورواه ابن منظور (ج ١ م ١) وأودى بها : أى ذهب بها ، والصرمة — بكسر الصاد وسكون الراء — القطعة من الإبل ما بين الثلاثين إلى الأربعين ، والوادي : المطنن من الأرض ، وحية الوادي : كناية عن كونه يحمي ناحيته ويتق منه كما يتق من الحية الحامية لواديها للمانة منه . ومحل الاستشهاد بالبيت قوله « إن ابن جلهم » واعلم أولا أن العرب سمت المرأة جلهم — بغير تاء — وصمت الرجل جلهمة — بالتاء — كذا جرى استعمالهم للاسمين ، ثم اعلم أنه يجوز أن يكون الشاعر قد عني أباه ، ويجوز أن يكون قد عني أمه ، فإن كان قد عني أمه كان أصل العبارة « إن ابن جلهمة » فرخمه بحذف التاء مع أنه غير منادى ، بل هو فاعل أودى ومضاف إليه ، ولكن يسأل حينئذ عما دعاه إلى فتح « جلهم » وهو علم لذكر فلا يكون ممنوعا من التصرف بعد حذف التاء ، والجواب عن هذا أنه لما حذف التاء أبقى الحرف الذي قبلها على ما كان عليه ، كالذي يرخم على لغة من ينتظر الحرف المحذوف ، وإن كان قد عني أمه كان أصل العبارة « إن ابن جلهم » كما وردت في البيت ؛ فلا يكون في البيت — على هذا الوجه — ترخيم ، ولا يستدل به على شيء من هذا الباب. ويكون « جلهم » مجرورا بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث كزئب ورباب من أعلام الإناث التي لا تاء فيها ، ومن هنا تعلم أن استشهاد المؤلف بهذا البيت لا يتم إلا على أساس أن الشاعر أراد اسم الأب ، وهو ظاهر بعد هذا الإيضاح . قال سيويه رحمه الله : « وأما قول الأسود بن يعفر :

* أودى ابن جلهم عبّاد بصرمة *

فإنما أراد أمه جلهم ، والعرب يسمون المرأة جلهم والرجل جلهمة « ا هـ . يعني أنه لا ترخيم فيه عنده ، وقل الأعمى : « الشاهد في قوله جلهم ، وأنه أراد أمه جلهم »

أراد « جُلُومَةً » لحذف التاء لضرورة الشعر ، وقال الآخر :

٢٢٤ — أَلَا أَضَحَّتْ حِيَالُكُمْ رِمَامًا
وَأَضَحَّتْ مِنْكَ شَائِعَةٌ أُمَامًا

= فلا ترخيم فيه على هذا ؛ لأن العرب سميت الرأفة جلهم بغيرهاء ، والرجل جلهمه بالهاء .
كذا جرى استعمالهم للاسمين ، وإن كان أراد آياه فقد رخم « ا هـ » .
٢٢٤ — هذا البيت من كلام جرير بن عطية بن الحطفي ، وروايته في الديوان
على قلق في وزنه (ص ٥٠٢) :

أصبح جبل وصلكم رماما وما عهد كعهدك يا أماما

وليس في البيت — على هذه الرواية — ما يستشهد به لشيء في هذه المسألة كما ترى ،
وكان أبو العباس اللبرد يرد الاستشهاد بهذا البيت ويدعي أن الرواية هي هذه ، والبيت
— على ما رواه المؤلف — من شواهد سيويه (٣٤٣/١) ورضي الدين في شرح الكافية
(١٣٦/١) وشرحه البغدادي في الحزاة (٣٨٩/١ بولاق) وابن هشام في أوضح
المسالك (رقم ٤٥٧) والأشموني (رقم ٩٢٤) وقد رواه المؤلف كما هنا في أسرار
العربية (٩٧) والاستشهاد بالبيت على رواية النحاة في قوله « أماما » فإن أصله « أمامة »
فرخمه الشاعر بحذف التاء في غير النداء لأنه اسم أضحت ، وأبقى الحرف الذي قبل التاء
على حركته التي كانت له قبل حذف التاء وهي انفتحة ؛ فهذا يدل على أن ترخيم غير
للنادي في الضرورة يجيء على الوجهين اللذين يجيء عليهما ترخيم للنادي ، نفي أنه يجوز
عند الضرورة ترخيم الاسم الذي ليس منادى مع قطع النظر عن الحرف الذي حذف
لترخيم فتعامل الحرف الذي صار آخر الكلمة بالذي يستحقه من حركات الإعراب ،
ويجوز ألا يقطع النظر عن الحرف الذي حذف للترخيم فتبقى الحرف الذي صار آخر
الكلمة على حركته التي كانت عليه قبل الترخيم وتعمل حركة الإعراب مقدرة على
الحرف الذي حذف ، وما في هذا البيت من هذا الضرب : فأماما : اسم أضحي تأخر
عن خبرها ، وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الحرف المحذوف للترخيم ،
وتسمى هذه لغة من ينتظر ، وتسمى الأولى لغة من لا ينتظر ، كما تسميان في
ترخيم للنادي .

أراد « أمامة ». وقال الآخر :

٢٢٥ — إِنَّ ابْنَ حَارِثٍ إِنْ أَشْتَقَ لِرُؤُوسِهِ

أَوْ أَمْتَدَّحَهُ فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا

أراد « ابن حارثة » وقال الآخر :

٢٢٦ — أَبُو حَنْشٍ يُؤَرِّقُنِي ، وَطَلَّقَ وَعَمَّارٌ ، وَآوَنَةٌ أُمَالًا

٢٢٥ — هذا البيت من كلام أوس بن حناء ، وهو من شواهد سيويه

(٣٤٣/١) والأشمونى (رقم ٩٢٥) والراد بابن حارث ابن حارثة بن بدر الغداني

سيد بن غدانة بن ربوع بن نعيم ، ومحل الاستشهاد بالبيت قوله « ابن حارث » فإن

أصله حارثة بالتاء ، فرخمه بحذف التاء ، وأبقى الحرف الذى قبل التاء على حركته التى كان

عليها قبل اترخيم وهى الفتحة ، ولولا ذلك لما كان هناك سبب لإعراب « حارث »

إعراب الاسم الذى لا ينصرف ، ويان ذلك أن « حارث » مضاف إليه ؛ فكان يجب

أن يجر بالكسر الظاهرة وينون ؛ لأنه ليس باسم قبيلة ولا بعلم مؤنث ، ولا يكون

مجرورا بالفتحة نيابة عن الكسرة إلا إذا كان واحداً من هذين ، لهذا كان تخريج شيخ

التحاة سيويه لهذا وأمثاله على أنه رخمه فى غير النداء على لغة من ينتظر الحرف

المحذوف كما كان له أن يفعل ذلك فى ترخيم اللادى ، ونظيره قول الشاعر :

نعم الفقى تعشوا إلى ضوء ناره طرف بن مال ليلة الجوع والحصر

أراد طريف بن مالك ، محذوف الكاف ، ونظيره قول الآخر :

* ليس حى على المنون بخال *

أراد أن يقول : ليس حى بخاله ، فلم يتيسر له ، محذوف الدال ، ونظيره قول أبى

الطيب التنبى :

فه ما فعل الصوارم والقنا فى عمرو حاب وضبة الأغنام

أراد أن يقول : فى عمرو حابس ، فرخمه بحذف السين ، غير أن هذه الأبيات الثلاثة

تستوى فيها اللغتان لغة من ينتظر الحرف المحذوف ولغة من لا ينتظر الحرف المحذوف

بسبب كون الحركة التى كانت للحرف الذى صار آخر الكلمة هى نفس الحركة التى

يقتضيا الإعراب .

٢٢٦ — هذا البيت من كلام عمرو بن أحرر ، وهو من شواهد سيويه (٣٤٣/١) =

أراد « أثالة » وزعم المبرد أنه ليس في العرب أثالة ، وإنما هو أثال . ونصبه على تقدير : يذكرني آونة أثالا ، وقيل : نصبه لأنه عطفه على الياء والنون في « يؤرقني » كأنه قال : يؤرقني وأثالا ، وقال بعض بني عبس :

٢٢٧ — أرق لأرحام أراما قريباً

لحار بن كعب لا لجرم ورأسب

والأشمونى (رقم ٣٣٩) وابن عقيل (رقم ١٣١) وقد استشهد به أبو الفتح بن جنى في الخصائص (٣٧٨/٢) وانظر العيني (٤٢١/٢ بهامش الخزانة) و « أبو حنش » ، وطلق ، وعمار « جماعة من قومه كانوا قد لحقوا بالشام ؛ فصار يرام في النوم إذا أتى عليه الليل ، ورواه ابن جنى « وعباد » في مكان « عمار » وعمل الاستشهاد هنا بهذا البيت قوله « أثالا » فإن أصله « أثالة » بالتاء فرخه بحذف هذه التاء في غير التاء ، وأبقى الحرف الذى قبل التاء على حركته التى كانت عليها قبل الترخيم — وهى الفتحة — على لغة من ينتظر الحذف المحذوف ، وهو نظير ما ذكرناه فى شرح الشاهد السابق (٢٢٥) ، ٢٢٧ — أرق : أعطف ، والأرحام : جمع رحم ، وهو فى الأصل القرابة من جهة النساء ، وقد يراد به القرابة مطلقا ، وجرم — بفتح الجيم وسكون الراء المهملة — قبيلة من قضاة ، وهى جرم بن ربان ، وفى العرب بنو رأسب بن الحرج بن حرة بن جرم بن ربان ، وبنو رأسب بن الحارث بن عبد الله بن الأزد ، وبنو رأسب بن ميدعان الذين منهم عبد الله بن وهب الراسبى الذى كان على رأس الخوارج فى يوم النهروان ، وعمل الشاهد فى البيت قوله « لحار بن كعب » فإن أصل الكلام لحارث بن كعب ، فرخم حارث بحذف التاء التى هى آخره وإن لم يكن منادى ، وأبقى الحرف الذى قبل التاء — وهو الراء — على حركته التى كان عليها قبل الترخيم ، وهى الكسرة ، على نحو ما قررناه فى شرح الشواهد السابقة .

ومن هذه الشواهد المتعددة تعلم أن الذى وقع من العرب فى أشعارها من ترخيم غير المنادى قد جاء على طريقين : أحدهما أن يبقى الحرف الذى قبل المحذوف على ما كان عليه قبل الحذف ويسمى هذا لغة من ينتظر ، والثانى أن يحرك الحرف الذى قبل الحذف المحذوف ، بالحركة التى يقتضها العامل ، ويعتبر كأنه آخر الكلمة حقيقة ، ويسمى هذا لغة من لا ينتظر أو لغة الاستقلال ، وقد قبل سيويه الوجهين جميعا نظرا منه إلى ما ورد عن العرب ، وأما أبو العباس المبرد فكان لا يقبل إلا ما جاء على لغة من لا ينتظر =

أراد «الحارث بن كعب» وهبس^١ والحارث بن كعب بن ضَبَّة إخوة فيما يزعمون. وعلى كل حال فالترخيم في غير النداء للضرورة مما لا خلاف في جوازه ، والشواهد عليه أشهر من أن تذكر ، وأظهر من أن تنكرو ، وكما أن الترخيم في ذلك كله لا يدل على جوازه في حالة الاختيار ، فكذلك جميع ما استشهدوا به من الآيات ، وإذا كان الترخيم يجوز لضرورة الشعر في غير النداء فلأن يجوز ترخيم المضاف لضرورة الشعر في النداء كان ذلك من طريق الأولى .

[١٥٦] وأما قولهم « إن المضاف والمضاف إليه بمنزلة الشيء الواحد ؛ فجاز ترخيمه كالمفرد » قلنا : هذا فاسد ؛ لأنه لو كان هذا معتبراً لوجب أن يؤثر النداء في المضاف^(٢) البناء كما يؤثر في المفرد ، فلما لم يؤثر النداء فيه البناء دل على فساد ما ذهبتم إليه والله أعلم .

٤٩ — مسألة

[هل يجوز ترخيم الاسم الثلاثي ؟]^(٣)

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز ترخيم الاسم الثلاثي إذا كان أوسطه متحرراً ،

== الحرف المحذوف ، وهي لغة الاستقلال ، وكان يرد ما جاء على غير هذا الوجه ، قال رضى الدين (١٣٦/١) « ويجوز ترخيم غير النادى للضرورة ، وإن خلا من تأنيث وعلمية ، على تقدير الاستقلال كان أو على نية المحذوف ، هندسيويه ، والمبرد يوجب تقدير الاستقلال » ا هـ .

(١) في ر « في المضاف إليه البناء » وليس بذلك .

(٢) انظر في هذه المسألة : شرح رضى الدين على الكافية (١٣٦/١) وشرح موفق الدين بن عبيش على الفصل (ص ١٨٥) وشرح الأعمش مع حاشية الصبان (١٤٩/٣) وتصريح الشيخ خالد (٢٣٤/٢)

وذلك نحو قولك في عُنُقٍ « ياعُنُ » وفي حَجَرٍ « ياحَج » وفي كَيْفٍ « ياكِت »
 وذهب بعضهم إلى أن الترخيم يجوز في الأسماء على الإطلاق .
 وذهب البصريون إلى أن ترخيم ما كان على ثلاثة أحرف لا يجوز بحال ، وإليه
 ذهب أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي من الكوفيين .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما يجوزنا ترخيم ما كان على ثلاثة أحرف إذا
 كان أوسطه متحركا لأن في الأسماء ما يماثله ويضاهيه نحو : دَمٍ ، والأصل في يد
 يَدَى ، وفي دم دَمَوْ في أحد القولين ، بدليل قولم : دَمَوَان ، وقد قال بعضهم :
 إن دما من ذوات الباء واحتج بقول الشاعر :

٢٢٨ — فَلَوْ أَنَّا كَلَى حَجَرَ ذِيحْنًا جَرَى الدَّمِيَانِ بِالْخَيْرِ الْيَقِينِ

٢٢٨ — يختلف العلماء كثيرا في نسبة هذا البيت؛ فنسبه العيني فيما نقله عنه البغدادي،
 ولم أعر عليه بعد طويل البحث - تبعا لابن هشام تبعا لصاحب الحماسة البصرية إلى اللقب
 العبدى ، وينسبه قوم إلى الفرزدق ، وقوم إلى المخطئ ، وقوم إلى المرداس بن عمرو ،
 واستصوب البغدادي أنه لعلى بن بدال بن سليم ، وأسند رواية ذلك إلى ابن دريد
 في كتاب المجتبى عن عبد الرحمن عن عمه الأصمعي ، وقد أنشد ابن منظور (دمى)
 هذا البيت ثالث ثلاثة أبيات ، والبيت من شواهد الزمخشري في المفصل ، وابن عيش في
 شرحه (ص ٦٠٠) والرضي في باب المتن من شرح الكافية ، وشرحه البغدادي في
 الحزانة (٣/ ٣٤٩) والأشموني (رقم ١١٦٢) ومعنى البيت مبنى على ما كان العرب
 يعتقدونه من أن المتعادين لو ذبحا وأحدهما جار الآخر لم يختلط دم أحدهما بدم الآخر
 ومحل الاستشهاد بالبيت قوله « الدميان » حيث آتى بمثنى الدم وجعل لاسمه ياء ، ومن
 المقرر أن انتثية والجمع يردان الأشياء إلى أصولها ؛ فمعنى الدميان بالياء يدل على أن
 اللام المحذوفة من « الدم » كانت ياء ، وهذه المسألة خلافية بين النحاة من ناحيتين .
 ونحن نبين لك ذلك في وضوح واختصار فنقول : اعلم أولا أن العرب حذفت اللام من
 الدم لجرد التخفيف فقالوا « دم » كما قالوا : غد ، ويد ، وأب ، وأخ ، وحم ، وأنهم
 اشتقوا فعلا ووصفا من الدم فقالوا : دمي فلان يدى فهو دم ، يوزن فرح يفرح فرحا =

فهو فرح من الصحيح وعمى يعنى عمى فهو عم وشعبي يشعبي شعبي فهو شعج من المعتل وأن أكثرهم يقولون في ثنية الدم « دميان » ومنهم من يقول في ثنيته « دميان » بفتح الميم التي قبل الياء أو الواو ، وقد اختلف النحاة في المحذوف من « دم » أو « دميان » وفي أصل الميم قبل الحذف أمفتوحة هي أم سا كنة ؟ فقال قوم : أصل دم دمي - بفتح الميم وبالياء في آخره - والدليل على ذلك أنهم قالوا في ثنيته « دميان » بفتح الميم وبالياء ، والثنية ترد الأشياء إلى أصولها ، وقال قوم : أصل دم دمي - بسكون الميم وبالياء في آخره - أما الدليل على أن أصل اللام ياء فهو ثنيته على « دميان » وأما الدليل على أن أصل الميم سا كنة فهو انقياس ؛ وذلك لأن أكثر ما حذف لامه اعتباطا للتخفيف مثل ابن وغد سا كن العين ، وتحريكها في الثنية لا يقطع بأنها كانت بحركة في المفرد ، وقال قوم : أصل اللام المحذوفة من « دم » واو ، بدليل أنهم ثنوه فقالوا « دميان » ونحن بعد هذا نذكر لك كلام ابن الشجري في أماليه في هذه المسألة فإنه - فيما نرى - أوفى كلام فيها ، قل : « ودم عند بعض التصريفيين دمي - سا كن العين - قالوا : لأن الأصل في هذه المنقوصات أن تكون أعينها سوا كن حتى يقوم دليل على الحركة ، من حيث كان السكون هو الأصل والحركة طارئة ، قالوا : وليس ظهور الحركة في قولنا دميان دليلا على أن العين متحركة في الأصل ؛ لأن الاسم إذا حذفت لامه واستمرت حركات الإعراب على غيبه ثم أعيدت اللام في بعض تصاريف الكلمة ألزموا العين الحركة ، وقال من خالف أصحاب هذا القول : أصل دم دمي - بفتح العين - لأن العرب قبلوا لامه ألفا فألحقوه باب رحا فقالوا : هذا دما ، مثل قولهم : هذه رحا ، وقال بعض العرب في ثنيته دميان فلم يردوا اللام ، كما قالوا في ثنية يد : يدان ، والوجه أن كنة العمل على الأكثر ، وكذلك حكى قوم دميان ، والأعراف فيه الياء ، وغلبه أنشدوا :

* جزى الدميان بالخبر اليقين *

ومن العرب من يقول الدم - بتشديد الميم - كما تلفظ به العامة ، وهي لغة رديئة ، وأنشدوا لتأبط شرا :

حيث انتقت بكر وفهم كلها والدم يحرى بينهم كالجدول

والعامة تفعل مثل هذا في الفم أيضا ، وإنما يكون ذلك في الشعر ، كما قال :

* ياليتها قد خرجت من فمه * اه كلامه ، وفيه كفاية ومقنع

والأكثر على أنه من ذوات الواو ، إلا أنهم استقلوا الحركة على حرف العلة فيها ؛ لأن الحركات تستقل على حرف العلة ، فحذفوه طلباً للتخفيف وفراراً من الاستتال ، فبقيت يدٌ ودمٌ ، فكذلك في محل الخلاف : الترخيم إنما وضع للتخفيف بالحذف ، والحذف قد جاز في مثله للتخفيف ، فوجب أن يكون جائزاً .

قالوا : ولا يلزم على كلامنا إذا كان الأوسط منه ساكناً ؛ فإنه لا يجوز ترخيمه وإن كان له نظير نحو يدٌ وغدٌ ؛ لأننا نقول : إنما لم يجر عندنا ترخيم ما كان الأوسط منه ساكناً نحو زيد وعمر ولأنه إذا حذف الحرف الأخير وجب حذف الحرف الساكن الذي قبله ؛ فيبقى الاسم على حرف واحد ، وذلك [١٥٧] لا نظير له في كلامهم ، بخلاف ما إذا كان أوسطه متحركاً على ما بينا .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه لا يجوز ترخيمه وذلك أنا أجمعنا على أن الترخيم في عُرفِ النحويين إنما هو حذفٌ دَخَلَ في الاسم المنادى إذا كثرت حروفه ، طلباً للتخفيف ، فإذا كان الترخيم إنما وضع في الأصل لهذا المعنى فهذا في محل الخلاف لا حاجة بنا إليه ؛ لأن الاسم الثلاثي في غاية الخفة ؛ فلا يحتمل الحذف ، إذ لو قلنا إنه يخفف بحذف آخره لكان ذلك يؤدي إلى الإجحاف به ؛ فدل على ما قلناه .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنما جوزنا ترخيمه لأن في الأسماء ما يماثله ، نحو يدٌ ودمٌ » فنقول : الجواب عن هذا من وجهين :

أحدهما : أنا نقول : إن هذه الأسماء قليلة في الاستعمال ، بعيدة عن القياس ؛ فأما قلتها في الاستعمال فظاهر ؛ لأنها كلمات يسيرة معدودة ، وأما بعدها عن القياس فظاهر أيضاً ، وذلك لأن القياس يقتضي أن لا يحذف ؛ لأن حرف العلة إذا كان متحركاً فلا يخلو : إما أن يكون ماقبله ساكناً أو متحركاً ، فإن كان ساكناً فينبغي أن لا يحذف كما لا يحذف من ظبي ونحلي وغزوي وهوي ؛ لأن الحركات إنما تستقل على حرف العلة إذا كان ماقبله متحركاً لا ساكناً ، وإن كان ماقبله

متحركا فينبغي أن يقلب ألفا ولا يحذف ، كقولهم : رَحَى ، وَعَمَى ، وَعَصَا ، وَقَفَا ،
 ألا ترى أن الأصل فيها رَحَى وَعَمَى وَعَصَوٌ وَقَفَوٌ ؛ بدليل قولهم : رَحَيَان ،
 وعَمَيَان ، وعَصَوَان ، وقَفَوَان ، إلا أنه لما تحركت الياء والواو ، وانفتح
 ما قبلهما ؛ قلبوا كل واحدة منهما ألفا استئقالا للحركات على حرف العلة
 مع تحرك ما قبله ، إلى غير ذلك مما لا يمكن إحصاؤه ، وعلى هذا سائر
 الثلاثي المقصور ، وإذا ثبت أن هذه الأسماء قليلة في الاستعمال بعيدة عن القياس
 فوجب أن لا يقاس عليها .

والوجه الثاني : وهو أنا نقول : قياس محلّ الخلاف على يَدٍ ودمٍ ، ليس
 بصحيح ، وذلك لأنهم إنما حذفوا الياء والواو لاستئقال الحركات عليهما ؛
 لأنها تستقل على حرف العلة ، أما في الترقيم فإنما وضع الحذف فيه على خلاف
 القياس ؛ لتخفيف الاسم الذي كثرت حروفه ، ولم يوجد ها هنا ؛ لأنه أقل
 الأصول ، وهي في غاية الخفة ، فلو جوزنا ترخيمه [١٥٨] لأدّى إلى أن ينقص^(١)
 عن أقل الأصول وإلى الإجحاف به ، وذلك لا يجوز .
 والذي يدل على فساد ما ذهبوا إليه أنه إذا كان الأوسط منه ساكنا فإنه
 لا يجوز ترخيمه .

قولهم « إنما لم يحز ترخيمه إذا كان الأوسط منه ساكنا ؛ لأنه إذا حذف
 الحرف الأخير وجب حذف الساكن الذي قبله ؛ فيبقى الاسم على حرف واحد »
 قلنا : لا نسلم أنه إذا كان قبل الآخر حرف ساكن أنه يجب حذفه في الترقيم ،
 وإنما هذا شيء ادعيتموه وجعلتموه أصلا لكم لا يشهد به نقل ولا قياس ،
 وسنبين فساد في المسألة التي بعد هذه ، إن شاء الله تعالى .

(١) في ر « لأدى إلى أن ينقص » وهو تحريف ما أثبتناه .

٥٠ - مسألة

[ترخيم الرباعي الذي ثالثه ساكن]^(١)

ذهب الكوفيون إلى أن ترخيم الاسم الذي قبل آخره حرف ساكن يكون بحذفه وحذف الحرف الذي بعده ، وذلك نحو قولك في قَطَرٍ « ياقِمَ » وفي سِبْطٍ « ياسبَ » وما أشبه ذلك . وذهب البصريون إلى أن ترخيمه يكون بحذف الحرف الأخير منه فقط .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه يرخم بحذف حرفين ، وذلك لأن الحرف الأخير إذا سقط من هذه الأسماء بقي آخرها ساكناً ، فلو قلنا إنه لا يرخم لأدى ذلك إلى أن يشابه الأدوات^(٢) وما أشبهها من الأسماء ، وذلك لا يجوز .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن الترخيم يكون في هذه الأسماء بحذف حرف واحد أننا نقول : أجمعنا على أن حركة الاسم الترخم باقية بعد دخول الترخم كما كانت قبل دخول الترخم من ضم وفتح وكسر ، ألا ترى أنك تقول في بُرْتَنٍ « يا بُرْتُ » وفي جعفر « يا جَعْفَ » وفي مالك « يا مَالِ » وقد قرأ بعض السلف (ونادوا يا مَالِ لِيَقْضَ علينا ربك) وذكر أنها قراءة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام ، فيبقى كل واحدة من هذه الحركات بعد دخول الترخم كما كانت قبل وجود الترخم في أقيس الوجهين ، فكذلك هاهنا ، وهذا لأن الحركات

(١) انظر في هذه المسألة : تزيح الشيخ خالد (٢٣٤/٢ بولاق) وشرح الأشموني بحاشية الصبان (١٢٩/٣ بولاق) وأسرار العربية للمؤلف (ص ٩٥ لندن) وشرح ابن عيش على للفصل (ص ١٨٥ ليزج) وشرح الكافية (١٣٦/١) .
(٢) المراد بالأدوات الحروف ، والمراد بما أشبهها من الأسماء هو الأسماء المبنية كأسماء الشرط والاستفهام .

إنما بقيت على ما كانت عليه لينوئى بها تمام الاسم ، ولو لم يكن كذلك لكان [١٥٩] يجب أن يحرك المرخم بحركة واحدة ، فإذا ثبت أن الحركات إنما بقيت لينوئى بها تمام الاسم فهذا المعنى موجود فى الساكن حسب وجوده فى المتحرك ؛ فينبغى أن يبقى على ما كان عليه إذا كان ساكنا كما يبقى على ما كان عليه إذا كان متحركا .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : قولهم « لو أسقطنا الحرف الأخير لبقى ما قبله ساكنا فيشبه الأدوات » وهى الحروف . قلنا : هذا فاسد ؛ لأنه لو كان هذا معتبرا لوجب أن يحذف الحرف المكسور ؛ لثلا يشبه المضاف إلى التكلم ، ولا خلاف أن هذا لا قائل به ؛ فدلّ على فساد ما ذهبوا إليه ، والله أعلم .

٥١ - مسألة

[القول فى ندبة النكرة والأسماء الموصولة ؟]^(١)

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز ندبة النكرة والأسماء الموصولة ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه يجوز ندبة النكرة والأسماء الموصولة ، وذلك لأن الاسم النكرة يقرب من المعرفة بالإشارة نحو « وارا كباه » فجازت ندبته كالمعرفة ، والأسماء الموصولة معارف بصِلاتها كما أن الأسماء الأعلام معارف ، وكما يجوز ندبة الأسماء الأعلام نحو زيد وعمرو فكذلك يجوز ندبة ما يشبهها

(١) انظر فى هذه المسألة : تصريح الشيخ خالد الأزهرى (٢٣٩/٢) وشرح الأشموني بحاشية الصبان (١٤٤/٣) وشرح ابن يعيش على الفصل (ص ١٧٨) وشرح الرضى على الكافية (١٤٤/١ وما بعدها) .

ويقرب منها ، والدليل على صحة هذا التعليل ما حكى عنهم من قولهم « وَأَمِنْ حَفَرٍ بِثَرٍّ زَمَزَمَاهُ » وما أشبه ذلك .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز ذلك لأن الاسم النكرة مُبْهِمٌ لَا يَخْصُّ واحداً بعينه ، والمقصود بالندبة أن يُظْهِرَ النادِبُ عُذْرَهُ فِي تَفْجُّعِهِ عَلَى الْمُنْدُوبِ لِيَسَاعِدَ فِي تَفْجُّعِهِ فَيَحْصُلَ التَّأَمُّيُّ بِذَلِكَ فَيُخَفِّفُ مَا بِهِ مِنَ الْمَصِيبَةِ ، وذلك إنما يحصل بندبة المعرفة ، لا بندبة النكرة ، وإذا كان ندبة النكرة ليس فيها فائدة وجب أن تكون غير جائزة ، وأما الأسماء الموصولة فإنها أيضاً مبهمة ، فأشبهت النكرة ؛ فوجب أن لا تجوز ندبتها كالنكرة .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن الإشارة قد قرَّبت الاسم النكرة من المعرفة فجازت ندبته كالمعرفة » قلنا : إلا أنه باقٍ على إبهامه ، والمندوب يجب [١٦٠] أن يندب بأَعْرَافِ أَسْمَائِهِ ، وأما الأسماء الموصولة وإن كانت قد تخصصت بالصلة فإنها لا تخلو عن إبهام ؛ لأن تخصيصها إنما يحصل بالجل ، والجل في الأصل نكرات .

وأما ما حكوه من قولهم « وَأَمِنْ حَفَرٍ بِثَرٍّ زَمَزَمَاهُ » فهو من الشاذ الذي لا يقاس عليه ، على أنا نقول : إنما جاء مع شذوذه هاهنا لأنه كان معروفاً ، وهو عبد المطلب جدُّ النبي صلى الله عليه وسلم ، وكان قد عُرِفَ بِحَفَرٍ بِثَرٍّ زَمَزَمَ ، وله يقول خُوَيْلِدُ بْنُ أَسَدٍ :

٢٢٩ — أَقُولُ وَمَا قَوْلِي عَلَيْكُمْ بِشَيْءٍ
إِلَيْكَ ابْنُ سَلَمَى أَنْتَ حَافِرٌ زَمَزَمَ
حَمِيرَةَ إِبْرَاهِيمَ يَوْمَ ابْنِ هَاجِرٍ رَكْبَتُهُ جَبِيلٌ تَهْتَبُ أَسَدَ

٢٢٩ — هذان البيتان لخويلد بن أسد بن عبد العزى ، كما قال المؤلف ، وهو أبو عدى خويلد بن أسد بن عبد العزى بن قصي بن كلاب ، أبو أم المؤمنين وصفية رسول رب العالمين السيدة خديجة بنت خويلد ، وجد الزبير بن العوام بن خويلد حوارى سيدنا —

فقال عبد المطلب : ما وجدتُ أحداً ورثَ العلمَ الأقدمَ غيرَ خويلد بن أسد ؛
فلما كان عبد المطلب معروفاً بجفْرِها تنزَّلَ الأئمُّ الموصولُ الدالُّ عليه منزلةً اسمه
العلمُ ، والله أعلم .

٥٢ — مسألة

[هل يجوز إلقاء علامة الندبة على الصفة ؟]^(١)

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن تُلقَى علامة الندبة على الصفة ، نحو
قولك « ولزيدُ الظريفاه » وإليه ذهب يونس بن حبيب البصريُّ وأبو الحسن
ابن كَيْسَانَ .

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : أجمعنا على أنه يجوز أن نلقى علامة الندبة
على المضاف إليه ، نحو قولك « واعبد زيداه ، واغلامَ عمراه » فكذلك هاهنا ؛

= رسول الله صلى الله عليه وسلم وابن عمته صفية بنت عبد المطلب ، و « ابن سلمى »
هو عبد المطلب بن هاشم جد سيدنا وولانا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين ، وأم عبد المطلب
هي سلمى بنت عمرو بن زيد بن ليدي بن خدّاش بن عامر بن غنم بن عدى بن النجار بن تيم
الله بن ثعلبة بن عمرو بن الحزرج ، وإبراهيم : أراد به أبا الأنبياء إبراهيم خليل الله ،
وابن هاجر : هو إسماعيل بن إبراهيم الخليل ، وهو الجد الأعلى لقريش ، بل وللعرب جميعاً ،
والاستشهاد بالبيت في قوله « إليك ابن سلمى أنت حافر زمزم » فإنه يدل على أن عبد المطلب
ابن هاشم — وهو ابن سلمى — كان مشهوراً بأنه حافر بئر زمزم ، فإذا قال قائل
« وامن حفر بئر زمزماه » فكأنه قل : واعبد المطلباء .

(١) انظر في هذه المسألة : شرح الكافية لرضي الدين (١٤٥/١) وشرح الأشموني
بمحاكية الصبان (١٤٥/٣) وتصريح الشيخ خالد (٢٣٠/٢) وشرح ابن يعيش على
الفصل (ص ١٧٨) .

لأن الصفة مع الموصوف بمنزلة المضاف مع المضاف إليه ؛ فإذا جاز أن تُتلقى علامة الندبة على المضاف إليه فكذلك يجوز أن تُتلقى على الصفة .

والذي يدل على ذلك ما روى عن بعض العرب أنه ضاع منه جُمُعتان - أى قَدَحَانِ - فقال « وَأُجْجَمَتِي الشَّامِيَّتَيْنَاهُ » وألقى علامة الندبة على الصفة ؛ فدل على ما قلناه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز أن تلقى علامة الندبة على الصفة لأن علامة الندبة إنما تلقى على ما يلحقه تنبيه النداء لمدِّ الصوت ، وليس ذلك موجوداً [١٦١] في الصفة ؛ لأنها لا يلزم ذكرها مع الموصوف ؛ فوجب أن لا يجوز وسنين هذا في الجواب إن شاء الله تعالى .

أما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم : « إنا أجمعنا على أنه يجوز أن تلقى علامة الندبة على المضاف إليه فكذلك على الصفة ؛ لأن الصفة مع الموصوف بمنزلة المضاف مع المضاف إليه » قلنا : لا نسلم ؛ فإن المضاف لا يتم بدون ذكر المضاف إليه ، بخلاف الموصوف مع الصفة ، فإن الموصوف يتم بدون ذكر الصفة . ألا ترى أنك لو قلت « عبد » في قولك عبد زيد أو « غلام » في قولك غلام عمرو - لم يتم إلا بذكر المضاف إليه ، ولو قلت « زيد » في قولك هذا زيد الظريف يتم الموصوف بدون ذكر الصفة ، وكنت في ذكرها مخيراً : إن شئت ذكرتها ، وإن شئت لم تذكرها ، فبأن الفرق بينهما .

وأما ما روى عن بعض العرب من قوله « واجمعتي الشاميتيناه » فيحتمل أن يكون إلحاق علامة الندبة من قياس يونس ، وعلى كل حال فهو من الشاذ الذي لا يُعْبَأُ به ولا يقاس عليه ، كقولهم « وَأَمِنْ حَفَرٍ بئرٍ زَمَزَمَاهُ » وما أشبه ذلك ، والله أعلم .

٥٣ - مسألة

[اسم لا المفرد النكرة ، مُعَرَّبٌ أَوْ مَبْنِيٌّ ؟]^(١)

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المفرد النكرة المنفى بلا معربٌ منصوبٌ بها نحو « لا رَجُلٌ في الدَّارِ » .
وذهب البصريون إلى أنه مبنى على الفتح .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه منصوب بها لأنه اكتفى بها من الفعل ؛ لأن التقدير في قولك « لا رَجُلٌ في الدَّارِ » لا أجد رجلا في الدار ، فاكْتَفَوْا بلا من العامل ، كما تقول « إِنْ قُمْتَ قُمْتُ ، وَإِنْ لَمْ تَقُمْ فَلَا » أى وإن لا تَقُمْ فلا أقوم ، فلما اكْتَفَوْا بلا من العامل نصبوا النكرة به ، وحذفوا التنوين بناء على الإضافة .

ومنهم من تمسك بأن قال : إنما قلنا إنه منصوب بها لأن « لا » تكون بمعنى غير ، كقولك « زيد لا عاقل ولا جاهل » أى : غير عاقل وغير جاهل ، فلما جاءت هاهنا بمعنى ليس نصبوا بها : ليخرجوها من معنى غير إلى معنى ليس [١٦٢] ويقع الفرق بينهما .

ومنهم من تمسك بأن قال : إنما أعملوها النَّصْبَ لأنهم لما أولوها النكرة - ومن شأن النكرة أن يكون خبرها قبلها - نصبوا النكرة بغير تنوين .

(١) انظر في هذه المسألة : أسرار العربية للمؤلف (ص ٩٩) وشرح الأئمة
بمحاكية الصبان (٦/٢ بولاق) وتصريح الشيخ خالد الأزهرى (٢٨٨/١ وما بعدها)
وشرح ابن يعيش على الفصل (ص ١٢٩) وشرح رضى الدين على الكافية
(٢٣٤/١) .

ومن النحويين من قال : إنه منصوب لأن « لا » إنما عملت النصب لأنها نقيضة إنَّ ؛ لأن « لا » للنفي ، و « إنَّ » للإثبات ، وهم يحملون الشيء على ضده ، كما يحملونه على نظيره ، إلا أن « لا » لما كانت قرعاً على « إنَّ » في العمل ، و « إنَّ » تنصب مع التنوين نصبت « لا » من غير تنوين ؛ لينحط الفرع عن درجة الأصل ؛ لأن الفروع أبداً تنحط عن درجات الأصول .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه مبني على الفتح لأن الأصل في قولك « لا رجل في الدار » لا مِنْ رَجُلٍ في الدار ؛ لأنه جواب مَنْ قال « هل مِنْ رجل في الدار؟ » فلما حذفت « من » من اللفظ وركبت مع لا تضمنت معنى الحرف فوجب أن تُبْنَى ، وإنما بنيت على حركة لأن لها حالةً تمكن قبل البناء ، وبنيت على الفتح لأنه أخف الحركات .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنما قلنا إنه منصوب بلا ؛ لأنها اكتفى بها عن الفعل » قلنا : هذا مجرد دعوى يفتر إلى دليل ؛ ثم لو كان كما زعمتم لوجب أن يكون مُنَوَّنًا .

قولهم « حذف التنوين بناء على الإضافة » قلنا : لو كان هذا صحيحاً لوجب أن يطرد في كل ما يجوز إضافته من الأسماء المفردة المنونة ، فلما قلتم إنه يختص بهذا الموضع دون سائر المواضع دلّ على فساد ما ذهبتم إليه .

وأما قولهم « إنَّ لا تكون بمعنى غير ، فلما جاءت بمعنى ليس نصبوا بها ليخرجوها من معنى غير » قلنا : ولم إذا كانت بمعنى ليس ينبغي أن يُنصَب بها ؟ وهلا رفعوا بها على القياس ؛ فإنهم يرفعون بها إذا كانت بمعنى ليس ، قال الشاعر :

٢٣٠ - مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا قَانَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحُ

٢٣٠ - هذا البيت من كلام سعد بن مالك القيسى ، وهو من شواهد سيويه

(٣٥٤ و ٢٨/١) وشرح الرضى على الكافية في باب ما ولا الشبهان بليس ، وشرحه =

أى ليس براح ، وقال الآخر :
 ٢٣١ — وَأَلْفَ لَوْلَا أَنْ تَحْشَ الطَّبِخُ بِى الْجَحِيمِ حِينَ لَا مُسْتَصْرَخُ
 أى ليس مستصرخ هتاك لنا .

= البغدادى فى الحزاة (٢٢٣/١) والزمخشري فى الفصل (رقم ٢٤ بتحقيقنا) وشرح ابن عيش (ص ١٣٤) والأشجوني (رقم ٢٢٥) وأوضح السالك (رقم ١٠٧) ومنفى اللبيب (رقم ٣٩٦) وصد : أى أعرض ، والضمير فى « نيرانها » يعود إلى الحرب التى ذكرها فى آيات سابقة ، وأراد من نكل عنها ولم يقتحم لظاها ، وقوله « فأنا ابن قيس » نسب نفسه إلى جده الأعلى ؛ فإنه سعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة ، والمراد من هذه العبارة أنا ذلك المعروف بالجراءة والنجدة والسهامة الذى طرق ميمك اسمه وعرفت عنه ما عرفت من صفات البطولة . والاستشهاد به فى قوله « لا براح » حيث أعمل فيه « لا » عمل ليس ؛ فرفع بها الاسم ، وحذف خبرها ، وتقدير الكلام : لا براح لى ، وقد قل ابن هشام فى شرح الشاهد — تبعاً لابن عيش والمبرد — إنه يجوز أن تكون لا نافية مهيمة ، وبراح — على هذا — يكون مبتدأ ، وقد حذف خبره ، واعترض جماعة هذا الكلام بأن المهود فى لا النافية أن تعمل عمل إن أو عمل ليس ، فإن لم تعمل أحد العاملين وجب تكرارها كأن تقول : لا رجل عندك ولا امرأة فلما لم تتكرر علمنا أنها عاملة ، ولما كان الاسم الذى بعدها مرفوعاً علمنا أنها عملت عمل ليس ، وقد عمل قوم فقالوا : يجوز أن تكون مهيمة ولكنها لم تتكرر للضرورة وهذا كلام لا يجوز لك أن تأخذ به ؛ لأن الصير إلى الضرورة أمر لا يجوز ارتكابه إلا حين لا يكون للكلام محمل صحيح يحمل عليه .

٢٣١ — هذان بيتان من الرجز المشطور ، وقد أنشدهما ابن منظور (طبخ — ح ش ش) ولم يعزها إلى قائل معين ، وأنشد سيوريه كلمة الاستشهاد (٣٥٧/١) ولم يعزها ، ولا بينها الأعلام ولا تكلم عليها . وتقول : حش النار يحشها حشا : أى جمع لها ما تفرق من الحطب وأوقدها ، وتقول حش الحرب يحشها حشا ؛ إذا أسعرها وهيجه ، تشبها بأسعار النار ، قال زهير :

يحشونها بالمشرقة والقنا وفتيان صدق لا ضعاف ولا نكل

والطبخ : لللائكة الموكلون بمذاب الكفار ، والاستشهاد بالبيت فى قوله =

وأما قولهم « إنما أعملوها النصب لأنهم لما أولوها النكرة - ومن شأن النكرة أن يكون خبرها مقدما عليها - نصبوا بها النكرة » قلنا : [١٦٣] ولم قلتم ذلك ؟ وما وجه المناسبة بينه وبين النصب ؟ ثم لو كان كما زعمتم وأنه معرب منصوب لوجب أن يدخله التنوين ولا يحذف منه ؛ لأنه اسم معرب ليس فيه ما يمنع من الصّرف ، فلما مُنِعَ من التنوين دلّ على أنه ليس بمعرب منصوب .

وهذا هو الجواب عن قول من ذهب إلى أنه منصوب بلا ؛ لأنها نقيضة إن ؛ فإنه كان ينبغي أن يكون مُنَوَّنًا .

قولهم « إن لا لما كانت فرعاً على إن في العمل ، وإنّ تنصب مع التنوين نصبت لا من غير تنوين ؛ لينحط الفرع عن درجة الأصل » قلنا : هذا فاسد ، وذلك لأن التنوين ليس من عمل إن ، وإنما هو شيء يستحقه الاسم في الأصل ، وإنما يستقيم هذا الكلام أن لو كان التنوين من عمل إن ، ولا خلاف بين النحويين أن التنوين ليس من عملها ، وإذا لم يكن من عمل إن التي هي الأصل ، فلا معنى لحذفه مع « لا » التي هي الفرع لينحط الفرع عن درجة الأصل ؛ لأن الفرع إنما ينحط عن درجة الأصل فيما كان من عمل الأصل ، وإذا لم يكن

= « لا مستصرخ » حيث رفع الاسم الواقع بعد « لا » النافية التي بمعنى ليس ، وقد عاين مما قد مناه في شرح الشاهد السابق أن جمهرة البصريين على أنه مرفوع بلا ؛ لأنها لما شبهت بليس عملت عملها فرفعت الاسم ونصبت الخبر ، وأن أبا العباس المبرد وموفق الدين ابن عيش — وتبعهما ابن هشام — جوزوا أن تكون « لا » في مثل هذا نافية مهيمة لا عمل لها ، والاسم المرفوع بعدها مبتدأ خبره محذوف ، وهذا تخريج يتفق مع مذهب الكوفيين ؛ ولكننا آثرنا لك ألا تأخذ بهذا التخرج لما بينا لك من أن « لا » لو كانت مهيمة لوجب تكرارها ، فلما لم تكرر في هذا الشاهد والذي قبله كان ذلك دليلاً على أنها عاملة .

من عمل الأصل ، فيجب أن يكون ثابتاً مع الفرع ، كما كان ثابتاً مع الأصل ،
ثم انحطاطها عن درجة « إن » قد ظهر في أربعة أشياء :
أحدها : أن إنَّ تعمل في المعرفة والنكرة ، ولا لا تعمل إلا في النكرة
دون المعرفة .

والثاني : أن إنَّ لا تُركَّب مع الاسم لقوتها ، ولا تركب مع الاسم لضعفها .
والثالث : أن إنَّ تعمل في الاسم مع الفصل بينها وبينه بالظرف وحرف الجر ،
ولا لا تعمل مع الفصل بينها وبينه بالظرف ولا حرف الجر .
والرابع : أن إنَّ تعمل في الاسم وانخير عندنا ، ولا إنما تعمل في الاسم دون
الانخير عند أهل التحقيق والنظر .
فقد ظهر انحطاطُ لا عن درجة إنَّ على ما بينا ، والله أعلم .

٥٤ - مسألة

[هل تقع « من » لابتداء الغاية في الزمان ؟]^(١)

ذهب الكوفيون إلى أنَّ « مِنْ » يجوز استعمالها في الزمان والمكان .
وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز استعمالها في الزمان .
أما الكوفيون فاحتجوا بأن [١٦٤] قالوا : الدليل على أنه يجوز استعمال
« مِنْ » في الزمان أنه قد جاء ذلك في كتاب الله تعالى وكلام العرب ، قال الله
تعالى : (لَمَّا تَجِدُوا أُسَى عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ) و (أَوَّلَ يَوْمٍ)
من الزمان ، [و] قال الشاعر ، وهو زهير بن أبي سلمى :

(١) انظر في هذه المسألة : شرح الأشتوني مع خاتمة الصبان (١٨٤/٢) وتصريح
الشيخ - خالد الأزهرى (٩/٢ بولاق) وشرح ابن عيش على الفصل (من ٢٠٧٥)
وشرح الرضى على الكافية (٢٩٨/٢)

٢٣٢ — لِمَنِ الدِّيَارُ بِقُنَّةِ الْحَجَرِ . أَقَوِينَ مِنْ حَجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ
فدلَّ على أنه جائز .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : أجمعنا على أنَّ « مِنْ » في المكان نظير مُذْ في الزمان ؛ لأنَّ مِنْ وضعت لتدل على ابتداء العاية في المكان ، كما أن مُذْ وضعت لتدل على ابتداء الغاية في الزمان ، ألا ترى أنك تقول « مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمُ الْجُمُعَةِ » فيكون المعنى أن ابتداء الوقت الذي انقطعت فيه الرؤية يوم الجمعة ، كما تقول « مَا سِرْتُ مِنْ بَغْدَادَ » فيكون المعنى ما ابتدأت بالسير من هذا

٢٣٣ — هذا البيت مطلع قصيدة لزهير بن أبي سلمى المزني يمدح فيها هرم بن سنان المري ، وقد استشهد بهذا البيت ابن يعيش في شرح الفصل (ص ١٠٧٥) والرضي في شرح الكافية (٢٩٨/٢) وشرحه البغدادى في الحزانة (١٢٦/٤) والأشمونى (رقم ٥٦٧) وابن هشام في أوضح المسالك (رقم ٣٠٠) والاستفهام في قوله « لِمَنِ الديار » للتعجب من شدة خراب هذه الديار حتى كأنها لا تعرف ولا يعرف أصحابها ، والقنة : أعلى الجبل ، والحجر — بكسر فسكون — منازل عمود عند وادى انقرى من ناحية الشام ، وأقوين : أقفرن وخلون ، والحجج : جمع حجة — بكسر الحاء — وهى السنة ، والدهر : الأبد الممدود ، وعمل الاستشهاد بالبيت في قوله « مِنْ حَجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ » فإن الكوفيين رووا هذه العبارة على هذا الوجه ، واستدلوا بها على أنه يجوز استعمال « مِنْ » لابتداء الغاية الزمنية كما يجوز أن تبنى لابتداء الغاية المكانيَّة ، والبصريون ينكرون هذه الرواية ويؤمنون أن الرواية الصحيحة في هذا البيت « أَقَوِينَ مَذْحِجٍ وَمَذْهَرٍ » بل إن من العلماء من أنكر أن زهيراً قال هذا البيت ، وزعم أن زهيراً بدأ قصيدته بقوله :
دع ذا وعد القول في هرم خير البداة وسيد الحضر
وأن تمادا الزاوية لما رأى هذا البيت مطلع القصيدة ابتكر ثلاثة أبيات جعلها مقدمة لهذا المطلع ، أولها بيت الشاهد ، وبعده :

لعب الزمان بها وغيرها بعدى . سوا فى المور والقطر
قفرا بئدفع النجائب من صفوى أولات الضال والسدر

فإن ملنا صحة الرواية التي رواها الشكوفيون وملنا مع ذلك صحة نسبة البيت إلى زهير فبجرحه على ما ذكره المؤلف .

المكان ، فكما لا يجوز أن تقول « مَا سِرْتُ مُذْ بَقْدَادَ » فكذلك لا يجوز أن تقول « مَا رَأَيْتُهُ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ » .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقوله تعالى : (مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ) فلا حجة لهم فيه ؛ لأن التقدير فيه : من تأسيس أول يوم ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه ، كما قال تعالى : (وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا) والتقدير فيه : أهل القرية وأهل العير ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه ، وقال تعالى : (وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ) وكقولهم : الجودُ حَائِمٌ ، والشجاعةُ عَنَتَرَةٌ ، والشعرُ زهيرٌ ، أى : جودُ حَائِمٍ ، وشجاعةُ عَنَتَرَةٍ ، وشعرُ زهيرٍ ، وكقولهم « بَنُو فُلَانٍ يَطَؤُهُمُ الطَّرِيقُ » أى : أهلُ الطريقِ ، وقال الشاعر :

٢٣٣ — حَسِبْتُ بُغَامَ رَاحِلَتِي عَنَاقًا وَمَا هِيَ — وَيَبَ غَيْرُكَ — بِالْعَنَاقِ

والتقدير فيه : بُغَامَ رَاحِلَتِي بُغَامَ عَنَاقٍ ، وقال الآخر :

٢٣٤ — لَقَدْ خِفْتُ حَتَّى لَا تَزِيدُ مَخَافَتِي عَلَى وَعَلِي فِي ذِي الْمَطَارَةِ عَاقِلٍ

٢٣٣ — أنشد ابن منظور (ع ن ق) هذا البيت أول بيتين ، وأسند روايتهما

لابن الأعرابي ، ونسبهما لقريط يصف الذئب فالخطاب له ، ثم أنشده وحده (ب غ م) ونسبه لذي الحرق . وبُغَامُ الناقة — بضم الباء وتخفيف العين — صوت لا تفصح به ، وبُغَامُ الظبية : صوتها ، وقد بَغِمَتْ بُغْمٌ — من مثال ضرب ونصر وفتح — بَغُومًا وبُغَامًا . وتقول : بَغِمْتُ الرجل ؛ إذا لم تفصح له عن معنى ما تحدث به . والراحلة ، هنا : الناقة سميت بذلك لأن صاحبها يرتحلها : أى يركبها أو يضع رحله عليها ، والعناق — بفتح العين وتخفيف النون — الأنثى من العز . وهل الاستشهاد بالبيت قوله « عناقا » فإنه على تقدير مضاف يتم به التشبيه ، ألا ترى أنه لا يصح تشبيه صوت الناقة بالعناق نفسها ؟ وإنما يصح تشبيه صوت الناقة بصوت العناق .

٢٣٤ — هذا البيت من كلام الناجية الديباني ، وقد أنشده ياقوت في معجم البلدان

(مطاراة) كما أنشده الشريف المرتضى في أماليه (ص ٢١٦) والوعل — بفتح الواو وكسر العين أو سكونها ؛ وفيه لغة بضم الواو وكسر العين ، وهي ضعيف تيسر الجبل ، =

والتقدير فيه : حتى لا تزيد مخافتى على مخافةِ وَعِلٍ ، وهو من المقلوب ،
وتقديره : حتى لا تزيد مخافةِ وَعِلٍ على مخافتى ، كما قال الآخر :
٢٣٥ — [١٦٥] كَأَنَّ فَرِيضَةَ مَا تَقُولُ كَمَا
أَنَّ الزَّانَا فَرِيضَةُ الرَّجْمِ
تقديره : كما أن الرِّجْمَ فَرِيضَةُ الزَّانَا .

= والمطارة — بفتح الميم — قال ياقوت : « يجوز أن تكون الميم زائدة فيكون من طار يطير ، أى البقعة التى يطار منها ، وهو اسم جبل » ويضاف إليه « ذو » وعاقب : أى متحصن ، وفى الحديث « ليعقلن الدين من الحجاز معقل الأروية من رأس الجبل » أى ليتحصنن أى يعتصمن ويلتجىءن إليه كما يتحصن الوعل إلى رأس الجبل . وعمل الاستشهاد بالبيت هنا قوله « لا تزيد مخافتى على وعِل » فإن الكلام فيه على تقدير مضاف : أى لا تزيد مخافتى على مخافة وعِل ، ألا ترى أن مخافته لا تشبه بالوعل نفسه ، وإنما تشبه بمخافة الوعل ؟ وقد قالوا : إن الكلام على القلب ؛ فإن الأصل : لا تزيد مخافة الوعل المعتصم بالجبل على مخافتى ، فقلب ، قال الأصمى : « يقول : قد خفت حتى ما تزيد مخافة الوعل على مخافتى ، فلم يمكنه ، فقلب » ١ هـ . وهذا أحد توجيهين فى هذا البيت ، والتوجيه الثانى : أن تكون « ما » فى قوله « ما تزيد مخافتى » زائدة ، وكأنه قال : حتى تزيد مخافتى ، والاستشهاد به لما أراد المؤلف منه لا يزول على أى الوجهين .

٢٣٥ — هذا البيت قد أنشده ابن منظور (ز ن ي) ونسبه إلى الجعدى ، وأنشده الشريف المرتضى فى أماليه (ص ٢١٦ ط الحلبي) والعباسى فى معاهد التنصيص (ص ٨٦ بولاق) من غير عزو ، وعمل الاستشهاد بهذا البيت قوله « أن الزنا فريضة الرجم » فإن هذه العبارة مقلوبة ، وأصلها « أن الرجم فريضة الزنا » وعلماء العربية يختلفون فى القلب : أجاز هو أم غير جاز ، ولهم فيه ثلاثة أقوال : الأول أنه جاز ، مقبول مطلقا وممن ذهب هذا المذهب السكاكي ، والثانى أنه غير جاز ولا مقبول مطلقا ، وما وقع من ذلك فى شعر الشعراء فهو من أخطائهم أوله تأويل آخر كالتأويل الذى ذكرناه فى شرح الشاهد السابق (رقم ٢٣٤) والثالث : أنه إذا كان قد تضمن اعتبارا لطيفا فهو جاز مقبول ، وإن لم يتضمن اعتبارا لطيفا فهو مردود على صاحبه ، ومن أمثلة القلب قول الراجز وأنشده ابن منظور (ح ل ا) :

== إن سراجا لكریم مغخره تحلى به العين إذا ما تجهره
 فقد أراد الراجز أن يقول « يحلى بالعين » فلم يستطع ، فقلب ، ومن ذلك قول
 رؤبة بن العجاج وأئندء الخطيب القزويني في الإيضاح (ص ٧٨ بتحقيقنا) والسيرف
 المرتضى في الأمالي (ص ٢١٦) وسيأتي مع الشاهد ٢٣٦ قريبا :
 ومهمه مغبرة أرجاؤه كأن لون أرضه سماؤه
 فقد أراد أن يقول « كأن لون سمائه أرضه » فقلب ، ومثله قول القطامي (الإيضاح
 ٧٨ والمعاهد ٨٦) :

فما أن جرى سمن عليها كما طينت بالفدن السياما
 السمن - بكسر السين وفتح الميم - امتلاء الجسم بالشحم ، وطينت : طليت بالطين ،
 والفدن - بالتجريد - القصر اللزيف ، والسياما - بزنة الكتاب - الطين المخلوط بالطين ،
 وقد أراد أن يقول « كانت القصر ناسياع » فقلب ، ومثله قول حسان بن ثابت
 يصف الحمر :

كأن سيئة من بيت رأس يكون مزاجها غسل وماء
 السيئة : الحمر ، وبيت رأس : بلد بالشام ، ومزاجها : ما يخلط بها ، وقد أراد
 أن يقول « يكون ما يمزج بها غسل وماء - يجعل مزاجها اسم يكون وغسلا وماء خبرها »
 فقلب ، ومثله قول عروة بن الورد ، وينسب للعباس مرداس السلمي :
 فديت بنفسه نفسي ومالي وما آتوك إلا ما أطيق
 فقد أراد أن يقول « فديته بنفسي ومالي » فقلب ، ومثله قول القطامي من قصيدته
 التي منها البيت السابق :

ففي قبل التمرق يا ضباعا ولايك موقف منك الوداعا
 أراد أن يقول « ولايك الوداع موقفا منك » فقلب ، وهو أشبه بيت حسان ،
 ومثله قول الشاعر - وهو من أبيات سيديه (٩٢/١) :

تري الثور فيها مدخل انظر رأسه وسائر به باد إلى الشمس أجمع
 أضاف مدخلا - وهو اسم انفاعل من أدخل - إلى الظل ، ثم نصب « رأسه » به
 على الاتباع والقلب ، وكان الوجه أن يقول : مدخل رأسه الظل ؛ لأن الرأس - هو
 الداخِل في الظل ؛ ومثله قول الراعي يذكر ثورا غدا :
 =

وأما قول زهير :

* أَتَوَيْنَ مِنْ حَجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ * [٢٣٢]

فالرواية الصحيحة « مُذَّ حَجَجٍ وَمُذَّ دَهْرٍ » ولئن سلمنا ما روينا « من » من حَجَجٍ ومن دهرٍ » فالتقدير فيه أيضاً : من مرَّ حَجَجٍ ومن مرَّ دَهْرٍ ، كما تقول : مرَّت عليه السنون ، ومرَّت عليه الدهورُ ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه

= فصيحته كلاب الغوث يؤسدها مستوضحون يرون العين كالأثر

الغوث : قبيلة من طيء ، ويؤسدها : يغريها ، ومستوضحون : فاعل ، يؤسدها ، وأراد « صيادون مستوضحون » فحذف الوصف وأبقى الصفة ، والمعنى يغريها صيادون ينظرون هل يرون شيئاً ، وقوله « يرون العين كالأثر » هو المقلوب ، وأصله : يرون الأثر العين ، ومثل ذلك كله قول ابن مقبل ، وقد أنشده ابن منظور (هـ ي ب) :
ولا تهيبني المومة أركبها إذا تجاوبت الأصدا بالسكر
فقد أراد أن يقول « ولا أتهيب المومة أركبها » قلب . وقد وقع القلب في شعر المحدثين ؛ فمن ذلك قول أبي تمام الطائي :

لعاب الأفاعي القاتلات لعابه وأرى الجنى اشتارته أيدعواسل

البيت في وصف القلم ، واللعباب : الريق ، وهو ماء النعم ، والأفاعي : الحيات ، والأرى - بفتح الهمزة وسكون الراء - مائزق من غسل النحل في جوف الخلية ، والجنى - بوزن الفتى - العسل ، وإضافة الأرى إليه للتخصيص ؛ لأن الأرى يكون أيضاً مائزق بجوف القدر من الطيخ ، واشتارته : أى استخرجته وقطعته ، وأيدعواسل : أى قطعة للعسل ، وقد أراد أن يقول « لعابه لعاب الأفاعي » قلب ، والبصريون يخرجونه على التقديم والتأخير ، ونظيره قول حسان بن ثابت :

قبيلة الأم الأحياء أكرمها وأغدر الناس بالجيران وأفيها

أراد أن يقول : أكرمها الأم الأحياء ، وأفيها أغدر الناس ، قلب ، أو قدم وأخر ، ونظيرها البيت المشهور وقد ينسب إلى النمرزدق :

بنونا بنو أبنائنا ، وبناتنا بنوهن أبناء الرجال الأباعد

فقد أراد أن يقول : بنو أبنائنا بنونا ، أى مثلهم ، قلب ، أو قدم وأخر ، وقد

أطنا عليك في الاستشهاد لهذا الموضوع فعه ولا تنسه .

كما بينا في الآية ، وقيل : إنَّ « مِنْ » هاهنا زائدة ، وهو قول أبي الحسن الأخفش ؛ فإنه يجوز أن تُزَادَ في الإيجاب ، كما يجوز أن تُزَادَ في النفي ، ويحتاج بقوله تعالى : (يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ) أى يغفر لكم ذنوبكم ، وبقوله تعالى : (قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ) أى يَنْضُؤُوا أَبْصَارَهُمْ ، ويحتاج أيضاً بقول الشاعر :

أَلَا حَىَّ نَذْمَانِي عُمَيْرَ بْنَ عَامِرٍ

إِذَا مَا تَلَّاقَيْنَا مِنَ الْيَوْمِ أَوْ غَدًا [٢١٠]

أراد اليومَ أو غداً ، فكذلك هاهنا : التقدير في قوله « مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ » أى حِجَجًا وَدَهْرًا ، فدلَّ على فساد ما ذهبوا إليه ، والله أعلم .

٥٥ - مسألة

[واورُبَّ ، هل هي التي تعمل الجر ؟]^(١)

ذهب الكوفيون إلى أن واورُبَّ تعمل في النكرة الخفضَ بنفسها ، وإليه ذهب أبو العباس المبرد من البصريين . وذهب البصريون إلى أن واورب لا تعمل ، وإنما العمل لربٍّ مقدرة .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن الواو هي العاملة لأنها نابت عن رُبٍّ ، فلما نابت عن رُبٍّ وهي تعمل الخفض فكذلك الواو لنيابتها عنها ، وصارت كواو القسم ؛ فإنها لما نابت عن الباء عملت الخفض كالباء ، فكذلك الواو هاهنا : لما نابت عن رُبٍّ عملت الخفض كما تعمل رُبٌّ ، والذي يدل على

(١) انظر في هذه المسألة : شرح الأشموني مع حاشية الصبان (٢٠٢/٢ بولاق)

وتصريح الشيخ خالد الأزهرى (٢٨/٢ بولاق) وشرح الفضل لابن يعيش (ص ١١٠)

وما بعدها) وشرح الرضى على الكافية (٣١٠/٢) .

أنها ليست عاطفة أن حرف العطف لا يجوز الابتداء به ، ونحن نرى الشاعر يتدىء بالواو في أول القصيدة ، كقوله :

٢٣٦ — [١٦٦] * وَبَلَدٍ عَامِيَةٍ أَعْمَاؤُهُ *

وكقول الآخر :

* وَبَلَدَةٍ لَيْسَ بِهَا أُنَيْسُ * [١٦٠]

وما أشبه ذلك ؛ فدل على أنها ليست عاطفة ، فبان بهذا صحة ما ذهبنا إليه .
وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا : إن الواو ليست عاملة ، وإن العمل لرب مقدرة ، وذلك لأن الواو حرف عطف ، وحرف العطف لا يعمل شيئاً ؛ لأن الحرف إنما يعمل إذا كان مختصاً ، وحرف العطف غير مختص ؛ فوجب أن لا يكون عاملاً ، وإذا لم يكن عاملاً وجب أن يكون العامل رُبَّ مقدرة .

٢٣٦ — هذا بيت من مشطور الرجز ، وجده قوله :

* كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاوُهُ *

وهو من كلام رؤبة بن السجاج ، وقد أنشده ابن منظور (ع م ي) وعزاه إليه ، وانظر ما ذكرناه في بحث القلب (ص ٣٧٤) والأعما : الجاهل ، واحداً عَمًى — بوزن فـى — ومعنى قوله « عامية أعماؤه » أن مجاهله متناهية في العمى ، وهو باب من اللبالة مثل قولهم : ليل أليل ، وليل لائل ، ويوم أيوم ، شعر شاعر ، كأنهم لم يجدوا ما يصفونه به إلا أن يشتقوا له وصفاً من لفظه ، وكان رؤبة قد قال أعماؤه عامية ، قدم وأخر ، وهم قلما يأتون بهذا الضرب من اللبالة إلا على طريق الوصف كقولهم : شغل شاغل ، وليل لائل ، وما ذكرناه قريباً ، لكن رؤبة قد شطر قدم وأخر ، وقوله « كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاوُهُ » من اللقوب ، وأصله « كَأَنَّ نَوْنَ سَمَائِهِ أَرْضُهُ » وقد قدمت كثيراً من أمثلة القلب مع شرح الشاهد (رقم ٢٣٥) وحمل الاستشهاد بالبيت هنا قوله « وبلد » فإنه يريد « ورب بلد » وليست هذه الواو واو العطف . إذ لا معطوف عليه ، بحكم أن هذا البيت أول الأرجوزة .

والذي يدل على أنها واو العطف وأن دُبَّ مضمرة بعدها أنه يجوز ظهورها معها ، نحو « وَرُبَّ بلد » وسنبين ذلك مستوفى في الجواب .

أما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنها لما ثابت عن رب عملت عملها كواو القسم » قلنا : هذا فاسد ؛ لأنه قد جاء عنهم الجرُّ بإضمار رب من غير عوضٍ منها ، وذلك نحو قوله :

٢٣٧ — رَسَمَ دَارٍ وَقَفَّتْ فِي طَلَّةٍ كَذَتْ أَقْصَى الْحَيَاةِ مِنْ جَلَّةٍ
وقال الآخر :

٢٣٨ — مِثْلِكَ أَوْ خَيْرٍ تَرَكْتُ رَذِيَّةً تُقَلِّبُ عَيْنَيْهَا إِذَا طَارَ طَائِرٌ

٢٣٧ — هذا البيت مطلع قصيدة لجليل بن معمر العذري صاحب بئنة ، وهو من شواهد ابن يعيش في شرح المفصل (ص ١١١٠) ورضي الدين في باب حروف الجر من شرح الكافية ، وشرحه البغدادي في الحزاة (٤ / ١٩٩) وابن هشام في مغني اللبيب (رقم ١٨٤) وفي أوضح المسالك (٣١٦) والأشموني (رقم ٥٧٩) وابن عقيل (رقم ٢٢٠) والرسم — بفتح الراء وسكون السين — مابق لاصقا بالأرض من آثار الديار كالرماد ونحوه ، والطلل — بفتح الطاء واللام جميعاً — مابق شاخصاً مرتفعاً من آثارها كالثود ونحوه ، وقوله « من جللة » يحتمل معنيين : أحدهما أن يكون من قولهم « فعلت كذا من جلال كذا » أي من أجله وبسببه ، والثاني أن يكون من قولهم « فعلت كذا من جلال كذا » أي من عظمه في نفسى ، وعمل الاستشهاد في البيت قوله « رسم دار » فإن الرواية فيه بجر الرسم ، وقد خرجها العلماء على أنه مجرور لفظاً برب المحذوفة الباقى عملها ، قل ابن يعيش « أراد رب رسم دار ، ثم حذف ، لكثرة استعمالها » اهـ .

٢٣٨ — هذا البيت من شواهد سيويه (١ / ٢٩٤) وقد غير المؤلف في صدره تغييراً سنبه عليه ، وقوله « أو خير » يريد أو خير منك ، والرذية : فعيلة من قولهم « رذى البعير رذى — من مثال فرح يفرح » إذا هزل وأعيا حتى لا يستطيع براحا ولا ينبعث ، وهو رذى ، والأنثى رذية ، وقال أبو زيد : الرذية الناقة المروكة التي حسرهما السفر لا تقدر أن تلحق بالركاب ، وفي حديث الصدقة « فلا يعطى الرذية ولا الشرط اللثيمة » يخاطب الشاعر ناقته ، يقول : قد تركت مثلك أو خيراً منك بعد أن أعملتها في —

والذي يدل على فساد ما ذهبوا إليه أيضاً أنها تضر بعد بل ، قال الشاعر :

٢٣٩ — * بل جوز تيهاء كظهر الحجفت *

== السفر، وأودعتها الطريق؛ فكلمنا مر عليها طائر قلبت عينها رهبة منه وخوفاً أن يقع عليها لياً كل منها . ومحل الاستشهاد بالبيت قوله « مثلك أو خير » حيث جر « مثلك » رب المحذوفة من غير أن يقيم الواو مقام رب ؛ فهذا يدل على أن الجر ليس بالواو ، إذاً كان الجر بها لم تحذف ؛ لأن الأصل في حرف الجر ألا يعمل وهو محذوف أضعفاً . وإنما اغتفروا ذلك في رب لكثرة استعمالها ، هكذا زعم المؤلف ، وما ذكره من قاعدة صحيح ، ولكن الرواية في صدر هذا البيت « ومثلك رهبي قد تركت » ينصب « مثلك » أو جره ، أما نصبه فعلى أن يكون مفعولاً مقدماً لقوله تركت ، وأما جره فيكون بكونه مجروراً برب المحذوفة بعد الواو ، ونظيره قول امرئ القيس بن حجر الكندي في رواية : ومثلك بكرا قد طرقت وثيا فألهيها عن ذي ثناء محول

٢٣٩ — هذا البيت من شواهد ابن يعيش في شرح المفصل (ص ١٢٨١) وورضى الدين في شرح شافية الحاجب (رقم ١٠١) وابن جني في سر صناعة الإعراب (رقم ١٠٧) في ١ / ١٧٧) وفي الخصائص (١ / ٣٠٤ الدار) وقد أنشده ابن منظور (ح ج ف) ونقل عن ابن بري أنه من أرجوزة لسؤر الذئب ، والتهاء : الصحراء يضل سالكها ، وجوزها — بفتح الجيم وسكون الواو — أي وسطها ، وإثاء شبه الصحراء بظهر الترس لأنها غير ذات أعلام يهتدي بها السائر . وإنما ذكر الوسط ليشير إلى أنه لم يتهيأ وأنه توسطها ، وهذا الكلام كناية عن كونه قوياً جليداً جريئاً لا يهاب . وللحاجة في هذا البيت شاهدان ، أحدهما في قوله « بل جوز تيهاء » حيث جر « جوز تيهاء » رب المحذوفة بعد بل ، والثاني في قوله « الحجفت » حيث وقف على تاء التأنيث إلهاء لا بالهاء ، قال ابن منظور « يريد رب جوز تيهاء ، ومن العرب من إذا سكنت على الهاء جعلها تاء فقال : هذا طلحت ، وخبر الأرت » اه . وقال ابن يعيش « من العرب من يجري الوقف مجرى الوصل فيقول في الوقف : هذا طلحت ، وهي لغة فاشية حكاه أبو الخطاب ، ومنه قولهم : وعليكم السلام والرحمة ، ومنه قوله :

* بل جوز تيهاء كظهر الحجفت * اه كلامه

وقد ذكر الصافي أن الذين يقفون على إلهاء بالتاء هم طي .

أراد بل رُبَّ جَوَزٍ ، ولا يقول أحد إن بل تجر . وكذلك تضرر بعد الفاء
قال الشاعر :

٢٤٠ — * فَحُورٌ قَدْ لَهَوْتُ بِهِنَّ عَيْنٍ *

وليست نائبةً عنها ، ولا عَوْضاً منها .

== ومثل هذا البيت في الجرب المذوفة بعد بل قول رؤبة بن العجاج :
بل بلد ذي معد وأصاب قطعت أخشاه بعسف جواب
٢٤٠ — هذا صدر بيت للمتخل المذلي ، واسمه مالك بن عويمر ، والبيت مع بيت
سابق عليه هكذا :

فأما تعرضن سليم عني ونزعك الوشاة أولو النباط
فحور قد لهوت بهن عين نواعم في المروط وفي الرياط

والبيت من شواهد ابن يعيش في شرح المفصل (ص ١١١١) والأثموني (رقم ٥٧٧)
وسليم : مصغر سلمى تصغير الترخيم ، وقد حذف حرف النداء ، والحور - بضم الحاء -
جمع حوراء وهي التي اشتد يياض عيناها واشتد مع ذلك سواد سوادها ، والعين - بكسر
العين - جمع عينا ، وهي الواسعة العين ، ويروى « قد لهوت بهن حينا » والنواعم :
جمع ناعمة ، وهي التي ترفل في النعم ، والمروط : جمع مرط - بكسر الميم وسكون الراء -
وهو الثوب من الخز ، والرياط : جمع ريط ، وهو ضرب من اثياب ، والاستشهاد
بالبيت في قوله « فحور » حيث جر لفظ « حور » برب المذوفة بعد انفاء ، ونظير ذلك
في هذا قول امرئ القيس - في رواية - وهو من شواهد سيويه (٢٩٤ / ١) :

فمثلك جلي قد طرقت ومرضع فألهيتها عن ذي تمام محول

قال سيويه بعد إنشاده « أي رب مثلك ، ومن العرب من ينصبه على الفعل » اهـ .
أي يجعله مفعولا به تقدم على عامله - وهو طرقت - لكونه مما يتعدى إلى المفعول به
ولم ينصب مفعولا ، فأما في بيت الشاهد فلا يجيء ذلك ، ونظيره أيضاً قول ربيعة بن
مقروم الضبي وهو من شعر الحماسة ومن شواهد الرضي (انظر الحزانة ٤ / ٢٠١) :

فإن أهلك فذي حنق لظاه على تكاد تلتهب التهايا

يريد فإن أهلك فرب ذي حنق - إلخ ، يعني إن أهلك فإني كثيرا ما تركت مغيظا
محققا قد ألهبت قلبه وأشعلت نيران ضغنه بسبب ما جدلت وصرعت من ذوى قرباه مثلا .

والذى أعتمد عليه فى الدليل على أن هذه الأحرف - التى هى الواو والفاء وبَلْ - ليست نائبة عن رُبٍّ ولا عوضاً عنها أنه يحسن ظهورها معها ، فيقال : « ورب بلد » و « بل رب بلد » و « فرب حور » ولو كانت [١٦٧] عوضاً عنها لما جاز ظهورها معها ؛ لأنه لا يجوز أن يجمع بين العوض والمعوض . ألا ترى أن واو القسم لما كانت عوضاً عن الباء لم يحز أن يجمع بينهما ؛ فلا يقال « وبالله لأفعلن » وتجعلها حرفي قسم ، وكذلك أيضاً التاء ، لما كانت عوضاً من الواو كما كانت الواو عوضاً من الباء لم يجمع بينهما ؛ فلا يقال : « وتالله » وتجعلها حرفي قسم ؛ لأنه لا يجوز أن يجمع بين العوض والمعوض ، فأما قوله تعالى (وتالله لا كيدن أصنامكم) فالواو فيه واو عطف ، وليست واو قسم ؛ فلم يمتنع أن يجمع بينها وبين تاء القسم ، فلما جاز الجمع بين الواو ورب دل على أنها ليست عوضاً عنها ، بخلاف واو القسم ، وأنها واو عطف .

وقولهم « إن حرف العطف لا يجوز الابتداء به ، ونحن نرى الشاعر يبتدىء بالواو فى أول القصيدة كقوله :

* وَبَلَدٍ عَامِيَةٍ أَعْمَاؤُهُ * « [٢٣٦]

فنقول : هذه الواو واو عطف وإن وقعت فى أول القصيدة ؛ لأنها فى التقدير عاطفة على كلام مقدر ، كأنه قال : رب قفر طامس أعلامه سلكته ، وبلد عامية أعمالؤه قطعته . يصف نفسه بركوب الأخطار وقطع المناوز والقفار ، إشعاراً بشهامته وشجاعته .

وإذ قد ثبت بما ذكرناه أنها حرف عطف ؛ فينبى أن لا تكون عاملة ، فدل على أن للنكرة بعدها مجرورة بتقدير رُبٍّ على ما بينا ، والله أعلم .

٥٦ - مسألة

[القول في إعراب الاسم الواقع بعد « مذ » و « منذ »] ^(١)

ذهب الكوفيون إلى أن « مذ » ، و « منذ » إذا ارتفع الاسم بعدهما ارتفع بتقدير فعل محذوف . وذهب أبو زكرياء يحيى بن زياد الفراء إلى أنه يرتفع بتقدير مبتدأ محذوف . وذهب البصريون إلى أنها يكونان اسمين مبتدئين ويرتفع ما بعدهما لأنه خبر عنهما ، ويكونان حرفين جارين فيكون ما بعدهما مجروراً بهما .

أما الكوفيون فاحتجّوا بأن قالوا : الدليل على أن الاسم بعدهما يرتفع بتقدير فعل محذوف أنها مركبان من « مِنْ » و « إِذْ » فتغيرا عن حالهما في إفراد [١٦٨] كل واحد منهما ، فحذفت الهمزة ووصلت « مِنْ » بالذال وضمت الميم ؛ للفرق بين حالة الإفراد والتركيب . والذي يدل على أن الأصل فيهما من « إِذْ أَنْ » ^(٢) من العرب من يقول في مُنْذ : « مِنْذُ » بكسر الميم ؛ فكسر الميم يدل على أنها مركبة من مِنْ وإِذْ ، وإذا ثبت أنها مركبة من مِنْ وإِذْ كان الرفع بعدهما بتقدير فعل ؛ لأن الفعل يحسن بعد إِذْ ؛ والتقدير : ما رأيته مذ مضى يومان ، ومنذ مضى ليلتان ، فأما إذا كان الاسم بعدهما مخفوضاً كن الخفض بهما اعتباراً بمن ، ولهذا المعنى كان الخفض بمنذ أجود من مذ ؛ لظهور نون مِنْ فيها تغليظاً لمن ، والرفع بمنذ أجود لحذف نون من منها تغليظاً لإِذْ ، والذي يدل على أن

(١) انظر في هذه المسألة شرح الأشموني مع حاشية الصبان (٢ / ١٩٨ وما بعدها) وتصريح الشيخ خالد الأزهرى (٢ / ٢١ وما بعدها) ومعنى اللبيب لابن هشام (ص ٣٢٥ بتحقيقنا) وشرح الرضى على الكافية (٢ / ١١٠ وما بعدها) وشرح ابن يعيش على المنصل (ص ٥٤٥) .

(٢) في ر « وإِذْ أنه من العرب - إلخ » .

أصل مذ ومنذ واحد أنك لو سميت بمذ لقلت في تصغيره « مُنْذٌ » وفي تكثيره « أُمْنَادٌ » فتعود النون المحذوفة ؛ لأن التصغير والتكثير يردان الأشياء إلى أصولها كما تقول في تصغير منذ وتكثيره إذا سميت به .

وأما الفراء فاحتج بأن قال : إنما قلت إن الأسم يرتفع بعدها بتقدير مبتدأ محذوف ، وذلك لأن مذ ومنذ مركبتان من من وذو التي بمعنى الذي ، وهي لغة مشهورة ، قال قَوَّالُ الطَّائِي :

٢٤١ — قُولَا لِهَذَا الْمَرْءِ ذُو جَاءٍ سَاعِيَا هَلَمْ فَإِنَّ الْمَشْرِفِي الْفَرَائِضُ

أراد : الذي جاء ، وقال فيها أيضاً :

٢٤٢ — أَطُنْكَ دُونَ الْمَالِ ذُو جِثَّتِ تَبْتَغِي سَتَاتَكَ بَيْضُ لِلْنَفُوسِ قَوَابِضُ

٢٤١ — هذا البيت أول ثلاثة أبيات لقوال الطائي — وهو شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأموية في عهد مروان بن محمد آخر خلفاء بني أمية — يقولها في ساع جاءهم يطلب إبل الزكاة ، وقد أتر أبو تمام في ديوان الحماسة ثلاثة الأبيات أولها هذا البيت ، وثالثها البيت الذي يليه في شواهد المؤلف (انظر ص ٦٤٠ من شرح المزدوقي) وقد استشهد بهذا البيت رضى الدين في باب الموصولات من شرح الكافية ، وشرحه البغدادي في الحزانة (٢ / ٣٦٥ و ٥١٤) والأشموني (رقم ٩٩) والسامعي : هو الذي يلي جمع الزكاة من أربابها ، وهلم : اسم فعل أمر معناه أقبل وتعال ، والمشرقي : السيف ، منسوب إلى المشارف وهي قرى كانت السيوف تصنع بها ، والفرائض : جمع فريضة ، وهي ما يؤخذ من السائمة في الزكاة ، والشاعر يتهكم بالسامعي الذي جاءهم يطلب الذي عليهم أدائه من زكاة أموالهم ، وكان قومه امتنعوا عن أدائه حق الله في أموالهم . ومحل الاستشهاد بالبيت قوله « ذو جاء » فإن « ذو » في هذه العبارة اسم موصول بمعنى الذي ، وهو صفة للمرء أى : قولا لهذا المرء الذى جاء يطلب زكاة أموالنا تعال — إلخ ، والذين يستعملون « ذو » بمعنى الذى هم طي .

٢٤٢ — وهذا البيت أيضاً من كلمة قوال الطائي التي منها البيت السابق ، كما أشرنا إلى ذلك في شرحه ، ويض : جمع أبيض ، وهو السيف ، ومحل الاستشهاد بهذا البيت قوله « ذو جثت » فإن « ذو » اسم موصول بمعنى الذى ، وهو صفة للعالم ، ومن هنا تعلم أن الطائيين يستعملون « ذو » في العقلاء كما في البيت السابق ، وفي غير العقلاء كما في هذا البيت .

أراد : الذي جثت تبتنى . وقال ملحّة الجرمي :

٢٤٣ — يُغَادِرُ مُحَضَّ الْمَاءِ ذُوهُوَ مُحَضَّهُ عَلَى أَثَرِهِ إِنْ كَانَ لِلْمَاءِ مِنْ مُحَضِّ

يُرْوَى الْعُرُوقَ الْبَالِيَاتِ مِنَ الْبَيْتِ

مِنَ الْعَرَفَجِ النَّجْدِيِّ ذُو بَادٍ وَالْمُحَضِّ

أراد : الذي هو محضه ، والذي باد . وقال سنان بن الفحل :

٢٤٤ — فَإِنَّ الْمَاءَ مَا هُوَ أَبِي وَجَدِّي وَبِئْرِي ذُو حَفْرَتٍ وَذُو طَوَيْتٍ

٢٤٣ — هذان البيتان من كلام ملحّة الجرمي ، وملحّة يضبط في بعض الأمهات بضم الميم ، وفي بعضها بكسر الميم ، وجرم - بفتح الجيم وسكون الراء - من طيء ، والبيتان المستشهد بهما هنا هما السادس والسابع من كلمة عدتها ثمانية أبيات أثرها أبو تمام في ديوان الحماسة (انظر شرح الرزوقي ص ١٨٠٦) والمحض - بالفتح - أصله اللبن الخالص بلا رغوة ، ويستعمل في الحسب وغيره ، وقوله « إِنْ كَانَ لِلْمَاءِ مِنْ مُحَضِّ » لأن ماء المطر من جنس واحد ، وقوله « يُرْوَى الْعُرُوقَ الْبَالِيَاتِ » يريد بالباليات ما أشرف على ليس من عروق الشجر ، ويرويها : أي يعيدها غضة مرتوية ، ورواية الرزوقي « يروي العروق المأمدة » ومحل الاستشهاد في البيت الأول من هذين البيتين قوله « ذُوهُوَ مُحَضَّهُ » فإن « ذو » في هذه العبارة اسم موصول بمعنى الذي ، والجملة بعده من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة ، وذو صفة للماء ، والماء في « محضه » تعود إلى السحاب يعني يترك هذا السحاب محض الماء الذي هو أي المأمدة محضه أي خالصة السحاب وصافيته . ومحل الاستشهاد في البيت الثاني قوله « ذُو بَادٍ » فإن « ذو » اسم موصول بمعنى الذي أيضا ، وقد وقع صفة للعرفج النجدى .

٢٤٤ — هذا البيت لسنان بن الفحل الطائي ، من أبيات أوردها أبو تمام أيضا في ديوان الحماسة (انظر شرح الرزوقي ص ٥٩٠) وهو من شواهد ابن يعيش في شرح المفصل (ص ٤٦٤) ورضي الدين في باب الموصول من شرح الكافية ، وقد شرحه البغدادى في الحزانة (٥١١/٢) والأشموني (رقم ١٠١) وابن هشام في أوضح المسالك (رقم ٥١) وفي شرح قطر الندى (رقم ٣١) و « ذُو حَفْرَتٍ » يريد التي حفرتها ، و « ذُو طَوَيْتٍ » أي التي طويتها ، وطى البئر : بناؤها بالحجارة ، ومحل الاستشهاد في هذا البيت قوله « ذُو حَفْرَتٍ وَذُو طَوَيْتٍ » فإن « ذو » في هاتين =

أراد : الذى حُفرت والذى طويت ؛ فلما رُكِبَتْ أٌحذفت الواو من « ذو » اجتزاء بالضممة عنها ؛ لأنهم يَحْتَرُونَ بالضممة عن الواو وبالكسرة عن الياء وبالفتحة عن الألف ، قال الشاعر :

٢٤٥ — [١٦٩] فَلَوْ أَنَّ الْأَطِبَّاءَ كَانُوا حَوْلِي وَكَانَ مَعَ الْأَطِبَّاءِ الشُّفَاءُ
إِذَا مَا أَذْهَبُوا الْمَاءَ بِقَلْبِي وَإِنْ قِيلَ الشُّفَاءُ هُمْ الْأَسَاءُ

٤ = العبارتين اسم موصول بمعنى القى ، ويستدل بهاتين العبارتين على ثلاثة أشياء ؛ الأول أن « ذو » تأتى اسما موصولا ، والثانى أنها تكون بلفظ واحد للمؤنث والمذكر ، لأن البئر مؤنثة ، والثالث أنها تستعمل فى غير العاقل كما استعملت فى العاقل فى الشاهد ٢٤١ .

٢٤٥ — هذا الشاهد من شواهد رضى الدين فى باب المضمر من شرح الكافية وقد شرحه البغدادي فى الحزاة (٣٨٥/٢) ونص على أن القراء أنشد البيت الأول فى تفسيره ، ثم قال بعد كلام طويل « ولم يعزهما القراء فمن بعده إلى أحد » وهو من شواهد جار الله فى الكشف (٦١/٢ بولاق) فى أول تفسير سورة المؤمنين ، والأطباء : جمع طبيب ، وهو الذى يعالج الأسقام ، وقال الشاعر :

يقولون : ليلي بالعراق مريضة ، فياليتنى كنت الطبيب مداويا

وأصله « الأطباء » كما ورد فى الشطر الثانى قصصره الشاعر ، و « الشفاء » جمع شاف ، ويروى « وكان مع الأطباء الأساء » وهو جمع آس . من قولك « أسا الجرح يأسوه » إذا عالج له ليبراً ، ويروى « وكان مع الأطباء السقاء » جمع ساق من « سقاء الدواء يسقيه » وجواب لو هو قوله « إذا ما أذهبوا — إلخ » ومحل الاستشهاد ههنا قوله « كان حولى » فإن أصل هذه العبارة « كانوا حولى » بواو الجماعة التى تعود إلى الأطباء ، فحذف الشاعر الواو واكتفى بالضممة للدلالة عليها ، وقد قرئ فى قوله تعالى : « نُنَجِّ الْمُؤْمِنِينَ » بضم الحاء — وهى قراءة طلحة بن مصرف — فخرجها الزمخشري على أن الأصل « قد أفلحوا المؤمنون » فحذف الواو للدلالة الضمة عليها ، بدليل أن طلحة نفسه قرأ (قد أفلحوا المؤمنون) بالواو ، وقرئ (تماماً على الذى أحسن) برفع أحسن ، وخرجها قوم على أن الأصل (على الذى أحسنوا) فحذف الواو واكتفى بضم النون للدلالة عليها ، وعلى هذه القراءة وهذا التخريج يكون « الذى » مستعملاً فى الجمع نظير قول الآخر :

وإن الذى حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا أم خالد =

(٢٥ — الإنصاف ١)

أراد « كانوا » فحذف الواو اجتزاء بالضممة . وقال الشاعر :
 ٢٤٦ — إذا ما شاءَ ضرُّوا مَنْ أرادُوا وَلَا يَأْلُوهُمْ أَحَدٌ ضِرَارًا

= واستبعد ذلك ابن هشام في المغنى ، ورجح تخریج الجمهور ، وحاصله أن « أحسن » أفعل تفضيل وليس فعلا ماضيا ، وهو خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : تماما على الذى هو أحسن ، وقرئ (لمن أراد أن يتم الرضاعة) برفع « يتم » وخرجها قوم على أن الأصل « يتموا الرضاعة » فحذفت الواو اجتزاء بالضممة عنها ، وخرجها قوم على أن « أن » المصدرية في « أن يتم » مهملة غير عاملة النصب حملا على « ما » المصدرية اختها نظير قول الشاعر :

أن تقرأن على أسماء ويحكى منى السلام ، وألا تشعرا أحدا

وقد اختلفت عبارة القوم في حذف حرف المد والاجتزاء بالحركة عنه للدلالة عليه : أهو ضرورة من ضرورات الشعر أم هو لغة لبعض العرب ؟ فظاهر كلام سيويه أن ذلك ضرورة ؛ فإنه ذكر ذلك واستشهد له فى « باب ما يحتمل الشعر » وصدر هذا الباب بقوله (٨/١) « اعلم أنه يجوز فى الشعر ما لا يجوز فى الكلام : من صرف ما لا ينصرف يشبهونه بما ينصرف من الأسماء لأنها أسماء كما أنها أسماء ، ومن حذف ما لا يحذف يشبهونه بما قد حذف واستعمل محذوفا » اهـ . وظاهر كلام الفراء أن ذلك لغة لبعض العرب ، قال « وقد تسقط العرب الواو وهى واو جمع اكتفاء بالضمه قبلها ، فقالوا فى ضربوا : قد ضرب ، وفى قالوا : قد قال ، وهى فى هوازن وعليا قيس » اهـ ، وانظر ما أشرنا إليه بعد شرح الشاهد ١٧ فى المسألة الثانية .

٢٤٦ — هذا البيت مما استشهد به الفراء فى تفسيره ، وتقول : ألا فلان يألو — بوزن مما يسمو — ألوا بوزن ضرب وألوا بوزن سمو ؛ إذا قصر وأبطأ فيها يريد ، يعنى أن هؤلاء الناس يضرون من أرادوا ضره متى شاءوا ، والناس لا يقصرون ولا يتمهلون عن إيصال الضر إليهم ، ومحل الاستشهاد قوله « إذا ما شاء » فإن أصل هذه العبارة « إذا ما شاءوا » فحذف الواو ، واكتفى بضم الهززة التى قبلها للدلالة عليها ، وحكى اللحيانى عن الكسائى أن العرب تقول : أقبل يضربه لا يأل — بضم اللام — يريدون لا يألو ، فاكثفوا بالضممة عن الواو ، وحكى سيويه أنهم يقولون : لا أدري — بكسر الراء — يريدون لا أدري ، فاكثفوا بالكسرة عن الياء .

أراد « شاءوا » ، وقال الآخر :

٢٤٧ وَأَخُو الْفَوَانِ مَتَى يَشَأْ يَصْرِمْنَهُ وَيَكُنَّ أَعْدَاءُ بُعَيْدٍ وَدَادٍ

أراد « الفواني » ، وقال الآخر :

٢٤٨ — كَفَّاكَ كَفًّا لَا تُلِيقُ دِرْهَمًا جُودًا ، وَأُخْرَى تُعْطِ بِالسَّيْفِ الدِّمَا

٢٤٧ — هذا البيت من كلام الأعشى ميمون ، وهو من شواهد سيويه (١٠/١)
والفواني : جمع غانية ، وهى للمرأة التى استغنت بجمالها عن الزينة ، أو هى التى استغنت
بزوجها عفة وتصونا وحصانة ، أو هى التى غنيت بمكانها : أى أقامت فيه ولم تفارقه ،
وقوله « متى يشأ » قد حذف منه المفعول ، وأصل الكلام : متى يشأ صرمنه ، ويصرمنه
يبتن حبال مودته ويقطعنها . يصف النساء بالقدر وقلة الوفاء والصبر ، يقول : من كان
مشغوقا بهن مواصلا لهن إذا تعرض لصرمن سارعن إلى ذلك لتغير أخلاقهن وقلة
وفائهن ، ومحل الاستشهاد بهذا البيت قوله « الفوان » فقد أراد أن يقول « الفواني »
لحذف الياء ضرورة ، واكتفى بالكسرة دليلا عليها .

ومثل هذا البيت قول خفاف بن نذبة السلى ، وهو من شواهد سيويه (٩/١) :

كنواح ريش حمامة نجمدية ومسحت باللثتين عصف الإعد

فإنه أراد « كنواحي ريش حمامة » لحذف الياء اجزاء بالكسرة التى قبلها ؛ لأنها
تدل عليها ، ومثله قول الآخر ، وهو أيضا من شواهد سيويه (٩/١) :

فطرت بمنصلى فى يعملات دواى الأيدى يخبطن السريحا

فقد أراد أن يقول « دواى الأيدى » لحذف الياء مجتزئا بالكسرة التى قبلها
للدلالة عليها .

٢٤٨ — أنشد ابن منظور هذا البيت (لى ق) ولم يعزه ، وتقول : فلان ما يلىق
بكفه درهم — من مثال باع يبيع — أى ما يحتبس وما يبقى فى كفه ، وتقول فلان ما يلىق
درهما — من مثال أنال ينيل — أى ما يحتبس وما يبقى درهما أيضا ، وقال الشاعر :
تقول — إذا استهلك مالا للذة — فكهة : هل شئ بكفيك لائق ؟
يصف صاحب الشاهد رجلا بأنه جواد كريم وأنه شجاع فائق ، ونظيره قول الآخر :
يداك يد خيرها يرتجى وأخرى لأعدائها غائظه =

أراد «تعطى» ، وقال الآخر :

٢٤٩ — لَيْسَ تَخْفَى بِسَارَتِي قَدَرُ يَوْمٍ وَلَقَدْ يُخْفِ شَيْمَتِي إِعْسَارِي

أراد «يُخْفِي» ، وقال الآخر :

٢٥٠ — لَا صَلَحَ بَيْنِي فَأَعْلَوْهُ — وَلَا بَيْنَكُمْ ، مَا حَمَلَتْ عَاتِقِي

سَتِي ، وَمَا كُنَّا بِنَجْدٍ ، وَمَا قَرَقَرَ قُمْرُ الْوَادِ بِالشَّاهِقِ

= ومحل الاستشهاد في البيت قوله «تعطى» فإنه أراد تعطى ؛ لأن الفعل مرفوع لا مجزوم ، فحذف الياء مجتزئاً بالكسرة التي قبلها دالة عليها .

٢٤٩ — أنشد ابن منظور هذا البيت (ي س ر) ولم يعزه ، واليسارة — ومثله اليسار — الغنى ، وقد أيسر الرجل يوسر : أى استغنى ، وقد صارت الياء في المضارع واوا لسكونها وانضمام ما قبلها ، ومحل الاستشهاد بالبيت قوله «يخفى» فإنه أراد أن يقول يخفى ؛ لأن الفعل مرفوع لا مجزوم ، فحذف الياء مجتزئاً بكسرة قبلها للدلالة عليها .

٢٥٠ — أنشد الجوهري — وتبعه ابن منظور — هذين البيتين (ق م ر) ثانى وثالث ثلاثة أبيات ، ونسبها لأبى عامر ، جد العباس بن مرداس السلى ، والبيت الأول قوله :

لا نسب اليوم ولا خلة اتسع الحرق على الراتق

وأنشدهما ابن منظور (ودى) عن ابن سيده ، ونسبهما لأبى الرئيس التغلبى ، وأنشد ابن جنى ثانيهما في الخصائص (٢ / ٢٩٢) من غير عزو ، قال ابن برى : سبب هذا الشعر أن الملك النعمان بن المنذر بعث جيشاً إلى بنى سليم لشيء كان وجد عليهم من أجله ، وكان مقدم الجيش عمرو بن فرتنا ، فمر الجيش على غطفان ، فاستجاشوهم على بنى سليم ، فهزمت بنو سليم جيش النعمان وأسروا عمرو بن فرتنا ، فأرسلت غطفان إلى بنى سليم وقالوا : ننشدكم بالرحم التى بيننا وإلما أطلقتم عمرو بن فرتنا ، فقال أبو عامر هذه الأبيات ، يقول : لا نسب بيننا وبينكم ، ولا خلة — أى ولا صداقة — بعد ما أعنتم جيش النعمان ولم تراعوا حرمة النسب الذى بيننا وبينكم ، وقد تفاقم الأمر بيننا فلا يرجى صلاحه فهو كالفتق الواسع فى الثوب يعيب من يروم رتقه ، والقمر — بضم القاف وسكون الليم — جمع قرية م ومثاله روم ورومى وزنج وزنجى ، والقمر : ضرب من الحمام ، وقرقر : =

أراد «الوادي»، وقال الآخر وهو كعب بن مالك الأنصاري :
 ٢٥١ — مَابَالُ هَمْ عَمِيدَاتٍ يَطْرُقْنَ بِالْوَادِ مِنْ هِنْدَ إِذْ تَعْدُو عَوَادِيهَا ؟
 أراد «بالوادي»، وقال أيضاً :

٢٥٢ — وَلَكِنْ يَبْدُرُ سَائِلُوا عَنْ بِلَانِنَا عَلَى النَّادِ ، وَالْأَنْبَاءُ بِالْفَيْبِ تَبْلُغُ

== صوت، والشاهق : أراد الجبل العالي ، ومحل الاستشهاد بالبين ههنا قوله «قر الواد» فإنه أراد الوادي لحذف الياء اجتزاء بالكسرة التي قبلها للـ «ألفها» . وفي قوله « اتسع الحرق على الراتق » شاهد آخر للنحاة ، حيث قطع همزة الوصل في قوله « اتسع » ضرورة ، وحسن ذلك كون هذه الكلمة في أول النصف الثاني من البيت ؛ لأنه بمنزلة ما يبدأ به ، قال ابن سيده في التعليل لحذف الياء من «الواد» مانصه : «حذف لأن الحرف لما ضعف عن تحمل الحركة الزائدة عليه ولم يقدر أن يتحمل بنفسه دعا إلى خروجه وحذفه » اهـ . وهذا كلام ابن جني في الخصائص (٢ / ٢٩٢) وبـل كلام ابن جني أصرح وأنصح ، وذلك قوله « وإذا كان الحرف لا يتحمل بنفسه حتى يدعو إلى اختراجه وحذفه كان بأن يضعف عن تحمل الحركة الزائدة عليه فيه أخرى وأحجبى ، وذلك نحو قول الله تعالى (والليل إذا يسر) وقوله (ذلك ما كنا نبغ) وقوله (الكبير المتعال) وقوله :
 * وما قرقر قر الواد بالشاهق * اهـ

٢٥١ — مَابَالُ هَمْ : أى ما شأنه وما حاله ، وعميد : فادح موجد ، وأصله قولهم « عمده المرض يعمده » من مثال ضربه يضربه — إذا فدحه ، ودخل أعرابي على بعض العرب وهو مريض فقال له : كيف تجدك ؟ فقال : أما الذي يعمدني فحصر وأسر ، يريد أما الذي يفدحني ويشد علي ويضني ، ويطرقني : أى ينزل بي ليلاً ، ومحل الاستشهاد بهذا البيت قوله « بالواد » فإنه يريد بالوادي ، لحذف الياء مجتزئاً بالكسرة قبلها ، على نحو ما ذكرناه في البيت قبله .

٢٥٢ — بدر : أراد الموضع الذي كانت فيه الغزوة المشهورة التي نصر الله فيها رسوله وأخزى الشرك وأهله ، والبلاء — بفتح الباء — الجهد والصلابة ، وأصله الاختبار والتجربة والامتحان ، تقول : بلاء يلاؤه ، إذا جربه واختبره ليعرف مقدار ما عنده ، والناد ، هنا : القوم ، وأصله المكان الذي يجتمعون فيه ، والأنباء : الأخبار ، واحدها نبأ — بفتح النون والياء جميعاً — ومحل الاستشهاد بهذا البيت قوله « على الناد » فإنه يريد على النادي ، لحذف الياء مجتزئاً بالكسرة قبلها ، على نحو ما ذكرناه من قبل

أراد «على النادى» ، وقال الآخر :

٢٥٣ — وَلَا أَذِرُ مَنْ أَلْقَى عَلَيْهِ رِدَاءَهُ عَلَى أَنَّهُ قَدْ سُلَّ عَنْ مَاجِدٍ نَحْضِ

أراد «أدرى» ، وقال الآخر :

٢٥٤ — فَلَسْتُ بِمُذْرِكٍ مَا فَاتَ مِنِّي بِلَهْفٍ ، وَلَا بِلَيْتٍ ، وَلَا لَوَانِي

٢٥٣ — هذا البيت من كلام أبي خراش الهذلي ، يقوله في أخيه عروة ، من أبيات رواها أبو تمام في الحماسة (انظر شرح الرزوقي ٧٨٢) ويقوت في معجم البلدان (قوسى) وقوله « ألقى عليه رداءه » كان من عادة العرب أن الرجل يمر بالقتيل فيلقى عليه ثوبه يستره به ، وفي مثل ذلك يقول متمم بن نويرة يرثى أخاه مالكا :
لقد كفن النبال تحت رداءه فنى غير مبطن العشية أروعاً ،

وقد حكى أن مجتازا اجتاز بعروة فرآه بادي العورة مصروعاً ، فألقى رداءه عليه ، ويحكى أن خراشا ابن الشاعر الذى يكنى به وقع أسيراً ، وأنه نزل بأسره ضيف ، فنظر ذلك الضيف إلى خراش — وكان ملقى وراء البيت فسأله عن حاله ونسبه ، فشرح قصته وانتسب ، فقطع إيساره وخلاه ، فلما رجع رب البيت قال : أسيرى أسيرى ، وأراد السعى فى أثره ، فوتر الضيف قومه وحلف أنه إن تبعه رماه ، ومحل الاستشهاد بهذا البيت قوله « ولا أدر » فإنه يريد ولا أدرى ؛ لأن الفعل غير مجزوم ، فحذف الياء مجتزئاً بالكسرة التى قبلها لأنها ترشد إليها وتدل عليها ، وقد روى البيت فى الحماسة ومعجم البلدان وخصائص ابن جنى (٧١/١) « ولم أدر » وعلى هذه الرواية يكون الفعل مجزوماً بحذف الياء ، ولا شاهد فيه لما أراد المؤلف .

٢٥٤ — هذا البيت قد أنشده ابن منظور (ل ه ف) ولم يعزه ، وأنشده البغدادى أثناء شرح الشاهد اثنا عشر (٦٣/١) وهو من شواهد الأشمونى (رقم ٦٧٦) وابن هشام فى أوضح المسالك (رقم ٤٤١) وقوله « بلهف » أى بقولى : يالهفا ، وقوله « بليت » أى بقولى : ياليتنى ، وقوله « ولا لوانى » أى بقولى : لو أنى فعلت كذا لكان كذا ، ومحل الاستشهاد ههنا بهذا البيت قوله « بلهف » فإن أصل الكلام : بقولى يالهفا ، على أن اللهف مضاف إلى ياء التكلم ثم قلبت الكسرة التى قبل ياء التكلم فتحة وقلب الياء ألفاً ، ثم حذف هذه الألف المتقلبة عن ياء التكلم مجتزئاً بالفتحة التى قبلها لأنها ترشد إليها وتدل عليها ، على نحو ما ذكرناه فى الشواهد السابقة

أراد « يَلَهْفًا » فحذف الألف اجتزاء بالفتحة عنها ، فكذلك ها هنا : حذف الواو من « ذو » اجتزاء بالضممة عنها ، ومُضَرًّا كَلَمَةً واحدة ، وإذا كانا مركبتين من مِزْ وَذُو [١٧٠] التي بمعنى الذي ؛ فالذي اسمٌ موصول يفترق إلى صلة وعائد ، والصلة لا تخلو : إما أن تكون من مبتدأ وخبر ، أو فعل وفاعل ، فإذا قلت : « مارأيت مذ يومان » أو « منذ ليلتان » فالتقدير فيه : مارأيت من الذي هو يومان ، فحذف « هو » الذي هو المبتدأ ، وبقي الخبر الذي هو يومان ، بِحَذْفِ المبتدأ من الاسم الموصول جائز كقولك : « الذي أخوك زيد » أى : الذي هو أخوك زيد ، والذي يدل على جوازه قولهم : « ما أنا بالذي قاتل لك شيئاً » أى : ما أنا بمتدى أنا^(١) قاتل لك شيئاً ، وهذا كثير فى كلامهم ، فأما إذا كان الاسم بعدهما مخفوضاً فهو محموض بمن ؛ ولهذا إذا ظهرت النون فى منذ كان الاختيار الخفض ، وإذا لم تظهر كان الاختيار الرفع .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه مرفوع ما بعدهما لأنه خبر عنهما ، وذلك لأن مذ ومنذ معناهما الأمد ، ألا ترى أن التقدير فى قولك : « مارأيت مذ يومان » ومنذ ليلتان « أى : أمد انقطاع الرؤية يومان ، وأمد انقطاع الرؤية ليلتان ، والأمد فى موضع رفع بالابتداء ؛ فكذلك ما قام مقامه ، وإذا ثبت أنهما مرفوعان بالابتداء وجب أن يكون ما بعدهما خبراً عنهما ، وإنما بنينا لتضمنهما معنى من وإلى ، ألا ترى أنك إذا قلت : « مارأيت مذ يومان » ومنذ ليلتان كان معناه : مارأيت من أول هذا الوقت إلى آخره ، وبنيت مذ على السكون لأنه الأصل فى البناء ، وبنيت منذ على الضم لأنه لما وجب تحريكها لالتقاء الساكنين حركت بالضم ؛ لأن من كلامهم أن يُتَّبِعُوا الضم الضم ، كما قالوا : « رُدُّ يَا فَتَى » ،

(١) لو جعل تقديره « ما أنا بالذى هو قاتل لك شيئاً » لكان أحسن ، والمثال يروى فى كتب النحاة « ما أنا بالذى قاتل لك سوءاً » وانظر ص ٢٩٣ آتية

والشواهد على ذلك كثيرة جداً ، وقد ذكرنا ذلك في مواضعه ؛ فلا يفتقر إلى ذكره ها هنا .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنها مركبتان من من وإذ » قلنا : لا نسلم ، وأى دليل يدل على ذلك ؟ وهل يمكن الوقوف عليه إلا بوحى أو تنزيل ؟ وليس إلى ذلك سبيل ! .

وقولهم : « إن من العرب من يقول في مُنْذُ مُنْذُ بكسر الميم » قلنا : أولاً هذه لفظة شاذة نادرة لا يرجع عليها ؛ وليس فيها حجة على أنها مركبة من من وإذ ، وإنما هي لفظة نادرة بكسر كما جاءت اللغة الفصيحة المشهورة بالضم ، فهو من جملة ما جاء على لفتين الضم والكسر ، والضم أفصح ، فأما أن تدل على [١٧١] أنها مركبة من من وإذ فكلاً ! .

وقولهم : « إن الرفع بعدها يكون بتقدير فعل ، والتقدير فيه : مذ مضى يومان ، ومُنْذُ مَضَى ليلتان ، اعتباراً بإذ ، والخفض يكون بعدما اعتباراً بمن » قلنا : هذا باطل ؛ لأن الحرفين إذا ركبا بطل عمل كل واحد منهما مفرداً ، وحَدَّثَ حكم آخر ، كما قلنا في « لَوْلا ، ولَوْماً ، وإلَّا » وما أشبه ذلك ، وقد ذكرنا ذلك مستقصى في مسألة الاستثناء .

وهذا هو الجواب عن قول القراء « إنها مركبتان من من وذو التي بمعنى الذي » والذي يبطل ما ذهب إليه القراء أن « ذُو » التي بمعنى الذي إنما تستعملها طييء خاصة ، و « منذ يومان » بالرفع مستعمل في لغة جميع العرب ، فكيف استعملت العرب قاطبةً ذُو بمعنى الذي مع من - على زعمكم - دون سائر المواضع ؟ وهل ذلك إلا تحكم محض لا دليل عليه ؟ .

وقولهم : إن التقدير فيه من الذي هو يَوْمَانٍ فحذف المبتدأ الذي هو هو ، كقولهم : الذي أخوك زيدٌ ، أى الذي هو أخوك » قلنا : وهذا أيضاً لا يستقيم ؛

لأن حذف المبتدأ من صلة الاسم للوصل لا يجوز في نحو « الذي أخوك زيدٌ »
 أى : الذي هو أخوك ، وإنما يجوز ذلك جوازاً ضعيفاً إذا طال الكلام ؛ كقولهم :
 « الذي رَأَيْتُ فِيكَ زَيْدٌ ، وما أنا بالذي قَاتِلٌ لَكَ شَيْئاً »^(١) ، وما أشبه ذلك ،
 على أن من التحويين من يجعل الحذف في هذا النحو أيضاً شاذاً لا يقاس عليه ،
 وإذا كان شاذاً لا يقاس عليه مع طول الكلام فمع عَدَمِهِ أولى ؛ فدل على فساد
 ما ذهب إليه ، والله أعلم .

٥٧ — مسألة

[هل يعمل حرف القسم محذوقاً بغير عوض ؟]

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز الخفض في القسم بإضمار حرف الخفض من
 غير عوض .

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك إلا بعوض ، نحو أَلِفِ الاستفهام ، نحو
 قولك للرجل : « آلهَ مَا فَعَلْتَ كَذَا » أو هاء التنبيه نحو « هَا آلهِ » .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنه قد جاء عن العرب أنهم
 يُلقُونَ الواو من القسم ويخفضون بها ؛ قال الفراء : سمعناهم يقولون : « آلهَ [١٧٢]
 لَتَفْعَلَنَّ » فيقول الحبيب : « آلهَ لِأَفْعَلَنَّ » بألف واحدة مقصورة في الثانية ؛
 فيخفض بتقدير حرف الخفض وإن كان محذوقاً ، وقد جاء في كلامهم إعمال حرف
 الخفض مع الحذف ، حكى يونس بن حبيب البصري أن من العرب من يقول :
 « مررت برجل صالحٍ إِلَّا صَالِحٍ فطالِحٍ » أى إِلَّا أكن مررت برجل صالحٍ ؛ فقد

(١) المثال الذي يذكره النحاة « ما أنا بالذي قاتل لك سوءاً » قلعل ما هنا مصحف
 عنه ، وقد تكرر هذا المثال في كلام المؤلف ، وانظر ص ٣٩١ السابقة .

مررت بطالح ، وروى عن رؤبة بن المعجاج أنه كان إذا قيل له : كيف أصبحت ؟ يقول « خَيْرَ عَافَاكَ اللَّهُ » أى بخير . قال الشاعر :

رَسَمَ دَارٍ وَقَعْتُ فِي طَلَلِهِ · كَذَبْتُ أَقْصَى الْحَيَاةِ مِنْ جَلَلِهِ [٢٣٨]

فخفف « رَسَمَ » بإضمار حرف الخفض ، وقال الآخر :

٢٥٥ — لَاهِ ابْنُ عَمِّكَ ، لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبِ

عَمِّي ، وَلَا أَنْتَ دَيَّانِي فَتَخْشَرُونِي

فخفف « لَاهِ » بتقدير اللام ، كأنه قال : لله ابنُ عمِّكَ ، وقال الآخر :

٢٥٥ — هذا البيت من قصيدة طويلة لدى الأصبع العدواني ، واسمه الحارث بن

محرث ، يأتى فيها ابن عم له ، وقد روى هذه القصيدة أبو على القالى فى أماليه

(٢٥٩/١ بولاق) والفضل الضبي (الفضلية ٣١) والبيت من شواهد الأشموني (رقم ٥٥٧)

وابن جنى فى الخصائص (٢٨٨/٢) ورضى الدين فى باب الظروف وباب حروف الجر من

شرح الكافية ، وشرحه البغدادى فى الحزاة (٢٢٢/٢ و ٢٤٣/٤) وشواهد ابن هشام

فى معنى اللبيب (رقم ٢٣٧) وابن عقيل (رقم ٤٠٨) وابن يعيش فى شرح المفصل

(ص ١١١١ و ١٣٠٠) ومعنى « أفضلت » زدت فى المزية ، والديان : الذى يملك الأمر

ويتصرف فيه على مشيئته ، وتخزونى : تذلى وتقهرنى ، ومحل الاستشهاد هنا بهذا البيت

قوله « لاه ابن عمك » واعلم أولا أن العرب تقول : لله أنت ، والله درك ، والله ابن عمك

بثلاث لامات أولهما لام الجر وثانيها لام التعريف وثالثها فاء الكلمة على أن لفظ الجلالة

مأخوذ من لى ه أو عين الكلمة على أن اللفظ الكريم مأخوذ من آل ه ، وهذا

هو الأصل فى الاستعمال العربى ، وربما قالوا « لاه أبوك » و « لاه ابن عمك » بلام

واحدة فيحذفون لامين ، وقد اختلف النحاة فى اللام الباقية ، فذهب سيويه إلى أن

الباقية هى اللام التى من أصل الكلمة والمحذوف لام الجر ولام التعريف ، وهذا هو

الذى أرادته المؤلف ، وذهب أبو العباس البرد إلى أن الباقى هو لام الجر ، وقد حذف

لام التعريف واللام التى من أصل الكلمة ، وقد فصلنا مقالة الشيخين واستدلنا المذهبين

وبينا أرجحها فى شرحنا على شرح الأشموني (٢٨٦/٣) فانظروا ، وانظر المراجع التى

أشرنا إليها فى تخريج هذا الشاهد هنا .

أَجِدَّكَ لَسْتَ الدَّهْرَ رَأَيْ رَامَةً وَلَا عَاقِلٍ إِلَّا وَأَنْتَ جَنِيبٌ^(١) [١١٦]
وَلَا مُصْعِدٍ فِي الْمُصْعِدِينَ لِمَنْعِجٍ وَلَا هَاطِطٍ مَا عِشْتَ هَضْبَ شَطِيبٍ
فخفّض على تقدير الباء، كأنه قال « بمصعدٍ »^(٢)، وقال الآخر :

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُذْرِكَ مَا مَضَى وَلَا سَابِقِ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا [١١٥]
وقال الآخر، وهو الفرزدق :

مَشَارِئِمُ لَيْسُوا مُضْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بَيْنَ غُرَابِهَا [١١٧]
فخفّض « ناعب » بإضمار حرف الخفض، وقال الفرزدق أيضاً :

٢٥٦ — وَمَا زُرْتُ سَلَمِي أَنْ تَكُونَ حَبِيبَةً
إِلَيَّ ، وَلَا دِينٍ بِيهَا أَنَا طَالِبَةٌ
نخفّض « دين » بإضمار حرف الخفض .

(١) في هذين البيتين الإقواء كما هو ظاهر
(٢) الأولى أن يقول « كأنه قل برأى رامة » وهذا هو جر العطف على خبر ليس
النصوب يتوهم أنه قد دخلت الباء الزائدة على الخبر
٢٥٦ — هذا البيت من قصيدة للفرزدق يمدح فيها الطلب بن عبد الله الخزومي ،
وهو من شواهد الأشموني (رقم ٤٠١) أنشده في باب تعدي الفعل وفي باب حروف
الجر ، وأنشده شيخ النحاة سيويه (٤١٨/١) وابن هشام في مغنى اللبيب (رقم ٧٨٧)
وقوله « أن تكون حبيبة » المصدر المنسبك من أن الصدرية وما بعدها مفعول لأجله ،
فأصله مجرور باللام الدالة على التعليل ، وأصل الكلام : لأن تكون حبيبة ، ثم حذف
اللام لأن حرف الجر يكثر حذفه قبل أن الصدرية وأن المؤكدة ، وقد اختلف العلماء في
المصدر المنسبك بعد حذف حرف الجر : أهو مجرور بذلك الحرف المحذوف ، أو أنه
انتصب على التوسع بعد حذف حرف الجر ؟ فأما الذين ذهبوا إلى أن المصدر مجرور
بذلك الحرف المحذوف فيجعلون العطف عليه بالجر تبعاً لحال الذي هو عليه حقيقة ،
وأما الذين يذهبون إلى أن المصدر بعد حذف حرف الجر صار منصوباً فيجعلون العطف
عليه بالجر على أحد وجهين : الأول أنه معطوف على محل المصدر الذي كان له قبل =

والذي يدل على ذلك أنكم تُعمِلُون رُبَّ مَع الحذف بعد الواو والفاء وبَلْ؛ فدل على جوازه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : أجمعنا على أن الأصل في حروف الجر أن لا تعمل مع الحذف، وإنما تعمل مع الحذف في بعض المواضع إذا كان لها عوض، ولم يوجد لها هنا، فبقينا فيما عداها على الأصل، والتمسك بالأصل تمسك باستصحاب الحال، وهو من الأدلة المعتبرة، وَيُخَرَّجُ على هذا الجرُّ إذا دخلت ألف الاستفهام [١٧٣] وها التنبيه نحو « آله ما فَعَلَ، وها الله ما فَعَلْتُ » لأن ألف الاستفهام وها صارتا عوضاً عن حرف القسم؛ والذي يدل على ذلك أنه لا يجوز أن يظهر معهما حرف القسم؛ فلا يقال « أ والله » ولا « ها والله » لأنه لا يجوز أن يجمع بين العوض والمعوض، ألا ترى أن الواو لما كانت عوضاً عن الباء لم يحز أن يجمع بينهما؛ فلا يجوز أن يقال : « يوالله لأفعلن » ؟ فكذلك هاهنا .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقولهم « الله لأفعلن » فإنما جاز ذلك مع هذا الاسم خاصة على خلاف القياس لكثرة استعماله، كما جاز دخول

= حذف حرف الجر، والثاني أنه معطوف على التوهم، وكأن الشاعر بعد أن قال « أن تكون حبيبة » قد توهم أنه أدخل حرف الجر لأنه كثيراً ما يتكلم به، فأتى بالمعطوف مجروراً، قال ابن هشام في الغنى (ص ٥٢٦ بتحقيقنا) : « وقوله :

* وما زرت ليلى أن تكون حبيبة * البيت

رووه بخفض دين عطفاً على محل أن تكون؛ إذ أصله لأن تكون، وقد يجاب بأنه عطف على توهم دخول اللام، وقد يعترض بأن الحمل على العطف على المحل أظهر من الحمل على العطف على التوهم، ويجاب بأن القواعد لا تثبت بالمحتملات « ا هـ . وقال سيويه بعد إنشاد البيت « جره لأنه صار كأنه قال : لأن تكون » ا هـ . وقال الأعمى : « الشاهد فيه حمل دين على معنى لأن تكون، وجره » ا هـ .

حرف النداء عليه مع الألف واللام دون غيره من الأسماء لكثرة الاستعمال ؛ فكذلك ها هنا : جاز حذف حرف انخفض لكثرة الاستعمال مع هذا الاسم دون غيره ، فبقينا فيما عداه على الأصل . يدل عليه أن هذا الاسم يختص بما لا يكون في غيره ، ألا ترى أنه يختص بالتاء كقوله تعالى : (وَتَاللَّهِ لَا كِيدَ لَكُمْ أَصْنَامُكُمْ) وإن كان لا يجوز دخول التاء في غيره ، كما لا يجوز إدخال التاء في «أَسْتَتُوا» إلا في خلاف الخِصْبِ ، ولا يقال «تالرحمن»^(١) ولا «تالرحيم» وكما أن ما حكاه أبو الحسن الأخفش من قوله «تَرَبَّى» لا يدل على جوازه لشذوذه وقلته ؛ فكذلك قولهم «الله لأفعلن» لا يدل على جوازه في غيره ، واختصاص هذا الاسم بهذا الحكم كاختصاص «لَات» بحين ، و«لَدَنَّ» بغدوة ، و«جاءت» بحاجتك في قولهم «ما جاءت حاجتك» فإن لات لاتعمل إلا في الحين ، ولدن لاتنصب إلا غُدوة ، وجاءت لاتنصب إلا حاجتك ، كأنهم قالوا : ما صارت حاجتك ، أو كانت حاجتك ، وأدخلوا التاء على ما^(٢) إذ كان ما هو الحاجة كما قال بعضهم «مَنْ كَانَتْ أُمَّكَ» فنصب الأم وَأَنْتَ مَنْ حَيْثُ أَوْقَعَهَا عَلَى مُؤَنَّثٍ ؛ ولأن هذا الاسم عَمَّ فجاز أن يختص بما لا يكون في غيره ؛ لأن الأسماء الأعلام كثيراً ما يُعَدَّلُ ببعضها عن قياس الكلام ، ألا ترى أنهم قالوا «مَوْهَبٌ» ومَوْزَقٌ» ففتحوا العين وقياسها أن تكسر ، وكذلك قالوا : «حَيَوَةٌ» بالواو وإن كان قياسها أن تكون بالياء ، وكذلك قالوا «مَزِيدٌ» ومَكْوَرَةٌ»

(١) من النحاة من جوز دخول التاء على «رب» مضافاً للكعبة أو إلى ياء التكلم فيقال «ترب الكعبة» ويقال «تربى لأفعلن» ومنهم من حكى دخولها على «الرحمن» فيقال «تالرحمن» ومنهم من حكى دخولها على «حياتك» فيقال «تحياتك» وكل ذلك قليل أو نادر .

(٢) المراد أنهم أتوا الفعل للسند إلى ضمير عائد إلى ما ، مراعاة لمعنى ما ، وذلك أنهم قالوا «جاءت» بتاء التانيث ؛ لأن في جاء ضميراً مستتراً يعود إلى «ما» وما هي الحاجة ؛ لأن للبثاء والخبر شيء واحد .

وَمَذِينٌ « فصَحَّحُوا وَإِنْ كَانَ الْقِيَاسُ أَنْ يُعْلُوا ؛ لِأَنَّ مَا كَانَ مِنَ الْأَسْمَاءِ عَلَى مَفْعَلٍ أَوْ مَفْعِلٍ ؛ فَإِنَّهُ يَعْتَلُ لِحَيْثُهُ عَلَى وَزْنِ الْفِعْلِ وَفَضْلِ الْمِيمِ لَهُ مِنْ أَمْثَلِهِ ، وَكَذَلِكَ [١٧٤] قَالُوا « تَحَبَّبَ » بِغَيْرِ إِدْغَامٍ وَإِنْ كَانَ الْقِيَاسُ الْإِدْغَامَ ، وَكَذَلِكَ قَالُوا « الْعَجَّاجُ ، وَالْحَجَّاجُ » بِإِمَالَةِ الْأَلْفِ وَإِنْ كَانَ قِيَاسُهَا أَنْ لَا تَمَالَ ؛ لِعَدَمِ شَرْطِ الْإِمَالَةِ مِنَ الْيَاءِ وَالْكَسْرَةِ ، وَهَذَا لِأَنَّ مِنْ كَلَامِهِمْ أَنْ يَجْعَلُوا الشَّيْءَ فِي مَوْضِعٍ عَلَى غَيْرِ حَالِهِ فِي سَائِرِ الْكَلَامِ : إِمَالَةُ الْكَثْرَةِ الْإِسْتِعْمَالُ ، أَوْ تَنْبِيهِ عَلَى أَصْلٍ ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ .

وَأَمَّا احْتِجَاجُهُمْ بِمَا حَكَى يُونُسُ أَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ إِلَّا صَالِحٌ فَطَالِحٌ » أَيْ « إِلَّا أَكُنْ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ فَقَدْ مَرَرْتُ بِطَالِحٍ » قُلْنَا : هَذَا لُغَةٌ قَلِيلَةٌ الْإِسْتِعْمَالُ بَعِيدَةٌ عَنِ الْقِيَاسِ ؛ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَاسَ عَلَيْهَا : أَمَّا قُلْتُهَا فِي الْإِسْتِعْمَالِ فَظَاهِرٌ ؛ لِأَنَّ أَكْثَرَ الْعَرَبِ لَا تَتَكَلَّمُ بِهَا ، وَإِنَّمَا جَاءَتْ قَلِيلَةٌ فِي لُغَةِ لِبَعْضِ الْعَرَبِ ؛ وَأَمَّا بَعْدُهَا عَنِ الْقِيَاسِ فَإِنَّكَ تَفْتَقِرُ إِلَى إِضْمَارِ أَشْيَاءَ ، وَحُكْمِ الْإِضْمَارِ أَنْ يَكُونَ شَيْئًا وَاحِدًا ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ إِلَّا صَالِحٌ فَطَالِحٌ » تَقْدِيرُهُ : إِلَّا أَكُنْ مَرَرْتُ بِصَالِحٍ [فَقَدْ مَرَرْتُ بِطَالِحٍ] فَتَفْتَقِرُ إِلَى أَشْيَاءَ ، وَذَلِكَ بَعِيدٌ عَنِ الْقِيَاسِ ، وَهَذَا شَبِيهُ بِقَوْلِ النُّحَوِيِّينَ « مَا مَرَرْتُ بِزَيْدٍ فَكَيْفَ أَخِيهِ » وَيَقُولُ الرَّجُلُ : جَشْتُكَ بِدِرْزَمٍ ، فَيَقُولُ الْحَبِيبُ « فَهَلَا دِينَارٍ » وَهَذَا كُلُّهُ رَدٌّ عَلَى لَا تَتَكَلَّمُ بِهِ الْعَرَبُ .

وَأَمَّا مَا رَوَى عَنْ رُوْبَةَ مِنْ قَوْلِهِ « خَيْرٌ عَافَاكَ اللَّهُ ، أَيْ : بِخَيْرٍ » فَهُوَ مِنَ الشَّاذِّ الَّذِي لَا يَعْتَدُ بِهِ لِقُلْتِهِ وَشَذُوذِهِ ، وَكَذَلِكَ جَمِيعُ مَا اسْتَشْهَدُوا بِهِ مِنَ الْآيَاتِ وَقَدْ أَجَبْنَا عَنْهَا فِي مَوَاضِعِهَا بِمَا يَنْفَى عَنِ الْإِعَادَةِ .

وَأَمَّا إِضْمَارُ رُبٍّ بَعْدَ الْوَاوِ وَالْقَاءِ وَبَلٍ - وَهِيَ حُرُوفُ جَرٍ - فَإِنَّمَا جَازَ ذَلِكَ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَحْرَفَ صَارَتْ عَوَضًا عَنْهَا دَلَالَةٌ عَلَيْهَا ، فَجَازَ حَذْفُهَا ، وَمَا حَذَفَ فِي الْلَفْظِ عَلَى حَذْفِهِ دَلَالَةٌ أَوْ حُذِفَ إِلَى عَوَضٍ وَبَدَلٍ ؛ فَهُوَ فِي حُكْمِ الثَّابِتِ ،

وقد بينا ذلك مستقصى في موضعه ، بخلاف هاهنا ، فإنكم جوزتم حذف حرف القسم ولا دلالة في اللفظ على حذفه ولا إلى عوض وبدل ، فبان الفرق بينهما ، والله أعلم .

٥٨ — مسألة

[اللام الداخلة على المبتدأ ، لام الابتداء أو لام جواب القسم ؟]

ذهب الكوفيون إلى أن اللام في قولهم « لَزَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو » جواب [١٧٥] قَسَمٍ مُقَدَّرٍ ، والتقدير : والله لَزَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو ، فَأَضْرَ الْمِيزَانَ اكتفاء باللام منها ، وذهب البصريون إلى أن اللام لامُ الابتداء .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن هذه اللام جواب القسم وليست لام الابتداء أن هذه اللام يجوز أن يليها المفعول الذي يجب له النصب . وذلك نحو قولهم « لَطَعَامُكَ زَيْدٌ آكِلٌ » فلو كانت هذه اللام لامُ الابتداء لكان يجب أن يكون ما بعدها مرفوعاً ، ولما كان يجوز أن يليها المفعول الذي يجب أن يكون منصوباً .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنها لامُ الابتداء أنها إذا دَخَلَتْ على المنصوب بظننت أَوْجَبَتْ له الرفعَ وأزالت عنه عمل ظننت ، تقول : ظننت زَيْدًا قائماً ، فإذا أدخلت على زيد اللام قلت : ظننت لَزَيْدٌ قائمٌ ، فأوجبته الرفع بالابتداء بعد أن كان منصوباً ؛ فدل على أنها لامُ الابتداء .

قالوا : ولا يجوز أن يقال « إن الظن محمول على القسم ؛ فاللام جواب القسم ، كقولهم : والله لزيد قائم ، لا لامُ الابتداء ، فإذا كانت جواب القسم لحكمها أن تُبْطِلَ عمل ظننت ؛ فلهذا وجب أن يرفع زيد بما بعده ، لا بالابتداء ، وهذا لأن حكم لام القسم في كل موضع أن لا يعمل ما قبلها فيما بعدها ، ولا ما بعدها فيما قبلها ؛ لأن

ما بعدها من الكلام محلوف عليه ؛ فلو جعل شيء منه قبلها لزال منه معنى الحلف عليه « لآنا نقول : لا يجوز أن يكون الظن قسما ؛ لأنه إنما يُقسَمُ بالشيء في العادة إذا كان عظيما عند الحالف ، كقوله « والله ، والقرآن ، والنبي ، وأبي » وبما أشبه ذلك مما يحلف به أهل الجاهلية والإسلام ، ومعنى الظن خارج عن هذا المعنى .

فأما قولهم « جَيْرٌ لِأَذْهَيْنَ ، وَعَوْضٌ لِأَقْوَمَ ، وَكَلَّا لَا نَطْلُقَنَّ » فإنما أقسموا بها لأنهم أجروها مجرى حق ، والحق مُعْظَمٌ في النفوس ، بخلاف الظن الذي فيه معنى الشك ، وجير بمعنى نعم ، قال الشاعر :

٢٥٧ — إِنَّ الَّذِي أَغْنَاكَ يُغْنِيَنِي جَيْرٌ
وَاللَّهُ تَفَاحُ الْيَدَيْنِ بِالْخَيْرِ

٢٥٧ — هذا بيتان من مشطور الرجز ، والذي يؤخذ من كلام أهل اللغة أن « جير » تأتي على وجهين : أولهما أن تكون حرف جواب كأجل ، ومعناها نعم ، وعليه جاء قول الراجز :

قالت : أراك هاربا للجور من هدة السلطان ، قلت : جير

وهي في هذا الوجه مبنية إما على الكسر كما هو الأصل في التخلص من التقاء الساكنين ، وإما على الفتح للتخفيف مثل أين وكيف ، والوجه الثاني : أن تكون بمعنى اليمين ، يقال : جير لا أفعل كذا ، ولا جير لا أفعل ذلك ، قال الجوهري : « قولهم جير لا آتيك — بكسر الراء — يمين للعرب ، ومعناها حقا » اهـ وأنكر ابن هشام في اللغى الاستعمال الثاني ، قال (ص ١٢٠) : « جير — بالكسر على أصل التقاء الساكنين كأمس ، وبالفصح للتخفيف كأين وكيف — حرف جواب بمعنى نعم ، لا اسم بمعنى حقا فتكون مصدرا ، ولا بمعنى أبدا فتكون ظرفا ، وإلا لأعربت ودخلت عليها أل » اهـ . وفي كلام ابن هشام هذا مناقشة ؛ فإنه قطع بأنها لا تكون إلا حرف جواب بمعنى نعم ، ونفى أن تكون اسما بمعنى حقا يستعمل في اليمين ، واستدل بأنها لو كانت اسما بمعنى حقا لوجب إعرابها وجاز دخول أل عليها ، وكل ذلك غير مسلم له ، أولا : لأن أثبات العلماء قد قبلوا أن العرب تبينها بمعنى اليمين ، وقد استقر عند المحققين =

وعوض بمعنى الدهر ، قال الشاعر :

٢٥٨ — رَضِيْعِي لِبَانَ تَذِيْ أَمَّ تَحَالَفَا
بِأَسْحَمَ دَاجٍ عَوْضُ لَا تَتَفَرَّقُ

= أن من حفظ حجة على من لم يحفظ ، وثانياً : أنه لا يلزم من كونها تأتي اسماً بمعنى حقا أن تعرب ، لأن لبنائها مع ذلك ميباً معترفاً به ، وبهذا السبب نفسه بنيت بعض الأسماء ، وهذا السبب هو شبهها الحرف شبهاً لفظياً ، فإن « جيز » التي هي اسم بمعنى حقا أشبهت « جير » التي هي حرف جواب ، كما أن « حاشا » التزيهية بنيت لشبهها حاشا الحرفية شبهاً لفظياً ، ولم يلزم من كونها بمعنى تزيهها أن تعرب ولا أن تدخلها أل ، وأيضاً « ما » التي هي نكرة بمعنى شيء لم يلزم من أن تكون بمعنى اسم تدخل عليه أل أن تكون هي بحيث تدخل عليها أل ، وقول الراجز المستشهد بكلامه « والله تفاح الدين بالخير » مأخوذ من قولهم « تفحه بشيء » أي أعطاه ، و « تفحه بالمال تفحاً » أعطاه ، وفي الحديث « المكثرون هم المقلون إلا من تفح فيه يمينه وشماله » أي ضرب يديه فيه بالعطاء . وقال الشاعر ، وهو ابن ميادة الرماح بن أبرد يمدح الوليد بن يزيد :

لما أتيتك أرجو فضل نائلكم تفحني تفحة طابت لها العرب

٢٥٨ — هذا البيت من قصيدة الأعشى ميمون بن قيس التي مدح بها الملق فرفع من شأنه ، ومطلعها :

أرقت ، وما هذا السهاد للورق ؟ وما بي من سقم ، وما بي معشوق
والبيت المستشهد به من شواهد رضى الدين في باب الظروف من شرح الكافية .
وقد شرحه البغدادي في الخزانة (٢٠٩/٣) وشواهد الزعشمري في الفصل وابن يعيش في شرحه (س ٥٥٩) وابن هشام في مغنى اللبيب (رقم ٢٤٦) وابن جني في الخصائص (٢٦٥/١ الدار) وأنشده ابن منظور (ع و ض - س ح م) وانظر القصيدة في ديوان الأعشى (ص ١٤٥ فينا) .

واللبان — بكسر اللام بزنة الكتاب — هو اللبن ، فإن لم تنونه فهو مضاف إلى تذي أم ، وإن نوتته جررت تذي أم على البدل أو نصبته على البدل أيضاً باعتبار موضع اللبان لأنه في المعنى مفعول به لرضيعي ، أو نصبته بتقدير أعنى أو نحوه ، وقوله « تحالفا » يروى في مكانه « تقاسما » أي حلف كل منهما وأقسم ، أو عقدا محالفة بينهما ، والأسحم الذي تحالفا عليه : يقال هو الدم ، وكان من عادتهم أن يغمسوا أيديهم في الدم = (٢٦ — الإنصاف ١)

[١٧٦] وفي عَوْضُ ثَلَاثُ لَفَاتٍ : عَوْضُ بِالضَم ، وَعَوْضٌ بِالْفَتْح ، وَعَوْضٌ بِالْكَسْرِ ، وَكَلًّا بِمَعْنَى حَقًّا ، قَالَ الشَّاعِرُ :

٢٥٩ — أَلَيْسَ قَلِيلًا نَظْرَةً إِنْ نَظَرْتَهَا
إِلَيْكَ ؟ وَكَلًّا لَيْسَ مِنْكَ قَلِيلٌ .

== عندما يتحالفون ، ويقال : هو الرحم ، ويقال : هو حلة الشدى ، ويقال : هو الليل ، و « عوض » يأتي ظرفاً لما يستقبل من الزمان مبنياً على الضم في محل نصب ، تقول : لا أكلك عوض يا فتى ، تريد لا أكلك أبداً ، ويأتي بمعنى القسم ، تقول : لا أفعل هذا عوض ، تخلف بالدهر والزمان ، وهذا المعنى هو الذي أراده المؤلف هنا . قال ابن يعيش « وأما عوض فهو اسم من أسماء الدهر ، وهو للمستقبل من الزمان ، كما أن قط للماضي ، وأكثر استعماله في القسم ، تقول : عوض لا أفارقك ، أى لا أفارقك أبداً ، كما تقول : قط ما فارقتك ، وعوض مبنية لقطعها عن الإضافة ، وفيها لغتان : الفتح ، والضَم ، فمن فتح فطلباً للخفة ، ومن ضم فتشبيهاً بقبل وبعد . . . فإن أضفته أعربته ، تقول : لا أفعله عوض العائضين ، أى دهر الداهرين ، فيكون معرباً ، وانتصابه على الظرف لا على حده في :

* بأسم داج عوض لا تتفرق *

وعوض من لفظ العوض ومعناه ، وذلك أن الدهر لا يمضي منه جزء إلا ويخلفه جزء آخر ، فصار الثاني كالعوض من الأول « اهـ .
وأغرب ابن الكلبي فزعم أن « عوض » في بيت الأعشى اسم صنم كان لبكر بن وائل ، قال ابن هشام « واختلف في قول الأعشى :

* بأسم داج عوض لا تتفرق *

ف قيل : ظرف لتتفرق ، وقال ابن الكلبي : قسم ، وهو اسم صنم كان لبكر بن وائل ، بدليل قوله :

حلفت بمأثرات حول عوض وأنصاب تركن لدى السعير

والسعير : اسم لصنم كان لعنزة ، ولو كان كما زعم لم يتجه بناؤه في البيت « اهـ .

٢٥٩ — هذا البيت ثالث تسعة أبيات رواها أبو تمام في الحماسة (انظر شرح المرزوقي ص ١٣٤٠) ونسبها لابن الطرية ، واسمه يزيد بن سلمة بن سمرة ، والطرية =

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن هذه اللام ليست لام الابتداء ؛ لأن الابتداء يوجب الرفع ، وهذه اللام يجوز أن يليها المفعول الذي يجبه له النصب ، نحو قولهم « لَطَمًا مَكَ زَيْدٌ آ كَلٌ » قلنا : الأصل في اللام ها هنا أن تدخل على زيد الذي هو المبتدأ ، وإنما دخلت على المفعول الذي هو معمول الخبر لأنه لما قُدِّم في صدر الكلام وقع موقع المبتدأ ؛ فجاز دخول اللام عليه ؛ لأن الأصل في هذه اللام أن تدخل على المبتدأ ، فإذا وقع المفعول موقعه جاز أن تدخل هذه اللام عليه كما تدخل على المبتدأ ، وإذا جاز دخول هذه اللام على معمول الخبر إذا وقع موقعه ، كقولك « إِنَّ زَيْدًا لَطَمًا مَكَ آ كَلٌ » وكقول الشاعر :

— أمه ، نسبت إلى طر ، وهو حى من اليمن . يقول : أليس قليلا نظرة منك إذا حصلت لى ، ثم استدرك على نفسه ناقضا لما اعتقده ، فقال : كلا ، لا قليل منك ، ومثل هذا البيت في المعنى قول الآخر :

هل إلى نظرة إليك سبيل ؟ فيروى الظا ويشقى القليل
إن ما قل منك يحسب عندي وكثير ممن يحب القليل

وموطن الاستشهاد بالبيت قوله « وكلا ليس منك قليل » فإن المؤلف قد ذهب إلى أن « كلا » في هذه العبارة بمعنى حقا ، وهذا شيء قاله الكسائي ومتابعوه ، فأما سيويه والخليل والبرد والزجاج وأكثر البصريين فقالوا : إن كلا حرف معناه الردع والزجر ، لا معنى له عندهم إلا ذلك ، وقال الكسائي : قد يخرج « كلا » عن الردع والزجر فيكون بمعنى حقا ، وقال أبو حاتم ومتابعوه : قد يخرج كلا عن معنى الردع والزجر فيكون بمعنى « ألا » الاستفتاحية ، وقال النضر بن شميل والقراء ومن تابعهما : قد يخرج كلا عن معنى الردع والزجر فيكون حرف جواب بمعنى إى ونعم ، وحمل هؤلاء على ذلك قول الله تعالى : (كلا والقمر) فقالوا : المراد — والله أعلم — إى والقمر .

٢٦٠ - إِنَّ أَمْرًا خَصَنِي عَمْدًا مَوَدَّةً

عَلَى التَّنَائِي لَعِنْدِي غَيْرُ مَكْفُورٍ

وإن كان الأصل فيها أن تدخل - بعد نقلها عن الاسم - على الخبر لا على معموله ؛ لوقوعه موقعه^(١) ، فكذلك يجوز دخول هذه اللام على المفعول إذا وقع موقع المبتدأ ، وإن كان الأصل فيها أن تدخل على المبتدأ ؛ لوقوعه موقعه ، والله أعلم .

٥٩ - مسألة

[القول في أيمن في القسم ، مفرد هو أو جمع ؟]^(٢)

ذهب الكوفيون إلى أن قولهم في القسم « أيمن الله » جمع يمين . وذهب البصريون إلى أنه ليس جمع يمين ، وأنه اسم مفرد مشتق من اليَمَن .
أمّا الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن « أيمن » جمع يمين أنه

٢٦٠ - هذا البيت من كلام أبي زيد الطائي من كلمة يمدح فيها الوليد بن عقبة ، ويصف نعمة أنعمها عليه مع بعده وتناثيه عنه ، وهو من شواهد سيويه (٢٨١/١) وابن هشام في مغنى اللبيب (رقم ٩٢٥) وقوله « خصى مودته » أراد أن يقول : خصى بمودته ، فحذف حرف الجر ، وأوصل الفعل إلى المجرور بنفسه فصبه ، والمكفور : اسم المفعول من قولهم « كفر فلان النعمة » إذا جحدتها ولم يقم بحققها من الشكر ، ومحل الاستشهاد في هذا البيت قوله « لعندي غير مكفور » حيث أدخل لام الابتداء على الظرف ولم يدخلها على خبر إن ، وأصلها أن تدخل على خبر إن أو اسمها المتأخر عن خبرها ، فأصل الكلام هنا : لغير مكفور عندي .

(١) قوله « لوقوعه موقعه » تعليل لقوله « جاز دخول هذه اللام على معمول الخبر » ونبها على ذلك لتباعد ما بينهما بما وقع اعتراضا

(٢) انظر في هذه المسألة : التصريح للشيخ خاله (٤٥٦/٢) وشرح الأشموني مع حاشية الصبان (٢٣٢/٤) وشرح ابن عيش على المفصل (ص ١٢٩٠) ولسان العرب (ي م ن) .

على وزن أَفْعُلْ ، وهو وزنٌ يختص به الجمعُ ، ولا يكون في المفرد ، يدل عليه أن التقدير في قولهم « أَيْمَنَ اللَّهُ » أي : على أَيْمَنُ اللَّهِ ، أي أَيْمَانُ اللَّهِ عَلَىَ فِيمَا أَقْسَمَ بِهِ ، وهم يقولون في جمع يَمِينٍ « أَيْمَنُ » قال زهير :

٢٦١ — فَتَجْمَعُ أَيْمَنٌ مِنَّا وَمِنْكُمْ بِمُقَسَمَةٍ تَمُورُ بِهَا الدِّمَاءُ

وقال الأزرق العنبري :

٢٦٢ — طِرْنُ أَنْقِطَاعَةٍ أَوْ تَارٍ مُحْظَرَةٍ فِي أَقْوَسٍ نَارَعَتَهَا أَيْمَنٌ شَمَلًا

٢٦١ — هذا البيت لزهير بن أبي سلمى كما قال المؤلف (الديوان ٧٨ ط الدار) وقد رواه ابن منظور (ق س م — ي م ن) والأَيْمَنُ : جمع يَمِينٍ ، وأراد بقوله « فتجمع أَيْمَنٌ مِنَّا وَمِنْكُمْ » تحلفون وتحلف ، وقوله « بِمُقَسَمَةٍ » هو بضم الميم وفتح السين بينهما قاف ساكنة — وهو الموضع يحلف فيه عند الأصنام ، ويروى « بِمُقَسَمَةٍ » بفتح الميم — وأراد بها القسم ، وأصل القسم — بزنة السحابة — أن يوجد رجل قتيلا فيجىء أولياؤه فيدعون على رجل أنه قاتله ، ولا تكون لهم بينة كاملة ، أو يوجد القتل في محلة قوم ولا بينة على أن قاتله فلان منهم ، فيستحلف أولياء القتل خمسين يمينا أن فلانا قتله ، أو أن هؤلاء قتلوه ، فإن حلفوا استحقوا دية القتل ، وإن أبوا أن يحلفوا حلف المدعى عليه وبرى . وعلى هذا يكون المعنى في بيت زهير : تؤخذ أَيْمَانٌ مثل الأيمان التي تؤخذ في القسم ، وتماز بها الدماء : أي تسيل ، والمراد دم البدن التي تنحر .

وعمل الاستشهاد بالبيت قوله « أَيْمَنَ » فإنه جمع يَمِينٍ ، قال سيويه : « وقالوا : يَمِينٌ وَأَيْمَنٌ ، وقالوا : أَيْمَانٌ فكسروها على أفعال كما كسروها على أَفْعُلْ » اه . وقد كسروا يَمِينًا على يَمِنَ — بضم الياء والميم جميعا — كما كسروا شمالا على شَمَلٌ . ومن ذلك قول زهير :

قد نكبت ماء شرج عن شمالها وجو سمي شَرْجَ شَمَلِهَا الْيَمِينُ

٢٦٢ — هذا البيت من شواهد سيويه (١٩٤/٢) وابن يعيش في شرح التنزيل

(ص ٦٣٣ و ٦٤٠) ورضي الدين في شرح الشافية ، وشرحه البغدادى (ص ١٣٣ بتحقيقنا) وقد أنشده ابن منظور (ش م ل) وكلهم نسبوه إلى الأزرق العنبري ، =

وقال الآخر :

٢٦٣ — * يَأْتِي لَهَا مِنْ أَيْمَنِ وَأَشْمَلِ *

= وهو يصف في هذا البيت طيراً ترن ، فشبّه صوت طيراتها بسرعة صوت أوتار تقطعت عند الجذب والتزع عن أقوس ، فقوله « انقطاع » مفعول مطلق يراد به التشبيه : أى طرن طيرانا ذا صوت يشبه صوت انقطاع أوتار محظربة ، والمحظربة : المحكمة القتل ، والأقوس : جمع قوس ، و « نازعتها أيمن شمالاً » يريد أن الأيمن تجذبها إلى ناحية ، والأشمل تجذبها إلى ناحية أخرى ، فهما يتنازعان في جذبها ويتغالبان عليه . والاستشهاد به هنا في قوله « أيمن » فإنه جمع يمين — وهى اليد — فيدل ذلك على أن همزة « أيمن » همزة قطع في الأصل ، ولكنها صيرت همزة وصل تخفيفاً لكثرة الاستعمال .

٢٦٣ — هذا بيت من الرجز المشطور ، وهو من كلام أبي النجم الفضل بن قدامة العجلي ، وقد أنشده ابن منظور (ي م ن) وسيبويه (١٩٥٥/٢) وابن يعيش في شرح الفصل (ص ١٢٩١) وروى :

* يرى لها من أيمن وأشمل *

ويرى يرى — مثل رى رى — أى تعرض ، والأيمن : جمع يمين ، وأراد جهة اليمين ، والأشمل : جمع شمال ، وأراد جهة الشمال . قال ابن منظور في تفسير بيت الشاهد : « يقول : يعرض لها من ناحية اليمين وناحية الشمال ، وذهب إلى معنى أيمن الإبل وأشملها ، فجمع لذلك » اه .

ومحل الاستشهاد بالبيت قوله « أيمن » فإن أيما هنا جمع يمين ، ويريد الكوفيون بالاستشهاد بهذه الآيات الثلاثة أن المعهود في لفظ أيمن أن يكون جمع يمين ، سواء أ كان بمعنى الحلف والقسم كما في البيت الأول من هذه الآيات وهو بيت زهير (رقم ٢٦١) أم كان بمعنى اليد اليمنى كما في البيتين الثانى والثالث وهما بيت الأزرق وبيت أبي النجم (رقم ٢٦٢ و ٢٦٣) ولم يعرف أيمن مفرداً ، بل لم يعرف مفرد آخر على وزن أفعل — بضم العين — وهمزة أفعل الجمع همزة قطع كأقوس وأرهط وأفلس وما أشبه ذلك ، وإنما صيرت الهمزة في أيمن المراد به الحلف همزة وصل لكثرة الاستعمال ، ولهذا تجدها مفتوحة على ما كانت عليه وهى همزة قطع ، وعلى خلاف المعهود في همزة الوصل =

والأصل في همزة أيمن أن تكون همزة قطع ؛ لأنه جمع ، إلا أنها وُصِلَتْ لكثرة الاستعمال ؛ وبقيت فتحتها على ما كانت عليه في الأصل ، ولو كانت - على ما زعمتم - في الأصل همزة وصل لكان ينبغي أن تكون مكسورة على حركتها عندكم في الأصل . والذي يدل على أنها ليست همزة وصل أنها ثبتت في قولهم « أم الله لأفعلن » فتدخل الهمزة على الميم وهي متحركة ، ولو كانت همزة وصل لوجب أن تحذف لتحرك ما بعدها .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه مفرد وليس بجمع يمين لأنه لو كان جمع يمين لوجب أن تكون همزته همزة قطع ، فلما وجب أن تكون همزته همزة وصل دل على أنه ليس بجمع يمين ، قال الشاعر :

٢٦٤ - وَقَدْ ذَكَّرْتُ لِي بِالْكُتَيْبِ مُوَالِفاً

قِلَاصَ سُلَيْمٍ أَوْ قِلَاصَ بَنِي بَكْرِ
فَقَالَ فَرِيقُ الْقَوْمِ لَمَّا نَشَدْتُهُمْ : نَعَمْ ، وَفَرِيقٌ : لَيَمُنُّ اللَّهُ مَا نَدْرِي

== من أنها مكسورة . قال ابن يعيش : « وذهب الكوفيون إلى أن همزته همزة قطع ، وأنه جمع لا مفرد ، وهو جمع يمين ، كما قال العجلي :

* يرى لها من أيمن وأشمل *

وسقطت همزته في الوصل لكثرة الاستعمال » اهـ ، وسيأتي في شرح الشاهد الآتي بيان حجة البصريين

٢٦٤ - هذان البيتان من كلام نصيب بن رباح ، وقد أنشد ثانيهما سيويه (١٤٧/٢) وابن يعيش (ص ١٢٦٠) وابن هشام في مغني اللبيب (رقم ١٤٢) وابن جني في شرح تصريف المازني (٥٨/١) وفي سر صناعة الإعراب (١٢٠/١) وابن منظور (ي م ن) والخطيب القزويني في الإيضاح (رقم ٤٨٠ بتحقيقاً) وصف نصيب أنه تعرض لزيارة من يحب ، فتعلل بأنه ينشد إبلا ضلت له مخافة أن ينكر عليه بحبه وإلامه بهم ، ومعنى « نشدتهم » سألتهم ، يقال « نشد فلان الضالة » إذا سأل عنها ، ويقال « أنشد فلان الضالة » إذا عرفها . وعمل الاستشهاد قوله « لا يمين الله » حيث ==

وبدل عليه أنهم قالوا في أيمن الله « م الله » ولو كان جمعاً لما جاز حذف جميع حروفه إلا حرفاً واحداً ؛ إذ لا نظير له في كلامهم ، فدلّ على أنه ليس بجمع ، فوجب أن يكون مفرداً .

وأما ما ذكره من كونها همزة وصل لكثرة الاستعمال فسنين أنه حجة عليهم في الجواب عن كلامهم ، إن شاء الله تعالى .

أما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنه جمعٌ يمين » ، بدليل أنه على وزن أفعل ، وأفعل وزنٌ يختص به الجمع ، ولا يكون في المفرد « قلنا : لانسم ؛ بل قد جاء ذلك في المفرد ؛ فإنهم قالوا : رصاصٌ آ نكٌ ، وهو الخالص ، وقالوا « أسنمة » اسم موضع وأكمة ، و « أشدٌ » على الصحيح ، وهو منتهى [١٧٨]

== ورد بهمزة وصل؛ فدل ذلك على أن « ايمن » مفرد وليس بجمع ؛ إذ لو كان جمعاً لكانت همزة هـ همزة قطع كالمهمزة في أرهط وأكلب وأرؤس وأفؤس ونحو ذلك ، قال سيويه : « وزعم يونس أن همزة ايم موصولة ، وكذلك تفعل بها العرب ، وفتحوا الألف كما فتحوا الألف التي في الرجل ، وكذلك ايمن ، قال الشاعر :

* فقال فريق القوم لما نشدتهم — البيت * « اه كلامه ،

قال الأعمى : « الشاهد في حذف ألف ايمن ؛ لأنها ألف وصل عنده ، فتحت لدخولها على اسم لا يتمكن في الكلام ، إنما هو مخصوص بالقسم مضمن معناه » اه . وقال ابن هشام : « ايمن المختص بالقسم : اسم ، لا حرف ، خلافاً للزجاج والرماني ، مفرد مشتق من اليمن وهو البركة ، وهمزته وصل ، لا جمع يمين وهمزته قطع ، خلافاً للكوفيين ويرد مذهب الكوفيين جواز كسر همزته وفتح ميمه ، ولا يجوز مثل ذلك في الجمع من نحو أفلس وأكلب ، وقول نصيب :

* فقال فريق القوم لما نشدتهم * البيت *

فحذف ألفها في النرج ، ويلزمه الرفع بالابتداء ، وحذف الحبر ، وإضافته إلى اسم الله سبحانه وتعالى ، خلافاً لابن درستويه في إجازة جره بحرف القسم ، ولابن مالك في جواز إضافته إلى الكعبة ولكاف الضمير ، وجوز ابن عصفور كونه خبراً والمحدوف مبتدأ ، أي قسمي ايمن الله اه ، والله — سبحانه وتعالى — أعلى وأعلم وأعز وأكرم

الشباب والقوة ، وقيل : هو الحلم ، وقيل : عشرون سنة ، وقيل : ثلاث وثلاثون سنة ، وقيل : أربعون سنة .

وقولهم « الأصل في الهمزة أن تكون همزة قطع لأنه جمع يمين » قلنا : لو كانت الهمزة فيه همزة قطع لما جاز فيه كسر الهمزة قليل « إِيْمَنُ الله » لأن ما جاء من الجمع على وزن أَفْعَلٍ لا يجوز فيه كسر الهمزة ، فلما جازها هنا بالإجماع كسر الهمزة دل على أنها ليست همزة قطع .

وأما قولهم « إنها لو كانت همزة وصل لكان ينبغي أن تكون مكسورة » قلنا : إنما جاءت مفتوحة - وإن كان القياس يقتضي أن تكون مكسورة - لأنهم لما كثرا استعماله في كلامهم فتحوا فيه الهمزة لأنها أخف من الكسرة كما فتحوا الهمزة التي تدخل على لام التعريف - وإن كان الأصل فيها الكسر - لكثرة الاستعمال ، فكذلك ها هنا .

وأما قولهم « إن الهمزة ثبتت في قولهم أمُّ الله لأفعلن مع تحريك ما بعدها » قلنا : إنما ثبتت الهمزة فيه من وجهين ؛ أحدهما : أن الأصل في الكلمة « أَيْمَنُ » فالهمزة داخلة على الياء وهي ساكنة ، فلما حذفت - وحذفها غير لازم - بقي حكمها . والثاني : أن حركة اليم حركَةُ إِعْرَابٍ ، وليست لازمة وتسقط في الوقف ؛ فلذلك ثبتت همزة الوصل .

والدليل على ذلك أن العرب تقول في الأحمر : « أَلْحَمَرُ » فلا يحذفون همزة الوصل ؛ لأن حركة اللام ليست بلازمة ، وبعض العرب يحذفون الهمزة لتحريك ما بعدها ، على أن من العرب من يقول « مُ الله » فيحذف الهمزة ، وفيها لغات كثيرة تنيف على عشر لغات : أَيْمَنُ الله ، وَلَيْمَنُ الله ، وَأَيْمُ الله ، وَلَيْمُ الله ، وَأَمُ الله ، وَمُ الله ، وَمِ الله ، وَلَيْمُ الله ، وَمُنُ الله ، وَمُنُ رَبِّي ، وَمِنْ رَبِّي . و « مَنْ » لا تدخل إلا على « رَبِّ » وحده ، ولا تدخل على غيره ، كما لا تدخل التاء إلا على الله في « تالله » . والله أعلم .

تم الجزء الأول من كتاب « الإنصاف ، في مسائل الخلاف » لأبي البركات الأنباري
وبليه - إن شاء الله تعالى - الجزء الثاني منه مفتتحاً بالمسألة (٦٠ - القول في الفصل
بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجار والمجرور ، نسأل الله تعالى أن يعين على
إكماله بتنه وكرمه وفضله ٢

فهرس تفصيلي للموضوعات

الواردة في كتاب « الإنصاف ، في أسباب الخلاف » للأنباري
وفي كتاب « الانتصاف ، من الإنصاف »
وكل موضع وضعت بعده نجمة فهو مكرر في عدة مواضع من الكتاب

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٣	مقدمة صاحب الانتصاف	١٤	إذا وقعت الواو طرقا وقبلها ألف
٥	خطبة كمال الدين الأنباري صاحب الإنصاف	١٥	زائدة قلبت همزة
***	***	١٥	اللغات الواردة عن العرب في كلمة « اسم »
***	***	***	***
٦	المسألة الأولى	١٧	المسألة الثانية
٨	الاختلاف في أصل اشتقاق الاسم	١٧	الاختلاف في إعراب الأسماء
٨	همزة التعويض في أول الاسم	الستة المعتلة	
٨	تكون بدلا عن حذف اللام ، لا عن حذف الفاء	١٨	لغات العرب في هذه الأسماء ، وشواهدا
٨	حذف الحرف من الكلمة وأنواعه ، وأمثلة	١٩	الكوفيون على أنها معربة من مكانين ، وحجتهم في ذلك
١٠	قلب الواو الراجعة في الفعل الماضي ياء ، وسببه	٢٠	والبصريون على أنها معربة من مكان واحد ، لان الغرض من الإعراب الفرق بين المعاني المختلفة وذلك يتأدى بإعراب واحد
١١	حذف الهمزة من مضارع « أكرم » ونحوه ، ومن أمره ، وسائر مشتقاته ، وسببه	٢١	الأخفش يرى أن الحروف اللاحقة للأسماء الستة دلائل الإعراب ، وليست حروف الإعراب .
١٢	حذف الواو من مضارع « وعد » ونحوه ، ومن أمره ، وسبب ذلك	٢٣	العرب تشيع الحركات حتى تنشأ عنها حروف مد مجانسة لها ، والشواهد على ذلك . *
١٣	التصغير يرد الأشياء إلى أصولها *		
١٣	إذا اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداها بالسكون قلبت الواو ياء		

ص	الموضوع	ص	الموضوع
	المسألة الثالثة		
٣٣	القول في إعراب المثنى والجمع الذي على حده ، وهو جمع المذكر السالم	٤٦	العوامل في صناعة النحو أمارات ودلالات ، وليست مؤثرة حسية
٣٦	الفرق بين المثنى والمقصور من الأسماء	٤٦	إضافة مالا تأثير له إلى ماله تأثير لا تقيد *
٣٧	الضائر المنفصلة والمتصلة تتغير في حال النصب والجر ، ولا يعتبر تغيرها إعرابا	٤٧	خبر المبتدأ ينزل منزلة الوصف
٣٨	الأصل في كل معرب أن يكون له حرف إعراب	٤٩	محاورة بين أبي عمر الجرمي وأبي زكرياء الفراء في رافع المبتدأ ، وفي العائد
	***	٥٠	كل منصوب تقدم لفظا فهو في رتبة التأخير
	المسألة الرابعة		***
٤٠	هل يجوز جمع العلم المؤنث بالثاء إذا سمى به رجل جمع المذكر السالم ؟	٥١	الخلافا في رافع الاسم الواقع بعد ظرف أو جار ومجرور
٤٢	الفرق بين ما آخره ألف التانيث وما آخره تاء التانيث	٥٣	لا يكون الاسم منصوبا من وجبين
٤٢	لا يجمع في الكلمة الواحدة بين علامتي تانيث	٥٤	تقديم معمول الخبر لا يدل على أن أصل الخبر التقديم
٤٣	قف على مثال من التعويض الجائز	٥٥	كل موضع كان أولى بالفعل من غيره يترجح فيه جانبه
	***		***
	المسألة الخامسة		المسألة السادسة
٤٤	الاختلاف في رافع المبتدأ ورافع الخبر	٥٥	هل يتحمل الخبر الجامد ضمير المبتدأ ؟
٤٥	الابتداء عامل غير معروف ، أو هو عدم العوامل ، وعدم العوامل لا يكون عاملا *	٥٥	الاسم المحض هو الاسم الجامد
		٥٦	الأصل في تحمل الضمير هو الفعل ويلحق بالفعل ما يشبهه من الأسماء يتضمن معناه والاشتغال على حروفه

ص	الموضوع	ص	الموضوع
	المسألة الثامنة		المسألة العاشرة
٥٧	إذا جرى الوصف على غير من هوله	٧٠	العامل في الاسم المرفوع بعد لولا
	فهل يجب أن يبرز معه ضمير ؟	٧١	الكوفيون ذهبوا إلى أن لولا
٥٨	استند الكوفيون إلى السماع		عملت الرفع لنيابتها عن الفعل
٥٩	اسم الفاعل وغيره من الصفات	٧١	لا يخرج بين العوض والمعوض منه،
	فروع عن الفعل ، والفرع يجب		وأمنته من ذلك ،
	أن ينحط درجة عن الأصل	٧٣	لا يعمل من الحروف إلا ما كان
٦٠	إذا احتمل الشاهد وجها سائما في		مختصا *
	العربية سقط الاستدلال به على غير	٥٧٥	لغة طيء تقلب كسرة عين الكلمة
	هذا الوجه		العتلة اللام فتحة لتقلب لامها ألفا
٦١	حذف المضاف وإقامة المضاف إليه	٧٦	التحقيق أن « لولا » ضربان :
	مقامه ، وشواهد لذلك *		ضرب يختص بالاسم ، وضرب
	***		يختص بالفعل
	المسألة التاسعة	٧٦	إذا دخلت « لا » على الفعل الماضي
٦٥	هل يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه ؟		فتى يجب أن تكرر ؟ ومتى
٦٥	لا يجوز الكوفيون تقديم الضمير		لا يجب ذلك ؟
	على مرجعه *		***
٦٦	استند البصريون في هذه المسألة		المسألة الحادية عشرة
	إلى السماع	٧٨	عامل النصب في المفعول
٦٧	تقدم معمول الخبر يدل على أنه يجوز	٧٩	الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد
	تقديم الخبر * والمعمول لا يقع إلا		والدليل على ذلك من سبعة أوجه
	حيث يجوز أن يقع العامل فيه *	٨٠	الأصل في الأسماء ألا تعمل ، وضم
٦٨	لا يجب تقديم مرجع الضمير لفظا،		مالا تأثير له إلى ماله تأثير لا يفيد *
	بل يكفي بتقدمه تقديرا وإن تأخر	٨١	معنى المفعولية لا يعمل النصب ،
	لفظا، هكذا يقرر البصريون *		ودليل ذلك
٦٩	تناقض الكوفيون حيث جوزوا		***
	تقديم خبر كان على اسمها ، وإن		
	اشتمل على تقديم الضمير على مرجعه		

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٩٩	دخول حرف النداء على فعل الأمر وما جرى مجراه	٨٢	المسألة الثانية عشرة
١٠٣	تعلييل الكوفيين لاختصاص فعل الأمر بدخول حرف النداء عليه لفظاً	٨٢	اقول في ناصب الاسم المشغول عنه لا يجوز تقدم البديل على البديل منه
١٠٤	اتصال ضائر الرفع بنعم وبش	٨٣	العامل في البديل غير العامل في البديل منه
١٠٤	اتصال تاء التانيث بهما	***	
١٠٥	تدخل تاء التانيث على بعض الحروف	المسألة الثالثة عشرة	
١٠٧	افرق بين تاء التانيث اللاحقة للفعل وتاء التانيث اللاحقة لبعض الحروف من جهتين	٨٣	اقول في أولى العاملين بالعمل في التنازع
١٠٨	قد تلحق نعر التاء في أوائل بعض أسماء الزمان، كحين وأوا، وزمان	٨٤	شواهد إعمال العامل الأول
١١١	هل تلزم نعم وبش تاء التانيث إذا كان ما بعدها مؤنثاً؟	٨٧	شواهد إعمال العامل الثاني
١١٢	دخول حرف الجر في اللفظ على الكلمة لا يقطع بأن هذه الكلمة اسم؛ ودليل ذلك	٩٢	للقرب من المعد . أثر؛ بدليل جرم بالجوار
١١٣	شواهد لحذف القول وبقاء القول	٩٣	إعمال العامل الأول لعل لفظية أو معنوية لا يدل على أولويته بالعمل
١١٤	حذف الموصوف وبقاء الصفة	٩٣	الإضمار قبل الذكر مقتدر في باب التنازع
١١٥	حذف الصفة وبقاء الموصوف	٩٣	شواهد لحذف بعض الألفاظ لدلالة المذكور عليها
١١٦	هل تقع جملة الأمر حالا؟	٩٣	شواهد الإضمار مع عدم تقدم المرجع لدلالة الحال عليه، وشواهد ذلك
١١٧	دخول حرف النداء على الجملة الخبرية	***	
١٢٠	يكثر مجيء الخبر والاستفهام مع النداء كثرة مجيء الأمر والتهبي؛ وشواهد ذلك	المسألة الرابعة عشرة	
		٩٧	نعم وبش، فعلان هما أم اسمان؟
		٩٧	دخول حرف الجر على نعم وعلى بش
		٩٩	دخول حرف النداء على نعم

ص	الموضوع	ص	الموضوع
١٢١	قول العرب « نعيم الرجل » من باب إشباع الحركة وهي الكسرة حتى يتولد عنها حرف *	١٤٣	الفرق بين نعم وبئس وأفعل في التعجب من ثلاثة أوجه
١٢١	لغات العرب في « نعم »	١٤٤	السرف في تصحيح عين « أفعل » المأخوذ من الأجوف
١٢٣	شواهد للتخفيف بإسكان العين المكسورة والمضمومة	١٤٤	قد جاءت أفعال متصرفه مصححة
١٢٥	إتباع حركة الحرف لحركة حرف آخر؛ وشواهد	١٤٦	وجاءت أفعال مصححة بإطراد مع وجود سبب الإعلال

المسألة الخامسة عشرة			
١٢٦	« أفعل » في التعجب ؛ اسم هو أو فعل ؟	١٤٨	هل يجوز التعجب من السواد والبياض ؟
١٢٧	تصغير « أفعل » في التعجب ، وهل هل خاص ببعض الألفاظ ؟	١٤٩	شواهد مجيء « أفعل » من السواد والبياض
١٢٩	نون الوقاية تختص بالفعل ؛ وقد دخلت في بعض الأسماء شذوذا	١٥١	مجيء صلة « ال » فعلا مضارعا
١٣٢	هل يحمل « أفعل » في المعرفة ؛ أو هو خاص بالعمل في التكرات ؛ وشواهد ذلك	١٥٢	فرق بين أفعل الصفة المشبهة وأفعل التفضيل
١٣٨	السرف في عدم تصرف « أفعل » في التعجب	١٥٣	شواهد مجيء أفعل الصفة المشبهة من البياض
١٣٨	الأسباب التي تدعو إلى التصغير ؛ وأمثلتها، والفرق بين تصغير « أفعل » في التعجب ، وما صغر لسبب منها	***	
١٣٨	يعود الضمير إلى المصدر بذكر فعله، وشواهد ذلك *	المسألة السابعة عشرة	
١٤٢	الفرق بين ليس وعسى وأفعل في التعجب من أربعة أوجه	١٥٥	هل يجوز تقديم خبر « مازال » وأخواتها عليهن ؟
		١٥٦	لا يجوز اقتران خبرهن بإلا ؛ وما جاء على صورة ذلك مؤول .
		١٥٧	أنفى له صدر الكلام كالاتفهام *

ص	الموضوع	ص	الموضوع
	المسألة الثامنة عشرة		المسألة العشرون
١٦٠	هل يجوز تقديم خبر « ليس » عليها ؟	١٧٢	تقديم معمول خبر « ما » النافية عليها
١٦١	يتصرف عمل الفعل بتقديم معموله وتأخيره إذا كان متصرفاً في نفسه	١٧٣	انفراق بين « ما » وبين « لن » ، ولم ، ولا »
١٦١	تقديم للمعول يدل على جواز تقديم العامل *	***	
١٦٤	لا يشترط في اقياس مساواة للقياس للقياس عليه من كل وجه		المسألة الحادية والعشرون
١٦٤	« ليس » أخذت شبهاً من « كان » وشبهاً من « ما »	١٧٣	تقديم معمول الفعل للقصور عليه
***		١٧٤	السرف في عدم اتصال تاء التانيث بالفعل الذي يفصل بينه وبين فاعله بالآ
	المسألة التاسعة عشرة	١٧٤	الفصل بين الفعل وفاعله المؤنث يبيح ترك تاء التانيث
١٦٥	ما الذي يعمل في الخبر بعد « ما » النافية ؟	***	
١٦٥	القياس في « ما » ألا تكون عاملة ؟		المسألة الثانية والعشرون
	لأن الحرف إنما يعمل إذا كان مختصاً	١٧٦	ما الذي يرفع الخبر بعد « إن » المؤكدة ؟
١٦٦	أوجه الشبه بين « ليس » و « ما »	١٧٦	« إن » وأخواتها عملت لشبهها بالفعل ، فهي فرع ؟ والفرع ينحط . درجة عن الأصل *
١٦٧	انسرف في دخول الباء على خبر « ما »	١٧٧	الشبه بين « إن » وأخواتها وبين الفعل من خمسة أوجه
١٦٧	زيادة الباء في فاعل « كفى »	١٨٠	إضمار ضمير الشأن ونحوه في « إن » المؤكدة وأخواتها
١٦٨	« كفى » على ثلاثة أضرب		
١٦٩	زيادة الباء في مبتدأ		
١٧٠	زيادة « من » في المبتدأ		
١٧١	زيادة الباء في الفاعل		

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٢١٠	تخريج نحو « لهك لوصية » وآراء العلماء فيه ، وشواهد	١٨٥	المسألة الثالثة والعشرون
٢١٣	زيادة الكاف	١٨٥	العطف على اسم « إن » بالرفع قبل مجيء الخبر
٢١٣	هل يتغير حكم الحروف إذا ركت ؟	١٨٧	حذف جزء الجملة وبقاء جزئها الآخر ، للدلالة على المحذوف
٢١٤	الفرق بين « إن » و « لكن » الذي اقتضى جوار دخول اللام في خبر إن دون خبر لكن	١٨٩	الحذف من إحدى الجملتين لدلالة ما في الأخرى على المحذوف
٢١٥	إبدال الهمزة هاء في بعض الكلمات ، وشواهد	١٩١	عطف المجرور على خبر ليس المنصوب *
٢١٦	إبطال القول بأن « كم » و « لن » مركبان	١٩٤	الفرق بين « إن » و « لا » النافية للجنس
٢١٦	يتغير حكم الحروف بالتركيب إذا ذهب معناها *	***	
٢١٧	السرف في جواز العطف على موضع « إن » و « لكن »	المسألة الرابعة والعشرون	
٢١٧	الدليل على مخالفة « لكن » إن في دخول اللام معها	١٩٥	هل تعمل « إن » إذا خفت النصب في الاسم ؟
٢١٧	الأصل في اللام أن تكون في صدر الكلام	١٩٧	« كأن » مركبة من كاف التشبيه وأن
***		١٩٩	شواهد إضمار ضمير الشأن ونحوه مع « أن » المخففة وأخواتها *
المسألة السادسة والعشرون		٢٠٥	عمل « أن » المخففة في اسم وخبر مذكورين ، وشواهد
٢١٨	لام « لعل » الأولى ، زائدة أو أصلية ؟	٢٠٨	تخفيف « أن » لا يزال شبهها بالفعل
٢١٩	حروف الزيادة تختص بالأسماء والأفعال	***	
٢١٩	شواهد استعمال « لعل » بدون اللام الأولى	المسألة الخامسة والعشرون	
٢٢٣	الدليل على زيادة الحرف سقوطه في بعض الاستعمالات	٢٠٨	هل تجوز زيادة لام الابتداء في خبر « لكن » ؟
(٢٧ - الإنصاف)		٢٠٩	« لكن » عند الكوفيين مركبة من « لا » والكاف و « إن »
		٢٠٩	ادعوا زيادة اللام والهاء على إن في نحو « لهك »

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٢٢٤	لغات العرب في «لعل» وشواهدا	٢٤٠	في العربية أفعال لا مصادر لها ،
٢٢٦	الحكم بزيادة الحرف لا يكون إلا حيث يجوز أن تدخل فيه حروف الزيادة	٢٤٣	وقها مصادر لا أفعال لها ، فليس أحدهما أولى بأن يكون أصلا
٢٢٦	عملت « إن » وأخواتها لشبهها بالفعل من عدة أوجه		قد يستند الفعل إلى زمانه أو مكانه ، وشواهد ذلك
٢٢٧	دخول نون الوقاية على لعل		***
	***		المسألة التاسعة والعشرون
٢٢٨	هل يجوز تقديم معمول اسم الفعل عليه ؟	٢٤٥	عامل النصب في الظرف الواقع خبرا
٢٢٨	استند الكوفيون إلى السماع وقياس اسم الفعل على الفعل	٢٤٥	تفسير « الخلاف » الذي نسب إليه الكوفيون العمل
٢٢٩	اسم الفعل فرع في العمل على الفعل ، و فرع يجب أن ينحط عن الأصل *	٢٤٦	هل الأولى عند البصريين تقدير العامل فعلا أو اسما مشتقا ؟
٢٣٠	تخرج شواهد التي استند إليها الكوفيون .	٢٤٧	فساد القول بأن الخلاف نصب الظرف
٢٣٠	حذف عامل المصدر ، وشواهد	٢٤٧	يستحيل في صناعة النحو انصب بهامل معدوم *
٢٣٢	إضافة المصدر إلى أحد معموليه		***
٢٣٥	فعل متصرف في نفسه ، فتصرف عمله *		المسألة الثلاثون
	***	٢٤٨	ما الذي ينصب المفعول معه ؟
	المسألة الثامنة والعشرون	٢٤٨	تفسير « الخلاف » الذي أسند الكوفيون العمل إليه هنا
٢٣٥	أصل الاشتقاق الفعل أو المصدر	٢٤٩	يرى البصريون أن الفعل عمل بواسطة الواو ، كما عمل في باب الاستثناء بواسطة « إلا »
٢٣٩	ليس في اعتلال المصدر لا اعتلال فعل وصحته لصحته دليل على أن الفعل أصل المصدر ، من ثلاثة أوجه	٢٥٠	إبطال القول بأن « الخلاف » هو عامل انصب
٢٤٠	ليس في كون الفعل عاملا في المصدر دليل على أن الفعل أصل المصدر ، من وجهين		***
			المسألة الحادية والثلاثون
		٢٥٠	هل يجوز تقديم الحال على الفعل العامل فيه ؟

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٢٥١	مستند الكوفيين أنه يتضمن تقديم الضمير على مرجعه *	٢٦٠	المسألة الرابعة والثلاثون
٢٥١	استند البصريون إلى السماع والتعليل بأن الفعل متصرف ؛ فيجب أن يتصرف عمله *	٢٦١	ما الذي يعمل في المستثنى النصب؟
٢٥١	من شواهد تقديم الضمير على مرجعه ه	٢٦١	الفراء وجماعة من الكوفيين على أن « إلا » مركبة من « إن » المؤكدة و « لا » النافية
***		٢٦٢	البصريون يرون أن الفعل قوى إلا
المسألة الثانية والثلاثون		٢٦٢	بطلان القول بأن « إلا » قامت مقام أستثنى من خمسة أوجه .
٢٥٢	هل يقع الفعل الماضي حالا ؟	٢٦٤	بطلان قول الفراء بتركيب إلا
٢٥٢	استند الكوفيون إلى السماع والقياس على صفة انكسرة	***	
٢٥٤	استند البصريون إلى التعليل ، وخرجوا شواهد الكوفيين على وجوه أخرى	المسألة الخامسة والثلاثون	
٢٥٥	الشواهد على مجيء الفعل الماضي للدعاء	٢٦٦	هل تحيء « إلا » بمعنى الواو ؟
٢٥٧	يقوم الماضي مقام المستقبل أحيانا بالدليل	٢٦٦	استند الكوفيون في دعاءهم مع : إلا بمعنى الواو إلى السماع ، وذكر شواهدهم على ذلك
***		٢٦٩	استند البصريون إلى التعليل ، وخرجوا شواهد الكوفيين على وجوه غير التي ذكروها
***		***	
المسألة الثالثة والثلاثون		المسألة السادسة والثلاثون	
٢٥٨	وجوه الإعراب التي تجوز في الصفة إذا كان معها ظرف مكرر	٢٧٣	هل يجوز تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام ؟
٢٥٨	استند الكوفيون إلى السماع والتعليل بأن فائدة الظرف الثاني إنما تحصل بنصب الوصف	٢٧٣	استند الكوفيون إلى السماع ، وذكر شواهدهم ، وإلى التعليل بأن الاستثناء يخالف البدل
٢٥٩	استند البصريون إلى قياس صورة تكرار الظرف على صورة عدم تكراره	٢٧٥	تقديم المستثنى على المستثنى منه
٢٦٠	وقالوا : فائدة الظرف الثاني عند التكرار هي التوكيد		

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٢٧٦	استند البصريون إلى التعليل بأن	٢٩٤	المسألة التاسعة والثلاثون
	حرف الاستثناء كحرف النفي ،		هل تكون «سوى» اسما، أو تلازم
	ولا يجوز أن يعمل ما بعده فيها		الظرفية ؟
	قبله أو التعليل بأن الاستثناء يضارع	٢٩٤	استدل الكوفيون بالسمع ،
	البدل، وردوا شواهد الكوفيين		وشواهدهم على ذلك
	***	٢٩٦	واستدل البصريون بالسمع ،
			وشواهدهم على ظرفيتها

			المسألة الأربعة
٢٧٨	« حاشا » في الاستثناء فصل	٢٩٨	« كم » مفردة أو مركبة ؟
	أو حرف ؟	٢٩٨	الكوفيون « كم » مركبة من الكاف
٢٧٨	استند الكوفيون في القول بفعليته		و « ما » الاستفهامية مثل « لم » في
	إلى السماع، والتعليل بأنه يتصرف،		الاستفهام
	ويحذف منه ، ويتعلق به حرف	٢٩٩	زيادة الكاف في كلام الله
	الجر		وكلام العرب .
٢٨٠	استند البصريون إلى التعليل بأنه	٣٠٠	البصريون « كم » مفردة ؛ لأن هذا
	لا تدخل عليه « ما » وبأن الاسم		هو الأصل
	يأتي بعده مجرورا ليس غير	٣٠١	الكناية بملك وغيرك عن « أنت »
٢٨٢	الاشتقاق من المركبات ، وأسماء		***
	الأصوات، والحروف		المسألة الحادية والأربعون
٢٨٣	زيادة باء الجر *	٣٠٣	إذا فصل بين « كم » ومميزها ؛
٢٨٤	حذف بعض حروف الحرف		فهل يبقى التمييز مجرورا ؟
	***	٣٠٣	الكوفيون : نعم يبقى مجرورا ؛
			وشواهدهم على ذلك
		٣٠٥	البصريون : ينصب ، وشواهدهم
			على ذلك
		٣٠٦	ردهم على شواهد الكوفيين
		٣٠٧	الفصل بين اسم العدد ومميزه المنصوب

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٣٢٣	الكوفيون : هو معرب مرفوع بغير تنوين		المسألة الثانية والأربعون
٣٢٣	انقراء : مبنى على الضم تشبيها له يقبل وبعد وسائر الغايات	٣٠٩	هل يجوز إضافة النيف إلى العشرة؟
٣٢٤	البصريون : مبنى على الضم لشبهه بكاف الخطاب؛ وإنه يشبهها من ثلاثة أوجه	٣٠٩	الكوفيون : يجوز إضافة النيف إلى العشرة؛ وشاهد على ذلك
٣٢٥	ومن البصريين من علل بناءه بأنه واقع موقع ضمير المخاطب، وبناءه على الضم لوجهين	٣١٠	البصريون : ركب الاسمان فدلا على معنى واحد ؛ والإضافة تبطل هذا المعنى
٣٢٦	وهو في موضع نصب عندهم ؛ لأنه مفعول به في المعنى	***	
٣٢٩	هل تجيء الحال من المنادى ؟		المسألة الثالثة والأربعون
٣٣١	الحمل على الموضع في التمت والمطف ومنه نصب المعطوف على المجرور ونصب المعطوف على خبر ليس المجرور بالباء اثرائدة *	٣١٢	هل يجوز تعريف العدد المركب بتعريف جزئية ؛ وهل يجوز تعريف تميزه ؟
***		٣١٣	الكوفيون : يجوز تعريف جزئي العدد المركب ؛ بدليل السماع عن العرب
	المسألة السادسة والأربعون	٣١٣	البصريون : لا يجوز إلا تعريف صدر المركب ؛ بدليل تعريف العرب المركبات الأخرى
٣٣٥	نداء الاسم المحلى بال	٣١٤	« الخازباز » ومعانيه، وشاهد كل معنى
٣٣٦	الكوفيون : يجوز نداء الاسم المحلى بال ، بدليل السماع	٣١٦	دخول « ال » على الفعل المضارع وعلى الأعلام *
٣٣٧	البصريون : لا يجوز ، لأنه لا يجوز اجتماع معرفين على معرف ، ولأن التعريفين مختلفان فيتناقض	٣٢١	دخول « ال » على بعض أسماء الإشارة ***
٣٣٨	رد البصريون دلالة شواهد الكوفيين		المسألة الرابعة والأربعون
٣٣٩	تخرج البصريين نداء لفظ الجلالة من ثلاثة أوجه	٣٢٢	إضافة العدد المركب إلى مثله ***
			المسألة الخامسة والأربعون
		٣٢٣	المنادى المفرد العلم ؛ معرباً أو مبني؟

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٣٥٠	حذف ياء فعيلة وفعيلة في النسب ، دون ياء فعل وفعل	٣٤١	المسألة السابعة والأربعون
٣٥٢	اترخيم في غير النداء لضرورة الشعر ، وشواهد ذلك		الميم المشددة في « اللهم » عوض من حرف النداء ، أو هي بقية جملة ؟
***		٣٤١	الكوفيون : الميم بقية جملة ؟ بدليل أنهم يجمعون بينها وبين يا ؛ ولو كانت عوضا لم يجمعوا بينهما ؛ لعدم جواز الجمع بين العوض والعوض منه *
المسألة التاسعة والأربعون		٣٤٣	البصريون : الميم عوض من يا ، وردهم أدلة الكوفيين
٣٥٦	هل يجوز ترخيم الاسم الثلاثي ؟	٣٤٥	جمعوا بين العوض والعوض منه في تثنية الفم مضافا إلى الضمير
٣٥٦	الكوفيون : يجوز ترخيم الثلاثي المحرك الوسط ؛ لأن في الأسماء ما يماثله نحو يدودم	***	
٣٥٩	البصريون : لا يجوز ترخيم الثلاثي ؛ لأنه في غاية الخفة ، والحذف منه إجحاف به	المسألة الثامنة والأربعون	
٣٥٩	رد البصريون دليل الكوفيين من وجهين	٣٤٧	هل يجوز ترخيم الاسم المضاف ؟
***		٣٤٧	الكوفيون : يجوز ترخيم المضاف بالحذف من آخر المضاف إليه ؛ بدليل السماع
المسألة الخمسون		٣٤٩	ورد السماع بترخيم المركب الإضافي على ثلاثة أوجه ، والاستشهاد لكل وجه منها
٣٦١	كيف يرخم الرباعي الساكن ثالثه ؟	٣٤٩	البصريون : لا يرخم المضاف ، وبيان شروط الترخيم ، ووجه اعتبار كل شرط منها
٣٦١	الكوفيون : يرخم الرباعي الساكن ثالثه بحذف ثالثه ورابعه	٣٥٠	التغير يؤنس بالتغير ، وأمثلة من ذلك
٣٦١	البصريون : يرخم الرباعي الساكن ثالثه بحذف رابعه وحده		

المسألة الحادية والخمسون			
٣٦٢	هل يجوز ندبة النكرة والأسماء الموصولة ؟		

ص	الموضوع	ص	الموضوع
	المسألة الثانية والخمسون		المسألة الثالثة والخمسون
٣٦٤	هل يجوز إلقاء علامة الدبة على الصفة ؟	٣٦٦	اسم لا المفرد النكرة ، معرب أو مبني ؟
٣٦٤	الكوفيون : يجوز ، بدليل السماع ، وقياسا على إلقاء علامة الندبة على المضاف إليه	٣٦٦	الكوفيون : هو معرب منصوب بها ؛ لأن لا مكتفى بها من الفعل
٣٦٥	البصريون : لا يجوز ، وبيان الفرق بين المضاف مع المضاف إليه والصفة مع الموصوف	٣٦٧	من النحاة من قل : عملت لا نصب حملا للأعلى إن ، حمل التقيض على تقيضه
	***	٣٦٧	البصريون : اسم لا مبني على الفتح ؛ لتركبها مع اسمها ، ولأنها تضمنت معنى من
	المسألة الرابعة والخمسون	٣٦٧	« لا » قد تعمل عمل ليس ، فترفع وتنصب ، وشواهد ذلك
٣٧٠	هل تأتي « من » لابتداء الغاية في الزمان ؟	٣٧٠	ظهر انحطاط « لا » عن « إن » في أربعة أشياء
٣٧٠	الكوفيون : تأتي « من » لابتداء الغاية في الزمان ؛ بدليل السماع ؛ وشواهدهم على ذلك		***
٣٧١	البصريون : لا تأتي « من » لابتداء الغاية في الزمان ؛ لأنها في المكان نظير منذ في الزمان		
٣٧٢	تأويلهم الشواهد التي استدل بها الكوفيون		
٣٧٢	حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، والشواهد على ذلك من كتاب الله تعالى وشعر العرب *		
٣٧٣	هاتقرب ، وأقول العلماء فيه ، وشواهدهم		
٣٧٦	زيادة « من » في الإيجاب		

	المسألة الخامسة والخمسون		
٣٧٦	واورب ، هل هي التي تعمل الجر ؟		
٣٧٦	الكوفيون : الواو هي التي تعمل الجر لنيابتها عن رب مع أنها ليست عاطفة ؛ لأنه قد يبدأ بها الكلام		
٣٧٧	البصريون : عامل الجر هو رب القدرة ، والواو عاطفة ؛ بدليل ظهورها مع رب		
٣٧٨	الجر رب من غير أن يقوم مقامها حرف		
٣٧٩	الجر رب بعد بل		
٣٨٠	الجر رب بعد الفاء		

ص	الموضوع	ص	الموضوع
	المسألة السادسة والخمسون		المسألة الثامنة والخمسون
٣٨٢	إعراب الاسم الواقع بعد مذومند	٣٩٩	اللام الداخلة على المبتدأ ، لام
٣٨٢	الكوفيون : يرتفع الاسم بعدها		الابتداء أو لام جواب القسم ؟
	بتقدير فعل ، وهما مركبان من	٣٩٩	الكوفيون : هي لام جواب القسم ،
	« من » و « إذ »		لأنها يليها الاسم المنصوب ، ولو
٣٨٢	انفراء : يرتفع الاسم بعدها بتقدير		كانت لام الابتداء لم يليها إلا المرفوع
	مبتدأ ؛ وهما مركبان من « من »	٣٩٩	البصريون : هي لام الابتداء لأنها
	و « ذو » الطائية التي بمعنى الذي		توجب لما تدخل عليه الرفع
٣٨٣	الاستشهاد لمجيء ذو بمعنى الذي	٤٠٠	« جير » بمعنى نعم ، وقد وقعت
٣٨٥	العرب تجزئ بالضمعة عن الواو ،		في القسم
	وبالكسرة عن الياء ، وبالفتح	٤٠١	« عوض » بمعنى الدهر
	عن الألف ، والاستشهاد لذلك	٤٠٢	لغات العرب في « عوض »
٣٩١	مند ومذ عند البصريين مبتدآن	٤٠٢	« كلا » بمعنى حقا
	والاسم المرفوع بعدها خبر	٤٠٣	الأصل في لام الابتداء أن تدخل
	* * *		على المبتدأ ؛ فإذا قدم معمول
	المسألة السابعة والخمسون		الخبر فصار في صدر الكلام
٣٩٣	هل يعمل حرف القسم محذوفا ؟		جاز دخولها عليه
٣٩٣	الكوفيون : يعمل حرف القسم		***
	محذوفا بدليل السماع والقياس على		المسألة التاسعة والخمسون
	حرف الجر ، والاستشهاد لذلك	٤٠٤	« أيمن في القسم » مفرد أو جمع ؟
٣٩٦	البصريون : لا يعمل حرف القسم	٤٠٤	الكوفيون : هو جمع أيمن ، وهمزته
	محذوفا ؛ لأن حروف الجر لا تعمل		قطع في الأصل ، وصارت همزة
	مع الحذف إلا أن يكون لها عوض *		وصل لكثرة الاستعمال ؛ لأن
٣٩٦	جاز مع لفظ الجلالة حذف حرف		وزنه مما يختص به الجمع ،
	القسم لكثرة استعماله		والاستشهاد لمجيئها جمعا
٣٩٧	قف على أشياء خصوا بها لفظ	٤٠٧	البصريون : هو مفرد ، بدليل وصل
	الجلالة ، بسبب كثرة استعماله ،		همزته ، وأنهم حذفوا جميع حروفه
	ونماذج من تخصيص أشياء بأشياء		إلا الميم فقالوا : م الله
٣٩٨	ما حذف وفي اللفظ عليه دلالة أو حذف		
	إلى عوض وبديل فهو في حكم الثابت		

تمت الفهرس ، والله الحمد أولا وآخرا



Bibliotheca Alexandrina



0580622